چاك بيرك

مصر
الإمبريالية والثورة

ترجمة : يوسف شاهين



مصر .. الإمبريالية والثورة

د. شــورة ١٩١٩

تأليف : جاك بيرك
ترجمة : يونس شاهين

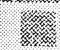


الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٨٧

الإخراج الفني

ألبير جورجي

الباب الأول





آمال ١٩١٩



افتتح مؤتمر السلام فى عام ١٩١٩ . وظنّ العرب أن مصيرهم ربما كان متوقفاً عليه . وطبقاً لمبدأ القو ، كان يجب منحهم الاستقلال . ولكن هذا المبدأ أصيب بالاسترخاء ، نتيجة لأطماع قوتين عظيمتين ، وبسبب الوعود التى قطعتها إحداهما للأخرى ، ووعـود غيرهـا قطعتهـا إحداهمـا لجهات متعددة ، كالهاشميين والوطنيين السوريين والصهاينة . وعلى أى حال فقد تغلبت حقائق الموقف على الحجج الكلامية . وذلك هو ما كان يحدث دائماً . فإعلان الحماية البريطانية على مصر لم يكن له سند غير هذا . وهنا كان يكمن ضعف الاستعمار ، وربما قوته أيضاً .

إن الفترة التى سنتناولها هنا ، هى من القرب بحيث يذكرها الكثيرون ، وذكريات طفولتى التى قضيتها فى العالم الإسلامى على ساحل البحر الأبيض ، لاتزال تسترجع إلى وعيى بعض الأسماء من تلك الحقبة ، مثل الأمير خالد الجزائرى ، وزغلول المصرى . وكانت هناك بعض صور للدعاية ، تتبادلها الأيدى فى الجزائر ، أذكر منها صورة تمثل أرملة مسلمة تبكى زوجها المقاتـل ، فى خلفية من مشـاهد المعركة ، كما كانت هناك صورة أخرى لمصطفى كمال ، وهو يحدق فى الرائى بعينيه الخضراوَيْن . وكانت السلطات الاستعمارية تصادر تلك الصور المثيرة للمشاعر ، لأنها كانت تمثل دون شك ، تحـولا ينذر بالخطر . إن بعض الأموات ، كانوا قد بدءوا يبعثون ، وربما حذا حذوهم الآخرون ! والحق أنه لم يتم التصديق قط على معاهدة سيفر (١٠ أغسطس ١٩٢٠) ، التى حدّدت الأرض التركية فى أوربا ، فى نطاق بعض ضواحى مدينة القسطنطينية . وفى معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ ، استطاعت الجمهورية العلمانية الفتية ، أن تستعيد أدرنه وأزمير وتراقيا ، وسيطرتها على المضايق . ولقد شجع ذلك أمم الشرق الأوسط ؟ على الإصرار على ضرورة إجراء بعض الإصلاحات الجذرية ، وجعلها تؤمن بإمكانية تحقيقها . إذ لماذا تقتصر هذه الإصلاحات على تركيا وحدها ؟

يبدو أن زماننا الحاضر - بسبب أن المشاكل التى يتوقعها فى المستقبل ذات طبيعة راديكالية - قد رأى أن يتخلص من مشاكل الماضى ، بإصدار حكمه عليها بأنها أشياء عادية لاأهمية لها . إن تاريخ زوال الاستعمار ، ينظر إلى تاريخ الاستعمار ، وكأنه مستوى أملس ، تسطحت نتوءاته وأزيلت تضاريسه بأثر رجعى . ونحن نختزل تاريخ الاستعمار إلى قوالب ثابتة مقارنة ، يتلاشى فيها الخير والشر ، فى سحابة من عدم الجدوى ، حيث إن ظروف الحاضر قد تجاوزتها . وعلى هذا البعد من تلك الأحداث ، ترتفع مكانة الأبطال إلى درجة من التقديس تتحدى الذوق السليم ، وترسم صور الخونة بأسلوب الكاريكاتير . أما من كان بين هؤلاء وهؤلاء ، فإن أشباحهم تختفى فى الظلام .. ومن هذه الزاويـة ، يشبه المؤرخ المستغرق فى حاضره ، الرجل المسنّ الذى لم يعد قادراً على تذكّر مراحل صباه . فما أصعب أن يعيد المرء بناء ذلك الجوّ المفعم ، بمتناقضات التحدّى والكبت ، والاندفاع وراء الحرّية والخضوع لنير التقاليد ، والتوحّد مع القطيع والاكتشاف المنفرد - وهى الأشياء التى تزامنت فى ماضى الشرق الأوسط .

فى تلك الحقبة ، كان البحث عن حلّ ، يتطلب الدخول فى مزيج مقزز من الصفقات المشبوهة والمؤامرات وأعمال العنف . وتتشابك فى ثنايا الحلول ، خيوط معقدة من المصالح المتعارضة ، والقضايا المتصارعة . ففى الخامس والعشرين من يوليو ١٩٢٠ ، بعد معركة ميسالون غير المتكافئة ، دخل الجنرال غورو إلى دمشق . وفى نفس الصيف - طبقاً لشهادة لورنس - ذبح عشرة آلاف عربى فى العراق . وفى هذه الأثناء ، كان يتشكل خط سياسى بريطانى نمطى ، هو خط تشرشل ، الذى شرحه فى خطابه فى مجلس العموم فى ١٥ يونيو ١٩١٩ . وكان القرض الذى طلبه للعراق مغريا فى تواضعه ، إذ لم يكن أكثر من سبعة وعشرين مليوناً من الجنيهات . وكان تشرشل قد أسّس فى وزارة المستعمرات ، التى كان وزيراً لها فى ذلك الوقت ، قسماً للشرق الأوسط . قال تشرشل فى خطابه إن هناك حلّين ممكنين لمشكلة العرب : الأوّل - هو تقسيم بلادهم على طريقة العثمانيين . والثانى - هو إنماء مصالحهم المستقلة ، والعمل على توحيدهم . واتّبع الفرنسيون الطريق الأول ، واتّبع البريطانيون الطريق الثانى . واستخدم البريطانيون البيت الهاشمىّ للوصول إلى غايتهم . وكان تشرشل يعلق آمالا كبيرة على المستقبل ، إن قبلت الجمعية المنتخبة الأمير فيصل بن الحسين ملكاً عليهم ، وكان لديه أسباب قويّة فى أنهم سيفعلون . وفى غضون هذه الفترة ، بدأ الوهابيون يمارسون ضغوطاً شديدة على الملك حسين فى مكة . وكان الأمل كبيراً فى استرضائهم ببعض الهدايا المعقولة - وقد اقترح لذلك مبلغ ٦٠,٠٠٠ من الجنيهات الذهبية ، التى يمكن سحبها من رصيد البنك الأهلى المصرى .

وعلقت الصحف الفرنسية بلهجة ضارية على هذا الخطاب . ولم يكن الصراع بين الحليفتين الكبيرتين فى الحرب الكبرى ، أسوأ مما كان فى هذه الحقبة . وكان هذا الصراع يشمل جميع أنحاء الشرق الأوسط ، وإن اختلفت شدته عنها فى ناحية عنها فى أخرى . وكان الفرنسيون هنا كما فى المغرب ، يمارسون طريقة زرع أنفسهم فى عمق التربة ، مع الإصرار على الصمود . وكانوا يلعبون دور المغتصب «الشرعى» ، ويعتمدون على نجاحهم الثقافى ، وسلوكهم المغرى بالاحتذاء ، كى يعوضوا أو يعادلوا ، تأثير ذلك القدر من الخشونة الفجّة ، التى كانت تتميز به بعض أعمالهم . ولكنهم لم يستطيعوا أن يحققوا النجاح فى بيئة مخلصة لتقاليدها ، وفى الوقت نفسه قابلة للانفجار نحو التجديد . أما البريطانيون ، فكانوا يتمتعون بقدرة أكبر على الحركة . كانوا كالقبطان الذى يغيّر اتجاه سفينته فجأة ، لتسير مع اتجاه الريح . غير أن اتجاه الريح كان نتيجة للموقف الذى أخفقوا فى تحليله ، ونتيجة للقوى التى تشير إلى المستقبل ، التى أسقطوها من اعتبارهم . صحيح أنه كان من الممكن أن يستشف المرء من خطاب تشرشل قبل ربع قرن ، الأحداث العامة للمستقبل ، بل والأشكال التى ستتخذها الأشياء عام ١٩٤٥ ، إلا أن ذلك كان أكثر مما يستطيع منافسو بريطانيا أن يصلوا إليه فى سوريا ، بل أكثر مما استطاع أن يصل إليه البريطانيون فى مصر . لأنهم كانوا فى مصر يعانون من الشعور بالعار الذى يلصق بسلطة الاحتلال ، ولنوع من افتقاد الموهبة والتفوق ، الذى يلازم سلطة الاستعمار .

ومهما كانت السمات الخاصة التى تتميز بها مصر ، ومهما كان شعورها بالفخر بما أحرزت من تطور - وهو تطور كان يبدو فى تلك الحقبة أنه يمتد فى اتجاه أعالى النيل ، أكثر مما يمتد فى اتجاه الشرق

العربي - فإنها لم تكن تستطيع أن تجرّد نفسها من تأثير تلك الحركات التى تشكل العالم الذى يحيط بها . من بلاد البربر فى الغرب إلى بلاد التتار فى الشرق ، المقاومة فى مراكش ، التجديد فى تركيا ، التغيرات الخفيّة التى تجرى فى آسيا السوفيتية ، طرد اليونانيين من آسيا الصغرى ، نشاط بريطانيا فى سوريا والعراق ، المطالب المتنامية للوحدة ، والإصرار على الحصول على الاستقلال والسيادة - كل ذلك كان له تـأثيره الأكيد على رجال وادى النيل . إن سقوط أسرة هابسبورج فى النمسا ، وحكم القياصـرة فى روسيا ، ومبادرة الرئيس ولسون ، وثورة أكتوبر ، قد فتحت أمام الجيل الجديد آفاقـاً جديـدة ، لم يكن الجيل السابق - الذى تربىّ فى العهد الفكتورى - يجسر على تصورها . ولكن هذه المبادىء المتقدمة المشرقـة بالأمل ، كانت فى صراع دائم - فى مصر أكثر من غيرها - مع المواقف التى توطدت أسسها منذ القدم ، ومع غريزة الاستمرار ، بل مع ماكان يعتبره بعض الناس من الفضائل ، وهو الاعتماد على الغير .

هذا هو مايبدو لنا من الصعب أن نتصوره فى هذه الأيام . إننا حين ننظر إلى فترة مابين الحربين فى الشرق الأوسط ، فإنها تبدو لنا عصراً مضى وانقضى من حيث الكيف ، وأن من الممكن أن نخضعها إلى أبسط الأحكام . ولكن المؤرخ الذى يسعى فى أن يعيد إلى كل فترة نبرتها ولونها المميّزين ، لايجب أن يجرفه فيضان العواطف والأفكار ، الذى يُغرق الماضى شيئاً فشيئاً ، من خلال تدفقه على الحاضر . إن مرحلة التطور الاستعمارى الذى بلغته مصر فى هذه الحقبة ، كانت قد استغرقت حوالى جيلين ، وكانت قد كيّفت المواقف والعادات والأحكام . ولقد حوت هذه المرحلة كل القضايا الممكنة ، بما فيها قضية التحرّر . ولكن هذا التحرّر كان لايزال ، حتى آخر هذه المرحلة ، إمكانية واحتمالا . ولم يكن الذى يقف فى طريق تحقيقه ، هو عوائق الواقع أو مصالح الطبقات والأفراد فحسب ، بل كانت تلك العوائق الأخرى أيضاً التى نتجت عن الاستمرار ، مثل العادة والاحترام ، بل والعقيدة - من بعض النواحى . بينما كانت العوامل التى فى صالح التحرّر ، هى تطلعات شعب بأسره ، ومنطق التاريخ .

الفصل الأول

تيارات متعارضة وأشكال مختلفة

هل قدّر للحكم الأجنبى أن يفقد الرصيد الذى يملكه - على نقيض مانتوقع - بسبب كشفه فى بياناته الرسمية عن أفكاره ودوافعه وأهدافه ؟

إن السلطات الاستعمارية ، دون تحدٍّ إلا من حفنة من المفكرين ، قد ادعت لنفسها نوعاً من الحق - بل من الواجب - فى الاضطلاع بمهمة تمدين الوطنيين من سكان البلاد (كما كانوا يقولون فى تلك الأيام) ، أو فى إرساء قواعد الأمن والنظام (كما لايزالون يقولون حتى الآن) . ولكن من الآن فصاعداً ، وخاصة فى مصر ، فقدت حججهم الضعيفة قدرتها على إقناع أحد من الناس ، ولم تعد السلطات الاستعمارية ، تدّعى أى تبرير خارجى لسياستها الاقتصادية والاستراتيجية ، إلا فى إشارة تسوقها على استحياء ، عن خدمة مصالح الطرفين . أما أخلاقيات العصر ، فقد كانت تستمد حوافزها من المبادئ التى أعلنها ولسن ، ومن دعاية الحلفاء فى أيام الحرب . وحتى أبشع السياسات الاستعمارية استمساكاً بسياسة القهر وكبت الحريات ، كانت لا تجد مناصا من إظهار احترامها لهذه المبادىء ، التى كانت تنتمى إلى عصر من الاستغلال أصابه الكلال . وفى غضون هذه الفترة ، أطلّت على العالم قوّة أخرى ، هى اندفاع شعوب الأرض جميعاً نحو التحرّر . فلماذا لايطبق على العرب ، ماطبق على التشكيين والسلوفنيين ؟ وكانت الحقيقة ، أن المقاتلين من شعوب الأرض ، قد اكتشفوا أن التمرد الداخلى ، والنقاش الدولى ، هما سلاحان متكاملان .

والواقع أن مصر لم ترخ قبضتها قط عن الإمساك بكلا هذين السلاحين . وكان فريد يجيد استخدامهما ، وكان رائداً أصيلاً فى هذه الناحية . ثم إن طرق استخدام هذين السلاحين ، كانت قد تطورت الآن فى أيدى المصريين ، الذين أبدوا كثيراً من البراعة فى استغلالهما . ونتج عن ذلك ظهور اسم مصر فى كل مكان - على صفحات جريدة الماتان الباريسية فى دهاليز البنوك ، فى مداولات جمعية حقوق

الإنسان ، فى المحافل الماسونية ، بين أحزاب العمال والاحزاب الديمقراطية الاشتراكيـة ، إلى جانب ظهوره مراراً وتكراراً فى مؤتمرى برلين ولوزان ، وفى مؤتمر السلام فى فرساى . وفى المؤتمر الأخير ، لم يسمح لمصر بالاشتراك رسميا ، ولكن سمح لها فقط بإرسال وفد . وقد حاول هذا الوفد بكل الطرق ، أن يحصل على الاعتراف الرسمى بعضويته فى المؤتمـر ، ولكنه لم ينجـح . ولكن الرأى العـام الأوربى ، استجاب لما كان يحدث فى مصر ، وكان يبدو أنه يسمع نفس لغته فى تلك البلاد - لا لغة التجارة والأعمال والمبادىء المثالية فحسب ، بل لغة البورجوازيين أيضاً . إن الهيئة السياسية التى تكوّنت هناك تحت رئاسة محارب قديم ، يعاونه عدد كبير من الرجال الجدد ، قد لعبت دورها ببراعة كبيرة وأسلوب أخاذ . وكان استخدامهم للسلاح المزدوج - العنف الشعبى والالتجاء إلى العدالة الدولية - أشد فاعليـة بكثير من الإيرلانديين .

وفى اتساق مع موقعها الجغرافى وتقاليدها منذ القدم ، أنشأت مصر علاقات وثيقة مع عالم الشرق الأوسط (وإن كانت هذه العلاقات لم تتطور بعد إلى مسئوليات مشتركة) . فتكونت فى القاهرة بعض اللجان السورية - الفلسطينية النشيطة . وفى نوفمبر عام ١٩٢٣ ، حين نزل الأميرال الفرنسى جران لكيمنت من سفينته الحربية «كاشار» ، لاحظ فرقاً بين اتجاهات الاسكنـدرية والقـاهرة . فقـد كانت الأولى ، واقعة تحت نفوذ بعض الأسر السورية - اللبنانية الكبيرة التى أثرت من تجارة الواردات ، وكانت تدين بالمحبة والولاء لفرنسا . ولكن الأمر كان يختلف فى القاهرة ، التى كان الرأى ينقسم فيها . فقد كانت هناك أربع لجان ، اثنان منها مع سياسة فرنسا ، واثنان منها ضدها . وفى كل مرة كان يحضر فيها قنصل فرنسا العام ، أو قنصلها فى بورسعيد ، الاحتفال بقداس عيد القيامة ، كان يسمع عـلى درج الكنيسـة ، صيحات تهتف بحياة سوريا المستقلة . ولم يكن للبريطانيين أى اعتراض على هذا التفكير وهذا السلوك ، ولكنهم لم يستغلوا ذلك لمصلحتهم ، كما حاول أنتونى إيدن فيما بعد أن يفعل . إن سمة التقدم النسبى فى سياستهم التى كانت تؤ يد توحيد سوريا وتحرير العراق ، كانت تلفت النظر بمفارقتها لرجعية سياستها فى مصر . وكانت هذه المفارقة تثير غضب المصريين . وكان المراقبون قد بدءوا يسمعون دقات طبول الغضب المنذرة بالخطر وهى تقترب . وكما قال أحدهم ممن يتميزون بالتفكير الناضج حينذاك - «فى مصر - كما فى كل أنحاء الشرق - سادت فى السنـوات الأخيرة حـالة عقليـة ، لم تعد تقنـع بالحلول الوسط» .

فماذا كان مدى قبول هذه القوى المعارضة ، لصيغة التعبير التى كان يعرضها عليها أولئك الذين ملكوا ناصية اللغة الدولية والمصالح الدولية ؟ إن المشكلة فى مثل هذه المواقف ، تنبع من العلاقة بين حقائق الواقع الأساسية ، وبين صياغة هذه الحقائق من خلال المؤ سسات والأحداث والرجال . فهذه الصيغ تأتى ناقصة بوجه عام . لأنها تبدى تردداً دائماً ، وافتقاراً إلى اليقين ، وإسقاطاً من الاعتبار لمجال واسع من الإمكانيات . ولذلك فقد كانت البلاد تحاول أن تجد لنفسها منهجاً للمعانى ، يستطيع - فى المدى الذى يجسّد فيه قطاعات واسعة من الواقع الأخلاقى والاجتماعى - أن يمدّ المؤ سسات القديمة بدم جديد . ويستطيع - بانعكاسه على تطور الفنّ والفكر - أن يمكّن الشعب كلّه من الاندماج حين تنتهى فترة الاستعمار ، عن طريق التحوّل الذى أجرى عليه ، أو بالرغم منه .

أدان اللورد كرومر حركة الوحدة الإسلامية ، وهو يشير إلى الأحداث التى كانت محل أخذ وردّ بين حكومتى مصر وتركيا بخصوص سيناء ، ووصف هذه الحركة بأنها ذات تأثير ضار للغاية على ازدهار مصر . ولقد ظلّ الوطنيون المصريون زمناً طويلاً يدينون بالولاء للدولة العثمانية وكان ذلك لايزال هو موقف صحيفة اللواء وأتباع مصطفى كامل حتى السنوات الأولى من القرن العشرين . وهذا يعطينا مثالاً صادقاً ، عن الطريقة التى يقيِّد بها التعبير السياسىّ حركة شعب بأسره . إننا نجد الآن صعوبة كبيرة فى تصوّر الأهمية التى كانت لاتزال فكرة الخلافة تحظى بها فى تلك الفترة . ففى نفس ذلك الحين ، كانت تلك الفكرة هى مصدر الإلهام الذى يحرّك انتفاضة المسلمين فى الهند . وأكدّ أبو الكلام أزاد وغاندى ، وهما يسعيان معاً إلى الوصول إلى نوع من التقاء الأديان ، على الروابط الوثيقة غير المتوقعة ، بين التمسك الذى لا يتجزأ بالعقيدة ، عند المسلمين الذين يرفضون كل تغيير فى تعاليم الإسلام النقية ، وبين الساتر ياجراها تسامحاً . وفى مصر أيضا ، كانت فكرة الخلافة - مهما كان النقص الذى يلحق بها فى التطبيق - تمثل إحساساً بالتوحيد الكامل فى مواجهة التجارب الدنيوية المريرة . إن مثل هذا الإحساس بالطبع ، كان يتجاوز فى عمقه أبعاد أى تعريف يمكن أن يعطيه لنفسه ، وكان يتجاوز بالأولى ، أى تعريف يضعه له الأوربيون . إن قوته كانت تكمن فى عدم قبوله للتجزئة . وهى خاصيّة كانت تظهر على غير حقيقتها وتزيّف ، حين يوضع تحت علم واحد ، سواء كان علم الخليفة أو أى شخص آخر .

وأيا كان الأمر ، فقد أصبحت الوحدة الإسلامية فى الفترة التى أعقبت الحرب الأولى مباشرة ، هى الشغل الشاغل للسياسيين والمراقبين ، إن خبيراً فى شئون الشرق الأوسط ، مثل كيتانى ، كان يعكس سيطرة هذه الفكرة على العصر . وكان هناك مستشرق آخر هو إنساباتو ، يرى فى وحدة الإسلام مؤامرة ضد الغرب ، تهدف إلى استعادة الإسلام لمواقعه المفقودة ، عن طريق الجمعيات السّرية . ولكن تفسير لوثروب ستودّارد كان أكثر موضوعية ، إنه يربط رد الفعل الدينى هذا ، بحركة شبه عالمية للبعث بين الشعوب المستعمرة .

إن عدم الثقة فى هذه التفسيرات ، يمكن التسامح فيه ، بسبب تميّع طبيعة الواقع ، التى لم تتخذ لنفسها مفهوماً واضحاً . إذ ماذا كان مفهوم الإسلام فى هذه الفترة ؟ لقد كان هناك الإسلام التقليدى المؤسس على العقيدة ونصوص الشريعة ، والذى كان يدرسّ ويمارس فى المعاهد الإسلامية الكبرى كالأزهر ، بكل ما كانت تضفيه عليه هذه المعاهد من الثقل الجماعى ودلالته . وكان منهج هذه المعاهد يزيح عن نفسه غبار العصور القديمة ، ويشتق لنفسه طرقاً جديدة للمؤالفة بين العناصر المتناقضة . وكانت أكثر الطرق جرأة - وإن لم تكن الوحيدة - هى البرنامج الذى اقترحه الشيخ محمد عبده قبل ذلك بعشرين عاماً . ولقد نسجت على منوال هذا البرنامج بعد ذلك ، مدرسة المنار الفكرية ، التى كانت أقل موهبة ، والتى حاولت أن تستخدم طريقة المذهب العقلى ، فى خدمة أخلاقيات «السلفية» . ثم كان هناك الإسلام الشعبى ، الذى اتخذ أشكالاً عديدة ، كان يراد لها أن تخدم أغراضاً متنوعة . ثم كان هناك

العنصر الأقوى كثيراً من هذين النوعين ، والذى لم تكن له رابطة على الإطلاق بهذه التطورات ، وهو الإسلام الذى أسميته فيما تقدم من هذا الكتاب بالإسلام القارّى بسبب انتشاره فى المناطق التى لم يستطع الغربيون أن يدخلوها ، والذى كان الحافز الذى ألهب حماسة الناس على المقاومة فى أعماق أفريقيا وآسيا من موريتانيا إلى سين كيانج . إننا لا نتعامل هنا مع مناطق جغرافية فحسب ، بل مع مناطق سيكولوجية واجتماعية أيضاً - مع مساحة كبيرة لا اسم لها ، تدعونا إلى تنويع واسع من التفسيرات . فلقد كان هنا فى أعماق القارة البعيدة ، أن حاول السلطان جالييف أن يؤسس دولة ماركسية . ولكن كانت هناك حلول أخرى أيضاً ، منها تلك الحركة التى كان هذا السلطان سيصفها بالتعصب ، كالوهابية الجديدة مثلاً . وتلك الحركة التى وصفها بالرجعية ، مثل حركة أنور باشا فى التركستان - أو تلك التى اشتبه فى أن تكون حركة بورجوازية ، كالحركة الوطنية المصرية ، والحركة الوطنية السورية . ولكننا يجب أن نعرف ، أنه تحت كل هذا التنوّع فى الحلول المباشرة وغير المباشرة ، الصادقة والكاذبة ، كانت هناك مشكلة واحدة - هى موجة مدّ عالية لشيء حقيقى يزحف على القارتين . وحتى فى بلادها ، عجزت القوى الإمبريالية عن رؤية ذلك المنطلق الوحدوى ، تحت سطح ما كانوا يسمونه الاضطراب الاجتماعى ، أو التطرف . وكان من أبعد الأشياء عن قدرة هؤلاء الإمبرياليين ، أن يحلّلوا ذلك الهياج الذى أصاب شعوباً غريبة عنهم . أما المفكرون الوطنيون ، فقد كان إحساسهم بهذه الحركات أكثر قوّة ، ولكن وضوح الرؤية عندهم لم يكن أكثر حدّة . وتحليلاتهم لهذه الحركات على أحسن الفروض ، لم يكن لها إلا فضل الإخلاص فى النوايا ، أو استخدام الغريزة .

من المؤكد أن الإسلام كان يشكل رمزاً قوياً ، لكل لا يتجزأ من آمال المسلمين . ولقد كان الإسلام يشكلّ هذا الرمز ، حتى حين انقسم المطالبون بالاستقلال الوطنى إلى أحزاب ، أو حين دخلوا فى التعاليم الليبرالية ، أو حتى الاشتراكية فيما بعد . وبينما كانت كل هذه الأيديولجيات تنبع من نفس الشيء الذى كانوا يحاربونه ، وتتضمن نوعاً من الروابط العقائدية مع المعتدى ، فقد كان الإسلام لايزال يحتفظ بين جنباته بخاصية التنوع ، التى أنقذت العديد من الناس من الوقوع فى براثن التماثل والتطابق - وهذا هو ماجعل الإسلام يستمر فى كونه العدو الحقيقى للإمبريالية ، على الأقل فى مجال الثقافة . وهذا أيضاً هو السبب فى تنوع الأدوار التى لعبها ، وكذلك فى فوضى هذه الأدوار التى كشفت ظهره للمناورات .

وإذا كان من الممكن تمييز كل هذه الوظائف أو أشكال المقاومة ، أحدها عن الآخر ، على مستوى حملات الصحف أو جدل القادة ، فإن قدرتها على مسّ المشاعر كانت تنبع من كليتها غير القابلة للتجزئة ، التى يعكس الضوء زواياها المختلفة . وهذا هو السبب فى أننا نشهد أبعد مانتوقع رؤيته من ائتلاف الأضداد . فالمؤتمر الإسلامى الذى انعقد فى آسيا الصغرى فى ديسمبر عام ١٩٢١ ، تحت رئاسة شيخ السنوسيين ، حضره الشيعيون والإمام يحيى من اليمن البعيد . وكانت مصر ترحب بمصطفى كمال وتعتبره من حماة الإسلام ، لأنه طرد اليونانيين من الأناضول ، بينما نبذت بعض كبار رجال الدين من العثمانيين . فلقد حضر إلى الإسكندرية فى ذلك الوقت ، شيخ الإسلام فى القسطنطينية ، الذى طرده الغازى من تركيا ، ومعه حاشية كبيرة تبلغ حوالى العشرين شخصاً . وكان استقباله من الشعب استقبالاً

عدائياً إلى حد بعيد . وعبثاً حاول الشيخ أن يؤكد للناس أنه حضر بناء على وعد بعقد مؤتمر إسلامى فى القاهرة ، تحت رئاسة شخصية كبيرة كانت قد بدأت تخرج إلى الضوء ، وإن لم تكن قد بلغت أوج شهرتها السيئة التى بلغتها على النطاق العالمى فيما بعد ، وهى شخصية الأغاخان . ومما يذكر أن شيخنا قد شكى من أن المبلغ الذى يحمله وهو ٢٠٠٠ جنيه إسترلينى قد نشل منه فى الزحام . ولقد تكرّم البريطانيون بردّ هذا المبلغ إليه من خزائنهم الخاصة (إلا إذا كانوا قد دبّروا هذا الحادث من ألفه إلى يائه) . ولقد أبدى الأمير عبد الله ، الذى كان البريطانيون يحتفظون به وراء الكواليس ، غضب التقاة فى هذه المناسبة . فلقد كان من دعاة التدرج فى السياسة ، وانتهز هذه الفرصة للتعليق بلغة عنيفة على مناداة الشعب بالاستقلال ، وعلى الاستقلال نفسه بصفة عامة . فقال إنه لا يجوز أن يتخذ ذريعة للفوضى والإخلال بالنظام . والغريب أن هذا الاستقبال كان منظماً وخالياً تماماً من العنف . وسواء أكان ذلك بالغريزة ، أو عن تدبير سابق ، فإن الجماهير لم تعد كما كانت أيام عرابى .

ونفس هذا التعقيد فى الاتجاهات الذى كان يمكن استغلاله فى صالح الأعمال ، هو الذى أوحى بتأليف بعض الجماعات ، مثل جماعة الرابطة الشرقية فى القاهرة . هنا كان علماء الإنسانيات من أمثال أحمد زكى باشا ، الذى كان يجمع بين صلاته الحميمة بآسيا ، وبين روح البحث العلمى الصادق ، فى صحبة عدد من الشخصيات التى تحيط بها الشبهات ، من أمثال رئيس هذه الرابطة ، السيد عبد الحميد البكرى نقيب الأشراف ، أو - إذا أخذنا بعض الأسماء الأخرى جزافا - الأمير كمال من أسرة الخديو ، والشيخ بخيت الذى عرف عنه عدم تمسكه بالمبادىء ، والشيخ رشيد رضا ، وهو شخصية تلفت النظر ، وكان من تلاميذ الشيخ محمد عبده ، وله باع طويل فى الجدل الدينى . وعلى أى حال ، فإننا نجد فى هذه الجماعة تنوعاً عجيباً فى الشخصيات .

وفى هذه الأثناء ، كان الاتفاق الذى تمّ بين فرنسا وتركيا فى أنقره عام ١٩٢٣ ، قد عقّد الأمور أمام أولئك النفر الذين كانوا يسعون إلى استغلال الإسلام لصالحهم . وكانت سياسة لورنس التى تحالفت مع وزارة الاستعمار البريطانية ضد مبادىء مصطفى كمال الجديدة - على عكس ما كان متوقعاً - قد أخفقت فى الوصول إلى أغراضها . فلقد أيّد الفرنسيون - ولو لمرّة واحدة - القوة الصاعدة ، وان كان ذلك كلفهم بعض الخسارة ، فيما يتعلق بوضعهم فى العالم العربى . ولكن كان من الواضح أن السياسة البريطانية كانت تعوّل على الغضب الذى اجتاح العالم العربى بسبب إلغاء الخلافة . وبعد ذلك ببضع سنين ، كان إلغاء الخلافة الذى تم على أيدى علمانيى أنقره - كما كان يسميهم العرب - سوف تفتح الطريق لنوع مختلف جداً فى المناورات .

إن حقيقة الأمر أن الخلافة - تلك السلطة التى أضفى عليها الزمن نوعاً من القداسة - كانت تهتز فوق عرشها منذ زمن طويل . والجهاد ، أو الحرب المقدسة التى أعلنتها تركيا عام ١٩١٤ ، بتحريض من ألمانيا ، لم تشعل الحماسة فى قلوب المسلمين . وذلك لأنها - كما قال أحد المعلقين فى هذه الفترة - لم تكن حرباً مقدسة بقدر ما كانت مهرباً أملته الظروف السياسية ، وكان هذا هو رأى معظم الناس . ولكن شعور الإخلاص للخلافة ظل باقيا رغم ذلك . ومع أن غالبية المسلمين كانت تشعر بالأسى من ميول

الخليفة إلى الحلول الجزئية ، إلا أن شعورهم بالحزن كان أعمق بسبب سقوط هذه المؤسسة . فالإسلام ممثلاً في الخليفة ، كان هو الملجأ والملاذ لرجل الشرق الأوسط . ولذلك كانت شخصيته بعد زوال الخلافة تعانى من تمزق جديد . فلقد زاد هذا الجرح العميق الجديد ، من وقع صدمة حضارة التصنيع والاحتلال السياسى فى نفسه .

إن إله العرب قد مات ، لا بالمعنى الميتافيزيقى أو العاطفى ، بل بوصفه مؤسسة أرضية . فهل كان المسلمون سيجدون لهذه المؤسسة الأرضية بديلا ؟ إن التاريخ يكشف لنا هذه الآمال العنيدة المصحوبة بالمؤامرات ، فى مجال إيجاد هذا البديل ، كانت تنتمى إلى السياسة الدنيوية ، التى تسعى أساسا فى هزيمة الإمبريالية الغربية ، وإن كانت تهادنها أحيانا . ولكن الجرح المتقيح ، والضربة القاصمة للظهور ، الناجمين من سقوط هذا الرمز لوحدة المسلمين ، كان لهما مضاعفات وأصداء بعيدة ، تحت السطح السياسى . ولقد نفذت هذه الأصداء والمضاعفات إلى أعماق الواقع الأخلاقى والاجتماعى السحيقة للجماعة .

كان على الإسلام أن يعتبر نفسه الآن منفياً . وكان التاريخ يملى عليه أن يجد وطنه الجديد فى التعصير . ولم تعد تطلعاته تستطيع أن تتخذ لنفسها تلك الأشكال القديمة التى أضفى عليها الزمن ثوب القداسة ، ولو كان ذلك ضمنا . لقد كان على الإسلام الآن ، أن يجد لنفسه أشكالاً جديدة ، يشكلها فى نيران المعركة ، كما تشكل الأمة ذاتها .

رؤية على العالم وقوة للشرطة

إن الغرب بعد أن بدا انه قد اطمأن إلى سيطرة جيوشه على البلاد التى دخلتها ، قد بدأ يشعر باهتزاز سلطته فى تلك البلاد التى سجل فيها نجاحه فى العصر الفكتورى ، فلقد رأى بويل ، السكرتير الشرقى لكرومر ، حين رجع إلى القاهرة فى زيارة غير رسمية ، أن هناك تغييراً كبيراً ، بل تدهوراً .

والحقيقة أن وجود جيش للاحتلال فى مصر ، كان واضحاً لكل ذى عينين ، يمشى فى شوارع القاهرة فى ذلك الوقت . وكانت كتيبة «رويال لسترز» تقيم فى القلعة . وكانت ثكنات قصر النيل ، هى المركز الرئيسى للجيش البريطانى . وكان يقوم بحراستها ، الفيلق الأول من فرقة «إيست سرّى» وكانت فرق الخيالة والفيلق الثامن للهوسار والتاسع من لا نسرز ، تقيم فى العباسية . وكانت الوكالة – على شاطىء النيل ، حيث الكورنيش الآن – هى مقر سير ريجنالد ونجيت فاتح السودان .

وكانت أياماً عصيبة بالنسبة للبريطانيين . فقد كانوا لا يزالون متمسكين بطريقة السلوك التى اتخذوها لأنفسهم منذ أيام كرومر . ولكنهم كانوا قد فقدوا المبادرة ، واضطروا إلى استخدام «تكتيك» التراجع . وكانت طريقة سلوكهم هذه صعبة التفسير . فهل خطر لهم يا ترى ، أن يطبقوها على

مقتضيات العقل والمنطق ؟ وهل لم يكن اصطناعهم للوقار وغطرستهم ومثابرتهم ، تخفى وراءها قلق الحاكم الذى فقد القدرة على إقناع الشعب ؟

إن المراقبين الأجانب ، الذين كانوا يزيدون الأحداث أحياناً تعقيداً على تعقيد ، والذين كانوا يبسّطونها أحياناً حتى تبدو كالكريكاتير ، كانوا يميلون إلى إضفاء الرومانسية على سلوك البريطانيين وأعمالهم . من ذلك أن صحفيّة فرنسية زارت القاهرة عام ١٩٢١ ، وصفت جوّ المدينة بلغة الروايات البوليسية المثيرة ، فتحدثت عن المؤامرات ، ومناورات رجال المخابرات . وقالت إنها قابلت فى فندق الكونتنتال ، فتاة بريطانية جميلة من أصل يهودى ، يلتف حولها الجميع ، ويشاع عنها أنها كانت ذات علاقة حميمة بنشأت بك ، أحد أصحاب النفوذ الكبير من رجال القصر فى ذلك العهد . وكان يدور الهمس أن الوكالة البريطانية لم تكن تعارض فى استخدام النساء فى الجاسوسية أو فى مكافحتها . وكان المفروض أن ذلك كان سببا فى الإهمال النسبى للسيدات المصريات ، مما أضاف حافزاً جديداً لغضب المصريين .

وأياً كان الأمر فى هذه الشائعات ، فإن خطط بريطانيا السياسية والاستراتيجية ، التى طبقت بنجاح كبير فى هزيمة سياسة فرنسا فى سوريا القريبة ، قد استبدلت فى مصر بسياسة مرتجلة ، لا تمت بأية صلة إلى البراعة أو التفوق ، وكان الموظفون البريطانيون المحليون يعتبرون ذلك سقوطاً . ويمكننا هنا أن نشير إلى أحد أولئك الشهود ، الذى لاشك أن الكثيرين ما زالوا يذكرونه ، بطربوشه الأحمر ، وعصاته الصغيرة تحت إبطه ، ممتطياً جواده فى ميادين القاهرة ، على رأس فريق من رجاله من شرطة «السوارى» أن مذكراته تغطى فترة أبعد بكثير من السنوات التى أعقبت الحرب الأولى مباشرة ، وعلى ذلك فهى تكشف لنا عن التسلسل التاريخى للمراحل المختلفة .

لقد انحدر راسل باشا من أسرة تضم عدداً من الدوقات والوزراء وجاء إلى مصر بعد إكمال دراسته فى جامعة كمبردج مباشرة . وعيّن مفتشاً للداخلية من سنة ١٩٠٣ حتى سنة ١٩١١ . وكانت سياسة البريطانيين هى الاعتماد الكلى على نظام العمد ، الذين زادت أهميتهم عما كانت فى عهد محمد على . ولذلك لابد للسلطان من الإلمام التام بكل تفاصيل الحياة الشخصية لهؤلاء الوحوش الصغار الذين يعيشون على النهب والسلب ، حتى يمكن السيطرة عليهم سيطرة فعالة . وفى لجان الشياخات التى كان يوكل إليها تعيين هؤلاء العمد ، كان الرأى الأعلى والحاسم فى ذلك التعيين ، لمفتش الداخلية . وإلى جانب امتلاك هذه السلطة على الفلاحين من خلال العمد الذين يعينهم ، كان مفتش الداخلية مسئولا أيضاً عن التعاون مع البدو ، الذين كانوا يشكلون أقلية لها أهميتها وكان ذلك يتطلب القيام برحلات طويلة على ظهر الحصان إلى الصحراء إلى جانب تنظيم حفلات سباق الخيل والجمال فى نادى الجزيرة ، التى يسمح «للجنتلمان» بممارستها ، لأنها كانت تشكل نوعا من العبث ، والاعتماد على المصادفات ، تناسب طبيعة هذه الطبقة .

ثم انتقل راسل بعد ذلك إلى وظائف المدينة ، حيث كانت المشاكل تختلف كثيراً . فعيّن فى الاسكندرية عام ١٩١١ ، ثم انتقل إلى القاهرة عام ١٩١٣ ، حيث بقى إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية . وكانت الوظيفة التى عيّن فيها فى القاهرة هى وظيفة مساعد الحكمدار . وبينما لم يكن فى الوزارات الأخرى - فيما عدا وزارة الداخلية - إلا مستشار بريطانى فقط ، وبينما كان الحكمداريون فى الأقاليم يخضعون لسلطة المديرين ، على الأقل اسميا ، فإن السيطرة والأمن فى العاصمة ، كانا مسئولية الوكالة البريطانية . وكان هارفى باشا حكمدار العاصمة ورئيس راسل ، رجلا عسكريا ملتزما بالنظام الصارم ، من المدرسة القديمة . إلا أن راسل أثبت فساد ذمة أحد مساعدى رئيسه الكبار ، وكان رجلا مالطيا يدعى فلبيدس ويشغل وظيفة مفتش الضبط فى المحافظة . وحكم عليه فعلا بالسجن ، حيث التقى هناك بكثير من ضحاياه .

وحين عيّن راسل باشا حكمدارا لشرطة القاهرة عام ١٩١٨ ، أصبحت هذه الهيئة ، أكثر ما يعتز به نظام الاحتلال . ومنذ أيام كرومر ، كانت شرطة القاهرة قوة للدولة لا يمكن إنكارها . وكانت محل ثقة بكفاءتها . وكان لها نظام صارم ، فلم يكن يسمح للمصريين بالالتحاق بها ، إلا بعد قضاء خمس سنين فى خدمة الجيش . (من الوجهة النظرية ، كان على كل مصرى لا يدفع قيمة البدل الذى يعفيه من التجنيد ، أن يقضى فى الجيش فترة عشر سنوات) . وفى عهد جورست أنشئت مدرسة البوليس لتخريج ضباط الشرطة ، وكان يشترط للحاق بها الحصول على بعض الشهادات الدراسية . وكانت فرقة الخيّالة (السوارى) هى صفوة رجال هذه القوة . وكان عددها لا يزيد على الثلاثمائة ، وقد أحسن تدريبهم وإمدادهم بالمعدات اللازمة ، وكثيراً ما أظهروا فعاليتهم فى مقاومة الاضطرابات فى شوارع المدينة . وقد بلغ من اعتزاز راسل بهم ، أن قدّم لهم عرضاً فى الفروسية عام ١٩٣٤ ، بقصر بكنجهام أمام الملك جورج الخامس . ومع ذلك ، فإننا نلحظ وسط هذا الاعتزاز ، تعليقاً يدعو للقلق من نفس الرجل المسئول عن هذه الفرقة - إذ يقول فى مذكراته - بسبب تدهور مستوى الصحة العامة فى القرية ، فإن هذه الفرقة ، وإن كانت لا بأس بها ، إلا أنها تفتقر إلى القوة الضاربة التى كانت لها منذ عشرين عاماً . إن ما يتضمنه هذا التعليق ، يتحدى كل ما يمكن أن يصاغ من العبارات الجميلة دفاعاً عن هذا النظام .

الجالس على العرش

دعونا الآن ، نقطع الحديث مؤقتاً عن ترجمة حياة هذا «الشرطى» ، لنعطى الخطوط العريضة لصورة رجل آخر كان بطريقته الخاصة ، من حماة النظام أيضاً . إن القارىء لتاريخ حياة السلطان فؤاد ، لابد له أن يتذكر الصورة التى رسمها ستندال فى كتابه «الشارتريز» ، لأمير بارما الماكر الجذاب الذى لا يثق فى أحد . كان فؤاد رجلا واسع الحيلة ، تحيط به الشبهات . ولقد سعى بكل حيل الشرق ، أن يوسع نطاق سلطته المحدّدة ، المتاحة فى ذلك الوقت وتلك البلاد ، لرجل يجلس على العرش فى ظل الحماية البريطانية . ثم انه نجح فى مراعاة جانب الوقار فى السلوك والمواقف ، إلى درجة يحسده عليها الكثيرون

من الملوك والأمراء . وكان يحاصر بدانته الموروثة فى بدلة رسمية من صنع أحد الخياطين الكبار فى باريس . وبنفس الطريقة كان يخفى طبيعته الشهوانية ، التى كانت لا تقل ضراوة عن طبيعة أجداده فى هذا المضمار ، تحت ثوب جذاب من التظاهر بالتمسك بالاستقامة والتقاليد .

ولد فؤاد بن اسماعيل عام ١٨٦٨ . وعقد زواجه الثانى عام ١٩١٩ ، على السيدة نازلى كريمة اسماعيل صبرى باشا التى ولدت عام ١٨٩٤ . وكان تعليمه أوربياً صرفاً . فلقد أرسل وهو لايزال فى العاشرة من عمره إلى مدرسة فى جنيف . ثم بعد ذلك إلى مدرسة أخرى فى تورين فى ايطاليا . والتحق عام ١٨٨٢ ، بأكاديمية تورين الحربية ، وهناك أتقن اللغة الإيطالية ، واتصلت أواصر الصداقة والحب بينه وبين أسرة بيد مونت الملكية . وفى عام ١٨٩٠ ، عيّن ملحقاً عسكرياً فى فينا ، حيث واتته الفرصة لتعلم الألمانية . وكان يتحدث الفرنسية كأحد أبنائها ، ويتقن لهجتها العامية أيضا . ومن جهة أخرى ، فقد كان يجهل اللغة الإنجليزية تماماً ، وربما كان ذلك فى صالحه . ولكنه كان لايعرف إلا القليل من اللغة العربية ، ولم يكن ذلك فى صالحه ، خاصة حين أصبح الجهل بهذه اللغة فى مصر ، شيئاً لايقره الناس . ثم دعاه عباس الثانى إلى مصر ، وعينه فى الجيش برتبة لواء . ولكنه استقال عام ١٨٩٥ ، وعمل فى السياسة على نطاق ضيق ، بعيداً عما يثير الشبهات .

استطاع فؤاد فى تلك الفترة أن يحيط بالكثير من الأمور ، فى حرّية ، كان من المستحيل أن تتاح لولى عهد رسمى : وحين تولى السلطة ، كان قد حصل على تجارب كثيرة ، لافى الممارسة الفعلية للحكم الاستعمارى المستبد ، ولكن فى نصوصه وطرقه وروحه . ولقد اكتسب شهرة بوصفه راعيا للفنون . وكان له الفضل ، أو جزء كبير منه ، فى تأسيس المعهد (١٩٠٨) الذى أصبح يعرف فيما بعد بالجامعة المصرية ، كما يذكر له بالفضل أنه اهتم بهذه الجامعة اهتماماً كبيراً ، وكان يمارس فيها ، ما يكاد يكون دور الرئيس الفعلى لها ، ثم انه افتتح عدداً كبيراً من المؤتمرات ، وكان رئيساً لجمعية الاقتصاد السياسى والجمعية الجغرافية ومعهد الدراسات المائية فى الشاطبى بالاسكندرية وأسس جمعية مصرية لتشجيع السياحة . وفى عام ١٩٠٧ ، تولى رئاسة أسبوع الطيران فى هليوبوليس ، وكان سيفتتح معرضاً فى ١٥ نوفمبر ١٩١٤ ، للدراسة الوصفية (الإثنوجرافية) للإنسان الإفريقى ، ولكن اندلاع الحرب أوقف إقامة هذا المعرض . وكان اندلاع هذه الحرب فرصة لاشتراك فؤاد فى نشاط الهلال الأحمر . وهكذا استطاع أن يبنى لنفسه نوعاً من المكانة المرموقة ، تكاد توازى ما تضفيه السلطة على صاحبها . وقد دعّم من هذه المكانة ، مظهره الذى كان يتسم بالوقار ، وقدرته على ضبط النفس ، واتباعه طريقة صارمة لارحمة فيها فى معاملة مواطنيه . وكان فى عام ١٩١١ ، قد صحب الخديو عباس فى رحلة إلى إيطاليا ، حيث استطاع بفضل صلاته الطيبة هناك ، أن يحقق نجاحاً كبيراً لهذه الرحلة . وفى عام ١٩١٣ ، كان هناك حديث عن توليه عرش ألبانيا . وحين توفى السلطان حسين كامل (٩ أكتوبر ١٩١٧) ، ورفض ابنه الأمير كمال الدين حسين تولى العرش ، أصبح فؤاد سلطان مصر ، تحت ظل الحماية البريطانية .

إن هذا الرجل الذى قدر له أن يلعب دوراً على المسرح الوطنى ، لم يكن محبوباً ، ولكنه كان يتمتع بقسط كبير من الاحترام ، لالتزامه أمام الناس بالسلوك القويم ، كما أنه كان مرهوب الجانب ، لما عرف

عنه من طول الباع فى تدبير المؤامرات . ولقد كان مناوراً ماكراً فى شئون الدولة ، ولكنه كان فى الوقت نفسه ، عرضة لنوبات مفاجئة من الغضب ، تفقده أناته . وكان من النوع الذى يحسن تدبير الأمور ، ويثابر على متابعة أهدافه . ولكن أعصابه كانت تفلت منه أحياناً ، ويفقد قدرته على ضبط النفس . فيقال إنه كان يصاب بالجنون ، حين يذكر أمامه اسم سلفه ومنافسه عباس الثانى ، أو اسم الأمير سيف الدين ، الذى كان يدين له بصوته الأجش ، نتيجة لإطلاقه الرصاص عليه ، وبخوفه الشديد من الاغتيال . وكان سيصبح ملكاً دستورياً ، افتقارا إلى ما هو خير من ذلك ، ولم تكن تنقصه البراعة فى الجمع بين الشرعية ، وبعض معالم الحكم المستبد ولكن حالته النفسية وشخصيته ، على أى حال ، لايهمّان نسبياً . لأن ما يصنع التاريخ ، هو الحركات وابنية المجتمعات ليس غير . لقد وجد فؤاد مكانه فى نظام للحكم ، كان دوره فيه أن يستخدم قدرته فى إطالة الصراع بين ثلاثة أطراف تتقاسم هذا النظام - الملك والشعب وبريطانيا العظمى وكان هذا فى الحقيقة ، هو الدور الذى يراد منه القيام به .

محامى الشعب (التريبيون)[1]

فى عهد الخديو سعيد ، كانت «مندرة» ، ابراهيم زغلول عمدة إبيانه ، مركز قوّه ، مديرية الغربية ، تتسع لمائة ضيف . وكانت مساحة مزرعته ، تزيد على مائة فدان . وكان ابراهيم ينتمى إلى الصفوة من المزارعين ، الذين أسسوا قوتهم المتزايدة فى أواسط القرن التاسع عشر ، على أنقاض نظام الدومين ، حين كانت الأرض ملكاً للدولة ، أو بالأحرى ملكاً للوالى . وكان ابراهيم رجلا سريع الغضب ، يحكى عنه أنه أوقع ممثل الخديو من فوق فرسه فى إحدى المناسبات . وتزوج ابراهيم من ابنة أحد الشيوخ ، ولاشك أنه كان يريد بذلك أن يدعم مكانته الاجتماعية ، طبقا لتقاليد العصر . وقد رزق بولد من زوجته فى عام ١٨٦٠ . وحين سئل سعد زغلول بعد ذلك بزمن طويل ، عما اكتسبه من والديه ، أجاب بأنه اكتسب «الجذبة» من أبيه ، و«الحكمة» من أمه . وهو مزيج متفجر يتسم بالتوازن . وفعلا كان سعد فى مواجهة الجماهير ، يصبح كمن أصابته نوبة من الجنون . ولكنه كان يعرف كيف يوصل هذا الجنون إلى سامعيه بالقدر الذى يريده . فقد كان يعرف كيف يتحكم فيه ، مستخدما إياه حين يشاء دون أن يسمح له قط بالسيطرة عليه . وكان التعليم الذى تلقاه منذ الصغر ، قد عمق فيه الوعى السليم بالتسلسل الوظيفى لقيم المشاعر والأفعال .

كان قد دخل الأزهر ، بعد أن مرّ بالكتّاب ، ثم بالمعهد الدينى فى دسوق . وكان تأثير الأفغانى عليه قوياً ، كما كان على كثير من معاصريه ، ومنهم الشيخ محمد عبده . ولقد احتفظ أسلوبه فى الكتابة والخطابة بنبضه الخالص ، وقدرته على إثارة الانفعال . وبوصفه محرراً أدبياً فى صحيفة الوقائع المصرية ، كان من أوائل من استطاعوا أن يمزجوا بين الأسلوبين ، العصرى والتقليدى . وبعد ذلك بمدة طويلة ، حين انتدب عضواً فى محكمة الاستئناف ، وكان عليه أن يكتب أسباب نقض حكم ابتدائى ، فلقد أبدى

(١) التريبيون (Trebune) رجل كانت تنتخبه طبقة العوام فى روما القديمة ليحمى حقوقهم ومصالحهم من عدوان طبقة الأشراف عليها .

فى كتابة هذه الأسباب ، من القوة الخارقة فى التعبير عن حججه المنطقية والقانونية ، ما جعل المستشار الأوربى فى هيئة المحكمة يوجه إليه السؤال الآتى فى دهشة -«كيف تأتى لك هذا ؟ إنك تكتب كرجل متعلم !» وجرحت هذه العبارة كبرياء سعد جرحاً عميقاً ، جعله يصمم على الانتساب إلى مدرسة الحقوق الفرنسية . وبعد خمس سنوات من الدراسة التى بدأها وهو فى الثانية والثلاثين من عمره ، حصل على شهادة هذه المدرسة عام ١٨٩٧ .

ولقد مكنته هذه الدراسة من الحصول على قسط من المعرفة فى اللغة الفرنسية والإجراءات القضائية - وكان ذلك سلاحا فعالا فى بلده فى ذلك الوقت - زاد من قوة أصالته الوطنية ذات الجذور العميقة . ولقد أمكنه السيطرة على هذه المجموعة العلمية الثقافية المتعددة المصادر ، التى قل أن تجتمع لفرد ، أو حتى لجيل بأسره . ولكن هذه السيطرة لم تأت هينة يسيرة بلا إبطاء ، بل لقد استعان عليها بالجهد والصبر ، واستطاع أن يحققها على مراحل ، بالإصرار الذى يتميز به جنسه ، ولقد شدّت إليه هذه الصفات الأنظار ، وجعلت المواطنين والأجانب على السواء ينظرون إليه بإعجاب شديد . ولقد وصفه أحد القضاة البلجيكيين بالآتى - «إرادة تسير فى طريقها بقوة خشنة وإصرار وصلابة ، كأنها إحدى قوى الطبيعة . إنه يثير العواصف ، ويسير وسطها مبتهجاً ، كأنها بيئته الطبيعية . وأظن أنه لو اضطر إلى اختيار رمز مميز له ، لاختار شجرة جميز تقف فى مهب الريح» . نعم - إنها شجرة الجميز ، التى كانت تنمو فى مصر منذ شباب الزمن ! إن زغلول ، بكل ثوريته التى تكشف عن ذاتها فى القوى التى يثيرها ، وفى النبرة التى يعبر بها عنها ، كان فى الوقت نفسه يمثل الاستمرار الملتزم بالخط التقليدى .

وإليك الأسلوب الذى تحدث به حين رجوعه من أوربا عام ١٩٢١ ، بمناسبة زيارته للأزهر . (لقد حضرت إليكم اليوم للصلاة فى هذا المكان المقدس ، ولأقدم فروض احترامى وعرفانى بالجميل ، لتلك البيئة التى نما فيها عقلى وارتقى إدراكى» ، لقد كان الأزهر مهماً فى تطور سعد زغلول ، وإعداده لمواجهة الغرب ، بنفس القدر الذى ساعد به تدريبه فى مدرسة الحقوق الفرنسية على ذلك . (إن النهضة الحالية تدين بالكثير للأزهر ، حيث اكتشفت أنا نفسى مبادىء الاستقلال ، لأن تعاليمه مؤسسة على طاقة الاستقلال فى نفس كل إنسان) - ولكن استمع إلى البقية - (إن الطالب يختار معلمه . وللمعلم الحق فى اتخاذ مكانه فى هيئة التدريس ، من خلال الحق الذى يملكه الطلاب ، فى الالتفاف حول أى رجل يملك الموهبة والكفاءة لهذه الوظيفة . والجميع يوجهون إليه ما يعن لهم من أسئلة . فإن نجح المتقدم فى هذا الامتحان العسير ، فإنه يعتبر كفئاً لعقد حلقة الدرس) . إن الكل يعرف نظام هذه الحلقات التى كانت تعقد حول أعمدة الأزهر ، وفى جامعة القرويين فى مراكش ، والزيتونة فى تونس ، والتى لاتزال تعقد فى النجف وكربلاء فى العراق .

(إن هذا النمط فى الاستقلال ، يوصف الآن بأنه إخلال بالنظام . ولكنه كان يتيح للطالب أن ينتقل من التعاليم المالكية إلى التعاليم الشافعية وقد يبدو هذا مجرد تفضيل لا أهمية له ، فالانتقال من مذهب إلى مذهب مسألة متروكة للرأى الشخصى ، وهى لاتعدو أن تكون من قبيل الرسميات . ولكن

الذى يثير اهتمامنا فى تلك النوعية من طرق التعليم التقليدية التى يلفت إليها زغلول الأنظار ، هو ذلك النوع من الديموقراطية التلقائية والمتضمنة ، التى نجد لها شبيها فى إدارة القرية) .

والحلقة الأخرى التى كانت تربط بين زغلول وماضى بلاده ، هى تجربته الطويلة فى تاريخ الاستعمار . لقد كان منتجاً (بفتح التاء) مباشراً لهذه التجربة . ولم يكن مجرد صدفة ، أن يذكره كرومر فى خطاب وداعه ، أو أن يتزوج من ابنة مصطفى فهمى ، (الوزير العظيم) ، كما كان العقاد لا يزال يسميه فى عام ١٩٣٦ ، والذى كان رغم ذلك ، أكبر المتعاونين مع الاستعمار . ولا كان من قبيل الصدفة أيضاً ، أنه نما وترعرع فى رعاية الأميرة نازلى ، التى ترك لنا ستورز عنها صورة ساحرة ، والتى لم تكن بأى حال ، فى عداد المتمردين . لقد كان يبدو فى وضوح ، فى تلك الحقبة المبكرة ، أن زغلولا سيصبح وزيراً فى المستقبل .

فى هذا الرجل ، التقى تأثير إرثه ، مع تأثير البيئة الاستعمارية التى كانت تحيط به عند نقطة تفترق فيها الطرق . ولقد استطاع أن يستخدم كلا التأثيرين ، بطريقة منفردة ممتازة . إنه لم يتأثر بالنوعية السلبية للمواقف ، لأنه كان يستطيع تحويل هذه المواقف إلى خدمة أغراضه . وحين أخذ مكانه على مسرح التاريخ ، لم يكن بطلاً فى ريعان الشباب كمصطفى كامل ، ولامتمرداً واسع الخيال ، ورائداً يحرك المشاعر الرقيقة كمحمد فريد . إن زغلولاً كان محظوظاً بما فيه الكفاية ، أو قويا بما فيه الكفاية ، كى يضيف بطريقة التراكم من عمله الحاضر إلى رصيد الماضى ، وأن يعمل ما يمكن عمله وما يجب عمله ، فى الوقت المناسب . إنك تحتاج إلى قوة عظيمة ، كى تتناول عشاءك مع الشيطان ، ولكن زغلولاً نجح فى ذلك نجاحاً كبيراً . إنه لم يضيع وقته فى إدانة المواقف ، التى يكتنفها الغموض ، أو تحيط بها الشبهات ، ولكنه كان يحولها ، كلما أمكن ذلك ، إلى فعل إيجابى . ولقد توصل دون شك ، إلى هذه الطريقة ، بنفس عملية المواءمة والتركيب ، التى استخدمها بنجاح فى تجميع وحدة بنائية من حياته وتعليمه ، حين استطاع التوفيق بين العناصر المختلفة فيها . إننا نستطيع أن نرى العناصر الأساسية التى كان يبحث عنها فى الإسلام ، وفى التجربة العقلية للفلاح . ليس فقط من خلال الصفة التى تبعث على الاستقرار فيها ، وليس فقط من خلال تلك القوة المقاومة للزيف التى استمدها من الرجوع مرة أخرى إلى الأشياء الأساسية ، بل وأيضاً لأن العنصر الأساسى نفسه - بكونه عنصراً غامضاً - قد مكّنه من تجنب الحيرة المفرطة فى التبسيط .

فى هذه الأرض التى جمعت بين أقدم أشكال الزراعة وأسوأ أنواع الاستغلال الآدمى ، بطريقة مؤلمة تنذر بالخطر ، تعرّف زغلول على قوة كامنة بلغت من العظم ، إلى الحد الذى جعل أى نوع من أنواع السيطرة يمر فوقها ، دون أن يؤثر فيها تأثيراً يذكر . إن الصراع بين الماء والجفاف ، بين ازدهار النبات والجدب ، كان يدور فى الأعماق البعيدة لهذه البلاد ، بتعقيد لايمكن حصره داخل حدود أى وصف للأفعال الخاصة . وهكذا فإن زغلولاً ، لايمكن أن تفهم طبيعته ، أو تدرك أبعادها ، من خلال ما فهمه هو ، وما أدركه من أبعاد . والذى قد يفهم فى غيره على أنه سعى إلى الحلول الجزئية ، أو عدم ثبات على المبدأ ، يصبح فى حالته ، سيطرة على واقع الأمور .

وحين اختاره كرومر نفسه لمنصب الوزارة ، بعد حادث دنشواى المروع ، فلقد جعل زغلول الناس يحسّون بحضوره فى وزارة المعارف العمومية ، وتحقق دنلوب مستشار هذه الوزارة على الفور ، أن هذا الوزير لم يكن كغيره ممّن سبقوه ، مجّرد مظهر خال من كل مضمون ، فلقد أرسل فور تسلمه لعمله فى طلب رئيس الحسابات ، وأمره بأن يعرض عليه ملفاته . فطلب الرجل النصيحة من دنلوب وهو يرتعش من الخوف ، وراوغ فى إجابة هذا الطلب ، حتى هدده الوزير بالطرد من وظيفته . وكان موقفاً لا سابقة له فى هذه الوزارة ، وأثار زغلول زوبعة أخرى ، حين دخل الجمعية التشريعية ، حيث اعترف به فى الحال رئيساً للمعارضة ، حتى حين كانت هذه المعارضة ستعقد صلاته الطيبة بالنظام القائم . إننا نكرر أن التاريخ تصنعه الحركات وأشكال البناء فى المجتمع . وزغلول كان يعرف كيف يستغل الأولى (الحركات) ضد الثانية (أشكال البناء) . ومع ذلك فقد كان من الممكن أن يضل طريقه ، وأن يضلل الآخرين ، وقد جعله أعداؤه يندم على بعض الأخطاء ، التى نتجت من سيره فى غير الطريق المستقيم . وكان ضعفه يكمن فى استبداده برأيه - خذ موقفه من قانون تقييد حرّية الصحافة مثلا . ولقد فسّر موقفه من هذا القانون فى وقت متأخر بعض الشىء ، بقوله - «لقد كنت قاضياً ووزيراً ، وأنا الآن عضو فى الجمعية التشريعية . لقد كان شعورى الخاص لايتلاءم مع هاتين الوظيفتين . وكثيراً ما كنت أشعر بالاشمئزاز من الأشياء التى أكلف بها» . ولكنـه نفّذ هـذه الأشياء رغم ذلـك . ولقد أثبت أنـه خبير فى استخـدام الغموض ، وفى اتباع سياسة المراحل فى الوصول إلى أغراضه . وكان من طبيعته أن يتصدّى دائماً للقضايا الواقعية التى تمسّ حياة الناس أو البلاد مسّاً مباشراً . خذ مثلا موقفه عن الجهة التى يسند إليها التحكم فى أموال الأوقاف ، وهو امتياز يضفى على صاحبه قوّة ونفوذاً ، غالباً ما يستخدمان وسيلة للسيطرة ، أو موقفه من موضوع الجمعيات التعاونية ، التى كانت غالباً ما تستغل لصالح القائمين على شئونها ، أو صالح أغنياء الريف عامة ، دون أن ينتفع منها الفلاحون الفقراء أو موقفه من قانون الخمسة الأفـدنة المشهور ، الذى كان أقل إنسانية بكثير ، مما يدعى المدافعون عنه .

إن قيمة أى تشريع ، تتوقف على مدى الخير أو التقدم ، الذى يحققه فى التطبيق . ولقد يحدث أن يسهم أحد الناس باصراره العنيد ، فى إحداث هذا التقدم ، أو تحقيق هذا الخير . وفى هذه الحالة ، يرتبط اسم هذا الرجل بالتدريج بالخير والتقدم ، ويصبح ممثلا لهما .

رؤية على العالم ، وقوة للشرطة (بقية)

طوال عمله فى الوظيفة ، كان على الشرطىّ ، أن يحارب التمرد ، وأن يحاول فهم السلوك غير الواضح «للغوغاء» ، لأن هذا هو الاسم الذى كان يطلقه على تجمعات الشعب . وكانت هذه «الغوغاء» فى تلك اللحظة ، لا اسم لها . ولعل تاريخ مصر فى جميع العصور ، هو تاريخ التجمعات الجماهيرية ، التى تبحث لنفسها عن اسم !

فى فبراير عام ١٩١٩ ، ذهب راسل مع زوجته فى رحلة قصيرة إلى الصحراء . وحين رجع إلى

القاهرة فى ٧ مارس ، وجد المدينة فى حالة شديدة من الاضطراب والفوضى : نتيجة للقبض على سعد زغلول . ولم يحدث أن رأت القاهرة مثل هذه المشاهد على هذا النطاق ، منذ أربعين سنة (منذ أيام عرابى) . إن هذه المظاهرات الصاخبة ، التى كانت سوف تصبح فيها بعد من خصائص المدن الكبرى ، بدت أمام «الشرطى» شيئا لم يسبق له مثيل . إن هذه الحالة لم تكن تشبه الظاهرة الأخرى ، التى يخشاها رجال الأمر بنفس القدر ، وهى تفشّى الإجرام . فقد كان لدى رجال الشرطة تجارب كافية عن هذه الظاهرة .

كانت أول جريمة سياسية ـ من هذا النوع الثانى ـ هى قتل بطرس غالى عام ١٩١٠ . وبين ١٩١٠ و ١٩٢٥ ، تكشف سجلات الإحصاء عن أربع عشرة محاولة لقتل السياسيين المصريين ، وعن قتل إثنى عشر موظفا بريطانيا ، وعن أربع وعشرين محاولة غير ناجحة على حياة البريطانيين وكان أكبر الحوادث الأخيرة فى هذه الحقبة ، هى قتل السردار السيرلى ستاك باشا عام ١٩٢٤ . وفترة الهدوء التى تلت ذلك ، وعزاها راسل إلى فعالية وسائل القمع ، استمرت من ١٩٢٤ حتى ١٩٣٧ ، أى ثلاثة عشر عاما ، لم تحدث طوالها حادثة واحدة للقتل السياسىّ . بعد ذلك بدأت سلسلة أخرى من هذه الحوادث . وسجل راسل فى مذكراته ، التى تابع فيها هذا الإحصاء حتى عام ١٩٤٦ ، حادثين للقتل ، وثلاث محاولات لم تنجح ، فيها يتعلق بالسياسيين المصريين . وثلاث حوادث للقتل ، وأربع محاولات لم تنجح ، فيها يتعلق برجال الجيش البريطانى . ولو أنه تابع إحصاءه إلى ما بعد هذا التاريخ ، لكان قد سجل حادثين آخرين ، قتل فيهما اثنان من رؤ ساء الوزارة ، وحادثا ثالثا قتل فيه مرشد جمعية الإخوان المسلمين . هذا إلى جانب الحوادث الأخرى التى تمت أثناء حريق القاهرة . ولم يجر حتى الآن ، أى بحث سيكولوجى أو اجتماعى ، يكشف لنا عن أسباب هذه الحوادث التى كانت تختلف فى حوافزها وظروفها ، وإن كانت كلها تعبيرا عن العنف الذى ولّده اليأس . إن هذه الحوادث قد استهدفت قتل المصريين والبريطانيين كليهما ، والرجال المشهورين بوطنيتهم وكـذلك الخـونة ، وحتى زغلول والنحـاس كانـا من بين من وجهت اليهم هـذه المحاولات .

فى معظم هذه الحوادث ، كانت الجماهير تعاون القاتل . فكان يستطيع بعد قضاء مهمته ، أن يختفى بين المشاة على رصيف الشارع ، دون أن يحاول أحد أن يتبعـه ، ولا حتى الشاويش الـذى قد يتصادف وجوده فى المكان . وهذا هو ماحدث فى محاولـة اغتيال بيجـوت وبراون ، وفى قتـل الأستاذ روبسون . ولكن سلطة الاحتلال من جانبها ، كانت تستعمل كل مناسبة من هذه المناسبات ، كى تربح أرضا جديدة . فبعد قتل روبسون ، أعادت تعيين البريطانى كيون بويد مرّة أخرى مديرا للأمن العام . وما حدث من إجراءات القمع عند قتل السردار عام ١٩٢٤ ، يكشف عن استغلال هذا الحادث على نطاق التاريخ .

وكذلك كان المسئولون المصريون يبذلون جهدا كبيرا ـ جهدا ظاهريا أكثر منه فعالا ـ فى تفادى هذه الحوادث المكلّفة . وفوق ذلك ، فإن رجال السلطة ، مصريين وبريطانيين ، كانوا يقومون باجراءات صارمة فى القمع والمراقبة ، تتجاوز المهام العادية لوظائفهم . وأصبحوا متحـدين فى تعاون وثيق ، لم

يحاولوا إخفاءه عن الأنظار ، فى مقاومة أى مظاهرة تحاول التعبير عن المشاعر الوطنية . ولم تكن خشيتهم من هذه المظاهرات ، بسبب ما قد ينجم عنها من أعمال العنف أو ارتكاب الجرائم فحسب ، بل ـ فى الجانب الأكبر ـ بسبب دلالتها الرمزية . ولم يكونوا مخطئين فى ذلك . فبعد إلغاء القانون البريطانى لإعلان الأحكام العرفية ، حلّ محله مواد جديدة فى صلب قانون العقوبات المصرى (يونيو ١٩٢٣) ، لا تقل عنه صرامة فى الحدّ من حرية التظاهر والاجتماع والصحافة . وتكشف لنا حماسة وزارة الانتقال ـ قبل تولى الوفد الحكم عام ١٩٢٣ ـ فى سنّ قانون كهذا ، عن رغبة لا تقل عن رغبة البريطانيين ، فى اتخاذ الحيطة الشديدة ضد الإخلال بالأمن . ثم ان زغلول الذى لم يستنكر ذلك التكافل بين المصريين والبريطانيين فى المحافظة على الأمن والنظام ، لم يكن آخر من أفاد من هذه المواد الجديدة فى قانون العقوبات .

ولنرجع الآن مرّة أخرى إلى حوادث ١٩١٩ ، التى فتحت ـ بشهادة راسل ـ بابا جديدا على التاريخ . كان أول المتظاهرين فى هذه الحوادث من طلبة المدارس والأزهر . ولكن سرعان ما انضم إليهم «الغوغاء» ، كما كان راسل يسميهم ، منطلقين من الأحياء الفقيرة ، والضواحى البروليتارية التى ظلت تنمو وتكبر منذ بداية القرن . ووجدت قيادة الجيش البريطانى ، التى ظلت توالى اجتماعاتها المحمومة فى مقرها بفندق سافوى ، نفسها فى موقف حرج ، حيث لم يبق لديها إلا قوة صغيرة ، بسبب حركة تسريح القوات ، التى بلغت أوجها فى تلك الفترة ، بعد انتهاء الحرب الأولى مباشرة . وكانت هذه القيادة تشعر بالقلق على الأخص ، من خوفها من العنف الذى اشتهر به الجنود الاستراليون ، الذين عرفوا بتلهفهم على الانتقام ، إذا حدث حادث لأحدهم . وكان راسل بطبيعته وطبيعة الوظيفة التى يشغلها ، يكره المظاهرات الشعبية كرها شديدا ، وفى رأيه ، أن قادة هذه المظاهرات ، سرعان ما يفقدون السيطرة عليها . فمن ذا الذى يستطيع أن يتنبأ متى تبدأ التلقائية أو التنظيم فيها ، ومتى ينتهيان ؟ إن الحقيقة ، أن عناصر كانت تعتبر حتى الآن غير مسئولة ، قد تقدمت الصفوف . فظهرت أفواج من أولاد الشوارع والصبية والمتشردين وباعة الجرائد ، وأخذوا يصيحون بأعلى صوتهم ، وراء المتظاهرين الذين كانو يلوّحون بعصيّهم الغليظة ، التى كانوا يحطمون بها نوافذ العرض فى حوانيت الأوربيين . ثم وسط الإثارة التى كانت تخلفها هذه الطلائع ، كان الخطباء يعتلون الكراسى فى كل ركن من أركان الشوارع ، ويحثون الجماهير على التخريب بعبارات مثيرة لا تخلو من الفصاحة ، مع التلويح بأيديهم فى حركات عنيفة لتأكيد ما يقولون . وانتقلت هذه الحركة من المدن إلى القرى ، حيث اشترك جميع أهل الريف ، أو غالبيتهم العظمى فيها . فهل كان ذلك يعنى ـ ووجود «الغوغاء» فى الريف ، أو حتى مجرد التفكير فيهم ، غير وارد ـ أن مجتمعات القرى قد التزمت تلقائيا بهذه الحركة ؟ لو صح ذلك ، لكان ذلك شيئا مقلقا جدا للسلطات ، ولكن راسل لم يكن واعيا لهذا الاحتمال . فهو يخبرنا عن رجل كهل فى المنوفية ، يبعث مظهره الوقور على الاحترام ، اعترف أخيرا ، بعد إنكار شديد ، أن كلّ قريته قد جن جنونها ، وتملكتها حمّى التدمير لكل ما تقابله فى طريقها ، وأنه قد أصيب معهم بهذه الحمّى ، إلى الحدّ الذى جعله يتخفف من ملابسه ، ويرقص على عربة وسط ميدان القرية ! إن نشوة عارمة قد اجتاحت الريف . وفى قرية أخرى فى المنوفية ، ادعى الفلاحون انهم قرأوا الحروف الأولى من اسم سعد زغلول على أوراق شجيرات القطن !

إن كتّاب المذكرات يؤكدون الجرائم البشعة التى ارتكبها الجانبان . ولكن من الواضح أن هذه الجرائم كانت غير متوازنة من حيث دلالتها أونطاقها فى الجانبين . إن محاولات القتل السياسى والمظاهرات ، كانت تختلف اختلافا بيّناً ، عن التنفيس التقليدى عن مشاعر الكبت بالعنف ، الذى كان يظهر فى قطع الطرق مثلا ، الذى أقلق كرومر ولكن هذه العوارض الجديدة نتجت عن نفس الأسباب . كل ما فى الأمر ، أن شعور القلق والاستياء ، كان قد ارتقى الآن إلى مستوى التعبير السياسى ، وأصبح يعكس تحديات المدينة .

ومع ذلك فهناك إشارات أخرى من نوع مختلف ، بل من نوع مضاد ، يمكن إسنادها إلى التغير المورفولوجى (التغير فى الشكل والبناء) ، الذى مزّق الروابط القديمة للوحدة ، ودمّر بالتبعية المحظورات القديمة أيضا . إن الإرهاب السياسى ، لاصلة له بالإجرام القضائى ، إلا أن كليهما يمثل كسرا لنوع مختلف من أنواع الكبت .

إن عدد الجرائم فى عامى ١٩٢٠ و ١٩٢١ ، يزيد عن عددها فى ١٩١٩ ، وهى السنة التى ضربت الرقم القياسى حتى ذلك التاريخ . لقد كانت المدن تموج باللصوص ، وكانت عصابات قطاع الطرق تنتشر فى كل أنحاء الريف ، وتسيطر سيطرة تامة على العزب ، وخاصة فى الوجه القبلى . وحيث كان يخيم الهدوء وتقل الحوادث ، فإن ذلك كان يعنى أن هذه العصابات ، كانت تتقاضى من الأطراف المعنية ، ما يغنيها عن استعمال العنف . ولقد أرجع المختصون هذا الاختلال الفظيع فى حالة الأمن ، إلى أن الكثيرين من اللصوص الخطرين قد هربوا من السجون أثناء اضطرابات عام ١٩١٩ . كما أرجعوه أيضا إلى تفشّى البطالة ، وعدم كفاءة الإداريين ، وانعدام الحماسة فى جهاز الأمن الذى أنشأه البريطانيون ، والذى كان يتكون من مديرى الأقاليم ، ومفتشى الداخلية البريطانيين ، ورجال الشرطة . وأيا كانت صحة هذه الأسباب ، فإن الأرقام تكشف لنا عن حقيقة هذه الحالة . فحوادث القتل قفزت من ٢٣٠٥ عام ١٩٢٠ ، إلى ٢٥٢٦ عام ١٩٢١ وكانت نسبة الزيادة فى جرائم القتل فى بعض الأقاليم تتراوح بين ٥ر١٣٪ و ٥٨٪ . وفى أسيوط قفزت جرائم القتل من ٧٠٦ إلى ٨٠١ .

ويجب أن نضيف إلى هذا انتشار تجارة المخدرات ، وهى تجارة تمثل أعراضا تاريخية . إننا نجد أنفسنا واقعين تحت إغراء كبير ، فى أن نعتبر بعض هذه المواقف ، نتيجة لأسباب أنتروبولوجية (العلم الذى يبحث فى أصل الجنس البشرى وتطوره وعاداته ومعتقداته) ، أو حتى لمجرد جنوح إلى انتهاك القانون ، ولكن الحقيقة هى أن هذه المواقف تفسّر التاريخ بطريقتها الخاصة . إن أى مفتش للداخلية ، بدأ حياته العملية حوالى عام ١٩٠٠ ، كان يعرف أن تعاطى الحشيش ، كما يقول راسل ، عادة منتشرة على الأخص فى الأحياء الفقيرة من المدن ، ولكن ذلك كان لا يقلقه إلى حدّ كبير ، لأن هذه الظاهرة لم تكن قد بلغت بعد مبلغ الكارثة الاجتماعية . ولكن هذا الشىء كان يتفاقم الآن بسرعة كبيرة ، وقد زاد من خطره ظهور أنواع جديدة من المخدارت ، مثل الكوكايين الذى ظهر فى القاهرة لأول مرة عام ١٩١٦ ، والهيروين الذى ظهر فيها عام ١٩٢٠ ، حيث كان ينشره أحد الصيادلة الأجانب بين الناس على نطاق واسع ، فى ظل حماية القانون ، والامتيازات الأجنبية . وفى عام ١٩٢٨ ، زادت هذه الحالة سوءا ،

حين استخدمت طريقة حقن المخدرات فى العرق ، وهى طريقة لم تكن تمارس حتى ذلك الحين إلا فى البلاد «المتحضرة» ؛ قال راسل فى مذكراته - (بعد ذلك بوقت قصير ، وجدنا عنصرا جديدا فى حى بولاق الفقير . فى الماضى ، كان ذلك الحىّ القاهرى الذى يعجّ بسكانه ، يتكون فى معظمه من نمط العامل الصعيدى ، الذى تخلف فى القاهرة بعد هجرته السنوية من بلده البعيد فى الصعيد الأعلى ، لتأدية عمله الموسمى . . . كان هؤلاء الصعايدة صنفا خشنا من الناس ، ولكنهم كانوا أصحاء أقوياء . . .

أما الآن فقد أصبحنا نجد انقاضا متهدمة من الهياكل البشرية رقودا فى حارات بولاق . . . كانوا أنقاضا من كل طبقة فى المجتمع المصرى قضى عليهم الهيروين . . . كانوا أناسا انفصلوا ، لا عن حياة القرية فحسب ، بل عن المجتمع بأكمله . . . كانوا من المدمنين المنبوذين .) وفى عام ١٩٢٩ ، أبلغ رئيس الوزراء نفسه الشرطة رسميا بأن هذا الوباء قد انتقل إلى القرى ، التى لم تكن قد سمعت عنه حتى ذلك الحين . وقد قدّر راسل عدد المدمنين فى ذلك الوقت بحوالى نصف مليون ، من بين سكان مصر البالغ عددهم أربعة عشر مليونا . إنها نسبة مذهلة !

وهكذا ، فمن نظرتنا إلى ما وراء تقلبات التاريخ ، التى إما أن توصف فى تبسيط زائد عن الحد ، بلغة الخير والشر ، أو تقحم بأثر رجعى فى مسار الأحداث المعقد ، فى مستوى أعمق من السطح الذى تدور فيه الحياة اليومية ، نستطيع أن نتعرف على حركة شئ ثابت صامد ، ولكنه فى الوقت نفسه شئ غير مصقول وغامض . غير مصقول ، لأنه يمدّنا بالمادة الأولية ، لما يمكن أن يقال أو يدرك أو يفسر ، دون أن يكون هذا الشئ ذاته موضوعا للتعبير أو التفسير . وغامض ، لأنه يُدخل فى حركة التاريخ ، العنصر غير الملموس فى الناس والأشياء . إذ ماذا يكون أقصر عمرا وأسرع زوالا ، من هذيان مدمن للمخدرات فى أحد الأحياء الفقيرة فى القاهرة ؟ أو ماذا يكون أقل فى دلالته التاريخية ، من حادث قتل دنىء ؟ ولكن الحقيقة أن هذه الظواهر المعادية للمجتمع - التى شدّت إليها انتباه السلطات ، وجعلتهم يهتمون بها اهتمامهم بالأمراض المتوطنة ، ويدركون أن المخدرات أشد خطرا من البلهارسيا أو الملاريا ، وأن انتشار الجرائم بهذا الشكل الوبائى ، يشكل مفارقة لها مفعول الصدمة ، بالمقارنة للسلوك العادى لشعب محب للسلام - كانت أبعد مايكون عن قدرة الأطباء أو رجال الشرطة على التفسير . فإذا ما تدهورت الصحة الجسدية والعقلية للأمة بهذا الشكل الواضح ، فلا بدّ أن يكون ذلك قد حدث بسبب ظروف خاصة ، أو بسبب الحالة الاجتماعية إن من المؤكد أن هذا التمرد العنيف ، كان يرجع إلى حاجة للتعويض عما أصاب الإنسانية من جراح أعمق وأخطر مما يصيبها من الاستغلال العادى . إن العلاقة بين السياسة ، وبين هذا التفسير الاجتماعى للظواهر المعادية للمجتمع ، لا يمكن تحليلها بدقة فى ضوء ما نملكه اليوم من معلومات . فهى لا تكفى إلا لتجعلنا ندرك وجود هذه العلاقة ، ولكن بشكل غير واضح . وهى أقل من أن تكشف لنا عن مدى التغييرات ، ووسيلة التعويضات ، التى اتخذ الحافز الثورى من خلالها مسئوليته عن هذه الشرور ، أو نجح فى التسامى بها .

ولكن الذى يمكن أن نؤكده ، بعد الانتهاء من هذا المسح المتغاير الخواص والعناصر عن عمد - الذى يتضمن فى تجاور وتعاقب ، الأشياء المعيبة التى لا حظها «الشرطى» والعناصر التاريخية الإيجابية التى

يجهلها ـ هو التقاء هذه الظواهر المتباينة عند نقطة واحدة . إن «الشرطى» ، كان يطارد تاجر المخدرات والمتمرد السياسىّ كليهما بلا رحمة ، وكان على علم تام بنمو الشرور الاجتماعية ، ولكنه لم يكن يعرف أن الإخلاص والشجاعة كانا ينموان أيضا . كان يرى الموقف مشحونا بالتوتر ، ولكنه يعجز عن تفسير هذا التوتر . وعلى أى حال ، فلقد كان على استعداد تام لتنفيذ أى رأى يقول إن الحل كان يكمن فى التطور الأخلاقى ، الذى يمكن توضيح المشكلة من خلاله . وعلى ذلك فقد صار التحدّى أشد عنفا ، والصراع فى الحصول على الجائزة أكثر حدّة . فنحن نجد هنا تجمعات جديدة ، وفضائل جديدة ، ورذائل جديدة ، واستجابات جديدة ـ وكلها تتراوح بين ردّات الفعل البدائية ، وبين الاستراتيجية الكاملة ، من الأمراض الاجتماعية إلى المعارضة البطولية . وكلها . يمثل أزمة تاريخية فى كيان مصر الأساسىّ .

الفصل الثانى

أشكال متعاقبة من الكمّ

يقول لنا الخبراء إن الحرب قد أثرت مصر . ولكن المعنى الوحيد لهذا القول ، لم يكن إلاّ أن فيضا من الأرصدة - فى مقابل الخدمات التى أديت لجنود الاحتلال ، أو الإمدادات التى قدمت لهم - قد تدفق إلى خزائن الشركات الأجنبية ، والسماسرة من النازحين من بلاد البحر الأبيض وجزره ، وبعض كبار ملاك الأراضى فى مصر . أضف إلى ذلك ، أن العلاقات بين من كانوا يحصلون على هذه المبالغ ، وبين من لم ينلهم منها نصيب ، كان يجرى عليها تغيير كبير ، لا يبعث على الثقة بما قد يأتى به الغد .

النهج الديالكتيكى فى تطبيقه على الكمّ الوطنى

كان عدد سكان مصر عام ١٩١٩ ، يزيد على الاثنى عشر مليوناً ، حسب التعداد الأخير . وهو عدد يزيد على ضعف العدد ، الذى كان عليه فى بدء الاحتلال . وعلى ذلك ، فقد كان يمثل قفزة إلى الأمام فى التركيب الديمجرافى ، منذ عام ١٨٨٢ . لقد كانت مصر تنتقم لنفسها بالكمّ . كان سكانها يعتبرون مجرد قوة للعمل - مجرّد أداة لتوفير المواد الأولية . وعلى أحسن الفروض ، مجرّد مستهلكين لمنتجات الاستعمار . وقبل ذلك التاريخ بعشر سنوات فقط ، كان يساور المستعمرين بعض القلق ، خشية عجز المصريين عن التكاثر بقدر كاف ، يؤهلهم للقيام بهذه المهام بطريقة مرضية . ولكن ما حدث بعد ذلك لم يقض على هذه المخاوف فحسب ، بل لقد خلق مخاوف جديدة فى عكس ذلك الاتجاه تماماً . وبعد هذه المرحلة أيضاً ، بعد أن انتهى الاحتلال وتحررت الأرض ، أخذ المصريون ينظرون إلى هذا الانفجار السكانى ، على أنه خطر داهم ، يقطع عليهم طريق التطور إلى حياة أفضل . ولكن هذا الزمن لم يكن قد حلّ بعد . وإذا كان احتلال مصر ، قد حدث نتيجة لمديونيتها ، أى نتيجة لعمليات الكمّ

الاقتصادى ، فإن تحدّى هذا الاحتلال الآن ، كان يمارس عن طريق الكمّ الإنسانى . فالزيادة فى كثافة السكان ، وازدحام الجماهير ، وتدفق الحشود الكبيرة التى انتزعت من جذورها على المدن ، قد أسهم - فى الشرق الأوسط عامة ، وفى مصر خاصة - فى هذا التغيير الديالكتيكى .

إن دلالة الكمّ المتغيرة ، مثلها مثل الدلائل المتغيرة لحقائق كثيرة مختلفة فى حياة البلاد المحتلة ، ترجع دون شك إلى عمليات التبديل والتعويض ، التى شرحناها من قبل - وهى عمليات تؤكد بها القيم الإنسانية ذاتها ، وهى ترتفع مرة أخرى ، عالية وسط تلك الأشياء ، التى كان يبدو أنها تسحقها وتقضى عليها إلى الأبد . أما كيف يحدث هذا التحوّل والتكاثر والتنوع ، فهى مشكلة لا نملك حتى الآن المفتاح لحلّها . ولكننا يجب أن نضيف هنا ، أن هذا الفيضان من الوفرة ، كان دائماً خصيصة مميزة من خصائص مصر ، بل كاد أن يكون جزءا من أخلاقياتها . وإذا كانت الوطنية المصرية ، قد استخدمت هذه الخصيصة استخداماً جيداً بعد عام ١٩١٩ ، فلعل ذلك لأن هذه هى الطريقة الوحيدة ، التى كانت وفرة مصر المميزة ، تستطيع أن تتحول بها إلى قيمة إنسانية .

ولكننا سنجد أنفسنا على أرض أكثر صلابة ، حين نستكشف توزيع هذه الزيادة فى عدد السكان :

كانت الزراعة وصيد الأسماك ، تستخدمان أكثر من أربعة ملايين عاملا ، أى حوالى ٤٩٪ من العاملين فى مصر . ولعل هذا الرقم يبدو صغيراً فى بلد لا يكاد يوجد فيه مورد آخر للرزق غير الزراعة . وإننا لنتساءل إن كان هذا الرقم يشمل النساء أيضاً ؟ إن ٢٫٥٧٨٫٠٠٠ من الأشخاص يوصفون فى هذا الإحصاء بأنهم يشتغلون بالخدمة المنزلية ، وتبلغ نسبتهم إلى عدد العاملين ٣١٪ . وفى المراكز الريفية تزيد هذه النسبة إلى ٥١٪ . وهى حقيقة مؤسفة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية : تدعو إلى مزيد من الدراسة التفصيلية . وكان عدد الحرفيين ، وعمال الصناعة ٤٣٩٫٠٠٠ ، يعمل منهم ٢٧٠٠ فقط فى الصناعات الاستخلاصية .

وكان عدد ملاك الأراضى ، يبلغ نصف عدد العمال الزراعيين على وجه التقريب . فى عام ١٩٠٨ ، كان عددهم ١٫٣١٠٫٠٠٠ - وفى ١٩١٥ أصبح عددهم ١٫٥٩٨٫٠٠٠ - وفى ١٩٢١ ، أصبحوا ١٫٨٩٤٫٠٠٠ - وطبقاً لرأى المؤلف الذى نأخذ عنه هذه الأرقام ، يمثل هذا التطور نوعا من انتشار الديمقراطية . ويرى أن مما يدعم رأيه هذا ، أن الضمانات المقدّمة لرهونات الأراضى فى البنك العقارى ، قد انخفضت فى الفترة ١٩٢٠ - ٢٤ ، من ٢٧٫٢٥٠٫٠٠٠ جنيه إلى ١٧٫٤٥٠٫٠٠٠ جنيه . ولكن دعونا نلقى نظرة أكثر تدقيقاً على هذه المسألة . إن المزارع التى تزيد عن خمسين فداناً ، كانت تمثل حوالى ٤٠٪ من مساحة الأرض المزروعة . وإذا ما أخذنا هذه النسبة فى كل إقليم على حدة ، نجدها تبلغ ٦٦٪ فى البحيرة ، ٦٠٪ فى الفيوم ، ٥٣٪ فى كل من الشرقية والدقهلية ، ١٩٫٩٪ فى المنوفية ، ١٣٫٩٪ فى جرجا . وفى ١٩٢٠ ، كانت ٩٪ من الأرض المزروعة ملكاً للأجانب ، وخاصة لشركات استصلاح الأراضى الكبيرة ، وفى كل مكان تقريباً ، كانت الأراضى التى تمتلكها الأجانب ، تزيد بنسبة مضطردة مع ازدياد المساحة الكلية للأراضى الزراعية . وفى شمال الدلتا ، حيث كان يجرى استصلاح الأراضى ، عن طريق عمليات الغمر والصرف ، كان أصحاب الامتياز على هذه الأراضى ، هم الذين يمتلكونها .

فعلى أى أساس كان يبنى مؤلفنا هذا تفاؤله ؟ إنه يلاحظ - كما رأينا - ازدياد عدد صغار الملاك بين عامى ١٩١٣ - ١٩٢١ ، وعلى الأخص ، ازدياد نسبة من يملكون أقل من خمسة أفدنة ، بمقدار ٢٦٪ . إلا أنه ينسى أن يشير إلى أن المساحة الكليّة التى تملكها هذه الفئة ، لم تزد إلا بمقدار ١٢٪ . وذلك أنه يتضمن قد جرى على هذه الأراضى عملية تفتيت . وبالمثل زاد عدد الملاك الذين يملكون من خمسة إلى عشرة أفدنة ، بمقدار ٥ر٦٪ . ولكن مساحة الأراضى التى يملكها جميعهم لم تزد إلا ٥٪ . وكذلك زاد عدد من يملكون من عشرة إلى عشرين فداناً بمقدار ٨ر٦٪ . ولكن نسبة الزيادة فى الأراضى التى يملكونها لم تزد عن ٩ر٥٪ . أما الملاك الذين يملكون أكثر من خمسين فداناً ، فقد زاد عددهم ، بينما نقصت مساحة الأراضى التى يملكونها نقصاً طفيفاً . وقد بلغت مساحة هذه الأراضى ٢٥٠ر٢٫٠٠٠ ، بينما كانت مساحة الأراضى التى يملكها صغار الفلاحين ، الذين بلغ عددهم ٤١٠ر١٫٠٠٠ شخص ، هى ٤٢٩ر١٫٠٠٠ فداناً فقط . وعلى ذلك ، فقد كانت الفجوة ، كما نعلم جيداً ، تتسع بين الأغنياء والفقراء بمرور الزمن . ولكن ما يلفت النظر فى هذا التحليل ، هو أنه كان لا يزال يوحى بالتفاؤل فى هذه الحقبة .

وظاهرة أخرى ذات نطاق واسع ، كانت فى الإقبال على زراعة القطن . ولم يقتصر ذلك على كبار ملاك الأراضى فحسب ، كما كان الحال فى عهد سعيد ، بل تعداه إلى الفلاح الصغير أيضاً ، وخاصة فى الوجه البحرى . إننا نستطيع أن نتفهم ، كيف أن زراعة القطن قد ظهرت للفلاح فى صورة أداة للتحرير ، كان يأمل أن يستخدمها حين تحين الفرصة . لقد أصبحت هذه الأداة ، هى المعيار الكيفى والكمّى لكل شىء . فلقد كان العمل ورأس المال ، يواجه أحدهما الآخر ، على جانبى جبهة نباتية . وتعكس المساحة المخصّصة لزراعة القطن ، صورة هذه القضايا المعقدة . كانت هذه المساحة تبلغ ٢٠٪ من مجموع المساحة الكلية للأرض الزراعية فى ١٩١٨ - ١٩ ، ثم أصبحت ٢٣ر٤٪ فى ١٩١٩ - ٢٠ . ثم انكمشت إلى ١٦٪ فقط فى ١٩٢٠ - ٢١ . كانت هناك ضغوط إدارية لإنقاص هذه المساحة . إن دراسة تفصيلية من الحوافز وراء هذا الاجراء وطريقة تطبيقه ، سنستطيع دون شك ، أن تكشف عن الصلات بين هذا التخطيط الاقتصادى الذى ظهر لأول مرّة ، وبين المنافسة بين الجماعات التى أتيح لها على التعاقب ، أن تحصل على الثروة الزراعية ، أو التى كانت فى طريقها إلى الحصول على هذه الثروة .

ولكن من جوهر طبيعة مثل هذا الاقتصاد ، ألاّ يكون فيه إلاّ سيطرة جزئية على العناصر التى تكيفه ، وألاّ يكون هناك إلاّ فهم جزئى لطبيعة هذه العناصر . إن الدلتا ، التى وجهت إليها السلطات جلّ اهتمامها طوال قرن من الزمان ، قد أثبتت حساسيتها التى تؤدى إلى الكوارث ، لعدم استقرار ثمن التصدير للقطن . وكان نبات القطن ذاته يلعب دوراً مهمّاً فى ذلك ، مستجيباً - عن طريق تحسين صفاتها أو تدهورها - لتأثير نظام الزراعة ونظام المجتمع . كان القطن السكلاريدس فى هذه الفترة مطلوبا ، وكان ثمنه أعلى من غيره من الأنواع ، ولكنه كان يتجه بوجه عام إلى التدهور من حيث الإنتاج . فقد كانت غلّة الفدان منه فى الفترة ١٨٩٥ - ١٩٠٣ ، حوالى خمسة قناطير . وفى الفترة ١٩١٥ - ١٩٢١ ، نقصت هذه الغلّة إلى ٣ر٤ قنطار . ويؤيد تقرير بنك الأراضى (لاندبانك) عام ١٩٢٣ ، هذا التدهور منذ عام ١٩٠٩ ، حيث نقص متوسط غلّة الفدان من ٥٥ر٤ إلى ٩ر٣ قنطار . ثم إلى ٥٦ر٢ قنطار عام

١٩٢٠ - ٢١ . وإذا كنت أطيل فى ذكر هذه النواحى الزراعية والفنية ، فذلك لأنه كانت لها ردود أفعال فورية ، على مجرى الأحداث وسلوك الرجال .

كان الكل يعرف ذلك فى مصر ، من الباشا أو مدير المصرف إلى البائع المتجول . إن الأخير - مثلا - كان يعرف أنه يجب عليه أن يسافر من بلد إلى بلد آخر فى الربيع ، كى يتسلم الطلبات . ولكنه كان يفى بهذه الطلبات فى أكتوبر ، حين تصبح سيولة النقد أكثر وفرة فى الريف . فقد كان أكتوبر هو الموسم الذى يشترى فيه المنتجون حاجتهم من تجار التجزئة ، حين يتسلمون أثمان أقطانهم . ولذلك كان هو الشهر الذى تعانى فيه الدوائر المركزية للتمويل ، أثقل الأعباء .

كانت الفترة ما بين أكتوبر ومارس ، هى الفترة التى تصبح فيها مصر أشد ما تكون حاجة إلى النقد السائل . وكانت النقود تأتى أثناء الربيع والصيف . وحتى فى أيامنا هذه ، تمثل هاتان الفترتان إيقاعاً من التمدد والانكماش على التعاقب ، كإيقاع التنفس . فكانت البلاد تشترى النقود لتمويل حملتها . وبعد ذلك كانت تصدر هذه النقود ، وتبيع ما اشترته ، مما كان يسمى «بضائع منشستر» وحين نفكر فى أن بعض المصريين ، كانوا يستثمرون ثرواتهم فى أوراق سوق لندن المالية ، نستطيع أن ندرك مدى الخضوع وعدم الترابط ، الذى وصل إليه التصرف فى الاقتصاد المصرى . إن الشركات المصرفية المحلية كانت أشد ما يكون افتقاراً إلى النقود . وعلى أى حال ، فقد كشفت هذه الشركات بعد ذلك بوقت طويل - حين حدث التأميم - عن الفرق الشاسع بين حجم نشاطها الكبير ، وبين ضآلة مواردها من النقد السائل . كانت هذه الحركة النقدية إلى الأمام والوراء ، تشكل حلقة بين مصر وأوربا ، ولكن هذه الحلقة كانت تفيد جانباً واحداً لا غير .

الإخضاع الاقتصادى

وهكذا نجد فى إحدى الجهتين ، أولئك الذين كان فى أيديهم الخيوط التى يحركون بها الدمى ، كشركات القطن فى ليفربول ، والبنوك البريطانية والفرنسية والبلجيكية ، وفى الجهة الأخرى ، نجد الكائن الآدمى المستعمَر ، مقيداً بأغلاله إلى الأرض . وبين أقصى طرفى السلّم ، كانت هناك الدرجات الوسيطة ، التى يقف عليها فروع الوكالات المختلفة والشركات المحلية والسماسرة ومقاولو الباطن والمنتجون الكبار والصغار والوسط والفلاحون الذين لا أرض لهم والعمال . وبين كل درجة من درجات هذا السلم والدرجة التى تعلوها ، كانت هناك فروق - لا فى القوة ومستوى المعيشة فحسب ، بل كذلك فى اللباس واللغة والمظهر . وكانت القدرة المالية تزيد - كلما بعدت الدرجة عن القومية المصرية .

ولم يكن سبب ذلك مقصوراً على اقتصاديات زراعة القطن فقط . فلو تأملنا مثلا ، تلك الإدارة العظمى لقنال السويس ، التى كان المصريون يحملون نيرها حول رقابهم - إن جاز التعبير - دون أن يشاركوا فيها ، فإننا نجد أن رأسمالها قد قفز من ٤٥٣ مليون فرنك عام ١٨٦٩ ، إلى ٩٦٧ مليون فرنك عام ١٩٢٣ . وبالمثل ارتفعت أثمان الأسهم التأسيسية فيها من ٢٤٫٧٩٤ فرنك عام ١٩١٧ ، إلى ٢٦٤٫٠٠٠ فرنك عام ١٩٢٣ . أى أنها زادت أكثر من عشرة أضعاف .

وعامل آخر كبير من عوامل خضوع مصر للأجنبي ، كان الدين العام . بلغت القيمة الاسمية لهذا الدين في تلك الفترة ، ٩٢ مليوناً من الجنيهات . وبلغت فائدته السنوية ٣٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيها ، وهي تمثل نسبة كبيرة من ضريبة الأطيان التي خصص كل المتحصل منها في أقاليم معينة ، لدفع هذه الفائدة .

إن المصالح الأجنبية التي تنتزع جزيتها انتزاعاً من اللحم الحيّ ، لم تقصر سيطرتها على تجارة القطن فحسب ، بل تجاوزت ذلك إلى التعامل في رهونات الأرض والمشاريع التجارية . ويجب أن نلاحظ هنا الفرق بين البريطانيين والفرنسيين .

في عام ١٩١٨ ، كان الفرنسيون لا يزالون يعتبرون أكثر الشركاء نشاطاً . كانوا يملكون ما تبلغ قيمته حوالي ٤٠٠٠ مليون فرنك من الأرض والعقار . هذا إلى جانب نصيبهم الأكبر في أسهم شركة قناة السويس وسندات الدين العام ، وكذلك البنك العقاري . وكانوا يملكون أيضاً مصارف أخرى كبيرة ، ومحلات تجارية ذائعة الصيت ، وحق الامتياز في احتكارات كبيرة ، مثل شركة ليبون التي تتولى إنارة القاهرة - ثم إنهم كانوا من كبار المساهمين في المشروعات المختلطة أو الأجنبية ، مثل البنك العثماني ، والشركة البلجيكية للأزبكية ، وشركة مياه القاهرة ، ومصانع السكر . . . الخ . وكان لهم ثلاثمائة موظف في الحكومة ، كان بعضهم يشغل مراكز كبيرة ، مثل أولئك الذين يتولون القضاء . وبالرغم من أنهم كانوا لا يزالون يتمتعون بقدرتهم على المنافسة ، ويتفوقون في ميدان الثقافة ، إلا أنهم كانوا يعتبرون أنفسهم مهدّدين أو مجروحين . وحتى حين كان موقفهم مبرّراً من الوجهة الشرعية ، كانت مطالبهم تتخذ صورة الشكوى . وبدا أن منافسيهم البريطانيين كانوا يتعمدون تبرير هذه المخاوف الفرنسية . فبينما نقصت الواردات الفرنسية إبان الحرب من نسبة ٩٪ من مجموع واردات البلاد عام ١٩١٣ ، إلى ٣٪ أو أقل بعد ذلك ، ارتفعت الواردات البريطانية في هذه الفترة من ٣٠٪ إلى ٤٤٪ . وكان رأس المال البريطاني - كما رأينا - بطيئاً جداً في الدخول إلى مجال الاستثمار في مصر ، في أول الأمر . ولكنه عوّض نفسه بعد ذلك عن الوقت الضائع . فلقد استطاع البريطانيون الذين كانوا أكثر براعة في النواحي العملية ، أن يجمعوا أثناء الحرب ، كمية هائلة من المعلومات التجارية ، من سجلات الرقابة وملفات الملكيات المصادرة ، والكشوف الرسمية السوداء . وأمكنهم بمساعدة الأمريكيين الذين كانوا يتبادلون معهم هذه البيانات ، تصنيف هذه البيانات ، وإكمالها بطريقة منهجية . وقد ثبت لهم فائدة هذا التوثيق الممتاز ، حين تبينّ لهم بعد ذلك أن تأثيرهم المعنوي قد أخذ في التدهور ، وأن نفوذهم السياسي قد أصبح معرّضا للخطر ، وأنه قد بات من المحتم عليهم أن يعتمدوا على قوتهم الاقتصادية والمالية ، حيث إنها كانت الورقة الوحيدة الرابحة التي لا تزال في أيديهم . واضطر ذلك التفوق الاقتصادي ، بعض الشركات الفرنسية إلى التجنس بالجنسية البريطانية ولو ظاهريا . فمما يلفت النظر أن الفرع المصري لشركة الأدوات الكهربائية الفرنسية (تومسون - هيوستون) قد تحوّل إلى شركة بريطانية ، حتى يستطيع أن يستفيد من بعض التيسيرات المتاحة للبريطانيين . ومهما اختلفت وجهة النظر عند أصحاب المراكز الكبيرة من المصريين في ذلك العهد ، فإن أحداً منهم لم يكن يجرؤ على تبنّي رأي مخالف لرأي المهندسين البريطانيين ، وعلى الأخص في الاحتياجات والمنشآت والعقود الحكومية ، وهي الأشياء التي تمثل الجزء الأكبر في كل

نظام استعماری ، فی مجال الاستثمار . ویجب أن نضیف إلی هذا ، مرکز بریطانیا الممتاز - بحکم الواقع - فی نقل القطن ، والتحکم فی سیولة النقد ، حیث إن السیطرة الکاملة علی الدورة المالیة للنقد کانت فی لندن ، حیث کان یودع الغطاء النقدی المصری من الذهب . ولقد احتاج الأمر إلی مفاوضات مرهقة من البنك الأهلی ، الذی کان أبعد ما یکون عن «الأهلی» فی تلك الأیام ، للإفراج عن ثلاثة ملایین ونصف من هذا الذهب . کما احتاج الأمر أیضاً إلی مفاوضات أخری ، لاستعادة ملکیة أربعة ملایین جنیه من الذهب ، کانت بریطانیا قد صادرتها ببساطة أثناء الحرب ، للإنفاق منها علی «ثورة العرب» التی لم یکن الثوار یقبلون التعامل فیها بالعملة الورقیة . فقد کان علی مصر أن تموّل حملة لورنس بمعدنها النفیس ، أی - بطریق غیر مباشر - علی حساب محصولها من القطن .

ورغم أن هذه الفترة ، کانت غیر مناسبة إطلاقاً ، للاضطلاع بمجهود جماعی فی الاقتصاد ، فقد أنشئت فی مصر حینذاك ، جمعیة لأرباب الصناعات من البریطانیین ، کانت تشمل عدداً من المشترین ، ومندوبی الأعمال ، والتجار المتجولین ، الذین یستطیع کبار الملاك فی جمیع أنحاء البلاد ، أن یحصلوا عن طریقهم ، علی الآلات الثقیلة ، التی کانوا فی شدة الاحتیاج إلیها فی تلك الفترة، مثل موتورات الری ، وطلمبات الدیزل ، وجرّارات الحرث . وکانت هناك منافسة حادّة بین النمطین الرأسمالیین ، الفرنسی والبریطانی . فکان الفرنسیون یفضلون التعامل مع ذلك العنصر الأساسی وهو الأرض ، فی القروض التی یمنحونها بضمان رهنها إلیهم . بینما کان البریطانیون یفضلون التعامل مع الأشیاء المتحرکة . کانوا یسعون فی المسائل الاقتصادیة کما فی المسائل السیاسیة ، أن یقفزوا علی ظهر جواد مفعم بالحیویة ، یمکنهم کبح جماحه وإخضاعه بالتدریج . وکانت المنافسة التی لا رحمة فیها تزداد بینهما باضطراد . ففی کل مرّة ، تخصص فیها الحکومة المصریة رصیداً کبیراً من میزانیتها للأعمال العامة أو الاستثمارات الجدیدة ، کمشروع سدّ جبل الأولیاء مثلا ، کانت المناورات والحسابات تجری فی الأقسام المتخصصة لذلك فی السفارات ، وفی الحجرات الجانبیة فی الوزارات ، سعیاً وراء استقاء خبر ، یأتی فی الوقت المناسب لخدمة الغرض المطلوب ، وتقدیم عطاء أحد المقاولین الکبار ، ممّن یترقبون فرصتهم . وکان هذا هو الاهتمام الأکبر للمستشارین التجاریین فی السفارات ، الذین لم یکن من أقلهم نشاطاً ، المستشار الفرنسی جرانجیو . وفی هذه الفترة کانت الصفقات الکبیرة ، ذات طابع «کوز موبو لیتان» ، تتاح فیه الفرصة للجنسیات المختلفة من رجال الأعمال الأجانب . ولم یکن ذلك یثیر التساؤ ل علی أی حال ، بین الطبقات العلیا من المصریین . وفی أواخر ۱۹۲۲ ، أنشیء مجلس اقتصادی . وکانت مصر فی أشد الحاجة إلیه ، حیث إنها کانت عاجزة عن السیطرة علی الأسعار ، ناهیك عن التحکم فی الاستثمار أو الدورة الاقتصادیة . وإلی جانب ستة أعضاء من الحکومة ، کان هذا المجلس یشمل عشرة من المصریین ، وسبعة من الأوربیین ، منهم اثنان من الإیطالیین ، واثنان من البریطانیین ، وواحد فرنسی ، هو مدیر البنك العقاری ، وواحد بلجیکی ، هو نوس بك مدیر شرکة السکر ، الذی سنلتقی به مرّة أخری فی هذا الکتاب .

وإذا ترکنا الآن موضوع الصراع بین المصالح الکبری ، التی کانت تحتل مقدمة المسرح ، کی

نبحث تفاصيل الحياة الاقتصادية ، فإننا نجد هنا أيضاً أن العنصر المتعدد الأجناس (الكوزموبوليتان) ، يتغلب على العنصر المصرى . ونحن لا نحتاج فى إثبات ذلك ، إلا إلى نظرة نلقيها على قائمة اسماء المقاولين والحرفيين ، التى تنشرها الصحف المتخصصة أو نشرات الغرفة التجارية . فلنبحث مثلا قائمة الموردين لأدوات البناء . إن هذه القائمة التى تشمل حوالى خمسين اسماً ، ليس فيها غير ثلاثة من الشرقيين ، وهم ليسوا من المصريين الأصلاء . وحتى فى القوائم التى تتعلق بتجار المنتجات المحلية الطبيعية ، كالبيض أو الصمغ العربى أو السمسم ، التى تجمع من الفلاحين ، وتقتضى الاتصال المباشر بهم ، لا نجد إلا أربعة أسماء للشرقيين ، معظمهم من اللبنانيين ، من بين خمسة وعشرين اسماً للمصدرين ، المسجلين فى الأسكندرية . ونجد هذه النسبة أقل فى المهن الحرة . فليس هناك غير اسمين شرقيين ، بين نحو عشرين من أصحاب الصيدليات فى القاهرة . ثم إن محلات البقالة ، كانت مجالاً مغلقاً على أصحابه اليونانيين . وفى كل مكان من تجارة الصادر والوارد ، كانت الغالبية العظمى من الأجانب ، مع حفنة صغيرة من النازحين من شرق البحر الأبيض المتوسط . فإذا ما وصلنا إلى مجال الصناعات الصغيرة ، التى نتوقع لها أن تكون استمراراً للحرف التقليدية القديمة ، فإننا نجد أن هذه الصناعات كانت آخذة فى الارتقاء ، تمشيا مع تطور أذواق زبائنها ، وتقدم الحياة اليومية بوجه عام . فنجد أن مصر قد أصبحت تستورد الأحذية من انجلترا وفرنسا ، بالرغم من أن الزبون التقليدى كان لا يزال يحتذى «البابوج» التركى أو المغربى (البلغة) . ولكن كان فى القرية أيضاً ، طلب على الأحذية الطويلة ذات الرقبة ، التى تشبه أحذية الضباط إلى حدّ ما . وكانت هذه الأحذية تعتبر أحذية «محترمة» ، وكانت سهلة الخلع حين يراد الوضوء . وعلى أى حال ، فلقد بدأت فى صناعة كل أنواع الأحذية على نطاق واسع ، وإن كان معظم المشتغلين بهذه الصناعة من الأرمن . وكذلك كان من الصعب العثور على عشرة أسماء للمصريين ، بين مئات المشتغلين بصناعة النسيج وتجاره وخيّاطية . وحين افتتحت مصر معرضها الصناعى الزراعى عام ١٩٢٥ ، كان المرء يتوقع أن توليه الشركات المحلية اهتمامها . ولكن للأسف ، لم يشترك فى عرض منتجاتهم فيه أكثر من عشرة مصريين .

وفوق ذلك ، كانت واردات انجلترا وفرنسا ، تمثل نسبة ٣٤٪ من الأقمشة المستوردة ، وكان الطربوش الأحمر ، الذى كان شعارا لكل مقاتل مسلم منذ الحرب الإيطالية - التركية عام ١٩١٢ ، يستورد من تشيكو سلوفاكيا (٦٥٠٠٠ جنيه سنويا) ، ومن تونس (٨٠٠٠ جنيه) ، ومن ايطاليا (٣٠٠٠ جنيه) .

إن هذه الحالة من الخضوع الاقتصادى التام ، لم تؤثر فى هيكل بناء الثروة والإنتاج والاستهلاك فحسب ، بل خفضت أيضاً من معنويات المواطن . لقد تعدّى الصبر على هذا التدخل الأجنبى ، حدود الإحساس بالكرامة .

وفى نهاية عام ١٩٢٣ ، حدث فى مصر كما فى المغرب ، تغيير كبير فى صناعة السجائر . فقد استبدل العمل اليدوى ، الذى كان يتم معظمه فيها على أيدى النساء ، بالعمل الآلى . وأدّى ذلك إلى حدوث إضرابات واقترحت نقابة عمال شركات السجائر ، التى كانت من أقدم النقابات فى مصر ، رفع ثمن

السجائر ، لتعويض العمال المستغنى عنهم عن البطالة . ولكن الحكومة لم تهتم كثيراً بهذه المسألة ، أحالت العمال المتظلمين إلى قناصلهم ، حيث إن غالبيتهم كانت من اليونانيين . ولم يكن غريباً ، فلقد كان التدخل الأجنبي في مشاكل العمال من خصائص العصر .

إن مثل هذا التدخل ، كان يتخذ في بعض الأحيان ، شكلا غير لائق . ففي الأسكندرية مثلا ، لاحظ القائمون على شئون البلدية ، أن شركة امتياز الترام فيها (تومسون - هيوستون) ، لا تجري الإصلاحات اللازمة على عرباتها ، حتى أصبحت هذه العربات المفككة الأوصال ، مصدراً للشكوى الدائمة من زبائنها ، الذين اشتهروا بالصبر وقوة الاحتمال ووكلت الشركة توفيق دوس باشا المحامي ، في الدفاع عن مصالحها . وبدأ دوس بزيارة الوزارات المعنية بصفة غير رسمية . وكان هناك وكيل لإحدى هذه الوزارات ، ذكر اسمه قبل ذلك في التدخل لمصلحة بعض البنوك ، مديناً بمبلغ من المال لشركة تومسون - هيوستون . ونتيجة لذلك أمكن إسكات الأصوات التي تطالب هذه الشركة بالالتزام بنصوص عقد الامتياز . وظلت العربات المستهلكة على حالها دون تغير . وارتفعت أسهم الشركة مرّة أخرى ، بحوالي ٦٠٪ من الثمن الذي هبطت إليه إبّان أزمتها . ولكن ظهرت بعد ذلك مضاعفات أخرى لهذه المسألة ، في شكل مؤامرة شملت أحد الوزراء ، والمندوب البريطاني ، والملك . فلقد استبقى الوزير الذي كان ينتظر منه أن يقدّم استقالته . وكان سبب استبقائه ، أنه أبدى بعد ذلك عطفه وتأييده لعرض تقدمت به إحدى الشركات البريطانية ، تبدي فيه استعدادها لاستيراد عربات جديدة للترام . والحلول محل شركة تومسون - هيوستون في الامتياز . فهبطت قيمة أسهم الشركة الأخيرة مرّة أخرى ، وانتهى الأمر بإلغاء البلدية لعقد امتيازها ، ولعل هذه كانت أول تجربة للتأميم ! ولكن ياله من جوّ مشحون بالسحب القاتمة ، من الشبهات والمؤامرات وأنصاف الحلول ، ذلك الذي تمّ فيه هذا التأميم !

فزع الاقتصاد المسيطر (١٩١٩-١٩٢٠)

هل قدّر لهذه العلاقات غير المتساوية ، ألاتصحح أبداً ؟ وهل قدّر لعمليات الكمّ ، أن تظل خاضعة للعمليات «المتعالمة» لقانون الاقتصاد الحديث ، كما يقرّه العالم الأوربي ؟ أو هل قدّر لمصالح مصر ومصالح أوربا كليهما ، أن يغرقا في بحر من الشك وعدم الثقة يصمهما معا ، وتتعاقب فيه عليهما ، الواحد بعد الآخر ، الخسائر المفاجئة ، والمكاسب غير المتوقعة ؟

في ملحوظة ألحقت بمشروع الميزانية في مصر عن ١٩٢١ - ٢٢ ، يكرر المستشار المالي قوله ، بأن مصر لم تخسر شيئاً بسبب الحرب ، بل على العكس ، زادت من احتياطيها المالي . وكان هذا الاحتياطي في عام ١٩١٩ ، قد قدّر بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه ، أودع منها جزء في الخزائن ، وأرسل جزء إلى الخارج ، وبدّد جزء على الترف وسلع المظاهر . وبحلول عام ١٩٢٠ ، كان خمسون مليون جنيه من هذا المبلغ قد تبخّر . ومن المائة مليون الباقية ، كان ثلثها منتشراً في أيدي الناس ، وثلثها الثاني مودعاً في البنوك كحسابات سائلة ، وثلثها الأخير أنفق في شراء الأوراق الماليّة الأجنبية . وكان القطن في هذه الأثناء قد

صادف موجة هائلة من ارتفاع الثمن . واذا اعتبرنا الرقم المعيارى ٣٠٠ فى يونيو ١٩١٩ ، فإن هذا الرقم قد قفز إلى ١٠٢٠ بحلول شهر مارس عام ١٩٢٠ . ولكن ذلك لم يدم طويلاً ، فقد هبط الرقم المعيارى فى مارس ١٩٢١ ، إلى ١٤٠ . لقد صعد ثمن القطن إلى السماء ، ثم سقط إلى الحضيض ، حاملاً معه فى حركته هذه ، العواقب المأساوية المحتومة ، فى المجال الاجتماعى والمجال الاقتصادى . كانت الدخول الزراعية قد تضاعفت أيام ذروة ارتفاع ثمن القطن ، فلما حدثت النكسة ، فقد أثارت الفزع بين الزراع ، وعجز ملاك الأراضى عن تحصيل إيجار أرضهم . ومع ذلك ، لم تجسر الحكومة على إعلان فترة سماح فى تسديد الديون (موراتوريوم) ، بل لجأت إلى وسائل أخرى ، كنصح ملاك الأراضى بالصبر ، والحدّ من إجراء الحجوز الإدارية ، واستخدام وسيلة التحكيم بين الدائن والمدين ، أو اللجوء إلى تلك الوسيلة التى تشمل كل شىء ، وهى التعاون . وعلى أى حال فقد هبطت قيمة محصول القطن إلى الربع ، وكان لذلك أثر بالغ على جميع الزراعيين . وكانت الصدمة بالطبع ، أشد إيلاما بالنسبة إلى الفقراء ، منها بالنسبة إلى الأغنياء . وترك التجار بضائعهم المستوردة ، ملقاة على أرصفة الميناء فى الاسكندرية ، لعجزهم عن دفع الرسوم اللازمة لسحبها من الجمارك . وقد اقتضى الأمر ، إعادة تصدير بعض هذه البضائع ، أو سحبها سرّا ، أو إعادة إرسالها للجهة التى جاءت منها ، أو تحويلها إلى اليونان أو تركيا . ولكن التجار استطاعوا أن يبيعوا جزءاً من هذه البضائع ، حين تحسنت الحال نوعاً ما فى أكتوبر ، وإن كانت الأزمة لم تزل مستمرة . وفزعت الحكومة من نقص حصيلتها من الأموال ، ومن شبح العجز المفاجىء فى الميزانية ، فى بلد يعتمد كل الاعتماد فى موارده على الضريبة الزراعية . وزاد من حرج الموقف ، أن معظم النفقات فى ذلك الوقت ، كان من المتعذر إنقاصها ، وأن معظم الأرباح التى جنتها مصر من الحرب ، كانت قد تبدّدت ، أو استهلكت فى ارتفاع الأجور ، أو شراء المواد الغذائية ، وشراء الفحم البريطانى اللازم لتشغيل الآلات البخارية المستخدمة فى رفع مياه الرىّ .

ولكن كان هناك بالطبع بعض الناس الذين جنوا الأرباح من هذه الأزمة الطاحنة ، التى عانت منها الأغلبية الساحقة من سكان البلاد . ولوحظ أن الوسطاء الذين كانوا يسيطرون على سوق الاسكندرية ، كانوا هم الذين استولوا على معظم الأرباح التى نتجت من انخفاض بعض العملات الأجنبية ، وخاصة الفرنك الفرنسى . ولما كانت فرنسا من كبار المشترين فى السوق المصرى دائماً ، فلقد كان من المتوقع أن انخفاض قيمة الفرنك الفرنسى ، سيكون من نتائجه ارتفاع القيمة الشرائية للجنيه المصرى ، وأن ذلك سيعود بشىء من الربح على المنتجين . ولكن شيئاً من ذلك ، لم يحدث : فلقد شهد المراقبون من أهل الثقة ، أن ربح هذه العملية قد دخل إلى جيوب الوسطاء وحدهم .

ولم ير مستر دوسون المستشار المالى ، حلاً يصحح به هذا الوضع ، إلافى إصلاح منهج تسجيل الأراضى ، وتحسين طرق إجراء المساحة التفصيلية . ولكن مستر دوسون لم يكن يفكر فى انتشال الاقتصاد من وحدته ، بل فى تحصيل ضرائب الحكومة فقط . ولم يرض أن ينصح بما أسماه بالتدخل الحكومى غير السليم والمحفوف بالمخاطر . والحق انه لم يكن هناك فى ذلك الوقت ، فى مصر أو أوربا

الغربية أو المغرب ، من يملك أى قدر من التصور ، عن مشروعات التخطيط أو التأميم التى يمكن أن تقوم بها الدولة ، والتى أصبحت اليوم ، هى جواب عصرنا الحاضر على مثيل هذه الظروف الدرامية الطارئة .

ثم ظهر تقرير آخر لبنك الأراضى فى الاسكندرية . وكسابقه ، يسجّل هـذا التقرير الازدهار الاقتصادى العظيم فى بدء عام ١٩٢٠ ، حين ارتفع ثمن القطن إلى مايزيد على مائة ريال ، وصاحب هذا ارتفاع مماثل فى ثمن الأرض . ثم يذكر الكارثة التى حدثت بعد ذلك بسبب الهبوط المفاجيء فى ثمن القطن ، مما أدّى إلى عجز من اشتروا الأرض عن دفع الأقساط الباهظة المستحقة عليهم . ولقد صاحب هذا الهبوط ظاهرة أخرى أكثر إزعاجاً ، لأنها لم تكن عاملاً موقوتاً ، بل كانت عاملاً يخشى أن يصبح له صفة الدوام ، وأن يؤثر فى صميم أساس البناء الاقتصادى للبلاد . فلقد كان القطن المصرى حتى ذلك الوقت ، يحظى بزيادة إضافية فى الثمن على القطن الأمريكى فى السوق الدولية . أما الآن فقد انكمش الفرق بينهما . هذا إلى جانب أن مصانع النسيج الأوربية ، كانت قد بدأت تستغنى عن الخطوط الحريرية للقطن المصرى طويل التيلة ، واستعاضت عنها بخيوط القطن الأمريكى قصير التيلة ، الصالحة لإنتاج القماش الرخيص على نطاق واسع . ومع ذلك فإن هذا التقرير كان لايزال يفاخر بالميزان التجارى الإيجابى فى صالح مصر . إن هؤلاء الخبراء كانوا يقوّمون الموقف من الوجهة النقدية ، بل من وجهة التعريفة الجمركية . إننا سنتعرف على ذلك مرات أخرى فى السنين التالية ، فى الخطابات التى أصبحت عرفاً ملزماً فى كل مناسبة ، للإشادة برخاء البلاد ، وإدارتها الجديرة بالإعجاب ، بسبب ظاهرة الاستمرار فى زيادة قيمة الصادر على قيمة الوارد ، وتوازن الميزانية .

ولكن السبب فى زيادة صادرات مصر عن وارداتها عادة ، كان فى أن مصر تستورد من المنتجات والخدمات فى الخارج ، أقل مما تصدر . ونحن نعتقد أن هذا الفائض كان يشجع بعض الأنشطة المتدرّجة الأهمية . فى داخل البلاد . ونحن نعتقد أن الأبحاث الأكثر تفصيلاً وعمقاً عن هذا البحث ، نستطيع أن نلقى ضوءاً أسطع على هذا الموضوع .

إن الحكومة لم تستطع أن تخفى خيبة أملها ، من وصول الحالة الاقتصادية إلى هذا الحدّ من السوء . ويمكن تفسير ترددها إلى حدّ ما ، بأنها كانت تشارك المعارضة فى رأيها . ولعله يكون من السابق لأوانه ، أن أتحدث عن الفوارق الطبقية فى هذه الفترة . فأنا أتجنب دائماً استخدام التعبير الذى يخدم العموميات المجرّدة ، أو الذى لايكون مناسباً للزمن الذى أتحدث عنه . ومع ذلك ، فـإنى أجد هنـا مايبـرّر عن التحدث عن الطبقة البورجوازية المصرية . إن المرء يستطيع أن يقول إن هذه البورجوازية المصرية ، وهى تبعث بخيرة أبنائها للخدمة فى الحكومة أو فى المعارضة ، كان يقلقها فداحة الضريبة التى تدفعها عن الأرض ، وكانت تضع أملها فى الحصول على نصيب أكثر عدلاً فى أرباح الاقتصاد الاستعمارى ، أكثر مما كانت تطمع فى القضاء على هذا الاقتصاد . أما الآن ، بعد أن تعلقت آمالها بالحصول على الكثير من نتائج التطورات المالية حين ارتفعت أسعار القطن ، التى كان من الممكن أن تتيح لها فرصة جديدة فى دورها التجارى التقليدى ، فقد شاهدت هذه الثروة وهى تتبخر أمام عينيها . ولعل هذا هو السبب الذى جعل

البورجوازية تتحول إلى عمليات أخرى . فدخلت الطلائع الاقتصادية للبورجوازية فى مصر وكل أنحاء الشرق الأوسط ، لأول مرّة أثناء العشرينات ، إلى الاستثمار فى مجال التصنيع .

وفى غضون هذه الأزمة ، لم تجد الحكومة دواء إلا فى تحديد أثمان السلع . ولكن هذه الطريقة وحدها ، لم يسبق لها أن نجحت فى أى زمان أو مكان . وكان لابدّ من فطام الفلاح عن ذلك الضرع غير المضمون الادرار ، وهو زراعة القطن ، أى عن ذلك النموذج الاقتصادى الذى تفرضه عليه السلطات . ولكن كيف كان يمكن ذلك ؟ . . . . كانت الصحافة تعبّر عن اتهامات الشعب ، وتهديداته ، ونصائحه . كما كانت من سنوات طويلة ، تلعب دوراً مهماً فى حياة المجتمع . وفى هذه الفترة ، كانت تتمتع بقدر من الحرية النسبية ، يمكنها من ترجيع صدى الصراع المرير ، بين العاطفة الجياشة للشعب ، ومصالح الاستعمار . فكانت تعلن عن الظلم الصارخ فى التمييز بين الأجانب والمصريين ، وإن إحساس المصريين بهذا الظلم يزداد باضطراد . وكان الثمن المعيارى للقمح وهو ١٠٠ فى عام ١٩١٣ ، قد ارتفع إلى ٣٤٩ عام ١٩٢٠ وهو ثمن مجز لكبار المنتجين ، ولكنه كان كارثة على صغار المستهلكين . وكان الذين يجنون الأرباح من هذا الارتفاع الفاحش فى الأسعار ، هم نفس الأشخاص الذين كانوا يبيعون البيض والبصل للجيش البريطانى فى أثناء الحرب ، ويحصلون لأنفسهم على تراخيص التصدير ، بفضل صلات الود والصداقة بينهم وبين البريطانيين من ذوى النفوذ . وكان هذا هو السبب الذى جعل الرصيد الدائن فى البنوك ، يقفز من ستة إلى خمسة وثلاثين مليوناً من الجنيهات .

والحق أن مصر كانت تستعرض الثروة الفاحشة ، والفقر الأسود ، جنباً إلى جنب . فلقد بلغت ندرة النقود فى أيدى الشعب ، إلى الحد الذى بدأت فيه العملات الفضية القديمة التى بطل استعمالها منذ وقت طويل ، تجد طريقها إلى خزانة الدولة . فلقد اضطر الفلاح ، أمام مطاردة جباة الضرائب ، أن يكشف التراب فى مكان مافى حقله ، عن بعض هذه القطع الصغيرة التى كان يخفيها هناك ، تحسّبا لما قد يفاجئه من عاديات الزمن ، أو يتحسس بيده قاع القدر التى كانت زوجته تحتفظ فيه ببعض هذه القطع ، حتى يستطيع أن ينجو من عنت الصراف ، وما يمكن أن يجلبه عليه من دمار ، بحجوزه الإداريّة والبيع الجبرى لمواشيه بأبخس الأثمان . ولم يكن الخبز وحده ، هو الذى يعوز الفقراء ، بل السكّر كذلك ، الذى كان يلطف بحلاوته شيئاً من مرارة الشاى الأسود الذى يشربه الفلاح . ففى تلك البلاد المشهورة بزراعة قصب السكر ، وتصنيعه ، كان فى القاهرة حوالى خمسمائة مصنع لصناعة الحلوى ، بينما اختفى هذا المنتج تماما من الريف والأحياء الفقيرة فى المدن .

إن ميزانيات مصر الست ، فى الفترة ما بين ١٩١٨ ـ ١٩ ، و ١٩٢٣ ـ ٢٤ ، تكشف عن زيادة الصادرات عن الواردات ، بمبلغ يزيد عن خمسة وعشرين مليونا من الجنيهات . وهو مبلغ لابأس به . ولكن عجز الصادرات عن الواردات فى عام ١٩٢٠ ـ ٢١ وحده ، بلغ أربعة وثلاثين مليوناً من الجنيهات . وكان لهذا الانكماش المفاجىء ، رد فعل عنيف ، على جميع المستويات . فبينما كان النموذج الكلاسى فى مصر ، أن يفيض النقد السائل وقت جمع محصول القطن ، ليثرى كل ركن من أرضها ، إلاّ أن ذلك لم يحدث فى ذلك العام ، على الأقل بنسبته المرتقبة ، كما يتبينّ من المقارنة الآتية : كان النصيب

المتوسط لكل فرد من سكان مصر من هذا النقد السائل فى ١٩١٩ ، هو ٣١٠ جنيها فى يونيو ، ٤٨٥ جنيه فى ديسمبر ، أما فى ١٩٢١ ، فقد هبط هذا النصيب إلى ٢٦٤ جنيه فى يونيو ، و٢٩٣ جنيه فى ديسمبر . وفى ١٩٢١ هبط النصيب مرة أخرى إلى ٢٣٨ جنيه فى يونيو ، و٢٦٥ جنيه فى ديسمبر . ثم فى ١٩٢٢ ، أصبح ٢١٠ جنيه فى يونيو ، و٢٣٠ جنيه فى ديسمبر :

ولم يكن ذلك مقصوراً على مصر ، فقد انتشرت هذه الظاهرة فى الساحل الجنوبى للبحر الأبيض المتوسط . . وكان سيجىء الوقت الذى تتغلب فيه مصر على هذه الأزمة . ولكن حالة الكساد فى هذه الفترة ، كانت أشد إيلاما ، لأنها تلت حالة رواج مزدهر ، أطلق أعنة الآمال ، حتى بلغت السماء . وأنفقت الثروات التى جاءت عن طريق المضاربة على قدر من المشتروات فاق كل حدّ . وحتى الفلاح الذى أذهلته حالة الرواج غير المتوقع ، أصيب بما يسميه الاقتصاديون الآن بتأثير المظاهر . فبدلاً من اللجوء إلى الادخار كعادته ، أو إلى استثمار أرباحه ، فإنه بدّدها عن آخرها . وشجعه على ذلك ، ماراه أمام عينيه من تصرّف أعيان قريته . فلقد ظهرت السيارات فى الطرق الريفية حينذاك لأول مرّة ، وكذلك آلات الزراعة الحديثة ، التى كان يسمع هديرها فى الحقول . فهل كانت الجرارات الآن ، ستلعب دور آلات الرىّ التى تدور بالبخار قبل ذلك بخمسين عاماً ، فى تعزيز الفروق الاقتصادية والاجتماعية وخلق الطبقات فى الريف ؟ على أى حال ، فلقد تسببت شعبية هذه الجرارات ، فى ازدياد الطلب عليها بإسراف غير معقول ، وكذلك تراكمت الآلات الثقيلة ، وبالات الأقمشة القطنية ، والطرود المعدنية على اختلافها ، على أرصفة الميناء فى الاسكندرية ، حيث لم يكن فى قدرة مستورديها ، دفع المتطلبات الجمركية عليها .

وإشارات أخرى مثيرة للعجب ، نجدها فى الأرقام التى ذكرتها لجنة «البدل» للإعفاء من الخدمة العسكرية . كانت الخدمة العسكرية الإجبارية منذ أيام محمد على ، عبئاً ثقيلاً على المصريين . وكل من استطاع إعفاء نفسه منها بدفع «البدل» المطلوب ، كان يفعل ، كما حدث فى فرنسا فى عهد عودة الملكية بعد حروب نابليون . وكانت قيمة هذا البدل تمثل جزءاً لايستهان به من إيرادات الدولة . ولا يمثل الرسم البيانى للبدل ، أى موقف مختلف للفلاح فيما يتعلق بالتجنيد الإجبارى ، بقدر ما يمثل حالته المالية . فى عام ١٩١٩ ، كان المبلغ الذى دخل الخزينة من هذا «البدل» هو ٢٧٦,٠٠٠ جنيه . وفى ١٩٢٠ ، ٣٨٣,٠٠٠ جنيه ، نتيجة فورية لارتفاع ثمن القطن . ونقصت قيمته فى السنة التالية إلى ٢٥٦,٠٠٠ جنيه . ثم استمر الهبوط ، الذى كان دليلاً واضحاً على الفقر من ٢٥٦,٠٠٠ جنيه ، فى عام ١٩٢١ ، وعام١٩٢٢ ، إلى ٢١٨,٠٠٠ عام ١٩٢٣ . وبحلول عام ١٩٣٠ ، هبط المبلغ إلى ١٤١,٠٠٠ جنيه ، وفى ١٩٣١ هبط إلى ٩٤,٠٠٠ جنيه . ولا شك أنه كان هناك أسباب أخرى لهذا الهبوط المستمر ، ولكن السبب الأساسى كان على الأرجح ، أن الفلاح الصغير كان أفقر من أن يدفع ثمن إعفائه من التجنيد .

وانتهى عام ١٩٢٠ ، بتحسن طفيف عن بدايته . وارتفع معدل تصدير القطن من أكتوبر إلى ما بعده . وكان فى هذا الكفاية لإنهاء حالة الجمود التام فى التجارة - وغنى عن القول بأن هذا شجّع مرة أخرى على المضاربة - وإنقاص حجم البضائع المحجوزة فى الميناء ، وتنشيط الطلب على شراء الملابس ،

وهو ما يؤدى بدوره إلى تنشيط تجارة الصادر . وبدا بعد مرور عامين أو ثلاثة على هذه الأزمة الطاحنة ، أن الأمور قد استقرت مرّة أخرى . وفى كل هذا ، كانت مصر تتبع فقط التطور الدورى فى السوق الأوربية . وهذا هو نفس ما حدث فى شمال أفريقيا : هبوط شديد فى الأسعار فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الأولى مباشرة ، تلاها تحسّن فى الحالة حتى عام ١٩٢٥ ، ثم بعد ذلك نكسة حادّة فى الاقتصاد ، استمرت عشر سنوات ، وبلغت ذروتها فى أزمة ١٩٢٩ . وهنا مرّة أخرى فى عام ١٩٢٩ ، أعربت البنوك عن تفاؤلها . فكتب البنك العقارى يقول «إن بوادر النشاط قد ظهرت مرة أخرى . فلقد دخلت إلى مجال الاستثمار ، مبالغ كبيرة من رؤوس الأموال ، جاء الجانب الأكبر منها من الادخارات أو من فائض الأرباح» . ولكن فى أى شيء استثمرت هذه الأموال ؟ إن البنك يقول - « . . . . فى الإنشاءات المعمارية ، التى حولت المدن المصرية ، وعلى الأخص القاهرة والاسكندرية ، إلى مساحات شاسعة للبناء . إن التحسين الذى طرأ على مستوى المعيشة فى المدن ، ينعكس بشكل ملحوظ على ظروف الإسكان ، بفضل التطور السريع فى تخطيطات البناء» . ولكن الفرق بين الدول الغربية والدول الشرقية فى هذا المجال ، يكمن فى أن التحسين فى ظروف الإسكان فى الأولى ، يعنى أن هناك تحسينا عاما فى الحالة الاقتصادية . أما فى الدول الثانية ، فإن ذلك لايمثل انحرافا عن النهج الاقتصادى القويم ، وسوء استخدام للمدخرات ، وأن الطبقات الاجتماعية التى لديها القدرة على الاستثمار ، لاتستخدم هذه القدرة فى الحصول على مزيد من الإنتاج ، حتى ولو كان هذا الانتاج فى المجال التقليدى للزراعة ، بل تفضل أن تركز كل استثماراتها فى بناء المساكن بالمدن ، كى تعلى من مركزها الاجتماعى ، وتعلن للناس عن ثرائها .

مستهل الوعى الاقتصادى

إن اضطرابات عامى ١٩١٩ و ١٩٢٠ ، قد عرّضت ما تبقى من النظام التقليدى للإنتاج إلى ضغوط شديدة ، وعن طريق التناقض زادت بعض عوامل هذه الأزمة ، حدّة وخطورة . وفسدت العلاقات بدرجة أكبر من ذى قبل ، بين مجالات العمل وبين دوائر التمويل وملاك الأراضى . إن هذه العلاقات التى تجرّدت من الإنسانية ـ واتخذت شكلاً درامياً فى مصر والشرق الأوسط ، بل وجميع أنحاء العالم فى ظروف ما أعقبته الحرب من كوارث ـ قد ولّدت وعياً متصلّباً فى متطلباته . فلقد زادت قسوة المعاناة وتوتر الأعصاب ، من حدّة المعارضة والاحتجاجات الشعبية ، التى وجدت بالطبع ، وسيلة للتعبير عن نفسها فى لغة السياسة . وكذلك كان التفاعل بين العناصر السياسية والعناصر الاقتصادية ، قد أصبح الآن ملموساً وواقعياً أكثر من ذى قبل . بل لقد أصبح فى بعض الأحيان متعمداً ومدروساً .

ومع أن الحكام فى الأزمة السابقة ، كانوا يؤسسون أحكامهم على الأحداث السطحية وحدها ، وقد عجزوا عن التعرف على مايجرى تحت السطح ، فإن شيئاً ما لابدّ أن يكون قد تغير ، فقد أصبح من الجلىّ أن التحول فى الصراع السياسى ، كان قد لعب دوره فعلاً فى العمليات الاقتصادية ، وإن كان من

المفهوم أن الذى يسيطر على هذه العمليات فى الجانب الاكبر ، هو العناصر الاقتصادية الدولية ، التى هى أقوى كثيراً من التأثيرات المحليّة .

والآن دعونا نستبق الباب التالى من هذا الكتاب ، فى بعض أجزائه : استناداً إلى العلاقات التى ذكرتها ، دون أن أعرّفها بالوضوح الذى أتمناه ، نجد أننا لا نستطيع أن نفصل الحركة السياسية فى ١٩١٩ - ٢٠ ، عن الظروف السياسية الطارئة . ولا شك أن هذا ينطبق على السنين التالية أيضا .

فى سبتمبر عام ١٩٢١ ، كانت التجارة فى حالة ركود . وبلغت صادرات القطن فى ذلك العام ، ٤٢٨,٢١١ بالة فقط ، يقابلها ٧٢٧,٠٠٠ بالة فى نفس الفترة من العام السابق ، وقد نتج من ذلك أنه كانت هناك كمية كبيرة من القطن لا تجد من يشتريها . ومرة أخرى تكدست (بضائع منشستر) على أرصفة ميناء الإسكندرية ، لأنها لا تجد من يستطيع أن يدفع الضرائب الجمركية المطلوبة عليها ، وبعد ذلك تحسنت الحالة نوعاً ما ، إذ ساعد نقص المحصول فى أمريكا ، على زيادة الطلب على القطن المصرى فى أوربا ، وعلى الأخص فى تشيكوسلوفاكيا وألمانيا . وارتفع ثمن القنطار إلى ٦٣ ريالاً . ولكن حدث بعد ذلك إضراب بين الحمالين الذين ينقلون القطن إلى السفن . وسبب ذلك قلقاً شديداً عند الوسطاء ، أدّى بدوره إلى إحداث حالة فزع فى سوق بورصة القطن فى مينا البصل ، فهبطت أثمان القطن مرّة أخرى إلى ٥٠ ريالاً للقنطار ، ثم إلى ٤٠ ريالاً (فى نوفمبر ١٩٢١) . وأثار ذلك قلق السلطات ، وكان هناك حديث عن تعديل نظام البورصة ، بحيث تستطيع السيطرة على مثل هذه المخاطر ، أو الحد من تأثيرها على الأقل .

بعد القبض على سعد زغلول فى يوليو ١٩٢١ ، لوحظ أن هناك حركه قوية لسحب الأرصدة من البنوك ، وأن الحركة التجارية قد عادت مرة أخرى إلى الركود . ثم أخذ تدهور الموقف يزداد باضطراد . فهل كان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الذى أعلن فيه اللنبى استقلال مصر من جانب واحد ، سيخفف من هذا التوتر ؟ إننا نعلم الآن أنه لم يكن له هذا الأثر ، بسبب ما كان فيه من تحفظات ، لم يعد يقبلها الرأى العام فى ذلك الوقت . وعلى أيّ حال ، فقد ظلت الأزمة الاقتصادية كما كانت ، وطال الزمن على حالة الكساد . وهبط ثمن قنطار القطن إلى ٣٣ ريالاً(٣ مارس ١٩٢٢) ، وتأجل دفع الديون ، ومنحت القروض ، على كره من مانحيها ، استجابة للمطالب الملحّة ، ولم تظهر فى الأفق بارقة أمل فى التحسين ، ورغم كل ذلك ، فقد نقص التوتّر بعض الشىء أثناء الصيف .

وكشفت الأحداث عن ظهور بعض السمات لوعى أكثر حساسية بالاقتصاد . ففى مارس ١٩٢٣ ، قامت حملة فى الصحف ضد (تكتيكات) المندوبين والوسطاء المحليين فى تجارة القطن من الأجانب ، الذين كانوا يعملون على خفض أثمانه فى البورصة وقت وجوده فى حوزة المنتجين أيام المحصول ، كى يشتروه بثمن بخس ، ثم يبيعوه بعد ذلك بثمن مرتفع ، بعد أن يكون قد خرج من أيدى المنتجين . ولأول مرّة أيضا بدأ الناس يشعرون بالقلق ، لندرة الأرض الجديدة القابلة للاستزراع . ثم أننا نجد نفس المفارقة الدائمة ، فى شعور رجال السلطة بالرضى عن ذواتهم ، وهم يهنئون أنفسهم على

الفائض الذى حققوه فى الميزان التجارى ، ثم يعربون فى الوقت نفسه عن خيبة أملهم ، فى استمرار الركود فى الحالة التجارية . واستمر هبوط ثمن القطن حتى وصل ثمن القنطار إلى ٣٠,١ ريالاً ، وأصبح لا يستحق المجهود الكبير الذى يبذل فى زراعته . فلقد قدّرت النفقات التى تلزم لإنتاج قنطار واحد من القطن ، بحساب ذلك الزمان ، بمبلغ يتراوح بين ٢٨ و ٣٠ ريالاً . وعلى ذلك فلم يقتصر الأمر على عدم وجود الربح فى زراعة القطن ، بل تعداه إلى وجود خسارة محققة .

فى ١٧ سبتمبر عام ١٩٢٣ ، عاد زغلول منتصراً من منفاه . وفى ٢٦ أكتوبر ، حدث تقدم ملحوظ فى تجارة التجزئة ، ثم إن ثمن القطن الذى كان ٣١,٨ ريالاً فى يوليو ، ارتفع فى نهاية سبتمبر إلى ٣٥,٩ ريالاً ، كما لو كان رجوع القائد قد أحدث انتعاشاً فى السوق ! وبعد ذلك فى ٢٣ نوفمبر ، قفز ثمن قنطار القطن إلى ٤٣,١ ريالاً . وفى آخر هذا الشهر إلى ٥٠ ريالاً . وبدأ سحب البضائع المكدسة على أرصفة الميناء بسرعة إلى الداخل . فهل كان ذلك يتضمن أن حكومة وطنية ستستطيع أن تحل المشاكل الاقتصادية للبلاد ؟ لسوء الحظ ، سرعان ما اختفت هذه الآمال ، وظهر أن مصر أبعد ما تكون عن التمتع باستقلالها فى توجيه اقتصادها ، وأن مصيرها لا يزال معلقاً بتقلبات سوق لا سيطرة لها عليها . ومع ذلك فقد ظل الميزان التجارى فى هذه الأثناء ، مصدراً للتعليقات المتفائلة . فى ١٩٢٢ ، زادت الصادرات عن الواردات بسبعة ملايين من الجنيهات . فكيف يمكن تفسير هذه الظاهرة ، رغم ما تنطوى عليه من تناقض ؟ دون الدخول فى ذكر أسباب معينة تتعلق بطبيعة سوق القطن وسوق المواد الأولية الأخرى ، فإنه يمكن تفسير هذه الظاهرة ، بالقلق الذى تثيره حالة عدم الاستقرار فى البلاد ، والخوف الدائم من قرب حدوث أزمة فى العلاقات بين مصر وبريطانيا .

وعلى أى حال ، فقد تحسّن الموقف نوعاً ما بعد بداية عام ١٩٢٤ . فارتفع ثمن القطن مرّة أخرى إلى ٤١ ريالاً (٩ نوفمبر ١٩٢٣) ، ثم إلى ٤٧,١ ريالاً (٢٣ نوفمبر) . وأعلنت البنوك عن استعدادها للإقراض مقدماً على المحصول ، بل عن تقديم قروض طويلة الأجل أيضا . ومع ذلك فقد كان لا يزال هناك تردد طفيف ، حيث إن أسعار البيع بالتجزئة قد هبطت ، وفى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، جاء مقتل السردار ، ضربة قاصمة للحكومة الوطنية ، ومرة أخرى أصبحت بيانات الاقتصاديين تتسم بالكآبة . وقالوا إنه لم يحصل أى تقدم فى الحالة منذ العام الماضى ، بل لقد انتقل الضعف إلى نواحى أخرى من الاقتصاد . وقالوا إن الارتفاع الذى حدث فى ثمن القطن ، لم يكن له أى أثر حقيقى على السوق ، وإن المشترين كانوا حذرين واستثمروا أموالهم فى بناء المساكن ، والأوراق المالية الأجنبية . . . إلى آخر ما يماثل ذلك من أقوال .

لم يكن هناك أحد يستطيع السيطرة ، أو حتى مجرد تصور وجود هذا النوع من العلاقات بين الأحداث السياسية ، والحالة الاقتصادية الطارئة ، إذا اكتفينا بهذين العنصرين فقط من بين العناصر التى تصنع النسيج المتشابك فى حياة المجتمع . فلم يكن المراقبون الاقتصاديون قد بلغوا بعد ، حظاً كبيرا من الخبرة ، ولا حتى أولئك الذين كانوا يعملون فى دوائر البنوك الأجنبية . ولم تكن محاولات التنبؤ تشمل إلا عددا صغيرا جدا من العناصر المتغيرة فى الاقتصاد ، وكان ذلك فى المدى القصير فقط . ولكن هذه

العلاقات ، حتى وإن تعذر التحكم فيها ، كانت تشكل جزءا من التجربة الحيّة . ثم إننا تكشف عن الأهمية المتزايدة للعنصر الإنسانى فى مشاكل الكمّ . إلى جانب أنه كان هناك مجال واحد ، نجحت فيه الاحتجاجات السياسية فى رسم الخطوط العريضة لنشاط المستقبل ، وهو مجال العلاقات بين مصر وبريطانيا .

دعونا الأن نلقى نظرة على كشف إجمالى ، نشره الدكتور عبد الحميد سعيد فى روما عام ١٩٢٢ ، وكان صورة من محاضرة ألقاها فى جنوا آنذاك ، تحت عنوان ـ (المسألة المصرية فى وقتنا الحاضر) . وهى نداء واحد حار بليغ ، من تلك النداءات التى حفلت فترة ما بعد الحرب ، بالجدل فيها . يقول البيان ، إن الشيء الوحيد الإيجابى ، الذى أنجزته بريطانيا فى مصر ، هو مشروعات الريّ ، من أجل زراعة القطن ، والقطن من أجل تغذية صناعة النسيج البريطانية . ويتهم البيان البريطانيين بخنق الصناعة المحلية . . . . ولعل الأصح ، كان أن يقول إنها أخّرت مولد هذه الصناعة دون مسوّغ . فلم يكن فى مصر فى ذلك الحين ، أيّة مصانع حديثة لغزل القطن ونسجه ، وكل ما كان فيها ، هو بعض المصانع الصغيرة للنسيج ، وبعض المحالج القليلة ، والمعاصر التى تستخلص الزيت من بذرة القطن . . . . ثم يقول البيان إن بريطانيا قضت على زراعة التبغ فى مصر .

وليس من العدل أن تلام الحماية البريطانية على القضاء على زراعة التبغ ، حيث إن هذا القرار كان قد اتخذ عام ١٨٧٩ ، فى نهاية حكم إسماعيل ، الذى أصدر أمره بالحدّ من زراعة التبغ ، وألزم جهازه الإدارى بالسهر على تنفيذ هذا القرار بكل حزم . وكان السبب الذى أعلنه حينذاك ، هو انتشار الحشيش فى مصر . ولكن هذا الالتزام الأخلاقى لم يكن بالطبع هو السبب الحقيقى . أو العامل الحاسم ، فى الحّد من زراعة التبغ . فالمفروض أن الضرائب الجمركية المجزية على التبغ المستورد ، هى التى كانت العامل الأقوى الذى دفعه إلى اتخاذ هذا القرار . وفى عام ١٨٩٠ ، أنهت الظروف الاقتصادية ، وتدخل البوليس ، كل أثر لزراعة التبغ فى مصر ، وكانت الغرامات الكبيرة التى يحكم بها على المخالفين فى ذلك الوقت ، تشمل أيضا عمد البلاد . وعلى أى حال ، فقد قضى على هذه الزراعة نهائياً فى مصر . وحيث إنه لم يصدر قرار آخر بحظر استهلاك التبغ أو تصنيعه ، فقد فتحت الأبواب أمام استيراد التبغ من تركيا واليونان ، وصنع فى مصر ، حيث خلق صناعة حديثة من النوع الرأسمالى المتقدم .

ويستمر بيان الدكتور عبد الحميد سعيد فى اتهاماته ، فيقول إن بريطانيا قد منعت كهربة البلاد ، واستولى أسطولها على كل بترول مصر . فأخذ منها ١٠٠,٠٠٠ طن من سنة ١٩١٤ ، و ١٤٨,٠٠٠ سنة ١٩٢٠ ، و ١٨٢,٠٠٠ طن سنة ١٩٢١ . (وشلّت صناعة استخلاص المعادن ، وصفّت الأسطول الخديوى ، وباعت سفنه بالبخس للشركات البريطانية) ويشير إلى الاتفاق الذى فرض على مصر ، باستثمار احتياطيها فى شراء السندات البريطانية . وهو صادق فى هذا . . . . . ويقول إن بريطانيا قد التهمت ذهب مصر ، مقابل الصكوك التى أعطتها إياها . . . . وإنها قد سرقت محصول مصر من القطن ، حين اشترته بسعر ٩٠ ريالاً للقنطار ، وباعته بثمن أعلى من ذلك كثيراً . . . . وهكذا قامت بريطانيا بأكبر إنتاج حيوى للبلاد طوال مدة الحرب ، وحققت ربحاً يزيد على مائتى مليون دولار .

ولكن إذا سلمنا بأن اتهامات مصر ، كانت مدعمة بالتوثيق ، فيما يتعلق بالأضرار الاقتصادية التى حلّت بالبلاد ، فإن المصريين رغم ذلك ، لم يتعمقوا فى سبر طبيعة المرض ، ولم يذهبوا فى ذلك إلى أبعد من جدل المعارضة . وكان ذلك راجعاً . . . بالإضافة إلى عوامل أخرى - إلى أن النخبة الممتازة من المصريين الذين كانوا يعبرون عن هذه الآراء ، لم يشعروا بأنهم يقفون موقف المنافسة المباشرة مع رأس المال الأجنبى . وأيا كانت حقيقة الأمر ، فقد كان هناك تغيير يجرى على هذا الموقف .

الفصل الثالث

الثـــورة والمفـاوضات

من الطبيعى لشعب واقع تحت وطأة الاحتلال ، أن يختار - من بين الأشكال المختلفة للتحرر - الاستقلال السياسى ، وأن يضعه على رأس أولوياته ، حيث ان هذا الاستقلال يشمل كل نواحى التحرير الأخرى ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وكان هذا هو اختيار الشعب المصرى فعلا . ففى بيان نشر فى ٢٠ مارس ١٩١٨ ، طرح أمين الرافعى قضية الاستقلال ، ودعمها بالحجج الدامغة ، رغم أن احتمال تحقيق هذه الأمنية كان ضئيلا فى ذلك الوقت . وكان انتصار الحلفاء الذى بدا وشيك التحقيق عندئذ قد أزعج الحزب الوطنى وأوقعه فى الارتباك . وجدير بالذكر أن محمد فريد رئيس هذا الحزب ، الذى كان يتنقل فى هذه الفترة فى منفاه ، بين سويسرا وبرلين ، قد أرسل رسالة من المدينة الأخيرة يمتدح فيها ثورة اكتوبر الروسية . أما سعد زغلول ، فقد اختار على عكسه ، أن يأخذ بريطانيا بكلمتها التى قطعتها على نفسها .

فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، ذهب زغلول فى صحبة عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ، لمقابلة المعتمد البريطانى فى دار الحماية ، وطلب منه الإذن بالسفر إلى لندن ، لعرض مطالب مصر فى الحصول على استقلالها . وقد أصبحت هذه المطالب منذ ذلك الوقت ، هى مطالب مصر الرسمية التى لا رجوع فيها ، وإن كان الحزب الوطنى قد وصفها بأنها متواضعة وقاصرة فى التعبير عن آمال المصريين . وتحدث رشدى رئيس الوزارة حينذاك ، عن رغبته فى أن يذهب بنفسه مع عدلى يكن وزير الخارجية إلى لندن ، لعرض قضية الاستقلال على المسئولين - وكان ذلك طريقاً أكثر شرعية ، لنفس المبادرة المطروحة . ولكن هذا الإجراء ، لمجرد معقوليته الجديرة بالثناء ، أثار قلق دار المعتمد البريطانى ، التى اختارت وليم برونيات ليشغل وظيفتى المستشار المالى والمستشار القضائى معاً ، فى الحكومة المصرية . وكان ردّ برونيات على هذا الموقف المحفوف بالمخاطر ، مزيجاً من الطيش والغطرسة . وحين لفت أحد القضاة البلجيكيين نظره إلى

خطر التمادى فى إهمال هذه المطالب الشعبية ، وإلى أن استمرار البريطانيين فى عنادهم المتسم بالاحتقار قد يشعل نار الثورة ، أجابه برونيات إن هذه النار لن تزيد عن نار الشمعة التى تطفئها بصقة .

كان أول ما تحرص عليه الحركة الوطنية فى مصر دائماً ، هو أن تتجنب حصر القضية المصرية فى نطاق ضيق ، يقتصر فيه الحوار بين مصر وبريطانيا . وكانت مكانة بريطانيا الدولية ، وإحساسها بواجبها نحو هذه المكانة ، يمنعانها من الدخول فى حوار مع هيئة لا تعترف بها . فكيف كان يمكنها إذن تجنب هذا الاعتراف ؟ إنه لم يكن هناك قط أى اتفاق ثنائى بين مصر وبريطانيا ، لا فى زمن الاحتلال ، ولا بعد إعلان الحماية . إن تبعية مصر لبريطانيا ، كانت تعتمد على الأمر الواقع والمناورات وراء الكواليس ، دون أن يكون لها أى سند شرعىّ على الإطلاق . وكان المجاهدون المصريون على دراية تامة بهذا الوضع ، وكانت ممارستهم الطويلة للقانون والقضاء ، تحملهم على الاعتقاد بأن النصر النهائى لابدّ أن يكون للمبادىء فى آخر الشوط . وإن كان ذلك سوف يحتاج إلى القيام بكثير من المناورات والإجراءات .

إن زغلول لم يكتف فى هذه المرحلة الحاسمة ، بمجرد وثوقه بأنه يعبرّ عن رغبةالشعب ، بل أصرّ على الحصول على تفويض حاسم من جميع فئات هذا الشعب ، تضفى عليه الشرعيّة ، بوصفه الممثل الوحيد له فى الداخل والخارج . فبدأ أولاً بتكوين تلك الهيئة التى أصبحت فيها بعد منارة عالية فى تاريخ الإسلام ، وتاريخ القضاء على الاستعمار ، وهى الوفد . وضم إلى هذه الهيئة ، عضوين من الحزب الوطنى بصفتهما الشخصية ، هما علّوبة والمكباتى ، حيث إن الحزب الوطنى الذى كان يصرّ على الحصول على كل شىء أو لا شىء ، لم يكن موافقاً على مبادىء الوفد . وحين أذاع الوفد نص التوكيل الذى يطلبه من الشعب ، فى الآف النسخ التى انتشرت فى جميع انحاء البلاد ، أدان الحزب الوطنى صيغة هذا التوكيل بأنها تفتقر إلى الشجاعة ، وأنها حين ذكرت الاستقلال ، لم تصفه بكلمة «التامّ» ، وأنها كانت تناشد الميول اللبرالية للحلفاء ، وتعامل قضية الاستقلال ، وكأنها مجرّد مسألة قانونية . كل ذلك مكّن الحزب المعارض - الذى يمكننا أن نصفه باليسارى - من أن يتمادى فى عناده الذى كان لا يكلفه كثيراً . وهكذا عزل الحزب الوطنى نفسه . وحين دعا الوفد فى نهاية الأمر ، قادة هذا الحزب إلى اختيار عضوين عنهم ، فإنهم لم يستطيعوا أن يصلوا إلى اتفاق بهذا الشأن . وبعد ذلك انضم عضوان منهم إلى الوفد ، هما مصطفى النحاس والدكتور حافظ عفيفى ، اللذان قدر لهما أن يصلا إلى أعلى المراكز . وقد تمّ اختيارهما عن طريق الوفد بصفتهما الشخصية أيضاً ، ودون الحصول على تفويض بذلك من حزبهما . وانضم بعد ذلك إلى الوفد أعضاء كثيرون ، منهم اسماعيل صدقى وعلى ماهر ومحمد محمود ، وحمد الباسل الذى كان من مشايخ العرب الكبار فى الفيوم ، وكان ذا قامة مهيبة ، تشرف من عل على أقرانه البورجوازيين . كما انضم إلى الوفد أيضاً الكثيرون من الاقباط ، من أمثال ويصا واصف وسينوت حنا وجورج خياط ، و واصف غالى أحد المثقفين الكبار من كتاب المقال باللغة الفرنسية . إن مهارة سعد زغلول ، كانت تكمن فى أنه استطاع أن يهيىء لهذه النخبة الممتازة من الرجال ، فرصة الاتصال المباشر بصفوف الشعب ، والتعرف على مشاعره الأساسية .

لقد أخذت الوكالة البريطانية تماماً بالمفاجأة ، بسبب عدم ثباتها على رأى ، وعدم كفاية المعلومات التى تصلها من مصادرها ، وبسبب الرقابة الخانقة ، التى لم تتح للشعب صماما للأمان فى التنفيس عن مشاعره المكبوتة . كل ذلك جعل الصدمة أشد أثرا حين موجئت السلطات بالانفجار . فى ١٤ يناير ١٩١٩ ، اجتمع مئات من أنصار الوفد فى قصر حمد الباسل ، حيث ألقى زغلول عليهم خطابا من نار ، تضمن إلى جانب حماسته الوطنية ، تحليلا بارعاً عن علاقة مصر بضيوفها الأجانب . وقد جاء خبر هذا الاجتماع الهام فى الأهرام فى عمود الاجتماعات . ولم يكن ذلك من قبيل المصادفات .

إن البريطانيين الذين كانوا يقدرون مزايا السوريين تقديراً عالياً ، كانوا لا يخفون احتقارهم للمصريين ، بسبب عدم قدرتهم على الصمود فى الصراع . وكانوا يظنون أنهم بالقليل من استخدام العنف سيجبرون هؤلاء «الأفندية» - الذين لم يسبق لأحدهم أن حارب قط - إلى الهروب مرّة أخرى إلى الهدوء والسلبية . وتبعاً لهذا الرأى ، قبضوا على زغلول (٨ مارس ١٩١٩) ، ونفوه إلى مالطة مع ثلاثة من أصحابه ، هم حمد الباسل واسماعيل صدقى ومحمد محمود . وحين رأى رشدى استحالة التوفيق بين هذا الخط الرسمى وبين حدّة مشاعر الرأى العام فقد آثر أن يقدّم استقالته . ورغم أنه قد أعيد استدعاؤه لتأليف وزارة جديدة ، إلاّ أنه أشار فى بيان قبوله لتأليف الوزارة ، إلى ضرورة إيجاد حلّ «يرضى مطالب الشعب» (٩ ابريل ١٩١٩) . وعلى أى حال ، فقد اضطر البريطانيون إلى التراجع أمام ردّ الفعل الشعبى . وفى السابع من ابريل ، صدر الأمر بالإفراج عن المنفيين ، وصرّح لمندوبى الوفد بالسفر إلى لندن . وفى هذه الأثناء ، يتم استبدال ونجيت الذى اعتبر مسئولا عن هذه الأخطاء ، بشخصية عظيمة هى الفيلد مارشال اللنبى - تلك الشخصية التى كان لها أثر بالغ على لورنس العرب ، بحجمها الهائل . وسلطتها ، ونشاطها الدائب . ولا يخفى علينا ، أن الدولة المتسلطة ، تميل بطبعها فى مثل هذه المواقف ، إلى التهوين والتهويل للأحداث ، على التعاقب . لقد كان هناك منهجان متصارعان . منهج الشعب ، الذى كان لا يزال فى بدايته ، والذى تغلب بسبب صدوره عن حوافز لا تقاوم ، نابعة من داخله ومن خارجه . ومنهج الامبراطورية القديم الذى يعتمد فى قوته على العرف ، والذى كان مجرد القيام فى وجهه ، يكاد يكون بمثابة إلغائه . ومن هذه الناحية ، لم يكن حظ اللنبى من النجاح ، أكبر من حظ سارّيل مع الدروز ، أو حظ الجنرال بيتان مع الريف .

كانت هناك موجة من العنف ترتفع فى كل مكان . إن مصر لم تستسلم ، بالرغم من أسطورة الفلاح الطيب ، التى أسهم فى خلقها رجال من أمثال كرومر وويلكوكس ، مع اختلاف الحوافز بين النمطين . ونحن نسمع عن حوادث الاعتداء ، وقطع الطرق ، والقتل - ومع أن هذه الحوادث لم تكن ذات علاقة مباشرة بالتمرد السياسى ، إلا أنها كانت تدل - كما سبق أن ذكرت - على قلق عميق يجتاح البلاد . وكان هناك أيضاً بالطبع ، كثير من المؤامرات - سواء أكانت حقيقية أم من وحى الخيال . فحين

كان الوفد فى باريس ، اكتشف رجال الشرطة فى لحظة مواتية ، مؤامرة تهدف إلى قلب النظام ، لجماعة تدعى جمعية الانتقام ، وكان هذا الاكتشاف ذريعة طيبة للقبض على سكرتير اللجنة المركزية فى القاهرة ، عبد الرحمن فهمى . وردّ الجنود البريطانيون على أعمال العنف ، بارتكاب أعمال وحشية . وقصة هذه الأعمال التى سجّلها عبد الرحمن الرافعى فى كتبه ، مليئة بالمآسى والآلام ، والأعمال المروّعة . وفى مذكرات احمد شفيق ، نجد كثيراً من النوادر عن تلك الفترة ، نقتصر على ذكر القصة الآتية منها : أصدرت السلطات العسكرية فى قنا ، أمراً أثناء فترة الاضطرابات ، يلزم المواطنين بالوقوف وقفة الانتباه وتأدية التحية ، لكل جندى بريطانى يمرّ بهم . وكان ردّ الفعل الغاضب لرجال القضاء فى المدينة ، بخصوص هذا الأمر ، هو الإضراب عن عملهم فى المحاكم . وأرسل رئيس المحكمة شكواه من هذا الأمر إلى وزير الحقانية (العدل) . وبعد ذلك عقد اجتماع ضم الكثيرين من الأعيان ، وحضره مطران الأقباط والجنرال البريطانى . وكان الحل الوسط الذى قبله أولئك الأعيان على الفور ، هو استثناؤهم من هذا الأمر ، مع استمرار سريانه على بقية المواطنين . ولكن حين سمع أهل المدينة عما تمّ ، فقد فجرّ ذلك عندهم ثورة من الغضب اضطرت أولئك الأعيان إلى إعادة مناقشة هذا الأمر مع الجنرال البريطانى مرّة أخرى وأخيراً رأت السلطة العسكرية إلغاء هذا الامر نهائيا واعتباره كأن لم يكن .

فى كل مكان تقريبا ، قامت أعمال العنف والتخريب والشغب ، تتحدّى النظام القائم ، الذى مضى عليه أكثر من جيلين . ولم يكن فى قدرة رجال الشرطة المحليين فى الريف والأقاليم التصدى لهذه الأعمال ، وعلى هذا فقد استدعى الأمر إرسال حملة بريطانية لهذا الغرض . ومع أن هذا الجانب من الموقف ، هو الذى ترك أثره العميق على السلطان والصحافة الدولية ، إلاّ أنه كان هناك جانب آخر أشد دلالة ، وأجدر بالاهتمام ، وهو قدرة القرى التى أرهقها الإذلال الطويل الأمد ، على تكوين إدارة تلقائية جديرة بالإعجاب ، لقد أظهر القرويون المقاتلون فى هذه المناسبة ، كفاءة نادرة ، وشراسة فى القتال ، يحمد الوفد على انه استطاع أن يكبح من جماحها ، وأن يبقيها تحت سيطرته . ولقد بلغ من خطورة الحالة ، أن تكونت فى أنحاء البلاد ، هيئات مختلفة استطاعت أن تمارس سلطة الدولة فى أماكنها . على مدى أيام أو أسابيع . إن الدراسات المفصلة لحياة القرية ، هى التى تستطيع وحدها أن تكشف لنا عن أسرار هذه الحركة ، التى ربما أمكن اعتبارها مسودة لثورة من ثورات «الكميون» . وكانت أهم هذه المحاولات ، هى التى حدثت فى زفتى ، حيث تكونت داخل أسوارها من لبنات الطين ، جمهورية مستقلة استقرت لبضعة أسابيع . فماذا كان الدور الذى لعبته وحدة القرية التقليدية فى هذه الأحداث ؟ وماذا كان الدور الذى لعبه «العصاميون» ، أو أبطال الساعة الذين خلقتهم الظروف الاقتصادية والثقافية والإدارية الجديدة ؟ وأى شكل من التكوين ، أخذته هذه الهيئات الإدارية المرتجلة ؟ وأى نوع من العلاقات البيئية ، أوجدتها الظروف الجديدة ، بين طاقات الفلاحين والأيدلوجية الوطنية ، وبين بناء القرية والكادرات الوفدية ؟ إن هذه هى بعض النقاط ، التى يمكن من خلالها ، أن يتصل المرء اتصالا مباشرا بتاريخ البلاد الحقيقى .

ولكن إذا كان «الفلاح الطيب» ، قد كشف عن هذا الاستعداد الطبيعى للقتال الذى أذهل

الجميع ، فإن ما كان أعمق أثرا وأشد إيلاما ومدعاة للحيرة عند السلطات البريطانيـة ، هو ردّ فعـل موظفى الحكومة المصريين فى هذا الموقف . إن السلطات البريطانية ، التى بذلت جهدا عظيما على مدى جيل كامل ، فى خلق طبقة من الموظفين قامت بتعليمها وتدريبها على التعاون مع المستشارين البريطانيين فى الوزارات المختلفة ، قد أصيبت بخيبة أمل شديدة ، حين رأت هذه الطبقة تشق عصا الطاعة وتعلن العصيان على البريطانيين بحلول عام ١٩١٩ . فلقد كان البريطانيون واثقين من ولاء هذه الفئة ، إلى حدّ أن أحد ساستهم الكبار ، أدلى بتصريح على قبيل حركة اضراب الموظفين ، يؤكد فيه ثقته التامة بولائهم وولاء ضباط الجيش المصرى لبريطانيا . إن الذى حدث ، هو أن الموظفين المصريين ، قد عقدوا اجتماعا عاما فى ٢ ابريل ١٩١٩ ، وانتخبوا عنهم لجنة من المندوبين عددها ٣٢ عضوا ، عهدوا إليها بمهمة اتخاذ القرارات الملزمة للموظفين تجاه الموقف السياسى . واجتمعت هذه اللجنة بعد ذلك وقرّرت الإضراب بالإجماع . وأعلنت فى هذا القرار التاريخى عن ثلاثة مطالب : ١ - ضرورة الاعتراف رسميا بالوفد ، بوصفه الممثل الوحيد للشعب المصرى . ٢ - إلغاء الحماية البريطانية عن مصر . ٣ - إلغاء الأحكام العرفية .

إن من الصعب علينا اليوم ، أن نتصور ما كان يحتاج اليه مثل هـذا القرار من شجـاعة فـائقة حينذاك . كان صادق حنين ، الذى كان أحد القادة فى هذه اللجنة التى أعلنت الإضراب ، قد بدأ حياته العملية فى وزارة المالية ، قبل نهاية القرن التاسع عشر . وبعد أن تدرّب تحت قيادة مستر أرثر تشيتى على كل الأعمال الدقيقة التى تتعلق بالحسابات العامة ، اختير فى آخر ١٩١٤ ، مديرا إداريا وماليا لوزارة الزراعة . وكان بذلك أول مصرى يسند إليه مثل هذا المنصب . ولقد وافق على الانضمام إلى هذه اللجنة العليا للموظفين ، التى قررت الإضراب أصلا لمدة ثلاثة أيام فقط ، ولكنها أعلنت بعد ذلك استمراره إلى أجل غير مسمى . وحين عرض هذا القرار على رئيس الحكومة رشدى باشا ، أصدر منشورا ذا لهجة ودّية ، يحض الموظفين فيه على استئناف العمل ، ويؤكد لهم أنه قد تمّ منح الوفد الموكّل الإذن بالسفر ، وأن وزارته هى وزارة وطنية شعارها الإخلاص التام فى خدمة الوطن ، ومشاطرة شعور الأمة . ولكن المصريين لم ينخدعوا بمثل هذه العبارات المطاطة التى لا تحسم شيئا . وبدءوا بعد ذلك فى توسيع نطاق لجنتهم حتى أصبحت تضم ٥٤ عضوا . واستمر اجتماع اللجنة الجديدة أربع ساعات ، وكان الجدل فيه حيا عنيفا . وتقرر استمرار الإضراب العام ، وهو نوع من الإضراب كان يمزق أوربا فى ذلك الحين . وكان الذى قرّر ذلك هم الموظفون المصريون ، الذين لم يكن أقرانهم فى فرنسا قد حصلوا بعد على حق تكوين النقابات !

وفى ١٦ إبريل ١٩١٩ ، عقد مؤتمر وطنى عام فى صحن الأزهر . وكان لاختيار هذا المكان دلالة خاصة ، فالأزهر بالنسبة إلى غالبية الشعب المصرى ، يمثل المحور الأساسى لكيانهم التاريخى ، إلى جانب أنه كان إلى حدّ ما ، بمأمن من غزوات الشرطة . وكان اجتماعا حافلا ، وضعت فيه اللافتات التى تشير إلى الأمكنة المخصصة فى الساحة لفئات الشعب المختلفة ، من طلبة وموظفين وعمال وحرفيين وعلماء . وبعد انتهاء الجدل والهتاف والخطب ، أعلن المؤتمر تحت رياسة الشيخ بخيت قراره الذى يسجل فيه مطالب الأمة .

وفى السابع عشر من أعلن الإضراب فى جميع المرافق ، وكف الكناسون عن تنظيف الشوارع ورشها بالماء . وبحلول مارس ، هبت رياح الخماسين الساخنة ، حاملة للأتربة ، وأصبح الجو خانقا لا يطاق . واضطرت السلطات إلى استخدام جماعات من المساجين ، تحت قيادة الجنود البريطانيين ، لتنظيف الشوارع . وكان هذا سببا فى خلق حوادث جديدة . وتوقفت خدمات البريد . وكان من المهازل ، أن هدد قناصل الدول بإنشاء بريد خاص بهم . على نفقتهم الخاصة .

واضطر رشدى باشا إزاء هذا الموقف الصعب ، إلى استقبال وفد من الموظفين ، بصحبه بعض الفلاحين من إقليم القليوبية ـ ويجب أن نؤكد على هذه النقطة ، لما تحمله من دلالة . وبعد ذلك بيومين ، كان يصحب هذا الوفد عدد آخر من فلاحى الدقهلية . واضطلع الطلبة بمهمة حفظ النظام أثناء هذه الاجتماعات .

وفى هذه الأثناء ، كان زغلول قد بدأ تحركاته الأولى فى باريس . وكان لويصا واصف القبطى دور قيادى فى هذه التحركات . ولاشك أن ذلك كان تطورا سارا فى العلاقة بين المسلمين والأقباط ، إذ أصبحت هذه العلاقة تختلف اختلافا بيّنا عما كانت عليه بينهما أيام جورست وكتشنر . واحتفل المصريون جميعا بأحد عيد الفصح ، فى العشرين من ابريل ، بوصفه عيدا قوميا . وزار شيوخ الأزهر بطريرك الأقباط والمطران الماروني ، وباقى الرؤساء الدينيين للكنائس المسيحية ، مهنئين بالعيد . بل لقد حدث مشهد أشد من ذلك ثورية فى مسجد السيدة زينب ، حيث اجتمعت السيدات المسلمات والمسيحيات معا ، فى ذلك الحرم الإسلامى المقدس .

إن مذكرات صادق حنين باشا ، التى لم تنشر ، تقول ـ إن شيئا كهذا لم يسبق له أن حدث فى تاريخ مصر ، ولا حتى فى تاريخ الإسلام ! واستقالت الحكومة فى ٢١ ابريل . وعلى ذلك لم تعد هناك ضرورة فى الاستمرار فى الإضراب . وإذا كانت السلطة العسكرية ، قد استغلت هذه الاستقالة فى إصدار إنذار إلى الموظفين بإنهاء إضرابهم ، وإلا وقعت عليهم العقوبات الرادعة ، فإننا كنا قد قمنا طوال الليلة السابقة لهذا الإنذار ، باستطلاع رأى إخواننا فى الحالة ، ووجدنا أن غالبيتهم العظمى ترى أن استقالة الحكومة قد جعلت الإضراب لا ضرورة له . وبناء على ذلك ، فقد كانت اللجنة قد قررت عودة الموظفين إلى أعمالهم فى الثالث والعشرين من ابريل .

وبمجرد وصول اللنبى إلى مصر يوم ٢١ مايو ، دعا إلى اجتماع من الأعيان وذوى المكانة . وأخبرهم أنه جاء إلى مصر للقيام بثلاث مهام : ١ - إنهاء حالة الإخلال بالنظام . ٢ - التحقيق فى أسباب ما حدث . ٣ - إجابة المطالب الشرعية . وكما يحدث دائما فى مثل هذه الحالات ، فقد صدر بيان بالدعوة إلى الهدوء ، أمضاه فريق من الأعيان ومشايخ الأزهر ، وحتى بعض الذين وضعوا إمضاءاتهم من قبل على تفويض الوفد . وكان قد مضى على البلاد أسابيع من سفك الدماء ، عكست فيه قلق البلاد العميق ،

الذى اختلط فيه غضب الشعب السياسى بالاضطراب الاجتماعى . وأصبحت البلاد الآن ، تتوق إلى الهدوء الذى دعا إليه الكثيرون من الخطباء فى أنحاء البلاد . ولم يكن هناك أشد إخلاصا فى هذه الدعوة إلى النظام ، من المستعمرين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم من دعاة الاستمرار ، بعد أن نجحوا فى تحطيم النظام التقليدى للبلاد . ولكن عبثا حاول المعتمد البريطانى الجديد ، أن ينشىء ائتلافا جديدا بين المنتفعين المصريين . والبريطانيين الذين ينتمون إلى العهد الفكتورى . إن المرء لا يمكنه أن يتصور مفارقة صارخة ، أكثر من تلك التى كانت بين الشوارع الصاخبة ، بمظاهراتها الزاخرة بالجموع ، وحركة الجماهير الدائبة فى كل اتجاه ، بصيحاتها وهتافها وأصوات الطلقات النارية ، وبين ذلك الجو المهذب الرسمى التقليدى فى الجهة الأخرى ، حيث كانت تجرى الألعاب السياسية للدولة ، وأثناء تلك الأعمال التلقائية للعنف التى عمّت أنحاء البلاد ، كان يجرى إخراج القطارات عن القضبان ، وقذف رجال الشرطة بالأحجار . قد احتاج الجنود البريطانيون إلى اسبوعين ، لاستعادة السيطرة على زمام الأمور . وارتجل الشعب أثناء هذه الاضطرابات ، كادرات جديدة . ولم يقنع المتحدثون باسم الموظفين وخطباء الشوارع والوعاظ المسلمون والقسس المسيحيون ، بركوب هذه الموجه فحسب ، بل حاولوا أن يعطوها صوتا ، وإلى حدّ ما أيضا ، أن يعطوها اتجاها .

وفى تلك اللحظات ، التى تجسّدت فيها الأفكار العظيمة ، والتى اخترعت فيها الجماهير أنظمتها الخاصة بها ، والتى كاد أن يصبح فيها الحافز الملحّ إلى التغيير الاجتماعى سوطا من نار ، يحسّه الشعب احساسا مادّيا وينفعل به ، أظهر هذا الشعب بوضوح فطرة سليمة ، فى حكمه على الأشياء ـ ونحن نقول الشعب هنا ، لأن ما كان يسمى قبل ذلك بالجماهير الصاخبة أو الغوغاء أو الدهماء ، قد تحول فجأة إلى شعب ناضج له رسالته . لم تعد المعاذير والذرائع ، كافية الآن فى إثناء هذا الشعب عن طريقه . بالأمس فقط ، كان يمكن إرهاب هذا الشعب أو رشوته أو خداعه ، أما الآن فقد أصبح يكشف عن وضوح مذهل فى الرؤية ـ أو بالأحرى ـ فقد أصبحت الحقائق والرموز ، وكذلك التاريخ والوجود من يوم إلى يوم ، متطابقة فى آخر الأمر ، وفى تفاعل نابض أحدها مع الآخر . والزعيم الذى فرض سلطته ، قد تم له ذلك بفضل هذه الحقيقة التى استولى عليها ، أو على الأصح ، التى استولت عليه . بالأمس فقط ، كان من الممكن أن يكون هذا الزعيم سياسيا محترفا ، وفى الغد ربما سيكون مجرد خطيب من خطباء الدهماء (ديماجوج) ـ أو أسوأ من ذلك ـ مجرّد أحد البارزين فى المجتمع ، أما اليوم فهو من أصحاب الرسالات .

وأيا كان الأمر ، فإن المارشال اللبنى كان يعرف مهام وظيفته . وقد استطاع أن يستعيد السيطرة الحربية على الموقف فى البلاد . كما أنه كان يعرف أيضا ، أنه لابدّ له من تغيير أدواته فى الحكم ، إن بريطانيا ، بالرغم من تدهور سلطتها فى مصر ، كانت من الدول العظمى فى عالم ذلك الوقت ، وكانت لا تزال ذات نفوذ كبير فى المحافل الدولية . وكان فى حساب السلطة البريطانية ، الذى له ما يبرره ، أن طاقة المصريين حين تنفصل عن جذورها ، والحجج المصرية إذا عزلت عن حماسة من أوحوا بها ، سوف تفقد الكثير من قوتها حين يتقدمون بها إلى مؤتمر فرساى . كان البريطانيون سينالون على حساب زغلول ، ما

سيناء الفرنسيون على حساب دبلوماسية فتصل بريطانيا . ولقد كان الإخلاص المتبادل بين الدول العظمى ، أو تبادل المنفعة بينها ، ضربة قاسية للقضية المصرية ، من خلال اللامبالاة أولا ، أو ربما فى خلال عدم ثبات هذه الدول على رأى واحد . وهكذا اعترف ويلسون نفسه بالحماية البريطانية ، بالرغم من أن مبادئه الإثنى عشر الشهيرة ، كانت هى الشعار الذى رفعته الحركات الوطنية فى كل أنحاء العالم .

وهكذا أيضا تعلمت الدول الواقعة تحت وطأة الاستعمار ، بعد أن دفعت الثمن غاليا ، القيمة الحقيقية لمثالية هذه الدول العظمى ، أو لديمقراطيتها . ولقد اقتضاهم ذلك وقتا طويلا . وتضمنت معاهدة الصلح فى فرساى (٢٨ يونيو ١٩١٩) فقرة معينة تشير إلى «الموقف الخاص» لبريطانيا فى مصر . ولكن هذا الفشل الرسمى لم يمنع مصر من الحصول على نصر معنوى . فلقد تعرفت القوى الديمقراطية فى تلك الفترة ، على أحقية مصر فى مطالبها . ونجح محمد محمود فى أمريكا فى القيام بحملة صحفية . وفى فرنسا ، تغنى فكتور مارجريت بوقار الشعب المصرى ، وأشار إلى التناقض الملحوظ فى سلوك الحلفاء ، فى اعترافهم باستقلال دول كثيرة فى العالم ، وخاصة فى البلقان ، كى يقطّعوا أوصال الامبراطورية السابقة للنمسا والمجر ، وأنكروا ذلك الاستقلال على مصر ، حيث قامت أول قومية فى تاريخ العالم ، لتجاهد من أجل الحياة !

وكانت المقدمة التى كتبها أناتول فرانس لهذا الكتيب ، تكشف عن رؤياه للمستقبل . فلقد تنبأ فيها بالدور الذى سيلعبه المثقفون (الانتلجنسيا) دون اعتبار إلى انتمائهم العرقى أو الطبقى ، حين يتحدون فى الجهاد للقضاء على الاستعمار . إن هذه النذر ، التى يمكننا أن نتعرف عليها فى ثورة الفلاحين ، أو تمرد الموظفين الذى يشكل احتمال تكوين (طبقة ثالثة) لم تكن بالطبع مفهومة فى تلك الفترة . ولكنها على أحسن الفروض ، قد أُحسّ بها بالغريزة ، وأحسن استغلالها . وهنا أيضا كشف زغلول عن موهبة فائقة – وبوجه عام ، غير متوقعة – فى القيادة . وعامل آخر لم يكن له تأثير يذكر على سير الأحداث المباشرة فى ذلك الوقت ، ولكن ثبتت أهميته على المدى الطويل ، كان يكمن فى تمسك الوفد بأنه الممثل الوحيد للشعب . وكما قال أحد المراقبين المعاصرين ـ أصبح الشعب هو الأصيل ، والوفد هو الوكيل . فحتى ذلك الوقت كان المجاهدون الوطنيون فى كل الحادثات التى تجرى بين المصريين والبريطانيين ، يقومون بمهمتهم بكفاية قد تزيد أو تنقص ، دون إشارة صريحة إلى الشعب . أما بعد ذلك فإننا نرى زغلولا فى باريس ، يهتم اهتماما كبيرا بتطور الرأى العام فى مصر . كما نراه يحسّ بأنه مسئول أمام الشعب ، عن تقديم الحساب عن مهمته ، وأنه فى حاجة ماسة إلى تأييد الشعب . فهل كان ذلك لمجرّد حرصه على الالتزام بالمعايير القانونية الدقيقة باعتباره وكيلا عن الشعب ؟ ، أم كان ذلك إجراء عمليا ، يتقى به شر ما يمكن أن يدبرّ له من المكائد فى الخفاء ؟ أيا كان الحال ، فلقد كان فى ذلك كسبا إيجابيا ، يتساوى فى قيمته مع الثورات ذات الحجم الصغير فى وادى النيل . إن الاتحاد الذى تمّ بين النضج والعنف فى هذه الحركة ، كان يعنى أن الديمقراطية قد اهتدت أخيرا إلى الطريق الصحيح فى مصر .

إن المراقب الذى أخفق فى إدخال هذه العلامات على الطريق فى حسابه ، قد يبدو له أن العلاقة بين القوى والأحداث ، هى دون شك فى صالح البريطانيين . فبعد أن أعادوا الهدوء والنظام إلى البلاد ، وسجّلوا انتصارهم الحاسم على الصعيد الدولى ، لم يبق أمامهم إلاّ أن يعززوا موقفهم ويثبّتوه ، بالوصول مع المصريين إلى حلّ وسط .

كانت البلاد بلا حكومة فى ذلك الوقت . فقد ألقيت قنبلة على يوسف وهبه . الذى عيّن منذ ٢٠ نوفمبر ١٩١٩ ، رئيسا لوزارة من الإداريين . وقد تنكر له أفراد طائفته من الأقباط ، وكان أحدهم هو الذى ألقى عليه القنبلة . وكان من التغييرات المهمة ذات الطبيعة الثورية ، أن ازداد عدد الأقباط فى الصفوف الأولى للوفد . فكما حدث قبل ذلك الوقت بجيلين ، حين تصدّى المسيحيون السوريّون ، لتجديد شباب اللغة العربية وتقريبها من روح العصر ، فإننا نرى الآن أقباط مصر يشتركون اشتراكاً فعالاً فى بعث القوميّة المصرية . إن هذا الردّ البارع على إشاعة الفرقة بين المسلمين والأقباط ، كان دليلاً آخر على سلامة الإدراك ، التى كانت من خصائص أولئك الثوريين . ولكن ذلك بالطبع لم يمنع سلطات الاحتلال من إساءة تفسير هذا الدليل ، أو إنكاره ، وفى دول أخرى كثيرة ، كالمغرب مثلاً ، اتبعت حركات التحرير خطوات النموذج المصرى . ولكن لا فى مصر ولا فى المغرب ، وأيضاً لا فى الهند ولا فى سوريا ، استطاعت سلطات الاحتلال أن تعى هذا الدرس .

وكتبت إحدى الصحف اللندنية فى ذلك الوقت ، تقول -[إذا كانت القناة رهينة فى أرض مصر ، فإن النيل رهينة مصرية فى أيدى البريطانيين] . إن هذه صورة غير مصقولة وغير مهذبة ، ولكنها تعبر تعبيراً دقيقاً عن الموقف لقد كانت بريطانيا فى تلك الحقبة ، تسيطر على عدد من المجموعات الاقتصادية والاستراتيجية . ولقد حاولت آنذاك ، أن تلقى بثقلها كقوة عالمية ، كى تضغط على إرادة شعب عنيد . وكان الرأى العام العالمى عندئذ ، يؤيد المستعمر بما يشبه الإجماع ، وإن كان قد تحول تحولاً كاملاً بعد جيل واحد ، وأصبح يؤيد الذين يجاهدون فى التخلص من الاستعمار . نعم إن العالم كان يقف فى تلك الحقبة إلى جانب الإمبريالية ، وإن كان وادى النيل يقف ضد البريطانيين . ولكن نجاح بريطانيا فى مصر ، كان يتناسب تناسباً عكسيا مع مسئولياتها الدولية . إن أحد الشهود البلجيكيين يعلق على ذلك بقوله إن السياسة البريطانية على المستوى الأساسى ، كانت عملياً غير موجودة بينما كانت الأهداف للحركة الوطنية قد نضجت ، نتيجة لما لاقته من شدائد .

كانت هذه لحظة جادّة . وكان كل جانب من الجانبين كالمقامر الذى يوشك أن يلعب ورقته الأخيرة . فإذا نجحت ، استطاع أن يسترجع كل شىء . فهل ستحصل بريطانيا أخيراً فى مصر ، على الشرعية التى اضطرت أن تظل بدونها على مدى أربعين عاما ؟ وهل ستستطيع مصر أن تتوج جهاد قرن

كامل ، بالحصول على اعتراف دولى باستقلالها كدولة ذات سيادة . فى مثل هذا الصراع ، تصبح القوى المادية والأخلاقية المستخدمة ، وكذلك الطرق والوسائل للأفعال ، غير متكافئة ، بنفس القدر الذى تختلف فيه أهداف الطرفين . إن موقفيهما ، كل تجاه الآخر ، قد قدّر لهما أن ينعكسا بالتدريج أو بقفزات غير منتظمة ، من تلك اللحظة حتى التصفية النهائية عام ١٩٥٦ . وفى البدء ، وعلى وجه بادى الوضوح ، كانت بريطانيا تفتقر إلى عامل أساسى ، هو الصفة الشرعية ، سواء أكان ذلك عن طريق عقد معاهدة أو عن طريق الموافقة العامة ، أو حتى عن اقتناع برسالتها . وكان ما حققته من نجاح فى بعض الأعمال ، يبدو منذ البداية ، موجّها إلى غايات غير أخلاقية . أما الحركة الوطنية ، فقد كان عليها من الجهة الأخرى ، أن تحترس من الوقوع فى خطأ مضاد . وهو أن وعيها بالشرعية ، الذى يسهل إرضاؤه ، قد يصيبه الانحلال ويصبح مجّرد افتقار إلى الواقعية . ثم إن عنفها قد يتجاوز ما لديها من وسائل ، كما أن بلاغتها قد تؤدى إلى خداع النفس .

لقد خدم ملنر فترة تحت رئاسة كرومر . وفسّر تخلّيه السريع عن وظيفته ، بأنه كان نتيجة لعدم الانسجام بين الرئيس المستبد برأيه ، والمرءوس الموهوب . ولقد أثر كتاب ملنر (انجلترا فى مصر) (١٨٩٢) تأثيراً كبيراً فى الرأى العام البريطانى . وكان هذا الكتاب فضحاً صريحاً لرسالة الإمبريالية ، ولقد ذكر فيه أكثر مما كان يحب كرومر أن يذكر . ولكن ملنر لم يكن من الفاتحين ، ولا كان معتمداً بريطانياً فى مصر . لقد كان مجرّد محلّل محايد ، وخبيراً فنياً فى موضوع السيطرة ، ليس غير .

إن ملنر لم يحسّ قط بالهدوء وراحة الأعصاب ، فى مواجهة مجلس العموم . ومع ذلك فلم يعوزه الأصدقاء والمؤيدون . وكان عناده من النوع الصلب الذى لا يقهر . وكان قد بدأ حياته السياسية وهو لا يزال طالباً فى الجامعة . ففى عام ١٨٧٥ ، بدأ حملته للهجوم على جلاد ستون ، بسبب (إنجليزيته الضيقة) . ومنذ ذلك الحين أخذ ينظر إلى الأحداث من زاوية السياسة العالمية . وعمل بعد ذلك سكرتيراً للورد جوشن ، الذى انفصل عن جلاد ستون ، بسبب اختلافهما على قضية الإمبريالية . ثم عيّن مديراً عاماً للحسابات فى مصر ، واختاره بعد ذلك الخديوى توفيق مستشارا مالياً له . وكان من رأيه أن -(الأسباب الاقتصادية ، تنتج فى مصر أثرها المحسوب نظريا ، فى دقة وسرعة ، قل أن يتحققا فى بلد آخر ،) . ومن الصعب أن نجد وصفاً أفضل من ذلك لتاريخ مصر فى القرن التاسع عشر ، على الأقل كما كانت الرأسمالية تراه وتصنعه . ثم ترك ملنر مصر إلى وظائف أعلى . ومكث فى جنوب أفريقيا ، وقتا كافيا لتعزيز وجهة النظر الإمبريالية مرّة أخرى . واشترك فى صراع مع الرأى الليبرالى فى قضية استيراد العمال الأسيويين . وحين رجع إلى جنوب أفريقيا مرّة أخرى ، فقد كان ذلك للاضطلاع ببعض الأعمال المالية الخاصة ، كتشغيل مناجم ريوتنتو ، التى أثبتت أنها مغامرة رابحة . وقد انضم حينذاك إلى مؤسسة رودس للمنح التعليمية ، حيث مارس نوعاً من الرعاية والاستعلاء على أعضاء هذه الهيئة ، بانفراده فى انتخاب المرشحين للمنح الدراسية . وشارك إحدى الجماعات الثقافية أيضاً فى بحث المواضيع الامبريالية . وكانت هذه الجماعة تضم جماعة غير متجانسة ، مثل هـ.ج. ويلز ، وجورج برناردشو وسير إدوارد جرين . ولكن حين كان ويلز يستكشف العالم بخيال نافد الصبر ، كان ملنر ينظر إليه بعين

الامبريالى المثالى . ثم دخل وزارة الحرب . وفى عام ١٩١٨ ، أرسل إلى الجبهة الفرنسية وقت اختراق أميان . وهناك أخذ على مسئوليته ، بعد لقاء مع كليمنسو ، تعيين الجنرال فوش قائداً عاماً لجيوش الحلفاء . وهكذا نرى أن الرجل الذى أرسلته بريطانيا إلى مصر لإبطال فاعلية زغلول ، كان شخصية ذات وزن كبير .

وصل ملنر إلى القاهرة فى ٧ ديسمبر ١٩١٩ ، دون ضجّة . ولكن الفريق الذى صحبه ، كان يضم الجنرال جون ماكسويل الذى أعلن الحماية على مصر ، قبل ذلك بخمس سنوات . وكان ذلك دليلاً ، على أن التطور التدريجى للحكم الذاتى فى مصر ، فى تصور البريطانيين ، كان سيتم فى إطار الحماية البريطانية ، ومشروطاً بضمان المصالح الأجنبية . ومع أنه احتفظ بالأهداف التى كان يرمى إلى تحقيقها ، فى ظل الكتمان ، إلاّ أنه اعترف بأن أخطاء قد ارتكبت ، مثل منع رشدى وعدلى من الدخول فى مفاوضات مع لندن ، ومثل القبض على زغلول . إن شيئا واحدا كان واضحا -(وهو أن الوطنية قد سيطرت سيطرة تامة على كل العناصر الاجتماعية ، وكل العناصر ذات الصوت المسموع . لقد أصبح من المستحيل حكم هذه البلاد .)

وكانت أولى الزيارات التى قام بها فى مصر ، للسلطان فؤاد ، الذى دفعه حرصه على عدم التصريح بأى رأى شخصى ، إلى نصيحته بالتحدث مع الوزراء السابقين ، مثل رشدى وعدلى ومحمد سعيد ومظلوم وغيرهم . ولكن الموقف المتحفظ الذى اتخذه هؤلاء السادة أمام لجنة ملنر ، كان يختلف اختلافا حادا عن موقف الجماهير فى نوبة اندفاعها الجماعية الجامحة ، فى توكيد الذات والإصرار على المطالب . وماذا كانت القيمة النسبية لهؤلاء السادة . أمام هذا الجيشان العام ؟

والواقع أن هذه اللجنة ، كانت قد سبقتها وصحبتها الاضطرابات الشعبية . ففى القاهرة ، قامت مظاهرة من الطلبة ، للاحتجاج على لعب الفرقة الموسيقية للجيش البريطانى فى حديقة الأزبكية ، لبعض (المارشات) الحربية . وفى الإسكندرية فى جامع المرسى أبى العباس ، عقدت اجتماعات يزيد عدد الواحد منها عن خمسة عشر ألف شخص . وأعلن الحزب الوطنى الذى حفّزه النجاح الذى أحرزه الوفد ، (ألاّ مفاوضة إلا بعد الجلاء) . وظلت كلمة (الجلاء) تدوى فى كل أنحاء مصر ، حتى تحقق هذا الجلاء فعلاً . واستقال الوزراء ، ووجد يوسف وهبه أن إدارته لدفة الحكم أصبحت مستحيلة . وأضرب المحامون وتعطلت العدالة . وحين ذهب التجار إلى دكاكينهم فى صباح ٩ ديسمبر ١٩١٩ ، وجدوا عليها لافتات تعلن عن إغلاقها . واحترم معظمهم هذا التوجيه . وقامت مظاهرة من النساء تحت قيادة هدى شعراوى ، تقصد إلى بطريكية الأقباط . وشاهد الناس اتحادا تاما لا مثيل له بين جميع عناصر الأمة . وغنىّ عن القول ، أنه كان هناك أيضا مظاهرات من الموظفين وعلماء الأزهر . وبالاختصار ، فلقد وجد ملنر نفسه مضطراً بعد بضعة أيام من وصوله ، إلى أن ينشر على الناس بيانا مسالما ، يعلن فيه أن هدفه هو التوفيق بين تطلعات مصر ، وبين المصالح الحيوية لبريطانيا العظمى . وهكذا أصبحت الصيغة أكثر ضعفا .

وسرعان ما أدرك ملنر مدى المعارضة النشطة المنظمة التي تواجهه من كل الهيئات العامة ، كمجالس المديريات والنقابات المهنية والجماعات الدينية على اختلافها . ورأى نفسه وسط موجة مدّ عارمة من الرأى العام ، تحمل معها الاضرابات والمواكب وأعمال العنف والبيانات السياسية من الأزهر ، إلى جانب المقاطعة التي تكاد تكون تامة للجنته . وكان ملنر يقيم في فندق سميراميس ، حيث صنع له مدخل سرى ، سرعان ما اكتشفه الناس . وقام الوفد بالرقابة التامة على زواره ، فلم يكن في وسعه أن يتصل بأحد ، سواء أكان من عامة الشعب أو الأعيان ، إلا تحت أعين المراقبين . ويقال إنه أثناء التحقيقات التي حاول أن يجريها مع رجال من جميع الطبقات ، أو على أى حال ، مع من استطاع أن يتصل بهم ، سأل ملنر رجلاً من طنطا عن عدد أطفاله ، فأجابه الرجل على الفور - أمهلنى قليلاً ، حتى أسأل سعد زغلول !

ومع ذلك ، فقد استطاع رجل الدولة هذا ، أن يؤسس النتائج التي وصل إليها ، على عدد من الأسانيد ، جمعتها له وزارة الخارجية والسكرتير الشرقى لدار المعتمد البريطانى ، وبرونيات ، الذى كان مغرضا بالطبع . واستمر مكتب المعلومات في نشاطه الدائب . وكان من كرم رئيس الوزراء ، أن أتاح له فرصة الاتصال بمن يرغب من موظفى الدولة . وعلى أى حال ، فإنه كان قد وصل إلى رأى ، بحلول الوقت الذى غادر فيه مصر في مارس ١٩٢٠ . وأثار تقريره الذى نشر في صيف ذلك العام ، الكثير من التعليقات كما ساعد على إنضاج الشعور السياسى في مصر . ويعتبر هذا التقرير مستنداً خطيراً ، يكتسب أهميته من الأشياء التي ذكرها ، وبنفس القدر من الأشياء التي أغفلها . ولقد أخفق المعاصرون لهذا التقرير إلى حدّ كبير ، في ملاحظة نواحى القصور فيه . ونحن نستطيع الآن كنتيجة لزوال الاستعمار وحدها ، أن نجرى عليه تحليلاً ، كان من المستحيل علينا أن نجريه عام ١٩٢٠ . ولكن الإنصاف يقتضينا أن نقول ، إنه بعد مضى عشرين عاما على نشره ، استطاع هذا التقرير أن يكسب من سياسىّ حصيف كحسين هيكل الكثير من الثناء .

كان ملنر كزملائه ، يعتقد أن اضطرابات مارس ١٩١٩ ، كانت تنحصر في جماعات لها صفة اجتماعية معينة ، وفى الأنحاء التي تجاور المدن الكبيرة . وكان هذا رأيا خاطئا انخدعت به حكومته . إن دلالات هذه الاضطرابات - على العكس - كانت في أنها - مهما كان مداها الفعلى - الوسيلة التي أحسّ بها المجتمع لأوّل مرّة في أغوار أعماقه ، بالقيم السياسية . ولقد كتب القنصل النرويجى في ٨ مارس ١٩١٩ ، يقول - «إن هذه هى المرّة الأولى في تاريخ مصر الحديث ، التي يتعاون فيها جميع سكان البلاد في حركة سياسيّة» . لقد رأى ملنر بالطبع بوضوح ، تلك الحوافز التي اعتبرها حاسمة في نشوء هذه الاضطرابات ، والتي نراها نحن مجرّد أعراض ثانوية . فعزى فقدان البريطانيين لمكانتهم الممتازة التي اكتسبوها من إصلاحاتهم الأولى ، إلى أربعة أسباب ، هى تحديد ثمن غير عادل للقطن أثناء الحرب ، وجباية (التبرعات) بالقوة للصليب الأحمر ، وتجنيد العمال «المتطوعين» ووسائل النقل ، وأخيراً سلطة العمد الاستبدادية ، التي أسس عليها النظام منذ ثلاثين عاما . ولكن الذى لم يذكره هذا التقرير ، هو أن السبب الأساسى لغضب الشعب ، كان مجافاة النظام الاستعمارى لمسيرة التاريخ في القرن العشرين . إن

ذلك من خصائص جميع التحقيقات الرسمية . ومع ذلك فإن تحليلات ملنر للأسباب المستمرة للشكوى ، كانت تتسم بالصدق ، ولا تخلو من الواقعية . إنه يقتفى أثر هذه الشكوى ويرجعها إلى عام ١٨٨٢ .

لقد كان موقف بريطانيا يتسم بالغموض ، وهى لم تتحول قط عن هذا الموقف . إن البريطانيين لم يواجهوا المشكلة المصرية قط بشكل واضح قاطع ، ولقد تحملهم إخفاقهم فى ذلك الأمر ، مسئولية ضخمة فى نشوء ذلك الموقف الحرج .

كان ملنر على صواب . فقد احتلت بريطانيا البلاد كى تحمى مصالح معينة . ثم وسعت نطاق هذه المصالح ، كى تحمى قوات احتلالها . إن هذا التجنب الذى لا نهاية له لاتخاذ قرار حاسم ، كان يقطعه فيض عميم بين الوعود المتكررة بالجلاء . وكان ذلك على العكس تماما من سياسة فرنسا ، التى كانت تعلن عن هدفها فى الحكم المطلق المستمر . إنه لما يثير الاهتمام أن نرى ملنر يعزو إلى غموض موقف انجلترا ، الفشل المماثل لفرنسا ، الذى يعزوه بعض المؤرخين إلى عنادها . غير أن الحقيقة ، هى أن النظام الاستعمارى ، بسبب بعض الخصائص المتأصلة فى طبيعته ، يحمل فى كيانه الجراثيم الكفيلة بالقضاء عليه . وفيما يتعلق ببريطانيا ، فإن ملنر لم يجد صعوبة فى الكشف عن الضعف الشديد فى تلك الذرائع المؤقتة ، التى كانت تلجأ إليها - بطريقة تنطوى على مفارقة تاريخية - محاولة التوفيق بين العناصر التى لا يمكن التوفيق بينها .

ويستمر ملنر ليبين لنا أن تلك القوى الديناميكية - وهى القيمة الأساسية للإدارة البريطانية فى ميادين معيّنة ، أهمها الميدان المالى - كانت قد تخلت عن مكانها ، وحلّ محلها الآن عدم الكفاءة والفساد . فأصبح الموظفون طغاة . أما المستشارون الذين كانوا فى الماضى ، رجالا من المتفوقين ذوى المواهب وكانوا حفنة قليلة العدد ممن تدربوا على ممارسة الدبلوماسية ، فقد أصبحوا الآن من الدرجة الثانية من حيث الكفاءة ، ولا يؤدون من الأعمال ، ما يتكافأ مع المناصب الكبيرة التى يشغلونها ، حتى أصبح من العسير على الناس احتمالهم . وأخيراً ، فقد فقد الوزراء المصريون الصبر من كثرة تدخل المستشارين والسكاترة البريطانيين فى أعمالهم . إن هؤلاء يحاولون الآن توسيع نطاق وظائفهم ، التى لم تكن فى أول الأمر إلا وظائف شرفية . وقد زاد عددهم فى الحكومة المصرية ، إلى أكثر من ١٦٠٠ موظف . ثم يمضى ملنر فى تقريره ، ليدين طريقة الحياة عند هؤلاء البريطانيين ، فيقول إن غالبيتهم العظمى يقضون بعد الظهيرة من كل يوم فى نادى الترف أو نادى الجزيرة ، ذلك الحرم الرومانسى وسط الأراضى المصرية للسادة البريطانيين ، الذين يطلقون العنان لأهوائهم . هذا إلى جانب التغيير الدائم فى أفراد هؤلاء الموظفين ، والإخفاق الواضح فى سياسة التعليم . وهنا قد يتساءل الإنسان فى شىء من السخرية ، إذا كان ملنر على وشك أن يوجه اللوم إلى النظام ، على عدم اهتمامه - وهو أقل ما يقال - بالتطوّر الثقافى فى مصر . ولكنه يمسك عن الكلام عند هذا الحدّ ، ولا يقدم للمنافسين الفرنسيين ، مثل هذا الدليل الدامغ على صدق التهم التى يوجهونها باستمرار لهذا النظام . فما يدينه فى الحقيقة ، هو ذلك العدد الهائل من الطلبة الذين يحصلون على درجاتهم

من معاهد التعليم العالى ، ويفضلون للأسف دراسات الثقافة العامة . إن التعليم فى رأيه ، إن يجب أن يكون محصوراً فى إعداد الكتبة لدواوين الحكومة . لقد كان هذا هو الموقف التقليدى المهين ، وهو موقف محكوم عليه بالإخفاق .

ويختتم ملنر تقريره بقوله ، إن هذه الأسباب مجتمعـة ، هى التى أنتجت هذا الإحساس الحاد المنحرف بالقومية . إنه ينسى أن يذكر سببا رئيسيا واحدا فقط ، هو الموقف الاستعمارى ذاته . ولكننا يجب ألا ننسى أنه كان من أصعب الأشياء على محقق حكومى ـ وعلى الأخص فى ذلك الوقت ـ أن يعترف بالموقف المشحون بالتناقض فى هذه العملية.يكفى ملنر فضلا أنه اعترف على الأقل ، بقوة القومية التى لاتقاوم ، كما اضطرت بريطانيا فى واقع الأمر على الاعتراف بها فى الهند وارلندا والعراق ، وفى ساحل الذهب أيضا . لقد رأى ما أخفق قطاع كبير من الرأى العام فى بريطانيا أن يراه ، وهو أن مصر لم تكن ، ولا تستطيع أن تكون جزءا من الامبراطورية البريطانية . ولكنه تمسك بفكرة أن بريطانيا لديها مسئوليات خاصة فى مصر ، وأنها يجب أن تحتفظ بالوسيلة التى تمكنها أن تقوم بواجبها نحو تأمين هذه المسئوليات . وعن طريق التداعى الطبيعى لهذا البيان ، ألا يمكن ـ فى النطاق العملى ـ اجتذاب التأييد من صورة شاملة للقومية ، تختلف عن الصورة التى يتخيلها المتطرفون من أمثال فريد ؟ ألا يمكن أن تتعامل بريطانيا مع رجال من أمثال رشدى وعدلى ونسيم ، ممن كانوا يتعاطفون مع قضية بريطانيا ـ كما يؤكد ملنر ـ مع إخلاصهم للتطلعات القومية ؟ والواقع أن هؤلاء قد تولوا الحكم فى الفترة ما بين الحربين بكاملها ، فيما عدا فترات قصيرة كانت تفطل بين زمنين من سيطرة هؤلاء السادة على مقاليد الحكم . ولم يكن ذلك من قبيل الصدف ،

وهناك عامل آخر لم يغفل عنه ملنر على وجه التأكيد ، وهو وجود الأجانب وأهميتهم . إنه يقول إن مصر ـ بمعنى من المعانى ـ ستظل دائما بلدا دوليا . وكان من الواضح أن الخطوة التالية ، هى أن تتولى بريطانيا حماية هؤلاء الأجانب . وبذلك تصبح ممثلة لتلك الدولية (كوزموبوليتانزم) التى أصبحت حقيقة واقعة ، لاينكرها إلا بعض الأصوات المعزولة ، الصادرة من الحركة الوطنية . كما أنه يصبح من الممكن استخدام هذه الحركة الوطنية ذاتها ، ضد الامتيازات الأجنبية ، كالمحاكم المختلطة أو الثقافة الفرنسية مثلا ، فى نفس الوقت الذى تظل فيه بريطانيا محتفظة إلى أجل غير محدود ، بسلطتها فى حماية مصالح أولئك الأجانب التى ثبت أنها لن تختفى سريعا . إن هذه السياسة التى تتسم بالميكـافيلية ، كـان من الصعب اجتنابها فى موقف غريب كهذا . فكل شىء فى مصر ، أو يتعلق بمصر ، سيظل فريدا فى نوعه . وأى أجنبى أو مصرى ، يجسر على إنكار هذه الحقيقة ؟

إننا نرى أمامنا هنا ، مزيجا من التفهم العقلانى ، ومن احتقار للمقاييس الأخلاقية فى السياسة . لقد رأى ملنر بوضوح كبير فى الرؤ ية ، أن لفظ (الحماية) ، إن لم تكن الحماية ذاتها ، قد أصبح شيئا بغيضا ، لا يطيقه الرأى العام فى مصر . ولكنه افترض أيضا ، أن بريطانيا تستطيع استرجاع وسيلتها فى الحكم ، عن طريق الاستيلاء على بعض ما تستمتع به الجاليات الأجنبية من سلطة أو امتياز . وبذلك فإن ما ستعطيه بريطانيا بإحدى اليدين وهى تأمل ألا يكلفها ذلك أكثر من إطلاق عبارة حسنة الوقع على شىء

بغيض ـ يمكنها أن تسترجعه باليد الأخرى ، عن طريق أن تنتحل لنفسها احتكار الدفاع عن أرض واسعة ، ومصالح كبيرة ، وعن القانون الدولى أيضا .

لقد كانت هذه ـ دون شك ـ وجهة نظر ليبرالية ، إذا أخذنا فى اعتبارنا طبيعة الرجل الذى أبداها ، والزمن الذى أبديت فيه . والدليل على ذلك ، هو المعارضة التى قوبلت بها هذه الأفكار من الحكومة البريطانية . لقد كان ملنر أحد المدافعين الكبار عن الامبراطورية . ولكنه رأى بوضوح أن الامبراطورية لن تستطيع أن تصون مصالحها فى مواجهة العداء الدائم من شعب مصر . ولذلك كان عليها أن تكسب وده . ولكن لورد كرزون الذى كانت تصريحاته تثير الغضب الشديد فى مصر دائما ، كان يعارض هذه المقترحات جملة وتفصيلا . وأيد معه الكثيرون من أعضاء مجلس العموم الوضع التقليدى للاستعمار . ولقد عبر أحدهم عن رأى الجميع حين قال ـ (إن مسئولياتنا لا يجب أن تُضَحَّى من أجل كلمات جوفاء كتقرير المصير)

الإخفاق الأول فى المفاوضات الإنجليزية المصرية

عندما كان ملنر فى طريقه إلى لندن ، بعد زيارة قصيرة للقدس ، حيث العواصف التى استمر هبوبها على المنطقة كانت لاتزال تتجمع ، توقع الناس فى مصر بصفة عامة ، والوفد بصفة خاصة ، أن يتوقف فى باريس لمناقشة القضية مع هيئة الوفد . ولكن شيئا من ذلك لم يحدث . وكان قد مضى وقت أطول من اللازم على أعضاء الوفد وهم ينتظرون . وكان ذلك موقفا حرجا بالنسبة إليهم ، وخاصة حين بدأت جماعات أخرى تثير الشبهات حولهم ، مما بعث الشك فى نفوسهم ، عما إذا كانوا لايزالون يحتفظون بالتأييد الكامل من الرأى العام فى مصر . لذلك فقد سعوا إلى تعزيز مركزهم . بمحادثة يجرونها مع ملنر ، ويكون من شأنها على الأقل ، أن تضفى عليهم الصفة الشرعية بوصفهم الممثلين الوحيدين لشعب مصر . ولكن ملنر بالطبع كان يريد أن يتجنب مثل هذا الاعتراف . وعلى ذلك فقد لازم كل من الطرفين برجه العاجى ـ الوفد فى باريس ، وملنر فى لندن . وأخيرا اقتضى الأمر استدعاء عدلى باشا يكن ، الارستقراطى اللبق ، كى يمهد طريق الاتصال بين الطرفين . ولقد كان هو فعلا ، الذى قام بهذه المهمة بعد شىء من التردد ، ونجح فى ترتيب اللقاء الأول بين ملنر والوفد فى لندن .

وبدأت المحادثات ، وثبت خصبها بما احتوته من مقترحات ، ومقترحات مضادة ، وتنازلات تقدم وتسحب على التعاقب ، وتعبيرات صادقة أو مفتعلة عن المشاعر ، وحماقات مدبرة أو غير مقصودة ، وصراعات فى الرأى ومراوغات . والحقيقة أنه قد قدِّر لهذه المحادثات أن تستمر على مدى ثلاثين عاما أو أكثر ، حتى عام ١٩٥٤ ، وأن تصبح امتحانا دوريا لعناد الحكومات المتعاقبة أو مرونتها ، ومدى استعدادها لمراعاة قواعد الحوار الثنائى . إن هذه المناورات الكبرى فى مجال القانون الدولى ، تسحر لبّ ، كتاب التاريخ الدبلوماسى ، وكانت فى وقتها تثير اهتمام الشعب المصرى إلى أقصى حدّ . ولكن الذى وضح أمامنا اليوم ، هو أنها كانت قد تخلّفت كثيرا عن زمنها . إن الأمر لم يقتصر على زوال الغرض

منها فحسب ، بل لقد أصبحنا نحسّ إحساسا شديدا أيضا ، بما كان من عدم جدواها ، فلم يكن الاحتلال ولا التحرر منه قط ، نتيجة فعليّة لمثل هذه المفاوضات . ومع ذلك فلابد أن نوجه اهتمامنا إلى هذه المحادثات الأولى حيث إن أغلب الناس قد فسّروا مجرد حدوثها ، بأنه كان أول نصر لقضية مصر ، وأنها كانت أول نجاح لمصر على مدى أربعين عاما ، فى المشاركة فى المناقشات الدولية . وكذلك لأن الذى كان يمثل مصر فيها ، لم يكن سياسيا محترفا ، بل قائدا محبوبا .

وتمسك البريطانيون بالنقاط الأربع التى كانت عزيزة عليهم ، والتى كانت تقطّع أوصال الاستقلال ، وتحوله إلى مجّرد حكم ذاتى مبتور . وكانوا تواقين أيضا إلى تأسيس ملكية دستورية فى مصر أما مطالب مصر ، فكانت تتركز فى إلغاء الحماية قانونيا وواقعيا . وكما ينبئنا احمد شفيق فى مذكراته فإن زغلولا كان مستعّدا لأن يقدم بعض التنازلات فى سبيل الوصول إلى هذا الغرض . ولكن ألا يعتبر ذلك خطوة إلى الوراء ، بالقياس إلى الطلب الذى قدّم فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ؟ ألم يكن ذلك يعنى الوقوع فى نطاق حلقة مفرغة ؟

ومع أن الوفد المصرى اشترط وضع زمن محدّد ، و أصر على أن توصف القواعد الحربية - على نحو من تخفيف وقع هذه العبارة - بأنها مؤجّرة ، بدلا من محتلّة ، إلا أنه يبدو أن المصريين كانوا مستعدين للتسليم بالاحتلال الحربى لمدة عشر سنوات ، للضفة الشرقية للقناة ، وبل وكل سيناء ، وربما أيضا بقبول عقد معاهدة حربية ، قابلة للمراجعة بعد مرور ثلاثين عاما . وهكذا كانت المساومة تجرى بين الطرفين فى لندن على نحو نشيط . ولكن زغلول أصّر على بعض التحفظات ، وأعرب عن رغبته فى استشارة الرأى العام فيها .

ولذلك غادر أربعة مندوبين عن الوفد ، لندن إلى القاهرة (٧ اكتوبر ١٩٢٠) وبدأوا فى جسّ نبض الفئات المختلفة من الشعب . كان المحامون أول هذه الفئات ، وقد أيّدت نقابتهم موقف الوفد وكذلك ايدته الجمعية التشريعية بما يقرب من الإجماع . وأيده أيضا رجال الدين والقادة الروحانيون . بعد أن أبدوا بعض التحفظات القليلة . وانضم إلى هذا التأييد ، رجال القضاء وأعضاء مجالس المديريات والمجالس البلدية . وكان الحزب الوطنى هو المعارض الوحيد وسط هذا التأييد الشامل ، وكان يحذر من أن يكون عرض الإنجليز مجّرد خدعة . ولكن ألم تكن المخاطرة أكبر فى تفويت هذه الفرصة ؟ إنها كانت مشكلة الحزب الوطنى القديمة - إما الحصول على كل شىء أو لاشىء . على أى حال لقد أحسّ المندوبون بأنهم محقون فى اعتبار أنهم قد حصلوا على موافقة الشعب على هذه المقترحات التى كان الحجر الأساسى فيها ، هو الاعتراف لمصر بالاستقلال .

فهل قدّر إذن لهذه الاتفاقية التى طال انتظارها أن تتم ؟ هل قدّر لمصر أن تسير فى طريق الاستقلال السياسى ، وفى نفس الوقت فى طريق الحكم الديمقراطى ؟ إن على البحوث المتخصصة أن تكشف لنا عن السبب الذى جعل البريطانيين يصلّبون موقفهم فى آخر دقيقة . إن هذا التصلب فى موقف البريطانيين ، قد اضطر زغلول أن يحذو حذوهم (٩ نوفمبر ١٩٢٠) . وبعد هذا ، اختار ملنر أن يتخلّى عن مهمته ،

وأعلن أن دوره قد انتهى ، وأن للحكومة البريطانية أن تستمر فى المحادثات ، إذا رأت ذلك ضروريا . ورجع مفاوضو الوفد المصرى بعد ذلك مرّة أخرى إلى باريس (١١ نوفمبر ١٩٢٠) .

إن إخفاق محادثات ملنر - زغلول ، كان إخفاقا لحوار بين امبراطورية ، وبين شعب فى دور الميلاد الثورى . ولهذا السبب ، فهو أخطر بكثير من الفشل الذى أحاق بالمحادثات الكثيرة التالية لذلك ، والتى كان المفاوضون المصريون يذهبون إلى لندن لإجرائها بين الحين والحين . إنه ليكاد يكون فى مقدورنا أن نقول ، إن الحلّ المشبوه الذى توصل اليه الطرفان فى معاهدة ١٩٣٦ ، كان أقل أهمية فى دلالته التاريخية ، من الجهود التى لم تنجح فى عام ١٩٢٠ إن المحادثات التى تلت تلك ، قد أخفقت لأسباب قد تزيد أو تنقص فى واقعيتها ، وعلى أسس قد تزيد أو تنقص فى رسوخها . لعل الحوار الأول الذى افتتحت به هذه السلسلة الطويلة من المحادثات ، لم يهبها الحافز على النجاح . ولعله صحيح أيضا انه كان هناك أكثر من سبب لحدوث الصدع . ولكن الحقيقة اللافتة للنظر هى أن المفاوضات قد قطعت ، دون إبداء سبب واحد لذلك . وكان أن تكرّر نفس الأسلوب فى محادثات أخرى مع فرنسا ، مثل خطة بلوم - فيوليت بخصوص الجزائر ، وخطة ١٩٣٦ لسوريا ولبنان ، اللتين تمّ التغاضى عنهما دون رفض صريح ، ودون إبداء الأسباب أيضا . إن هذه اللقاءات التى لم تتم مع التاريخ ، هى علامة على الإخفاق البنائى ، أكثر مما هى علامة على عدم الكفاءة السياسية . وأيا كانت مسئوليات الأفراد أو الشلل ، أو المصالح ، فإن المسئولية الحقيقية فى هذه الفترة ، هى فى التناقض بين التاريخ الفعلى ، وبين احتمالات التاريخ - بين المظهر الخارجى للعالم ، وبين أعماقه الغائرة .

إن الصحافة والرأى العام والمعلقين مصريين وأجانب ، مع ما جرّوه وراءهم من مؤامرات وإثارة ، قد جعل من هذه المعاهدة المنتظرة ، قضية لها سمات الفكرة المسيطرة . ومن سخرية القدر ، أنه بحلول الوقت الذى تمت فيه هذه المعاهدة ، كانت قوتها قد استنفدت ، وأصبحت غير ذات جدوى .

الاستقلال الشكلى

إن الخلط والإرباك والفوضى ، التى سادت البلاد منذ تلك اللحظة ، توقع المؤرخ السياسى فى الحيرة . فهناك تيار لا ينقطع من تدهور الروح المعنوية فى حقل السياسة ، قد نتج من التضارب الذى طال عليه الأمد ، بين تطلعات الشعب ، وبين أفعال من يتولون السلطة - بين الواقع وبين الوضع القانونى - أو بالأحرى - الوضع غير القانونى .

دعونا ولو مرّة فى كل حين ، نتدبر أمر هذه التغييرات الوزارية التى تعكس بطريقتها المهينة ، نوع الطريق المسدود الذى وصل إليه النظام . إن وزارة يوسف وهبة قد تواطأت على التدخل فى الحريات ، وعلى إتمام مشروع لرى أرض الجزيرة فى السودان . ولم يخفف من غضب الشعب الذى ثار لهذه الأفعال ، ولادة وريث للعرش ، هو الأمير فاروق (١١ نوفمبر ١٩٢٠) والاحتفالات الرسمية التى أقيمت لهذه

المناسبة ، إن استقالة الوزارة فى ظروف تحيطها الشبهات ، وحلول وزارة توفيق نسيم محلّها (٢٢ مايو ١٩٢٠) ، لم تغير شيئا من الوضع ، الذى كان يتحكم فيه المطالبة بالاستقلال .

بعد ذلك دعت الحكومة البريطانية ـ التى بعثت بالنتائج التى توصل إليها ملنر (٢٢ نوفمبر ١٩٢١) ـ الحكومة المصرية لبدء جولة أخرى من المفاوضات الرسمية . وكان رئيس الوزراء الجديد عدلى يكن باشا ، (١٧ مارس ١٩٢١) هو الذى تولّى هذه المهمة . وكان زغلول ، حين عاد من باريس ، قد استقبل استقبالا شعبيا حارا لم يسبق له مثيل (٥ ابريل ١٩٢١) . ثم نشأ جدل مرير حول تكوين الوفد الرسمى الذى سيفاوض لورد كرزون ، وحول زعامته . وبدأت الخلافات والمؤمرات تتخذ شكلا واضحا . وكانت حده هذه الخلافات تزيد يوما بعد يوم . وقامت المظاهرات فى طنطا ونشأ عنها بعض الاصابات المميتة ، كما حدثت اضطرابات شديدة فى القاهرة ، ونشبت فيها معارك بين الطلبة والعمال من جهة وبين رجال الشرطة من الجهة الأخرى ، وأصيب فيها عدد كبير من الطرفين (١٨ ، ١٩ مايو ١٩٢١) .

وفى الاسكندرية ، وصلت الأمور إلى حالة أكثر سوءا ، فلقد كانت المدينة تغلى منذ حضور زغلول . وكان العمال العاطلون النازحون من الصعيد ـ وقد أسسوا لأنفسهم نقابة غير شرعية ـ هم الذين يجمعون الجماهير ويحركونها . وتعددت الاضرابات بين موظفى بنك الخصوم (ديسكونت بانك) وسائقى العربات وسائقى الترام وعمال الطباعة ، وكان تدخل الشرطة ضعيفا وغير كاف . ووجهت الاهانات إلى اليونانيين ، وألقيت الأحجار على الأوروبيين ، الذين كانوا يردون على ذلك جزافا . وكان قواد هذه الاضطرابات يستخدمون الصفارات فى مناوراتهم . وشبت الحرائق . وأعلن موظفو الحكومة فى هذه الأثناء عن إقامة حفل لتكريم سعد زغلول . وكان ردّ فعل الحكومة أن انذرتهم بانزال العقاب ولكنهم لم يخضعوا لهذا التهديد وتم الحفل فى فندق الكونتنتال بالقاهرة فى ٦ مايو ١٩٢١ . ووقع العقاب . ولكن رغم ذلك ، فقد أقيم حفل آخر لتكريم من وقع عليهم العقاب ـ وكان الشخص الذى أملى سىّ ىذه الذكريات من بينهم .

وذهب عدلى يكن إلى لندن ورجع فارغ اليدين ، واستقال (٨ ديسمبر ١٩٢١) ولم يطع زغلول تعليمات السلطة العسكرية التى حرمت عليه الاشتراك فى أى عمل سياسى . وكذلك فعل أصحابه . وعلى ذلك فقد تم نفيهم إلى جزيرة سيشل . وكانت نتيجة ذلك ، أن مصر أصبحت بلا حكومة . وحين بدا الطريق مسدودا أمام كل الحلول ، ظهر تصريح اللنبى فجأة فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، يعلن استقلال مصر من جانب واحد ، مع تحفظات أربعة . والمدهش أن الذى أعدّ هذا التصريح وكتب مسودته هو اسماعيل صدقى باشا[١] .

وهكذا أمكن بهذا الجهد المدبّر إلغاء الحماية ، التى أخفقت جهود الشعب فى إلغائها . وكانت هذه

(١) نشر صدقى باشا فى مذكراته التى ظهرت لأول مرة فى مجلة المصور عام ١٩٥٠ صورة فوتوغرافية لمسودّة التصريح بخط يده وفيها العبارات التى شطبها فيه .

دون شك هى الميزة الكبرى لهذه العملية ، فى نظر مؤيديها . ولكنها كانت أيضا نذيراً بحدوث كارثة . إن هذا الاستقلال الذى اقتصر على مجرد الشكل ، نشر فى الجريدة الرسمية فى ١٦ مارس ١٩٢٢ ، فى صيغة تصريح . واستبدل لقب السلطان ، فأصبح ملكا . ونشرت الأعلام ، وأطلقت مدافع القلعة ١٠١ طلقة . وفى الثامن عشر من مارس ، أقيمت مسيرة للجيش ، جاس الملك على حصانه الأبيض بين صفوفها ، وفى العشرين من نفس الشهر ، اقيم استقبال حافل للسلك الدبلوماسى فى قصر عابدين . ومع ذلك ـ طبقا لبيان المراقبين ـ لم يبد الشعب أى حماسة لهذا التصريح . وأجابت صحيفة الأمة بلهجة ساخرة ، على التهانى التى قدمت بهذه المناسبة .

وإذا كان هذا التصريح مجرد خدعة من خدع التاريخ ، فإن أحدا لم يأخذه مأخذ الجد ، فيما عدا من اشتركوا فى خلقه وتدبيره .

وما تمّ إنشاء هذه الملكية الجديدة ، حتى أحسّت بما يتهددها من أخطار . فقد كانت تعلم تمام العلم أنها لاتحظى بحب الشعب . وحين أصدرت وزارة الأوقاف تعليماتها إلى أئمة المساجد ، بالدعاء للملك فؤاد فى صلاة الجمعة بدلا من خليفة المسلمين ، فقد اعتبر ذلك فضيحة . وخرج بعض المصلين من المساجد ، احتجاجا على ذلك التجديد . واضطر بعض الخطباء إلى مغادرة المنابر . وعلى أى الأحوال ، فمن كان صاحب الحق الشرعى فى أن يكون ملكا ؟ لقد كان عباس الثانى لايزال يحتفظ بالمؤيدين والعملاء الذين كان من بينهم بعض الصحفيين الأوربيين ، ولقد سخر أحد هؤلاء وكان اسمه كولراس ، من عدم شرعية فؤاد ، ونعته ـ بصاحب الجلالة الكلب المهجّن ، وقيل إن الخديو السابق كان يتآمر مع الفرنسيين ، وكانت هذه الاشاعات تسوق الملك فؤاد أحيانا إلى نوبات شديدة تشبه الجنون .

ولكن هل قدّر لهذا التغيير أن يظل سطحيا لا أكثر ؟ إن قانون الأحكام العرفية البريطانى ـ باستمرار يدعو إلى الإعجاب ـ قد تلاه على الفور قانون مصرى بإعلان الأحكام العرفية . كما سارعت الحكومة المصرية أيضاً ، بإعلان قوانين أخرى تحدّ من حرية الصحافة ، والاجتماعات العامة . وكان لديهم من بعد النظر ، ما جعلهم يعدلون فى قانون العقوبات ، بحيث تنطبق نصوصه على الموظفين فى الحكومة ، إن خطر لهم القيام بإضراب جديد .

ولكن للكلمات على أى حال قدرتها الخاصة . ولقد أحسّ البريطانيون ، بأن تغييرا فيما يتعلق بوضعهم فى البلاد ، قد حدث فعلا . ومما لوحظ ـ بشىء من الدهشة وكثير من الرضا ـ أنه بعد قتل الماجور كيف ، اكتفى البريطانيون بتقديم احتجاج رسمى ، كالذى تقدمه أية حكومة أجنبية فى مثل هذه الأحوال . وكذلك تمّ إجلاء عدد لابأس به من الموظفين البريطانيين . ويقال إن القنصل الفرنسى جايار ، قد علق على ذلك بقوله ـ «إن ذلك يعنى تخريب ما أنجزه كرومر» .

ومع أن هذا الاستقلال قد جرّد من كل معنى ، ولم يكن له وزن يذكر فى مجال السلطة الفعلية ، فإن مقتضيات الموقف ، ومنطق التاريخ ، كانا يحتمان إبراز شىء يملأ فراغ الشكل الخارجى ، الذى ترك فارغا عن عمد ، منذ أمد طويل .

الفصل الرابع

مولد المبـــادرة الوطنية
الموقف فى البـــداية

إن من خصائص الاقتصاد الاستعمارى ، أن يشوّه العلاقات بين المجتمع والطبيعة ، خدمةً لمصالح الأجنبى . فهو يميل إلى تمزيق الدوائر الداخلية ، وإحلال دوائر أخرى مكانها ، تصلح لتشغيلها لخدمة أغراضه بالطريقة التى يراها . وبذلك تتسع الفجوة بين الموادّ الخام المصدرة إلى مصانع الدولة المسيطرة ، وبين المنتجات المصنّعة التى يفرض استيرادها على الدولة الخاضعة . ويبطل دور الصناعة ، فى أن تكون حلقة اتصال بين الطبيعة والمجتمع ، وتصبح أداة للتمزيق وإحداث الفوضى . وهذا هو ماكان عليه الحال فى مصر ، وبطريقة تمثل النموذج الحيّ لهذا النمط من الاقتصاد . ففى أحد طرفى هذا الخط ، كان القطن الخام المعبأ فى بالاته ، المعّدة للتصدير . وفى الطرف الآخر ، بضائع منشستر ، التى تتراكم على أرصفة ميناء الأسكندرية ، كلما تصادف حدوث أزمة فى النقد المطلوب لسداد أثمانها ، وكانت هذه البضائع تشمل الأقمشة القطنية والصوفية ، والآلات الميكانيكية الصغيرة التى تتراوح قوتها بين نصف حصان وخمسة أحصنة ، ويمكن وصلها بالتيار الكهربائى المستخدم فى البلاد ، وكذلك الأسلحة القاطعة التى يطلق عليها اسم «السكاكين الفرنساوى» ، وحتى الطربوش الذى يلبسه المواطن المصرى كشعار تكاد تكون له صفة الإلزام ، كان يأتى إليه من الخارج . وفى غضون العشرينات من هذا القرن ، أصبحت الفجوة بين الخام الذى يسحب من البلاد ، وبين المنتجات المصنعة التى تفرض عليها ، فجوة عميقة .

فإذا أخذنا فى اعتبارنا سلعا أخرى كالجلود مثلا ، فإننا نجد أن مصر كانت تنتج هذه الجلود بوفرة كبيرة من تربية الجاموس ، الذى كان يصنع من جلوده نوع ممتاز من نعال الصنادل ، والأحزمة والسيور القوية . كما كانت جلود الثيران الجميلة التى تربيها ، تصلح لصنع الأحذية الأنيقة الغالية الثمن . وكذلك كانت جلود الأغنام «البلدى» تستخدم لصنع السروج . وكذلك جلود الجمال (وإن كان الإقبال عليها أقل) ، وحتى جلود الخنازير ، التى ثبت أن تربيتها كانت عملا مربحا ، بالرغم من أن المصريين

كانوا لا يأكلون لحمها . وكان من المتناقضات ، فى بلد يعنى بتربية الحيوان ، وتلعب الحيوانات فيه دورا أساسيا فى العلاقة بين التربة والنبات وحياة الإنسان ، أن ترسل معظم جلود هذه الحيوانات إلى أوربا ، ثم تسترجع منها على هيئة منتجات مصنعة .

ولقد خلقت الأساطير خصيصا لدعم هذه المتناقضات . ففى دراسة لى كربنتير العلمية التى ظهرت فى كتاب أسماه «مصر الحديثة» فأخرجه فى طبعتين ، إحداهما قبل الحرب العالمية الأولى ، والأخرى بعدها ، استرعى انتباهى ملاحظة غريبة تقول «إن الفلاح قد لا ينقصه الشجاعة والنشاط ، ولكن من النادر أن تتوفر فيه الدقة والانضباط ، وهما خصيصتان لابد منها فى صناعة النسيج . وهكذا نجد علم النفس ، وعلم الأعراق البشرية ، يستخدمان لدعم المصالح الاستعمارية . وتضيف هذه الدراسة إلى ذلك قولها - إنه بالرغم من الرخص الشديد للأيدى العاملة فى مصر . . . فإن البلاد تفتقر إلى الماء والحديد والخشب . وفوق ذلك كله ، فإن تأخر الصناعة يرجع إلى عاملين آخرين أساسيين - أولهما - صعوبة تدريب العمال المحليين على استخدام الآلة . وثانيهما - هبوب رياح الخماسين ، التى تغطى أرض مصر كلها بحبّات دقيقة من الرمل ، تخترق أجزاء الآلات الحديثة وتعطل استخدامها . وهكذا تستحضر الطبيعة أيضاً ، إلى جانب علم النفس ، لتأييد المصالح الاستعمارية ، وتتخلّ فى سبيل ذلك عن ذاتها وصفاتها .

يضاف إلى ذلك أن الدولة فرضت ضريبة إنتاج على النسيج المحلى ، قدرها ٨ ٪ ولم تلغ هذه الضريبة التى فرضت عام ١٩٠١ - كما ذكرنا من قبل - إلا فى عام ١٩٢٥ . وكان إلغاؤها - الذى كان من الأعمال الأولية للإجراءات الإيجابية للحماية - علامة على بدء مرحلة مهمة ، تمّ الوصول إليها بعد تطوّر معقد ، لعبت فيه الأحداث وأسبابها المادية ، ومواقف الرجال ، دورا له قيمته .

تحديث الزراعة

فى أثناء الفترة التى تلت نهاية الحرب الأولى مباشرة ، نلحظ إصراراً متزايداً على القيام بإنشاء علامات واضحة ، تحدد على الطبيعة معالم ومساحة الأرض التى يمتلكها الأفراد . إن هذا المجتمع عاش آلاف السنين ، دون حاجة إلى إقامة مثل هذه الحدود . وكانت مياه الفيضان على أى حال ، تغمر الأرض لفترة فى كل عام ، وتخفى بالطبع مثل هذه المعالم . وهذا يقودنا إلى افتراض أن تقسيم الأرض إلى قطع صغيرة ، كان لتنظيم العمل ، أكثر منه التزاما بقواعد معقدة تتعلق بملكية هذه الأرض . فلقد كانت الأرض التى تملكها الدولة بمقتضى حقها فى مصادرة الملكية الفردية ، مع العزب الكبيرة بوجه عام ، يشمل جميع زمام القرية ، والتطور الذى حدث فى وقت واحد ، فى مجال القضاء والتقنية ، قد أدى إلى تركيز ملكية الأرض من جهة ، وإلى تقنينها من جهة أخرى . وفى كلتا الحالتين ، نشأ الاحساس بالحاجة إلى إجراء مسح تفصيلى للأرض ، أدق من ذلك الذى كان يمارس من قديم الزمان . وتقدم أحد المحامين

أمام المحاكم المختلطة – وكان الزعيم انه كان رئيسا سابقا لنقابة المحامين فى الرباط – بمشروع قانون بتسجيل ملكية الأراضى ، وقال فى مذكرته التفسيرية للمشروع إن ذلك يشجع رءوس الأموال على الاستثمار فى الأراضى . وعلى تثبيت حقوق مالكيها . واقتبس مشروع قانونه هذا من قانون تورنز ، الذى كانت سلطات الاستعمار الفرنسى قد طبقته بنجاح فى تونس و مراكش ، وكان تشابه الظروف يوحى بالأمل فى نجاح هذا المشروع فى مصر . وبذلك وافقت الجمعية العامة للمحاكم المختلطة على تعديل القانون المدنى لهذه المحاكم . وفرض التسجيل الإجبارى لملكية الأراضى ، وإرساء قواعد معينة للتعرف على حدودها . واستتبع ذلك تقدما كبيرا فى أعمال المساحة وإجراءات البنوك معا . ولكن مثل هذا التطور فى الملكية الفردية . يجب أن يؤخذ فى الاعتبار . جنبا إلى جنب مع ظاهرة أخرى أقل وضوحا . تتعلق بتمثيل الفرد . فهنا كما فى البلاد الأخرى ، كان ذلك من خصائص تطور الطبقة البورجوازية . فقد احتفظت عملية التطور هنا بصلاتها الريفية ، حيث إن خروج هذه الطبقة البورجوازية ، كان نتيجة لزراعة القطن . ولكن كان هناك أيضاً ، مراحل كثيرة وسيطة ، بين إنتاج القطن ، وبين الحصول على الارباح .

ومن هذه الناحية ، بسبب أن النظام الاقتصادى ، كانت له طبيعة تجارية أكثر منها فيزيوقراطية (اعتبار الأرض المصدر الأساسى للثروة) ، فلقد أدار ظهره لحقائق حياة الفلاح . وتدهورت الأرض ، التى كانت الضحية الأولى لهذه المتناقضات . وازدادت حاجة هذه الأرض لخاحا ، إلى استخدام المخصبات الكيميائية . وهذا يتضمن ارتقاء فى تقنية الزراعة ، ولكنه يتضمن أيضاً تدهورا وإفقارا فى حالة التربة وخصائصها الطبيعية . إن الإنتاج بدأ يقل بشكل ملحوظ منذ السنوات الأولى لهذا القرن . كما بدأت الاختبارات والتحقيقات لمعرفة سبب هذا النقص فى الإنتاج . وشُخّص المرض على أنه ارتفاع فى مستوى المياه الجوفية ، نتج عن الإسراف فى استخدام مياه الرى وسوء نظام الصرف . . . الخ . وفى نفس الوقت ، استدعت الحالة زيادة استيراد المخصبات . ففى عام ١٩٢٣ ، بلغ الاستيراد سبعين الف طن من النترات والفوسفات ، وكان ثمنها مليونا من الجنيهات . ومع أن مصر كانت تنتج خام الفوسفات ، إلا أنها كانت عاجزة عن تصنيعه . وفى نفس هذا العام ، بلغت صادرات مصر من خام الفوسفات ، ثمانين الف طن ، ولتصنيع الفوسفات محليا ، كانت مصر تحتاج إلى كميات كبيرة من حامض الكبريتيك ، الذى كان يعتبر معدل استخدامه بحق معيارا صحيحا عن مدى التطور الصناعى فى أى بلد من البلاد . ولكن مصر فى عام ١٩٢٤ ، لم تكن تحتكم على أكثر من ١,٩٤٢,٠٠٠ كيلو جرام من هذا الحامض ، استوردتها من هولاندا .

وكان العنصر الثالث الجدير بالملاحظة ، هو مدى التقدم الذى أحرزته مصر فى ميكنة الزراعة ، إن السلطات كانت تولى اهتماما كبيرا لهذه الناحية . فمنذ عام ١٩٢٠ وبعده ، كانت المباريات تقام بين جرارات الحرث . وفى يناير ١٩٢٠ ، أجريت المقارنات بين طرق الحرث المختلفة واستخلصت النتائج . وأدى ذلك إلى اختيار نمط خاص من الآلات هو الجرار متوسط القوة ذو العجلات الأربع . ولكن غياب أصحاب المزارع عن حقولهم ، ألغت فعالية هذه الآلات . ففى عام ١٩٢١ ، قدّر المسئولون أن ما بين

٦٠ ٪ و ٨٠ ٪ من هذه الآلات ، كان يقف عاطلا في العزب . كما ظهرت أعراض أخرى للانفصام الذي حدث في الدورة التقليدية ، بين الإنسان والتقنية فقد كانت مصر تفتقر إلى العدد الكافي من العمال المهرة . وكانت هذه التجهيزات الميكانيكية مجرد أداة مظهرية ، يراد بها إيهام الناس بأن صاحبها رجل بارز في بيئته . ولقد وقف الافتقار إلى الميكانيكيين وقطع الغيار فيما عدا ما يتعلق بجرارات فوردسون الواسعة الانتشار - حجر عثرة في سبيل نجاح هذا المجهود .

أما المضخات البخارية التي ظهرت قبل ذلك في مصر بجيلين أو ثلاثة ، فقد أسست لنفسها نظاما تسلسليا وظيفيا صارما في تقنية الإنتاج . إن استخدام المخصبات الكيميائية والجرارات كانت تمثل أبعادا جديدة في طرق الزراعة . وكان من الطبيعي أن تولى الدولة اهتمامها المستمر ، الذى لم يكن يخلو من الفعالية إلى هذا التحول . ولم يكن ذلك من قبل السلطات إلا استمرارا للتقاليد التي بدأها محمد على . إن طبيعة البلاد التي جعلت من الممكن تطوير الكثير من العناصر المختلفة ، كالرى وتخصيب التربة وإدارة الأراضى الزراعية وقوانين القروض والمتاجرة ، قد مكّنت السلطة الحاكمة من استغلال كل هذه العوامل الأساسية التي تكوّن هذا النظام الاقتصادى وتجعل منه كلاً متماسكا . كما أنه كان هناك تقدم في تفهّم التقنية . وإذا كان ذلك في الوقت الحاضر امتيازا مقصورا على جماعة قليلة العدد ، كما هو مقصور في المغرب على جماعة الفرنسيين المتوطنين (كولون) ، إلا أنه رغم ذلك يلقى الضوء على المشكلة ، ويوحى بالأمل بأنه بمضيّ الزمن سوف يسهم في إيجاد الوسائل لاسترجاع المواءمة المتبادلة بين الإنسان والأرض التي يعيش عليها . ولكن هذا المنهج في الوقت الحاضر ، لم يبرز إلا النواحي السلبية في حضارة الفلاح ، بما فيها محافظته على القديم والتزامه بسلبيته . لقد خنق هذا قيم الفلاح في التكيّف والمقاومة أو تجاهلها . فلقد كان الهدف الوحيد منه ، هو الحصول على الربح .

من الحرف اليدوية إلى تجارب التصنيع الباكرة

إن هذه الظروف أثبتت أنها أشد خطرا في المدن ، حيث كانت التحولات الأحادية البعد تنتشر وحدها دون سواها . ولكن طبقة الحرفيين ، التي تنبأ كرومر باضمحلالها في بداية القرن الحالى ، كانت لا تزال رغم ذلك ، صامدة في بعض القطاعات أمام مدّ التحديث التقنى . وطبقا لتحقيقات البعثة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر ، وكان في القاهرة حينذاك ١٥,٠٠٠ حرفي . أما الآن فقد أصبح العدد ٧٠,٠٠٠ . ولكن إنتاجهم كان يخضع للجذب في اتجاهين مختلفين كان الاتجاه الأول ، نحو زبائنهم من الفلاحين ، الذين كانت هذه الفئة لا تزال تحظى برضاهم عن منتجاتها . وكان الاتجاه الثانى ، نحو السائحين الأوربيين ، الذين أثارت منتجات هذه الفئة اهتمامهم ، والذين كانوا يحضرون معهم كميات لا يستهان بها من النقد الأجنبى ولعل من واجبنا ، أن نلفت النظر هنا ، إلى هذه المفارقة بين حاجات الريف البدائية ، وبين الأشياء الغريبة التي تعرض على السائحين في أسواق المدن (البازار) ، وتستهويهم . إن هذا التناقض ربما يكون من طبيعته قادرا على أن يقضى على هذه الحرف بمضيّ الزمن

ومع ذلك ، فإننا إذا حكمنا بالأعداد الكبيرة من هؤلاء الحرفيين ، وبالحجم الهائل لإنتاجهم ، فإنه يبدولنا أن هذه الفئة كانت لا تزال محتفظة بحيويتها فى نهاية الحرب العالمية الأولى .

فى حرفة النسيج وحدها مثلاً ، كان هناك سبعون ألفا من العمال ، بينهم تسعة عشر ألفا من النساء . وكان هناك ثمانية ألف نول لنسج القطن ، تستطيع أن تنتج ثلاثة عشر مليون متر من القماش . وكان هناك ألفا نول لنسج الحرير ، وألفا نول لنسج الكتان . إن هؤلاء النساجين كانوا يكوّنون جماعات كبيرة . فقد كان عددهم فى المحلة الكبرى مثلا عام١٩٢١ ، يبلغ ٣١٨٢ عامل . وكان هناك ٢٦٠٠ عامل فى القاهرة ، ومثل هذا العدد فى قليوب . وكذلك كان هناك أكثر من عشرة مدن ، لا يقل عدد النساجين فى كل منها عن ألف . وكانت هذه الصناعة تنتشر أيضا فى القرى . فكان عددهم فى قرى المنوفية ٥٠٠٠ ، وفى جرجا ٤٠٠٠ ،وفى أسيوط ٤٥٠٠ ، وفى القليوبية ٣٠٠٠ ، وفى الدقهلية ٣٨٠٠ . وكان من دلائل حيوية هذه الفئات ، تخصص كل منها بإنتاج معين يتسم بالمرونة فى مواجهة الواردات الأجنبية . فتخصّصت قليوب مثلاً فى صنع المناشف (الفوط) ومفارش الموائد . واستمرت بنى عدى فى صنع الأكلمة والأقمشة الصوفية . وكانت الملابس الشرقية (البلدية) ، التى كانت لا تزال لباس عدد كبير من الناس ، تستهلك كميات كبيرة من الحرائر التقليدية التى يطلق عليهـا اسم (الشاهى) . وكـانت القاهرة لا تزال تتميز بصنع جدائل الزينة والقيطان . وكانت دمياط تتفوق فى صنع قماش (الكريشة) ، وهو نوع من حرير الكريب ذى اللون الأسود ، وكذلك فى (الغزلية) التى تصنع منها القفاطين . وكانت هناك قرى كثيرة تصنع (الظعبوط) ، وهو قماش خشن ثقيل يلبسه الفلاحون ، وكذلك الدفّية والعباءة . وكانت المحلة الكبرى بالطبع ، هى أشهر مكان لصنع (الكوفيّة) ذات الخطوط الذهبية ، التى كانت تعتبر جزءاً مكمّلاً للّباس الوطنى . إن طبقة الحرفيين القديمة كانت لا تزال صامدة ومتشبثة بالحياة . ولم تكن على وشك الاختفاء كما قد يخيلّ إلينا من النظرة السطحية الخاطفة ، التى لا تصل إلى قلب الأشياء . فلقد أظهرت هذه الطبقة نوعاً من الشجاعة الفائقة حين استغلت المنتجات الجديدة التى قدمتها إليها تجارة الواردات ، حتى من البضائع اليابانية التى كانت تغرق السوق وتباع بأزهد الأثمان . فأدخلت ألياف الحرير الصناعى وخيوط القطن المستوردة فى صنع(القطنية) ، وهو قماش منسوج من خليط من خيوط الحرير والقطن . كما أنتجت قماشا حريريا أسود ، حلّ محل منتج شبيه كان يستورد من سوريا . وأقيمت فى أسيوط صناعة رائجة لعمل الشيلان ، أثارت اهتمام المصدرين بدقة صنعها وجمال ألوانها .

ونحن نعرف أنه ليس هناك نظام يموت دون قتال ، وأن حيوية أى نظام اقتصادى تتوقف على قدرته الاستراتيجية فى التطور وتعديل طرق إنتاجه ، حين يواجه بالتحدّى من الخارج .

إن التقسيم الذى أجرته تحديات العصر على القوى العاملة ، كان من نتيجته أن حكم على البعض بالتحول إلى الوضع الاقتصادى الجديد وترك حرفتهم القديمة ، وحكم على البعض الآخر بالدخول فى مرحلة وسيطةمن مراحل الإنتاج ، يسهل معها تحويل الجيل الجديد إلى عمال مهرة فى الصناعة الحديثة ، كما حدث لأبناء نساجى الحرير بالمحلة الكبرى مثلاً . أما الباقون فقداجتثوا من جذورهم وأسلموا إلى البطالة . وهى عملية تمثل فى مجموعها خطاً موازيا لمصير الفلاحين . وهذا التقسيم فى القوى العاملة ،هو

شيء لا نملك - في الحقيقة - إلى الآن ، الاداة التي تمكننا من تعريفه . وعلى أي حال ، فإن هذه التحولات التي جرت على الحرفيين - وإن كانت قد استحضرت معها الدور الذي تلعبه فيها القوى التقليدية التي ظلت قادرة على الحركة - قد أثبتت أن الوسائل التقليدية في الإنتاج ، كانت أقل ثقلاً في كفة الميزان من كفاءة الآلة المتفوقة .

ومما يذكر ، أنه كان قد جرى منذ أواخر القرن الماضي ، عدد من المحاولات لإنشاء صناعة حديثة للغزل والنسيج ، ولكن معظمها لم يكتب لهاالنجاح ، كما حدث في حالة شركة الغزل المصرية التي تأسست عام ١٨٩٥ ، وحالة مصانع القطن المصرية ، التي تأسست عام ١٨٩٩ . ويبدو أن الظروف الاقتصادية والسياسية كلتيهما ، قد اشتركتا معا في إحداث هذا الفشل . ويمكننا أن نذكر هنا أيضا أول مصنع مصري للنسيج وهو (الأنجلو إجيشيان) الذي أسس عام ١٨٩٩ . وكان وضعه القانوني بالطبع ، أنه شركة بريطانية ، ولكن رأسماله كان محليًا . وقد قال عنه علي سليمان في رسالة تقدّم بها إلى جامعة ليون - «إن هذه المبادرة كانت عديمة الجدوى ، كما كانت تتسم بالتهور . ولقد دفع القائمون بها ثمنا فادحا لجرأتهم ، وفقدوا الجانب الأكبر من رأسمالهم . وكانوا قد استنفدوا طاقتهم أولا في تكوين هيئة إدارة الشركة ، ثم في التصدي لعناد السلطات العامة في هذا العهد ، التي كان يبدو أنها كانت تميل إلى حماية المنافسة الأجنبية . بدلا من العمل على دعم هذا النموذج الرائد للمبادرة الوطنية» . وفي عام ١٩١١ ، أسست شركة «مصانع النسيج الوطنية» المصرية ، التي وُجهت بعد حرب ١٩١٤ . بمنافسة محمومة من الهند واليابان ، إلى جانب إغلاق أسواق اليونان وتركيا ورومانيا في وجهها ، إلى جانب الارتفاع المفاجيء في مرتبات الموظفين وأجور العمال ،وغير ذلك من المتاعب . ورغم ذلك فقد نجح بعض الرواد في هذه الصناعة ، نذكر منهم عبد الفتاح اللوزي ، وألفونس خلاط ، اللذان امتازا بالتفوق في نسج الحرير ، كما استطاعا بعد عام ١٩١٧ ، أن يؤسسا مصانع للقطن ، درّت عليهما ربحا وفيرا .

وسمة أخرى ذات دلالة واعدة ، هي تطوّر صناعة الأثاث . فعلى مدى حقبة طويلة ، كانت هذه الصناعة في مصر ، حكرا على العمال الإيطاليين ، ولكن سرعان ما اكتسبها منهم تلاميذهم المصريون ، وأصبحوا بدورهم عمالا بارعين في صناعة (الدواليب) ،ولهم مراكز متخصصة مثل مدينة المنصورة حيث كانوا يصنعون موائد الكونسول ، والأسّرة المذهبة المتسعة ، التي يغرم بها زبائنهم المحليون ، والتي كان استخدامها على نطاق واسع ، يتضمن اعتبار ذلك الترف البرجوازي ، نوعا من المثل الأعلى الذي يتطلع إليه الناس .

وكانت هناك ظواهر أخرى كثيرة لحيوية الحرفيين ، وإن كان بعضها متواضعا في نطاقه . ففي صناعة الأحذية مثلا ، أمكن استبدال النعال المستوردة بالصناعة المحلّية . وكذلك أمكن تصنيع علب السجاير محليا . واستخدم عمال البناء المصريون الجير المتصلب بالماء (الجير الهدروليكي) كلما أمكن ، بدل الأسمنت المستورد ، وكذلك (الحمره) التي كانوا يخلطونها بأنفسهم من الجير والرمل ومسحوق الطوب . ويمكننا أن نجد أشباه هذه الاجتهادات ، في صناعة الأنابيب والطوب والأقفال والجص وأوراق التغليف والأغذية المحفوظة . وانتشرت «الورش» الهندسية ، استجابة لحاجات الميكنة ، تحت إدارة

المالطيين والإيطاليين واليونانيين ، الذين دربوا أعدادا كبيرة من العمال المصريين . ولكن الدراسة التفصيلية عن الحرف أو الجماعات ، هي وحدها التي تستطيع أن تلقي الضوء على هذه التطورات البالغة الأهمية .

التغييرات في الاستهلاك

لم يكن المصريون قد بدأوا بعد في ارتداء تلك السترة الكئيبة الموحدة ، التي فرضتها حضارة التصنيع في الغرب فقد كانت ملابسهم لاتزال تتميز بالألوان الزاهية وسعة الخيال . ولقد وصف توفيق الحكيم ملابس نساء تلك الفترة في مقدمة مسرحيته «ياطالع الشجرة» فقال - (منذ عشرين أو ثلاثين عاما ، كانت تغطّي ملابس نسائنا ، رسوم وأشكال لاتمثل شيئا على الإطلاق . فلم تكن نماذج من الأزهار أو شيئا من هذا القبيل ، بل كانت مهرجانا مزدحما بالتكعيبات والمربعات والخطوط المستقيمة ، الشديدة الشبه بأعمال مدرسة التكعيبين في الفنون التشكيلية . وكانت الألوان الزاهية تنتشر على هذه الرسوم بطريقة عشوائية . وكان اللون والتصميم فيها ، يجنحان إلى التجريد المطلق . ومع ذلك ، فقد كانت النساء شغوفات بها ، أو على الأقل ، كنّ يقبلنها دون اعتراض . فقد كنّ معتادات على ارتداء هذه الملابس منذ زمن طويل ، وكنّ يسهمن في زيادة قيمتها الجمالية بإضافة أشياء أخرى من) مقتضيات الزينة إليها . وكان استمتاعهن كبيرا بهذا الخليط الاعتباطي من الألوان ، بحيث يبلغ أحيانا إلى مايقرب من النشوة . ولأنهن لم يكنّ يحكمن على الأشياء بميزان العقل ، فقد كنّ ينفرن من الجمال المنطقي . ولكنهن كن قد وصلن ـ عن طريق نوع من الحدس يستعصى على التعريف ـ إلى قلب الأشياء . وهكذا سبق فننا الشعبي ، الفن الحديث المسمى «بوب أرت» بزمان طويل ، دون أن ندرى أننا نحيط بجميع أسرار هذا الفنّ اللاحق قبل ظهوره في الغرب بعشرات السنين .

ولكن إذا كان هذا هو حال الذوق العام ، وعلى الأخص بين النساء ، فإن النخبة كانت قد تبنّت رتابة الغرب وبعدها عن البريق في الملابس . وفي الفترة التي تلت الحرب الأولى مباشرة ، انتشر استخدام أقمشة الغرب الصوفية بين الناس ، وأصبح ارتداء البدلة رمزا لعلو المكانة الاجتماعية . واشتقت ألفاظ جديدة للتعبير عن الملابس الجديدة ، فحلتْ «الجاكتة» ، و «البنطلون» محل الجبّة والقفطان . وكان تفصيل الملابس الغربية لايزال فضفاضا ، يجمع بين التقليد الأعمى للطراز الغربي ، وبين الذوق التقليدي للملابس الواسعة . ومع ذلك فقد كانت هذه الملابس ، هي بعينها البدل التي يلبسها الغربيون ، بينما كانت بدل القرن التاسع عشر الطويل «فروك كوت» مجرد التقاء في منتصف الطريق مع القفطان . إن هذا التغيير في الذوق ، كان له أهمية كبرى عند الخياطين والموردين ، الذين لاحظوا الإقبال المتزايد على أقمشة التويد ، والورستد (النسيج الصوفي المعقد) من انجلترا وفرنسا . أما السيدات اللاتي كنّ قد تحلين منذ زمن طويل ، عن الأقمشة الشعبية التي أغرم بها توفيق الحكيم ، فقد كنّ لايزلن متمسكات بالألوان الزاهية ، ومع أنهن كن يتبعن الزيّ الباريسي ، إلاّ أنهن كنّ يشترطن الحصول على أقمشة ذات مواصفات خاصة ، كان المندوبون التجاريون يحرصون على تصنيفها ـ فكان منها (القماش

الشرقى) المحزوز الناعم اللامع ، والصوف الكشمير ، والكريب المراكشى (ماروكان) ، الذى كنّ يفضلنه على الصوف الإنجليزى المتموج الشبيه به . كل ذلك كان يدل على تطور بطىء فى الذوق ، يتسم بالتفرد فى الطبقات الأرقى فى المجتمع . واستبدل الأسلوب الشرقى ـ أو بالأحرى ، المزيج بين الأسلوب التركى والأسلوب الإيطالى ـ فى الملابس والأثاثات والمساكن ، بالنماذج الأوربية ، بمعدل فى السرعة ، كان يختلف باختلاف نوع السلعة ، وثروة الزبون وسنّه وجنسه ، ولكن الطراز الممتاز ، كان مع ذلك يحتفظ لنفسه بقدر معيّن من النكهة «البلدى» . وكان العدد المتزايد من المحال التجارية الكبيرة التى تبيع الملابس الجاهزة ـ مثل هانو وأورزدى باك وصدناوى وشيكوريل ـ يدل على أن هذه الظاهرة قد أثرت فى عدد كبير من الزبائن . وإذا كانت هذه المحال ـ التى كان الجانب الأكبر منها فرنسيًا ـ تونسيا ـ قد شجعت على ارتداء تلك السلع النسائية مثل «السوتيان» و«الجونلة» فقد كان ذلك بسبب التغييرات النسبية فى مجال الاستهلاك ، وفى بناء المجتمع ، وفى اللغة ، وهى التغييرات التى أثارت اهتمام التجارة الدولية بها . إن تدهور النوعية المصرية الأصيلة ، وماصحب ذلك من نموّ فى الذوق الفردى وانتشار التماثل ، إلى جانب العادات المستعارة من الغرب ، فى الملبس والسلوك ولغة التخاطب ـ كل ذلك كان يمكن للمرء أن يلاحظه فى أرصفة شوارع القاهرة ، وكان يتضمن ردّ فعل ديالكتيكى بين الكمّ والكيف ، على قدر من الوضوح ، يكفى لإثارة اهتمام التجار والمورّدين .

إن الطبقة الراقية التى تهتم بهندامها ، كانت تقدر مبتدعات بيوت الأزياء الشهيرة ، وتعرف كيف تختار الحواشى الجميلة للزينة ، وتلتزم باتباع الأزياء الباريسية ، مع احتفاظها بالذوق العثمانى فى الميل إلى المذهبات والبريق ، والناس الذين كانوا يعتبرون من ذواقى العطور الفرنسية ويقبلون عليها فى شىء من الإسراف ، كانوا مع ذلك يرتادون حمامات البخار العامة ، ويتمسكون باستعمال الصابون المعطر الوارد من نابلس أو طرابلس الشام . وكانت بناتهم المتعلمات فى مدارس الأديرة الفرنسية ، يجدن التحدث باللغة الفرنسية والعزف على البيانو ، كما يتطلب العرف لمن كان فى طبقتهن . ولكن آلات البيانو المستخدمة من طراز لويس الخامس عشر أو السادس عشر ، كانت تطعم بالأصداف والأشكال المحفورة فى خشب الماهوجنى . وكثيرا ما كان يضاف إليها «بدال» ثالث فى موضع الأقدام ، ليعطى تأثير الماندولين . إن مثل هذه الآلات المهجّنة ، كانت تعكس تطور الموسيقى المصرية فى هذه الفترة . وإذا كانت الموسيقى الأركسترالية الشعبية قد سارت فى طريق عبد الوهاب ، بدلا من بارتوك ، فلربما كان ذلك لأن كل هذه التطورات كانت ذات طبيعة بورجوازية ، بالمعنى الذى حدّده فلوبير لهذه الكلمة ، إلى جانب أن تقليد الآخرين ، قد تغلّب على التلقائية فى هذا المجال .

وحتى الإسراف فى إنفاق المال ، الذى كان يرتبط بالمركز الاجتماعى المتميز للنخبة فى الشرق الأوسط كان يتخذ شكل الإقبال على آليات العصر الحديثة . فمع أن أطوال الطرق المرصوفة فى مصر فى تلك الفترة ، لم تكن تزيد على ٣٠٠ كيلو متر ، منها بضعة كيلو مترات حول الأسكندرية ، وخمسة وعشرون كيلو مترا حول القاهرة (كان الطريق الكلاسيكى إلى الأهرام ، يستنفد منها ١٤ كيلو مترا) . إلاّ أن عدد السيارات الذى لم يتجاوز ٩٣ سيارة عام ١٩٠٣ ، و ١٠٠ سيارة عام ١٩١٤ ، قد قفز إلى ٢٠٠٠

سيارة بحلول عام ١٩١٩ . وكان المستوردون يعرفون كيف يكيفون هذه السيارات لتتلاءم مع ذوق زبائنهم . فكانوا يستحضرونها من طراز اللاندولت (ذات الغطاء القابل للطيّ) ، والليموزين ذات النوافذ الكبيرة ، والعربات الرياضية المكشوفة (تورر) . وكانت سيارات رينو من ١٦ ـ ٤٠ حصانا ، تبدو جديرة بالباشوات ، ولكن سيارات فورد كانت أنجحها من الوجهة التجارية . وفى عام ١٩٢٥ ، قيل إن عدد السيارات من مختلف الأنواع فى القاهرة ، قد بلغ إلى ١٦٫٦١٩ سيارة ، منها ٧٧٠٠ سيارة خاصة ، و ٢٣١ سيارة أجرة (تاكسى) ، ١٦١٣ سيارة نقل (لورى) . ويعكس عصر التاكسى الذى بدأ عام ١٩٢٢ ، زيادة حركة الأفراد ، وغلبة الطابع الديمقراطى فى قطاع المواصلات ، وميل الناس إلى السرعة ، وانتشار التقنية . وحتى فى تلك الفترة ، لوحظ أن العربات الفخمة قد بدأت وإن كان ذلك فى بطء وعلى استحياء ـ تتخلى عن مكانها فى الطريق العام ، للعربات الأكثر نفعا للناس .

وفى غضون هذه الفترة ـ ولأول مرّة فى مجتمع يكره محاكاة الطبيعة الحية ـ سمح للأطفال أن تلعب بالدمى . ولم تكن مصر قبل ذلك تعرف من هذه الدمى ، إلا عرائس مولد النبىّ المصنوعة من الحلوى . أما الآن فقد أصبح الناس يفضلون العرائس المصنوعة رءوسها من الخزف الصينى ، التى تمثل الحياة الراقعية بدقة ورقة ، وتوحى بالجنس من بعيد . وفى الخلفية ، كانت نهضة المسرح المصرى تردّد صدى هذه التطورات فى مجال الخلق الفنىّ .

ولكن . . . هل نحن نبالغ فى الربط بين كل هذه العناصر ؟ أيا كان الجواب على هذا السؤال ، فإننا نشعر بالإغراء فى إضافة عنصر آخر إليها . إن ازدياد عدد الخزائن الحديدية المستوردة ، يوحى بأن الأمكنة التقليدية لإخفاء النقود والنفائس ، قد أصبحت أقلّ أمانا من ذى قبل ، وأن الخدم قد أصبحوا أقل جدارة بالثقة ، وان أسرار الأسرة قد أصبحت أقل صونا . ومع ذلك ، فبالرغم من زيادة الإقبال على خدمات البنوك ، كان الناس بوجه عام ، لايزالون يفضلون الاحتفاظ بأموالهم فى البيت . وأصبحوا يكتزون الآن ، إلى جانب الذهب والجواهر ، أوراق العملة (البنكنوت) والأسهم والسندات . ولكن هذه الثروة الائتمانية ذاتها ، كانت تمثل جانبا من التغيير الذى كان وحدة متكاملة ـ وإن كان الوصول إليها قد تمّ على مراحل ـ والذى أثر بدوره فى السلوك والطرائق التقنية ، والذى كانت المواقف فيه صدى للتجديد .

التجديد غير المستمر

رغم أن التجديد كان شاملا ، إلا أنه لم يكن منتظما ولا متطابقا فى جميع المجالات . إن أنشطته لم تكن مترابطة ، ولكن أثرها كان تراكميا . ولقد استطاع ، بما قدّم من عوامل التحليل والتركيب ـ الهدم والبناء ـ أن يحطم الترابط القديم الراسخ الأسس ، لوحدة الحياة . فالطبقة البورجوازية التى كانت تميل إلى التحديث فى بعض الاتجاهات ، كانت فى النواحى الأخرى مغروسة الجذور فى عاداتها البالغة القدم ، إن عدم الاستمرار هذا ، وهو جزء لايتجزأ من طبيعة التحوّل الاجتماعى ، قد تضاعف أثره تحت نظام

الاستعمار ، بسبب أن قوّة دخيلة كانت تقبض بيديها على زمام المبادرة ، وتجعل من العسير السيطرة على العناصر المتباينة وإعادة تجميعها . إن الجهود الجديرة بالثناء التى كانت تبذل للتحكم فى ذلك الموقف ، كانت هى ذاتها جهودا غير مستمرة ، بل غير متماسكة أو ثابتة على سياسة واحدة .

وقف طلعت حرب فى أوائل هذا القرن فى إصرار ، ضد آراء قاسم أمين ، المنظّر لتحرير المرأة . ورغم ذلك ، فقد كان هو ذاته أحد المطالبين بالتجديد . ولو صورنا المجتمع التقليدى على شكل دائرة ، فلقد كان التطور يستطيع أن يهاجم هذه الدائرة بإحدى طريقتين ـ إما بفعل القوة الجاذبة إلى المركز بهدف الوصول إلى أخلاقيات الأسرة ، وإما بالقوة الطاردة من المركز بهدف تحديث الاقتصاد . ولقد اختار طلعت حرب الطريقة الثانية . وفى كتيّب له عن تعليم المرأة ، ذكر أن النساء أقل حظاً من الرجال فى الذكاء والإدراك . ولكنه بالرغم من هذا الموقف الجامد أمام حقوق المرأة ، فلقد أبلى بلاء حسنا فى جبهته المفضلة . لقد كان وطنيا صميما ، وكان مصلحا مجددا فى مجال الأعمال ، بنفس الاصرار الذى ظل فيه محافظا على آرائه فيما يتعلق بالحريم . وكالكثيرين من معاصريه ، كان شديد الاهتمام بالمسرح . وكانت فرقة عكاشة ، التى ضمت إليها روز اليوسف قبيل الحرب ، هى الفرقة التى استحوذت على اهتمامه بشكل خاص . وحدث ذات مرّة حين كانت هذه الفرقة تستحم فى مياه البحر فى رأس البر ، أن ظهرت الممثلة الشابة على الشاطىء ، وهى ترتدى البيجاما ، . وصدم طلعت حرب من هذا المشهد ، حين رآه من نافذة غرفته فى الفندق . فما كان منه إلا أن أبرق إلى الفرقة فى الحال ، يأمرها بطرد هذه الممثلة ، عقابا لها على هذه الخطيئة !

إن هذا الرجعى الصفائى فى الأدب ، كان أيضا أحد الروّاد الأولين فى العروبة . ففى تلك الفترة المبكرة عام ١٩٠٥ ، ألّف كتابا سمّاه «تاريخ الأمم العربية والإسلام» ، كما كان أيضا وطنيا ثابتا على المبدأ . ففى عام ١٩١٠ ، أثناء مناقشة مدّ امتياز شركة قنال السويس فى الجمعية التشريعية ، كان يقف ضد هذا المدّ . وكان من أولئك الذين تنبأوا بأن امتياز القنال ، سيثبت فى المستقبل أنه شكل من أشكال العبودية العنيدة التى يصعب التخلص منها . ولم يتردد فى أن يكتب أن هذه الامتيازات «فيها غبن للأمة» . وفى الوقت المبكر عام ١٩١١ ، اقترح «دواء اقتصاديا ناجعا لأدواء مصر الاقتصادية ، بإنشاء بنك مصرى وطنى» . ولم يتح لهذا المشروع أن يتحقق إلا بعد جيلين ، حيث أن بنك مصر لم يحقق هذا الغرض كاملا . ولقد تعرّف على قدرة رأس المال الوطنى ، إذا أحسن استخدامه . وقال إن استخدامه يجب أن يتجاوز مرحلة المضاربات التجارية والاستثمارات فى الأرض والعقار . وقال «إننا بحمد الله لانفتقر إلى المال . . . . وهناك الكثيرون من رجال الأعمال عندنا ، نجحوا فى جمع ثروات كبيرة ، دون أن يكون لديهم فى البدء ما يعتمدون عليه غير عملهم .» إن هذا التعليق الذى ذكر فى ١٩١١ ، يعتبر مؤشرا هاما على التحرك الاجتماعى . فلقد أصبح الرجل «العصامى» حينذاك شخصية معروفة بين الناس ـ وهو الرجل الذى علّم نفسه بطريقة شيطانية ، اقتصرت على ما استطاع أن يكتسبه من خبرته العملية ، بعيدا عن المدرسة والكتاب . وكذلك ألف الناس رؤية شباب الأسر الغنيّة الذين تعلموا فى البيت ، أو فى أوربا ، ودرسوا جميع الطرق والوسائل العصريّة . ونجح الكثيرون من المصريين الذين

عملوا كسماسرة أو شركاء أو حتى مضاربين - تربطهم بإحدى الشركات الدولية الكبيرة صلة وثيقة أو ضعيفة - في تجميع ثروات كبيرة ، بوسائل تختلف كثيرا عن وسائل الطبقة الأرستقراطية من ملاك الأراضي . ولكن - كم كان ماأعيد استثماره من هذه الثروات الخاصة الحديثة ، في شراء الأراضي وبناء القصور والحصول على مستلزمات الترف ؟ أغلب الظن أن ذلك لم يكن على نطاق واسع ، وإن كنا لن نعرف الحقيقة المؤكدة ، إلا من خلال البحوث المتخصصة عما تمّ إنفاقه في هذا السبيل في الفترات المختلفة وعلى أي حال ، فإننا نلاحظ في السنوات التي تلت الحرب الأولى مباشرة ، زيادة كبيرة في تجارة التجزئة . ولا شك في أن هذه الزيادة قد نشأت بسبب ظهور أشكال جديدة للمتعة ، وإسراع أكبر في دورات المال ، واهتمام من كبار الأغنياء في جعل التجارة في هذه الأشياء مربحة . ولكن كان هناك أيضا ميل إلى زيادة الاستثمارات في مبادرات من النمط الحديث ، وهو ما توقعه طلعت حرب قبل ذلك بعشر سنوات .

ومع أن طلعت حرب كان يحض على تعبئة الثروة لاستثمارها في أعمال جديدة ، إلا أن ميزته الأولى كانت في إدراكه للقوة الكامنة ، والإمكانيات الهائلة التي لم تستغل بعد عند مواطنيه . ولقد كتب عنه حافظ عفيفي الذي خلفه في رئاسة جماعة بنك مصر ، في كتاب له أسماه «على هامش السياسة» فقال - إن الكثيرين من الناس قد أكّدوا بحق على رحابة الأفق الممتد في حلمه الكبير . فبدون هذا الحلم ، ما كان قد تحقق شيء من هذه الأعمال . وبدون ذلك الخيال الشعري الكامن في روحه ، ماكان بنك مصر قد رأى النور . أن هذه العبارة ، التي لعل قائلها لم يقصد منها إلا أن يكون بليغا ، لها أبعاد كثيرة . فهي لا شك تساعدنا على تكوين صورة أوضح لذلك الرجل ، بما فيه من قدرة على الإبداع ، وما جبل عليه من آراء محافظة ، وما كان لديه من جرأة وإقدام في عالم المال ، ومن خوفه من المرأة ، وما استطاع أن يصل إليه من وعي كامل بالدقائق والتفاصيل في مجال الأعمال ، وماطبع عليه من أصالة .

إن شهرة طلعت حرب كانت قد تجاوزت مصر . ففي عام ١٩٢٦ ، أقامت أكاديمية دمشق حفلا لتكريم طلعت حرب وشوقي الشاعر . وألقى أحمد شوقي أمير الشعراء بهذه المناسبة ، قصيدة من الشعر الكلاسي الجميل ، تدير الرأس بما جمعه فيها من ذكر الخالق والاستثمار ، وجمال حوريات الجنة ، وأشجار الحور على ضفاف بردى ، وحسابات البنك ، والبركة . إن هذين الرجلين في أعين معاصريهم ، كان قد جمعا بين التحديث والاخلاص للتقاليد . فلقد أرجع شوقي في «لوحاته» الشهيرة لمواطنيه ، ذلك الإحساس المرهف بالطبيعة ، الذي افتقده أدبهم منذ عهد البحتري . أما طلعت حرب فقد أعطاه القدرة على صنع الأشياء ، التي هربت من قبضتهم منذ عدّة قرون ، لقد كانت لحظة عظيمة للتعرف على الذات ، في عالم الشرق الأوسط .

فى العشرينات ، كان بعض المصريين يعتقدون أنه شيء مناف للطبيعة ، أن تظل صناعة السكر القديمة ، التى لا تزال مرتبطة بذكرى الخديويين ، فى أيدى الأجانب ، وأن تتمتع فوق ذلك بالحماية الجمركية . وكان اليونانيون أيضاً قد سيطروا على صناعة السجاير منذ تلك الأيام البعيدة ، حين لم يقنع جناكليس بتأسيس مصنع للتبغ فى الإسكندرية ، بل جاوز إلى تجفيف إحدى البحيرات ، وزراعة الأرض المتخلفة عنها بالكروم . ولم يجسد أحد كوتسكا على مصنعه لتقطير الكحول الذى كان يعانى من ضائقة مالية شديدة ، ولا مصانع الإسكندرية للأسمنت التى اضطرت لغلق أبوابها . ولكن كانت هناك أيضاً صناعات أخرى مربحة ، مثل إعداد القطن للتصدير ، وهى عمليات كانت ترتبط تقليدياً بنمط ثابت الدعائم للنجاح الاجتماعى . وكذلك صناعة الملح من الملاحات ، وصناعة البيرة ، التى كانت تهدف إلى حل وسط فى التوفيق بين ذوق الجماهير الاستهلاكية ، وبين تحريم الإسلام للخمر ، وهو حل يتسم بالتحايل والنفاق ولكنه يدر أرباحاً طائلة . فهل كان من المتعذر على المصريين أن يحصلوا على نصيب من هذه الصناعات الناجحة ، دون أن يضطروا إلى تحدّى البنوك العملاقة سواء الفرنسية منها أو الإنجليزية ، على الأقل فى ذلك الوقت بالذات ؟ إن غالبية أسهم البنك العقارى الموجودة فى مصر وعددها ١٥٠,٠٠٠ سهم كانت ملكاً للأجانب والمتمصرين القادمين من بلاد شرق البحر الأبيض المتوسط . ولكن كان هناك عدد من حملة هذه الأسهم من المسلمين الذين يجب أن يحسب حسابهم . وكانت هذه الحقيقة تمثل مشكلة كبيرة لمجلس إدارة شركة السكر .

والحقيقة أنه كان من الصعب التمييز بين رأس المال المصرى القُح ، وبين رأس المال الأجنبى الذى تغلغلت جذوره فى البلاد . كما أنه كان هناك نوع من اللامركزية ، أو عدم التركيز فى الاستثمارات الأجنبية . فبدلاً من تأسيس نشاط الشركات الكبيرة على شراء المواد الخام ، وبيع المنتجات المصنعة من هذه المواد بدأ المستثمرون الأجانب يميلون إلى تأسيس صناعات محلية وسيطة ، ملائمة للاستثمار . وبدأت جماعة صغيرة مشتركة من رجال المال الأجانب والمصريين ، فى تنظيم منهج لهذه الأنشطة .

وفى عام ١٩٣٦ بدأ حافظ عفيفى ، الذى كان يعتبر فى ذلك الوقت من أكبر دهاة الاقتصاد وأكثرهم قدرة على النضال ، فى تتبع هذه الفكرة وتاريخها ، فى كتاب أسماه (على هامش السياسة) . وبعد أن ناقش منشأ صناعة السكر ، وحقوق الامتياز فى احتكار تشغيل المرافق العامة ، وصف فترة الحرب ، وغزو البضائع الأجنبية للسوق المصرية ، والصراع الذى نشب بين المنتجات المستوردة والمنتجات المحلية ، وامتدح إسماعيل صدقى على تقريره الذى نشره فى ٥ نوفمبر ١٩١٧ ، ووصفه بأنه رائد الصناعة المصرية . والحق أننا لم نكن فى حاجة إلى ذكر هذا المثل ، لنعرف أنه فى أى حركة تاريخية ، لابد أن يأخذ المرء فى اعتباره ، غموض الأشخاص وغموض المواقف . وهذا يظهر على شكل أكثر وضوحاً ، فى حالة البلاد غير المستقلة ، حيث تتعقد العلاقات العرضية ، وينعقد التوازن بين القوى المتصارعة ، أكثر مما يمكن للمرء أن يتصور . ففى هذه الظروف ، تصل سخرية التاريخ أو انحرافه عن

لجنة الأساسى ، إلى نبرة عالية . ويكون من حسن الحظ أن يؤدى هذا الانحراف إلى نتائج إيجابية ، كما حدث فى هذه الحالة .

وهكذا جاءت حركة الدفع الأولى من ذلك التقرير الذى نشر علم ١٩١٧ ، والذى كان من نتائجه إنشاء مصلحة التجارة والصناعة ، التى أصبحت بعد ذلك هيئة ، ثم تطورت إلى وزارة فى نهاية المطاف . وبعد انتهاء الحرب فوراً ، تم تحقيق بعض المشروعات التى كان طلعت حرب وأصحابه قد اقترحوها قبل ذلك بعشر سنوات ، فى صورة إنشاء بنك مصر عام ١٩٢٠ . كما تمّ أيضاً إنشاء مجلس اقتصادى ، كانت الأغلبية فيه للأجانب ، كما ذكرنا من قبل وأخيراً فى عام ١٩٢٢ ، تمّ إنشاء اتحاد للصناعات ، تحت رئاسة البلجيكى نوس بك ، مدير شركة السكر . وكان مجلس إدارته المكون من أحد عشر عضواً ، يضم ثلاثة من المصريين ، هم يوسف بك رمضان ، وعبد الفتاح اللوزى ، وعبد المجيد الرمالى ، ولما كان من العرف المصطلح عليه ، أن نربط بين بداية مبادرة بنك مصر ، وبين تقدم الحركة الوطنية ، فقد يكون مما يجرح الكبرياء إلى حدّ ما ، أن نضع هذه المبادرة فى حيّزها الأكثر تواضعاً .

إن اتحاد الصناعات ، الذى كان مقره فى القاهرة - ٦ شارع الكنيسة الجديدة ، والذى كان له فرع فى الإسكندرية ، نشر تقريراً أولياً عن عادات الطيور ! وأعضاؤه الذين أصبحوا من رجال الصناعة فى المستقبل كانوا حتى ذلك الوقت يتحدثون عن أنفسهم كمجرد تجار . وكان همّهم الأول هو تسهيل نقل سلعهم التجارية وبضائعهم المستوردة إلى داخل البلاد . وكانت وجهة نظرهم ، لا تتعدى وجهة نظر التاجر المغامر ، الذى ينجذب إلى مركز الدائرة - إن جاز هذا التعبير - وينظر من موانى البحر وراءه إلى الريف فى عمق البلاد ، ومع ذلك ، فقد طالبوا الحكومة برعاية المنتجات المحلية . وأقنعوها بنشر مذكرة (نوفمبر ١٩٢٢) تتعهد فيها بذلك ، غير أن هذه المذكرة كانت تفتقر إلى الخطوات الجريئة . ونجحوا فى الحصول على معونة من الميزانية ، قيمتها ١٠٠,٠٠٠ جنيه لمزاولة نشاط أكبر ، ثم زيد هذا المبلغ إلى ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ، ووصل فى عام ١٩٣٨ إلى مليون جنيـه . ولكن لسوء الحظ - طبقاً للمعلومات الوثيقة - بدّد الجانب الأكبر من ذا المبلغ ، أو تم إنفاقه - على أى حال - فى قروض للمحاسيب . وفى هذه المحاولة المترددة لحماية الصناعة المحلية ، ما يذكرنا بالصعود والهبوط الـذى حدث فى القـروض الزراعية - قروض الحركة التعاونية - التى كانت فى جميع المناسبات ، من نصيب جماعات معينة من المستغلين النهازين ، ولكن هذا لم يقض على بعض المبادرات ذات الجهد الصادق - ولم تنج رغم ذلك من الاستغلال التى أدّت فى آخر الأمر إلى إنشاء بنك التسليف الزراعى ، ثم البنك الصناعى بعد ذلك بثمان سنوات . وكان لفجوة الزمن بين إنشاء هذين البنكين ، دلالة هامّة .

وبالطبع لم تحظ هذه المنجزات كلها ، بنفس القدر من تأييد الأجانب ، الذين أحسّ معظمهم بشىء من القلق نحو الاتجاه الواضح فى تحقيق الاستقلال الذاتى فى الصناعة ، كما كان يتجسد فى الغرف التجارية العديدة التى أنشئت فى طنطا والمنيا والمنصورة والزقازيق وأسيوط ، لتحقيق الاتصال المباشر بين الإدارات المحلية والسلطات الحكومية واتحاد الصناعات ، فقد قال أحد المراقبين الأجانب غير الراضين عن هذه الحركة - (إننا نشاهد الآن إفلاس هذه المشروعات ، التى سمعنا الكثير عن التقدم المزعوم التى

أحرزته) . ولكن كان هناك أيضاً بعض الأجانب المتفائلين ، ومنهم قنصل إيطاليا فى القاهرة ، الذى نقلت جميع الصحف المصرية مقاله الكامل الذى نشره فى مجلة (يوليفى دى نوتيسى كومر سيالى) .

ونشر اتحاد الصناعات بدوره كتيباً ، بدأه بلوم الشعب على عدم مبالاته بالصناعة . وقال فيه إن الاعتقاد السائد قبل الحرب ، كان أن مصر تفتقر إلى كل مقومات الصناعة . وكان اعتقاد الجميع أن ثروة مصر تعتمد اعتماداً كلياً على الزراعة - وهى زراعة مثقلة - كما رأينا - بالاستغلال الضريبى ومركزية الدولة والديون المستحقة للأجانب . وكان من الضرورى ، أن يتغير هذا الأسلوب فى التفكير تغييراً جذرياً . ولكن الذى حدث ، أنه لم يكن هناك الكثيرون ممّن اقتنعوا اقتناعاً تامّاً بهذا التغيير .

وبعد ذلك ببضع سنين ، تحدث صدقى باشا إلى أعضاء الغرفة التجارية الفرنسية (ولا بدّ أن نأخذ فى الاعتبار طبيعة من كان يتحدث إليهم) ، فقال بشىء من التحفظ - (إننى لا أطلب بالضرورة ، تصنيع مصر بين عشية وضحاها . إن رأيى على العكس من ذلك ، هو أن تتطور الحركة الصناعية بالطريق الطبيعى ، وأن تسير فى طريقها بخطوات متئدة ، فالتصنيع الفورى على نطاق واسع ، من شأنه أن يحدث نتائج اجتماعية من نوع الكوارث . فى حين أننا إذا سرنا على مهل بخطوات منهجية مدروسة ، فإن ذلك سيحقق للصناعة المصرية الاستقرار الذى هى فى أمسّ الحاجة إليه) . إن مزايا التدرج لا يمكن إنكارها . ولكن مايبعث على الشعور بعدم الراحة هنا ، هو المكان الذى قيلت فيه هذه الكلمات الحكيمة . إن من الواضح أن الخطيب ، كان يبذل جهده لطمأنة سامعيه ، ويحاول أن يصل معهم إلى حلّ وسط . فهل كان من الممكن أن يحدث التحديث أثراً أفضل من هذا ؟ لقد كان هناك آخرون إلى جانب رجال الصناعة ، من الأجانب والمصريين معاً - ولعلهم كانوا أكثر عدداً وأشدّ إصراراً - ممن ظلّوا محافظين على ولائهم للروح التجارية ، بل وكذلك لمبدأ الضرائب الثقيلة ، التى استمرت فى البلاد كل هذا الزمن الطويل . إن جماعة بنك مصر قد حصلت بالممارسة المستمرة ، على ثقة المواطنين ، بل وحماستهم أيضاً . ولكن فى تلك الفترة بالذات ، ومن خلال تلك المناقشات المعقدة ، حيث كانت حقيقة المستقبل تحاول أن تخرج إلى النور ، من سباق لا يزال هو سباق الاستعمار ، أو الاستعمار الجديد ، يودّ المرء لو أنه استطاع أن يحدّد بالدقة ، ردود الأفعال المتنوعة فى الرجال والجماعات والطبقات . ولكن البحث الأكثر تفصيلاً . هو وحده الذى يستطيع إنجاز هذه المهمة .

اختراق الحواجز

فى هذه الصراعات الجديدة ، أظهر الرأسماليون المصريون خصائص الشرق التقليدية ، فى الإدراك الحسّاس لتقويم المواقف ، وتفهم الناس والدهاء ، - بل السحر - فى ميدان المضاربات . وكانت لجهودهم هذه ، نتائج لها قيمتها على الأحداث .

فأثناء الثلاثة الأشهر الأولى من عام ١٩٢٣ ، ورغم ضغط الكميات الكبيرة غير المبيعة من الأقطان على السوق ، استخدمت الأموال السائلة فى أيدى المصريين ، بطريقة جماعية على ما يظهر ، فى فكّ

الرهونات المعقودة لصالح الأجانب على الأرض والعقارات ، بحيث شاركت هذه العملية على خفض قيمة العملة الأجنبية في مصر ، وعلى الأخص الفرنك الفرنسي . وفي عامي ١٩٢٤ و١٩٢٥ ، مكّنت بعض أوامر الحظر المفروضة على الأوراق المالية ، حملة الأسهم الفرنسية من المصريين ، من جني أرباح كبيرة ، من الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للفرنك . وحتى شركات ليفربول ، وجدت نفسها مضطرة حينذاك ، أن تدخل في حسابها هذه القدرة الجديدة عند المصريين .

وفي المستوى الحكومي ، نلحظ أيضاً بعض الاتجاهات التي تكشف عن كفاءة واعدة . ففي العشرينات ، كانت قد بدأت بعض المحاولات لتثبيت نسب الرسوم الجمركية . ولأن أجل معظم المعاهدات التجارية كان سينتهي بحلول عام ١٩٣٠ ، فقد فكرت الحكومة المصرية بالقيام ببعض المناورات الذكية تجاه المنافسين الدوليين . وكان الرأي العام يؤيدها في هذا الاتجاه ، مما كان يظهره من الكراهية للأجانب بين حين وآخر . ففي كل مرّة تشتد فيها الأزمة من جديد بين المصريين والبريطانيين ، كانت تظهر حركة نشيطة لمقاطعة البضائع الأجنبية . ففي يناير ١٩٢٢ ، فقد محلّ بريطاني كبير في القاهرة جميع زبائنه . وفي ١٩٢٣ قامت السيدات المصريات بحركة قوية تدعو إلى مقاطعة المشروبات الروحية المستوردة . وكان الغرم في هذه المرّة على المصالح الفرنسيّة .

إن هذه الحركات المتقدة ، التي تندلع فجأة نتيجة للانفعال ، كانت تتخذ نفسها ، إمّا صورة سلبية كالامتناع عن شرب الخمر ، وإمّا صورة إيجابية كحملة لتشجيع صناعة وطنية . وكانت الصحافة تقوم بالدعاية مجانا للمنتجات المحلية

وأنشأ الطلبة حركة لجمع الأموال عن طريق الاشتراكات الشعبية لدعم الإنتاج المحلّي . وأجبر الرأي العام الحكومات المتعاقبة على حماية الاقتصاد الوطني والعمل على إنمائه . فدخلت الدولة عام ١٩٢٢ ، مشترية في سوق القطن ، وخاصة النوع الطويل التيلة ، التي كانت تصنع منه الشيلان ، وملاءات الفراش الناعمة الملمس . وفي عام ١٩٢٣ ، أحيا مجلس الوزراء قانونا قديما من عام ١٨٩٩ ، عفاه النسيان ، يلزم جميع الشركات المساهمة ، بإجلاس مصري واحد على الأقل ، في مجالس إدارتها . وفي عام ١٩٢٤ ، بطلب من اتحاد الصناعات ، كوّنت لجنة لدراسة إصلاح الرسوم الجمركية . وبعد إبطاء طويل ، قدّمت هذه اللجنة لائحة عام ١٩٣٠ ، التي كانت فاتحة عهد جديد في تاريخ اقتصاد الشرق الأوسط . وفي عام ١٩٢٥ ، ألغي رسم الإنتاج الذي كان يحصّل على المنسوجات المحلية ، وقدره ٨٪ . وكان ذلك نصراً لفكرة التصنيع . فهل كان من الممكن ، أن تتطور هذه الفكرة في المستقبل ، بحيث تؤدي إلى نسبة عادلة بين ثمن القطن الخام ، وثمن منتجاته المصنعة ؟

ثم هل سيكون هناك صراع على المصالح ، بين البورجوازية الجديدة التي أنشأها التصنيع ، والبورجوازية القديمة من ملاّك الأراضي ؟ إني لأعتقد أنه كان هناك انقسام فعليّ بين هاتين الفئتين . فالذي حدث ، هو أن الدخول في هذه المبادرات الاقتصادية الحديثة ، قد تمّ بنسب مختلفة . فتقدم المصريين الأغنياء إلى هذا المجال عام ١٩٢٥ ، وهم مشغولون بهضم أرباحهم من الحرب ، تحت تأثير المواقف ، ولكن تحكمهم في هذه المواقف كان آخذا في الازدياد . وبدأ الانتخاب الطبيعي يلعب دوره بين

الأفراد ، وبين الجماعات . وكانت سبب الظروف الملحّة ونسب النجاح مختلفة . ونحن تجاه هـذه المسألة ، نجد أنفسنا واقعين تحت إغراء افتراض التمييز بين جماعتين من الرواد فى هذه الطلائع ، إحداهما لاتزال معتمدة أساساً على الثروة الناتجة من ملكية الأرض ، والأخرى اختارت لنفسها أن تتحول كلياً إلى التصنيع . ويجب أن نصف أفراد كلتا الجماعتين ، بأنهم من البورجوازيين المتعاونين ، ، أو البورجوازيين الوطنيين . ولقد يفكر البعض فى أن يدخل فى هذا التصنيف جماعة ثالثة ، ينتمى أعضاؤها إلى طبقة البورجوازية الصغيرة .

إن أقل مايقال فى هذا المجال ، إن المواقف فى تلك الفترة كانت معقدة . وفى افتقارنا إلى البيانات والوثائق ، نجد من الصعب علينا فى الحاضر ، أن نقوّم دور الوفد فى الاضطلاع بالمسئولية الواجبة فى نواحى الاقتصاد . إن عبدالرحمن الـرافعى يتهمه بـإهمال هـذه النواحى ، ولكن شهـادته لا تخلو من التحيز . إن كل ما نستطيع أن نقوله على أى حال ، هو أن الفروق بين الانجاهات السياسية فى تلك الفترة ، لم تكن مرتبطة تمام الارتباط بالفروق بين الانجاهات الاقتصادية .

لاشك أن دراسة أكثر تفصيلاً من هذه ، من شأنها أن تكشف عن أن مبادرة طلعت حرب التى كان يقف وراءها قطاع كبير من الرأى العام ، لم تكن هى المبادرة الوحيدة من نوعها . فنحن نعرف مثلاً ، أن حسن باشا سعيد ، الذى كان مديراً سابقاً لأحد فروع بنك الكريدى ليونيه ، قد أسّس بنكاً صغيراً يحمل اسمه ، ويجمع بين الوعى الناضج بـطبيعة الأعمـال التجاريـة ، وبين الالتـزام الصارم بـالأخلاقيـات الإسلام . وكان هذا أيضاً ، هو نفس الموقف المزدوج لطلعت حرب . ثم إن البنوك الجديدة المشتركة بين المصريين والأجانب ، كانت تتبع نموذج بنك مصر فى مزاولة أعمالها . وكان أحد هذه البنوك هو البنك الألمانى ، الذى كان قد تمّ تصفيته عام ١٩١٤ عند نشوب الحرب ، ثم عاود نشـاطه عـام ١٩٢٦ ، بالاشتراك مع اسماعيل صدقى ومصطفى ماهر وعبد الفتاح يحيى . والتحق عدلى باشايكن . بمجلس إدارة البنك العقارى عام ١٩٢٢ ، وكان ذلك من ضمن الأسباب التى ساعدت على زيادة عدد حملة أسهم هذا البنك من المصريين . وكان ليحيى باشا إبراهيم ثقله فى إدارة البنك الإيطالى التجارى ، ومنذ ذلك الوقت لم يعد من الممكن إنشاء عمل تجارى أجنبى أو مختلط ، دون إشراك عدد من الشخصيات المصرية المرموقة ، التى كان يلعب بعضها فى هذه الأعمال دوراً أخطر بكثير من الدور الإسمى أو الفخرى .

إن نمو مشروعات بنك مصر ، ومولد مشروعات قريبة أو مماثلة ، واضطلاع عدد من الشخصيات الهامة بالوظائف الاقتصادية ، كل هذه الحقائق مجتمعة ، كان لها نتائج تجمع بين الخير والشـر ، هى الدخول إلى مجال الطرق الحديثة فى استثمار المال ، إلى جانب ما يصاحب ذلك من إفساد ذمم رجال الحكم ـ وقوة الطبقة الصاعدة ، إلى جانب مايصاحب ذلك من التخلّى عن المبادىء . إن ميزة طلعت حرب الكبيرة ، هى أنه وقد نبع من نفس هذه الحركة ونفس هذه الظروف ، قد استطاع أن يضفى عليها درعاً واقياً من الأخلاقيات . وحين أقامت له مصر بعد ذلك بخمسة وثلاثين عاماً ، تمثالاً لتخليد ذكراه ، فقد كرّمت بهذا العمل حقاً ، رائداً من الآباء المؤسسين ، وبشيراً ببزوغ فجر جديد .

لقد فشلت دعوته عام ١٩١١ ، ونفذها عمر بك لطفى رائد الحركة التعاونية ، لأنها كانت فى رأيه

حركة سابقة لأوانها ، وأن الشعب يجب أن يوجه إلى مشروعات أبسط من ذلك بكثير ، وأقل مركزية . إن هذين الرأيين ، لم يكن فى طبيعتها أن يستبعد أحدهما الآخر . ففى أغسطس ١٩١٩ ، عاود طلعت حرب دعوته لخلق بنك صناعى مستقل . وفى مايو ١٩٢٠ ، تمّ إنشاء بنك مصر ، الذى اقترح استثمار رأس المال العاطل فى أيدى المصريين . وبدأ فى تشجيع المشروعات الاقتصادية ، واشترك فى إنشاء أنواع كثيرة من شركات التأمين . وكان ذلك عملاً جريئاً طموحاً ، لم تستطع فتيا الشيخ محمد عبده الشهيرة أن تبرره للمؤمنين المتزمتين . وتصور هذه الفكرة ، ووضعها موضع التنفيذ ، كان يتضمن وجهة نظر متحررة . ولم يكن من أقل المتناقضات فى ذلك الموقف ، أنّ الرجل الذى ينادى بهذه الفكرة ، كان من الملتزمين التزاماً صارماً بقواعد الإسلام ، وخصما لمنح الفوائد على القروض . واتبع بنك مصر التقاليد السائدة فى تشجيع الغرف التجارية والجمعيات التعاونية . وكان يستهدف بذلك أن يضمن لمصر صوتاً فى مصالحها الخاصة . وسعى بنك مصر فى أن يكون بنكاً تجارياً ، وبنكاً للودائع فى نفس الوقت . فلقد كان من رأيه ، أن الأوان قد آن ، لتعبئة رأس المال الذى لم يكن يستثمر حتى ذلك الوقت ، إلا فى المضاربة وشراء العقارات . وكان هدف بنك مصر أن يستبدل هذا الطراز العتيق للرأسمالية ، بشكل أكثر عصرية كإنشاء الشركات .

وكان تقدّم بنك مصر فى البداية مذهلاً . فبلغت قيمة الودائع تحت الطلب عام ١٩٢٥ ، ٢,٨٢٠,٠٠٠ جنيه ، وقيمة الودائع غير القابلة للسحب لفترة معينة ٣٧٠,٠٠٠ جنيه . وكان ذلك مبلغا لا يستهان به فى بلاد لم تتعود بعد على عمليات من هذا النوع . ولكن هذه المبالغ كانت تتضمن ودائع مجالس المديريات . إن سرعة نموّ بنك مصر كان مبالغا فيه إلى حدّ ما . ولكن ما كان يفتقر إليه من الضبط والدقة ، اللذان هما الأساس فى تقاليد البنوك ، كان يعوضه استمتاعه بالضمان السياسى . ففى عام ١٩٢٦ ، حين صادفته أزمة من أزمات السيولة ، أسرع البرلمان إلى تعويمه بإيداع الأموال الأميرية فى خزائنه . إن هذه الصلة بدينامكية شعب يستيقظ من سباته ، لها دلالتها . ومما يعزّز ذلك تأييد رجل مثل عبدالعزيز فهمى لهذه الخطوة . إن هذا الرجل المعروف بنزعته الإنسانية ، والذى كان عليا يشار إليه بالبنان فى الحياة العامة ، كان بالرغم من خلافه مع سعد زغلول ، يستمتع بسمعة فائقة فى النزاهة ، جعلت الكثيرين من مواطنيه يستودعونه أموالهم . ولعلهم كانوا يخشون إيداعها فى البنك ، خوفاً من استخدامها فى الربا الذى ينهى عنه الإسلام . ولكنه نبذ كل هذه الوساوس ، وأودع كل المبالغ المتجمعة لديه فى بنك مصر .

لقد أصبحت الحاجة الآن ، لا إلى الادخار ، أو حتى المضاربة ، بل إلى الاستثمار والخلق ، بكل ما تحمله هاتان الكلمتان من معان فى عصر التصنيع . وكان هذا هو ما يطمع فيه طلعت حرب . فأنشأ فى أول الأمر داراً للطباعة ، ثم مصنعاً للورق . وفى عام ١٩٢٤ ، أسّس ثلاثة محالج للقطن . وفى عام ١٩٢٥ ، وجه اهتمامه للسينما ، التى كانت لا تزال فى طفولتها فى ذلك الوقت . وفى نفس ذلك العام ، دخل إلى مجال النقل النهرى . وفى عام ١٩٢٦ ، أنشأ فرعاً لبنك مصر فى باريس . وفى عام ١٩٢٧ ، أنشأ مصانع الغزل والنسيج فى المحلّة الكبرى . ولقد كانت هذه المصانع بالطبع على نطاق متواضع إذا ما قورنت بما وصلت إليه بعد ذلك . فلم تكن مساحتها تشغل إلا ١٣ هكتارا ، من ٢٣٠ هكتار تشغلها

الآن . ولم يزد عدد المغازل فيها حينذاك عن ١٣٠٠٠ ، ولا عدد الأنوال عن ٤٣٤ ، مقارنا بعددها الآن الذى أصبح ٢٥٠٠٠٠ مغزل و٤٠٠٠ نول . كما إن إنتاجها لم يبدأ إلا في عام ١٩٣٠ . ومع ذلك ، فقد كان هذا يشكل مرحلة هامة في تاريخ الحضارة المصرية . فلقد استطاعت مصر إعادة إدماج مجهود عمالها مع منتج تربتها . مستخدمة في ذلك آخر ما في التقنية من تطور . وحتى إن اعتبر الأداء ضعيفاً ، مقارنا بمعيار الصناعة في الغرب ، وحتى مع اضطرارها إلى شراء الآلات واستحضار الخبراء من الخارج ، فإن ذلك كان ضعفا كمياً فقط ، يمكن معالجته ببذل مجهود أكبر . لقد قدمت المحلّة الكبرى إلى مصر والمصريين ، الوسائل العصرية الأساسية في الصناعة ، وبدء المصريون في تشغيلها بأنفسهم لأوّل مرّة .

إن المصنع تعبير فراغي عن فكرة منطقية . فهو يعكس كثافة ما يحتوى عليه من «الورش» والآلات التي تقف جنباً إلى جنب ، لتمارس نوعاً من المنطق ، غريباً على الفلاح والصانع الحرفيّ كليهما . لاشك أنه كان هناك بعض الحرفيين في المدن ، ولعل بعضهم قد دخل في خدمة الآله . ولقد أقيمت المصانع على أرض طينية ، كانت ملكية الفلاحين المفتتة ، تحيط فيها بالمزارع الكبيرة . والفلاح أوالحرفيّ الذى ذهب للعمل في المصنع ، وجد نفسه ملتزما بعمل يختلف اختلافا كلّيا عن طبيعة العمل الخلاق الذى اعتاد على ممارسته في عمله القديم . فالإنتاج في المصنع يستمد قدرته من طاقة صناعية ، تستخدم في إدارة المكوك والدولاب المسنّن ، في تركيباته المعقدة . وهو إنتاج لايمت بأى صلة إلى عمليات النموّ الطبيعي ، الذى يطوّر من البذرة الصغيرة نباتا فارعا ، ولا إلى مهارة الحرفيّ ، التي تشكل من الخامة في يديه خلقا جديدا . إن الطبيعة والمهارة الإنسانية ، اللتين قابل بينهما أرسطو ، تتحطمان هنا ، وتواجهان التحدّى من شكل جديد من السببية ـ من شكل المعدن الذى يحرّك ، ويضرب ، ويكره ، كى يستخلص الهدف ، بدلا من أن يستجمعه أو يخلقه . فهل يعنى ذلك أن مسيرة الطبيعة قد قطع عليها الطريق ؟ هل يعنى ذلك أن «ا تِكْنه» (techne ـ الفن والبراعة الحرفية) ، إذا استخدمنا اللفظ الإغريقى القديم ، بكل مايحمل من ثقل الدلالة في العالم العربى ، قد انفصم إلى الأبد عن «الفيزيس»(physis ـ عنصر النماء والتغير في الطبيعة) ، وهل قدّر لكليهما أن يفقدا إلى الأبد «الأرك» (arche) ، وهو كونهما في موقع الأصل من الأشياء ؟

إنها لمشكلة مرعبة ، تطرح نفسها بإلحاح متزايد على عالم يتمزق بين الكفاءة والأصالة . وهى مشكلة أكثر حدّة بالنسبة إلى شعب له حضارته التقليدية القديمة ـ شعب لاتستطيع الإنجازات المادّية مهما عظمت ، أن تعزّيه عن فقدان أصالته . فهل كتب إذن على هذا الشعب أن يفقد الأمل في الوصول إلى تركيبة تجمع بين الكفاءة والأصالة ؟ هل كتب عليه أن يختار لنفسه أن يظل متشبثاً بالولاء للأوهام ؟ على أى حال ، إن شعب مصر لم يفعل ذلك ، وكان محقّا في أنه لم يفعل . إن الطبيعة لاتزال حاضرة في طاقة المادّة ، كما هى حاضرة في طاقة الإنسان . ولربما كان التصنيع قد مزّق هذا الشعب بين القوتين ـ الأصالة والكفاءة ـ ومع ذلك فهناك تفاعلات جديدة تحدث بين قوانين العلوم ، وبين إرادة الإنسان في عمله . إن العمل الإنسانى قد فقد تلقائيته الأصيلة ، وأصبح مرتبطا بهندسة الآلة وتكرار حركتها الرتيبة . ولكن ألا يمثل هذا طريقا ، أمام هؤلاء الرجال من أبناء الأرض الذين تحوّلوا إلى عمال في المصانع ، كى يبدءوا من جديد ؟

الفصل الخامس

مصر تنظر إلى ذاتها

لا بدّ لأى مجتمع ، حين يصل إلى مرحلة معيّنة من تاريخه ، أن ينظر إلى صورته الذاتية ويتأملها مليّاً . وهو يفعل ذلك بطرق شتى ، أبسطها جرد ما لديه من موارد ، وما حصل عليه من قدرات . ولكن لم تقم مصر «بوصف» شامل منذ أيام على باشا مبارك . لقد تنوعت فيها المسالك والاتجاهات ، وخضعت لعدد كبير من التغيرات الداخلية ، بحيث لم يعد فى قدرة أحد ، إلا صحافتها وحدها ، أن يتابع مسيرة حركة تقلباتها البروتيانية[1] السريعة . فكيف كان يمكن تمييز المحاور التى تدور حولها هذه الحركة الهائلة لاعادة البناء ؟ إن التحليل الأكاديمى فى تلك الفترة ، فى مصر وغيرها من أنحاء العالم ، كان يفتقر إلى الأدوات اللازمة لبناء التركيبات ، أثناء انشغاله فى تجميع البيانات ، ولكن المجتمع كان لديه وسائل أخرى لمعرفة الذات – أو على الأقل – للتعرف عليها . كان النقد الأخلاقى إحدى هذه الوسائل ، وكان التعبير الغنائى وسيلة أخرى . وقدمت الرواية أداة ثالثة ، لفكّ الرموز وتصوير طبيعة الذات . ولقد انتشرت هذه الأداة فى المجتمعات الغربية ، فى الفترة التى أحست فيها بالحاجة إلى البحث فى أعماق النفس ، وهى تبذل غاية جهدها فى محاولة إعادة بناء ذواتها ، وكانت هذه الحاجة أشد إيلاما فى مصر ، حيت كان يعيش الناس دائماً ، تحت وهج نظرة الأجنبى الثابتة المترقبة ، التى تحصى عليهم أنفاسهم ، وحيث كانوا ينظرون إلى أنفسهم من خلال صحف الأجنبى وخطبه وسلوكه . إن تقارير الوكالة البريطانية ، والخطب التى تلقى فى ذكر عيد ١٤ يوليو للثورة الفرنسية ، والمناقشات التى تجرى فى لندن وباريس وعصبة الأمم ، أو فى مؤتمر كمؤتمر لوزان ، الذى حضره وفد من مصر – كل هذه الأشياء ، سواء أسعى المصريون إليها أم لم يسعوا ، كانت تقدم إلى مصر فرصة لرؤية نفسها من الخارج ، كما يراها الغير ، وكان هذا هو سبب الرغبة الملحة عند المصريين ، فى محاولة رؤية أنفسهم من الداخل . ولعل هذا يفسّر لنا جزئياً ، الأثر القوى للصحافة والخطابة العامة ، فى إثارة المشاعر فى مصر .

(١) البروتيانية نسبة إلى بروتيوس (Proteus) إله البحر فى الميثولوجيا الاغريقية . الذى كان يستطيع أن يشكل نفسه فى أى صورة يشاء

كان على مصر أن تحاول طرق كل الطرق لدراسة النفس فى وقت واحد . ولكن إحدى هذه الطرق كانت جديدة عليها - وهى المسرح . وحقيقة أنها اقترضته ؟ كانت تؤكد أهمية هذه الظاهرة .

إن أى مجتمع يمثل تجربته على المسرح ، يحسّ بالراحة ، والتنفيس عن النفس من خلال المسرحية . ولقد كانت إحدى نقط الشذوذ التى تحسب على حضارة العرب ، هى تأخر ظهور الدراما فيه ، بالرغم من الأسباب الكثيرة التى كانت تشير إلى وجوب ازدهار هذا الفن فى تلك الحضارة بالذات . لقد كتب توفيق الحكيم فى مقدمة لإحدى مسرحياته ، يقول عن ذلك ، إن سليقة المسرحية كانت موجودة دون شك عند العرب ، ولكن الظروف غير المواتية ، هى التى حالت دون تطور هذه السليقة ، وكان هذا هو عكس ما حدث فى فارس ، حيث ظهر فيها شكل من المسرحيات شبيه بما يسمى عندنا بالمسرحيات الدينية *-mys)* *try plays)* . تحت تأثير انفعال الشعب بأحداث استشهاد الشيعة . مثل مسرحية (التعزية) ، التى وصفها جوبينو وصفاً يثير الإعجاب . ويظهر أن مترجمى أرسطو عند العرب فى القرون الوسطى ، قد وجدوا صعوبة شديدة فى ترجمة مفاهيم التراجيديا والكوميديا فى كتاباته . إن (المديح) و (الهجاء) ، لم يكونا قطعاً اللفظين اللذين يؤديان المعنى المقصود . فكيف نفسّر إذن هذا النقص الذى طال عليه الزمن ؟

الحقيقة إن العرب كانوا قد مارسوا فى الأنواع الأدبية الأخرى ، بل وفى بعض نوعية سلوكهم ، عناصر كثيرة من الدراما ، مثل مراقبة الذات ، ومسرحه الذات ، والتماس التنفيس عن المشاعر ، بإلقاء الخطب واستخدام التشبيه والمجاز فى القول . بل إن حياتهم ذاتها ، كانت تشبه المسرح فى غرابتها وبعدها عن الواقع . إن التـزامهم بأساليب معينة بـأزياء مـلابسهم (أكثر ممـا كان التـزامهم بالأسـاليب فى وظائفهم) ، وثنائية المعنى والمستوى عندهم فى لغة التخـاطب ، كان يمكّنهم من القيـام بدور الممثلين والمتفرجين معاً . ومن جهة أخرى ، فقد كان العرب متوحدين مع الطبيعة فى نوع معين من التكامل النابض بالحياة . كانوا يستمسكون بها ، ويستمتعون بها ، ولكنها لم تكن فى غالب الأحيان أكثر من خلفية لهم . ولكن تمزق الإنسان التقليدى ألغى هذا التطابق . فحين وُجهت الحماسة التى يلهبها الخيال ، بوجود الأشياء المستوردة ، و واقع الحياة الذى كان يزداد رتابة وبعدا عن الشاعرية فى كل يوم يمرّ ، فقد اضطرت إلى أن تبحث لها عن مخارج أخرى غير العالم المألوف . إن الشعور الرومانسى بالطبيعة ، قد تولّد من الاغتراب عن الطبيعة . والحسّية التى زادها الإحساس بالذات حدّة - ورغم ذلك جرحها - قـد حاولت أن تجد لنفسها حلاً وسطا ، بين الاستمتاع وتموضُع الذات . وكان خروج المسرح . مع أشكال فنية أخرى ، فى نفس اللحظة من حكم إسماعيل ، التى كان يسرع فيها التاريخ خطاه إلى الأمام .

ذكرت الصحف الدولية تفاصيل الإخراج الرائع لأوبرا (عايدة) عام ١٨٧١ ، فى حضور الملوك والأمراء . أما إسهام الشعب فى هذا العمـل ، فقد اقتصـر على التمـويل . وكـان أجرأ تحـديث قام

به إسماعيل ، ينحصر فى بناء فجوة سرّية خاصة به ، خلف مقصورته الخديوية ، ولكن استعراضه المسرف فى البذخ ، كان فى الحقيقة حلقة صغيرة من سلسلة تتضمن أعمالا أكثر شعبية . إن يعقوب صنوع الذى اكتسب شهرته من الدور الذى لعبه فى الحركة الوطنية الوليدة ، وبموهبته الصحفية ووجوده المؤثر ، كان قد اقتبس عدداً من مسرحيات الغرب وكتبها بالعربية . وكان قد بدأ فعلا فى تجاوز النص المقتبس ، ودخل إلى النقد الاجتماعى ، حين وجه إليه الخديو اسماعيل التعنيف الآتى ، بعد أن هاجم تعدّد الزوجات فى إحدى مسرحياته - «إذا كانت طاقتك لا تساعدك على معاشرة أكثر من زوجة ، فانه يجب عليك على الأقل ، أن تحترم أولئك الذين لا يشبهونك فى هذه الناحية» .

إن ما نستطيع أن نلحظه فى هذا الالتقاء بين المسرحيات الأوربية ، وبين الخلق الفنى الوطنى ، هو وجود معامل ثابت - ربما كان قانونا - فى التجديد الأدبى فى هذه البلاد . إن نتيجة هذا الالتقاء تثبت نجاحها ، حين يمنح الواقع المحلى الحياة للنص المستورد ، أو حين تتكيف حقيقة عامة ، كى تناسب الذوق المصرى ، ولقد مورست كلتا هاتين العمليتين ، وكان التأثير الناتج يختلف وكذلك المستوى . سمحت التجارب الأولى لإحياء أعمال موليير ولابيش ، فى شخوص وظروف وحوار تناسب مصر ، وكسبت التأييد الشعبى على الفور . ولكن العملية العكسية ، كانت - دون شك - أعمق اتصالا بجماهير الشعب ، وكان لها تأثير أكبر على تطور الدراما . وأنا أقصد بهذه العملية ، إدخال الأحداث الدرامية ، فى تقاليد الشعر المنطوق . فهنا كانت المشاعر تضفى الحياة على الشكل .

كان أحد الرواد اللامعين فى هذا المجال ، هو الشيخ سلامة حجازى ، كان صوته يسحر الجماهير برنينه القوىّ العميق ، وقدرته على السيطرة على المشاعر . وزيادة على ذلك ، فإنه كان يثقف سامعيه . كانت مقاطعه الشعرية تعبر عن سياقها بوضوح ، ولقد استطاع - لأول مرة - أن يزاوج بين الاستمتاع الحسّى للأذن ، وبين المشاغل الاجتماعية . وكان هذا هو سرّ نجاحه . ومضى فى طريقه يتنقل بين مدن الشرق الأوسط ، يثير الحماسة ويشحذ الهمم ، إلى أن أصيب بالشلل فى سنة ١٩١٠ ، أو حوالى ذلك التاريخ .

وفى ذلك الوقت بالضبط ، عاد أحد الممثلين من باريس إلى القاهرة ، وقدر لهذا الممثل أن يظل النجم العظيم للمسرح ، على مدى سنوات طويلة فى المستقبل . كان جورج أفندى أبيض ، قد حصل على تدريب فى الفن المسرحى الأجنبى الراقى . فقد سافر على نفقة الخديوى إلى باريس ، والتحق هناك بمسرح الكوميدى فرانسيز ، وتتلمذ فيه على سيلفان المشهور بأسلوبه الخطابى فى التمثيل ، وأحضر معه من هناك ، الأداء الخطابى الطنّان ، والأوضاع التى توحى بجلال التماثيل الإغريقية ، إلى جانب الإدراك السامى لقيمة الفن ، وقيمته الذاتية أيضاً . واستقبله بالترحيب عند عودته ، ناظر المعارف العمومية ، الذى لم يكن غير سعد زغلول . وهنا ايضاً نستطيع أن نتتبع أثر التفاعل بين المجتمع والتاريخ والفنّ . وأحضر جورج أبيض معه مسرحيات شيكسبير وراسين إلى القاهرة لأول مرة . وإلى عظمة الحبكة والعبارة والإشارة ، أضاف كل الزخارف المنمقة فى طبيعة الفن الشرقى . إن طريقة التمثيل هذه للمسرحيات الكلاسيّة ، تذكرنا بمساكن أولئك الباشوات ، حيث كان الأثاث المكوّن من مختلف الطرازات ، يزيّن

بوفرة من الحرير والذهب ، لا لزوم لها ، ولا سبب لوجودها . وكانت الأوبرا بالطبع تكوّن جزءاً من هذه المهرجات (الباروك) زائدة الزخرف . إن هواء المساء الحار الرطب ، والقاعة المزدحمة وسحر ملابس النساء ، كانت تسهم كلها فى إثارة حماسة هذا الحشد الأنيق ، الفخور بقدرته على الاستمتاع بتلك الخدع الدرامية .

والآن إذا كان الموضوع والنظارة والمشهد هنا ، كلها مستوحاة من الخارج فى جانبها الأكبر ، فلقد كان هناك أيضاً ، تركيبة وشبكة الحدوث سيقدّر لها أن توحّد هذه الطرق المسرحية الجديدة ، بغريزة الجماهير . كانت هناك جمعية قد تمّ تكوينها لهذا الغرض ، وهى جمعية أنصار التمثيل . وأعلنت هذه الجمعيّة ، أن تفوق جورج أبيض ينحصر فى تمثيل التراجيديا ليس إلاّ . وظهرت فرق منافسة أو مكمِّلة ، فى مجال الكوميديا ، فى أشكالها الشديدة البدائية أو التلقائية ، مثل الفارس والاسكتش والأوبرا ، التى كان يمكن إدخال التقليد المصرى القديم فيها بسهولة ، وهو الشكل المكوّن من الإضافة الموسيقية والرقص والغناء كانت بداية نجيب الريحانى مثلا ، نوعاً من الشعوذة ، وكان كل همّه هو إثارة الضحك ولكن النجاح فى أن يجعل المرء مجتمعاً يضحك على نفسه ، هولا شك إنجاز جدير بالتقدير . وأخرج الريحانى سلسلة من المسرحيات ، كان بطلها النابض بالحيوية ، هو كشكش بك ، وكان من الشخصيات النمطية فى هذه الفترة - عمدة القرية فى زيارته للعاصمة ، بعد أن باع محصوله من القطن ، وتبديده لثمن محصوله ، بطريقة تزلزل كيان مشاهديه من الضحك ، وكان معظم مشاهدية من طبقة السماسرة والمتعهدين و«الشركاء النائمين» ، للفلاح حديث النعمة ، الذى كان يمتع بسذاجته ومجونه هؤلاء الناس ، الذين أثروا بسبب قطنه . ولكن ألم يكن هؤلاء الوسطاء الشرهون بدورهم ، ضحية لاستغلال المصدرين وأصحاب البنوك ، إن هذا التسلسل الوظيفى فى الاستغلال ، كان يطلق الضحكات المتسامحة . إن المسرح على أىّ حال ، قد أمدّ الناس بفترة من الراحة ، وغيّر بعض أبناء البيوتات فكرتهم القديمة عنه ، فأصبح عبد الرحمن رشدى المحامى ، ومحمد تيمور الأرستقراطى من محترفى التمثيل .

ترك تيمور الصغير بيته ، وهو قصر الأسرة الموروث فى تحت الربع ، ليدرس القانون فى فرنسا . لكنه سرعان ما قفل راجعاً إلى مصر . لقد كان منذ صباه - بل منذ طفولته - يتوق إلى تقليد الشيخ سلامة حجازى . وفى أحد الأيام ، مثّل أمام السلطان فى دار الأوبرا . إنه لما يثير الاهتمام أن يرى المرء أحد أبناء الأسر الأستقراطية فى ذلك العهد ، وخريج المدارس الفرنسية ، يختار لنفسه احتراف هذا الشكل الجديد للفن ، الذى كان قريب الصلة فى أذهان الناس حينذاك ، بالمشعوذين فى ساحات الأعياد والموالد ، ومعارض خيال الظل ! وكان من الطبيعى أن ينضم تيمور بعد قراره هذا ، إلى جماعة أنصار التمثيل . وترجم مسرحية شيكسبير «تيمون الأثينى» إلى العربية ولكن المخطوطة فقدت . وكان جو الجماعة مملوء بالحماسة ، ولكنه متسما بالفوضى إلى حدّما . إن الشباب (الذهبى) فى هذه الحقبة ، كان يحاول أن يعيش «الحياة البوهيمية» ، التى كان يخفف من مشقتها ما نستطيع أن تقدّمه طبقة الأشراف من ترف . وكان هذا الشباب يقدّم المنولوجات والاسكتشات فى النادى الأهلى ونادى الموظفين والنادى الموسيقى وكانت اللغة الفصحى هى المستخدمة ، وكان ذلك يناسب المسرحيات التاريخية ، (والنوع النبيل)***Genre***

(noble من العروض . ولكن سرعان ما اكتشف عدم صلاحية هذه اللغة ، فى معالجة المواضيع الأكثر واقعية ، وبسبب عدم استجابة الجماهير العريضة لها .

وهكذا كتب محمد تيمور أولى مسرحياته . . (العصفور فى القفص) - باللغة الفصحى أولا ، ثم أعيدت كتابتها بعد ذلك بالعامية . وانبرى فى هذه الفترة للدفاع عن كرامة المسرح . فشنّ حملة ضارية فى صحيفة المنبر على الريحانى ، والكوميديين الهابطين فى مستواهم ، وجميع الممثلين المقحمين على المسرح دون موهبة أو دراسة . ولكنه اضطر إلى تعديل موقفه بعد ذلك ، وأن يلتقى مع هؤلاء فى منتصف الطريق ، إلى حدّ أنه حاول أن يكتب كوميديا ، اسمها (عبد الستار أفندى) . ولكنها لم تنجح ، لافتقارها إلى الموسيقى و «الديكولتيه» - كما قال أخوه وكاتب سيرته محمود تيمور بعد ذلك . فلقد كانت الموسيقى ، التى أسس الشيخ سلامة حجازى عليها نجاحه ، لا تزال قريبة إلى قلوب روّاد المسرح . وكان المؤلفون على علم بذلك ، وكذلك المخرجون السينمائيون فيما بعد . فكانت الموسيقى والرقص هما عماد الحبكة والحوار ، أو كانا على الأقل يستخدمان لسهولة هضمهما ، بنفس الطريقة التى أسست بها الصحافة - وبعد ذلك الإذاعة - نفسها على أسلوب الخطابة . وكان كل ذلك طبيعياً تماماً . فقد كان الشكل الأدبى الموروث يكتسب مزيداً من الثراء ، بإدخال مضمون جديد عليه ، قبل أن يتحوّل فى آخر الأمر إلى الأشكال الجديدة المستمده من فنون الغرب . إن دراسة للأشكال والأساليب التى نشأت نتيجة للتطور الحديث فى الآداب والفنون العربية ، سوف تسفر دون شك ، عن الكشف عن نماذج لافتة للنظر ، فى الفروع الجديدة التى امتدت فى كل اتجاه ، وفى الأشكال المتبادلة ، وفى التباديل والتوافيق التى حدثت بين الشكل والمضمون . ونحن نعتقد أنه من الممكن إعادة بناء تطور هذه المجتمعات جميعها فى مخيلتنا ، من دراسة هذه التطورات الفنّية المعقدة ، من ناحيتى التاريخ والتركيب البنائى .

وأياً كان الأمر ، فلقد كان محمد تيمور ناقداً قاسياً . ففى كتابه «حياتنا التمثيلية» ، نجد فصلا بليغا عنوانه «حوار مع الموت» ، جعل فيه كل أبطال هذا الحوار من رجال المسرح ، الذين استدعاهم من عالم الموتى ليوم الحساب . إن كل هذه التجديدات الجريئة ، التى أثرت فى الفنّ والعادات معا ، كانت تحاول تبرير نفسها باستحضارهم الماضى . إننا نرى هذا الناقد عام ١٩١٩ ، يندب التدهور والانحلال الذين أصاباً المسرح ، فى الوقت الذى لم يكن ذلك المسرح قد ولد بعد ، والذى كان فيه الناقد نفسه ، يسهم فى إخراجه إلى حيّز الوجود .

قدّر على محمد تيمور أن يموت فى ريعان الشباب عام ١٩٢١ . ولم يترك لنا إلاّ شيئاً من «وميض الروح» إذا جاز لنا أن نستعير هذه العبارة من عنوان الكتاب الذى خصّصه محمود تيمور لإحياء ذكرى أخيه . ولكنه كان وميضا يحمل فى طياته النبوءة . فلقد أدخل النقد الاجتماعى — مرّة على الأقل — إلى المسرح ، فى مسرحيته — «الهاوية» .

لقد تحدثت من قبل عن انتشار المخدرات فى مصر . إن هذه المسرحية تصف الخراب الذى جلبه

هذا الإدمان على أسرة أرستقراطية . يبدّد أمين بك فى المسرحية حياته بين الخمر والنساء والمخدرات . ويقول يسرى بك ، الرجل الفاضل الذى يدعو إلى الالتزام بالأخلاق فيها ــ « حين لا يهتم الرجل إلا بالخمر والنساء والكوكايين ، فإن أفكار النساء تتجه بالطبع إلى المشروبات والمناديل الحريرية والدانتلا ، وغير ذلك من الأشياء التافهة التى يستطعن شراءها من شيكوريل ، وبعد ذلك يتجهن إلى شىء آخر » إن أمين بك يستعرض زوجته الجميلة بالفخر ، بل يشجع أحد أصدقائه على امتلاكها بسلوكه ، ويتم ذلك للصديق بعد حين وفى الفصل الثانى يرفع الستار عن هذا الصديق فى قصره ، وهو ينتظر حضور هذه السيدة . كان قد أجزل العطاء للبواب الصغير ، كى يمنع دخول أى شخص آخر إليه . ولكن الصبى كان قد ترك البوابة مفتوحة على مصراعيها ، وانطلق ليبتاع بعض الحلوى بالمبلغ الذى جاءه من حيث لا يحتسب . وبعد سلسلة من الزيارات المحرجة لضيوف غير مرغوب فيهم ، تحضر السيدة وتلبى حاجته بعد شىء من التمنع الذى تقتضيه المناسبة . ولكنها تترك مروحتها وراءها ، حيث يعثر عليها الزوج . ويتبع ذلك مشهد من الاعترافات المصحوبة بالدموع ، وعاصفة من الغضب . ولكن الغريب فى هذه الجماعة المنحلّة ، هو أنها تظل تتمسك باعتبار ممارسة الجنس ، احتكار مصونا . إن قانون الأخلاق يستمد من مقتضيات العرق وحدها ، ولكن تأثيره المستمد من التقاليد ، يبلغ من القوّة ، إلى حدّ أن هذه الشخصيات المنحلّة ، تظل متمسكة بمظاهر الشرف ، دون أن يكون وراء ذلك أى إيمان بالأخلاق . وأخيرا يموت الزوج المجروح . لعلنا نكون على صواب ، إذا افترضنا أن السبب الأهم لموته ، كان من تأثير الخمر والمخدرات .

لقد كان ذلك كلاما صريحا ، كما رأينا . ولذلك فإنه قد أساء إلى بعض تقاليد المجتمع ، بجرأته على تناول الموضوعات ، التى لا يسمح العرف بالاقتراب منها . ومن اللافت للنظر ، أن تتم مثل هذه المحاولة ، فى مجتمع لم يجسر فيه الدكتور هيكل قبل ذلك بزمن قصير ، على أن يمهر بإمضائه ، قصة بريئة مثل « زينب » . إن مما لا ينكر ، أن حمىّ عدم الصبر فى فترة ما بعد الحرب ، واتقاد العاطفة الوطنية الوليدة ، والسعى وراء الإثارة غير المألوفة - كل ذلك قد زلزل المجتمع المصرى من أساسه .

رجال المسرح

كانت متعة الجماهير كبيرة بهذه التجارب ، بما تقدمه لهم من وفرة فى المواقف الغريبة والشخصيات المثيرة . كان المسرح هو الأداة التى اكتشفوا الحياة فى الغرب من خلالها ، دون أن تفرض عليهم هذه الحياة من الخارج . بل عن طريق الإحساس بها بالمطابقة بالذات أثناء التمثيل . كانت بالنسبة إليهم أشبه شىء بعملية إفراز (Catharsis) عكسية . فبدلا من إفراغ الجماعة لانفعالاتها من خلال الدراما ، فإننا نرى هنا فى هذه الدراما شكلا غير مألوف من الحياة يقدم للناس ، فيستولون عليه ويدخلونه فى كيانهم . إن إحدى هذه القطع الكوميدية من طراز الفودفيل - « خلى بالك من إميلى » ، التى حظيت بشعبية كبيرة ،

كان لها تأثير قوى على الجماهير ، من خلال ما كانت تثيره فيهم من الضحك - لقد كانت لهم مدخلا على النوع غير المهذب من مجون الغرب ، وكان فى ذلك بعض التعويض عما يراه الناس من المظاهر الصارمة فى الوجه الآخر لهذا الغرب ، ممثلا فى تجار القطن والسلاح .

وكان هذا هو سر الاهتمام بالمسرح من جانب النقاد المعاصرين ، والسرّ فيما أثاره أبطال المسرح الحقيقيون والزائفون من حماسة .

لقد اقتبس عثمان جلال مسرحية « طرطوف » من موليير ، تحت إسم (الشيخ متلوف) ، وهو رجل أزهرى فاسق ، يتخفى تحت إلقاء المواعظ ، فى الوقت الذى يسعى فيه وراء المغامرات الغرامية والربح الحرام . وهو شخصية لا تؤمن بالحوافز الخلقية ولا بجدواها ، أكثر منها شخصية مأساوية . ولا تزال الصحافة المصرية إلى اليوم ، تنشر الصور الكاريكاتورية للشيخ متلوف . وفى تلك الفترة ، كان الاقتباس يعتبر نوعا من الابتكار ، وكان هو الشكل السائد فى المسرح . وكانت العادة المتبعة فى إعلانات المسرح فى أول الأمر ، أن يتلو إسم المسرحية فيها ، كلمة « اقتباس » بحروف صغيرة ، ثم يليها إسم المقتبس بالبنط العريض . إلى أن ضاق عباس علام بهذه الكلمة ، واستبدلها بكلمة « بقلم » . واعتبرت الصيغة الأخيرة أجمل وقعا فى الأسماع ، وكان جزاء هذا الكاتب ، أن عرف منذ ذلك الوقت ، تحت اسم « عباس علام بقلم » ! كان كتاب المسرح عامة ، جماعة من السذج ، وكان رواده أكثر سذاجة . وكانت كلمة المسرح ذاتها غير مألوفة ، إلى حدّ أن معظم الناس كان ينطقونها « مرسح » . وظلت كلمة « رواية » ، هى اللفظ المستعمل بدل « مسرحية » ، لأنها كانت مألوفة . ولكن هذه السذاجة ، كانت تتضمن أيضا معنى الحماسة . فلقد كان هناك قوة جديدة منعشة لهذه التجارب ، إلى جانب أن هذه الحركة قد أخرجت عددا من الموهوبين ، أصحاب الشخصيات القوية . فكان هناك من الممثلات ، روزاليوسف التى لا يزال إسمها حياً ، وفاطمة رشدى التى جاءت من سلالة نقية للفلاحين ، وبدأت بإلقاء مقطوعات من الشعر الجميل الذى لم تكن تفقه معناه ، ولكنها وصلت بعد ذلك إلى درجة طيبة من الثقافة والصقل . كما كانت هناك أيضا منيرة المهدية التى لا يزال صوتها يثير الجماهير ، وبديعة مصابنى ، تلك الشخصية المثيرة ، التى تزوجها نجيب الريحانى

ولدت بديعة مصابنى فى سوريا . وبدأت فى ممارسة الرقص والغناء ، فى ذلك الجو الصاخب لتلك الدور ، التى كان المعجبون فيها يقذفون بطرابيشهم إلى خشبة المسرح ، حين تستبد بهم النشوة . هنا كانت الفرصة متاحة للممثلة فى الحصول على رجل يحميها ، أو فى إثارة الإخلاص المنزه عن الغاية عند بعض الرواد ، أو العاطفة المشبوبة عند غيرهم ، أو فى اكتساب ذلك النوع المجزى من الصداقة مع ذوى النفوذ ، الذى قد يصل بصاحبة الحظوة أو الموهبة - دون إبطاء - إلى مدار النجوم . وحين كانت بديعة لا تزال ممثلة مغمورة ، قدمها بعضهم إلى جورج أبيض ، حين كان فى مقصورة ملابسه وراء الكواليس . ويمكننا أن نتصور هذا اللقاء ، حين يدير هذا الممثل التراجيدى الصارم وجهه عن مرآته ، ليسأل ـ « من

هذه الكتكوته ؟! على أى حال ، لقد انتهى هذا اللقاء بتعاقده معها على أداء بعض الأدوار الثانوية . ولم يمض وقت طويل ، حتى استولت على مشاعره أثناء رحلة لها فى الصعيد ، شخصية مهمة ، كان صاحبها يتتبعها من مدينة إلى أخرى فى تنقلاتها . وفى أحد الأيام ، دعى جميع أفراد الفرقة إلى مزرعته . وبفضل سخائه العظيم ، أصبح حاميها وراعيها الرسمى . ثم خلفه آخرون فى هذا المنصب ، كان أحدهم محاميا مشهورا فى القاهرة . وانتهى بها المطاف - ولم يكن ذلك دون مساومة - بالانضمام إلى فرقة الريحانى .

كان الريحانى حين ذاك ، قد أصبح إسما لامعا . وكان حضوره وموهبته فى إضحاك الناس ، من الصفات التى لا يجود بها الزمان إلا على قلة من الناس وفى فترات متباعدة . فكان لا يكاد يخطو إلى خشبة المسرح ، حتى يبدأ الناس فى الضحك ، الذى يفقدون السيطرة عليه . وتقول الأسطورة المتداولة ، إن طفولته كانت تتسم بالتعاسة وعدم الأمان ، كانت تمر عليه أيام ، لا يصيب فيها من الطعام إلا حفنة من الفول ، تقوم بأوده طوال اليوم . ولعل هذا دليل على مصريته الأصيلة ، لأن كل شيء فى حياة الممثل ، يصبح له دلالته . حتى أحزانه ، فلقد كان يحب أمه حباً شديداً ، وجاءه خبر وفاتها ذات مساء وهو يخطو إلى المسرح ، ولم يكن قط أكثر إضحاكاً للناس ، مما كان فى ذلك المساء ، وإن كان يبكى بين إجاباته السريعة البارعة أثناء الحوار . ومن جهة أخرى فقد كان لديه كل خصائص مهنته السيئة ــ غروره المتناهى ، وحساسيته المرضية . كان ينفق على نفسه فى بذخ ، ويقتر على أفراد فرقته . كان يغار من بديعة التى تزوجها بعد حين ، واقترض منها نقوداً لم يردّها .

إن (مذكرات) ، بديعة تخبرنا بعد ذلك عن مغامرة أخرى ، تعكس جانباً من النبل والخلق الكريم . كان أحمد بك كهلا غنياً ، يعجب ببديعة إعجاباً شديداً ويحترمها أيضاً . وكلّف صديقاً للطرفين بأن يبلغها عن حقيقة شعوره نحوها . وبكثير من اللباقة ، اقترح عليها أن يعقد بينهما اتفاقاً يقدّم إليها بموجبه عربة يجرها جوادان ، وبيتا مؤثثا ، ومرتباً سخياً فطلبت مهلة للتفكير ، انتهت بإعلان قبولها للعرض وكان البك بالطبع متزوجاً ، وصاحب أسرة كبيرة ، ولم ينتقد سلوكها قط ، إلى جانب مسارعته بإرضاء كل نزوة من نزواتها . ولكن الريحانى ظل يحوم حولها ، ونجح أخيراً فى استردادها . وأخبرت أحمد بك بذلك ، وتخبرنا فى مذكراتها أن لونه قد اصفر حين سماعه لذلك الخبر ، ولكنه كان أكرم من أن يظهر لها غضبه ، بل اكتفى بأن يعلمها بأنها تستطيع الاحتفاظ بكل هداياه ، وبالبيت والعربة والخدم ، وأن كل قوائم مشترواتها قد سددت . وخرج البك من حياتها ، وقضى نحبه بعد قليل ، والأرجح أن ذلك كان بسبب الصدمة التى تلقاها . ولكن السيدة التى أوحت إلى عشيقها بكل هذه المشاعر النبيلة ، لم تنس بالطبع أن تنسب إلى نفسها ، ما يماثل ذلك من كرم فى الأخلاق ، فوصفت حياتها المغامرة التى عاشتها بعد ذلك مع الريحانى ، فى ضوء يبرز ما جبلت عليه من نبل وكرم ! وأيا كان الأمر ، فلقد مات الريحانى فقيراً ، بينما استطاعت هى أن تملك الكازينو الذى تديره .

إن القصة تعكس ما أصاب المسرح من تدهور بعد ذلك . فلقد سافر الريحانى بعد ذلك إلى

أمريكا ، وذهب غيره إلى لبنان ، وأصيبت فرق كثيرة بالإفلاس . وفقد الجمهور اهتمامه بـالمسرح ، مفضلا عليه الصحافة . وكانت هذه الفترة مليئة بالقضايا السياسية الكبيرة التى احتدم حولها الجدل . وفى عام ١٩٢٥ ، تصادف أن التقى توفيق الحكيم بأحد أصدقائه المهتمين بالمسرح ، وسمعه يقول ـ « إن المسرح قد مات » ولعل تفسير ذلك ، أن هذا الصديق كان يريد أن يحول النحاس إلى ذهب ، كفكرة الكيميائيين القدماء ، ولكنه عجز بالطبع عن ذلك . ورغم ذلك ، ففى غضون الفترة التالية ، وحتى قيام الحرب العالمية الثانية ، حقق المسرح بعض التقدم التقنى ، بظهور مسرح رمسيس وصاحبه يوسف وهبى مثلا ، إلى جانب ما حققته الموسيقى المصرية من تقدم مماثل . لقد أكدّت فى كتاب آخر (العرب أمس واليوم) على أهمية سيد درويش ، الذى أضفى حياة جديدة دافقة على الغناء الشعبى ، وكان أحد الذين أسهموا إسهاماً كبيراً ، فى حركة إنقاذ الموسيقى فى الشرق الأوسط ، من وحل التقاليد . إن إسم الريحانى لا يمكن فصله عن إسم سيد درويش الذى كان يمدّه بالموسيقى ، ولا عن إسم بديع خيرى الذى كان يقدّم له النصوص ، والملح والنكت البارعة ، التى هى من الخصائص الأصيلة فى أهل مصر . إن هذا الفريق المتكامل كان قد بلغ حد الروعة ، فى السنوات التى تلت الحرب الأولى . ولقد أنهى رحيل الريحانى وموت سيد درويش ، مرحلة هذا الاقتباس النشيط للدراما الغربية ، أو هذا (التغريب) للأساليب الوطنية .

من الواقعية إلى الإنسانية

لم يكن محمد تيمور مجدّدا فى الدراما وحدها . فمجموعة قصصه «ماتراه العيون» (١٩١٧) ، كانت تبشر بمولد الرواية الواقعية القصيرة ولقد استطاع أخوه محمود تيمور أن يطوّر هذا النوع من الكتابة بإصرار أكبر .

إن محمود تيمور الذى كان إنتاجه من المقدّمات ، بنفس الوفرة التى كان عليها فى القصص ، كان ينتهز كل الفرص ، لتأييد الجديد ضد القديم ، أو بالأحرى - إذا أقتبسنا نقيضة القرن التاسع عشر - لتأييد الأسلوب النقدى ، ضد الأسلوب العضوى وحين قال فى مقدّمة قصته (عم متولى) - (. . . . ولكن إذا أريد للأدب أن يتقدم بخطى ثابتة فى قصر الجديد ، فلا بدّ له من استرجاع (مصريته) هناك ، فلقد قدّر لهذا الشعار أن يكتسب لنفسه أهمية كبيرة ، بما ثار حوله من الانفعال الشديد والجدل العنيف ، اللذان لايزالان يحتدمان حتى يومنا هذا . فلقد فهمت (المصريّة) ، على أنها تعنى وضع المصريين من حيث علاقتهم بأجدادهم الفراعنة ، وجيرانهم فى البحر الأبيض المتوسط ، وأقربائهم العرب . وليس من الغريب ، أن يعبّر مثل هذا النوع من الأدب ، عن وعى بالتميّز . ولقد ظهر ذلك واضحاً ، بواقعية جذريّة حادّة ، فى حديث عيسى بن هشام . إن هذا الاتجاه يتعارض مع العالمية (الكوزموبوليتانيّة) التى تتنكر فى ثياب العرب ، كما تظهر فى أعمال بعض الكتاب العـرب ، جورجى زيـدان . فعلى عكس هؤلاء ، نجد الوعى الواقعى للذات الجماعية ، هو القوّة الملهمة فى أعمال تيمور وزملائه .

من أولى مجموعاته القصصية ، حتى أول رواية طويلة له (الأطلال ـ ١٩٣٤) ، كان المزاج الغالب لدى محمود تيمور ، هو الأسلوب الوصفى . إنه يعطينا سلسلة من الرسوم الصغيرة والاسكتشات وصور الأشخاص . وأى مقارنة له بمو باسان أو تشيكوف ، سوف تقودنا إلى الخطأ . ولكنه لا يفتقر إلى الرؤ ية الرحيبة الممتدّة . وبقدر كاف من روح الفكاهة ، وموهبة معينة فى رسم الصور الهزلية ، يصوّر لنا تيمور البورجوازى المصرى ، وهو يواجه التجديد الكلّ الذى يجرى على بيئته ، والرؤ ية الذاتية لنفسه . إن مثل هذا الرجل الذى لا يزال وثيق الصلة بأصوله الريفية ، حتى وإن لم يكن مجرد فلاح بسيط انتزع من بيئته ليغرس فى أرض جديدة ، يقاوم مطالب عالمه الجديد بكل قوى غريزته ، وبانفعال بدائى حادّ ، لا يمكن سبر أغواره . فردّ الفعل عنده لا يستجيب لعقل أو منطق ، ولا يمثل قط أى نوع من التطوّر . وفى السنوات العشر ، بين عامى ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠ ، التى ظهرت فيها معظم أعمال تيمور التى تتميز بالأسلوب الواقعى ، اقتصر ردّ الفعل الذى يصوّره المؤلف ، على الجانب العاطفى . فشخوصه تقاوم ذلك المؤثر الخارجى ـ الذى يعتبرونه عاملاً مدمّراً ـ بعنف وحشىّ . وبنبذهم له ، يصل بهم فى بعض الأحيان إلى الانتحار . فهنا الكثير من حالات الانتحار فى كتب تيمور ، وهى تؤكد إلى جانب ذلك العلاقة الوثيقة بين الجنس والموت .

إن كثيرين من عرب هذه الحقبة ، من ضحايا الاستعمار ، الذين رفض هذا الاستعمار الاعتراف لهم بالمساواة مع الرجل الغربى ـ بله الاعتراف لهم بالأسبقية على وجوده ـ قد اضطروا للرجوع إلى القوى الغريزية ، تعويضا عما أصابهم من جراح . وكانت هناك علاقات تؤدى فى بعض الأحيان إلى الزواج بين المصريين والأوربيات . كانت تلك حالات قليلة ، ولكنها كانت بالغة الأهمية فى دلالتها التاريخية . إن الحبّ فى هذه الحقبة ، كان من السهل عليه أن يقدّم التفسيرات والاستنتاجات ، التى لم يكن هناك أى إجراء خارجى يكفى للتصدى لها . إن هذه التفاعلات بين الحياة العامة والخاصة ، التى كانت من خصائص هذه الفترة ، قد يتوقعها المرء ، ولكنه يعجز عن وصفها ـ على الأقل حتى الآن . على أى حال ، هذا هو ما تخرج به من قصص تيمور . ولكننا لا يجب أن نتوقع منه أية رؤ ية عميقة . إنه غزا بعد ذلك أرضا جديدة بروايته ـ «نداء المجهول» ـ ١٩٣٩ . ومع أنه فى ردّ الفعل ضد واقعية خيالية إلى حدّما ، يغامر بالدخول إلى ساحة أوسع خيالا ، إلاّ أنه ـ كما يظهر لى على الأقل ينجح فقط ، حين يستطيع فى سياق حكيه أن يظفر بحادث . وقد يكون ذلك من الروائع الصغيرة ـ إذا شئت ـ ولكنه لا يشكّل عملاً متكاملاً ، يستطيع أن يجد فيه الناس رسالة تصلح للغير كما تصلح لهم .

إن الأعمال العظيمة فى الفن ، يصعب الوصول إليها ، أثناء إنشغال الأمة بإعادة خلق صورتها ولغتها فى آن واحد بطريقة تؤثر بها إحداهما فى الأخرى . ففى تقلبات الخلق الجماعى من جهة ، وفى التجارب الشخصية لأفراد معينين من جهة أخرى ، تزيد فرص الاحتمال فى ظهور القوة الدرامية والبلاغة العميقة . ولكن الرواية الواقعية فى تلك الأيام ، كانت تؤسس نفسها على سلوك الناس وتصرفاتهم ، وعلى تراجم الشخصيات ذات الدلالة الخاصة .

ولد عباس محمود العقاد فى أسوان عام ١٨٨٩ ،من دم مخلوط من سلالة كردية وسلالة من صعيد مصر . وترعرع عوده وسط أصداء حركة المهدى فى السودان ، التى تلتها ملحمة الخزان فى أسوان . كان الأطفال فى ذلك الوقت يلعبون لعبة حروب الدراويش ، ويرقبون من بعيد أفواج السيّاح الذين يجعلون من أسوان مدينة أوربية فى موسم الشتاء . ومع ذلك يظهر أنه لم يكن هناك مقابل فى الجانب المصرى ، لوجهة نظر الأوربيين فى هذه الأحداث . فأولئك الذين أحجموا عن الإسهام فى الصراع ضد الاستعمار ، اختاروا ـ على الأرجح ـ الهروب إلى الألفة والمودّة الحميمة فى حياة الأسرة ، وإلى مجالس الأدباء . وكان أبو العقاد يقضى بعض وقته مع الدارسين والأدباء ، والبعض الآخر فى تأدية واجباته الدينية . وكان فى جماعته رجل يحفظ مقامات الحريرى عن ظهر قلب .

وكانت مصر فى هذه الحقبة ، شبيهة ببرج بابل من حيث تعدد اللغات . وكما قال العقاد نفسه ـ «كان البناء وإعادة البناء ، يجرى دون توقف فى هذا البرج ، وكانت النفقات الباهظة التى تبذل فى هذه العملية ، تضيع سدى» وكان من دهاء العقاد ، أنه عمل فترة قصيرة ، فى مكتب الرقابة البريطانية على المكاتبات أيام الحرب . وبعد ذلك تحوّل إلى مهنة أكثر عصرية وأقرب إلى قلبه ، وهى مهنة الصحافة ، فلقد أصبح صحافيا ممّن يحسب حسابهم . وكان معظم أصدقائه من رجال الفكر العقلانيين ـ كان منهم المازنى الأديب المشهور ، رغم أن الكثرة من قرائه ، لم تكن تفهمه جيداً . وأظنه كان يتميز بتهكمه المصطنع ، وتمرّده الساذج ، وبسروره بالأشياء ، طالما كانت من نسج الخيال . وكان من هؤلاء الأصدقاء أيضا ، شكرى ببلاغته الروحية ، وقدرته على تغيير مظاهر الحقيقة ، بإحاطتها بهالة من الخيال المغرق . كما كان المثال مختار ، وكثيرون غيره ، ممّن كان العقاد يستمتع ـ دون ندم ـ بتحليل شخصياتهم المعقدة ، ويبدى سروره بالكشف عن عقدهم . ورغما عن ميله إلى السموّ ، وإنشاء صداقات حميمة ، فقد كان مغرما بالجدل العنيف ، وكان راديكاليا فى مبادئه السياسية . ومنذ عام ١٩١٩ ، وما بعده ، أصبح خطيب الوفد الأول ، وإن كان قد تبيّن أنه حزبى صعب القياد ، سريع الغضب .

وبينما كان العقاد يتابع حياته العملية فى التجربة والجدل ، التى تضمنت بالطبع مرحلة فى السجن ، كان معاصره طه حسين ! يؤثر بنفوذه العقلانى فى الجيل المعاصر والشباب تأثيرا مماثلا ، كما كان مثله خاضعا لتأثير الفكر الغربى . إن هذا العالم الأزهرى الكفيف ، كان قد ترك عليه أساتذته الغربيون الذين درس عليهم فى الجامعة المصرية القديمة ، التى كان يرعاها الأمير أحمد فؤاد ، أثرا عميقا لا يمحى . ورجع بعد أن أتم دراسته فى فرنسا ، وقد عثر فى ثقافة البحر الأبيض المتوسط ، على قنطرة تصل بين مصر والعالم ، وتصل بين العالم وبينه . إن كتابه (الأيام) ، الذى أكسبه شهرة عالميّة ، أدخل إلى اللغة العربية سمة مميزة وبعدا جديدا يهزان القلوب . وهو لاينسى العالم الخارجىّ ، فالراوية فى هذا الكتاب لا يستهدف إعادة جذب روح الإنسان من الظلمات إلى النور فحسب ، بل هو يستهدف أيضا مدّ مواطنيه بالتنوير الذى يسعون إليه . ولكن أليست هذه هى المغامرة والأمل للإنسان فى كل زمان ومكان ؟

وتصادف أن كتب توفيق الحكيم فى نفس الفترة (١٩٢٧) فى باريس ، روايته (عودة الروح) ، ومزج فيها الانعكاسات الوهمية ، والملاحظات المثيرة ، والرموز ، بطريقة كان سوف يعاودها بوفرة لا يتطرق

إليها الملل ، وجدّة دائمة النضرة لا يصيبها الذبول ، حتى يومنا هذا . إنه يأخذ القارىء ، فى أول مشاهد هذه الرواية ، إلى غرفة للمرضى ، يرقد فيها العديد من الإخوة . ويسألهم الطبيب ، لماذا يعيش الكل معا ، فيجيبونه فى نفس واحد ـ «لأننا سعداء بوجودنا معا» إنهم يعتزون بذلك الدفء وذلك الشعور المتوهج ، الذى تستمده مصر من خصبها ـ خصبها الذى كان يؤمن نفسه بضمير خال من الشوائب والشكوك (لأنه لم يكن قد وصل بعد إلى الحد الذى أصبح فيه (معوقاً للتطور) . وتتضمن الرواية ـ كما هو محتوم ـ قصة حبّ غير سعيدة . وبانعطافة نمطية فى هذا النوع من القصص ، نجد فى قصة الحب هذه ، علاقة بالصراع السياسى واللحظة التى يسجّلها هى ثورة ١٩١٩ ، التى تسهم فيها شخصيات الرواية ، ويغرق فيها محسن بطل الرواية حتى أذنيه . وهكذا تتشابك الحياة اليومية والرغبات والتاريخ والأفكار والرموز . إن معنى الثورة ، هو أن توحّد بين مافرّقته الحياة .

وكيف يمكن أن تكون الأشياء خلاف ذلك ؟ إن الإنسان الذى تمزقه الحياة العصرية ، يدفعه هذا التمزق إلى المقاومة ، فيبذل جهد طاقته فى الفنّ والبناء الاجتماعى معا ، لكى يعيد بناء نفسه من جديد . إن الحكيم كتب (عودة الروح) ـ ولكن أين ، وفى أى اتجاه يمكن البحث عن هذه الروح ؟

انبثاق الوجدان

إن الشعراء هم الذين يستطيعون الإجابة عن هذا السؤال ، المتعلق بعودة الروح ، حيث إن رسالتهم تأتى مجرّدة من حواشى الاستطراد ، وتطابق نفسهاوبالكلمة» ، التى هى المحور الصامد الثابت لهذه الحضارة .

كان أحمد شوقى يعيش حياة الأمراء فى قصره فى المطرية وإذا لم يكن من المقربين إلى الملك فؤاد ، بسبب صلته الوثيقة بالخديوى المعزول (وكانت هناك إشاعة بأنه ابن غير شرعى لإسماعيل) ، إلا أن ماحققه هذا الشاعر من المجد ، قد جعله بمنأى عن قدرة أى إنسان ـ مهما علا قدره ـ فى إلحاق الضرربه . لقد كان لسان العالم العربى دون منازع .

وحوالى عام ١٩٢٥ ، اختار لنفسه موقعا لبناء بيته الجديد على شاطىء النيل فى الجيزة ، حيث كانت المبانى المقامة ، لاتزال قليلة فى ذلك الحين . وكان يستطيع من ذلك الموقع ، أن يطل على خلفية تاريخية تتألف من ثلاثة معالم متناسقة ـ النيل الذى ينبع من الإمكان ومن الخلود ، والقلعة التى بدأبها تاريخ مصر الحديث ، والأهرام التى بدأ بها الفصل الأول من قصة الإنسان . وكان من عادة هذا الشاعر أن يرجع إلى بيته فى الساعات الأولى من الصباح . وكانت زوجته النبيلة (وهو لقب أصبح فخريا فقط) ، تنتظر عودته لتساعده على خلع ملابسه . ولكن نبله كان يأبى عليها تقديم مثل هذه الخدمات . ثم إنه بسبب الإسراف فى شرب الخمر أيام شبابه ، كانت يده ترتعش حين يمسك بالقلم للكتابة ، ولذلك كان يلجأ إلى إملاء أشعاره فى أى ساعة من ساعات الليل أو النهار . وكان ينام إلى أواخر العصر ، ثم يلتقى

بأسرته للحديث . وفى كل يوم ، كان يقدّم لعبة إلى حفيدته إقبال . وفى كل مساء ، كان ينضم إلى رهط من أصدقائه فى مقهى راقى ، فى ميدان سوارس (مصطفى كامل الآن) .

إن هذا الرجل الذى نودى به أميرا للشعراء ، كانت تربطه أوثق الصلات بأصحاب النفوذ فى أيامه . فكانت له صلة بأسرة سلطان باشا ، الذين دفعتهم الوطنية والسعى إلى الربح ، فى الاكتتاب فى مشروعات جماعة بنك مصر ، بالأموال التى جمعوها من خدمة سلطات الاحتلال . وكان يرتبط بأواصر النسب بإسماعيل صدقى - ويروى أنه حين عقد قران ابن الأخير ، على حفيدة الشاعر ، دعت الحاجة إلى استحضار عدد كبير من الصوانى ، لنقل الجواهر والأحجارالكريمة التى قدمت هدايا للعروسين . إن ما حصل عليه بعض الناس من العدد الكبير فى أسهم الشركات ، بسبب نفوذهم أكثر مما كان بسبب براعتهم فى الأعمال التجارية ، كان من طبيعته أن يؤدى إلى استعراض هذا الكرم العظيم ، أو ربما ، هذه الرشوة ولقد وجّه إلى شوقى بعض اللوم على تورطه فى مثل هذه العلاقات التى تسبب الحرج ، ولكن ذلك لم يمنع الناس من التغنى بأشعاره والاستشهاد بها .

استطاع الشاعر فى قصائده ، أن يستخلص كل ما فى اللغة من نقاء وصفاء ، ولكن الغريب أن الفرنسية - وليست العربية ولا حتى التركية - كانت هى لغة الحديث فى بيته . إن ذلك يبدو كما ولو أن تحدّى لغة الحديث اليومية ، قد زاد فى عينيه ، من قيمة اللغة العربية ومزاياها - وهى لغة تجمع بين المرونة والكبرياء ، وتصلح وسيلة لاستكشاف كنوز الحضارة الأجنبية ، واسترجاع ما كان لها من مجد قديم فهكذا كانت على لسان الشعراء الأقدمين فى فارس والأندلس ، وهكذا كانت بشهادة الجميع فى أشعار شوقى .

ولقد وجد هذا الوحى العلوى المتدفق ، الذى شاع وذاع فى الأقطار القريبة والبعيدة عن مصر ، بعض المنافسين . إن الجيل الجديد عام ١٩١٩ ، كان لديه - فى الشعر كما فى السياسة - أهداف أخرى ووسائل أخرى للتعبير . إن شكرى يصف هذا الجيل ، فيقول - إن المصرىّ يفتقر إلى قوّة الإرادة ، ولكنه غنى فى أحلامه وتطلعاته وآماله وهو يقضى يومه فى الأحلام ، بدلا من مواجهة مهامه الملحة . إنه يشعر بالخوف وشجاعته تخونه ، وهو يخجل من نفسه . إن الشباب المصرى يعانى من اضطراب المشاعر ، وتملؤه الأوهام ، ويقضى وقته فى التمنى . إنه شديد الحساسية ، وهناك دموع فى ضحكاته ، وضحكات فى دموعه . إنه يشكو من كل شىء ، وينفعل بكل إهانة ، ويفتقر كل الافتقار إلى الصبر . إن روحه تحتمل قيود مصيره الظالم ، وتجاهد من أجل كسرها ، وتفشل فى ذلك ، وتتعذب وتيأس . إنه يفكر ، ولكن أفكاره تظل مضطربة . وبالرغم من كل أوهامه ، يظل فريسة للحيرة ، وعدم الثقة فى النفس) إن هذه هى الصورة التى رأى الشباب أنفسهم فيها - أو على الأقل - الصورة التى وصفوا أنفسهم بها . ولقد كتب شكرى مقطوعة جميلة من الشعر ، يعبر بها عن هذا المعنى ، فقال ما معناه - «إن أبّدد حياتى ، ولا أتعرف على روحى . وفى الدائرة التى أعيش فيها ، هناك سيّد حاكم بأمره ، لا أدرك مدى جبروته . آه ، لو استطعت أن أنفذ إلى هذا الغموض ! كم ستكون متعتى ، لو أن عظمة الصدق كشفت عن نفسها ! إنى

أشعر بالغربة) إنه يشعر بالغربة أمام ذاته - إن هذا الإحساس هو شرط أساسىّ فى الشعر الرومانسى ، وبشكل أعم ، لأى نوع من الإحساس بالذات .

ولكن كان من العسير أن يحتل أحد مكان شوقى . إن مطران الذى كان ناظما بارعا ، وحافظ إبرهيم الملقب بشاعر النيل ، والذى أعجب الناس بوطنيته وإخلاصه ، وكان أساسا من شعراء المناسبات ، لم يقتربا قط من عبقرية شوقى . . . ولكن لعله كان من الممكن أن يجد شوقى منافسا أكثر خطورة من هذين فى العقاد ، بذكائه المتنبه ، وولاءاته التى كانت تفتقد الإشباع دائما ، وتهكمه اللاذع ، وتلك الدرجة من العمق التى أمكنه الوصول إليها . ولكن العقاد اختار أن يهب نفسه للصحافة . . . . ولم تمنع مكانة شوقى الرفيعة ، كأمير للشعراء وشاعر للملوك ، شاعرا مطبوعا آخر كأبى شادى عن تحدّيه ، حيث لقّبه بالكوكب التائه ، إن الحقيقة أن شوقى بانتمائه إلى العرش ، كان قد فتح بابا واسعالمهاجمته . ولكن هل كان مهاجمه محصّنا ضد الدخول فى ظلّ مثل هذه الرعاية ؟ بعد ذلك بزمن طويل ، حين أصبح التمسك بالأوهام ضربا من المحال ، اضطر هذا الشاعر إلى وصف فاروق «بالمستبدّ العادل» . وهى عبارة بديلة - تحمل الكثير من إيحاءات الهجاء والسخرية - عن العبارة التقليدية الملك الصالح . ولكن هذا الصراع الذى يتعلق بالماضى لا يستحق الاهتمام . إن الأهم من ذلك ، هو أى نوع من الشعر ، يواجه به الشاعر ، لا الأخلاقيات ، بل شعر أسلافه من الشعراء .

ولد أبو شادى عام ١٨٩٢ ، من أسرة ذات باع طويل فى القانون . كان أبوه محاميا شهيرا ، كتب الكثير من الدراسات القانونية الجادة ، التى أعانته عليها دراسته الأولى فى الأزهر . وفى عام ١٩١٢ ، حين بلغ الشاعر العشرين من عمره ، ذهب إلى انجلترا وقضى فيها عشر سنوات ، درس فيها الطب ، إلى جانب إحاطته العميقة بالأدب الأوربى ، كما كان يفعل معظم أبناء جيله . ورجع إلى مصر عام ١٩٢٢ ، حيث نشر مجموعته الدسمة من الأشعار ، تحت اسم (الشفق الباكى) ، والتى بلغ عدد صفحاتها ١٣٠٠ صفحة ! وفى عام ١٩٤٢ ، هجر أبو شادى الأسكندرية - مسقط رأسه - إلى أمريكا ، حيث قضى السنوات العشر الأخيرة من عمره . وكانت تلك ، خسارة كبيرة للأدب العربى . إن سبب هجرته إلى أمريكا ، لا يزال لغزا لم يحلّ حتى الآن . ومع ذلك فإن حقبة الأعوام العشرين القصيرة التى قضاها بين قومه ، كانت حافلة بالنشاط الهائل ، فى ميدان الاجتماع كما فى ميدان الشعر . فلقد أسّس صرحا شامخا للشعر ، ولسانا لحاله ، كانا أروع الأدوات التى طورت الإنتاج الشعرى باللغة العربية فى العصر الحديث - أما الصرح فكان جماعة (ابوللو) ، وأما لسان الحال فقد كان (مجلة أبوللو) (١٩٣٣) .

ولم يقف شوقى عائقاً فى طريق هذه الإنجازات حيث انه توفى فى ١٤ اكتوبر ١٩٣٢ ، فى نفس العام الذى قضى فيه حافظ ابراهيم . وطبقاًلرأى لويس عوض ، فلقد مات الشعر العربى بموت شوقى ، وهو يعنى هنا بالطبع الشعر العربى الكلاسّى . ولكن بما أن أبوللو تسجّل تكريسا ، أكثر مما تسجل بداية ، فمن واجبنا هنا أن نرجع إلى عام ١٩٢٥ ، لالتقاط أوّل دليل على هذا التجديد .

إن المصدر الأساسىّ لهذا الشعر الجديد ، فى المفهوم العام لجماعة أبوللو ، هو الوجدان . فلقد

تساءل شكرى فى إحدى مقطوعات شعره ، قائلا - «أيها الشاعر العلوى» أليس الوجدان هو الشعر بأكمله ؟ إن هذه الكلمة العربية تستعصى على الترجمة إلى أيةّ لغة أجنبية . إنها توحى بنبض الحياة ، والاتصال المباشر بجوهر الأشياء معاً ، بل إنها تكاد توحى بالاتصال بالأسرار العلوية . ففى تحليق الوجدان نحو الأجواء العلوية ، يحس الشاعر بأنه قد تجاوز طبيعته إلى إدراك كنه الصدق المطلق ، ويحس فى الوقت نفسه بأنه لا يزال ملتصقاً بالحياة . وهذا النوع من إعادة الاندماج - هذا التوحّد - هو ما يحتاج إليه مجتمع كهذا ، وهو يواجه صراعه الأساسىّ . وكان من السّمات التى تبشّر بالخير ، أن استخدم زغلول هذه الكلمة فى أول نشرة دورية له إلى مديرى الأقاليم .

حادثان متوازيان يثيران عاصفة من الغضب

كان على عبد الرازق ينتمى إلى إحدى الأسر الكبيرة من ملاك الأراضى فى الصعيد . وكان لتلك الأسر فى هذه الفترة ، وزن كبير فى الحياة السياسية للبلاد . وكانت هذه الأسرة بالذات من كبار المسيطرين على إدارة حزب الأحرار الدستوريين . وفى عام ١٩٢٥ ، نشر الشيخ على عبد الرازق كتابا ، اسمه «الاسلام وأصول الحكم» ، أثار به غضب الجامع الأزهر ، وسبّب ضجّة شديدة ، شبيهة بتلك التى خلفها طه حسين فى العام التالى ، بكتابه - «فى الأدب الجاهلى» . يجب علينا أن ننظر إلى هاتين الحالتين ، عن طريق المفارقة ، إن كلا المؤلفين ، قد غامر بالدخول إلى أرض حرام . دخل الأول إلى ميدان العقيدة ، ودخل الثانى إلى ميدان الذوق . وكان المجتمع يعتبر هذين الميدانين غير قابلين للتجزئة من حيث القداسة . وكان الهجوم على أحدهما ، يعنى إثارة الشكوك حول البناء الكلّ العريق فى القدم ، الذى عاشت فيه أجيال متعاقبة من الناس ، والذى كان لا يزال فى القرن العشرين ، يمنح الكثيرين ضماناً بصدق الهوّية .

إن مؤسسة الخلافة التى كانت لها مكانة مهيبة فى قلوب المسلمين ، والتى تعطلت فعاليتها أو كادت حين ألغاها مصطفى كمال عام ١٩٢٤ ، قد أغرت بعض الطامعين فى اعتلاء عرشها الخالى ، وكان أولهم الملك فؤاد . وكان من الواضح أن هذا هو الحلّ الذى يهدف إليه حزب الأحرار الدستوريين . ولكن القوة الحقيقية للخلافة فى مصر ، يظلل ويصون البناء الذى أبقى الإسلام حياً على مدى القرون - ذلك البناء الشامخ الذى هو جماع شامل لكل عناصره التاريخية والنفسانية والاجتماعية .

ولنلق الآن نظرة على هذه الرسالة العلمية القصيرة . إنها تكشف عن التغيير الذى حدث فى عالم الأزهر . إن المؤلف يستغل أول كل شىء ، مقدمة بن خلدون ، الذى رجع إلى حظيرة العرب ، بعد عهد طويل من الإهمال ، عن طريق متعرج ، عبر الأتراك ، وأخيراً من خلال أعمال المستشرقين الأوربيين . إن هذا المؤرخ ، الذى كان فوق ذلك عالماً اجتماعياً ، قد أتاح للمسلمين العرب ، اتصالاً مباشراً بين الفكر الإسلامى والفكر الغربى ، الذى كان لابدّ من قبوله ، حيث انه كان حقيقة واقعة فى دنيا الناس . ولعل ابن خلدون يصلح حقاً لدور الوسيط . ولكن أليس من العجيب ، أن نجد أحد شيوخ

الأزهر في القرن العشرين ، وهو يحيلنا في إصرار شديد على آراء ذلك الشيخ القادم إلينا من زمان غابر كان أقل تنويرا من زماننا ؟ إنه كان يحاول أن يثبت أن سلطة الخلافة - أو على وجه التحديد - سلطتها السياسية ، لم تكن تستند إلى شريعة السماء ، بل إلى العادة والممارسة ليس غير ، إن أدلته السلبية في هذه القضية ، تتسم بالضعف إلى حدّ ما ، وهو يستند فيها إلى ثلاثة مراجع - بيتان من الشعر (كوبليت) من الحطيئة ، وكتاب إسلامي عن واجبات (القاضي) ، وكتيّب من أنقره . وحين يقفز بالإضافة إلى هذا ، إلى اقتباس الحقائق من كتاب حديث نشر لتوّه لأخصائي إنجليزي يدعى أرنولد ، فإنه يخيفنا بذلك الاندفاع نحو تلمس الأسانيد من آخر مستحدثات العصر . إنه يضعف قضية جديرة بالكسب ، بذلك التعجل في اصطياد حججه . لقد كان على صواب بالطبع ، ولكن ذلك لم يظهر في دفاعه ، إلا عن طريق الإيحاء الضمني الذي لم يعبّر عنه ، إنه يتحدّى الحجج اللاهوتيه لسلطة الملوك ، لأنه كان يهدف إلى نوع مختلف من الشرعية ، بوصفه بورجوازيا مستنيرا . ولكن هذا الجانب أيضاً ، الذي تعرض للنقد الحادّ من أعدائه ، لم يكن إلا نقطة ثانوية في الجدل ، إن النقطة الفاصلة كان لها مكان آخر .

إن إلغاء الخلافة ، لم يكن إلا عاملا واحداً من العوامل الكثيرة التي أدّت إلى تمزق المجتمع التقليدي - إنه كان أكثر هذه العوامل إثارة للمشاعر ، لأنه كان يتعلق بمصير الدول و بالسياسة الدولية . ولكنه لم يكن بأي حال ، العامل الأكثر حسما في هذا الموضوع . إن من المؤكد أن شيخنا لم يكن مستعداً قط لأن يأخذ على عاتقه مسئولية هذا التمزق . ولذلك فلا يجب أن نبالغ في قيمة إصراره على التحدى .

ومع ذلك ، فهو يظهر شجاعة كبيرة وحيوية ودهاء . إنه يتهكم على هؤلاء الذين يتصيدون حججهم لتأييد الخلافة ، من الإشارات المتناثرة في سور مختلفة من القرآن ، كما لو أن مثل هذه القرينة تفرض التقديس بالضرورة . ويستطرد قائلا - إن مجرد ذكر شيء ، لا يجعل هذا الشيء شرعياً ، بل جعله إجبارياً .

«ألا يحضّنا الإسلام على أن نسخو على المساكين وأبناء ، السبيل ؟ ولكن هل يستطيع رجل عاقل أن يقول إن هذا تكليف شرعيّ ملزم للفرد بإعاشة الفقراء داخل المجتمع ؟ . إن حججه الأخرى ، وإن كانت اقل تأثيراً في المشاعر ، إلا أنها أكثر إقناعاً . ونحن نعني بذلك حججه المستمدة من التاريخ . إنه يقول إن منصب الخلافة في الإسلام - إلا في حالة الخلفاء الراشدين ، كان مؤسساً على القوة وليس على الحق ، كأيّ ملكية أخرى ، أو حكم مستبدّ آخر . وكانت العبارة الأخيرة إشارة واضحة إلى حكم الملك فؤاد . وإلى جانب ذلك ، فقد كان التاريخ المعاصر ، من المراجع المستخدمة في كل صفحات هذا الكتاب ، بما في ذلك استشهاده بتاريخ البولشفية . ولم يكن بالاتهامات التي فيها معنى التحدى فحسب ، بل كذلك في تلك الانتقالات المفاجئة التي يداخلها على لحنه الرئيسي - ذلك المزيج غير المتسم بالاحترام ، المكوّن من مقتطفات الصحف وآيات القرآن - أن جلب الشيخ على عبد الرازق على نفسه ، لعنات زملائه السريعي الغضب من شيوخ الأزهر .

وإذا كان من رأيهم ، أن الافتقار إلى الذوق السليم في هذه الحالة ، يدنو من العقوق أو انعدام

التقوى ، فإن ذلك لم يكن يرجع إلى عدم تمييزهم بين طريقة العرض ، وموضوع القضية . فالحق ، أن الذوق يستطيع التعبير خيراً من الكلام . والواقع أن الاختلاف بين الرسالة العلمية المحددة المعاني وبين دلالتها الحقيقية ، كان من العظم ، بحيث أصبح الجرم الكبير الذى اتهم به المؤلف ، هو الوقاحة . ولكن ذلك سبّب فضيحة كبرى ، تدخّل فيها القصر . وكانت السخرية الكبرى التى توّجت هذا الحادث ، أن أشد استنكار وجّه لهذا الكتاب ، جاء من شيخين من شيوخ المغرب ، هما الشيخ خضر حسين وهو جزائرى هاجر إلى القاهرة ، والشيخ طاهر بن عاشور وهو عالم تونسى . فى بلاد هذين الشيخين ، تعّرضت الخلافة لهجوم أشدّ ، حتى أنه كان يدعى فى خطبة الجمعة ، للجمهورية الفرنسية ، بدلا من الخليفة ! إن المرء يستطيع أن يتفهم ، حنين هذين الشيخين إلى مملكة دينية . ولكن أليس هذا شيئاً ، يتسم بالعبث ويوجب الإشفاق ، فى هذا التناقض بين المثل الأعلى والواقع ؟ لقد كان رجال السلطة الآن - على العكس - يحاولون تعديل كل من هذين المفهومين . إن من المؤكد ، أن حجج الشيخ على عبد الرازق ، لم ترق إلى مستوى هذه القضية . إن المؤلف لم يدرك الدلالة الموضوعية لتحدّيه ، ومع ذلك فقد كان المستقبل فى جانبه .

والآن وقد تمّ الحكم فى هذه القضية ، وأصبحت فى ذمة التاريخ ، فإن الأثر الذى يتبقى من كتاب «الإسلام وأصول الحكم» ، هو محاولته إزالة الغموض . فحين يصف المؤلف الخلافة بأنها تمثال عديم القدرة ، وحتى حين يعتبر - بحق - أن هذا التمثال لا يزال يشكّل خطراً ، فإنه يهاجم بذلك نزعة «الظلامية» (أى الغموض المتعمد) . كان هذا هو مزية المؤلف الكبيرة . ولقد أدرك أعداؤه ذلك بالغريزة ، فلقد كانوا هم أيضاً أعداء للتاريخ العلمانى (الدنيوى) ، كما كانوا فى المدى البعيد ، أعداء للحرية . ولكنهم كانوا أبعد ما يكون عن التعرف على أنفسهم ، بالوضوح الذى نرجوه لهم . كان على عبد الرازق يضم الأحرار الدستوريين إلى جانبه ، إما بدافع الإخلاص العقلانى ، أو من خلال الصلات العائلية ، أو عن طريق المؤامرات السياسيّة . ولم يكن الوفد ، الذى كان يتفاخر بمبادئه الديمقراطية ، فى صفّه . ولقد انتقد النقاد فيما بعد ، موقف زغلول من هذه القضيّة . فلم يكن هذا الموقف ، بحال من الأحوال ، جديراً بالرجل الذى وهب نفسه للدفاع عن حرية الرأى . إلى جانب أن موقفه كان أيضاً محاطاً بالشكوك - وهو أقل ما يقال - فى القضية المشابهة التى أثارها كتاب طه حسين فى العام التالى .

إن الشهرة التى حصل عليها بطل هذه القضية الجدلية الثانية ، والمكانة الرفيعة المتزايدة التى اكتسبها بتغلبه على خصومه وانجذابه إلى طريقة النقد الغربية ، الذى ظهر بوضوح أكثر فى كتاباته ، من ظهوره فى كتاب على عبد الرازق - كل ذلك يشوّه تقويمنا المستمد من استعادة أحداث الماضى ، لهذه المناظرة الجدلية ، التى ناقشتها بتفصيل واف فى مكان آخر[1] .

---

(١) Une affaire Dreyfus de le Philologie arabe P. 166 FF. in Normes et valeurs Islam Contemporain by J. Berque, J. P. charaey and others.

إن ما يشدّ الأنظار إلى هذه القضية ، هو الغضب الشديد الذى أثارته . وهو غضب لا يتناسب مطلقاً مع أهمية الموضوع ، وأشد من ذلك الذى أثاره كتاب على عبد الرازق . والذى حدث ، هو أن المؤلف قد غامر فى طبعته الأولى ، بتناول نصوص القرآن بأسلوب لا يتفق مع الاحترام الواجب لهذه النصوص . ولكنه الصق فى الطبعة الثانية قصاصات من الورق على تلك الفقرات التى صدمت علماء الأزهر ، وإن كان ذلك لم يكف لتهدئة ثورة الغضب . ومع أنه مدح الصدق والأصالة فى القرآن ، إذا ما قورن بطبيعة الأدب الدنيوى ، إلا أن نزعته فى تحطيم الآلهة - إذا جاز التعبير - كانت واضحة على صورة لا يجدى معها الإنكار والجرية هنا أيضاً ، كانت الوقاحة . والقضية هنا أيضاً كانت أرفع مستوى من الحجج التى تؤيدها ، ومن الهجوم الذى وجه إليها . والمؤكد ، أن ما يثير الاهتمام حول هذا العمل ، ليس هو إعادته لفتح باب الجدل فى المشكلة الهومرية ، فيما يتعلق بشعراء الجاهلية - فهى مشكلة كانت قد بدأت تفقد أهميتها حتى فى أوربا . أما عن النقد الذى وجّه إليه ، سواء أكان من فارسى مطنب إلى حدّ الإضجار ، مثل مصطفى صادق الرافعى ، أم من عالم دينىّ ضيق الأفق مثل الشيخ الخضرى ، أو حتى من العصريين المعتدلين الذين اتهموا طه حسين ، بعدم الثبات على فكرة واحدة ، فقد كانت دلالته أضعف بكثير من العنف الذى تميّز به أسلوبه . إن من العسير علينا أن نفهم ، لماذا تصدّى الدين بقضّه وقضيضه للدفاع عن هؤلاء الشعراء الوثنيين ، الذين أدانهم الرسول . إن الحقيقة - فى أحد جانبيها - هى أن تراثهم الشعرى كان يشكلّ كلاً لا يتجزّأ ، مع النواحى الأخرى الاجتماعية والثقافية ، كالعقيدة وأخلاقيات الجنس . . . الخ ، وأن هذا الكلّ كان يدافع عن نفسه بمثل هذه الشراسة ، لأنه كان قد اقترب الآن من النقطة التى سيتحطم عندها . أما الجانب الآخر لهذه الحقيقة ، فهو أن تراث البدو ، الذى يزيد من أثره بعد الزمن وعظمة اللغة ، قد أمدّ العرب بنموذج ، يبدو وأنه - عن طريق التناقض - قد وحّد نفسه مع نموذج القرآن ، لأنه كان فى الواقع مكملاً له . وفى مثل هذا الكلّ العالمى ، فإن الإساءة التى أصابت أحد طرفيه ، قد أحسّ الطرف الآخر بأنها جرحته .

ولكنه لم يكن من أجل هذه الوحدة المقدسة وحدها ، أن تدفق هذا السيل من الاستنكار . فلقد زاد من الإحساس بالجرح من هذا الهجوم ، ذلك المنهج الجامد فى التعليم ، وذلك التمسك الضيّق الأفق بالتقاليد . إن هذا المحطم للأصنام ، الذى لم يقنعنا بحججه ، يبعثنا الآن على التعاطف معه ، كما استطاع على أن يحصل على مثل هذا التعاطف من مواطنيه ، بمجرّد أن هدأت العاصفة . إن تاريخ حياة طه حسين العملية ، قد أصبح مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً ، ببعث الجامعة وقضية الدولية العقلانية . إن رسالته قد تجاوزت مضمون ذلك الجدل الذى أثاره عام ١٩٢٧ . وكما حدث لرينان بسبب كتابه «حياة المسيح» فقد أسهم طه حسين فى الصراع بسبب التهم التى وجهت إليه ، أكثر مما فعل بسبب الحجج التى قدّمها فى كتابه - «فى الأدب الجاهلى» . فحين هاجم القيم المتعارف عليها فى اللغة ، فإنه كان قد ارتكب فى مجال فقه اللغة ، نفس الجرم الذى ارتكبه رينان فى حقل اللاهوت . ويمكننا دفع هذه الموازاة إلى أبعد من ذلك فنقول ، «إن رينان قد تحدّى وجود القوى الخارقة للطبيعة ، عن طريق دحضها بمذهب الحتمية (ديترمنيزم) ، وإن طه حسين قد تحدّى الاستخدام التقليدى للّغة باسم التاريخ» .

والواقع أن اللغة فى عالم الشرق الأوسط العربى ، كان يجرى عليها تغيرات عنيفة بقدر مـا هى خلاقة ، تشبه تلك التغيرات التى أثرت فى العلاقة بين الطبيعة والمجتمع ، فى أوربا القرن التاسع عشر . إن طه حسين بمحاولته أن يخضع استخدام العرب للغتهم إلى المنطق ، كان يقدّم إلى مجتمعه «إنسانية» ستصبح من خصائصه المميزة بقوة الواقع ، الذى سيجعل منها وسيلة إلى اقتحام العالم الخارجى .

الفصل السادس

نحو ديموقراطية محتملة

رجع زغلول من المنفى يوم ١٧ سبتمبر ١٩٢٣ ، واستقبلته الجماهير الزاخرة استقبال الأبطال ، وذهب بعد ذلك توّا لمقابلة الملك . وفى ذلك اللقاء الذى استمر ثلاثة أرباع الساعة ، يبدو أن الطرفين ، قد قدّم أحدهما للآخر ، الوعود أو أنصاف الوعود . وبعد ذلك ببضعة أيام ، خطب الزعيم فى جمع من شباب الإسكندرية ، الذين استمعوا له فى صمت عميق ، وهو يصفهم بأنهم السلطة الذهبية التى تربط المستقبل بالماضى ، ويستنكر أمامهم تحطيم استقلال مصر من أجل مصلحة حفنة من العملاء والسماسرة .

ولكن الموقف تحسّن بعض الشىء فى ربيع العام التالى . فخرج حمد الباسل وجورج خياط وويصا واصف من السجن . ورجع مصطفى النحاس وفتح الله بركات ومكرم عبيد من منفاهم فى سيشل . وكما قال أحد الزعماء ـ «إن القدر قد دمغ المصريين بخاتمه المزدوج ـ خاتم الكرامة والعذاب . . . إن مصر المعذبة ، تحمل فى جراحها ، الوعد بالنصر» . إننا نرى القبطى هنا واضحا فى هذا التعبير الذى يذكرنا بلغة الكتاب المقدس . والحق أن البلاد التى كانت ترتقب ساعة الخلاص ، كانت تتقد باللهفة والحماسة ، على اختلاف فئاتها .

الدستور والانتخابات

بالنسبة لأى بلد شرقى ، يتضمن الدستور انفصاما عن الماضى ، وإحلالاً بديلاً لمثله الأعلى . ولكن كان هناك بعض المعترضين المتمسكين بالتقاليد الدينية ، ممن يدينون هذه البادرة الدنيوية ، بوصفها

عديمة الجدوى ، بل بعيدة عن أحكام الدين ، حيث إن كتاب الله والشريعة الإسلامية ، قد أحاطا بكل شيء ، وفيهما الكفاية للمؤمنين . وكما تبيّن من الأحداث بعد ذلك ، فقد كان لديهم مبرّر قوي لهذا الشعور بالقلق . فلقد جاء هذا الدستور صورة قريبة الشبه بالدساتير الغربية . ولكن هذا كان من الأسباب المهمة التي جذبت إليه حماسة الشعب . فلقد كانت قيمته الرمزية ، أهم كثيرا من قيمته الوظيفية . فقد كان هدفه المعلن ، هو الاعتراف بتمثيل الشعب في الحكم . ولكن الأهم من ذلك ، إنه كان يستخدم كتعويذة لطرد الأرواح الشريرة ، في المدى الذي كان يصلح فيه كوسيلة لتنظيم قوى الشعب الأساسية ، وإعداد القنوات التي تسير فيها منعا لتبديدها . وكان نص هذا الدستور الذي أعلن في ١٩ أبريل ١٩٢٣ ، يتسم بالغموض ، ويعتبر غير كاف نسبيا . ولكن النقد الذي وجّه إليه ، لم يصدر دائما عن النوايا الحسنة ، كما أن تأثيره الظاهري لم يكن هو المقصود .

كان هناك بعض الشعور بالقلق ، منذ البدء بعملية إعداد الدستور في صيف عام ١٩٢٢ ، وكان على لجنة الدستور ، التي أطلق عليها ، اسم لجنة الثلاثين ، أن تقاوم بالطبع الضغوط المتصارعة التي تمارس عليها . إن زغلولاً الذي أراد أن يؤسس مبدأ تمثيل الشعب في نظام الحكم ، كان ينقد بشدّة سياسة (لعنة الأمان) ، على أنها جريمة ضد إرادة الشعب . أما الملك فقد تابع الإجراءات بحذر . ونشأت صعوبات فيما يتعلق بلقبه . فكان يريد أن يكون ملك السودان ، كما هو ملك مصر . ولم يكن ذلك بسبب كبرياء الشخصية ، أو تقاليد الأسرة . فكل فلاح كان يعرف أن السودان مرتبط بالنيل . وأخيرا حصر الملك مطالبه في ثلاثة أشياء ـ الأول هو حقه في تعيين أغلبية الأعضاء في مجلس الشيوخ ، والثاني هو حقه في السيطرة على الأوقاف الخيرية الإسلامية ، كما يفعل غيره من ملوك المسلمين ، والثالث هو حقه في منح الرتب العسكرية ، وألقاب الشرف . ولكن مشرعي الدستور عارضوا في ذلك ، نيابة عن طبقتهم الصاعدة . وتابع الرأي العام هذا الجدل باهتمام . ولكن بعض الفجوات كانت تتسع . ولاحظ أحد المراقبين الأجانب من ذوي الخبرة في هذه الشئون ، أن الفلاحين وأصحاب المهن الصغيرة ، قد رأوا أن كل صراعات القوّة لا تمثل غير المنافسة بين الأفراد ، وأنها لاتهتم قط بمحنة الرجل الفقير .

إن لجنة الدستور ، التي نعتها زغلول بلجنة «الأشقياء» ، لأنهم رفضوا السير معه إلى نهاية الطريق ، انتهت من عملها أخيرا ، وأصدرت الدستور في ١٩ ابريل ١٩٢٣ .وكان يتضمن إنشاء حكومة برلمانية ، ومجلسين للبرلمان . وكانت هذه فكرة غير مألوفة ، ولكنها كانت ذات قيمة كبيرة فإذا كانت الأفكار قد سبقت الحقائق ومبادىء الممارسة ، فإن ذلك كان تغييرا يخدم الصالح العام . وفوق ذلك ، فقد كانت له مزيّة تعليمية . ورغم ذلك ، فلعل الدستور المصري ، كان قد عوّل ـ في الجانب الأكبر ـ على طواعية الشعب وسهولة قياده ، وأهمل ، أو خشي ، قوّته الأساسيّة وإمكانياته الجماعية . ولكن الدستور كان على أي حال ، تحسينا كبيرا على مواصفات الدولة الشرقية في تلك الفترة ، وبالطبع ، على نظام الاستعمار آنذاك . وفي هذه الأثناء ، كان هناك سيل من الحماسة يفيض في جميع الأنحاء . فقد تحققت سيادة الشعب ـ أو كادت . وكان مجلس الشيوخ بمقتضى الدستور ، ينتخب ثلاثة أخماسة من الشعب لمدى عشر سنوات ، وكانت الوحدة الانتخابية للعضو هي ١٨٠,٠٠٠ من السكان ، وكان

يقترع على انتهاء عضوية نصف عدد الأعضاء كل خمس سنوات . أما الخمسان الباقيان فيجرى تعيينهم من الملك . أما مجلس النواب ، فكان ينتخب كل خمس سنوات على درجتين ، وكان حق الانتخاب مباحا لكل الذكور الذين بلغوا سن الحادية والعشرين ، وكان العدد فى دائرة النائب هو ستون ألفا من السكان .

إن الخطر لم يكن فى هذه الفقرات ، ولكنه كان فى الشكوك التى أحاط بها الدستور دور الملك . فلم ينص على أنه يملك ولا يحكم ، ومنحه بعض الفرص للتدخل فى الحكم . ولقد أصبح بذلك طرفا ثالثاً ، يحتل دائما موقعا وسطا بين الحكومة والسفارة البريطانية . ولم يكن يستطيع ممارسة نفوذه ، إلا بتجاوز حقوق أحد شريكيه ، أو الاثنين معا . أو ـ بتأثير أكبر بمحاولته استغلال تلك القوى التى تركها الدستور ـ بحق دون تعريف ، كالجماهير مثلا ، أو تحاشى ذكرها من باب اللياقة والحذر ، كاستخدام الرشوة والإرهاب . وكان هذا هو ما حاول الملك فعلا أن يفعله عن طريق التحايل ، وإن كان لم يعرف دائما مدى حدّ الأمان ، الذى يجب ألاّ يتعداه فى هذا الطريق . وقد حدث ذلك بالفعل فى ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ ، حيث تسبب فى إحداث بعض التوتر بينه وبين السفارة البريطانية ، فى حين أنه كان يريد أن يتجنب ذلك ، خدمة لمصالحه .

على أى حال ، كانت الانتخابات الأولى نصراً ساحقاً للوفد . وكانت نية الامتناع عن التصويت فى المدن حوالى ٢٠٪ ولكنها كانت ١٥٪ فقط فى الريف ، وكانت لهذه الظاهرة دلالتها الخاصة . وكانت نسبة المندوبين الثلاثيين من الأقباط من ١٥٪ ـ ٢٥٪ . أما نتيجة الانتخاب فى أول يناير ١٩٢٥ ، فكانت كالآتى : من مجموع مقاعد مجلس النواب ، وعددها ٢١١ ، حصل الوفديون على ١٥٠ مقعداً ، والأحرار الدستوريون على ١٤ مقعداً ، والمستقلون على ٤ مقاعد ، بينما تقرر إعادة الانتخاب فى ٤١ دائرة ، لم يحصل المرشحون فيها على أكثر من نصف الأصوات . وحصل (الأعيان) فى هذا البرلمان على أكبر عدد من المقاعد ، وكانت الفئة التى تليهم وتكاد تقترب منهم فى العدد ، هى فئة المحامين . كما كان هناك عدد من القضاة والأطباء والمدرسين والعمد . وكان من الرموز الدالّة ـ ولاشك أن ذلك كان عن عمد ـ أن زغلولاً قد انتخب نائباً عن قسم السيدة زينب ، حيث كان قنديل أم هاشم ، يظل مضيئا على الدوام ، ولا يسمح لشعلته قط أن تخبو ، وانتخب أحمد ماهر عن قسم الدرب الأحمر . وتكرر انتخاب كليهما فى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ . ومن سوء الحظ ليس لدينا الوسائل لإجراء مسح اجتماعى شامل للناخبين فى هذه الفترة . ولكن الانطباع العام الذى نحصل عليه من التعليقات المعاصرة ، هو انطباع واضح بما فيه الكفاية . يحكى حسين هيكل ، فى صفحة مثيرة من مذكراته ، عن الانفعال الذى اجتاحه هو وزملاءه ، حين كانوا يتلقون أخبار نتائج الانتخابات فى الأقاليم ، فى دار صحيفة السياسة ، وهى تسقط على رؤ وسهم تباعا كالضربات المتعاقبة . سقط فى هذه الانتخابات عدد من كبار رجال السياسة ، كإسماعيل صدقى والمكباتى وحافظ رمضان ، ويحيى إبراهيم رئيس الوزارة المؤقتة التى أجرت الانتخابات . وسقط فيها حسين هيكل ذاته ، الرجل الذى كان لديه كل مقومات الكاتب الكبير ، ولكنه اختار لنفسه أن يصبح سياسيا . وكان عدلى يكن فى أواخر أكتوبر ١٩٢٢ ، قد ألّف حزباً جديداً من كبار الشخصيات ، يضم بعض المثقفين من رجال المهن الحرّة ، مع بعض كبار ملاّك الأراضى . وكان هذا الدبلوماسى

يخشى من انتشار بلشفية الفلاحين ، وتمرد طبقة العمال ، مما يشكل خطرا مميتا على مصالح الشركات صاحبة الامتياز . ولكن المؤكد ، أن هذا الخوف كان سابقاً لأوانه . ومع ذلك فإن هذه المخاوف ، كانت تصور فكرة هؤلاء الناس ، عن الثورية الجامحة المزعومة ، فى هذه الطبقة الجديدة الصاعدة المجندة من الصفوف الدنيا ـ أكثر من العليا ـ من موظفى الحكومة ، والمزارعين المتوسطى الحال ، وأصحاب المهن الحرة ، أكثر مما كانت مجندة من صفوف النخبة الممتازة التى تستمتع بالسلطة ، طوال مدة الجيلين السابقين . إن القوة الديناميكية لهذه الحركة الجديدة ، كانت تبعث نفس شعور القلق والرعب ، الذى ولدته حركة عرابى قبل ذلك بأربعين عاماً . وشعرت الملكية ذاتها بأنها مهدّدة . ولعل الملك فؤاد حين سمع عن الملاحظة التى أبداها أحد رفقاء زغلول ، حيث قال ـ «إن الملكية تعتبر مجرد ذريعة بالنسبة إلينا» ، كان أقل ميلا من أى رجل آخر ، فى التقليل من شأن الخطر الذى ظن أنه يتهدّده . بل لقد بلغ به الأمر ، إلى الإسرار إلى أحد الدبلوماسيين الأجانب ، بأن الطريقة الوحيدة التى تمكنه من إنقاذ عرشه ، بل إنقاذ حياته ، هى اضطلاعه بالدور الثنائى الذى شطرته ثورة مصطفى كمال فى تركيا إلى شطرين ـ الدكتاتورية الدنيوية وسلطة الخلافة . ولكنه كان مبالغاً فى طموحه . فلقد كان لمصر سلطتها الدينية فى الأزهر ، وكان لها بطلها الوطنى فى شخص سعد زغلول . إن هذين الدورين لايمكن أن يتوحّدا فى بلد من هذا الطراز . ومحاولات الملك ، وابنه فاروق من بعده ، فى هذه الناحية ، كان محكوما عليها بالفشل .

أسس زغلول حكومته فى ١٩ يناير ١٩٢٤ . وظل متردداً وقتاً طويلا فى الاضطلاع بالحكم بنفسه . ولاشك أنه قد فكّر فى احتمال تعيين أحد أنصاره رئيسا للوزراء ، مع احتفاظه لنفسه برئاسة الحزب . ولقد دار الهمس عندئذ ، بأن الذى دفعه إلى قبول رئاسة الوزارة ، هو خوفه من أن يعيّن القصر احد صنائعه فى هذا المنصب . وعلى أى حال ، فإن خطابه الافتتاحى ، كان له نبرة جديدة . فقد أعلن أنه يؤسس سلطة حكومته على إرادة الشعب . وأصدر حكماً قاسياً على من سبقوه فى الحكم ، ثم أعلن بلغة صريحة خشنة لامجاملة فيها ، ذلك التصريح التاريخى البليغ الذى قال فيه ـ «لقد ظلت الأمة زمناً طويلا ، تنظر إلى الحكومة نظرة الطير للصائد ، لانظرة الجيش للقائد» . فهل توقفت الأمة إذن عن أن تظل صيداً لأى إنسان؟ إن هذا البرنامج كان جديراً أن ينعت بالنبل .

الوعود فى السلطة

إن أى بلاد تكتشف نفسها ، حين يعترف بها الآخرون . وهذا هو مايبدو أنه حدث لمصر فى نهاية عام ١٩٢٣ . ولعل القصر كان متسرعاً بشكل يجعله مظنّة للشبهات ، حين عيّن سفراءه فى الدول الأجنبية قبل تكوين الحكومة الوطنية . ولكن ذلك لم يقلق الرأى العام أكثر مما يجب . وكان الجو الذى أقيمت فيه وليمة وزير الخارجية فى فندق الكونتننتال ، أشبه شىء بجوّ المهرجانات العامّة . وبين الضيوف من ذوى المقام الذين حضروها ، كانت هناك شخصيات نمطية تمثل طبقتهم وزمانهم وظروفهم .

كـان السفير الـذى أختير للنـدن ، هـو عـزيـز عـزت بـاشـا . وكـان رجـلا نحيف القـوام . يضع «المونوكل» على إحدى عينيه ، وكان هجينا بين الباشا المصرى واللورد الإنجليزى ، وكان ميله إلى الإنجليز يتناسب تناسباً طردياً مع حبّه الشديد للعبة البولو . أما السفير لدى الولايات المتحدة ، فكان سيف الله يسرى باشا ، وكان أقرب إلى أن يكون صنيعة للملك ، من أن يكون سيفا لله . وكان قد حلّ قبل ذلك بثلاث سنوات ، محلّ رجل إنجليزى فى منصب وكيل الوزارة للشئون الخارجية ، دون أن يحدث ذلك أى تغيير فى طبيعة عمل هذه الوزارة . وعيّن محمود فخرى باشا ، صهر الملك ، سفيراً فى فرنسا . وكان هذا أيضاً - على نوع من التوقع والمحاكاة - يستعد من زمن طويل لشغل مثل هذه الوظيفة . فلقد كان أقرب ما يمكن إلى شخصية من شخصيات الجمهورية الثالثة . وكان حفيـداً لحاكم عـام سابق للسودان ، وابنا لرئيس الوزراء ، وله تجارب فى الثرثرة الدولية ، كما كان تلميذاً فى مدارس الجزويت ، وكذلك - كما هو متوقع - خريجاً من كلية الحقوق الفرنسية . وبدأ حياته العملية فى القضاء ، ثم أصبح محافظاً للقاهرة عام ١٩١٩ ، وأبدى موهبة فى إفساد إضراب الموظفين ، نال عليها التقدير من رؤسائه . وكان لسلوكه غير المتعمل ، ولتعبيراته الصريحة البليغة ، فعل السحر فى باريس . وكثيراً ما كانت وكالة هافاس تردد كلماته فى أنبائها . وقال بمناسبة تعيينه «إننا سنـرفع العلم المصـرى فى كل بلد أوربى . وسنجعله يرفرف فى سماوات الدنيا الجديدة . وسيرتفع هذا العلم إلى السمت ، وتكتشف الدنيا فى ثنياته ، نجوم ما ضيننا المجيد ، وأملنا الموعود بمستقبل زاهر» .

ولكن النخب الذى اقترحه زغلول ، فى الحفل الذى أقيم لتكريمه فى ٢٥ يناير ١٩٢٣ ، فى فندق شبرد - ذلك الحرم البريطانى المقدس ، الذى كادت جدرانه أن تتزلزل احتجاجاً عـلى هذا الانتهـاك لحرمته - كان أقل طنطنة وأحدّ نصلا . كانت هناك مفارقة لزبائن ذلك المساء ، لامع نوعيّة روّاد شبرد العاديين فحسب ، بل كذلك مع من حضروا حفل وزير الخارجية فى فندق الكونتننتال . كان هناك بالطبع كثيرون ممن يرتدون بدلة السهرة بقميصها المنشّى ورباط عنقها الأسود ، ولكن كان هناك الكثيرون أيضاً من الريفيين الفارعى الطول ، الأقوياء البنية ، ممّن يرتدون الجبّة والقفطان ، أو الجلباب «البلدى» . وحين ندرس الصور الفوتوغرافية لهذا البرلمان ، نجد فيه عدداً كبيراً من الأعضاء أقوياء البنية المرحين ، ممّن يشكلون نمطاً جديداً فى البرلمانات ، قد يكون مفتقراً إلى اللباقة والأناقة ، ومغرماً بالقهقهة بصوت عال ، ولكنه كان مقنعاً فى إخلاصه وسلامة طويّته . إن ريح الديمقراطية كانت قد بدأت أن تهب . وبدأ أصحاب المراكز الكبيرة ، كوكلاء الـوزارات ومديـرى الأقاليم ، يتسـاءلون إن كـانوا سيقصـون عن مراكزهم ، ليحل مكانهم نواب الشعب . ولقد حدث كثير من هذه التغيرات فعلا . وهنا وجّه ذلك السؤال أيضاً ، عما إذا كان زغلول سيتمادى فى المحسوبية كمن سبقوه فى هذا المنصب . والحقيقة أن هذا الرجل الذى كان قد قارب السبعين من عمره ، ولم يرزق بولد ، كان لديه قطيع مخلص من أبناء الإخوة والأخوات . وقد اختار أن يجنّد عدداً من أصحاب المراكز الكبيرة ، من بين أقربائه . وكان يتعرض للنقد بين حين وآخر ، بسبب هذا الضعف التقليدى .

ولكن زغلول الذى كانت تسيطر عليه مبادىء الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، وعام ١٧٩٣ ، كان

مصراً على تأسيس حكومته على رأى الأغلبية . ولقد جعل الرجال المسنين الـذين يشغلون الوظـائف الآمنة ، والشبان الانتهازيين ، يرتعشون فى أحذيتهم . وكان هو الذى حدّد ساعات العمل فى الحكومة ، بالنظام الذى لايزال مستخدماً إلى الآن ، من الصباح المبكر حتى الثانية بعـد الظهـر ، دون توقف أو استراحة . ثم أنه أنقص رواتب بعض كبار الموظفين ، وبـدلات سفرهم ، وحـظر عليهم استخدام سياراتهم الفخمة للنزهة فى شارع الهرم .

ولقد انتقى زغلول أعضاء وزارته بمهارة . فكانت وزارته تشمل عميد رجال الدولة أحمد مظلوم ، وأحد رجال البلاط المقربين وهو توفيق نسيم فى وزارة المالية ، ورجال جدد ، وأحد الفلاحين الجهلاء ، وهو فتح الله بركات ، الذى كان من كبار ملاّك الأراضى ، وقاضيا نـزيها ، وإن لم يكن مثقفـاً ، هو مصطفى النحاس ، ثم رجلا كامل المؤهلات ، مشهوراً بوطنيته وباعه الطويل فى الأدب الفرنسى ، لذلك المنصب الخطير - وزارة الخارجية ، وهو واصف غالى .

إن البرمان الذى كان يمثل عند زغلول «ضمير الأمة» ، افتتح فى ١٥مارس ١٩٢٤ ، فى أحتفال شعبىّ كبير . وحضر اللفيلد مارشال اللنبى هذا الافتتاح مرتدياً بدلة الميدان (الخاكى) ، وقد فعل ذلك عن عمد ، مستعرضاً بذلك العمل حدّة طبعه التى تدعو إلى السخرية ، فى مخالفة رسمية لمقتضيات اللباقة والعرف والبرتوكول . ولم يدع زغلول عدلى وثروت إلى هذا الاحتفـال ، وهى معاملة خشنـة لم يكن يستحقها أى منهما . وكان لهذا اليوم العظيم ، نصيبه من الجماهير الهادرة - من وفود الطلبة ، ووفود الفتيات اللاتى كن يطالبن بحق النساء فى التصويت قبل الأوان . ومع ذلك ، فلعله كان هناك بعض المفارقة بين حركة الشعب وبين هذه المؤسسة التى أوصلها الشعب إلى المشاركة فى الحكم والرقابة عليه . كانت هناك نشرة ، تحذر أعضاء البرلمان من خيانة الأمانة التى وضعها الشعب فى أعناقهم . وكان هناك أناس يخشون التأثير المفسد ، الذى قد ينجم عن اعتلاء قائد الجماهير لمنصة الحكم . ويتساءلون إن لم يكن زغلول قد أخطأ فى قبوله رئاسة الوزارة ، وإذا لم يكن يستطيع أن ينجز المهمات الضرورية التى يريد إنجازها بشكل أفضل ، لو أنه قنع ببقائه رئيساً لحزبه ، أو قائداً للمعارضة .

على أى حال ، لقد أمكنه بإصراره الشديد ، أن يسيطر على مشكلة التمصير لنظام حكمه . فأمر أن تكتب كل رسائل الحكومة ومذكراتها باللغة العربية . ووجد المستشارون الأجانب الذين احتفظ بهم البريطانيون فى مناصبهم ، أنهم قد سلبوا سلطتهم . وبشهادة أحد المراقبين الأجانب ، فإن زغلولاً قد قضى عليهم قضاء مبرماً . واستغنى عن خدمـات العديـد من الموظفين الأجانب الآخـرين ، ومنهم البريطانى الذى كان يشغل وظيفة مدير الأمن العام ، وكان من الموظفين الأكفاء الذين يعملون فى الخفاء ، ممن عيّنهم المستعمر فى كل ركن ، أو صدع فى جدار ، بمكاتب الحكم فى العاصمة والأقاليم . كما اتخذ بعض الخطوات التى تحقق المطالب الوطنية . وحين لجأ بعض المنفيين من طرابلس إلى مصر ، رفض أن يأمر بإعادة تسليمهم إلى حكومتهم . ولقد أثار ذلك ضجة حينذاك ، ولعّل هذا هو الذى قصده زغلول .

كان زغلول مستبداً برأيه ، عديم الصبر إزاء عدم الكفاءة ، شديداً فى محاسبة مرءوسيه ، ولكنه

كان يضع نصب عينيه دائماً ، العمل على تحقيق تطلعات شعبه . وكانت خطبه - التى كانت مزيجاً ماكراً من البلاغة الكلاسيّة والمناجاة التجريدية المألوفة ، مضافاً إليها تلك الجمل الأخاذة التى تعبر عن جوهر الأشياء وتسرى مسرى الأمثال - تمثّل نموذجاً رائعاً من فنّ الخطابة العامة . ومثل عباراته وإشاراته ، كان الكثير من أعماله ، يستمد القوّة من الرمزية اللصيقة بطبيعة هذه الأعمال . ولنأخذ مسألة توت عنخ أمون مثلا على ذلك : كما يحدث دائماً فى مصر ، كان الماضى يختلط بقضايا الحاضر الملتهبة ، وبالتطلعات الطوباوية المستقبلة . إن هذه الوزارة أثناء تخطيطها لمستقبل جديد للبلاد ، رأت نفسها تدخل فى صراع عنيف يتعلق بأحد القبور . ولقد جمع هذا النزاع بين مشاحنة بيروقراطية طريفة ، واهتمام نبيل بكنوز التراث . إن الحقيقة التى أثارت فى العالم شعوراً لذيذاً - كان مزيجاً من المرح والتسلية - هى أن هذا النزاع كان يتضمن السحر . فقد قيل إن لعنة الفراعنة تنصب على رأس كل من يعبث بحرمة قبورهم ، وإن الأثرى كارتر قد ارتكب خطيئة لا تغتفر ، بتصريحه للنساء بزيارة الضريح المقدس . وكانت الحكومة قد اتخذت من ذلك ، ذريعة لمهاجمة هذا التجديف . ولكن ذلك كله لم يكن مهما ، فالانتقادات القانونية المراوغة ، لاتساوى شيئاً بجانب الشعور الوطنى الصادق . ولم تكن مصر لتعلق كل هذه الأهمية على مومياتها ، لو كانت تطلعاتها إلى المستقبل أقل اتقادا مما كانت . فمنذ عهد محمد على ، كان علم الآثار هو المعامل الثابت (بارومتر) فى هذا التطور . ولم يكن من قبيل الصدف ، أن هذا النزاع المثير حول توت عنخ أمون ، قد اندلع فى نفس الوقت الذى تقلدت فيه الحكومة الوطنية الحكم .

على أى حال فإن أى كسب يذكر ، ما كان من الممكن أن يتحقق ، لو أن الأمر اقتصر فقط على مثل هذه الأحداث التافهة . إن اندلاع النور والنار من رمز ، نتيجة الكبت الطويل للحقائق ، هو سلاح شرعى وفعال ، ولكنه فى نفس الوقت إغراء يمثل خطرا على النظام الفضىّ الذى لم يستقر بعد . فهل كان هذا هو الإسهام الوحيد لهذا المجلس التشريعى الأول ؟ الحق إن نشاط هذا المجلس فى مجموعه ، لم يحظ برضا العرش ، ولابرضا البريطانيين وغيرهم من الأجانب . كما أن الأحزاب الأخرى التى حرمت من السلطة ، بما فيها الحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين ، كانت تظهر العداء لهذا المجلس . ولقد استغل هذان الحزبان الفرصة المتاحة للصحافة ، وللمعارضة داخل المجلس ، فى ممارسة حرية الرأى الكاملة دون قيد ، للمزايدة أحدهما على الآخر ، فى الإعراب عن مرارتهما . ومن قلم حسين هيكل فى صحيفة السياسة ، شنّت على الوفد حملة ضارية ، لم تكن دائماً تراعى جانب العدل أو الاعتدال . وكانت إجابة زغلول على هذه الحملة - جزاءً من جنس العمل . فأحال عدداً من الصحفيين إلى التحقيق ، وحرّض بعض شباب الوفد المتحمسين ، على مهاجمة صحيفة السياسة ، وتحطيم نوافذها بالحجارة ، واستعمال العنف مع محرريها . وبالتجاء زغلول إلى العنف ، فقد خلق بذلك تقليداً خطراً . فلم يعد فى استطاعته دائماً بعد ذلك ، أن يسيطر على «غوغائه» ، كما كان يسميهم الملك فؤاد . ونتيجة لذلك فقد ندم على هذا الإجراء ، حين أدّت صراعات الشوارع فى بعض الأحيان إلى محاولات للقتل .

كان زغلول يتميز بالكبرياء ، وكان قاسيا فى هجومه ، وإن كان كريماً فى ساعات النصر . ولم تكن القسوة من خصائصه ، ولكنه كان يعوّل أكثر من اللازم على حدّة لسانه . وكان فى البرلمان يجيب على

الأسئلة التى يقصد بها الإحراج ، بإجابات لاذعة غاضبة ، تذكرنا بطريقة كليمنسو فى فرنسا .

مثل هذه الأسئلة ، كانت تشكل نوعاً من الخطر ، حين كانت تحرّض على الوطنية المتطرفة ، أو كراهية الأجانب . ومما لوحظ ، أن خطاب العرش ، بدلا من الاستجابة الصريحة لمطالب الشعب ، بإلغاء التحفظات الأربعة المتضمنة فى تصريح اللنبى (٢٨ فبراير ١٩٢٢) ، تحدث بشكل عام غير محدّد عن «تحقيق الآمال» . وكما يحدث عادة فى مثل هذه الحالات ، كان الوزير المختص يتهم بأنه من المغالين فى الاعتدال ، أو حتى بأنه ممّن يرضخون للتسويات المذلّة ، بينما تعكس الاقتراحات البرلمانية ، عدم الصبر على الخضوع ، الذى يسبق إمكانيات تغيير الواقع . ومن الأمثلة على ذلك ، صدور قرار من المجلس بتحديد عضوية الأجانب فى بلدية الإسكندرية ، التى كانت لاتزال أنذاك مجلساً مختلطاً . وصدر قرار آخر بإعادة النظر فى العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية - وكانت هذه المسألة إحدى القضايا الأساسية التى نشأت بسبب خضوع مصر للاستعمار . ومن جهة أخرى ، رفض البرلمان بحسم ، وبعد مداولات ناضجة ، مشروع قانون يعفى قتل الزانية من العقاب ، إذا كان مرتكب القتل أحد أفراد الأسرة الأقربين إلى الزانية ، ولا شك أن مقدّم هذا الاقتراح كان من غلاة المتحمّسين للّون المحلّى !

وكان من أول القوانين التى أجازها هذا البرلمان - ولم يكن ذلك غير طبيعى - هو تحديد مكافأة العضو بستمائة جنيه فى العام ، واعتبر ذلك مبلغاً كبيراً فى ذلك الوقت . ولقد عرّض هذا القانون البرلمان لسخرية الشعب ، الذى دمغه بأنه برلمان «الستمائة جنيه» ، وكانت مكافأة عضو الجمعية التشريعية ، الذى كان يختار عادة من كبار القوم ، نصف هذا المبلغ فقط . ومن ضمن نقاط الضعف الأخرى لهذا البرلمان ، أن اللائحة الداخلية للإجراءات فيه ، لم يجر تحديدها على نحو دقيق حاسم . ومع ذلك ، فقد كان مجّرد إصدار هذه اللائحة من الأعمال القليلة الإيجابية ، التى أجازها هذا البرلمان ، الذى كان عمره من أقصر الأعمار . أما القانون الآخر الذى يستحق التنويه ، فهو وجوب موافقة البرلمان على الميزانية ، لتصبح سارية المفعول .

الفشل الثالث للمفاوضات

ماذا تستطيع حكومة مصرية أن تفعل ، إلاّ أن تفاوض البريطانيين ؟ لقد تمسك زغلول بذلك ، واعتقد أنه يملك أوراقا رابحة فى هذه اللعبة . كانت هذه الأوراق ، تشمل التأييد الكامل الذى يلقاه من شعبه ، وهو ما يمكن أن يؤثر فى الجانب الآخر ، أضف إلى هذا أن حزب العمال كان قد وصل إلى السلطة فى بريطانيا ، وأن رئيسه رامزى ماكدونالد - كما كان يظن - يتعاطف مع مطالب المصريين . ولذلك ، فبعد أن أجرى واصف غالى عام ١٩٢٤ ، عدة اتصالات سرّية لجسّ النبض ، تم الاتفاق على استئناف المفاوضات مع البريطانيين فى لندن . ولكن من سوء الحظ أن زغلول صادفه عائقان فى هذه المفاوضات . ولعل أولهما كان مجرّد خطأ فى الإجراءات . فلقد اختار لنفسه ، أن يأخذ دور (المدّعى عليه) فى هذه القضية ، تاركا للطرف الآخر دور الإدّعاء . ولكن ذلك كان سوء تفاهم متبادل بين الطرفين ،

تذكرنا بكوميديا الأخطاء . وذلك لأن البريطانيين كانوا قد اختاروا هذا الدور لأنفسهم ، بصفتهم الجانب الأقوى الفعال لما يريد . وكانت السلطات الاستعمارية فى هذه الفترة ، غير مؤهلة لإدراك ضآلة الأثر الذى تحدثه المواقف الواقعية فى مثل هذه المجتمعات ، إذا ما قورن بالأثر النابع من الضمير الجماعى . ومن التناقض ، إن زغلولاً ، فى موقفه المضاد لموقف البريطانيين ، كان يحسّ بأنه يقف على أرض من الواقعية الصلبة ، فى حين أن هذا الأساس لم يكن إلا مجرد أمل . والحق أن قوة أولئك الذين خلعوا نير الاستعمار عن أعناقهم ، لم تكن تستمد فعلاً إلا من مثل هذا الأمل - أى من إيمانهم القوى بأن حركتهم لايمكن أن تقاوم . لقد تصرف زغلول فعلاً ، وفقا لهذا المفهوم من الناحية العلمية ، ولكن كان من الممكن أن يجاهر بمثل هذا الدفاع ، أو حتى أن يجول ذلك بخياله ؟ فى تلك الفترة المبكرة من بدء انحسار موجة الاستعمار ، كانت الأسلحة العقلانية التى يستخدمها كلا الطرفين ، يرجع تاريخها إلى جولز فرى فى فرنسا ، والملكة فكتوريا فى بريطانيا . فقد كانت بريطانيا لاتزال تفكر ، كما لو أن خصمها هو عرابى . وكان زغلول يفكر كما لو أن خصمه هو كرومر . وكان لابد لزغلول ، كى ينبذ تلك الأفكار التى عفا عليها الزمان ، أن يقرر لنفسه أهدافا ، وأن يوافق على عقد محالفات ، هى أبعد ما تكون عن ميوله .

كان حجر العثرة الرئيسى فى تلك المفاوضات ، هو السودان . وفى أثناء تلك الفترة ، برزت بعض الأحداث العنيفة على السطح فى الخرطوم وأم درمان . وغنىّ عن القول ، أن بعض هذه الأحداث كان تلقائيا ، وبعضها كان مفتعلا . وكان ذلك عاملا على إفساد جو المفاوضات ، وعدم التشجيع على إجرائها . وظهرت فكرتان متعارضتان فى الصحافة ، بل فى داخل الوزارة أيضا . إحداهما كانت سياسة التهدئة والاسترضاء التى ينادى بها محمد سعيد باشا ، والأخرى سياسة المقاومة التى يطالب بها واصف غالى . ومع ذلك فقد تسرعت الحكومة بالدخول فى المفاوضات ، بسبب اقتناعها بالفرصة المأمولة من وجود حزب العمال ورئيسه ماكدونالد فى الحكم . ولكن الذى حدث ، كان مخيبا لهذه الآمال ، وكانت أول صدمة لمصر ، هى التصريح الذى ألقاه لورد يارمور فى مجلس اللوردات فى ٢٤ يونيو ١٩٢٤ ، قبل بدء المفاوضات . فقد كان أشبه ما يكون فى حسمه ، بأى بيان صدر عن جوزيف تشامبرلين أودزرائيلى ، إذ أعلن بلغة قاطعة - «إننا لن نجلو عن السودان أبدا» . وفى ٩ أغسطس ١٩٢٤ ، حدث تمرّد من الجنود المصريين فى عطبرة ، وكان قضاء البريطانيين على هذا التمرد ، وبقسوة لا مجال فيها للرحمة . وفى نفس اليوم ، ظهرت طرادة بريطانية فى مياه الإسكندرية . ولم يكن ذلك مصادفة بالطبع ، بل بفضل استخدام التلغراف اللاسلكى . وكانت هذه الفترة لا تزال هى فترة استخدام الزوارق المسلحة بالمدافع . وفى كل مرّة ، لا يرضى فيها السادة المستعمرين عن الأحداث ، كانت مدافع أسطولهم الرمادية البشعة ، تطلّ من أبراجها مصوّبة إلى مآذن المساجد .

وعلى أى حال ، فقد تم إجراء المفاوضات ، من ١٥ سبتمبر - ٣ أكتوبر عام ١٩٢٤ . وهناك صورة فوتوغرافية فى إحدى صحف ذلك العهد ، تصور لنا رامزى ماكدونالد وهو يبتسم وينحنى بأدب أمام زغلول . ونرى زغلول فى مظهر مهيب ، وهو يرتدى قبعة من (الجوخ) ، مرفوعة الحافة . إنه يبدو

رجلا عظيما حقا ، بل «جنتلمانا» عريقا ، بالرغم من انحداره من طبقة الفلاحين . ولكن وجهه بخطوطه العميقة ، وعظمتى الصدغ البارزتين ، وعينيه الذكيتين ، كان يوحى بمسحة من الحزن .

الرموز والمكائد

كتب أحد المراقبين الأجانب ، ممّن يتطوعون بإحصاء الأهداف فى مثل هذه المباريات ، يقول : - «إن فشل المفاوضات فى لندن ، يدل على أن البريطانيين لن يعودوا بعد الآن ، إلى الخضوع للإرهاب» . والحق إن بعض الظلال الدقيقة التى تسبب الإزعاج ، كانت قد بدأت تظهر فى الأفق . فنشرت صحيفة (ليبرتيه) ، التى كان يظن أنها لسان حال زغلول ، مقالا يقدم فكرة(طريقة للمعايشة) ، (Modus—Vivendi) تتلخص فى أن تتخلى مصر عن التقدم بأى مطالب محدّدة[1] - أى أمل فى موقف واضح المعالم ، تتخذ فيه موقف المدافع ، وتتخذ فيه بريطانيا موقف المطالب أو المدّعى . إن طريقة المعايشة هذه استمرت طوال ثلاثين عاما ، وهى حقيقة كانت جديرة بأن تبعث الرعب فى قلب كل من عاش فى تلك الفترة . وبالرغم من ذلك ، فإن خطاب العرش التالى فى ابريل ١٩٢٥ ، بدا وكأنه يزيل من الوجود ، كل أثر للفشل الذى حدث فى لندن . وكان من الواضح ، أن هناك جهدا يبذل فى توجيه اهتمام الشعب إلى ناحية أخرى . فركّز الخطاب اهتمامه على الشئون الداخلية ، والإصلاحات المقترحة . ولكن هذا لم ينجح فى خداع الكثيرين ، وخاصة بين صفوف المعارضة . كانت هناك آمال كبيرة قضى عليها ، كما أن صعوبات جدية كانت قد نشأت . لم يجرؤ الملك على معارضة الزعيم الذى يخشاه بطريقة مباشرة . ولكن حين رجع زغلول من لندن صفر اليدين ، فإن بطلى هذه الدراما - الملك والزعيم - اللذين كانا متصالحين جزئيا على الأقل - أو بالأحرى - مستسلمين إلى ضرورة التعايش معا قبل ذلك ، انفصل كل عن الآخر ، وسار كلّ منهما فى طريقه . ولابدّ أن نأخذ هنا فى الاعتبار ، التعاطف أو التنافر الشخصىَ ، وهما إحساسان يلعبان دورا غاية فى الأهمية فى نظام من هذا الطراز . كان فؤاد يخشى زغلول (وغوغاءه) ، ولكن كرهه لعدلى يكن كان أشد . فى مارس ١٩٢٣ ، وزعت بعض النشرات الملتهبة ضد زغلول ، وأسندت تهمة إصدارها إلى أنصار عدلى . ولكن يبدو أن مصدر هذه النشرات كان أعظم وأعلى من ذلك مقاما ، كما اكتشف البريطانيون من التحقيق فى هذا الأمر - ولقد

(١) إن الفكرة التى تحدث عنها المؤلف فى الفصل السابق وفى هذا الفصل أيضا عن دور المدعى والمدعى عليه فى المفاوضات المصرية البريطانية هى فكرة غير واضحة من حيث الشكل أو المضمون أو الأهمية . وكذلك فكرة أن مصر قد اصطحبت لنفسها (طريقه للمعايشه) مع بريطانيا استمرت ثلاثين عاما أى حتى حصولها على الاستقلال ، تخلت فيها عن التقدم بأى مطالب محدده ، هى فكره فى غايه الغرابه ، فكل من عاش هذه الفترة يعرف إن شعار مصر فيها كان (الاستقلال التام أو الموت الزؤام) ولعل المؤلف لا ينكر أن هذا الشعار يسجل موقفا واضحا ومطلباً واضحا من بريطانيا - المترجم .

توقف هذا التحقيق فجأة بعد هذا الاكتشاف . ومع ذلك ، فقد استطاع الملك أن يحسّن صورته أمام الشعب إلى حدّ ما . ولاحظ أحد الدبلوماسيين إنه قوبل بالهتاف من الشعب لأول مرّة ، حين رجوعه من الإسكندرية . وأنشأ الملك لنفسه جهازا خاصا للتجسس فى جنيف ، حيث كان يقيم الخديوى السابق . وبحلول اكتوبر ١٩٢٤ ، كان قد وصل إلى نهاية قدرته على الاحتمال ، وأصيب بانهيار عصبى حاد ، من الرعب الذى كان يحسّ به بسبب مؤامرات ومكائد سلفه الخديوى عباس ، وبسبب خوفه المرضى مما قد تفعله الجماهير . إنه لم يستطع أن يغفر قط ، تلك القيود الدستورية التى وضعت على سلطته . فهل ستتاح له يأترى ، الفرصة فى استرداد بعض الأراضى التى فقدها ، من قبضة بريطانيا والوفد ؟

كان من المحتمل أيضا ، أن يكون الزعيم الكبير قد استنفد قواه ، بسبب ممارسته للسلطة ، أو أنه قد أصيب بخيبة أمل شديدة بسبب الفرق الكبير بين موقفه الأول كمطالب بحقوق الشعب ، وبين موقفه فى مركز المسئولية . لقد بدت المؤسسات والجماعات فى تلك الفترة ، وكأنها تعانى من حالة معنوية سيئة . ولعل السبب فى ذلك ، أنها كانت قد علقت آمالا أكثر مما يجب ، على الحكومة الدستورية . لقد أصبحت هذه الحكومة الآن - مثل من سبقها فى الماضى ، ومن سيخلفها فى المستقبل - تبذل قصارى جهدها فى القضاء على المعارضة . وكانت ترجو أن تصل إلى ذلك - لو أمكن - فى حدود القانون . وكان الكثيرون فى مصر يؤمنون بإمكان تأسيس ديمقراطية على الطريقة الغربية ، عن طريق إنشاء مجلسين للنواب والشيوخ ، وهيئة قضائية من قضاة مسئولين ، يضطلعون فى هذه الديمقراطية بدور مستقل . وكان قد بدىء الآن فى محاكمة حافظ عفيفى وحسين هيكل وغيرهما من السياسيين .

كان المجلس التشريعى فى انقرة منذ وقت قصير ، قد أنزل الخليفة عن عرشه ، وألغى الخلافة . فمن كان سيحل محله ؟ كان البريطانيون يفضلون أن تحلّ الخلافة فى الأسرة الهاشمية . وكان مسلمو الهند ، لا يزالون مخلصين للخليفة العثمانى المخلوع . ولكن الملك فؤاد ، كان قد استطاع بشكل رائع ، أن ينسى أو يتناسى ، أصله الذى انحدر منه . وهناك وقت فى حياة الأسر المالكة ، وحياة ذوى الشهرة ، يتذكر فيه هؤلاء وهؤلاء فجأة ، أنهم من نسل الرسول ﷺ . ووصل الملك فؤاد إلى هذه المرحلة ، قبل أم كلثوم بوقت طويل . وبالرغم من نفى القصر القاطع لهذه الأنباء ، فقد حاول الملك أن يصل إلى إثبات هذا النسب المقدس بمعاونة بعض أتباعه الموثوق بهم ، سواء أكان هؤلاء الأتباع من طلاب المنافع أو من السذج . ثم تلى ذلك حادث عجيب ، فقد أضرب طلاب الأزهر احتجاجا على الحكومة الوطنية ، ورفعوا شعارا على أعلامهم ، يعلنون فيه - «إن قائدنا الأوحد هو الملك» . وكانت هذه الحيلة من فعل نشأت باشا رئيس الديوان الملكى . وهدّد زغلول بالاستقالة . وتجمعت الجماهير أمام قصر عابدين ، تهتف «سعد أو الثورة» - وهكذا أصبحت الثورة كلمة محفورة فى ذاكرة الشرق العربى .

فى هذه المرحلة ، يجب على المرء أن يتجنب الفروق المنهجية . فقد يكون صحيحا أننا نستطيع أن نميز فى هذه الفترة وجود طبقة بورجوازية ، تولدت من المهن الحرّة والوظائف المدنية فى الدولة ، بتأييد من الفلاحين الأكثر يسرا وبعض الحرفيين الأغنياء والسماسرة ، وحتى بعض رجال الأعمال - وقد بدأ هؤلاء

مجتمعين ، فى سلب سلطة طبقة أخرى أكثر قدما واستقرارا ، يغلب عليها الطابع الأرستقراطى الخديوى . ومن المؤكد أن الوفد كان يرتبط بالشعب ارتباطا عاطفيا وثيقا ، وإن كان يتجه من الناحية الفكرية ، نحو الغرب . وفى تلك الفترة ، كانت قوته وصلابته مستمدة من تمسكه بأفكاره . وكانت شعبيته الكبيرة ، تذكرنا باليعقوبيين فى الثورة الفرنسية . والحق أننا نميل ـ وعلى الأخص ، ونحن على هذا البعد الذى يفصل بيننا فى الزمان ـ أن نعتبر هذه الطبقة ، طبقة بورجوازية صاعدة ، فى وجه الطبقة الأرستقراطية المنحلّة . وعلى هذا ، فاننا نستطيع أن ندرس ـ من وجهة نظر الطبقية ـ ذلك الصراع الدرامى بين هاتين الجماعتين الرئيسيتين ، مقتفين أثره من خلال كل تفاصيل التاريخ ، ومستخلصين لكل المضامين الأخلاقية التى يشملها .

ولكن المسألة لم تكن بهذه البساطة . ففى السعى وراء السلطة ، نجد الشخصيات والتجمعات (الشلل) أهم من التعاريف . إن أرستقراطيا كعدلى ، أو رجلا من كبار ملاّك الأراضى كمحمد محمود ، كانا دون شك ممن لا يمكن إنكار إخلاصهما للوطن . وكان إسماعيل صدقى وعلى ماهر ، من الموظفين المدربين ، وكانا أيضا من أبناء الموظفين . ففى أى مكان من السلّم الطبقى الغربى ، يمكننا أن نصنّف ذلك القطاع الكبير من الطبقة الحاكمة ، أو ذلك القطاع الآخر من أبناء العمد الذى كان ينتمى إليه سعد زغلول ولطفى السيد ، أو تلك الجماعة النشطة من أصحاب المهن الحرّة ، التى كان يجيء منها معظم الساسة ورجال الدولة ؟ إن القول بأنه كان هناك انفصام تام بين طبقة ملاك الأراضى ، وبين البورجوازيين من رجال الصناعة ، هو قول يجانب الواقع ، لأن جماعة بنك مصر كسبت تأييد جميع الطبقات الموسرة ، وفوق ذلك فقد كانت علاقاتها الطيبة مع المصالح الأجنبية ، أكثر ودّا وانسجاما ، مما يمكن أن يتوقعه أكثر الآراء تسامحا .

ولكن عدم إمكان القطع برأى حاسم ، فى طبيعة العلاقات بين طبقات المجتمع من حيث مستوياتها الاقتصادية ، وبين المواقف السياسيّة لهذه الطبقات ، لا يجب أن ينسينا قاعدة الوفد وخصائصه الشعبية . إن القنصل المصرى جايار ، وهو مراقب معاصر لهذه الأحداث ، وصف صراع الوفد عام ١٩٢٢ ، بأنه صراع الطبقة العاملة وصغار الموظفين ، ضد الباشاوات وكبار ملاك الأراضى . فقد حدث فى طنطا ، أثناء شجار عنيف فى الشوارع بين مؤيدى الوفد ومعارضيه ، أن تصاعدت هتافات الجماهير وشتائمهم ضد الشركات الأجنبية وكانت تهمة التطرف لا تزال توجه إلى زغلول من بعض الناس ، بينما كان غيرهم يلومونه على اعتداله الزائد ، ويهدّدون باتخاذ الخطوات الجريئة التى ينادون بها بأنفسهم . ولكن معارضيه عجزوا عن تكوين جبهة متماسكة . وحين تولّى السلطة عام ١٩٢٤ ، لامه بعض الناس على إشراك فلاح أمّى ، مثل فتح الله بركات ، ورجل لا يجيد إلاّ إثارة الجماهير ، مثل النقراشى ، معه فى الوزارة . ومع ذلك ، فإن هذا الرجل الديمقراطى ، قد نجح فى السيطرة على الحركة النقابية ، وتسييرها فى القنوات التى أرادها لها ، بل نجح فى أن يبطل مفعولها ، حين لا تسير مع سياسته . وفى إحدى المناسبات ، استخدم العنف فى وقت إضراب العمال . فهل يتهم بسبب ذلك بالبيرقراطية

المستبدّة التي هي من خصائص البورجوازية الوطنية ؟ أم كان هذا التطور للحركة الاجتماعية سابقا لأوانه ؟ إنها أسئلة صعبة ، سنرجع إليها فيما بعد .

فرص برلمانية

إن أحد فخاخ التاريخ السياسي لمصر في هذه الفترة ، كان يكمن في التبنّي البالغ الحماسة للنظم الديمقراطية في الغرب . فحين شب خلاف بين الملك ورئيس وزرائه ، استدعى أحد المستشارين القانونيين البلجيكيين ، للفصل في موضوع النزاع . فهل كان الشكل هنا يكشف عن المضمون ؟ إن الديمقراطية الصحيحة ، لابدّ أن تتكوّن من انعكاس صحيح لمضمونها . وأبحاثنا في هذا الماضي القريب جدا من حاضرنا ، لا تسمح لنا بأن نؤكد شيئا ، وهي أشد عجزا من أن تسمح لنا بأن نقوّم شيئا . إن المؤكد ، هو أن النظام البرلماني له مزايا كامنة . إنه شكل يمكن للمضمون أن يتطور داخله . وهذا على أي حال ، هو ما تتوقعه الجماهير بشكل غامض ، وما تجاهد قادتها في الوصول إليه ، بوعي يزيد أو ينقص . فحين يستحوذ أحد هؤلاء القادة على تأييد الجماهير ، ثم ينضم بالإضافة إلى ذلك للمعارضة ، نابذا ، كل تحفظ فيما عدا ذلك الذي ينشأ عن تصوره الذاتي للدولة ، فهنا لن يجانبنا الصواب إذا قلنا إن المجلس الذي يلهمه هذا القائد ، وينفخ فيه من روحه ، سيمثل في معناه ومبناه ، جزءا كبيرا من الحقائق في عصره وفي بلده . وهكذا كان الحال فيما يتعلق بزغلول ، حين كان يسيطر على مجلس النواب بعد استقالته من الوزارة ، في الفترة القصيرة المخزية لوزارة زيور ، وبعد إعادة انتخابه زعيما للمعارضة ، حين أُلّف عدلي يكن وزارته . ولذلك فإني أقترح عدم التزامي بالتاريخ الزمني ، وأن أختبر بدلا من ذلك بعض تفاصيل الحياة البرلمانية أثناء عام ١٩٢٦ ، وسأعتمد في ذلك على مضابط الجلسات في البرلمان .

كانت أنظار الأمة مشدودة إلى البرلمان . ونجد الدليل الكافي على ذلك في الأعداد الكبيرة من المطالب والشكاوى والالتماسات ، التي كان الكثير منها خلوا من الامضاءات ، وهو دليل آخر على التلقائية . من هذه الرسائل ، تبليغ إلى البرلمان عن نشاط أحد المزورين في أشمون . وآخر عن عدم أمانة صراف في طوخ . وشكوى من الحجاج في الطور ، عن عدم وجود قارب ينقلهم إلى السويس . وشكاوى أخرى تقول إن مشايخ البلد في إحدى قرى قنا ، وفي قرية أخرى في مركز بنها ، قد حصلوا على تعيينهم في مراكزهم بالغشّ والمناورات ، وأن هناك أراضي قد اغتصبت ، وأن موظفين قد حرموا من حقهم في الترقية ، وأن بعض الجنود لم يتسلموا رواتبهم . وكانت هناك رسائل أخرى تتعلق بالصالح العام ـ أحدها يدين الدعارة ، وكثير منها يشكو من ظلم الإنجليز في السودان ، ويطلب وضع حدّ لذلك . وطلب بإعادة النظر في مرتبات العلماء . واحتجاج من نقابة العمال في شركة كوم امبو ، ونقابة العمال في شركة النور في القاهرة ، على تصرفات رؤسائهم . وشكوى من الغرفة التجارية في منوف ، تخطر فيها المجلس بأن الحكومة السابقة قد سحبت رصيد مجلس المديرية المودع في بنك مصر . ومدام هدى شعراوي ، وهي تكرر مطالبتها بحقوق المرأة . وكانت بعض هذه المطالب تحفظ ، والبعض الآخر يبلغ إلى مصالح الحكومة المختلفة لإبداء الرأي . وهنا لا يسع المرء إلا أن يدين هؤلاء السادة ، الذين كانوا يهتمون بتأثير

خطبهم أو كسب ودّ الجماهير ، أكثر من اهتمامهم بتصحيح الأخطاء ورفع المظالم . ولكن أى برلمانات الأرض ، يمكن أن نعفيه من مثل هذا النقد ؟

إن الانطباع الذى يخرج به المرء من قراءة مضابط جلسات هذا البرلمان ، هو طابع الجدّية الذى يسود مناقشاته . وكما نتوقع فقد كانت الأولوية فيها لمشاكل الرىّ . ففى كل عام ، كان أهل الصعيد - الذين كانت حياتهم لا تزال متوقفة على الظروف الطبيعية للنيل ، وما يجرى من السيطرة على تصرفات مياهه - يتقدمون بشكواهم . كان أقل خطأ فى فتح الحياض أيام الفيضان ، يمكن أن تنتج عنه خسائر كبيرة فى ممتلكاتهم . وقال مكرم عبيد فى إحدى خطبه المثيرة للحزن والإشفاق ، إن هؤلاء الناس الذين ينظرون إلى النيل نظرتهم إلى «أرض الميعاد» ، يجدون أن معظم خيراته حرام عليهم ، حلال على غيرهم - فقد كانوا يضطرون أحيانا لرفع هذه المياه العزيزة ، ببناء هرم كامل من مصاطب الشواديف ، وكان رىّ الفدان الواحد فى هذه الحالة ، يكلفهم حوالى ثمانين قرشا . ورغم ذلك ، فإن إنتاج الفدان لا تزيد قيمته عن ١٤ - ١٥ جنيها ، تلتهم الضريبة منها جزءا كبيرا . ويطالب مكرم عبيد نائب قنا ، بإضافة ٥٠٠٠ فدان أخرى إلى مساحة الأراضى التى تروى بالراحة فى إقليمه . ويقول إن ما يقال عن مياه النيل لا تكفى لرىّ هذه المساحة عن طريق المناوبات المستمرة ، هو مجرّد هراء ، حيث إن أراضى الشركات الأجنبية فى كوم أمبو ونجع حمادى والبلينا ، لديها أكثر مما يكفيها من المياه للرى بهذه الطريقة ، دون أيّة قيود .

إن الصورة التى تبعثها هذه المناقشات أمام أعيننا مرّة أخرى ، هى صورة حزينة تنقبض لها الصدور . فإذا كانت العاصمتان قد سارتا بخطى سريعة على طريق التقدم فى الجيل السابق ، فإن حياة الفلاح المعيشية قد ظلت كما هى ، أو لعلها أصبحت أكثر سوءا . إن إغراء ضواحى المدن الكبيرة ، كان قد بدأ فى تثبيط همم الفلاحين عن إجراء الإصلاحات اللازمة فى مساكنهم ، أو بناء مساكن جديدة . هذا إلى جانب تفشى الأمراض المتوطنة بينهم . فضحايا البلهارسيا نسبتها ٩٠٪ من السكان فى الفيوم ، وكانت نسبتها لا تقل عن ٦٥٪ فى أى أقليم آخر . وكانت أرقام تفشّى الأنكلستوما ، هى ٧٥٪ فى القليوبية ، و٢٠٪ فى البحيرة وظهر من عينات البحث التجريبى ، أن هناك ٦٥٪ من تلاميذ المدارس الابتدائية ، و٣٥٪ من تلاميذ المدارس الثانوية ، يعانون من البلهارسيا . وكانت نسبة انتشار الأنكلستوما بينهم ، هى ١٥٪ و٦٪ على التوالى . ثم إن انتشار المخدرات كان وصل إلى الريف ، واتخذ هناك شكلا وبائيا . يضاف إلى هذا كله ، فشل الدولة الذريع فى حلّ مشكلة الأمّية . كانت ميزانية التعليم العام ، التى ينفق أغلبها فى تخريج الكتبة ، قد توقفت تماما عند ١١,٠٠٠ جنيه إلى نهاية القرن الماضى ، ولكنها قفزت إلى ٥٠٠,٠٠٠ جنيه بعد الحرب العالمية الأولى . ومع ذلك فقدكانت لا تزال ضئيلة جدا ، حيث إن قيمتها لم تتجاوز ٦٪ من ميزانية الدولة . وكان هناك كلام عن تعميم التعليم الإجبارى . وأنشئت لذلك خطة على مدى ثلاثين عاما ، ثم عدّلت إلى عشرين عاما ، ثم إلى عشرة أعوام ، دون أن تتجاوز الإنجازات الفعلية مرحلة النوايا الحسنة . كلّ ذلك قدّمه مكرم عبيد إلى المجلس فى خطابات قويّة . وارتفعت حرارة المناقشات التى تلت ذلك ، بسبب جرأة الحكومة السابقة على تغيير برامج التعليم فى

الجامعة ، وهي مسألة كان لها تأثير عميق في نفوس الناخبين . وكان هذا - في رأي عبد الرحمن عزام - شيئا يستوجب أكثر من اللوم - «إن الوزير الذي أقدم على ذلك يستحق السجن!» . وتلا ذلك تصفيق حاد من الأعضاء .

كانت المناقشات عادة حامية الوطيس . صاح أحد الأعضاء ذات مرّة - «إن الاتحاد ليس حزبا ، إنه عصابة مجرمين» ؛ وهنا تدخّل رئيس المجلس ، وأمره بأن يلزم الاعتدال في تعبيره . وكان الملك كما يعرف الجميع ، هو الذي يقف وراء هذا الحزب . ولم يكن نصيب الأزهر من الاحترام ، أكثر من غيره من سائر الهيئات والمؤسسات - فقد قال أحد الأعضاء ، إن شيخ الأزهر ومفتي الديار ، يتقاضيان من المرتبات والمنح ، ما يجعل منها نوعا من الطفيليات . إن الهجوم على هذه التجاوزات كان في الحقيقة موجهاً إلى سياسة معيّنة ، وإن النظر إليها يشمل عدّة نواحي . وكانت الحكومة تجد صعوبة كبيرة في الدفاع عن نفسها .

وشُنّ هجوم عنيف آخر على ذلك الأساس التقليدي العتيد للسلطة - نظام العمد . ولكن العمد وجدوا في النائب ابراهيم افندي دسوقي أباظه ، مدافعا صامدا عنهم ، مؤكدا لنوع الخدمة الجليلة التي يؤدونها للوطن . قال «إنهم يعملون ليلا ونهارا في خدمة الأهالي ، ويضطلعون بأحمال ثقيلة في هذا السبيل . فبيوتهم تظل مفتوحة سواء أرادوا أم لم يريدوا ، لاستقبال جميع مندوبي السلطة على اختلاف مستوياتهم ، من موظفين ومفتشين وغيرهم ، حيث لا يجدون في القرية مكانـا يلجأون إليه غير بيت العمدة»ولذلك أعفى العمد من دفع الضريبة على النصاب الذي يستوجب امتلاكهم له من الأرض . والحق أن ما يحققونه من خدمات ، ترجح كفته على كل ما قد يرتكبونه من تجاوزات . وهكذا استطاع العمد أن يحتفظوا بمراكزهم ، وبامتيازهم في عدم دفع ضريبة الأراضي في حدود نصاب معيّن ، إلى يومنا هذا .

ولكن هذا لا يعني حدوث أي تقدم حقيقي في الحكومة المحلّية ، ولا حتى على مستوى المركز أو المديرية . والحق إنه كان هناك تقهقر في بعض النواحي . فمجالس المديريات مثلاً ، لم تحقق شيئاً من الآمال التي وُضعت فيها . فلقد أصبحت - «ميادين لمعارك المحسوبية والحزبية ، أتيح للمديرين فيها حريّة التصرف طبقاً لأغراضهم الخاصة» .

إن ما كان يفتقد في كلا النظامين ، نظام العمد الذين كانوا يعتبرون الحلقة التي تربط بين السلطة المستبدة من أعلى ، والسلطة المستبدة من أسفل ، أي الحلقة التي تربط بين مكاتد من يملكون السلطة العليا ، وبين المتآمرين الصغار في القرى ، ونظام مجالس المديريات - تلك المجالس النيابية الزائفة - ، هو عدم وجود قانون يضمن استقلالها ، ويخضع كلا النظامين لسيطرة الناخبين دون غيرهم . إن زغلولاً كان لديه تصوّر لخطط في منتهى الجرأة ، تشير إلى هذا الاتجاه . ولكن كان من الأمور ذات الدلالة ، أن الملك نفسه قد أحسّ بالذعر من هذه الخطط ، حيث إنها كانت من النوع الذي كان يستطيع أن يهز العرش بما تحت الملك . وأخذ السفير البريطاني على عاتقه ، أن يحمي سلطة مديري الأقاليم من هذه الخطط . إن هذا الحلف بين الملك والسفير البريطاني ، يكشف عن أمور كثيرة .

إن ما يشد انتباهنا ، إلى جانب الجرأة التى تتميز بها هذه المناقشات ، هو اتسامها بالوقار . إن خطباء هذا البرلمان الظاهرين من أمثال إبراهيم الهلباوى ومكرم عبيد وعبدالرحمن عزام وفكرى أباظه ، يكشفون عن علم وتجربة موسوعيتين . فحين يتكلم ويصا واصف عن الفنون الجميلة ، ودورها فى الثقافة الشعبية ، أو يحض الشباب على اقتحام ميادين الأعمال الحرّة ، بدلاً من التمرغ فى «تراب الميرى» ، وحين يدين أحد الأعضاء نظام السجون ، وينادى آخر بسياسة للتعلم جديرة بهذا الوصف ، أى سياسة تكون مؤسسة على المبادىء وليس على نزوات أحد البيروقراطيّين ، أو حين يحتدم الجدل عن دور الدولة فى المسائل الاقتصادية ، فإن ذلك يجعلنا نؤمن بأن هذا البرلمان ، مهما كانت أخطاؤه ونقائصه ، يؤدى دوراً تعليمياً جديراً بالإعجاب ، من أجل وطنه .

ولكن الشىء الذى يبعث على الاحترام ، ويثير الإعجاب بشكل خاص ، هو الوزن الثقيل والمكانة الرفيعة ، لرئيس المجلس ، وهو يدير المناقشات . إنه كان يؤدى هذه المهمة فى سيطرة تامة وبديهة تلقائية ، يقطع بها المناقشات دون تردّد ، حين تطول عن الحدّ ، ويلفت نظر المتحدث إلى الالتزام بالموضوع . ومما هو أكثر إلفاتاً للنظر ، أن نراه وهو فى المعارضة ، ينبرى فى بعض الأحيان للدفاع عن حقوق السلطة التنفيذية . إن من المؤكد ، أن ذلك يشكل انتصاراً عظيماً للديمقراطية ! أو فى يوم آخر ، حين نراه يمتدح غريمه ، ذلك الباشا الأمين عدلى يكن ، على نجاحه فى إنهاء الاضطرابات وتدخل الشرطة عام ١٩٢٥ . وكان فى جوّ رائع من الحماسة الجماعية ، حين اعترف الرجل الأرستقراطى ، الذى أثرت فيه هذه المجاملة تأثيراً عميقاً ، باعتزازه بهذه الشهادة من الرجل الديمقراطى .

وهكذا كان أيضاً للبرلمان المصرى لحظاته التى يراعى فيها الالتزام بآداب السلوك واستخدام عبارات التهدئة ، إلى جانب الردود العنيفة والحماسة الثورية التى كانت تغلب عليه . ولعله كان قد ذهب إلى أبعد مما يجب فى الناحية الأخيرة . فهل أمكن لتيار مدمّر غير محسوس مستمد من الثقافة الغربية ، أن يشوّه التمثيل الذى اختاره الشعب لنفسه ؟ إن المرء ليظن ، انه لم يكن هناك شىء ينقص ذلك البرلمان فى عام ١٩٢٦ . فلقد كانت هناك يد ثابتة ، متمرسة بأصول التوجيه والتدريب اللبق ، على الدقّة . كما كان هناك ولع بالعدالة ، إلى جانب المواهب ، والوعى بحدود الواقع ، والشجاعة فى إظهار عدم الاحترام ، وكذلك القوّة فى الشعور بالغضب . إن ما كان ينقص هذا البرلمان دون شك ، هو الكفاءة المساوية لطموحه ، أو حتى لإمكانياته . لقد نجحت القوتان الأخريان ـ الملك والسفارة البريطانية ـ فى اختزال قوته إلى درجة العقم ، فيما يتعلق بمصالح البلاد الكبرى . ولم يكن ذلك هو نوع العقم ، الذى اعتاد المواطنون فى البلاد الديمقراطية أن ينسبوه دون تمييز إلى أى شكل من الأنشطة البرلمانية . ولا كان هو العقم ، الذى كان علماء الأجناس من المدرسة القديمة ، يعتبرونه نابعاً من الخصائص الغريبة ، التى تزيد عن الحدّ ، أو تعجز عن الوصول إلى الحدّ الأدنى من الكفاية . لقد كان شيئاً أسوأ من ذلك ، لأنه كان نابعا من ذات خصائص هذا البرلمان وحالته وظروفه ـ أى من منهج الحياة التى كان هو وليدها ، من حقيقة أنه كان مجرد نموذج ، أكثر منه أداة تؤدى وظيفتها . وسواء أقصّر عن تأدية دوره المطلوب ، أم كان قد تجاوزه ، فقد كان من المحتم ، أن يخيب آمال الأمة فيه (وآمال المؤرخ أيضاً) .

إن ما أنجزته ثورة ١٩١٩ ، كان بالطبع أقل كثيراً ، من الآمال المعقودة عليها . ولكن هذه الثورة قد كشفت عن عدد من الاحتياجات ، أكبر مما كانت تهدف إلى تحقيقه . إن هذا الحساب عن تطورها ، قد توقف الآن عن عمد . ويحسن أن نتركه الآن مؤقتاً ، بعدأن أخفقت هذه الثورة فيما كان معاصروها يعتبرونه أهم القضايا ، وهو إبرام معاهدة مع بريطانيا ، وبعد أن فتحت رغم ذلك ، طريق المستقبل .

تمرّد جماعي يعبرّ عن شعور موحّد بكلمات ناضجة - مثاليّة برلمانية - نقد منطقي يوجّه لأول مّرة إلى القيم المستقرّة - عنف الجدل الذى يعتبر فى ذاته دليلاً على الحيوية - المبادرة الاقتصادية التى اعتبرت جزءاً ضرورياً من شرف الأمّة - كل هذه الأشياء لم تكن بالإنجاز القليل . ورغم ذلك - كما سنرى فى الجزء الرابع من هذه الدراسة - فقد حدثت نكسة ، بلغ من حدّتها ، أن جعلت الفكر المحافظ يتوقع على مدى عشر سنوات ، أن يرجع الحال إلى ما كان عليه من قبل . ونتيجة لذلك ، فقد كانت قوى التقدم تنظر إلى الوراء بالحنين إلى أيام الثورة ، وإلى دستور زغلول .

وهناك آخرون ، ينسبون هذا الإخفاق إلى مواقف الجبن والرضا بأنصاف الحلول ، فى الجماعة التى كانت تقبض على زمام الحكم . ولكن هذه التهمة تبدو فى غير زمانها الصحيح .

إن الخضوع للأجنبي يعنى الغربة الكاملة . والطريق الوحيد للهروب من هذه الغربة ، هو إعادة البناء لوحدة متكاملة جديدة . ولكن من كان فى تلك الفترة ، يستطيع أن يعترف بمثل هذا الطموح ، أوحتى يحسّ به ؟ من المؤكد أن ذلك ما كان يمكن أن يحدث من حركة اشتراكية ، كانت لا تزال أقلّية متناهية فى الصغر ، ولا من حركة وطنية ، كان وعيها جزئياً فقط ، بالقوة التى تمدها بعوامل البقاء ، أو بالقوة التى تكمن فى داخلها - أى الحاجة الجماعية إلى التخلص من الإحساس بالغربة وإلى إعادة بناء الشخصية . إن هذه الحاجة هى التى تهز كل كيان الإنسان - ليس الإنسان بوصفه مواطنا فحسب ، وليس بالطبع بوصفه مجرّد وحدة اقتصادية . إن الحاجة للتخلص من الغربة ، تشمل - فى انطلاقةمحمومة عاجزة عن التمييز - كل ناحية من تجدّد الإنسان ، مع النبذ التام لكل منع أو تحريم . ولكن من ذا الذى كان يريد - أو يستطيع - فى تلك الفترة ، أن يأخذ على عاتقه تحقيق مثل هذه الفكرة ، والمضيّ بها قدما إلى آخر المدى ، بالفعل - أو حتى بالكلمات ؟

وهكذا نجد أنفسنا أمام جماعة صغيرة من الممثلين ، يؤدون دورهم - فى حمل رسالة البشير أو النذير أو المتحدث باسم الشعب - على خلفية من التمرد ، يضاهي فى عموميته وعدم وضوح حدوده ، طبيعة الجراح التى عانى منها هذا الشعب . ويختلف أفراد هذه الجماعة فى مظهرهم ولغتهم وموقفهم ، طبقاً لاختلاف نظرة كل منهم إلى الإسلام أو الغرب ، وطبقاً لاستعداد كل منهم للرضا والقبول ، أو للرفض والتحدّى . ونستطيع أن نميز من بين هؤلاء ، جماعات طليعية مختلفة ، كالوفد بأهدافه الوطنية ، ورجال الصناعة الجدد الذين وجدوا أنفسهم (كالوفد) مورّطين فى التسليم بأنصاف الحلول فى غالب الأحيان ، وصفوة أهل الفكر (الإنتلجنسيا)فى سعيهم للعثور على لغتهم . إن العلاقات البيئية بين هذه الجماعات المختلفة ، وبينها وبين الطبقات ذات الطبيعة المناضلة ، وبينها وبين الجماهير العريضة ، كانت علاقات

غير وثيقة ، وأحياناً غير ثابتة . إن المواقف التي كانت تقررها القيادات ، بالرغم من التأييد (الذي لم يكن دائماً مطلقاً) الذي كانت تحظى به ، لم تكن مواقف تعبّر عن قوّة أكبر كثيراً من مستوى الجماهير ، أو عن نداء لا تستطيع الاستجابة إليه في يسر . إن التضارب لم يكن بين الرموز فحسب ـ رموز الماضي والحاضر والمستقبل ـ ممثلاً في الأزهر والسلطة البرلمانية وحركة النقابات ، ولم يكن بين هذه الرموز وبين الواقع فحسب ، بل كان أيضاً بين أشكال التحرّر المختلفة ، سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو جمالية أو عقلانية ، أو حتى عاطفية .

إن عقم رجال السلطة ، كان يعكس عجز هذا المجتمع عن الرؤية الواضحة لذاته ككل . ولكن البعد الزمني يملك في طبيعته هذه المزّية ـ مزّية أن هذه الاختلافات التي تنتج حتما عن زيادة في تقسيم العمل ، وعن ظهور تفاوت ظالم بين الفئات وبين الطبقات ، يمكن لها في بعض الأحيان أن تختفي ، وأن يتجمع الناس في آخر الأمر ، في جهاد موحّد . إن تصفية الإنسان التقليدي بتأثير الاستعمار ، يكتسب من خلال التحرّر دلالة إيجابية . والشعب المصري بتدميره لنفسه ، ثم بإعادته لبناء ذاته . ـ بعد معاناته لآلام التمزق ـ يمكن أن يشق طريقه في آخر الأمر ، من خلال التحديث ، إلى نمط جديد للذات .

الباب الثاني

الأمل المجهض



مقـدمة

كانت الفترة التالية لعام ١٩٢٥ ، فى كل أنحاء العالم ، فترة غير مواتية لحركات التحرير . فهل كانت هناك علاقة بين تراجع الحركات الوطنية ، وبين الكساد العالمى الذى بدأ فى تلك الفترة ، واستمر عشر سنوات ، وبلغ ذروته فى الأزمة الاقتصادية العالمية فى ١٩٢٩ - ١٩٣٢ ؟

إن الحقيقة ، هى أنه بحلول عام ١٩٢٥ ، كان الكثير من آمال العرب قد تحطم . كانت فرنسا قد قضت على حركة (الريف) فى المغرب ، وكذلك على تمرد دمشق والدروز فى سوريا . وبعيداً عن هذه المنطقة ، فى الطرف الآخر من آسيا ، كانت الأحداث تسجّل أسوأ مصير يمكن أن تنتهى إليه حركة تحرير ، وهو خيانة الأهداف الاجتماعية باسم الوطنية . ومن حسن الحظ ، أن مصر لم تصب بهذا الداء ، فقد كانت مجمعة على الجهاد ضد العدو المشترك . وظلّ الوفد حركة جماهيرية ، وإن كانت قد ظهرت فيه إشارات خفيّة ، تميز بين الإصرار على الحرية الكاملة ، وبين المطالب الوطنية . فى تاريخ مصر السياسى والبرلمانى ، يبدو أن كل شىء يلتقى فى مجرى واحد ، هو - فى أبسط صوره - مجرى تسيطر عليه مؤامرات القصر ، ويتمركز حول علاقات مصر بالأجنبى الغاصب .

كانت ثورة ١٩١٩ ، قد أصبحت الآن حدثاً من أحداث الماضى ، وإن كان تأثيرها الساحر على المصريين مازال حياً - أو بتعبير أدق ، كان قد اتخذ طريقه إلى أغوار أعمق ، فى عقول الشعب ، وبنفس الطريقة ، كان الدستور - بوصفه الطوباوى والمثالى ، لا بوصفه حقيقة ماثلة - قد اختفى أيضا فى سجلّ الماضى . فلقد أحيا الوفد فى نفوس الناس آمالاً كبيرة ، ولكنّه سرعان ما خيّب هذه الآمال . كان التاريخ هنا ، كما فى كل مكان ، صراعاً بين المستقبل المرتقب ، وبين الفرص الضائعة ، ولكن التوقع والتذكر هنا ، كانا لفظين لمعنى واحد .

إن من السهل على المرء بعد الأحداث ، أن يضع أصبعه على المتناقضات التى كانت تسود مصر عام ١٩٢٥ ، أو بالأحرى ، التى كانت تسود النظام الذى تبنته . إن الثورة ، ذلك المركّب غير المستقر الذى فقد تماسكه ووحدته على الفور ، وقوة الشعب التى سرعان ما أدّت إلى الاستبداد ، والمواقف المنطقية ، التى كانت تقف جنباً لجنب مع الخنوع للسلطات القديمة والجديدة ، والانفعالات الجماهيرية ، إلى جانب كتم أنفاس الحركات العمالية - كل ذلك كان فيه ما يكفى من المتناقضات . ولكن لنترك الوعظ جانبا بعد ما انكشفت أمامنا الأحداث ، ولنقصر جهودنا الآن ، على أن ننسب إلى النظام ، الأشياء التى كانت تنبع من طبيعته ومن زمانه فقط دون غيره .

الافتقار إلى التأييد العالمى

يمكن أن نرجع أول سقوط للوفد ، إلى تركيب البناء الذى ورثه ، والذى احتاجت البلاد إلى سنين عديدة للتخلص من حمله الثقيل . إن الملك وممثلى الشعب والوكالة البريطانية ، كانوا على التوالى ـ من حيث الشرعية والواقع معا ـ إما غاية فى القوة أو غاية فى الضعف . وكان ذلك الحال لايسمح بظهور أى نتيجة حاسمة لصراعهم ، الذى كان يأخذ شكل تحالف بين فريقين منهم ضد الفريق الثالث . وهكذا كانت مصر ـ التى كان المفروض أنها قد حصلت على استقلالها منذ عام ١٩٢٢ ـ تقف مسلوبة القوة لمدة طويلة ، بسبب الوضع الذى ورثته من فترة الاستعمار . وكانت النماذج التى تبنتها ، وهى نفس نماذج البورجوازية الغربية ، تلغى فاعليتها على النطاق العالمى . كان لديها الأغلبية الثابتة ، التى تتحدث بنبرة حاسمة حين يسمح لها بالكلام ، ولكنها كانت فى معظم الأوقات تساق قسرا ، إلى مواقف مضادة لمواقف هذه الأغلبية . لقد سعت إلى أن تصبح ديمقراطية ، أو على الأقل ، حديثة وتقدميّة ، ولكن أولئك الذين كانت القوة فى أيديهم ، كانوا يحكمونها بالطريقة التى تحلو لهم . إنهم كانوا ، على أحسن الفروض ، يراوغون القوّة التى رفعتهم إلى السلطة .

كان الوضع الاستعمارى ، فى صورته التى اتخذها بعد التنظيمات الأخيرة ، مسئولا دون شك عن هذه الحالة المؤسفة ولكن الواجب يقتضينا أيضا أن نبحث عن السبب الرئيسى لهذه الحال فى مكان آخر ، وهو حالة العالم فى تلك الفترة إن أى حركة من حركات الاستقلال ، حتى إن كانت مؤسسة على وحدة الآمال ، كانت تستمد حججها من القانون الدولى للأخلاق ، الذى أعلنته الدول المنتصرة فى الحرب ، ولكن هذه المبادىء الأخلاقية كانت عاجزة عن تقديم الحلّ العادل لأية مشكلة ، وهو ما تحقق منه قادة الشرق الأوسط بعد قليل من انتهاء الحرب ، حين كانوا يتسكعون فى أروقة قصر فرساى الذى عقد فيه مؤتمر الصلح ، حيث تبينوا أن الموضوع الوحيد الذى طالت فيه المناقشات فى هذا المؤتمر ، هو تقسيم مناطق النفوذ وإعادة تقسيمها ، بين الدول العظمى . وكانت حركة الشعوب المستعمرة (بفتح الميم) ـ وهى مقسّمة إلى شيع ، تتجاذبها إلى هذا الطريق أو ذاك ، مبادىء الليبرالية أو الاشتراكية ، أو العاطفة الوطنية ، أو العقيدة الدينية ـ لم تهتد بعد إلى استراتيجية مشتركة ، أو تعبير مناسب ، تنطوى تحت لوائه . ولم يكن نضج مصر النسبى ، عاملا حاسما فى صالحها . فلقد كانت الثقافة الغربية ـ أو التغريب ـ لدى صفوتها ، تدفع هذه الصفوة إلى التشبه بالغربيين ، فى لعب دورهم ، الذى كان يجمع بين استخدام البلاغة القانونية ، ولغة عصبة الأمم ، وبين خداع الجماهير . وكان هذا هو السبب فى الاختلاف بين غرائز مصر والحجج التى تقدّمها فى مناقشاتها ، وبين أفعالها وأقوالها ، وبين واقعها وصيغها . وحاول الوفد جاهدا ، أن يجمع فى قناة واحدة ، غضب الشعب وحاجاته ، طبقا لمبادىء الوطنية ، التى قررتها أوربا فى القرن التاسع عشر . وعلى أحسن الفروض ، كانت هذه هى الطريقة ، التى استخدمت لتطبيق تجربة قديمة ـ كانت تصلح لحركة كافور فى القرن التاسع عشر ـ على مصر التى أحسّت بهزّة ثورات القرن العشرين .

وفوق ذلك ، فإن مبدأ الحرية الكاملة كان قد بدأ فى الظهور . وكان ظهوره نتيجة لمحاولات سابقة لأوانها ، محكوم عليها بسوء المصير . كانت تظهر هذه المحاولات على شكل حركة للتمرد يقضى عليها ، أو آمال تتحطم ، أو شباب يدفع إلى اليأس . ولكن مطلب الحرية لم يكن رغم ذلك ، مجرّد فكرة تجريدية أريد بها أن تحل محل فكرة الإمبريالية ، كما كان الدبلوماسيون ورجال القانون يعلنون ، أو ربما يؤمنون ، فلقد كان هذا المطلب ، نتيجة لتطوير هائل فى عقول الناس ، ومستويـاتهم الاجتماعيـة ، وظروفهم المعيشية . ولقد اكتسب عالميته - التى كانت فى نفس الوقت قوته - نتيجة لصراعات اقتصادية مكثفة ، وتوترات اجتماعية حادّة ، وصرامة أخلاقية صلبة . إن هذا الغوص فى أعماق البيئة للجماعة والفرد ، كان قد عثر فى قطاع كبير من العالم ، على أيديولوجية تفسّره تفسيرا دقيقا ، وكانت هذه الأيديولوجية هى الماركسية . ولكن ظهور هذه الأيديولوجية فى مصر ، كان لايزال فى بدايته الأولى ، التى لم يكد يحس بها أحد . وحين أحسّ بها رجال الحكم ، فقد كان من المتوقع ، أن تثير فيهم المعارضة والحيرة ، الناتجتين من عدم الفهم . وكذلك كان من المتوقع ، أن يسحق زغلول حركة الاحتجاج الاجتماعى . ولقد فعل ذلك بطريقة أقل خشونة من كليمنصو ، ولكنها كانت طريقة مشابهة . ومع ذلك فلا يجب أن ندين النظام بالبورجوازية لهذا السبب فالسبب الأصح ، هو ضيق الأفق والنقائص الأخرى ، التى كان يعانى هذا النظام منها . ولعله قد استخدم هذه الخصائص بجرأة ، فى علاقته مع عمليـات التاريـخ المقبلة على الطريق .

الفصل الأول

النكسة

كان محكوماً على مثل هذا النظام أن يظل سطحياً ، حتى بمفهومه هو . وذلك بسبب العيوب فى بنائه ، وبدرجة أكبر ، بسبب أن الصراع العالمى لم يكن قد نضج بعد . إن سياسة هذا النظام قد تدهورت وتحولت إلى مناورات ، ثم إن قناعاته أصبحت مجرّد كلمات رنانة ، فى حين أن الغريزة الجماعية كانت قد أخلت مكانها لتأييد الجماهير ، التى لا يمكن ضمان ثباتها على حال . فهل يعجب الإنسان ، إذا كان الفساد واستغلال النفوذ والعنف غير المنطقى ، قد أخذت مكان الصدارة فى صفحاته ؟ الحقيقة أن هذا الجانب المقزز فى السياسة ، الذى يظهر فى صورة المؤامرات والمساومات المالية ، يتطفل باستمرار على هذا التاريخ ، الذى تتميز طبيعته بالسطحية البالغة ، والذى لا يكتسب من هذا التطفل بالطبع ، أى نوع من العمق .

مزايا العنف

إن الحدث التاريخى كالشجرة ، التى يستطيع المرء أن ينظر إليها من أعلى أو من أى زاوية من الخارج ، ليرى فروعها وأوراقها الخضراء . كما يستطيع المرء أن يحفر الأرض تحتها . ليرى جذورها . كان فى مصر فى هذه الحقبة ، كثير من الأحداث التى تصوّر هذه الثنائية فى الرؤية . فمن جهة كان لهذه الأحداث مكانها فى شبكة الأنشطة والمنافسات والذرائع ، التى تمتد وتنتشر إلى مسافة بعيدة عن الأرض التى خرجت منها . ومن جهة أخرى كان لهذه الأحداث - كما لأشجار الصنوبر على شاطىء البحر الأبيض - جذور تمتد إلى مسافة طويلة ، ويلتف أحدها على الآخر ، وتتحد ، فى حياة رمزية متشابكة فى أعماق الأرض ، بعيدا عن رؤية المؤرخ . إن مثلا من ثنائية هذه الأحداث ، كان فى تلك الكارثة المروّعة ، التى قطعت مسيرة الحياة البرلمانية فى تلك الفترة ، وكانت تهدّد بالقضاء عليها نهائيا .

فى يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، قتل السيرلى ستاك ، سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان ، رميا بالرصاص على يد جماعة من الإرهابيين . فهل كان ذلك حادثاً مدبراً من جهة سياسية كما قيل ؟ أم من فعل بعض المتطرفين الخارجين على سيطرة زغلول ، من الذين يريدون إجبار الوفد على اتخاذ موقف صلب عنيد تجاه سلطات الاحتلال ؟ إننا لن نتعرف على جليّة الأمر ، إلا إذا حدث أن اكتشفت بعض المستندات السرّية التى تميط اللثام عن غموض هذا الحادث ، أو تطوع أحد الضالعين فى هذا الحادث بالشهادة ، ولو جاءت متأخرة ، ولكن من الجدير بالذكر ، أن أحد الزائرين لمصر فى أواخر ١٩٢٤ ، وهو فرنسى يدعى مسيو يرنو ، كان فى طريقه إلى الهند ، يذكر أن الفيلد مارشال اللنبى قد أسر إليه ، أنّ الإنذار البريطانى لمصر ، كان معداً فى درجه ، قبل حادث الاغتيال ببضعة أيام ! هـذا إلى جانب أن السردار كان من المتعاطفين مع مطالب مصر ، وأنه احتجز فى القاهرة ثلاثة أيام بعد المدّة المقررة لانتهاء مهمته فى القاهرة ، وكان هذا التأخير مثارا للتعليق .

كان زغلول محقاً فى قوله إن الرصاصة التى قتلت السردار قد جرحته . واتّخذ ذلك الحدث المروّع ، ذريعة مباشرة لإملاء بعض الشروط القاسية على مصر . ونستطيع أن نتتبع أثر المضاعفات التى أثارها هذا الحدث على الحياة السياسية للبلاد فيما يلى :

فى البدء ، كانت هناك قعقعة السيوف ، حيث ظهر اللنبى على رأس فرقة من جنوده ، قصد بها إثارة الخوف أمام قصر عابدين . وقدّم شروطه شفويا فى صياغة متعجرفة بالإنجليزية ، ثم ترك بعد ذلك نسخة فرنسية لرسالته الشفوية . وكانت أصوات البوق الحربى لفرقة لانسرز ، تصل إلى أعضاء البرلمان المجتمعين بالقرب من القصر . وكان انطباعهم أنه سيقبض عليهم بل لقد بلغ بهم الأمر إلى التفكير فى أنّ البريطانيين ربما يعيدون إعلان الحماية على مصر .

واستقال زغلول ، على الرغم من حيازته للثقة الاجماعية لأعضاء البرلمان . وكان أول عمل وأخر عمل ، لوزير ماليته على الشمسى ، هو التوقيع على شيك بمبلغ نصف مليون جنيه ، كدية للقتيل ، وهو مبلغ كبير بحساب ذلك الوقت . وفى أثناء ذلك ، كشف البريطانيون عن قبضتهم الحديدية ، فاحتلوا الجمارك فى الإسكندرية ، وطلبوا سحب جميع القوات المصـرية فى السـودان ، خلال أربـع وعشرين ساعة .

وقد خيّل لمن هزتهم مسيرة الأحداث ، خلال الثلاث أو الأربع السنوات الماضية ، أو من سلبتهم هذه الأحداث شيئاً من امتيازاتهم ، ان هذه مناسبة طيبة للرجوع بالحالة إلى ما كانت عليه قبل فبراير ١٩٢٢ . ولكن ذلك كان مستحيلا تماماً ، فقد كانوا يفتقدون الفرصة والقوة معاً ، لتحقيق ذلك . كان أكثر النتائج احتمالا ، هو تدهوراً مزدوجاً ، أو تهوّراً مزدوجاً ، يشمل الطرفين معاً . لقد أصبح من غير الممكن ، إسقاط الثورة من الحساب . فقد كانت ظواهرها الواقعية أقوى من نتائجها الرسمية ، ومن

مؤسّساتها ولذا كان أثر حادث الاغتيال ، أقرب إلى التعجيل بتطوير الموقف ، منه إلى عكس اتجاهه . يضاف إلى هذا أن الموقف فى السودان كان ملتهبا ، بسبب الخلاف فى الرأى بين اللنبى ومحافظ الخرطوم . وأهم من كل ذلك ، أن نظام الاستعمار ذاته ، كان يبدو أنه يعانى من الكلال ، كما لو كان قد استنفد قواه . وكان التطور البديهى الذى لا يمكن أن يخفى على أكثر العملاء خنوعا ، وعلى أكثر المحافظين تزّمتاً ، أن أيام ولسلى فاتح مصر ، قد مضت وانقضت وعفا عليها الزمان . فهل نفهم من هذا إذن ، أن المؤامرات قد فقدت فعاليتها ؟ كلا بالطبع ، ولكنه كان من المتعذر الآن ، أن يستمر المرء فى استغلال فرصة إلى أجل غير مسمّى ، كما كان الحال فى أيام الإمبريالية . كان من الممكن فى تلك الأيام الغابرة ، أن يصبح قتل السردار تكراراً لما حدث أيام عرابى ، ولكنه فى هذه المرّة ، لم يؤدّ إلى شىء . ولم تكن النتيجة توتّراً مأساويا بين الطرفين ، فقد كان يبدو أن كليهما قد عجز عن الحركة

ترك زغلول بيته حين أحسّ بأن الأحداث قد سحقته ، والتجأ إلى فندق مينا هاوس فى سفح الأهرام . وأصبحت الحياة كريهة بالنسبة إليه . تلفّت يمنة ويسرة ، ولكن مارآه زاد من عذابه . واستمر يكرر القول ، بأن الرصاصة التى قتلت السردار كانت مصوّبة إلى قلبه . وظلّ حائرا يفكر – من الذى قتل السردار ، ولماذا ؟ من ذا الذى كان سيستفيد من هذه الفعلة المروعة ؟ ولعل زغلول فى عزلته ، قد تذكر الأيام التى كان يستمتع فيها بالسلطة . ولاشك أن أفكاره كانت تتجه دون توقف إلى الشعب المصرى ، وأنه قد استعاد صورة هذا الشعب ، وهو يفيض بالمشاعر الوطنية وينادى ـ سعد أو الثورة . ولربما كان يتساءل ساعتئذ ، عما حلّ بهذا الشعب . هل كان لايزال مستعداً بالقيام بهذه الثورة ، التى وعد بها ؟ لقد رأى الناس الآن وقد أصابهم الرعب ، ورأى أن روحهم المعنوية قد تحطمت بمقتل السردار ، ورآهم ينسحبون إلى داخل أنفسهم – ولكن هل سيطول بهم الوقت على هذه الحال ؟

يتحدث هيكل فى هذه الصفحة من مذكراته ، بالنبل التقليدى الذى أصبح إرثـا للنثر العـربى المعاصر . ولكن لاداعى هنا للاسترسال فى وصف هذا الموقف وصبغه بالدراما ، فحياة زغلول لم تنته بهذا الحدث . وحتى لحظة وفاته ، سنراه مقاتلا عنيداً فى سبيل إقامة الحكم الديمقراطى ، المؤسس على تأييد ممثّلى الشعب . ولقد كانت خطاباته فى خدمة هذا الهدف ، أكثر إقناعاً من خطاباته حين كان فى الحكم . وعلى أى حال فقد حلّ مكانه فى رئاسة الحكومة رجل آخر . وقد تمّ ذلك فى عجلة تنذر بالشر . وكان هذا البديل هو زيور باشا ، رئيس مجلس الشيوخ وأحد رجال الملك . وكان تركيّا ، قيل إنه كان معروفاً بالنزاهة ، ولكنه كان مناوراً بارعاً فى ميدان المال . وكان قد تتلمذ على الأساتذة اليسوعيين (جزويت) فى بيـروت ، ودرس القانـون فى إكس بفرنسـا ، واشتغل بـالقضاء . ثم أصبـح على التـوالى ، محافـظاً للاسكندرية ، ودبلوماسياً . وكان ثرثاراً ، مرحاً ، ضخم الجثّة ، قادراً على القيام بأى عمل مفاجىء ، ولكنه كان يفضل استخدام المكر . وكان شعاره فى حكومته الجديدة ، كما أعلن غيره فى الماضى ، وكما سيعلن غيره فى المستقبل ، هو – «إنقاذ ما يمكن إنقاذه» .

كانت قوّة الملك تنمو فى هذه الأثناء . وتحايل نشأت الماكر ، الذى كان بمثابة مخلب القط للملك ، على إنشاء حزب جديد من كبار الأغنياء ، سمّاه حزب الاتحاد . فهل يعنى ذلك أن فؤادا قد انتصر انتصاراً حاسماً ، بعد أن خلصته الأقدار من وزير كان ينكر عليه حقوقه ، حتى فى مسائل البروتوكول ، كمنح الرتب والنياشين وتعيين الموظفين ؟ كلا بالطبع ، فقد تدخلت الوكالة البريطانية ، وطردت نشأت ، واستمّر الصراع القديم بقوة جديدة .

ظلّ السفير البريطانى ورئيس الوزراء ، يراقب أحدهما الآخر . وظل كلاهما يرقب الملك . وظل الملك - على التعاقب - يمالىء البريطانيين ويقاومهم ، مستندا فى الحالة الأخيرة ، إلى حقوقه التى منحه إياها البريطانيون أنفسهم . وفى بعض الأحيان ، كان يبدو كما لو كان يسعى إلى التقرب من الشعب ، متخطيا الوفد . ولكنه كان قد فقد مساعده الذى يعتمد عليه ، وتقلّصت كذلك أطماعه فى الخلافة . ومع ذلك فقد استطاع أن يعيّن صنائعه فى الجيش ، كما انتهز كل فرصة لتصفية أعدائه ، وقمع نشاط الوفد ، ومحاولة تشويه سمعة أولئك الذين يهددونه . واضطر زيور إلى الخضوع لمطالب البريطانيين ، فدفع مبالغ كبيرة لتعويض الموظفين البريطانيين الذين طردهم زغلول ، وأخذ على عاتقه مقاضاةمن قدمهم المتخصصون من أمثال رسل وكوين بويد للمحاكمة ، وكمم الصحافة باستخدام كل وسائل القهر .

كتبت إحدى الصحف التى تستمد وحيها من البريطانيين ، تقول - «ليست انجلترا دولة من دول البلقان . فحفنه المصريين الذين حاولوا استخدام القنابل والسموم ، يمكن نفيهم من البلاد فى بضع ساعات ، ولكن الكرباج ، إذا أحسن استخدامه ، ربما كان أكثر فعالية» . وراقبت بريطانيا بعين ساهرة جهاد الحركة الوطنية . واستغلّت محنتها لتعلن أن أى استخدام للعنف ، أو إثارة للاضطرابات ، سيمنحها الحق فى فرض أى نظام تختاره على مصر . واعتقدت بريطانيا أن إخفاق زغلول ، سوف يجبر القائمين بالحركة ضد الاستعمار ، على اختيار أحد طريقين - إما الرضا بأنصاف الحلول ، وإما اتخاذ موقف اللا معقول . وكانت هذه نتيجة استراح إليها البريطانيون . ومع ذلك فإن فريقاً من هؤلاء البريطانيين ، من موظفى الوكالة وأعضاء الغرف التجارية ، كانوا لايزالون متعلقين بفكرة أن الظروف سوف تتحسّن من وجهة نظرهم ، وأن كل شىء سوف يرجع إلى ما كان عليه قبل ذلك بخمسة وعشرين عاماً . ولكن هذا الوهم لم يدم طويلا . فإنجلترا لم تغفل من حسابها عنصر الزمن ، وكان هذا خطأ سلبياً فى السياسة ، يجب أن يذكر لها . نعم إن زغلولاً قد تخلّص منه ، ولكن من الذى يجب أن يحتّل مكانه ؟ مرّة أخرى فكرّت إنجلترا فى أن الموقف يتطلب وجود حركة وطنية أكثر اعتدالا ، يمكن أن تتعامل وتتبادل الأفكار معها . وكانت هذه النظرة تستلزم الحصول على معلومات دقيقة ، وعلى نوع من الانتهازية

المحيطة بكل تفاصيل الموقف ، وظنت أن ذلك سيكون أكبر من قدرات الفيلد مارشال العجوز . لذلك أرسل نفيل هندرسون إلى مصر ، كى يبحث الأمر فى موقع الأحـداث . ووجد هنـدرسون أن اللنبى وبعض الرجال الآخرين ، هم المسئولون عن جوّ الإرهاب الذى يسود البلاد منذ عامين أو ثلاثة . ولذلك فقد فكرّ فى تغيير التكاتيك المتبّع . ففى مقابل طرد زعيم شعبىّ قوى ، أجمع العقلاء على تعذّر التعامل معه ، ستقصى إنجلترا من جانبها جنرالها الفاتح . وبدا أن هناك حلاً ممكنا ، يشمـل إعادة صيـاغة الدستور ، وفرض قانون جديد للانتخاب ، وتأسيس ديمقراطية «عملية» .

وبناء على ذلك ، حلّ السير جورج لويد محلّ اللنبى ، فى أكتوبر عام ١٩٢٥ . وكان رجلا مجرّباً من طراز ممتاز . وقيل إنه كان صديقاً للورنس ، الذى كانت لاتزال شخصيته تسيطر عـلى خيال الشـرق الأوسط . وكان قد خدم فى الهند وآسيا الصغرى وأفغانستان . وكان يحب أن يعمل منفرداً ، ولم يكن يترفع عن اللجوء إلى المناورة فى الخفاء . ومن جهة أخرى فلقد كان يتوق إلى الاتصال بالشعب المصرى اتصالاً مباشراً ، متخطياً فى ذلك حكومة البلاد . وأبدى ذلك بوضوح ، فى أول تصريح له ، حين هبط من سفينته فى الإسكندرية . وفى مايو ١٩٢٧ ، استطاع أن يحصل لنفسه على دعوة لاستقبال رسمى يقام له فى مدينة المنيا ولقد أثارت هذه الدعوة فضيحة فى البرلمان . فقد رأى الأعضاء ، كيف كان من الممكن بعد مرور خمس سنوات على الاستقلال ، أن يتصرف ممثل بريطانيا فى مصر كحاكم ، لا كدبلوماسى .

وأياً كان الأمر ، فقد لحقت بالوفد خسارة كبيرة وعانت سمعته بالضرورة من تحقيقات الشرطة . واعتبرت إثارة الغوغاء (الديماجوجية) هى المسئولة عن مقتل السردار . وسجن النقراشى ، الذى كان من المناضلين الذين يرجى لهم مستقبل مرموق ، مع آخرين ممن اشتبه فيهم . ولكن المحكمة برأته وسط مظاهر الحماسة من الجماهير . واستقال المستشار كرشو الإنجليزى - بعد أن حصـل على نصيبـه من التصفيق - بعد أن فشل فى إقناع زميليه المصريين بإدانة المتهمين ، كما كانت تريد السلطة . وهكذا عانى ذلك المحترف الغامض الذى كان على رأس الوكالة ، أول نكسة له ، من خلال هذه المحاكمة . ومن جهة أخرى ، فلم يكن الأمر يحتاج إلى تحريض منه ، كى يجعل زيور يطارد أنصار الوفد فى كل جهة ، مستبعدا إياهم من الإدارة والمديريات وحتى من عمودية القرى ، فقد تكفل الملك بذلك . وكانت نتيجة هذه الحملة ، أن أضعفت عزيمة المترددين ، وأثارت حيرة الجماهير ، وأنقصت من التفاف ذوى المصالح حول الوفد .

واضطر الوفد إلى إظهار ولائه للملك ، وحتى زغلول نفسه رأى أن من حسن السياسة أن يذهب إلى القصر ويسجل اسمه فى سجلّ الزائرين . ورأى الملك أن يعلى من مكانته برعاية الثقافة ، وأعلن الكثير من المعاهد العلمية عن عرفانهم بالجميل لهذه الرعاية . وانتخب الملك عضوا فى المعهد الفرنسى ، واشترك أعضاء الأكاديمية مع آخرين ، فى تقديم سيف الشرف له . وفى عامى ١٩٢٦ و ٢٧ ، قام بزيارة أوربا ، وكان من المدن التى زارها بالطبع ، باريس ولندن ، وكان من أطماعه الرئيسية أن ينهى مسألة المعاهدة مع بريطانيا ، متخطيا البرلمان . فكم يكون ذلك نصراً عظيماً له ولأسرته !وكانت هناك إشاعات

بخصوص ذلك الموضوع ، حين التقى مع سير أوستن تشمبرلين . وقد استقبل استقبالا حافلا فى أوربا ، ولم يحتجّ على هذا الاستقبال إلاّ الصحف اليسارية المتطرفة كالأومانيتيه .

ولكن الإحساس بالأمن والطمأنينة عند فؤاد ، لم يكن قط متكافئا مع مظاهر العظمة التى يظهر بها أمام الناس . فقد كان يعيش فى رعب دائم ، خشية الاعتداء على حياته . لم يكن خوفه الآن من الخديوى عباس ، الذى كان لايزال عاكفا على تدبير المكائد بحذر شديد فى باريس ولوزان والقسطنطينية ، بل كان من غيره من الناقمين . ولما كان هو نفسه ، ميالا بطبعه إلى استخدام الطرق الميكافيلية فى الخداع والتآمر ، فقد كان من الطبيعى أن يخشى على نفسه من مقابلة الأذى بمثله . وبلغ الخوف به فى بعض الأحيان ، إلى الحدّ الذى يهدّد سلامة قواه العقلية . وكان يتحدث حينذاك عن التنازل عن العرش . ولكنه كان ينتقل فجأة من نوبات اليأس هذه ، إلى نوبات مضادة من الغطرسة والتحدّى . وفى سفاراته فى لندن ، كان يولم الولائم الفخمة التى يتحدث الناس عن روعتها . ومع ذلك ، فقد كان فى طبيعته المعقدة عنصر من الحساب والتدبير ، لم يمكنه من محاولة القيام بدور الوطنى الغيور فحسب - حيث إن أمله فى الخلافة كان قد تبخر - بل كذلك بدور المناهض للاستعمار ، وإن كان هذا الدور قد جاء قبل الأوان . ففى مراكش ، حدث أن قام الحاكم الفرنسى هناك بانقلاب صغير ضد المجالس على العرش ، كان من نتيجته أن اعتلى العرش سلطان صغير ، كان من المتوقع أن يصبح أداة طيّعة فى يد الحاكم الفرنسى . وتصادف أن مرّ على القاهرة ، رجل من المغاربة يدعى سى قدّور بن غبريط ، كان من دهاة عملاء الفرنسيين ، الذين ساعدوا على هذا الانقلاب . ولكن فؤاد جعل الناس كلّهم يدركون كراهيته لذلك الرجل ، ورفضه لمقابلته .

الموت الأول للنظام البرلمانى

ماذا كان مصير البرلمان المصرى ، الذى كان الملك ينظر إليه نظرة الشك العميق ، والذى كان رئيسه - بعد أن استقال لتوّه ، وهو لايزال حائزا لثقة الشعب الكاملة - قد استبدل بآخر ؟ لقد حلّ هذا البرلمان ، تدعيما لزيادة إحساس السلطة بالاطمئنان . وكان من المأمول أن تؤيّد نتائج الانتخابات الجديدة فى فبراير ١٩٢٥ ، فكرة السلطة عن اضمحلال الوفد . ولكن كان من سوء حظها ، أن الوفد حصل على ٦٠٪ من مجموع الأصوات . وافتتح الملك البرلمان الجديد فى ٢٤ مارس ١٩٢٥ . وألقى خطابا يحمل معنى الاسترضاء والتصالح ، ولكن النواب أجابوا عليه بهتافهم - (يحيا سعد زغلول) . واستمرّت الجلسة الأولى عشر ساعات . وبالرغم من الضغوط الكبيرة التى مورست أثناء الانتخابات ، ومن تهديد البريطانيين الذين كانوا يقفون بأسلحتهم فى حالة الاستعداد - إمّا لاستغلال روح التصالح عند الأحزاب المعتدلة ، إن قدّر لها الفوز بالسلطة ، وإما لإعلان حالة الطوارىء إذا خاب ظنّهم ، وانتصر المتطرفون - فقد أثبت المجلس أن من المستحيل إخضاعه لسيطرتهم . ولذلك حُلّ المجلس الجديد أيضا . وحين تحرّر الملك من ذلك التمثيل الشعبى الذى تحمست له الجماهير ، والذى كان يقاومه دائما ،

ومن الدستور الذى لم يعترف قط بشرعيته ، فقد أكدّ علنا على رءوس الأشهاد ، سيطرته المطلقة على الحكم .

وفى هذه الأثناء ، اشتد الخلاف بين الأحزاب ، حتى غطّى على معارضتها للبريطانيين . وأصبح عبد العزيز فهمى رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين . وصدر قانون بتقييد حرّية الاجتماع ، ليمدّ السلطة التنفيذية بسلاح فعال ضد حركة الجماهير . وانتشرت المساومات والأعمال التعسفية ، فى جوّ من الاختلافات والجدل والمشاجرات . وأصبحت الصحافة الآن هى المتنفّس الوحيد . وفيما عدا ذلك ، كانت السلطة القديمة تحكم بكل الوسائل ، تحت ظلال (الشرعية) التى فرضتها . ولكن هذه (الشرعية) المزعومة ، كانت تجىء من أعلى ، ومن الخارج . وكان غضب الشعب يعصف بهذه الشرعية ، دون أن يستطيع أن يزعزعها عن مكانها . وكان مؤيدا فى هذا الهجوم ، بآراء كبار القانونيين ، التى كانت نماذج من الحجج القانونية ، على أرفع المستويات . انضم أمين الرافعى صاحب الأخبار إلى زغلول وصحيفة المنار ، فى جهودهما إلى بعث الحياة فى الدستور .

وفى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ، قصد النواب إلى مجلسهم ، فوجدوه محتلا بجنود الجيش ، واضطروا إلى عقد جلستهم فى فندق الكونتننتال . وفى خطاب إلى الدبلوماسيين الأجانب ، وجهوا تحذيرا إلى الرأى العام الدولى ضد أعمال الحكومة غير الدستورية ، وفى ٣١يناير ١٩٢٦ ، أعلنت الأحزاب المؤتلفة بيانها ، الذى وقعه جميع الرجال ذوى المكانة فى البلاد ، وقع عن الوفد ، زغلول وفتح الله بركات والنحاس وواصف غالى . وعن الأحرار الدستوريين ، عبد العزيز فهمى ومحمد محمود وحافظ عفيفى وابراهيم الهلباوى وعلى المنزلاوى . وعن الحزب الوطنى ، حافظ رمضان وعبد الرحمن الرافعى وفكرى أباظة ، وكثيرون غيرهم . وافتتح زغلول الحملة الانتخابية بخطاب قوى (١٩ إبريل ١٩٢٦) ، وختمت هذه الحملة فى مايو ، بنجاح جديد للوفد . فحصل مرشح رئيس الوزراء فى دائرته الأنتخابية على ١٦٠ صوت فقط ، ضد ٦٠,٠٠٠ صوت حصل عليها زغلول .

ولكن لم يكن الزعيم الكبير هذه المرّة ، هو الذى ألّف الوزارة . ويبدو أن لو يد كان قد احتاط لذلك ، فكان لظهور البوارج البريطانية فى مياه الاسكندرية أثرها المعهود . ولعل زغلول قد أخطأ فى الخضوع لهذا التهديد . وعلى أى حال ، فقد اضطلع عدلى يكن بتأليف الوزارة (٧يونيو ١٩٢٦) . وكان عدلى لايزال محل احترام الناس ، لوقاره وخلقه القويم وموهبته الأرستقراطية فى المفاوضات . ولكنه كان رغم ذلك ، من الشخصيات التقليدية ذات الصفة المرحلية ، أكثر منه من الشخصيات التى تتطلع إلى المستقبل . وكان فى عهد وزارته ، أن قاتل زغلول معركته الأخيرة .

من زغلول إلى النحاس

إن غضب الصحافة ، والثورة العاطفية ، والوقار المثير للإعجاب فى بعض أنشطة هذاالبرلمان المنبوذ ، والتأييد الصامد المتكرر من الناخبين ، ووضوح الرؤ ية عند الرأى العام ، الذى تعرف فى قانون

انتخاب ١٩٢٥ ، على إهماله لحقوق الطلبة والفلاحين ـ كل ذلك يدل على ارتفاع مفاجيء في مستوى الوعي السياسي . ومع ذلك ، فإن دلائل العجز التي شهدناها من قبل في وزارة زغلول ، قد تضاعفت وتكشفت إلى الحدّ الذى أدّى إلى تدهور الروح المعنوية عند الشعب ، حيث أثبت الملك وسلطة الاستعمار بالدليل القاطع ، قدرتهما على الحكم دون عون من البرلمان . فحين يصبح من الممكن ، تنحية حكومة الأغلبية عن الحكم ، وحين تدبّ الفوضى في حزبها ، وحين تنقض قرارات قائد الحزب ، وحين تصبح التوترات التي تترتب على ذلك في نظر السلطة ، أقل تكلفة من ممارسة الحريات الدستورية ـ حين تضطر الديمقراطية نتيجة لذلك إلى اللجوء إلى التنازلات والعنف والمؤمرات ، فإن استقلالا تمّ كسبه حديثا ، لابدّ أن يتعرض إلى مخاطر كبيرة ، قد تنتهي فيه إلى التدهور والاضمحلال . يضاف إلى ذلك ، تدخل القدر بضربة أخرى ، إذ اختفى من مشهد الأحداث ، ذلك الرجل الذى كان يتجسد فيه أمل الشعب في بعث جديد ، طيلة تلك الفترة المضطربة المشحونة بالعذاب .

مات زغلول في السابعة والستين من عمره (١٨٦٠ ـ ١٩٢٧) وفي الاحتفال بتشييع جثمانه في ٢٤ أغسطس ١٩٢٧ في الساعة الرابعة بعد ظهر يوم حار رطب ، خرج وراء نعشه حشد هائل من الناس ، لم تشهد مصر له مثيلا من قبل . وخيمّ على القاهرة كلها ، جوّ رهيب من السكون والكآبة . وصدر قانون بتسمية بيته (بيت الأمة) وسميت أرملته «أمّ المصريين» . وتوقفت الحياة السياسية توقفا تاما للحظة ، كما لو كانت قد أصيبت بالحيرة والذهول ، وأصبحت عاجزة عن مواجهة المستقبل .

ولكن سرعان ما حلّ التنافس محلّ الذهول . ففكرالوفد أولا في إنشاء قيادة جماعية . ولكنهم تخلوا عن هذه الفكرة ، حين خشى الجميع من مؤامرات الملك . وضرب أحدهم بالآخر . إن الملك كان سيحكم الآن ، وسيبدو قويا ولكنه ضعيف ، وسيحيط بالشبهات كل رجل يوليه تأييده . كان هناك مرشحان لخلافة زغلول ، فتح الله بركات ومصطفى النحاس . ولكن بركات فقد الثقة ، بسبب بعض الإشاعات التي تقول إن له صلة وثيقة بالقصر ، وإن كانت الحقيقة ، أن السبب الرئيسي في إسقاطه ، كان خلافه مع صفية زغلول بسبب نزاع على الإرث . ولقد التزمت الأجيال التالية ـ مراعاة لواجب اللياقة ـ بالصمت العميق تجاه السبب الأخير . ولكن هذه النتيجة كانت تلتقي مع عناصر أخرى ، تعزز اختيار النحاس[1] . إن أقل ما يمكن أن يقال في هذا الاختيار ، إنه لم يقع على الشخصية الأقوى .

الإخفاق الرابع للمفاوضات

استقال عدلي بعد أن وجهت اليه إحدى اللجان البرلمانية بعض النقد . وعقد ثروت الذى خلفه بناء على رغبة الملك ، العزم على إبرام معاهدة مع بريطانيا . وكما رأينا ، فلقد كان الهدف ، بل الفكرة

(١) يبدو أن احد هذه العناصر ، كان تأييد اقباط الوفد كمكرم عبيد وفخرى عبد النور لانتخاب النحاس ــ المؤلف

المسيطرة على سياسى مصرى ، هو الوصول إلى تسوية مع بريطانيا . وكان البريطانيون كذلك يتوقون إلى إضفاء الشرعية على وجودهم فى مصر ، حيث إن هذا الوجود لم يكن لديه سند من القانون الدولىّ . ومع أنهم ظلوا يحتلون مصر منذ عام ١٨٨٢ ، فإنّ قانونا لم يصدر قط بارساء هذا الاحتلال الطويل الأمد على أساس شرعىّ . وكما بدأ هذا الاحتلال دون معاهدة ، فقد كان المقدر له أيضاً أن ينتهى دون معاهدة ، إذا أرخنا توقفه التام ، بالإجراء الذى اتخذته مصر من جانب واحد فى عام ١٩٥٦ ، بعد حرب السويس . وهكذا دارت العجلة دورة كاملة .

ولكن أوان انحسار الامبراطوريات كان لم يحن بعد . بل كانت هذه الامبراطوريات على العكس لاتزال تقدم البرهان على قدرتها على المبادرة . ففى ١٤ ديسمبر ١٩٢٧ ، تمّ التوقيع على المعاهدة العراقية - البريطانية . وكانت هذه المعاهدة سندا قويا للأسرة الهاشمية . وهكذا قدّر لأبعد البلاد العربية عن اللحاق بالعصر ، ولأقلّها بالنهضة الحديثة ، ولأكثرها اضطرابا بتمرّد القبائل ، أن تكون الأولى التى تخلع عنها نظام الحماية ـ اسميّا على الأقل . وانضمت العراق إلى عصبة الأمم . وليس هناك صورة خيرٌ من هذه ، توضح لنا الفجوة بين المظهر والحقيقة . وحدث هذا ، فى الوقت الذى كانت فيه مصر ، وهى أكثر البلاد العربية نضجا ، تتأخر عن بلاد مثل العراق فى الوصول إلى استقلالها ، وتجد أن كل العوائق قد وضعت فى طريقها ، كى تمنعها من تطوير دستورها . وفى ١٤ ديسمبر ١٩٢٧ ، قبل أن تصل أنباء هذه المعاهدة إلى برلمانى لندن وبغداد ، كان خبرها قد وصل إلى مصر وانتشر فى أنحائها . ويبدو أن كان نتيجة لمخطط مرسوم . ولكن هذا المخطط لم يخدع المصريين ، فقد كان لديهم خبرة كبيرة بالقانون الدولى ، وخبرة أكبر بمكائد الاستعمار . واستطاعوا أن ينفذوا بسرعة إلى ما كان يكمن وراء استقلال العراق . فقد نصّت المعاهدة على تعيين مستشارين بريطانيين فى كل الوزارات المهمّة ، كوزارة المالية مثلا . كما نصّت على موافقة بريطانيا على جميع المسائل الحربية ، والاحتفاظ بقاعدة الطيران فى الحبانّية ، حيث كانت تستطيع القضاء على تمرّد القبائل بأسرع الوسائل . وعلى أى حال ، فقد نشرت الحكومة المصرية فى صحفها شبه الرسمية ، بعض البيانات الحذرة التى تؤكد الفروق بين وضع مصر ، ووضع العراق . وهى حقيقة لا يمكن إنكارها .

ذهب ثروت إلى لندن ، ليأخذ دوره فى الغدو والرواح المألوفين . وأحضر معه حين رجوعه ، مشروعا لاتفاق ، عرضه على النحاس بوصفه زعيم الأغلبية . ولكن النحاس لم يكن له سلطة زغلول ، فى الموافقة على حلّ وسط ، أو فرضه . أما الحلول الضعيفة التى لا تصمد للهجوم ، فقد كان مصيرها النبذ دون شك ، على أيدى المتشددين ، الذين لا يساومون . ويظهر أن الترحيب الذى لاقاه ثروت فى أوربا ، كان قد أدار رأسه . فكان فى جوّ بالغ التفاؤ ل ، حين أقدم على محادثاته فى لندن ، فى الوقت الذى كان فيه الملك هناك . ولا شك أنه من أخطر الأمور ، أن يقوم صراع بين مفاوضات الملك الخاصة ، التى يستهدف منها الحصول على مزايا شخصية وبين مفاوضات حكومته التى تتمتع بالسلطة . وثبت أن هذا كان صراعا حاسما ، فيما يتعلق بمستقبل ثروت فى الحكم . وسرعان ماوضح ـ على عكس تفاؤ ل ثروت وتشمبرلين ، وطبقا لرأى لويد الأكثر تشاؤ ما ـ أن هذه المعاهدة قد ولدت ميّتة ، وكانت العثرة الكبرى فى

طريقها ، هى مسألة الاحتلال . وفيها عدا ذلك ، فقد أمكن الوصول إلى حلّ وسط يرضاه الطرفان ، على حساب الأجانب الآخرين . والحقيقة أن إلغاء الامتيازات الأجنبية ، كان يشكل إنجازا طيّبا لكلا الطرفين . فقد كانت الحكومة المصرية تستطيع بذلك أن تقدم للشعب إجابة لمطلب عزيز عليه ، يرضى كبرياءه . وكان ذلك فى الوقت نفسه يرضى البريطانيين ، الذين كانوا يتطلعون دائما إلى دور البديل ، الذى يوكل إليه وحده رعاية حقوق الآخرين . ولعلّ ثروت كان قد أخطأ حين تجاوز فى مساوماته الحدّ المعقول . وأخطأ مرّة أخرى ـ حين أعلن للسفارة البريطانية رفض وزارته لمشروع الاتفاق ـ بانفصاله عن بقية زملائه ، فيما يتعلق بصيغة الرفض . وكان موقفه الذى لا يدعو إلى الإعجاب ، يبعث بالضرورة على مقارنته بموقف عدلى النبيل وحين سارع بالاستقالة منذ بضع سنوات فى ظروف مماثلة . ونشرت الحكومة المصرية عن هذه المفاوضات كتابا أخضر ، وكذلك نشرت الحكومة البريطانية عنها كتابا أبيض ، وثبت كلّ على موقفه .

وحين تخلّى عنه جميع الأطراف ، قدّم ثروت استقالته فى ٤ مارس ١٩٢٨ ونسبت الصحافة البريطانية هذه الاستقالة إلى عناد الوفد . ومات ثروت بعد ذلك بوقت قصير . كان ثروت رجلا مخلصا لوطنه ، ولكنه كان فاقد الحيوية ، غير كفء لمواجهة الأحداث التى كانت تهزّ مصر وتهزّ الوفد فى تلك الفترة . ثم إن تغييرا كان يشق طريقه إلى داخل حزب الوفد ، حيث كان الجيل الصاعد ، يُحلّ أفكاره بالتدريج محل أفكار زغلول . وظهرت داخل الحركة الوطنية نفس الصدوع ، التى فصلت الشرعية السطحية للبلاد عن أعماقها ، مضيّقة المجال أمام إعادة البناء وأمام الإنجازات الفرديّة .

كان طابع تلك الفترة يتمثل فى جهود لا جدوى فيها ، ومعارضة عقيمة ، وكثير من المؤامرات والأحداث المفتعلة ، التى كان يقصد منها ـ فيما يبدو ـ إخفاء التدهور المتزايد ـ فمن كان الخادع ، ومن كان المخدوع ؟ كان الجميع هم الخادع والمخدوع فى نفس الوقت . وكان لكلّ دوره فى هذه الملهاة المأساوية ـ الملك ، البرلمان ، السفير البريطانى ، الجماهير المصرية . وفى نهاية الأمر ، كان ذلك كله على حساب البلاد . إن مصر كانت قد وجدت فى زغلول ، التناسق والتزامن ، بين مؤسسة البرلمان ـ أو على الأصح مثالية البرلمان ـ وبين حوافزها الداخلية ، والوفاق الدولى ، والقيمة الوظيفية والقيمة الرمزية ، للأفراد .

معركة خاسرة حول حق الاجتماع

لم يكن هناك دليل أوضح على نقص الأهمية والفعالية ، من محنة الرجل الذى كان يتبوأ مركز السلطة الآن . شكّل النحاس وزارة ائتلافية فى ١٧ مارس ١٩٢٨ ، وأكد فى خطابه إلى الملك بمناسبة تأليفه للوزارة ، على ثقة البرلمان فيه ، وعلى ضرورة احترام الحكومة للرأى العام والدستور . ولعلّ ما يدعو إلى العجب ، أنه اختير لرئاسة الوزارة . فحقيقة تمثيله للأغلبية البرلمانية ، لم يكن لها وزن كبير فى نظر فؤاد أو الحكومة البريطانية ، وقد سبق لكليهما كما رأينا ، فرض حكومات الأقلية . ونظرا لتلك العداوة التى كان من الصعب زعزعتها ، بين الوفد والبريطانيين ، فقد كان هذا الأمر يبدو ، كما لو كان محاولة لإلحاق الأذى

بالحزب ، عن طريق ما كانوا يتوقعونه له من الإخفاق وعدم الكفاءة . ولعله كان لدى البريطانيين خطة جاهزة لتعديل الدستور بمعاونة فريق ، أسهل قيادا لهم ، ليستطيعوا بعد ذلك أن يحكموا . وكان هناك حديث عن حلّ البرلمان ، وعن اسم يرتبط بكل هذه المناورات ، هو اسم إسماعيل صدقى .

وقيل إن كشفا بأسماء الموظفين والخبراء الفنيين ، كان قد تمّ إعداده . ولم تبطىء وكالة رويتر فى ترديد أصداء هذه الإشاعات ، التى يمكن أن نسميها مؤامرات أو علماً مسبقاً بأحداث المستقبل أو (بالون) لاستطلاع ردّ الفعل . واعترف لويد المحافظ ، الذى كان صديقا لتشرشل ، بأنه يخشى من التطرف الشعبى ، وأنه مستعد للتدخل عند اللزوم . وبالاختصار ، كان كل شىء معدًا ، كما كان معداً قبل ذلك ، قبل أن يقتل السردار . وبدا الأمر ، كما لو كان البريطانيون يبحثون عن ذريعة . وبدأ البريطانيون يعيدون توكيد سلطاتهم بشىء من الغطرسة ، وفى جوّ من الثقة بالمستقبل . فقد كانوا فى تلك الفترة ، لا يزالون يأملون فى تعزيز مراكزهم . وكان المستشار القضائى مصرًا على غزو أرض جديدة ، طالما عجز فى الماضى عن غزوها ، وهى السيطرة على قواعد الإجراءات فى المحاكم المختلطة ، والأمل فى تعيين قضاة من ذوى الثقافة السكسونية ، إن لم يكونوا بريطانيين ، فليكونوا اسكندنافيين ، للموازنة بينهم وبين العنصر اللاتينى فى هذه المحاكم . وكانت هذه فكرة قديمة من عهد كرومر .

ولكن الحكومة رغم ذلك ، كانت تحظى بتأييد واسع من الشعب . وكان رئيس الوزارة رجلا طيبا ودودا ، مؤيدا من فريق مشهود له بالكفاءة . كان على الشمسى وزير المعارف ، شركسيا لم ينتقص بناؤه النحيل من مقدرته الإدارية ، وكان محمد محمود وزير المالية ، الذى كان يتميز ببشرة أهل الصعيد الداكنة ، وسمنة اللورد الريفىّ الصغير ، إلى جانب لهجة اكسفورد القاطعة الواضحة المرحّمة ، التى اكتسبها من جامعته ، وكان وزير خارجيته واصف غالى ، الذى يبدو عليه أنه كان قد تخلف من عصر أكثر نبلا . وكان وزير المواصلات ، مكرم عبيد الذى كان خطيبا مقنعا ، وإداريا ماكرا ، وقبطيا متعدد المواهب ، ويشاع أنه كان خبيرا فى توجيه الأحداث بوسائله السرّية .

ولكن المؤمل فى هذه الأثناء ، كان الإمساك بالنحاس ، بوصفه قائدا ديمقراطيا ، متلبسا بالتعهد للشعب ، بتحقيق وعود واضحة أو متضمنة . وكانت الخطة هى وضعه موضع الاختبار ، فى مدى تمسكه بصيانة النظام من كل عبث . كان هذا هو هدف البريطانيين ، الذين أعلنوا بعد إخفاق المفاوضات الأخيرة ، أنهم يريدون الرجوع بالموقف إلى ما كان عليه قبل فبراير ١٩٢٢ . وكانت وجهة نظرهم أن تصريح اللنبى لايزال سارى المفعول ، ولكنه تصريح لا يمكن اعتباره اتفاقا بين مصر و بريطانيا ، لأنه كان من جانب واحد ، وتستطيع بريطانيا ـ نظريا ـ أن تسحبه ، وترجع إلى فرض الحماية . ولعلنا نتذكر أن هذا التصريح كان يشمل أربع تحفظات ، أهمها وأبعدها نظرا يتعلق بوضع الأجانب . وكان دائما هناك كلام كثير عن الأجانب ، فى كل مرة يفكر فيها فى فرض قانون للضرائب ، أو يحدث فيها اضطرابات عامة . وحين شعر النحاس بالفخاخ التى تنصب له . لجأ إلى سياسة التهدئة . فجمع رجال وزارة الداخلية ، وحثهم على تبنى موقف يتسم بالتسامح والتصالح إزاء جميع الأجانب . وأرسل نشرة بهذا المعنى إلى مديرى الأقاليم . وكان قد أصدر بعد ثلاثة أيام من تولّيه الوزارة (٢٠ مارس ١٩٢٨) ، بيانا

يحمل معاني الصداقة والودّ لبريطانيا . وكان يأمل بهذه الخطوات ، أن يكون قد أزال عن البريطانيين ما يمكن أن يكون قد ساورهم من القلق من جهته .

ولكن كيف كان يمكن لمثل هذه المناورات - التي ربما كان من الصعب اجتنابها - أن تتفق مع الروح الثورية ، التي يدّعي هؤلاء القادة أنهم يمثلونها ؟ إن الحقيقة أنهم كانوا يميلون إلى تجميع قوى هذه الروح في قناة واحدة ، وتحويلها إلى مطالب سياسيّة ، أو بمعنى آخر ، إنهم كانوا يريدون استخدامها كقوة دافعة إلى إجراء المفاوضات مع بريطانيا . ولكن عقد المعاهدات ، لم يكن قط إجراءً وثيق الصلة بواقع الحياة في البلد الذي يعقدها . فالحصول على الاستقلال ، من حيث كونه متعلقا فقط بالإجراءات السياسية والدبلوماسية ، هو نوع من المراوغة والهروب من الحركات الأعمق . فحين يجند الاستقلال الرأي العام ، ويثبت أنه لايمكن التغلب عليه سياسيا ولا يمكن تغييره أخلاقيا ، فإن ذلك يستتبع - كنتيجة لابدّ منها - نوعا من التهرب من القضايا الجوهرية . فمن أين استمد قوته الحقيقية ؟ لاشك أنه استمدّها من ذلك الطموح الجماعي الكامل ، الذي كان يحفّز المصريين في تلك الفترة - وكل الرجال في جميع البلاد المستعمرة - أن يهبّوا لنصرة كل من أوذي ، أو ظلم ، أو أهمل . إن هناك فرقاً كبيرا بين هذه المشاعر المشبوبة ، وبين أعمال أي زعيم ، مهما كانت شعبيته وتعاطفه مع الجماهير ، كما كانت الحال مع النحاس . فشعبيته ذاتها تصبح مجرّد نوع من زينة نوافذ العرض ، حين يخفق الزعيم في إشباع تلك الأشواق العميقة التي يحسّ بها الشعب . لم تكن القضية المطروحة هي إخلاص النحاس - فقد كان ذلك فوق الشبهات - ولم تكن كفاءته - فلم تكن قد أصبحت موضع التساؤل بعد . لقد كانت القضية هي الانحرافات والمتناقضات داخل البناء . لقد بدأت فعلا ، نقاط الخطر التي تنذر بالفوران أو الانفجار ، في الظهور في كل مكان تصطدم فيه هذه القوة الداخلية بحواجز النظام ، أو حتى بحواجز السلطة التي تمثل هذه القوة ذاتها .

في نظام كنظام مصر ، كان من اليسير ملاحظة نقطتين على الأقل من نقاط هذا الخطر ، هما مجال الإعلام ، ومجال الاجتماعات العامة . وعلى ذلك فلم يكن من العجيب أن تجد الحكومة نفسها في هذين المجالين ، وجها لوجه أمام مشاكل قانونية وعملية صعبة . لم تكن هناك قيود كثيرة على حرية الصحافة في تلك الفترة ، وإن كانت الصحافة عرضة في بعض الأحيان ، لتوقيع أحكام قاسية عليها من القضاء . ولكن حرية الاجتماع ، كانت تخضع لقانون شديد الصرامة ، يعرف بقانون زيور ، الذي قرّر مجلس النواب إلغاءه في فبراير ١٩٢٨ . إن هذا الإجراء من مجلس النواب ، الذي أعلن البريطانيون على الفور بأنه قرار غوغائي ، كان يحتوي على شيء جديد ، لعله الأول من نوعه في مصر . فلقد نصّ فيه على أن الموظفين أو رجال الشرطة ، الذين يتدخّلون دون وجه حق لفضّ اجتماع عام ، يجب أن تنفذ عليهم العقوبة في الحال إذا أمكن ، أو فيما بعد إن لم تسمح الظروف . لقد كان المفهوم من مضمون هذا القانون ، ان القيم السياسية قد اتخذت لنفسها معنى وطريقا جديدين . كان معناه مجيء اللحظة التي نشاهد فيها تمييزاً بين نظام الباطل في الماضي ، والنظام الآخر الذي ينتمي إلى المستقبل . وتزامن هذا مع نهاية جيل من الشخصيات المسئولة ، كان منهم رجال دولة من أمثال ثروت ومظلوم وزغلول نفسه ،

وصحافيون من أمثال أمين الرافعى أما الجيل الجديد ، فقد كان رجاله يفضلون إجراء تجديد جذرى ، وإن كانت أهدافهم تميل إلى المخاطرة بالتحليق إلى ما وراء عالم الممكنات . وعلى أى حال ، فقد ضغط الوفد على مجلس النواب لإقرار هذا القانون .

ولكن لويد تذرّع بحماية الأجانب والمحافظة على النظام - وهو نظام كان يرتبط ارتباطا وثيقا بسلامة السلطة المحتلة - وأصرّ بحجة الفضيلة والأخلاق ، على وجوب مراعاة حقوق السلطة التنفيذية ، وحمايتها من سيطرة أى سلطة أخرى عليها . وفى ٣٠ مارس ١٩٢٨ ، أجاب النحاس على رسالة تتعلق بهذا القانون ، أرسلت إليه من لويد فى السابع من مارس . ونشرت إجابته فى صحيفة التيمز ، مصحوبة بتعليق يتضمن الكثير من عبارات الاستهجان والتهديد . وبين السابع والثلاثين من مارس ، كان هناك ثلاثة أسابيع للتأمل . ولا يمكن للمرء إلاّ أن يفرض أنه كان هناك بعض المساومات أيضاً خلال تلك الفترة ، وإن كان الجزم بذلك ، لا يتأتى إلاّ بالاطلاع على الوثائق السرّية المرتبطة بالموضوع . وعلى أى حال ، فقد كان ردّ النحاس قاطعا ، من حيث المبادىء على الأقل . ولذلك اعتبرته التيمز أكبر تحدّى قذف به فى وجه بريطانيا منذ عام ١٩١٩ وحرّضت على الرجوع بوضع مصر إلى ماقبل تصريح فبراير . ولعل بعض الضغوط قد مورست ، حتى لا يردّ الوفد على هذا الكلام ، الذى كان من الواضح أنه قصد به إثارة الغضب ، الذى يمكن أن ينجم عنه تصرّف تتخذه انجلترا ذريعة لتنفيذ أغراضها . ثمّ أن الوفد ، لو كان قد ردّ على هذا الاتهام ، فلا شك أن الأحزاب الأكثر تطرفا ، كانت ستستغل ذلك ضده . وحين أسرع مراسل التيمز إلى القاهرة ، فقد تناقش مع لويد فى النعت المناسب ، الذى يجب أن يوصف به ردّ الفعل عند المصريين . هل يكون (الوقح) أو (الأهوج) ؟ وفى آخر الأمر ، اتفقا على كلمة (مشاكس) ، فى وصف موقف النحاس فى الدفاع عن حقوق البرلمان . وفى ٢ ابريل ، وصلت إلى النحاس رساله جديدة من انجلترا ، حلّل فيها سير أوستن تاريخ هذه الأزمة ، بعبارات تبعث على القلق فى صرامتها وإصرارها . وخاف النحاس واضطرب الملك . فحين أملى البريطانيون أوامرهم - وليس للأمر تفسير غير الإملاء - على الحكومة المصرية بسحب القانون ، فانهم كانوا يهدفون أيضاً إلى إحراج الملك ، الذى كان يمكنه الاكتفاء باستعمال حقه فى رفض إعلان هذا القانون ، لإنهاء المشكلة . ولكنهم كانوا يريدون إجباره إلى استخدام حق النقض (الفيتو) ، لإضعاف موقفه أمام الشعب ، وبذلك لن يصبح أمامه غير السفارة البريطانية فى المستقبل ، إذا احتاج إلى طلب العون .

كان هناك بعد ذلك كلام كثير حول استدعاء صدقى لتأليف وزارة جديدة . ويبدا أن الأزمة قد وصلت إلى طريق مسدود . فهل أصبح من الضرورى لبريطانيا أن تغير سياستها ؟ ومما يذكر ، أن السفير الفرنسى جابار ، كان قد اقترح على لويد ، كمخرج من هذه الأزمة ، أن يحيل هذا الموضوع على لجنة المطالب المتنازع عليها للفصل فيه . ولكن واصف غالى رفض هذا الحلّ الذى كان يقصد به المعاونة ، وأعلن أن مصر لن تقبل هذا الإذلال . وعلى ذلك ، وجهت بريطانيا إنذارا إلى مصر ، مصحوبا بظهور بارجة من الأسطول البريطانى فى مياه الإسكندرية ، نطلب فيه من الحكومة المصرية سحب هذا القانون من البرلمان ، خلال ثلاثة أيام . وأصيب الملك من جرّاء ذلك بالرعب ، وخضع النحاس . كان ردّه فى

الثانى من مايو يؤكد بشدة على تمسكه بالمبادىء . ولكنه كان قد أوحى من جهة أخرى إلى مجلس الشيوخ ، بتأجيل النظر فى هذا القانون . وأعلنت السفارة عن رضائها بهذا الحل . وأرسل لويد أحد معاونيه لتقديم الشكر ، وللإعراب للحكومة المصرية بأن بريطانيا وإن كانت تعتبر هذا التأجيل هو لأجل غير مسمّى ، إلا أنها تودّ الحصول على تأكيدات محدّدة بهذا الخصوص .

وأعربت مجلة المنار عن رضاها (التقىّ) عن هـذا الحلّ الـذى أنهى الأزمة . كـما أعلن الأحرار الـدستوريـون فى السياسـة أيضاً ، عن مـوافقتهم على هـذا الحلّ . ولكن الأخبـار والحـزب الـوطنى بالضرورة ، أدانا الحكومة على هذا الضعف . وكان هذا هو العام الذى أصبح فيه موقف الحكومة من الشيوعية واضحا . واتخذت فيه إجراءات شديدة على نطاق واسع ضدّهم ، فلاحقتهم الشرطة وفتشت منازلهم ، وضبطت مطبعة (رونيو) فى منزل يسكنه بعض العمال فى شركة ديمترينو للسجائر . ومن حسن الحظ أن هؤلاء كانوا جميعا من الأجانب . ولكن قوّات الأمن ، فى تعاون وثيق مع البريطانيين ، كانت تجدّ فى أثر عدد قليل من المصريين ، دعوا إلى موسكو لحضور مؤتمر الكومنتيرن . وكتبت صحيفة براقدا فى ذلك ، تقول ـ إن الوفد الذى يمثل طبقة البورجـوازية فى المجتمـع المصرى ، لا يصلح للنضـال ضد الإمبريالية ، ولا لمقاومتها .

تعجّل النحاس أكثر مما يجب ، فى زيارة لويد بعد انتهاء الأزمة . وردّ لويد الزيارة . ولكن مصر لم تربح شيئا من تبادل المجاملات وفى ١٠ مايو ١٩٢٨ ، حين نوقشت المسألة فى مجلس العموم ، لم يوجه رامزى ماكدونالد ، على عكس المتوقع ، أى نقد لسياسة تشمبرلين . وأخبر الأخير مجلس العموم ، عن وصول برقية إليه من لويد ، يعلمه فيها بأن النحاس قد قدّم له الشكر . ولقد سبّب هذا هزّة فى البرلمان المصرى ، وأثار عاصفة فى الصحافة ، ودافع النحاس عن نفسه على قدر المستطاع ، وكان قليلا . فقال إنه شكر البريطانيين على موقف مصر المتسامح ! وعلى أى حال ، فقد أصابت الطعنة هدفها . فلقد بدا أن البريطانيين ـ فى ظاهرة عجيبة تسير ضد مسيرة التاريخ ـ قد استعادوا مبادرتهم القديمة فى الهجوم ، وكأنهم يريدون بذلك دفع عقارب الساعة إلى الوراء ، واسترجاع عهد عفا عليه الزمان ، ولا يجب أن ننسى هنا ، الدور الذى لعبه من كان لا يزال على قيد الحياة من طغمة الاستعمار القديمة ، سواء أكان فى مصر أو فى انجلترا . وفى نفس الجلسة التى أثير فيها موضوع القانون المصرى فى مجلس العموم ، قال أحد مساعدى لورد ملنر السابقين ـ ويدعى سيررينل رود ، وسط تصفيق كاد أن يكون إجماعيا من الأعضاء ـ «أخيرا وبعد مرور أربعين عاما ، قد أصبحت لنا سياسة محدّدة حقا . إن هذه السياسة تمثل الحد الأعلى والحد الأدنى ، الذى يمكننا أن نقبله من بلد ، ارتبطنا به ارتباطا لا انفصام له ، مع العلم بأن هذا البلد يدين لنا برخائه الحالى واستقلاله» . كان هذا رجوعا إلى لغة عصر بائد . . . . وتعرض النحاس إلى نقد عنيف ، بسبب موقفه الذليل . واشترك هيكل ، الذى كان يجب أن يؤيده بوصفه أحد أعضاء وزارته وممثلا فيها للأحرار الدستوريين ، فى هذا الهجوم ولكن العقاد كـان أكثر عنفـا فى ردّه على هيكـل فى صحيفةالبلاغ ، إذ قال له ـ «هذا كلام الأطفال ياولد فتكلم كلام الرجال» ،

ولكن موقف الوفد على أى حال ، أصبح أبعد ما يكون عن المجد والكبرياء . ومن المؤكد ، أنه كان على النحاس أن يتنحى أو ينحّى قبل ذلك : وكان الهمس يدور ، أنه ـ وهو يعرف طبيعة الهجوم الموجّه إليه ، والذى كان يزداد حّدة من يوم إلى يوم ، ثم وهو يواجه المعارك البرلمانية وحملات الصحافة ، وأمرّ من ذلك ، يواجه خيبة أمل الجماهير ، التى بدأت تقول إن للإنجليز دائما الكلمة الأخيرة ـ كان يستخدم الأسابيع الأخيرة من حكمه المهدّد ، فى ملء خزانة الوفد ، والمفاوضة فى إعادة تعيين أعضاء مجلس الشيوخ ، وإيجاد وظائف لأنصاره . أما الملك ، فقد رفض بدوره التوقيع على الأوراق المقدّمة إليه . واستقال وزيران من وزارته ، هما محمد محمود من الأحرار الدستوريين وأحمد خشبة من الوفد . وبما أن النحاس قد رفض أن يتنحّى مختارا ، فقد كان لابدّ من تنحيته بالقوة .

الفصل الثانى

انقـلاب ملـكى

فى أواخر يونيو ١٩٢٨ ، شنّت بعض صحف القاهرة حملة موّحدة ، ضد ثلاث من أكبر شخصيات النظام ، هم النحاس وويصا واصف رئيس مجلس النواب ، وجعفر فخرى باشا ، شقيق سفير مصر فى باريس . وكان الاتهام الموجّه إليهم ، هو الاتجار بالنفوذ .

فى عام ١٨٩٨ ، حاول الأمير سيف الدين ، أخـو الأميرة شـويكار زوجـة فؤاد ، قتل عـاهل المستقبل . وأعلن أنه كان مختلا فى قواه العقلية ، وأودع أحد مستشفيات الأمراض العقلية فى الخارج . والآن بعد مضى أكثر من ربع قرن على هذا الحدث ، أمكن لهذا الأمير أن يهرب من المستشفى ، والتجأ إلى القسطنطينية . ولم يكن هذا الرجل المختل العقل فقيراً . فقد قدرت ثروته حينذاك بأنها تتراوح بين أربعة وخمسة مليون جنيه . وقدّر دخله السنوى بمائة وعشرين مليون فرنك فرنسى . ومن الغريب أن القيم على هذه الثروة كان الملك فؤاد . وظلت أمه طوال هذه الفترة تسعى فى نقل هذه القوامة إليها ، والإفراج عن ابنها . واختارت الأم هؤلاء السياسيين الثلاثة ليكونوا محاميها فى هذه القضية . ولم يكن النحاس بالطبع ، قد تولّى السلطة بعد ، حين قبل الاشتراك فى مباشرة هذه القضية . وبطريقة خفية ، أمكن سرقة نسخة من عقد الاتفاق مع هؤلاء المحامين ، والتعرف على أتعابهم فى هذه القضية . وقد سرق هذا العقد من مكتب جعفر فخرى ، ويقال إن ذلك قد تم بتدبير إحدى النساء ، المتزوجات . ولم يكن هناك شك ، فى أن المبلغ الذى اتفق على دفعه ، لم يكن مرتباً شهرياً ، بل كان نسبة مئوية من قيمة الثروة ، تدفع حين كسب القضية . ولما كان العقد مكتوباً بـاللغة التـركية ، فقـد تسرّب إليـه بعض التحريف من خلال الترجمة . وعلى أى حال ، فقد برّأ القضاء ساحة هؤلاء المحامين بعد ذلك بزمن ، أثناء حكم محمد محمود ، الذى أصيب بخيبة أمل كبيرة فى هذه النتيجة .

ولكن هؤلاء المحامين فى تلك اللحظة ، كانوا واقعين تحت شبهة أخلاقية خطيرة . وفى مقال فى صحيفة البلاغ ، أكّد عبد القادر حمزة للندن ، أن الأتعاب المتفق عليها ، لم يكن مبالغاً فيها على الإطلاق ، فى قضية يتراوح المبلغ المتنازع عليه فيها ، بين أربعة وخمسة ملايين من الجنيهات ، كما ذكّرهم بأن النحاس كان قد تخلّى عن ممارسة المحاماة تماماً فى عام ١٩٢٧ . لقد كان من الواضح ، أن المسألة كانت مؤامرة مدبّرة . ولكن ذلك لم يكن مهماً ، فقد اعتبرت أنها فرصة سانحة أرسلتها السماء .

لم يطلب من النحاس أن يستقيل ، بل طرد بأمر الملك ، بمرسوم جاف متسم بالفظاظة والغطرسة ، لم يتجاوز حجمه ثلاثة أسطر . وقد أستند فى هذا الطرد ، إلى ذريعة التفكك المزعوم فى صفوف الوزارة . وفى آخر أسبوع من يونيو ، ظهر النحاس فى مجلس النواب ، وأعلن أنه قد طرد من الوزارة . وكان نصراً عظيماً له فى مجلس النواب ، حين وقفت الأغلبية العظمى فى جانبه . وكان هناك عنصر يتسم بالسخرية فى هذا التناقض . وكما لو أنه كان قد أريد التأكيد على هذا العنصر ، فلقد وقف رسل باشا حكمدار القاهرة بنفسه عند باب المجلس - فى الملابس التى يرتديها عادة لحضور حفلات السباق - يرقب ماكان يجرى فى الداخل . وأثارت هذه المسألة ضجّة كبيرة فى أوربا - وكان من الظواهر العجيبة ، أن تثير سياسة مصر الداخلية ، اهتمام الصحافة الدولية ، طيلة قرن من الزمان . وعلقت صحيفة المانشستر جارديان على هذه الأزمة ، بقولها إنها تنتمى إلى النمط الشرقىّ من الأزمات وعلى نحو أقل احتراماً ، وإن كان أنفذ رؤية ، رأى صحفىّ فرنسىّ أن الملك قد جعل من هذه القضية المضحكة ذريعة للتخلص من وزارة النحاس ، بإجراء ماأجمع الناس على تسميته «انقلاباً» . أما البريطانيون ، فقد اشترطوا من جانبهم ، ثمنا لتأييدهم لمعاهدة كيلوج ، أن تطلق يدهم فى مصر . وكما ظهر فى مقال لمسيو شاستنيه فى صحيفة «لونيون» قال فيه - « . . . - إن كلّ الدول العظمى ، قد أتفقت على حرية التصرف لكل منها ، فى المنطقة التى خصصت لها . . . . . وعلى ذلك فقد تم التوصل إلى اتفاق ضمنى ، بين الدولة الحامية والأمير المحمىّ ، من إندونسيا إلى مراكش ، عن طريق الهند ومصر وتونس ، (ولاشك أن ذلك كان صحيحاً تماماً) .

لم يكن هناك أى مجال للشك ، فى حقيقة أبطال هذه العملية الدرامية ، والمنتفعين الرئيسيين منها . فى يوليو ١٩٢٨ ، أقام خشبة باشا - وهو أحد المرتدين - مأدبة لتكريم السير جون پرسيفال المستشار القضائى ، بمناسبة اعتزاله لمنصبه ، وتكلم ضيف الشرف فى هذه المأدبة بكل صراحة ، قائلا - «ماالذى تعنونه بالاستقلال ؟ لقد أضعتم فرصتكم عام ١٩٢٢ ، فى الانضمام إلى الكومنولث . لم يبق لكم الآن إلاّ أن تظلّوا حلفاء لبريطانيا . ولا يجب أن تأملوا فى أكثر من ذلك . »

هبوط قيمة الرمز السياسى

فى هذا التخلّى عن الديمقراطية ، أو عن تلك الصورة الخيالية لها - التى كان لها قيمة غيبية فى تلك

الفترة فى مصر - ثبت أنه حتى المتعاونين على اسقاطها ، كانوا فى عداد الخاسرين .

بدأ صدقى ، وقد طلب منه أن يؤجل رحلته الصيفية المعتادة إلى الخارج ، فى المشاورة مع أصدقائه تمهيداً لتأليف الوزارة ، حين أخبر فجأة فى التليفون أن محمد محمود قد كلّف فعلاً بهذه المهمة . وطبقاً لمذكراته ، فإن هذا التكليف كان نتيجة (لنصيحة من الجهات العليا) . وهو تعليق يتسم بالسخرية ، ويتضمن تدخل البريطانيين فى هذا الشأن .

كان محمد محمود نائب رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، ابنا لرجل من كبار ملاّك الأراضى فى الصعيد . وقيل إنه كان أحد المرشحين لعرش مصر ، بعد عزل الخديو عباس الثانى . وكان محمد محمود نفسه متميزاً بالطموح ، ويصدق عليه المثل المصرى الشعبى الذى يقول : «إبن الوز عوامّ ،» والحق أنه أثبت قدرته على العوم بانتصاره على الموت . إذ أنه - رغم عيوبه الكثيرة - لايزال بعد وفاته بزمن غير قصير ، حياً باسمه وذكراه ، ومحلاً للإعزاز والتكريم من مواطنيه . كان رجلاً مهيباً ، برنزى البشرة ، مغرماً بقراءة أشعار البحترى ، وأحد أكثر الخطباء فى جيله ، إجادة للغة الإنجليزية . ولد فى عام ١٨٧٧ ، وعمل مديراً لأقاليم الفيوم والقنال والبحيرة ، على التوالى . ثم نفى إلى مالطة عام ١٩١٩ ، مع سعد زغلول ، ورافقه بعد ذلك إلى باريس . ولكنه انفصل عنه بعد حين ليؤلف حزب الأحرار الدستوريين مع عدلى يكن . وحين عيّن رئيساً للوزراء ، قضى الأسابيع القليلة المتبقية حتى افتتاح البرلمان ، فى السعى إلى تجميع المؤيدين والأنصار . وفى بيته الفخم فى شارع الفلكى ، أخذ يجرى المشاورات مع أصحابه . واستطاع هو وأصحابه أن يحصلوا على تأييد غير متوقع من بعض المعتدلين فى الوفد ، والمختلفين معه من أمثال على الشمسى . ولكن النحاس الذى كان لا يرضيه قط أن يتخلّ عن السلطة ، قد استعاد عناده الجدير بالإعجاب فى المعارضة . وأفقد خطابه البليغ فى ٧ يوليو ، كل أمل لمحمد محمود فى تكوين وزارة ائتلافية من الأحزاب المختلفة . قسّم النحاس هجومه فى هذا الخطاب بالتساوى ضد الوزارة والبريطانيين . ولم ينس أن يوجّه فيه أيضاً طعنة ماكرة إلى الملك . ولم يبق أمام محمد محمود طريق يسلكه ، إلا حلّ البرلمان كما فعل زيور قبل ذلك بأربع سنوات . وكان معنى ذلك ، البدء من جديد مرّة أخرى ، أو بالأحرى ، الرجوع إلى الوراء - إذ كان من الواضح ، أن المسيرة تتجه إلى الخلف ، فى الفترة بين ١٩٢٤ ، ١٩٢٨ .

وجد الكثيرون ممّن يتمسكون بإرثهم من الآمال النبيلة ، أنفسهم الآن مسوقين إلى السلوك المنحرف ، أو حتى إلى تعريض سمعتهم للخطر . وسجّل البريطانيون عدداً من الانتصارات . فقد دخل بريطانيان إلى دائرة رئيس الوزراء الحميمة . وعيّن هولمز - بدلا من فان دن بوش الذى كان يميل إلى الفرنسيين - نائباً عاماً فى المحاكم المختلطة . واحتفظ محمد محمود لنفسه ، كما كان متوقعاً ، بوزارة الداخلية . واحتفظ إلى جانبه فيها بعلى ماهر ، وهو شخصية معقدة ، وصفه البلاغ بأن له خمسة وجوه على الأقل ، ولديه أطماع دكتاتورية . وكان وزير الخارجية ، هو حافظ عفيفى ، وهو وفدى سابق من أصحاب الكفاءة ، وإن كان سلوكه غير سوىّ . وعيّن خشبة ، المرتد الآخر عن الوفد ، وزيراً للعدل . وعيّن لطفى السيد ، الذى كان رجلاً وطنياً إنسانى النزعة والثقافة ، وإن كان فى سنه المتقدمة قد فقد

الكثير من شجاعته ، وزيرا للمعارف . ووضع عبد الحميد سليمان ، وهو من أكفأ المهندسين ، على رأس وزارة الأشغال العمومية . وبالاختصار ، كانت وزارة من الاكفاء ، كما قيل عنها . ولكن صحيفة برافدا علقت على هذه الوزارة بقولها - «إننا نرجو أن يقوم الشعب المصرى ، هـذا الانتصار المألوف للبورجوازية الوطنية ، طبقا للقيمة الحقيقية التى يستحقها» .

ولكن على أى العناصر ، كان يمكن لهذا التجمع الوزارى أن يعتمد ؟ أعلى الملك ؟ ربما ، ولكن إلى حدّ محدود . فسرعان مانشأت التوترات بين الملك ووزيره الأول .

وكان هناك أختلاف كبير فى الرأى بين الذين قاموا بهذا الانقلاب أو هذه المؤامرة . كان إسماعيل صدقى فى أوربا للاستشفاء . وزار ألمانيا بدعوة من البنك الألمانى الشرقى ، الذى كان عضوا فى مجلس إدارته . فكل هؤلاء الناس كانوا على صلة وثيقة بدوائر المال والأعمال . وكان هذا من العبارات التى يكررها محمد محمود فى خطبه ولقاءاته ، إشارة منه بكفاءة الفريق الذى يمثله ، وقدرته على تحمل مسئولية الحكم . فقال فى أحد خطبه مثلا - (لقد كان يحكمنا خطباء الغوغاء ، نحن الذين نستهدف الجدّية فى أفكارنا ونريد أن نتفرغ لأعمالنا . ولقد آن الأوان لكى نلتفت إلى هذه الأعمال) . وقال لوفد من أعيان المنوفية فى ٤ يوليو - (لقد كانت البلاد فى قبضة «الشلل» . وكنتم أيها الأعيان أول من حرم من قدراته الإنتخابية ، وأول من قاسى من الشرور التى انتشرت بسبب هذه الانتخابات) . واستتلى بكيل الطعنات للنظام البرلمانى - (لقد رأينا ماذا كانت هذه الانتخابات ! إنها لم تكن إلاّ وسيلة للنهب والسلب ، وطريقة للتدخل فى سلطة النشاط الحكومى ، الذى لا ينتج عنه إلاّ الفوضى والأسى لكل الناس) .

كان هذا هو الأسلوب الذى يتحدث به محمد محمود للناس قاطبة بلا استثناء . وأعلن أن وزارته ستكون وزارة «استقرار ونظام» حتى يقضى على الفوضى ويعيد سيادة القانون . والحقيقة إن أهل الريف كانوا قد أداروا ظهورهم الآن لكل نشاط سياسى ، بما فى ذلك نشاط الوفد . وكان التخلّى المفاجئ لرجال الرىّ البريطانيين عن وظائفهم ، قد أوقع بعض الارتباك فى نظام الرىّ خلال السنوات الأخيرة . ولذلك أحسّ الفلاحون بشىء من عدم الرضا إزاء غلاة المتطرفين فى الوطنية . وكان هذا هو الشعور الذى يسعى الملك ومحمد محمود إلى إثارته بين الفلاحين ، رافعين أمامهم الأمل المضىء فى مستقبل يفيض بالرخاء ، عن طريق ما قد نسميه اليوم بالنظام التكنوقراطى . فماذا يهم ، إذا بقى البرلمان أم لم يبق ، مادام نظام الرىّ يعمل بكفاءة ، ومادام القطن يباع بأسعار مجزية ؟ إذا سارت الأمور على مايرام ، فلتذهب المبادىء إلى الجحيم ! إن المبادىء أداة خطرة فى خدمة الغوغائية ! والحل الوحيد هو إيجاد مضمون جديـد من الحقائق لهذه المبادىء ، وبذلك يعهد بتحمل المسئولية إلى أولئك الذين يثق الناس فيهم . أما الآن ، فقد خدع الشعب ، وتبخر الأمل فى أن يتصرف بالحكمة ، وأن تصدر عنه الأحكام السليمة . ولذلك يجب حرمانه من السيطرة على الحكومة . من هذا النقد المحق للغوغائية ، التى لا يمكن تبرئة الوفد منهـا ، انتقلت الحكومة الجديدة إلى إدانة الديمقراطية . وتعويضا عن الديمقراطية ، كان البديل هو أن تتقدم ببرنامج حافل من الأعمال العامة التى تزمع تنفيذها فى القريب العاجل ، كبناء القناطر ، وتحسين الرى والصرف ، ودفع التعويضات لأهالى النوبة عما أصابهم من الخسائر من تعلية خزان أسوان ، وإصلاح

الريف . ولكن الحقيقة ، هي أن جميع الحكومات المتعاقبة دون استثناء ، قد أولت عنايتها بكل هذه الأشياء ، في الدعوة والعهود التي قطعتها على نفسها . ولكن فيما يتعلق بالحكومة الجديدة ، فقد كان الإصرار الشديد على هذه الوعود ، يوحي بأنها تريد أن تعوض الناس عن شئ فقدوه . فقد وعدت الحكومة بإدخال مياه الشرب النقية إلى القرى ، وردم البرك ، وإقامة المساكن ، وبناء المدارس والمستشفيات . وفي حيّ السيدة زينب في القاهرة ، احتفل بوضع الحجر الأساسي لبناء مساكن للعمال .

وبعد شهر من السعي ، حين حلّ اليأس بالحكومة من الحصول على أغلبية ، صدر مرسوم بحل البرلمان . وكان هذا المرسوم مكوّنا من فقرتين ، وتصحبه مذكرة تفسيرية ملتوية . وأعلن في هذا المرسوم ، إيقاف العمل بالضمانات الدستورية لمدة ثلاث سنوات ، بما في ذلك المادة الرابعة من الدستور ، وهذا نصّها - «يحكم الملك ، ويمارس سلطاته بواسطة وزرائه» . (وكان هذا يعني أنه ستكون هناك فترة من الحكم الملكي المباشر) . وتقول المذكرة التفسيرية ، إن ذلك سيستمر العمل به ، إلى حين ترجع الأمور إلى مسيرتها الطبيعية . ويكون ذلك - «حين يتعلم الشعب الأصول الصحيحة اللازمة لممارسة الديمقراطية» ، أي أن الشعب الذي خدعته الحكومة السابقة ، يجب أن يعاد تعليمه الآن !

إن معارضي النظام البرلماني في مصر ، أو أي مكان آخر ، يسلكون نفس الطريق دائماً . والاضطرابات الاجتماعية ، والتجاوزات الحزبية ، يمكن أن تمدّ نقاد النظام البرلماني دائماً بسلاح جاهز يمسكون به ويستغلونه . ولكن النظام البرلماني على ضعفه وتعرّضه للهجوم على واقعه ، هو رغم ذلك ، نظام قوي صامد بوصفه مثلا أعلى . وإسهامه الفعال في تقدّم الجماهير ، ينحصر تماماً في المدى الذي ترجح فيه كفّة المثل الأعلى ، على كفّة الواقع . وعلى أي حال ، فقد دافع الوفد دفاعاً مجيداً عن هذا المثل الأعلى . ففي ٢٨ يوليو ، اجتمع النواب والشيوخ السابقون ، في منزل أسرة الشريعي ، وأصدروا بياناً حازماً ، اتهموا فيه الحكومة بالاعتداء على الدستور ، وأعلنوا أن تصرفاتها ، وخاصة الدبلوماسية منها ، تعتبر لاغية وكأنها لم تكن . وعقد اجتماع آخر لهذا البرلمان «الشبح» ، في ١٧ نوفمبر في دار البلاغ . ولم تقتصر هذه الاجتماعات على مجّرد الكلام . فلقد أخافوا البريطانيين ، الذين كانوا قلقين لافتقار أصدقائهم إلى تمثيل الشعب ، وكسب الرأي العام إلى جانبهم . وكان محمود عزمي ، الذي كان يعاون حسين هيكل في تحرير السياسة ، أحد الذين أدانوا حلّ البرلمان ، وعملوا على تجميع المعارضة ضد الحكومة . وفي ١٥ أغسطس ، احتج مجلس إدارة نقابة المحامين على وقف الشرعيّة المكفولة بالدستور . ولم يكن ذلك شيئا قليل الأهمية في بلد تشبّع باحترام الشريعة الإسلامية ، وحوّل هذا الإحساس العميق إلى وعي دقيق بكل ما هو قانوني ، حتى ما كان منه شكليا فقط في بعض الأحيان .

كانت الإرادة الشعبية ، بالرغم من كل المحاولات لكبتها ، تنفجر في كل اجتماع يعقد . وكان كل انتخاب يكشف بوضوح ، عن أغلبية ساحقة للحزب الذي تعتبر الجماهير - بالرغم من كل شيء - انه التجسيد الكامل لآمالها . ولكن من سوء الحظ ، أنه كان من الممكن ، لهذه القوة الديناميكية ، أن تنحرف في أحد اتجاهين . إلى عنف غير منطقي ، أو إلى خطة لاصطياد الأصوات . فقد أخذ النحاس

يجوب المدن المصرية ، مظهرا نشاطه العالى الضجيج ، الذى لم يتعدّ بالضرورة إلقاء الخطب . وهكذا انفصل العنف عن الفصاحة . وانفصل كلاهما عن الفاعلية . فى كل مؤسسة ، وفى كل موقف تاريخى ، هناك وجهان الرمز والوظيفة . وكلما قدم العهد بالبيئة ، أو اصطنع ذلك ، كما هو الحال فى مصر ، كلّما اتسم التعبير بتجديد مدروس . ونظرا للظروف الخاصة بمصر ، فقد حاولت هذه البلاد أن تتبنى النماذج الخارجية فى التعبير ، بدلا من وضع ثقتها فى دوافعها الخاصة . وفى مثل هـذا الانفصام بـين الرمـوز والأشياء ، بسبب إخفاق الشعب - سواء أكان هذا الإخفاق موروثا أو مصطنعا ، مع العلم بأنه فى كلتا الحالتين مؤقت - فى التكيف بالطرق العصرية ، فإن هذين التعبيرين - الرموز والأشياء - يبتعد أحدهما عن الآخر على نحو خطير . فيصبح الرمز تعزيما أو تهويما ، كى يهز الأعماق التى تستطيع وحدهـا أن تجسّده . أما «الشىء» ، فإماً أن يتجمّد ويفقد شفافيته ، وإماً أن ينفجر ، محاولا أن يتغلب مرّة أخرى على التاريخ . ونحن نلاحظ فى مصر تلك الفترة ، تباعدا متزايداً بين القوى الحيّة النابضة ، وبين القوى الأخرى ، التى ليست إلا قوى شكلية ، أو مجرّد واجهات أو مؤامرات . لقد قلت من قبل ، البرلمان «الشبح» ، ولكن الأشباح توجد فى كل مكان ، فى مثل هذا المشهد :

أما الوفد - وقد دفع دفعاً إلى استخدام الأساليب المتطرفة فى الكـلام ، وحرم من الاضـطلاع بمسئولية الحكم التى تساعد على ضبط النفس - فقد انتكس إلى الشعور بالإحباط . ولم يكن ذلك بسبب افتقاره إلى النشاط . فلم يقتصر نشاط أعضائه على مصر فحسب ، بل عمّ الخارج أيضاً . ففى كثير من المؤتمرات الدوليّة ، نجحوا فى اتخاذ قرارات تدين توقف الحياة النيابية فى مصر . ومن أمثلة ذلك ، نجاح مكرم عبيد فى لقاء مع مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى فى برلين ، فى اقناع هذه الهيئة باصدار قرار يدين كل إجراء يهدف إلى كبت أى نظام برلمانى .

ولكن محمد محمود استخدم اليد الحديدية فى منع كل المظاهرات الشعبية . وكانت الشرطة فى عهده يقظة حذرة . وفى مصر ذلك العهد ، كانت يقظة الشرطـة وكفاءتهـا ، تعنى اشتراك البـريطانيـين فى نشاطها . وحار أصدقاء الوزير الأول ، فيما إذا كان يعتبر رجلا فائق الشجاعة ، أو أنه كان يفتقر إلى وضوح الرؤ ية لما يجرى حوله . فقد كان سلوكه كله ، يتضمن الاحتقار لكل القوى التى تعمل ضده ، أو يتضمن الجهـل بها . وكـان يبدو أن وسـائل إعـلامه وشـرطته ، تلعبـان مع الـوفد لعبة «الغمضيّة» (الاستغماية) . ومن أمثلة ذلك ، أن الوفد - فى زياراته المستمرة للمدن والريف - كان قد أعلن عن عزمه على زيارة طنطا يوم ٢٠ يوليو ١٩٢٨ ، وكإجراء معاكس ، رتّبت الحكومة اجتماعاً للحزب الوطنى فى نفس المدينة ونفس اليوم . وفرض مدير الإقليم على كلا الحزبين ، أن يعقد كل منهما اجتماعه فى منزل خاص . وكانت بعض المنازل فى ذلك الحين تتسع للمئات . وفى هذا الاجتماع ، ألقى مكرم عبيد خطاباً هاماً ، قال فيه موجها كلامه إلى رئيس الوزراء ، بمناسبة تهنئة الأخير لنفسه ، على ما أحرزته وزارته من نجاح فى إعادة الانتعاش للاقتصاد : «إنكم على العكس ، مسئـولون عن تخـريب الحياة الاقتصـادية للبلاد ، بتعريضكم لها للاضطرابات السياسية ، التى تجعل من المستحيل توفير الإحساس بالأمن للعمل أو استغلال المال . ولم تقنعوا بذلك ، بل قسمتم الأمة إلى فئات وطبقات ، حتى يمكنكم كسر عمودها

الفقرى ، وتحطيم قدرتها على الكلام ، دون أن تـدروا انكم بذلـك تدفعـونها إلى حرب بـين مختلف الجماعات والطبقات ، يمكن أن يؤدى بها إلى أزمة إجتماعية خطيرة ، لا يعلم نتيجتها إلا الله . (وهى ملاحظة تلقى الضوء على المستقبل) . كان القبطى الماكر فى هذه المناسبة ، ينافس مالك الأراضى فى الصعيد ، على كسب ودّ طبقة التجار ، وغيرها من الطبقات الغنية . وزار محمد محمود - الذى كان لا يخشى شيئاً - هذه المدينة بعد بضعة أيام . ولكنه وضع نفسه بذلك فى أرض الوفد ، وكان استقبالـه هزيلا . كان يقوم على حراسته رجال الشرطة المتخفّون فى الملابس المدنية ، والعمد . وبصعوبة شديدة ، وباستخدام الكرباج ، أجبر أصحاب الدكاكين على فتحها فى ذلك الصباح .

وتمّ وقف صحيفة البلاغ عن الظهور لمدّة أربعة أشهر ، حين نشرت أنباء هذه الرحلة . كما اتخذت إجراءات صارمة ضدّ مجلّة روزاليوسف لنفس السبب ، وكانت الممثلة الشهيرة التى تحمل هذا الاسم ، قد أصدرت هذه المجلّة ، حين تحوّلت إلى ناقدة للمسرح ، وكانت بالطبع من أنصار الوفد . وكانت جريمة هذه المجلة هى نشر صورة كاريكاتورية لمحمد محمود ، وهو يدوس على الدستور فى طريقه إلى شغل كرسى رئيس الوزراء . فصودرت أعداد هذه المجلة ، دون إصدار حكم قضائى بذلك ، ولكن مقالاتها ظهرت فى اليوم التالى فى البلاغ . وحيث إن هذه الحادثة قد تزامنت مع أول خطاب لمحمد محمود ضد الدستور ، فقد احتج النحـاس احتجاجـاً شديـداً على هـذه المصادرة . ونتـج عن ذلك أن صحيفـة السياسة ، لسان حال الوزراة ، وصفت الوفد بأنه حزب روزاليوسف ، وهكذا أوقفت صحيفة البلاغ لمدة أربعة أشهر ، وكذلك مجلة روزاليوسف ، وصحيفة وادى النيل . وحتى الأهرام ، وجه إليها إنذار . وفوق ذلك فقد حاولت الحكومة أن تسىء إلى سمعة خصومها ، بتوجيه تهمة الأختلاس إليهم ، ولكنها فشلت فى ذلك فشلاً ذريعاً . وحين خاب أملها فى هذا الاتجاه ، فقـد سعت إلى إحكام قبضتهـا على موظفيها ، بإصدار قانون«حماية الوظائف العامة» ، الذى يعتبر التعرض لأى موظف عـام أثناء تـأدية وظيفته ، من الجرائم التى تستحق العقاب . كما أنها حظرت على موظفيها وطلبة المدارس الأشتراك فى المظاهرات السياسية .

الملك ضد وزرائه

كان أسوأ ما حدث ، هو إصدار قانون ـ دمغ فور إصداره بالخزى والعار ـ يحظر تقديم أى احتجاج ضد تعطيل البرلمان والدستور . ولم يتباطأ الملك فى استغلال هذا الإجراء المتطرّف .

كانت الحكومة قد استخدمت العنف فى تفريق إحدى المظاهرات الوفـدية فى مكـان قريب من القصر . وانتهز الملك هذه الفرصة الممتازة ، لإطلاق الإشاعات عن تعاطفه مع المتظاهرين ، وإبداء أسفه على ما حدث لهم . واتسعت الفجوة . ولكن اذا كان الملك قد استهدف من ذلك الانفراد بالحكم ، فإن ذلك لم يكن مستطاعا إلا بالحصول على موافقة البريطانيين . وكان من عادته ، حين يلحظ أن تدهورا قد أصاب شعبيته ، أن يلجأ إلى خطب ودّهم . ومن جهة أخرى ، كانت الحكومة حين تحتاج إلى دعم قدرتها فى الوقوف ، أمام مطامع القصر ، أن تحاول بدورها ، عقد صفقة معهم .

في أول ابريل ١٩٢٨ ، تصادف مجيء عيد الفطر ، في نفس اليوم الذي كان الملك يحتفل فيه بعيد ميلاده . وكان يبدو أن شعبيته آخذة في الازدياد ، بالرغم من جميع الأسباب التي تدعو إلى عكس ذلك . والحقيقة أن هذه الجماهير الجاهلة كانت عرضة للإصابة بنوبات من الاندفاع التعويضي . فحين كانت تفقد ثقتها في الجماعات السياسية ، وتنافسها غير البريء ، وحين تواجه بالإخفاق المتكرر في السياسة الخارجية وما يستتبع ذلك من خيبة الأمل ، فإن بعض قطاعات الرأي العام ، كانت توجّه وجهها شطر الملك . وانطلقت الشائعات مرّة أخرى ، عن تأليف وزارة جديدة ، تحت رئاسة علي ماهر أو حسن نشأت . وكان الأخير في آسيا يجري بعض المفاوضات . ولعلّه كان المسئول عن إحضار أمان الله خان ملك أفغانستان إلى القاهرة ، وقبله شيخ المكالا عاصمة حضرموت . وكانت هناك «سياسة عربية» ، أيضا تأخذ مجراها ويبدو أن مصالح دوائر الأعمال الكبيرة ، كانت هي الخلفيّة لهذه المؤامرات . وفي هذه الأثناء ، كان يبدو أن موقف الملك يزداد قوّة . فقد أصبح أكثر تفاؤلا ، وزاد تأكيده على الخلاف مع وزيره الأول ، الذي كان هو الذي ولاّه السلطة . وبدأت بعد ذلك فترة مليئة بالمؤامرات ، التي يجب على المؤرخ أن يكشف عن تعقيداتها المملة ، حتى إن لم يكن لذلك سبب آخر ، غير إظهار الفجوة الآخذة في الاتساع ، بين إمكانيات مصر الواقعية ، وبين تفاهات ظواهرها الخارجية المزرية .

كان من المصادفات ، التي لم تمرّ دون التفات ، أن لويد قد أخذ إجازته في يوليو ١٩٢٨ ، في نفس الوقت الذي قام فيه وزير الأشغال بإجازته . وكان هناك مجالان ، استطاع فيهما أن يتفق الوزراء المصريون دائما مع سلطات الاحتلال ، وهما مشكلة مياه الريّ ، ومشكلة الامتيازات الأجنبية . أما عن المشكلة الأولى ، فقد تمّ الاتفاق على تأليف لجنة مصرية ـ بريطانية ، بعد توجيه الإنذار البريطاني إلى مصر في عام ١٩٢٤ ، بعد قتل السردار . وكما قد نتذكر ، فقد أعلن البريطانيون حينذاك ، أنهم غير مقيّدين بأي نصيب محدّد من المياه ، فيما يتعلق بري مشروع «الجزيرة» في السودان . وكان ذلك مشروعا ، له من وجهة نظر البريطانيين ، أهميته الاستراتيجية ، إلى جانب أهميته الاقتصادية . فقد قصد به أساسا ، وضع السكّين قريبا من رقبة الفلاحين المصريين . وأخيرا توصل الطرفان ، في ٨ مايو ١٩٢٩ ، إلى اتفاق بالنسبة لمياه الريّ اللازمة لهذا المشروع ، اعترفت مصر فيه بضرورة زيادة كميّة المياه اللازمة للسودان . وفوق هذا في هذا الاتفاق ، تشتيت الهيئات القديمة ، التي كانت تشرف على التحكم في مياه النيل ، والتي كانت تتمركز في القاهرة حتى نهاية عام ١٩٢٤ . فانتقلت إدارة قناطر سنار ، التي كانت تتولاها وزارة الأشغال المصرية ، إلى اختصاص الحاكم العام للسودان ـ أي إلى اختصاص البريطانيين من الوجهة العملية . وكان ذلك يشكل تنازلات كبيرة . وساعد هذا الاتفاق على تقوية المعارضة . وكان الجميع يعيشون في خوف من الأزمة التي ستندلع في الخريف ـ وهي أزمة موسمية في حياة مصر السياسية ـ حين يرجع السياسيون من إجازاتهم بعد عطلة الصيف .

في آخر مايو ١٩٢٩ ، تولّى حزب العمال السلطة في بريطانيا . وتولى ماكدونالد رئاسة الوزارة بدلا من بولدوين ، وتولّى وزارة الخارجية آرثر هندرسون . وكان من أول أعمال الوزارة الجديدة ، استدعاء لويد من مصر . وكان هذا بمثابة نبذ تام للاستراتيجية القائمة ، التي إن لم يكن لويد هو الذي خلقها ، فقد

كان على الأقل ، أحد العاملين على تنفيذها والمستفيدين منها . وكان ذلك بالطبع فى صالح الوفد ، كما كان ضربة قاصمة لوزارة محمد محمود . فهل قدّر على هذه الوزارة أن تتحمل نتيجة عدم ثبات بريطانيا على سياسة واحدة ، ونتيجة تعاقب الحكم فى وزارة خارجيتها بين المحافظين والعمال ؟ وحتى اذا استبعدنا هذه العوامل غير المطمئنة ، فإننا نجد أن السياسة البريطانية فى مصر ، كانت تفتقر دائما إلى الاستقرار . أو بالأحرى ، فقد كان ثباتها على مبدأ واحد فقط ، هو تفضيل استخدام المؤامره على العمل الحاسم ، ونبذ ضائعها أو إنصاف صنائعها ، حين يفقدون احترام مواطنيهم ، بحيث يصبحون عبئا عليها ، أكثر منهم مصدر قوّة لها ، ولكن محمد محمود كان سيتعلم ذلك من خلال تجربته الشخصية ، كان محمد محمود لا يزال حتى هذه اللحظة يتمتع بعطف بريطانيا ، فقد دعته جامعة اكسفورد ، الذى كان أحد خريجيها ، ليكون ضيف الشرف فى حفل تقليدى ، يقام فى كلية باليول التى تخرج منها . وكان حفلا أنيقا ، يتميز بالإيحاءات الخفية . فقد أفهم الضيف ، أن أى محادثات معه ستكون موضع الترحيب . ولعل هذا هو ما كان يتوقعه .

ولم يكن فى نية الوفد أن يظل بعيدا عن هذه المحادثات . فأرسل مندوبين للتأثير على الرأى العام البريطانى . وكان هذان المندوبان هما على الشمسى وواصف غالى الوزيرين السابقين فى وزارة النحاس . وقد ذهبا إلى لندن للمطالبة بإلغاء مراسيم ١٩ يوليو ١٩٢٨ ، الخاصة بتعطيل البرلمان والدستور . وهكذا أصبحت لندن فى هذه الفترة ، بالموافقة الضمنية لجميع الأطراف ، مركزا للمؤامرات .

ومن المصادفات الأخرى الثانوية ، وجود مستر سمارت السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية ، فى لندن ، حين دعا الطلبة المصريون مكرم عبيد ، الذى كان هناك أيضا ، إلى حفلة تكريم . وخطب مكرم عبيد فيهم فى فندق المتروبول ، متهما اسماعيل صدقى علنا بالمساهمة فى تعطيل الدستور حيث انه أرسل تقريرا سريّا للوكالة البريطانية ، يشير عليها باتخاذ هذا الإجراء . وهكذا بدأت مفاوضات محمد محمود - هندرسون ، فى جوّ من الاتهامات والمؤامرات . وسجّلت مسوّدة لمشروع اتفـاق ، كانت محـلاً لتبادل المذكرات (٣ أغسطس ١٩٢٩) . ولم تكن هذه المسوّدة تختلف كثيرا عن مشروع ثروت ، فيما عدا أن لندن كانت قد تنازلت عن شرط مهم ، هو حماية الأجانب . ووضعت مسألة السودان بالـطبع عـلى الرفّ مؤقتا . كما أن شيئا لم يتغير فيما يتعلق بالاحتلال ، أو بالمعاهدةالتى يمكن أن تحل مكانه فى نهاية الأمر .

وكان الملك قد ذهب إلى أوربا أيضا . وفى الوقت الذى كان فيه محمد محمود ، محاطا بأصدقائه المخلصين ، يمارس محادثاته غير الرسمية ، تحرك فؤاد فى حاشية كبيرة ، كان وزير الخارجية على رأسها . والحقيقة أن فؤاد كان قلقا ، على احتمال فقد انه لسلطته ، ومصرّا على العمل على إلغاء كل الفرص - مسبقا - أمام الحصول على استقلال ، يجعل منه مجرد رمز على عرشه . زار فؤاد أوربا الوسطى ، براج وبرلين ، وعرج فى طريقه على مقرّ عصبة الأمم فى جنيف ، وهى زيارة لها دلالتها ، فى لعبة الرموز التى كان يلعبها . ولم يكن السفير البريطانى فى مصر ، راضيا على الإطلاق عن هذه الجهود التى يبذلها الملك . وكان نشأت فى صحبته بالطبع فى هذه الرحلة ، وكان يشغل حينذاك منصب السفير فى برلين وبراج ، كما كان معه كبير أمنائه ذو الفقار ، وخمسون آخرون من رجال الحاشيـة ، وخمسة عشـر (سفرجيـا) ، فى

ملابسهم الأرجوانية المقصبة ، أثاروا إعجاب الجهات الرسمية فى أوربا . ومن سوء الحظ ، أن السفير البريطانى كان فى إجازته ، حين زيارة الملك لبرلين ، وقد تصادف أن القائم بالأعمال فى السفارة البريطانية فى برلين ، كان من زملاء كتشنر القدماء . ولم يمنع ذلك الملك فؤاد ، من خلق إحساس بحضوره فى دوائر الأعمال ، ومن رئاسه المآدب ، وإدهاش الجميع بسيطرته التامة على زمام اللغة الألمانية . وبعد الانتهاء من إحدى المآدب الرسمية ، اتجهت كل الأنظار إليه ، حين انتحى ركنا منعزلا مع أحد رجال المال الألمان ، وأجرى معه حوارا طويلا خاصا . لقد كانت المؤامرات السياسية ، فى الأسلوب التقليدى لتلك الفترة ، تمتزج على نحو مثير ، مع دوائر الأعمال الدولية .

وكما نعلم من مذكرات هيكل ، طرق موضوع إلغاء الدستور لأول مرّة فى ٢٤ يوليو ١٩٢٩ ، فى الوقت الذى كانت المساومة مستمرة فى لندن ، والذى كان لويد قد استقال فيه من وظيفته . كان رئيس الوزراء يجرى محادثاته مع البريطانيين فى لندن ، بينما كان الملك ووزير الخارجية يمكثان فى باريس . وكان لمحمد محمود مستشارون بريطانيون من أمثال سسل كامبل ، الذى كان شخصية مملوءة بالحيوية ، ومن لاعبى التنس المتحمسين ، والذى قدّر له بعد ذلك أن يلعب دورا كبيرا فى القاهرة . ونُصح محمد محمود ، بتمضية آخر أحد الأسابيع فى باريس . وبعد رجوعه من تلك الرحلة ، فاجأ هيكل بسؤال ، قائلا ـ «بماذا تشير عن فكرة تعديل الدستور» ؟ ولكن هيكل الذى كتب مذكراته بعد ذلك بعشرين عاما (١٩٤٩) كان يريد أن يظهر نفسه بالطبع فى خير صورة . وعلى ذلك فقد قال إنه احتج على هذه الفكرة . فهل يحسن أن نصدق إذن ، أن فكرة تعديل الدستور التى نسبها أعداء صدقى إليه ، والتى أصبحت الفكرة المسيطرة على الملك ، كانت فى الحقيقة قد نشأت فى لقاء بين الملك ومحمد محمود وحافظ عفيفى ؟ إن هذه نقطة أخرى ، لا يمكننا التعرف على حقيقتها إلا من واقع التاريخ السّرى .

الإخفاق الخامس للمفاوضات

كان يبدو أن الطرفين ـ المصرى والبريطانى ـ قد توصلا إلى إمكانية الاتفاق بينهما ، حين تغيّر موقف البريطانيين فجأة . وبينما كان الحديث يدور حول المفاوضات ، إذا بالجانب البريطانى ينفى ذلك ، ويقول إنه كان مجرد تبادل أفكار ليس غير . ثم أخبر دالتون ، الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية ، المصريين بأن بريطانيا لا تريد إجراء المفاوضات إلا مع حكومة مسئولة أمام البرلمان . وكان هذا بمثابة حكم بإقصاء الوزارة القائمة . وكان هذا التغيير يعكس موقف حكومة العمال التى عجز محمد محمود عن إقناعها بالتفاوض معه وكان البريطانيون على حق فى إصرارهم على وجوب توفر الصفة التمثيلية للشعب المصرى فى الجانب الذى يفاوضونه . وزار الملك لندن بعد ذلك بوقت قصير . فهل يزمع التخلى عن وزيره الأول ، وأن يطرح بعض الأفكار الجديدة على البريطانيين ؟ على أى حال ، لقد بدا عليه أنه فى عجلة من أمره للرجوع إلى مصر ، قبل موعد الانتخابات البريطانية فى أكتوبر . ولذلك اختصر زيارته ، ووصل الاسكندرية فى ٢٣ أغسطس ، حيث أجرت له بلدية الاسكندرية استقبالا فاترا . ولم يخل الاستقبال من بعض صيحات السخرية من الجمهور ، الذى كان قليل العدد ، بسبب مقاطعة الوفد للاستقبال .

فترة الحكم الثانية للوفد

لم يكن التدهور الذى أصاب شعبية الملك ، راجعا إلى الغضبة الأخلاقية من الشعب ، ولا إلى الكفاءة السياسية للوفد . فقد انتهت المباراة التى اشترك فيها كل السياسيين ، بنتيجة سلبية لكل الأطراف المعنية . كان السفير البريطانى الجديد ، سير برسى لورين ، يختلف كل الاختلاف عن سلفه . فلقد أعلن الحياد التام . ولم تتح الفرصة لمحمد محمود ، حتى فى إجراء الانتخابات التى اتفق على إجرائها . فقدّم استقالته فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩ . وكان هناك رجل واحد ، له المكانة التى تؤهله لرئاسة الوزارة فى هذه الظروف ،وهوعدلى يكن . وكانت نتيجة الانتخابات نصرا عظيما للوفد (٢١ ديسمبر ١٩٢٩) . وكان هذا هو ما يتوقعه الرجل النزيه عدلى باشا . ولذلك فقد خيّب آمال الكثيرين من أصدقائه القدماء . وفى أول أيام ١٩٣٠ ، تولّى النحاس السلطة . وكان من أفراد وزارته واصف غالى ومكرم عبيد وعثمان محرّم .

وبدأ النحاس عمله هذه المرّة بخطوة نشيطة ، فأعلن فى بيان يتسم بالتحدّى ، بأن حكومته ستعمل على دعم الدستور . وكان خطاب العرش ، الذى كتبه النحاس وقرأه ، بمثابة نوع من الإذلال العلنى للملك ، فقد أعلن فيه أن برنامج الحكومة يحتوى على ثلاث نقاط ـ ١ـ حماية الدستور ٢ـ القيام بالإصلاح ٣ـ إجراء المفاوضة مع بريطانيا . وكان من ضمن الإصلاحات المقترحة ، تعريفة جديدة للجمارك ، قام بإعدادها خبيران ، قضيا فى ذلك الإعداد زمنا طويلا . وكان من ضمن هذه الإصلاحات أيضا ، إعطاء القروض للفلاحين ، وتوزيع بعض الأراضى الزراعية عليهم ، وإجراء بعض التعديلات فى لائحة البورصة . كانت كل هذه الإصلاحات قد أعلنت من قبل ، ولكن الجديد فى الإصلاحات ، كان ذكر إعداد قانون بتنظيم شئون العمل والعمال لأول مرّة .

وكان مما اعتبر بشيرا بالخير فى العهد الجديد ، أن استطاع محمد صدقى الطيار ، أن يقوم برحلة موفقة فى طائرته الصغيرة ذات المقعدين من برلين إلى القاهرة . وكان استقباله فى مصر ، استقبال البطل الذى حقق لبلده نصرا وطنيا . إننا كثيرا ما نلتقى فى تاريخ مصر ، بهذا التزامن بين التقدم التقنى والتطور فى أفكار الناس ، وعلى الأخص فى القرن الماضى . ولا شك أن هذا العمل الفذ ، قد تمّ نتيجة لتدريب كاف ، وتجربة طويلة فى القدرة على السيطرة على أجهزة الطيارة . ولعل ذلك كان يمثل ما يجرى عليه الحال فى مصر ، منذ آخر الربع الأول للقرن التاسع عشر . إن التقدم فى هذا الطريق ، كان تقدما تراكميا .

وفى حين كان هذا الحدث يبعث على التفاؤ ل ، كان أول إجراء تقوم به الحكومة يدعو إلى الأسف . فقد طرد ثمانية من مديرى الأقاليم من مناصبهم ، لتعاونهم مع نظام الحكم السابق . لقد كانوا من الموظفين السياسيين ، ولم يكن من المتوقع أن تحتفظ الحكومة بالموظفين الذين لا تثق فيهم ، ومع ذلك نجد مؤ رخا مثل عبد الرحمن الرافعى ، ينقد هذا الإجراء بشدة ، بعد ذلك بزمن طويل ، لأنه كان يرى أن عدم الشعور بالأمان ، الذى يبعثه مثل هذا الإجراء فى نفوس الموظفين العاملين ، كان يضر بالاستقرار

والاستمرار الإداريين ، اللذان كانا ألزم هنا ، مما هما فى المراكز الأخرى ، بسبب نظام المركزية فى السلطة . وهكذا هبط الصراع العقائدى ، فيما يتعلق بالمؤسسات الاجتماعية ، إلى مستوى الشجار على احتلال موضع مناسب . وأصبحت الانتهازية ، والأطماع التى لا ضمير لها ، والمحسوبية ، عوامل ثابتة فى الحياة السياسية ، التى كانت حاجتها الملحة تتجسد فى ألاّ يتدهور التفاعل البينى بين العناصر التلقائية والعناصر المدروسة إلى مجرّد التنقل بين المصالح الشخصية والغضب والنزوات .

وعلى أى حال ، فلم يكن الزمن المتاح للنحاس أكثر من ستة أشهر . وكالعادة ، كان محكوما على معظم ذلك الوقت ، أن يقضى فى المحادثات مع السلطات المحتلة . ولكن أحد الإنجازات الجديرة بالذكر ، وهو الإصلاح الذى أجرى على الجمارك ، كان قد تمّ وأعلن فى ١٧ فبراير ١٩٣٠ . ولقيت الإصلاحات الأخرى ، نصيبا متفاوتا من الحظ . فكان من سخرية القدر مثلا ، أن مشروع بنك التسليف الزراعى ، رأى الضوء فى عهد حكومة رجعية ، ولأسباب خاصة به ، أخر الملك إعادة تأسيس محكمة الاستئناف العليا ، ولأسباب خاصة أخرى ، لم يكتف الملك بعرقلة صدور قانون محاكمة الوزراء الذين يتسببون فى تعطيل هذا الدستور ، بل كان هذا القانون باعثا له على طرد النحاس فى نهاية الأمر .

الإخفاق السادس للمفاوضات

كانت مقدمة المسرح ، كما هو متوقع ، مشغولة إلى درجة مبالغ فيها ، بإعادة الحياة إلى المفاوضات مع لندن - وهى قصة معادة كما رأينا . وكان الدور على النحاس فى هذه المرّة . كانت الشروط التى اقترحها لهذه المفاوضات ، جديدة كل الجدّة . كان الجميع يظنون أنه سيتخذ من المحادثات السابقة أساسا لمفاوضاته ، ولكن ذلك كان أبعد ما يكون عن تفكيره . فلقد صمم الوفد على تجاهل كل ما سبق ، والوصول إلى عقد معاهدة ، عن طريق المواجهة المباشرة مع البريطانيين . كان ذلك قراراً معقولا - ولكن ألم يكن الوفد يضع نفسه فى أيدى أعدائه ، حين يعلق كلّ آماله على الحوار الذى سيجريه معهم ؟ . . . لقد كان ذلك سبباً فى الإضرار بالوفد ومصيره .

ترك النحاس القاهرة فى صحبة وفد من كبار معاونيه ، يضم عثمان محرّم ومكرم عبيد والدكتور أحمد ماهر ، وبعض الصحفيين الذين يثق فيهم . وكان المفروض أن يعقد هؤلاء بعض اللقاءات التمهيدية مع البريطانيين قبل سفرهم . وكان هذا هو ما ينتظره سسل كامبل - الذى التقينا به من قبل فى دائرة البريطانيين المقربين من محمد محمود - الذى كان الآن السكرتير الأول ، والقائم بالأعمال فى السفارة البريطانية . فهل سينجح ذلك الرجل الإيرلندى المندفع الكريم ، الذى لا يتقيّد بمنهج خاص فى التفكير ، فى أن يستغل استغلالا صالحا ، ذلك الذى يحسّ به أصدقاء النحاس إزاءه ، كما أحسّ به أصدقاء محمد محمود من قبل ؟

إن من كان يظن ذلك ، قد أخطأ تقدير احتقار النحاس الواضح للرسميات . فلقد غادر القاهرة إلى لندن ، دون أن يكلف نفسه عناء الاتصال بالسفارة البريطانية ، وذلك لأنه كان يعتمد على صداقة

أعضاء حزب العمال في لندن ، الذين استمالهم مكرم عبيد بمكره إليه . والحقيقة انه - برغم أن البريطانيين منذ زمن طويل ، كانوا يعتبرونه من خطباء الغوغاء الملّين - قد استقبل في لندن هذه المرّة استقبال الند للند . فلقد كان البريطانيون ، وخاصة حكومة العمال ، في حاجة إلى مفاوض يمثل بلده ، وكان وراء النحاس أغلبية كبيرة . وكالعادة ، كان التفاؤل يسود جوّ المحادثات في أول الأمر ، وكان يبدو أن كل شيء يسير على ما يرام . واتخذت الحيطة لإحباط ما كان يتوقع حدوثه من المؤامرات ، وحملات الصحف ، وردّ الفعل المحتوم من المتطرفين . ورغم ذلك ، فقد وصلت المفاوضات في ٩ مايو ، إلى طريق مسدود حول موضوع السودان . وكان هذا موضوعا حيويا بالغ الأهمية . فلم يقتصر الأمر على خوف المفاوض المصرى ، من ردّ الفعل العنيف بخصوص هذه المسألة ، عند الملك ، والأحزاب الأخرى ، وحتى عند طلائع حزب الوفد ذاته ، بل لقد خشى أيضا من ثورة الشعور العام ، حتى عند الفلاحين الأميين ، الذين كان للسودان وضع حساس في قلوبهم . فلقد كانت فكرة السودان في ذهن كل فلاح ، مقرونة بفيضان النيل الذى يحمل الخصب والنماء إلى مصر ، في آخر كل صيف .

ورأى الأحرار الدستوريون أن من مصلحتهم استغلال هذا الموقف . فأصدروا بيانا طويلا (٢٧ مايو ١٩٣٠) توجهوا به إلى الملك ، وتركوا له حرّية التصرف ، حيث اختتموه بقولهم «من المرغوب فيه ، أن يترك لحكمة جلالتكم التصرف في هذا الأمر كما ترون» .

وحين رجع المفاوضون الوفديون ، فارغى الأيدى ، لم يجدوا ما يقولون غير هذه العبارة الغريبة - «لقد كسبنا على الأقل ، صداقة الإنجليز !» .

هل كان الموقف في مصر وفى العالم ، عام ١٩٢٩ ، قد وصل إلى درجة من النضج ، تسمح بأن يتولى الوفد السلطة في تلك الظروف الخطرة غير المستقرة ؟ مما لا شك فيه ، أن السماح للوفد بتولّى الحكم ، لم يكن بسبب اعتراف السلطات الفعلية ، بحقوق تلك الأغلبية التى كانت تؤيد الوفد . فقد ظلت هذه السلطات منذ عام ١٩٢٥ ، تتحدّى هذه الأغلبية ، وأسقطتها من حسابها حين تألفت الحكومة التالية . إن السياسة المصرية كانت تخضع لنوع من (قياس الخُلق) [1] . وكان هذا يحدث في نفس اللحظة التى يشهد فيها المراقبون الثقات . بأن الشرق الأوسط يتقدم بسرعة ، لم يسبق لها مثيل ، وأن الأجنبى لم يعد هو السيّد هناك الآن . لقد كان هناك اختلاف خطير بين واقع مصر ، وبين التعبير الذى فرض عليها من الخارج - أو على الأقل ، الذى قبلته على مضض . وبعد الإخفاق الثانى للوفد ، اطمأنت السلطات التى تسيطر على البلاد ، انه لم يعد هناك ما يخشونه .

(١) قياس الخلف (reductio ad absurdum) في المنطق ، هو برهان على إبطال قضية استنادا إلى فساد النتيجة اللازمة منها .

(المترجم)

الفصل الثالث

الاقتصاد المصرى والأزمة العالمية

ابتداء من ١٩٢٥ فصاعدا ، دخل العالم إلى فترة ركود فى النشاط الاقتصادى . فكيف نفسّر ذلك ؟ إن دراسة الدورات الاقتصادية فى ذلك الوقت ، كانت من اختصاص المفكرين المتقدمين وحدهم . ولم ترْق هذه الدراسة إلى مكانتها الأكاديمية ، إلا بعد أزمة ١٩٢٩ - ١٩٣٢ . أما أثناء الأزمة ، فقد تحمّل الناس قسوتها ، دون أن يفهموا شيئا عن طبيعتها ومنشئها . وكان لهذه الأزمة بالطبع ردود فعلها فى مصر ، حيث كان اقتصادها مرتبطا بالسوق الدولية . ولقد زاد من حدّة هذه الأزمة هناك ، وجود تلك العناصر المحليّة الثابتة ، التى تبينّاها من قبل . ولم يكن هناك جديد فى كل هذا .

أما الجديد فى الحالة ، فقد كان فى ظهور تلك الكفاءة التجريبية التى أبداها أولئك النفر الذين كانوا يضطلعون بالوظائف المسئولة ، والذين كان لهم بعد ذلك أثرهم فى الأحداث . ففى تلك الفترة ، كان الكثيرون من الشبان المصريين الذين يتمون دراستهم الاقتصادية فى الخارج ، يعدّون أنفسهم لتولى مسئولية الاقتصاد فى بلادهم . وكانت رسائلهم الجامعية ، التى أنوى أن أكثر من الإشارة إليها ، تثير الاهتمام من جهة مضمونها ، وبما تقدمه من دليل على التقدم الذى حدث خلال الجيل .

المناورة فى القطن ، والفقر المدقع فى الريف

فى الوقت الذى أجرى فيه الإحصاء العام فى مصر عام ١٩٢٧ ، كان سكان مصر الذين بلغ عددهم ١٤ مليونا ، يقتربون من وسط المنحنى البيانى الديمغرافى ، الذى يربط بين فترة الاحتلال وزماننا . وكانت نسبة سكان الريف الى العدد الكلى للسكان ، ٨٢٪ .

فى عام ١٨٩٧ ، كانت هذه النسبة ٨٦٪ . ففى مدى ثلاثين عاما ، لم تنقص هذه النسبة إلا بمقدار ٤٪ . أى أنها كادت أن تكون ثابتة . ولكن مصر كانت على وشك أن تخطو إلى فترة جديدة من تاريخها . وكانت التغييرات الوصفية التى حدثت ، قد أخذت فعلا فى أن تزيد الحالة سوءا .

كان الثمن المتحصل من بيع القطن ، منذ زمن طويل ، هو مصدر النقد الأساسى للحياة الريفية فى مصر ، كما كان معيارا خداعا لصحة البلاد الاقتصادية أو سقمها ، وكذلك لنجاح الحكومات أو فشلها . ومن خلال شبكة من العلاقات ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، كانت القوة فى هذا الميدان فى أيدى بعض الجماعات (الشلل) ، التى كانت تخدم مصالحها الخاصة ، بالعمل على تشجيع سياسة معينة فى زراعة القطن وبيعه . وكانت سوق القطن هى المجال لاختبار الجماعات والأفكار . وهكذا كانت السياسة الاقتصادية تقدم إغراء قويا لكل حكومة ، بل لقد أصبحت هى المعيار الأخلاقى لها ، سواء أكان ذلك بطريق مباشر أم غير مباشر . وكان المحافظون يقدمون حججا اقتصادية جادّة ، يواجهون بها انفعال الجماهير ومطالبهم . ولكن لم يكن للتخصص والدراسة(التكنقراطية) أى أثر على الأحداث ، فى هذا المجال الذى كان يحظى بالاهتمام الجاد ، ولكنه يتميز فى الوقت نفسه ، بما يحدث فيه من التقلبات المذهلة التى تطيح بالثقة فى جميع التنبؤات .

وكانت الفترة التى تلت الحرب الأولى على الأخص ، تتميز بأخطر ما حدث من التذبذبات فى سوق القطن . ولعلنا نذكر أن سعر القنطار قد هبط من ٢٠٠ ريال فى آخر عام ١٩٢٠ ، إلى ٢٣ ريالا فى مارس ١٩٢١ ، ثم إلى ٢٠ ريالا بعد ذلك - أى إلى ١/٨ ما كان عليه السعر قبل بضعة أشهر . ونتج عن ذلك حالة عامة من الرعب والفوضى ، اضطرت الحكومة معها إلى التدخل فى السوق . ولقد تسبب عن تدخلها مشترية فى السوق ، أن ارتفع سعر قطن السكلاريدس إلى ٣٠ ريالا للقنطار .

وكان لهذه السابقة أهميتها . فلقد كانت إرهاصا بإنشاء تخطيط للدولة ، حتى إن لم يكن هذا التدخل محايدا تماما وموجها فقط . لخدمة الصالح العام . فلقد روعى فيه أن يوضع على أساس من تحقيق الربح ، وأن يكون الهدف منه هو حماية فئة خاصة من المنتجين . ورغم أنه قد صدم الكثيرين من الناس ، فى بلد يدين بمبدأ حرية التجارة ، إلا أن الدولة قد أرغمت على اتخاذ هذه الخطوة ، حين عجزت عن العثور على طريقة أفضل . ورأت أن لها الحق فى اللجوء إلى هذا الإجراء ، فى كل مرّة ترى فيها ثمن القطن فى الأسواق الدولية مهدّدا بالانهيار . ففى موسم ١٩٢٥ - ١٩٢٦ مثلا ، رأت الحكومة تدعيم ثمن القطن صناعيا ، بشراء ٥٠٠,٠٠٠ قنطار ، وهى كمية تعادل حوالى ١٠٪ من المحصول الكلّى . وكان ذلك فى حكومة عدلى . وفى يناير من ذلك العام ، عقد مؤتمر لنسّاجى القطن فى القاهرة ، تبادل فيه المؤتمرون أفكارهم المتشائمة عن مستقبل هذا المنتج الذى تتوقف عليه حياة البلاد . واستمرت الحكومة ، التى جمدت جزءاً من أموالها فى هذه العملية ، فى الإعلان عن استعدادها لشراء كل ما يعرض من السكلاريدس للبيع ، إذا هبط ثمن القنطار فى البورصة عن ٢٣ ريالا . ومن الطبيعى أن هذا النوع من القطن الذى اتسعت زراعته فى الدلتا منذ عام ١٩١٠ ، كان موضع اهتمام خاص من المصدرين وكبار الزراع . وهكذا كان لهذه العملية ، خلفية بيئية وآثار اجتماعية . وليس فى ذلك ما يدهش له المرء .

ومن حسن الحظ ، أن الفيضانات التى حدثت فى وادى المسيسبى ، قد حدّت من صادرات القطن الأمريكى فى ذلك العام ، وساعدت على عودة شىء من الاستقرار لأسعار القطن المصرى . ومع ذلك فقد وجدت الدولة نفسها مثقلة بحمل كبير من القطن ، يبلغ مليونى قنطار . وكان شراؤ ها للقطن ، مجرّد دواء مسكن للحالة ، ورأت أن عليها الآن أن تتخذ بعض الإجراءات الأكثر منهجية . وكانت هـذه الإجراءات بالطبع ، متمثل فى فرض بعض القيود . فحاولت أن تنقص مساحة القطن فى البلاد من ٥٠٪ إلى ٣٠٪ من مجموع الأرض الزراعية . وقبل الفلاحون هذا القيد على مضض ، فقد اعتادوا - دون وعى منهم - أن يتبيّنوا المبادىء الاقتصادية لحكامهم . وكان الفول أيضا من المحاصيل التى اهتم بها الفلاح ، لقيمته الغذائية ، وكذلك العلافـين . وكان البصـل - وهومحصـول قابـل للتصديـر - مجرّد محصـول (خاطف) ، لقصر فترة مكوثه فى الأرض . أما القمح فكان لابدّ من استيراده . وعلى أى حال ، فقد كان القطن هو المحصول الذى يمثل المال والمكانة فى نظر الجميع . فهو محصول البورجوازية ، الذى يكاد يفى بمواصفات الكمال فى رأيها .

وكان أثر المخاطر الكامنة فى زراعة القطن ، غير موزع بالتساوى بين الفئات الاجتماعية فى البلاد . وحاولت الحكومة معالجة ذلك ، ولكن تدخلها جاء فى مصلحة فريق معيّن ، أكثر منه فى مصلحة الجميع على السواء . والغريب أن توقع انخفاض ثمن القطن ، لم ينقص من القيمة الإيجارية للأرض . فقد ارتفع إيجار الفدان من حوالى ستة جنيهات عام ١٩١٠ ، إلى ٨,٢١ من الجنيهات عام ١٩٢٧ . وكذلك لم يتغير الأجر للرىَ . فقد ثبتت قيمته فى الصعيد على مبلغ يتراوح بين خمسة وستة جنيهات . وفى الدلتا على مبلغ يتراوح بين ٣٦,١٢ جنيها للفدان . وكان الأجر فى مصر الـوسطى يتـراوح بين ٣,٥ ، ٤ جنيهات . ولوحظ أن ثمن الفحم قد هبط . وخفّض البرلمان الضريبة على الآت الزراعة المستوردة . وكان يبدو دائما أن التحسين فى وسائل الإنتاج يتم على حساب الفلاح والعامل الأجير . ولعل الأبحاث العلمية التفصيلية ، تستطيع فى المستقبل أن تكشف عن حقيقة هذه المسألة . ولكن التحقيق البرلمانى الذى أبان عن الظلم الذى اتسم به التخطيط الاقتصادى وتوزيع الثروة فى مصر فى فترة ما بين الحربين ، يكشف لنا أيضا عن العناصر الثورية الكامنة فى الموقف .

إن سمات التدهور وعدم التناسق ، كانت تقلق الكثيرين من الرجال البعيدى النظر . وكلف احمد عبد الوهاب وكيل وزارة المالية ، بدراسة موضوع القطن فى عام ١٩٢٩ ، وكان التقرير الذى قدمه فى اكتوبر ١٩٣٠ ، يناقض تقريرى الخبيرين أبو زهرة ودرويش واشتركت الصحافة فى الجدل الذى قام بين هؤلاء الخبراء ، والذى كان يدور حول العلاقة بين ثمن البيع للقطن المصرى ، وبين نسبة إنتاج مصر من القطن بجميع أنواعه ، إلى الإنتاج العالمى للقطن . هل كان نصيبها من الكبر ، بحيث يؤثر فى السوق العالمية ؟ كان الجواب بالإيجاب ، وكان يغلب عليه التفاؤ ل بوجه عام ، فى النتيجة التى توصل إليها الخبراء المحليون والدوليون ، بما فيهم كريج المستشار بالبنك الأهلى ، بعد مناقشة الموضوع من جميع نواحيه . ومع ذلك فقد اضطر الخبراء إلى وضع فروق مميزة معقدة لأنواع القطن المختلفة ، السكلاريدس والأسوانى والأشمونى . ويتساءل تقريرهم عما إذا كان من الأفضل لمصر أن تركز جهودها على إنتاج القطن

طويل التيلة ، وعما إذا كان من المخاطرة التى تؤدى إلى تثبيط همم رجال الصناعة عن الشراء ، ويدفعهم إلى الاستعاضة عن القطن المصرى بالبدائل ، لو أن مصر أسّست سياستها على التأثير فى السوق العالمية بهدف رفع ثمن القطن فيها . وكان أمامهم تجربة اليابان ، التى أثبتت أن إنتاج السلع الرخيصة المتاحة لغالبية الناس ، قد حققت زيادة كبيرة فى التصدير والانتشار والحق أن مصر قد وجدت نفسها مجبرة لحماية نفسها أمام إغراق اليابان للسوق بمنتجاتها الزهيدة الثمن . ولكنها لم تكن تستطيع ذلك إلا بالتغلب على مقاومة الساسة والمستشارين البريطانيين ، الذين تربطهم المصالح المشتركة بالمستوردين .

إن الشىء الواضح فى هذه المناقشات التى تمت بين الخبراء ، لم يكن الواقعية التى عولجت بها هذه القضايا فحسب ، بل كانت أيضا الحذر والأنانية ومراعاة التحيز لجانب واحد فى الحلول التى أخذ بها ، والتى لم تكن فى حقيقة الأمر ، أكثر من وسيلة مؤقتة للتخلص من موقف حرج . إن التحليل الصحيح للموقف - برغم وجود عدد من المصريين الأكفاء القادرين على إجرائه - لم يمارس . ولم يكن ذلك بسبب قلة الوسائل المتاحة للقيام به فى تلك الفترة فحسب ، بل وكذلك بسبب نظرة التحيز لجانب واحد ، مما جعل هذا التحليل عاجزا عن التصدى لهذه المشكلة المعقدة .

حضر من أوربا زائر من المقربين إلى حكومة صدقى ، واستطاع هذا الزائر أن ينشر بعض الإحصاءات المورثة للكآبة . قال إنه كان فى مصر فى الفترة ما بين ١٩٢٦ - ٢٧ ، ١,٤٠٠,٠٠٠ فلاح ممن يملكون أقل من فدان واحد ، وكانت المساحة الكلية التى يملكونها ٥٥٠,٠٠٠ فدان ، بمتوسط يبلغ ٠,٣٩ من الفدان للفرد الواحد . ومن جهة أخرى ، كان هناك ١٢,٠٠٠ فلاح غنى - ممن يملك الفرد منهم أكثر من خمسين فدانا - يملكون فيما بينهم ٢,٢٢٥٠٠٠ فدان ، بمتوسط ١٧٦فدان للفرد . ومعنى ذلك أن الموقف قد أزداد سوءاً منذ عام ١٨٩٦ . فقد زاد عدد من يملكون أقل من فدان ، ستة أضعاف ، بينما لم تزد المساحة الجماعية التى يملكونها إلا بمقدار ٦٠٪ . إن العديد من العمليات التى كانت تجرى على اقتصاديات هذا البلد ، كانت تتسم بالشر والفساد . فقد تركز جزء كبير من مساحة الأرض المزروعة فى أيدى عدد قليل من الملاك ، وتفتّت الجزء الباقى بين عدد كبير من الناس ، مما سببّ ما يعرف بالتذرية الاجتماعية . ولم يجد أصحاب السلطة ، حين كانوا يفكرون فى إيجاد حل لهذه المشكلة ، إلاّ الالتجاء إلى فرض القيود على حرّية التصرف ، التى كانت تعود بنفع قليل أو كثير على بعض الفئات ، أو الرجوع إلى تلك الأدوية العامة التى تشفى جميع الأدواء ، كالجمعيات التعاونية ، التى كان يسيطر عليها الأعيان فى معظم الحالات ، ويحتكرونها لمصالحهم الذاتية .

إن الفلاح الصغير الذى كان يدفع ٨٠ قرشا ضريبة على الفدان فى عام ١٩١٤ - ١٥ ، أصبح يدفع جنيها كاملا فى عام ١٩١٧ - ١٨ ، وجنيها ونصفا فى ١٩٢٦ - ٢٧ . وكان الفلاحون هم الذين يتحملون العبء الأكبر من الضرائب . فطبقا لميزانية ١٩٢٩ - ٣٠ ، كان نصيب الأرض الزراعية من الضرائب ، هو ٥,٢٤٢٠٠٠ جنيه ، وكان نصيب عقارات الاسكان فى المدن منها هو ٨٣٦٠٠٠ جنيه . وكان هذا التفاوت المجحف للفلاح فى فرض الضرائب ، تدعيم العهد ففى عهد كرومر ، الذى كان يجاهر دائما بالدفاع عن الفلاح ، ارتفعت ضريبة الأرض إلى حوالى ٢٦٪ من الإيجار ، وهو يعتبر نوعا من الجزية أكثر

منه ضريبة أما فى المدن فلم تزد نسبة الضريبة عن ١٠٪ من إيجار العقار ، وربما أقل ، فقد كانت لا تتعدى ٩٪ فى القاهرة . وهكذا كان هناك امتياز تقليدى فى النظام الضريبى لساكن المدينة على فلاح القرية ، كما كان فيه مكافأة تشجيعية لبناء المساكن فى المدن . ولكن الجانب الأكبر من الميزانية ، كان يجبى من الضريبة الجمركية على الواردات (١١,٦١٢٠٠٠ فى عام ١٩٢٨ - ٢٩) . وهكذا كانت الضريبة تفرض على المواد فى طرفيها - كانت تفرض فى نقطة الابتداء على الثروة الزراعية ، وفى نقطة الانتهاء على السلع المستوردة من الخارج . ولا شك أن الضريبة الأخيرة كانت تقع فى الجانب الأكبر ، على كاهل مستهلكى سلع الترف ، ولكن جانبا منها كان يتحمله أيضا صغار المستهلكين ، فى المدى الذى كان فيه مستوى معيشتهم يرتفع فيه باستمرار فوق حدّ الكفاف .

لقد بينت من قبل أن هناك تكافئا غير سوىّ ، بين كمّ الضريبة الزراعية ، وبين المبالغ المخصصة لخدمة (الدَّين) وليس من المبالغة أن نقول إن الفلاح كان لا يزال يدفع تكاليف نصف قرن من البذخ والترف اللذين كان يعيش فيهما الخديويون . كما كان هو أيضا الذى يتحمل - فى الجانب الأكبر - نفقات البناء التحتى للدولة . وكان يضاعف من أعبائه ، النهب وعدم الكفاءة والتخريب الناتج من تركيز الثروة فى أيد قليلة .

وهكذا كانت الكتـل الناميـة من أهل البـلاد ، معزولـة إلى حدّ ينـذر بالخـطر ، بسبب النظام الاقتصادى القائم . بل لقد هبط مستواها المعيشى بسبب ذلك ، إلى ما تحت الخط الاقتصادى الأدنى ، حيث إن التربة التى كانوا يستميتون فى التمسك بها ، قد استحال معظمها إلى تراب عقيم ، وانحطت قيمتها إلى الحضيض . إن المرء يستطيع أن يقول إن حقل الفلاح - فى الظروف التى بلغت نهاية السوء - قد أصبح مجرد رمز لذكرى واقع لا وجود له ، إن الإنسان يستحيل إلى شىء - أو يصبح من الممكن على الأقل ، أن يستحيل إلى شىء - لو أن هذه العملية استمرت فى مسيرتها حتى النهـاية ، كـما يمكن أن تستحيل الأرض كذلك إلى تجريد .

التدخل الأجنبى

نوقش هذا النظام الضريبى الظالم فى المؤتمرات الدولية ، بل وفى عصبة الأمم أيضا . إنى أذكر هنا على سبيل المثال ، ما قاله صادق حنين فى خطاب له فى مؤتمر جنيف فى مايـو ١٩٢٧ : - (إنه طـالما احتفظت الضريبة بطابعها الحالى فى مصر ، حيث يستثنى من دفعها فئات كثيرة ، منها التجار والموظفون وأرباب المهن الحرّة ، ورجال الأعمال الأجانب بالطبع ، فلن يكون أى نظام اقتصادى معقول فى هذا البلد .) وقد تحدث بنفس هذا المعنى أيضا ، فخرى باشا سفير مصر فى باريس ، فى ٦ نوفمبر ١٩٢٩ . وكتب صدقى باشا مقالاً فى مجلة (إيجبت كونتمبرين) (مصر المعاصرة) ، أدان فيه استحواز الأجانب على ذلك النصيب الهائل فى مجال الأعمال الكبيرة والانتاج فى مصر . لقد عرف الكثير من الناس الدواء الناجع لهذه الحالة المرضية ، ولكن أحداً منهم لم يجرؤ على تطبيقه ، أو حتى على المطالبـة بتطبيقـه بشىء من الإصرار .

كان من الممكن ، أن يتخذ من الحصانة التي يتمتع بها الأجنبي في ممارسته لأعماله في مصر ، ذريعة لجعله مخلباً للقط . ومن جهة أخرى ، فقد بدا أن الأجنبي بسلوكه ، كان يسعى بطريقة مدروسة إلى تبرير العملية التي كانت - بعد سنين قليلة - ستجعل من الاستقلال السياسي وإلغاء المحاكم المختلطة ، ذروة لتحقيق الذات القومية . فهل قدّر لهذا الدخيل الجشع الذي يتمتع بذلك الوضع الممتاز ، أن يصبح ضحية الخداع من خدعهم ، بمنحهم الذريعة والمبرر لمطالبهم ؟ لقد اكتفى في ذلك الوقت باستغلال الموقف ، دون أن ينظر إلى العواقب ، أو يتورط بالتدخل في عمق الظروف المحيطة به .

كانت شركة قنال السويس ، لا تزال في ذلك الحين ، هي المشروع المسيطر الذي لا يخضع لقوانين البلاد من حيث إدارته وموظفيه وأرباحه . وكان (الدين) المصري ، لا يزال هو الدين الممتاز الذي يتمتع بأقصى الضمان ، وكان موزعاً على عدد كبير من أصحاب السندات الأوربيين . أما عن الإيراد العام ، فقد قدره ليقي بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه ، وقدّره كريج بمبلغ ٢٧٠ مليون .

قدرت الاستثمارات الأجنبية عام ١٩٢٩ ، بمبلغ يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ مليون جنيه . وفي ٣١ ديسمبر من نفس العام ، ارتفعت قيمة الأوراق في بورصة العقود إلى ٢٠٠ مليون جنيه ، وكان الأجانب يملكون ٩٠٪ منها . وفي الوقت الذي أنشىء فيه بنك التسليف الزراعي (٢٥ يوليو ١٩٣١) ، كان البنك الأهلي - الذي كان أغلب رأسماله بريطاني - يملك ٢٠٪ من أسهمه ، واستطاع بنك الكريدي ليونيه أن يحصل على حصة مماثلة لحصة بنك مصر فيه وهي ١٠٪ .

وكانت المنافسة بين الفرنسيين والبريطانيين لا تزال على أشدها . ولم تقتصر على مجال الأعمال فقط ، بل تجاوزته إلى مجالات الثقافة والأزياء وطرائق الحياة . وكان كل جانب منهما يستغل الوسائل التي يملكها في هذه المنافسة . فكان لدى البريطانيين النفوذ البيرقراطي ، والقصور الذاتي ، ورجالهم المناسبون في الأماكن المناسبة ، ومكتب المشتروات المصري في لندن ، الذي كانت تقدم عن طريقه الآلات والأدوات اللازمة لمصر . إلى جانب أنهم كانوا يسيطرون على إرساء العطاءات ، كما كان من المرجح أنهم يجزلون العطاء للوسطاء . فحين كانت تكلف إحدى اللجان بالتحقيق في بعض العمليات التي تحيط بها الشبهات ، فقد كانت نهاية التحقيق عادة تؤكد عدم وجود دليل يشير إلى إدانة أحد ، وكانت الأمور تسير بعد ذلك في طريقها المعتاد . أما فرنسا فقد كانت تملك بنك الكريدي فونسييه الذي يمثل الثروة الزراعية لكبار الزراع . كما كان لوسام (اللجيون دونير) بعض الفعالية في الشرق الأوسط . ولقد أنعم به أثناء الثلاثينات على عدد من مشاهير المصريين ، كان منهم محمد محمود خليل الذي يرجع إليه الفضل في نجاح المعرض الفرنسي في مصر ، والذي كان يجمع بين رئاسه مجلس الشيوخ ورعاية الفنون ، وعضوية مجلس الإدارة في عدد من الشركات ، كما أنعم بهذا الوسام أيضاً على فؤاد أباظة بك مدير الجمعية الزراعية ، وكذلك على مسيو ميريل ، كإجراء وقائي - إذا جاز التعبير - للإعلاء من قدره مما يساعده في اتصالاته اللازمة للحصول على الأعمال . ثم أن ارتباط المجتمع الراقي في مصر باللغة الفرنسية ، كان عاملاً مشجعاً للدوائر المالية الكبرى . وقد قدّر عدد الأسر المصرية التي تعودت على زيارة فرنسا في الصيف بثلاث آلاف ، وقدّر ما ينفقونه هناك في العام ، بثلاثة ملايين من الفرنكات . وكان المصريون من زوار

مدن المياه المعدنية والمطاعم الراقية وموائد القمار ، يبددون أموالهم التى كسبوها من القطن ، فى إسراف لا ضابط له . وكان يحكى عن أحد الباشاوات ، الذى عرف بكرمه الحاتمى فى بلاده وأوربا على السواء ، أنه كان يقيم المآدب العظيمة فى القاهرة ، رداً على المآدب التى كان يقيمها هو نفسه فى باريس . ولكن لعله لم يخسر من هذا التبادل (بين الأنا والأنا) !

كانت مصر تفخر بالفائض الذى تحققه فى ميزانيتها ، وبالاحتياطى الذى ادخرته من هذا الفائض ، وقد التجأت إلى هذا الاحتياطى الذى بلغ ٣٢ مليوناً من الجنيهات ، للقيام بمشاريعها العامة . وكان ذلك كنزاً ثميناً ، يتطلع الجميع إلى الحصول على جزء منه . ولم يكن مما يدعو إلى الدهشة ، أن يقع الاختيار على لندن كى تكون مركزاً لمكتب المشتروات المصرى ، فى عام ١٩١٠ . ولكن ضغوطاً كبيرة مورست ، لإنشاء مكتب مماثل فى باريس ، أو حتى فى بروكسل . وفى خلفية المسرح ، كانت المعارك على قدم وساق .

فى وزارة الأشغال ، كان هناك وكيل للوزارة ، يشاع أنه كان عميلاً للبريطانيين . كما كان البريطانيون يهمسون بأن الفرنسيين يسيطرون على وكيل وزارة المالية . وكان كل جانب من الجانبين يسعى فى تعيين رجاله فى الوظائف التى تملك الحسم فى الأمور . وفى عام ١٩٢٩ ، نجح لويد فى تعيين أحد خبرائه فى وظيفة مهمة فى مصلحة الصناعة ، التابعة لوزارة التجارة والصناعة ، وهى وزارة كان قد تم إعادة تنظيمها بالكامل . وكانت حكمة بالغة ، أن اقترح السفير شخصية من الطراز الأول لملء هذا المكان ، هو هنرى بين ، الذى كان وكيلاً لوزارة التجارة فى لندن . وقد تأيّد تعينه بعقد لمدة ثلاث سنوات ، براتب سنوى قدره ثلاثة آلاف جنيه . ولكن المنافسين الفرنسيين نجحوا فى تخطّى مصلحة الصناعة ، بإنشاء مجلس استشارى تتكون غالبيته من الأجانب ، وله الأولوية فى قراراته على هذه المصلحة . وفى عام ١٩٣١ ، اختطف البريطانيون وظيفة أخرى رئيسية ، للسيطرة على تجارة القطن ، وأسندوها إلى كنيث لى . وفى نفس العام ، أرسلت إلى مصر بعثة يرأسها سير أرثر بلفور ، لتقصى الحقائق فى سبب إخفاق بريطانيا فى الاحتكار المزعوم لسوق القطن . فلقد أثبتت مصانع القطن الفرنسية ، أنها كانت فى بعض الأحيان ، أكثر استهلاكاً للقطن المصرى من مصانع بريطانيا .

إن مثل هذا السباق الذى يتقارب فيه المتنافسان من فرص الفوز ، كان يتطلب جهداً دائباً من الدبلوماسيين ، أو على الأقل ، من المستشارين التجاريين للسفارات ، نيابة عن مصالح مواطنيهم . وحين كان القنصل الفرنسى جابار ، يجتمع بذوى الشهرة من رجال الأعمال من قومه ، فإنه كان يستمع إلى تعليقات لاذعة ، وكذلك كان موقف السفير البريطانى بالنسبة إلى مواطنيه . ولقد حدث مرّة (عام ١٩٣٠) أن انضمت الغرفة التجارية البريطانية إلى الغرفة الفرنسية ، فى معارضتها للسفير البريطانى ، الذى اتهم بعدم تقديم الحماية الكافية للامتيازات الأوربية ، التى كانوا يعتبرونها حجر الزاوية فى مصر المعاصرة ! وكان هذا الحدث ذا دلالة كبيرة . ففى هذه اللعبة الرأسمالية ، كان كل المتنافسين ، سواء أكانوا مصريين أو بريطانيين أو فرنسيين ، يتظاهرون بأنهم يعملون على رعاية مصالح بلادهم فقط .

والحق أن الرأى العام ، لم يكن غير مبال بهذه الوسائل السرية التى تعمل على تحريك القوى لحماية

المصالح الخاصة ، ففى كثير من الأحيان ـ كما رأينا ـ كانت هناك حملات لمقاطعة البضائع البريطانية ، وكانت تحظى بالتأييد التام من الجماهير ، وكذلك لم تنج المصالح الفرنسية من ذلك الخطر . فلقد عانى بنك الكريدى فونسييه (البنك العقارى) شيئاً من ذلك . إذ كان فى نية هذا البنك ، أن يطلب من حملة أسهمه الموافقة على مدّ خدماته إلى السودان وفلسطين وسوريا . حتى يستغل رأس المال الفائض ، بسبب نقص الطلب على القروض العقارية فى مصر . وكان العامل الجديد ، هو حملة الاحتجاج التى اندلعت فى القاهرة والاسكندرية ، بمجرد العلم بهذه المشروعات المقترحة . وساهم فى هذه الحملة رجال الأعمال فى الاسكندرية ، وخاصة اليهود والإيطاليون منهم ، وقبل هؤلاء ، السوريون الذين استقروا فى مصر ، وكانوا يعملون أساساً ، كوسطاء للمموِّلين الأوربيين ، وعلى الأخص الفرنسيين منهم . ولكن كان على بنك الفونسييه الآن أن يأخذ فى اعتباره ، (اللجنة السورية ـ الفلسطينية) ، التى تؤيدها المخابرات الفرنسية .

وفى خريف عام ١٩٤٠ ، حلّ مسيو دى بنوا محل مسيو دى سيريون فى رئاسة شركة قنال السويس . وفى أول زيارة له فى مصر بدأ محادثاته مع المسئولين فى مدّ فترة امتياز الشركة . وكما يتفق مع واجب مراعاة البروتوكول ، فقد اتصل أولا بالملك ، وحصل منه على وعد بإعطاء بعض التنازلات ، التى كان قد سبق الاتفاق عليها فى العام السابق مع مسيو دى فوج . وكذلك حصل مسيو دى بنوا على استقبال يبعث على الرضا من محمد محمود رئيس الوزراء ، بل وكذلك من لوردلويد . فقد كان هناك نوع من الاتحاد فى هذه المناسبة ، بين المصالح الفرنسية والمصالح البريطانية ولكن هل كان ذلك سيستمر ؟ ان مسيو ميربيل كان يخشى من عودة الوفد إلى السلطة .

لم يكن سرّا ، أن بعض الجهات ذوات المصالح الخاصة ، كانت تعارض المشاريع الديمقراطية التى ينادى بها الوفد ، وأن مصير الحكومات كان مرتبطاً إلى حدّ كبير بمصالح الدوائر المالية الكبرى . ولكن هذه الصلات أصبحت مفضوحة ، حين أصبح المصريون أكثر فهما للموقف ، وأكثر صلاحية لتحمل المسئولية .

المضاربة والتاريخ

كان سحق الفلاحين وعدم المساواة فى دفع الضرائب ، والدور الكبير الذى يلعبه الأجانب فى أسواق القطن والأوراق المالية والسلع المستوردة ، يمثل مفارقة مروّعة بين طبيعة مصر الصامدة ، وبين نظامها الاقتصادى الذى ظل ـ كنظامها السياسى ـ غير كفء للبلاد التى فرض عليها ، وغير جدير بها . وهكذا نرى فى هذين المجالين ـ وفى مجالات أخرى كثيرة ـ طلاقا وتفريقا مفتعلا بين الرموز والأشياء . ففى مجال السياسة كانت الأقوال تختلف عن الأفعال . وفى الأقتصاد ، وجد المضارب أكثر وسائل نشاطه المباشر ، فى رمز واحد ، هو مجال العملة .

كانت المضاربة تلعب دورا كبيرا ، لا بين المرابين والمضاربين وسماسرة البورصة فحسب ، بل لقد

تجاوزت هؤلاء إلى مديرى البنوك المحترمين ، بل والمشرعين من ذوى النوايا الطيبة . كانت العملة الرسمية المسماة بالجنيه المصرى ، بديلا غريبا للاسترليني . ويجب ألا ننسى أن المصريين قد احتاجوا لوقت طويل ، كى يصلوا إلى تأسيس هذا الشبح لعملتهم الغريبة . ولقد وجد الفلاح أن من الصعب عليه أن يتعود على التعامل بالعملة الورقيه (البنكنوت) . ولسنوات طويلة ، كان السماسرة الذين يتنقلون فى الريف لشراء الحاصلات الزراعية لعملائهم ، يضطرون الى حمل أكياس ثقيلة من العملة المعدنية معهم ، كالاسترليني الذهب ، والجنيه الفرنسى (لوى) . وفى عام ١٩١٤ ، أتاحت الحرب فرصة مواتية لفرض العملة الورقية على البلاد بالقوة . وفرض البريطانيون فعلا عملة الورق ، بدلا من الذهب . وتم إلغاء فقرة وجوب التعامل بالذهب بقانون خاص ، وكانت هذه الفقرة قد أخذت قبل ذلك من قوانين البلاد الأوربية بما فيها فرنسا . ومع ذلك فقد ظلت فى البلاد عملات أخرى يجرى بها التعامل ، مثل الجنيه الاسترليني بالطبع ، وكذلك الفرنك الفرنسى المصرى ، الذى كان يجرى به التعامل فى القضاء المختلط .

ولقد عدّلت قيمة الجنيه المصرى تلقائيا بالنسبة للأسترليني . وكان ذلك فى مصلحة العملة المصرية المحلية ، حيث ارتبطت قيمتها بعملة من أقوى العملات فى العالم . ولكن ذلك سبب اضطرابا كبيرا فى السوق الداخلية . فلقد أراد بعض الناس ـ خدمه لمصالحهم ـ أن يحافظوا على ثبات العملة المصرية فى الخارج ، وأن يجعلوها فى الوقت نفسه خاضعة لتذبذبات الأسعار فى الداخل . كان هؤلاء الناس هم مصدرو القطن ، الذين كانوا يهتمون بالمتاجرة ، أكثر مما يهتمون بإنتاجه . ولكن أيا كان أمر هؤلاء ، فقد كانت هناك علامات على ظهور مواقف سيكولوجية أكثر نضجا وأكبر كفاءة من الوجهة العملية . وتعود الناس على العملة الورقية وعلى التعامل بالشيكات وإيداع الحسابات فى البنوك . وتطورت عمليات الاستثمار إلى الحد الذى أوجب وضع القواعد لتنظيم سوق الأوراق المالية (١٩١٧- ١٨)

وكما نستطيع أن نتذكر ، لم يكن هناك فى أول الأمر ، غير بناء واحد فى ميدان الأزبكية ، يجتمع فيه الذين احترفوا المضاربة . وحوالى ١٩٠٠ ، كان هؤلاء يجتمعون فى مقهى نيوبار بميدان الأوبرا . وبعد ذلك أخذ البنك الأهلى الخطوات اللازمة ، لإنشاء سوق رسمية للاوراق المالية وفى عام ١٩٠٤ ، أنشئت نقابة لسماسرة الأوراق المالية . وكانت بدايتها متواضعة ، إذ كانت تجتمع فى غرفة فى فندق الكونتننتال ، ثم اتخذت لها مقرّا فى شارع المغربى ثم فى شارع الفضل . واستقرت أخيرا - عام ١٩٢٨ - فى البناية المسماة (البورصة الجديدة) . وحدث تطور متواز لإنشاء مركزاً للسوق فى الاسكندرية .

ولم يكن للدولة أىّ سيطرة على هذه القوى الجديدة ، ولعلها لم تكن تنوى أن تمارس هذه السيطرة قط . ولقد أدانت إحدى الرسالات الجامعية الحديثة ، ما أسمته بالإخفاق التام فى تنظيم هذه السوق . ولكن ألم يكن ذلك متعمدا ؟

أما عن فصل العملة المصرية عن العملة البريطانية ، فقد تركت هذه العملية التى تحتاج إلى الخبرة والحذر ، للخبراء والقانونيين . وقد أعطى ذلك للمحاكم المختلطة ، بسبب اشتغالها بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ، سلطة مطلقة فى الفصل فى مشاكل العملة . وفى مجالات كثيرة ، كان رجل الأعمال يجد

نفسه فى خلاف مع المشرّع ، وكان يلجأ فى ذلك إلى القاضى ، الذى يفترض فيه أن يكون ميزانا للعدل بينهما ، فى تطبيق القانون . ولعل دراسة مفصلة عن هذا القضاء ، يمكنها أن تستخلص لنا ما كان فى أحكامه من مضامين اقتصادية من جهة ، وما كان فيها من مضامين اجتماعية من جهة أخرى .

ولما كانت هذه الدراسة لم تتحقق بعد ، فلعله من المناسب هنا أن نذكر من قضايا هذه المحكمة ، بعض الأمثلة التى تسترعى الانتباه . من هذه القضايا ، أن شركة كوتسيكا فى عام ١٩٢٤ ، رفعت دعوى على شركة السكّر القوية ، تطالبها بتسديد ثمن السندات التى أصدرتها فى فرنسا قبل الحرب بحساب العملة المصرية .

أما المثل الثانى ، فأنه أخطر شأنا ، إذْ إنه يتعلق بمصر ذاتها ، بصفتها طرفا متعاقدا مع بقيّة العالم ـ كان «الدّين» قد ثبتت قيمته فى عام ١٨٧٥ ، بمبلغ ٩١ مليونا من الجنيهات المصرية ، تدفع له فائدة سنوية قدرها ٧٪ بحساب الذهب . ولكن حدث فى عام ١٩٣١ ، أن انخفضت قيمة الجنيه الاسترليني التى كانت فى ذلك العام مثلا أعلى فى الثبات . وانخفضت تبعا لذلك قدرته الشرائية فى كل مكان فى العالم . فماذا كان أثر ذلك على الجنيه المصرى ؟ هل كانت مصر ستستمر فى دفع قيمة سندات الدين وأرباحه بمعدل الذهب القديم ، أم كانت ستخرج عن هذا المعدّل ، وتخفض بذلك قيمة الجنيه المصرى ، وتحذو حذو ما حدث من السوابق لكثير من القروض الدولية الكبيرة ، التى نتجت عنها خسارة كبيرة لحملة سندات هذه الديون ؟ فى اكتوبر ١٩٣١ ، أخطرت حكومة صدقى هيئة صندوق الدين ، أنها ستدفع أرباحاً من الآن فصاعدا بالجنيه الورق . لذلك اتحد لأول مرّة ، مندوبو الهيئة الثلاثة ـ البريطانى والفرنسى والإيطالى ـ فى السعى إلى تجنب المساومة الدولية ، التى كان يريد صدقى أن يجرهم إليها . ورفعوا دعوى فى الحال ضد الدولة المصرية أمام القضاء المختلط . وفى ١٩٣٣ ، أصدرت محكمة القاهرة المختلطة حكما ابتدائيا فى هذه الدعوى ، لصالح هيئة صندوق الدين . ولكن قطاعا كبيرا من الرأى العام فى مصر ، كان قد بدأ يستجيب إلى نداء القوة ، ونداء المصالح القومية ، بوسائل تتفاوت فى نسب البراعة والدهاء . ولكن مدى هذه الاستجابة ووسائلها ، على أى حال ، كانت قد بلغت حدّا لايمكن إهماله . فنشرت الأهرام بمجرد صدور الحكم فقرة ـ كان من الواضح أن الحكومة أوصت بها ـ تقول(ـ بدأت المفاوضات فى العام الماضى ، بين مصر والدول الممثلة فى صندوق الدين ، كانت الحكومة مستعدة لأن تثبت الأرباح على معدّل ، يوافق عليه جميع الأطراف المعنية (مشروع المساومة) ، وعلى قاعدة ليست هى قاعدة الذهب ، ولا قاعدة العملة الورقية . وكانت مستعدة لدفع الأرباح طبقا لهذا الاتفاق ، أيا كانت التذبذبات التى تحدث فى قيمة العملة ولكن وجه الأمور قد تغير الآن ووضح اتجاه الشعور العام فى البلاد (فكان للشعور الجياش الذى أثاره حكم محكمة القاهرة المختلطة ، والمخاطر التى ستتحملها البلاد فى تنفيذه ، آثرها على الحكومة ، التى ارتأت فى آخر الأمر ، انه لابد لها من الإصرار على الدفع بالعملة الورق ، ورفض مبدأ الدفع بالذهب . وهكذا اتخذت الحكومة لنفسها دور الدفاع عن القومية فى المجال الإقتصادى ، وكان على الآخرين ، وخاصة الأجانب ، أن يدفعوا ثمن هذا التمسك بالحقوق القومية . وأصبح الموقف مشحونا بالمخاطر ـ (فلقد أثارت هذه العوامل فى الدوائر الرسمية ، التفكير فى إلغاء الامتيازات الأجنبية ، حتى

نستطيع الحكومة إطلاق يدها فى إصدار التشريعات المالية ، وفرض الضرائب على الأجانب ، دون حاجة إلى الرجوع إلى الحكومات الأجنبية ، التى يتمتع رعاياها بالامتيازات ، أو إلى موافقة محكمة الاستئناف المختلطة) ولقد أتى التهديد أكله . ففى عام ١٩٣٦ ، ألغت محكمة الاستئناف المختلطة ، الحكم الابتدائى لمحكمة القاهرة . وكان النحاس هو الذى يرأس الحكومة فى ذلك الوقت . وهكذا انتفعت حكومة «تقدمية» من إلغاء حكم استأنفته حكومة «رجعية» . إن هذا الاستمرار له أهميته .

كانت شركة قنال السويس قد اتخذت احتياطاتها ، منذ زمن طويل . ففى فرنسا ذاتها كانت الشركة قد قررت منذ ٨ نوفمبر ١٩١٨ ، أن تتقاضى رسومها بالفرنكات الذهبية . وقد رفعت عليها دعوى لمعارضة هذا القرار من شركة الهاقر الفرنسية . وصدر حكم من المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف الفرنسية (١٩٢٤)، بدفع رسومها بالعملة المصرية المرتبطة بقاعدة الذهب . ولكن لعل ذلك كان مجرد حكم قضائى وقائى فأثناء الفترة التى نحن بصددها وبعدها ، حتى عام ١٩٤٠ ، رفعت على شركة قنال السويس دعاوى كثيرة من حملة أسهمها وسنداتها تتعلق بالدفع بقاعدة الذهب . ودون محاولة منا فى الدخول فى التفاصيل الفنيّة المالية ، نكتفى هنا بذكر الفقرات الأخيرة من خطاب الأستاذ كاتسفليس اليونانى ، محامى المدعين على شركة القنال أمام المحكمة المختلطة ، إذْ قال ـ «إن الشركة تتناسى كاملا ، الفضل الكبير الذى تدين به لمصر . إنها وهى تعيش فى هذه البلاد ، وتستغلّها ، وتجنى منها تلك الأرباح الهائلة ، تحاول فى حججها وسلوكها أن تظهر وكأنها بعيدة كل البعد عن هذا القطر ، وأنها لا صلة لها به على الإطلاق» إن هذه الكلمات فى الوقت الذى قيلت فيه (يناير ١٩٣٠) ، كان لها أكبر الأثر فى النفوس .

وفوق ذلك فإن هذا الحكم القضائى ، وإن كان قد خرج من المحكمة المختلطة ، بقضاتها الغربيين وأفكارها الغربية ، إلا أنه كان بوجه عام ، يقف إلى جانب حقوق مصر ومسئولياتها . وهو تطور عظيم الدلالة ومع أنه جاء متأخراً بحوالى خمسة عشر عاما وراء تطور الحركة الوطنية فى مصر ، إلا أن هذا القانون الأجنبى ، كان يعكس الوعى الذاتى الجديد فى البلاد ، فى موضوع شديد الحساسية بالنسبة للشركات الأجنبية التى تملك رأس المال وحتى إن كانت المضاربة بالعملة ، وهى التى جلبت هذا النصر الكبير إلى مصر ، كانت تهدف أصلا إلى خدمة مصالح المضاربين ، من النازحين من شرق البحر الأبيض المتوسط ، ومن بعض البورجوازيين المصريين ، الذين كان عددهم فى ازدياد مضطرد إلا أنها من الوجهة الموضوعية ، قد أثبتت أنها من عوامل التقدم . ولعل ذلك كان سمة من سمات العصر .

الأزمة

أثناء الشهور الأولى من عام ١٩٢٩ ، كان يبدو أن الأمور تسير على ما يرام فى مصر . فقد بلغ فائض الصادرات على الواردات ، مليونين من الجنيهات . وزاد احتياطى الدولة المختزن إلى أربعين مليونا من الجنيهات ، أى حوالى ميزانية عام كامل . وهكذا كانت مؤشرات هذه الفترة تدعو إلى التفاؤل . وكانت الشركات فى الإسكندرية فى ربيع ذلك العام ، تضارب على صعود الأسعار فى سوق

الأوراق المالية . ولكن هذه الشركات رأت نفسها فجأة عاجزة عن الوفاء بقيمة السندات التى أصدرتها . وأمسكت البنوك المصرية يدها عن منح القروض ، متأثرة فى ذلك بالهزة التى أصابت وول ستريت ، وبخوفها من حدوث هزات أخرى فى المستقبل القريب . ونتج زيادة كبيرة فى عرض أسهم الشركات للبيع على نطاق واسع . يضاف إلى هذا ، أن الجمهور فى مصر لم يكن قد تقبل فكرة إمكان الحصول على الثراء السريع عن طريق المضاربة فى السوق المالية إلا منذ عهد قريب . ولذلك فقد بادر إلى التخلص من هذه الأوراق المالية التى لا اطمئنان إلى ثبات قيمتها ، بأسرع ما يستطيع . ولذلك هبطت أثمان الأسهم المصرية إلى حدّ يمكن أن يوصف بالكارثة . وازداد الموقف سوءا بحلول الصيف . فكانت أسعار القطن مستمرة فى الهبوط . ثم إن بريطانيا العظمى ذاتها ، وهى تواجه هذه الأزمة القاصمة ، كانت تطبق الإجراءات الاستثنائية الشديدة التى يلجأ إليها عادة فى مثل هذه الحالات . فرفعت سعر الفائدة فى البنوك ، متوقعة بذلك إحضار المزيد من الأموال إليها . وكما رأينا من قبل ، لم يكن رأس المال البريطانى المستثمر قط فى حجم هائل ، ولا كان يتميز بالشجاعة . وهكذا بدأت هجرته الجماعية فى مصر . فساعد ذلك على هبوط أسعار الأسهم ، حتى بلغت قيمة الخسارة فى قيمة السندات إلى ثمانية ملايين من الجنيهات ، وهى ضربة مروعة ، لاقتصاد لم يكن قط واسع النطاق بحيث يتحمل مثل هذه الخسارة .

فماذا كان ينبغى على الحكومة أن تفعل ؟ لقد فعلت ما فعله فرعون منذ عهد سحيق ، وما كان يجرى فعله منذ نهاية الحرب العالمية الأولى - وهو القيام بتخزين حاصلاتها ، للإقلال من حجم - المعروض منها للبيع . كانت قد خزنت القطن قبل ذلك ، وبدأت الآن فى العناية بما يليه فى الأهمية . وكان تطورا عظيما ، أنها لم تقتصر على شراء كميات كبيرة من القطن فحسب ، بل جاوزت ذلك إلى شراء المعروض من كل أنواع سندات (الدين) المصرية المضمونة . وكان من الواضح ، أن الجماعات التى فى الحكم ، قد قرّرت تفضيل هذا النوع من الاستثمار . وطبقا لما نرجح أنه تقدير متفائل ، فلقد أصبح المصريون الذين لم يكن فى حوزتهم أكثر من ١٢٪ من سندات الدين المصرى فى عام ١٩١٩ ، يملكون منه الآن حوالى ٦٠٪ .

وعلى أى حال ، فقد كانت الإخفاقات ودعاوى الإفلاس ، وعدم دفع الإيجار ، تشير كلها إلى تدهور مخيف فى الاقتصاد . ولإعادة شىء من الاستقرار إلى هذا الاقتصاد ، اضطرت الحكومة إلى الدخول مشترية فى السوق ، بما قيمته أربعة عشر مليونا من الجنيهات . وهكذا أصبح المخزون من القطن غير المباع لدى الحكومة المصرية ، يشكل عائقا دوليا لمصر .

ويستطيع المرء أن يتفهم ، كيف يمكن لمضاعفات موقف غير موات كهذا ومؤسس على بناء غير سليم ، أن تفاقم من خطورة هذا الموقف . ولكن الذى يدهش ، أن نتائج هذا الموقف لم تبلغ قط مبلغ الكارثة . بل على العكس ، لقد أنتجت هذه السنوات من ممارسة هذه السياسة الرجعية الدفاعية ، اثنين أو ثلاثة مشاريع إيجابية . إن الرجال الذين كانوا فى الحكم عندئذ ، قد احتفظوا بسلطتهم عن طريق اللجوء إلى ذرائع غير أخلاقية ، وكشفوا عن أفكارهم المسبقة ، لصالح طبقتهم . ولكن محاولتهم لم تكن سيئة بوجه عام . لقد كان الواضح أن نتيجة ذلك الاقتصاد فى هذه الظروف ، تفرض اتخاذ خطوات معينة

بالنسبة لإنتاج القطن وتسويقه . ولقد تحقق الموجودون فى الحكم ، من أن أى إجراء يتخذ فى هذا الصدد ، سوف يؤثر فى البناء الكلّى للاقتصاد ، كيفا وكمّا . إنهم لم ينتهزوا هذه الفرصة فحسب ، بل تناولوا التنفيذ أيضا بشيء من البراعة . ولعله كان من الأفضل أن تكون هذه البراعة أقل أحادية مما كانت ، أو أقل إثارة للشبهات فى بعض الأحيان ، ولكنها نجحت على أى حال فى تخفيف أثر الأزمة .

وعلى أى حال ، فقد كان هؤلاء الحكام رجال عصرهم . وفعلوا ما كان يفعله كل موجهى الاقتصاد فى أنحاء العالم . كان همهم الأول هو موازنة ميزانية الدولة ، تلك الومضة الأخيرة لسياسة اقتصادية ، لم يسعفها الخيال للتفكير فى قضايا الاستثمار أو العمالة ! فكل من كان فى مصر ، كانت تسيطر عليه فكرة موازنة رصيد التجارة الخارجية بين الصادر والوارد . وكان مبدأ الاستقرار يسيطر على كل شيء فى مصر أيام حكومة صدقى ، كما كان يسيطر على فرنسا أيام بوانكاريه . إلا أن هذا الاستقرار كان له أهمية أكبر فى مصر ، لأن الاستقرار الاقتصادى هنا ، كان يعنى أيضا تعزيز نظام الاستعمار الجديد . وهذا هو ما نلحظه فى تاريخ هذه الفترة .

إذا كان العصر قد أحدث شيئا من التجديد ، فقد جاء ذلك دون قصد أو تدبير . إن مصر اختارت أن تجرى تجربتها فى مجال مبادرات الدولة . ولعل شراء الدولة للقطن ، كان إرهاصا لاعتناق الدولة التخطيط الاقتصادى فى المستقبل . وكان مبدأ الحماية الجمركية ، الذى اعتنقته الدولة عام ١٩٣٠ ، نذيرا للتطورات التى أذهلت أنصار هذا المبدأ - بل صدمتهم - بعد ذلك . إن علينا أن نبحث من خلال هذا السياق غير الواضح المعالم ، كى ندرك كيف ولد المستقبل من هذه العناصر السلبية العديدة .

دفعة المستقبل واتجاهها الغامض

الحقيقة أن السبب الذى جعل المشرعين المصريين فى السنين الأخيرة يقومون بإجراء الإصلاحات اللازمة فى علاقات التجارة الخارجية ، هو أن معظم المعاهدات التجارية مع البلاد الأجنبية ، وفى طليعتها فرنسا ، كان سينتهى العمل بها عام ١٩٣٠ . وتصادف أن الأزمة العالمية فى ذلك العام ، قد أصابت التجارة الدولية بضربة قاصمة . فنقص حجم التجارة الدولية إلى ٣٨,٨٪ من حجمها السابق . وكان النقص أكثر من ذلك فى مصر ، بحيث كان له تأثير مباشر على مالية الدولة . ولم تكن الدولة فى ذلك الحين تملك التحكم فى تثبيت أسعار السلع ، التى كان يجرى إثبات قيمتها فى الجمارك ، طبقا لفواتير الشراء . ولذلك كلفت الحكومة لجنة من الخبراء لاقتراح الإصلاحات المطلوبة . وكان أعضاؤها ثلاثة من الأجانب ، فرنسىّ وإيطالى وكندى . وفى إبريل ١٩٢٩ ، تقدمت هذه اللجنة بمسوّدة لخطتها ، التى أرسلتها الحكومة - بطريقة غير رسمية - إلى الغرف التجارية المختلفة ، كوسيلة لجسّ نبض هذه الجهات . وانتهى الخبراء من خطتهم النهائية فى يونيو من ذلك العام ، فى الوقت الذى بدأ العالم يحسّ فيه بوطأة الأزمة الاقتصادية العالمية . وبعد ذلك كوّنت الحكومة لجنة أخرى لبحث هذه الخطة وإبداء الرأى فيها . ونظرت هذه اللجنة فى مشروع أولئك الأجانب ، بعين الفاحص المدقق الناقد . وكان معروفا أن أولئك

الخبراء الأجانب ، لم يقضوا فى مصر أكثر من عامين ، ولم يفهموا الظروف الخاصة التى تحيط بالحياة المصرية . كان هؤلا الخبراء قد استطلعوا رأى رجال الصناعة المحليين ، ولكن معظم هؤلاء - وبالأخص صغارهم - لم يكونوا فى موقف يتيح لهم الإفصاح عن رأيهم بالحرية الواجبة ، كما فعلت الشركات الأجنبية الكبرى . وعلى أى حال ، فقد رفضت لجنة التحقيق اقتراح اللجنة الأولى بتثبيت أثمان السلع ، واحتفظت بمبدأ الاعتراف بالأسعار المبينة فى قوائم الشراء ، ولكنها وسعت مدى الرسوم الجمركية على مختلف السلع ، بنسبة تتراوح بين ٤٪ و٣٠٪ . ثم إنها أوصت بتشجيع الصناعة المحلية ، وفرض رسوم كبيرة على سلع الترف ، واتخاذ بعض الإجراءات للحدّ من غلاء المعيشة .

كانت هناك سلع معينة تخضع لضرائب ، تزيد عما يفرض على بقية السلع ، وكان معظمها من سلع الترف الواردة من فرنسا . وكانت الضريبة على هذه السلع ٢٠٪ من قيمتها ، بينما كان متوسط الضريبة على السلع الأخرى لايزيد عن ١٥٪ . وكذلك عانى البريطانيون من فداحة الضرائب على صادراتهم . كالحرير الهندى والدقيق الاسترالى . وكذلك البلجيكيون من الضريبة على الأسمنت . وكان الجانب الأكبر للاستثمارات فى مصر ملكا للبريطانيين والفرنسيين والبلجيكيين . بنسب متفاوتة ولكن فى تزامن واحد . وناورت الحكومة المصرية ، مدّعية أن هذه الضرائب الجديدة ذات طابع مؤقت ، قد يتغير بتغير الظروف . وقد عمدت إلى الإسراع بتنفيذ هذه الإصلاحات ، دون أن تتيح للبرلمان فرصة للأخذ والرد فيها . فسعت إلى الحصول على تأييد رجال الأعمال الكامل لسياستها ، وكان معظمهم غير معارض لهذه السياسة ، إذا التزمنا بأقصى درجات الاعتدال فى التعبير . ولم تتجاهل الحكومة استشارة شركة السكر ، التى كان يرأسها نوس بك ، ويتطلع إلى السيطرة عليها عبود باشا . وقد كان لهما بعض المسئولية فى الإيحاء باتخاذ إجراءات هذا الإصلاح الضريبى . وبالرغم من تناول الحكومة لهذا الإصلاح بكل ما يستدعيه من حذر ودقة ، فإنها لم تستطع أن تمنع دلائل الخوف والغضب التى تكشف من جراء هذه السياسة . ولكن الحكومة لم تقدم الوسائل فى التصدى لهذه الاعتراضات الغاضبة ، بالسعى لإحلال الفرقة بين المعارضين واحتوائهم . وانتهى الأمر بإصدار قانون ١٤ فبراير ١٩٣٠ ، الذى استطاع أن يصل إلى حلّ وسط بين المصالح المتضاربة .

إن ميزانيات الدولة فى مصر ، كانت من الوجهة الفنية ، تتطلع دائما إلى المستقبل . فحتى فى ذلك الوقت المبكر فى عام ١٩٢٥ ، كانت هناك خطة على نطاق واسع ، للقيام بالأعمال العامة ، رصد لها عشرة ملايين من الجنيهات ، لبناء سدّ جبل الأولياء على النيل الأبيض ، والقيام بالأعمال التمهيدية لبناء قناطر نجع حمادى ، بالإضافة إلى أحد عشر الفا من الجنيهات لإصلاح أعمدة معبد الكرنك . ولعل القارىء يجد فى تنوع هذه الأعمال شيئا من عدم التناسق ، ولكن النظرة الأعمق لن تجد فيها ما يتعارض مع مبدأ الاستمرار وسياسة النظر البعيد . ولكن هناك أيضاً ، مبلغ كبير خصص لشراء يخت من إنجلترا لصاحب الجلالة . وفى ١٩٣١ ، خصص مبلغ خمسين الف جنيه لإنشاء قوة جوية . أما البترول الذى وصل انتاجه فى ١٩٢٧ - ٢٨ ، إلى ٢٦٠ ألف طن ، فقد اعتبر أساسا محتملا لتصنيع البلاد . وكذلك اهتم صدقى باستخراج المنجنيز والفوسفات من المناجم .

لايجب أن نبالغ فى تبسيط العلاقات بين أخلاقيات السياسة فى هذه الفترة ، وبين المبادرات والحوافز الاقتصادية ، ونحن نحاول أن نسترجعها من الماضى . فالملك نفسه كان يهتم اهتماما كبيرا بهذا التقدم . وانضم رجله المقرب حسن نشأت باشا إلى نوس بك رئيس شركة السكر ومسيو رولو مدير البنك العقارى ، فى مشروع لإنشاء مصنع للورق . ولم يكن ذلك إلا الجانب الظاهر من أنشطة الملك .

إن هذه القاعدة الاقتصادية ، كانت تتميز بالنشاط ، ولكنها كانت فى الوقت نفسه على غير أساس . كان رأس المال المتداول هائلا فى الحجم ، وكانت الطاقة المستنفذة فى تحريكه طاقة كبيرة ، ولكن الأساس الذى يستند عليه الاقتصاد كان واهنا . وكان اللوم الذى يوجه إلى اقتصاد مصر من هذه الناحية ، ينطبق أيضاً على سياستها . وكانت المفارقة بين قوة الشعور الوطنى وحْدته ، وبين الخصائص المضلِّلة للجهاز السياسى ، محل ملاحظة وتعليق الكثيرين من الزوار الأجانب . وكذلك كانت المفارقة الملحوظة بين الخصائص الديناميكية للاقتصاد ، وبين اقتصاره على جانب واحد .

يكشف التحليل الإحصائى الذى تمّ فى أواخر ١٩٢٥ ، عن الشركات المساهمة من حيث جنسياتها عن الآتى : ١٥١ شركة مصرية برأسمال قدره ٨٧ مليون جنيه ، و٣٠ شركة بريطانية برأسمال قدره ١٢٥ مليون جنيه ، و١١ شركة بلجيكية برأسمال قدره ٤,٢ مليون جنيه ، و٣ شركات فرنسية برأسمال قدره ١,٢ مليون جنيه . وحين تقسّم هذه الشركات إلى قطاعات ، نجد أن هناك ١٩٥ جماعة ، تشكّل تمويلا قدره ١٠٥ مليون جنيه ، بمتوسط حوالى نصف مليون جنيه للشركة الواحدة . ولكن ماذا يعنى هذا المتوسط ؟ إن رصيد الرهونات العقارية التى تضطلع بها ثلاث شركات ، كان ٤١,٦ مليون جنيه ، أى مايقرب من نصف مجموع تمويل الشركات بأكملها ! وفى هذا التقرير ، نجد أيضاً ، الطغيان المتوقع للمصالح الريفية على بقية نواحى الاقتصاد ، ونجد له حججا وتفسيرات عديدة ، فيها الجيد وفيها غير المعقول . فتحت عنوان «الصناعات المختلفة» ، نجد أن هناك ٢٦ شركة ، رأسمالها الكلّى هو ١,٧ مليون جنيه . وهى شركات صغيرة تسيطر عليها البنوك العملاقة . وذلك ينطبق أيضاً على الشركات التجارية .

ويسجّل إحصاء ١٩٢٧ ، ٤٠٠,٠٠٠ فرد يعملون فى الصناعة ، منهم ٨٠,٠٠٠ يشتغلون فى شركات الغزل ، و٧٦,٠٠٠ فى صناعة الملابس الجاهزة ، و٤٩,٠٠٠ فى صناعة البناء على اختلاف أنواعها . وكان هناك الآن الكثير من سلع الاستهلاك التى يتم صنعها محليا ، كما أن شركات بنك مصر كانت قد تطورت إلى المستوى الذى كان يبعث على التهنئة أو القلق .

ونحن نلاحظ مثلا ، أنه فى ١٩٢٤ ، تكوين شركة تحت اسم جماعى ، هو «شركة حرب وسلطان وشركائهم» ، لشراء الأسهم والسندات والأوراق المالية وبيعها ، من الشركات والحكومة وإليها . ونحن نرى أن هذه الشركة تمثل شكلا من اشكال «الدرجة الثالثة» للرأسمالية ! وفى مجلس إدارة هذه الشركة ، كان مدحت يكن باشا عضو الأسرة الاستقراطية التى تحمل هذا الاسم ، وجوزيف أصلان قطاوى باشا ، الذى ينتمى إلى البورجوازية اليهودية ، ذات الصلة الوثيقة بالقصر فى تلك الفترة ، وبالطبع طلعت حرب

رئيس جماعة بنك مصر ، وعلى شعراوى باشا ، وفؤاد سلطان بك وهما اسمان كبيران ، وعبد الحميد السيوفى بك ، وكلهم من كبار أغنياء مصر وأعيانها . وكانت هذه هى الفترة التى بدأت تتدفق فيها الأموال على بنك مصر ، فى وفرة نسبية . ولقد أحسّ أحد المراقبين الأجانب ، «بتلك العلاقة ذات الدلالة بين الحركة الوطنية ، وبين ازدهار بنك مصر ، فمنذ أربع أو خمس سنوات ، كان الناس يحسّون بالقلق من جرّاء العلاقة بين الحركة الوطنية ، ونشاط الغوغاء ، أما الآن فقد بدأت الأشياء تتغير!

نقل «كونسورتيوم» مصر مكاتبه فى عام ١٩٢٧ ، إلى عمارة كبيرة فى شارع عماد الدين . وفى هذا العام أيضاً ، بدأت جماعة بنك مصر أكبر مشاريعها ، وهو مصنع الغزل والنسيج فى المحلة الكبرى . وفى عام ١٩٣١ ، افتتح الملك فؤاد هذا المصنع الذى بدأ إنتاجه عام ١٩٣٠ . وأقيم مصنع آخر عام ١٩٣٣ . ومنذ ذلك الحين ، أصبح المصنع صرحاً كبيراً متعدد الأجزاء (كومبلكس) يحوى ستة قطاعات ، يختص كل منها بعملية معينة تجرى على القطن . وكانت هذه الشركة تتمتع بالازدهار فى تلك الفترة ، وهو شىء لم يتوفر لها دائماً . وكانت قد بدأت برأسمال قدره ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ، وفى نهاية ١٩٣٣ ، بلغ رأسمالها مليونا من الجنيهات . وأصبحت جماعة بنك مصر فى ذلك الحين تشكل مركزاً من مراكز القوى ، ولكنه كان مركزاً وطنياً .

لقد ذكرت من قبل ، أن عدلى قد قدّم استقالته فى ١٨ أبريل ١٩٢٧ ، نتيجة لنقد وجهته إليه لجنة برلمانية . وكانت مناقشات هذه اللجنة قد أشارت إلى التأييد الذى تبذله الحكومة لجماعة بنك مصر . فهل اعتبر هذا التأييد مبالغاً فيه ، أم أعتبر ـ كما هو الأرجح ـ غير كاف ؟ إنى لا أذكر هذه الإشارة إلى بنك مصر هنا ، إلاّ لأوجه النظر ، إلى أنها كانت المدّة الأولى فى تاريخ الحياة البرلمانية لهذه البلاد ، التى سقطت فيها حكومة بالوسائل الديمقراطية .

نشرت إحدى الصحف الفرنسية مقالا ، تثنى فيه على جماعة بنك مصر . ويظهر أن كتابة هذا المقال ، كانت نتيجة لنفوذ أعضاء هذه الجماعة المباشر فى باريس ، وميل الجماعة إلى الإعلان عن نفسها فى صحف فرنسا . ولكن مراسل هذه الصحيفة فى القاهرة ، اضطر إلى إنكار أى علاقة له بهذا المقال ، حين ووجه بالعاصفة التى أثارها نشر هذا المقال ، فى دوائر المال الفرنسية فى مصر ، وفى جهات أخرى ، كانت تشعر بالقلق من محاباة الدولة لهذه الجماعة . وفى تقرير لأرباب الصناعة فى مصر ، نشر فى ١٩٢٩ ، فى مجلة «إيجيبت إندستريبل» (مصر الصناعية) ، استنكرت هذه الجماعة «عداوة بعض موظفى الدولة للمبادرات الخاصة ، التى يعتبرونها مشروعات طفيلية» وشكت بمرارة مما أسمته «تدخل الدولة الذى لامبرّر له» فهل كان من الممكن أن تكون هذه الجماعة على صواب ؟ على أى حال ، تبقى حقيقة أن مثل هذه المخاوف ـ سواء أكانت على أساس ، أم على غير أساس ـ كانت تثير الأحداث والأفكار . وإلى جانب تلك الفكرة التى لدى الأجانب ، عن وجود علاقة بين تخطيط الدولة ، وبين حرمانهم من ملكيتهم ، نبتت فكرة أخرى جديدة ، وقدّر لها أن تزدهر فى المستقبل ، ومن المتناقضات أنها كانت من وحى البريطانيين أنفسهم . فلقد ساور هؤلاء القلق ، حين تدهور نصيبهم فى تجارة مصر الخارجية ، من ٥٥٪ عام ١٨٨٢ ، إلى ٢٢٪ فقط فى ثلاثينات هذا القرن . وكان من الطبيعى ، أثناء سلسلة المآدب التى

أقامتها بعثة بلفور أثناء وجودها فى القاهرة عام ١٩٢٢ ، أن يثار هذا الموضوع . وكان من بين الاقتراحات التى نوقشت بصدد هذه المسألة ، فكرة اللجوء إلى مبادلة السلع ، بدلا من الدفع نقدا ، والحق أن مصر بعد مرور سنوات عديدة ، قد لجأت فعلا إلى هذه الطريقة .

وفى مناسبة أخرى فى ديسمبر عام ١٩٢٩ ، عبّر كريج مستشار البنك الأهلى عن قلقة إزاء السياسية الضريبية فى مصر ، وقال إنها تميل إلى فرض ضرائب مجحفه على الشركات ذات الامتياز ، التى تحتكر بعض الأعمال والخدمات العامة فى مصر . والحق أن احتكار الأعمال العامة ، يمثل عائقا كبيرا أمام اقتصاد البلاد غير المستقلة . ولكن المسألة كانت أكثر تعقيدا فى مصر ، بسبب أن رأس المال الأجنبى كان قد مدّ جذوره فى كل ناحية من نواحى الاقتصاد ، وأصبح شديد الاهتمام بسياسة الحماية الجمركية التى تفرضها الدولة ، كما كان فى بعض النواحى ، يزاول نشاطه مع قطاع من البورجوازية الوطنية ، أو يعمل على منافسة قطاع آخر منها .

وهكذا - بسخرية هى نموذج لنمط ذلك الزمان - نجد الإنجازات الإيجابية ، النابعة من منافسة بين فريقين ، أو من تحالف بينهما ، متشابكة مع حوافزها الظاهرية ، أو متناقضة معها . فهناك بعض نواحى الاقتصاد التى لاتزال تكشف عن الاعتماد على الاستعمار ، وهناك نواح أخرى تعكس مانسميه اليوم بالاستعمار الجديد ، ونواحى ثالثة فيها سمات التقدم الحاسم . إن المشاعر الشعبية ، واهتمامات رجال الأعمال ، وأعضاء الجماعات المسيطرة ، والتمسك بالماضى ، وإغراء التحديث العصرى ، وكره الأجانب ، والمعايشة مع الجنسيات المختلفة فى مجتمع دولى - إن كل هذه العناصر بكل مافيها من متناقضات ، قد انضمت معاً فى مواقف معقدة ، يربح القليلون من جرّائها ويصاب الكثيرون بالخراب منها ، وتحيّر كل بحث موضوعى يهدف إلى تفسيرها . ولكن كان لابدّ فى النهاية من مخاض ، يخرج به المستقبل من رحم ذلك المزيج .

الفصل الرابع

الثـــورة المضـــادة

حين اعتزل زغلول فى فندق مينا هوس بعد قتل السردار ، فلاشك أنه توقع ما سيقدم عليه صدقى ، الذى عين وزيراً للداخلية فى الحكومة الجديدة ، من محاولة للتدمير ، لن تقتصر على المنجزات التى لم تكتمل فحسب ، بل ستشمل أيضا تلك الديناميكيّة التى جعلت هذه الإنجازات ضرورية وممكنة

إننا يجب أن نؤكد هنا ، أن هذه الديناميكيّة كانت ملتزمة بحدود القانون . فقد أضفت على كل الجهود التى بذلت للتحديث ، أو لإنشاء المؤسسات ، جميع الضمانات القانونية ، محلية كانت أو دولية . وكانت المناقشات السياسية تدور حول المعاهدة والدستور ، حيث كانت الأولى لاتزال فى دور التطلعات ، وحين كان الثانى يؤدى دوره فى فترات متقطعة . وكانت الحياة الاقتصادية للبلاد ، مرتبطة فى جانبها الأكبر ، بالإتفاقات الدولية ، وبالمحاكم المختلطة ، التى كانت تضمن تنفيذ الامتيازات الأجنبية . أما الحياة الثقافية - ويتبعها فى حالات كثيرة ، الحياة العاطفية والأخلاقية - فقد كانت مرتبطة بنظم التعليم الأجنبية المختلفة . وتحت هذه الصيغ وفى مواجهتها ، كانت هناك حقيقة واقعية ، تتحرك وتنبض فى إصرار ، ولكن أحدا لم يعرها أى انتباه حتى تلك الفترة . كانت هذه الحقيقة ، مجرد حافز لم يشهد على وجوده إلا بعض الأعمال وبعض الأقوال وبعض الأفراد . وكانت إمكانيات البلاد من جهة ، وموقفها من جهة أخرى ، تمثل علاقة من التناقض المتبادل وكانت الطبيعة الغالبة على هذه العلاقة فى تلك الفترة ، هى المفارقة بين الحدّة التى تشتعل بها هذه الإمكانيات - فى مجالات الاقتصاد والثقافة والأخلاق - بين حين وآخر ، ثم تهدأ لزمن طويل ، وبين المظاهر الخداعة للمشهد المعاصر . كانت هذه المفارقة تثير الغضب ، وتحض على القيام بالاضطرابات ، التى لابدّ أن تعطيها حجما كبيرا فى هذا الباب . ولكنها كانت أيضا - فى المستوى الأعمق - تصنع المواقف ، وتخلق نوعا من أدب التحدّى ، الذى يجب أن نناقشه فيها بعد . ولعل الإشارة الأكثر مباشرة ، التى تكشف عنها ، هى مسألة الجريمة والعقاب ، التى يجدر بنا أن نتتبع أثرها ، ونفسرها فى فترة بعينها ، والفترة التى تليها .

ففى الفترة مابين عام ١٩٠٠ ، وعام ١٩٢٥ - ٢٦ ، نجد أن عدد السكان قد تضاعف مرّة واحدة ، بينما تضاعف عدد الجرائم حوالى خمس مرّات ، وأن عدد الجنح قد زاد ثلاث مرّات . وهى حالة تدعو إلى التساؤ ل . ولعلنا نذكر أن نظام الاحتلال البريطانى ، كان قد بـذل جهدا كبيـرا فى محاربـة عصابات السطو والإجرام فى الريف . ولكن هذا الجهد الذى بدا انه قد كلل بالنجاح فى أواخر القرن الماضى ، أثبت فيها بعد انه عجز عن وقف الزيادة المضطردة فى الجريمة . ونتيجة لذلك . صدر الكثير من قوانين الطوارىء فى العهود المختلفة للحكومات المتعاقبـة . كقانـون ١٩٢١ مثلا ، الـذى كان يتعلق بالقبض على من يشتبه فيهم ، ومنح العمد الذين كانوا يعملون تحت رئاسة مفتش الداخلية رأسا ، سلطة الضبطية ، وهى سلطة لم تمنح لقضاة التحقيق فى تلك الفترة . وحين كان ينشأ نزاع بين هؤ لاء الموظفين الإداريين ورجال القضاء ، بسبب ما كان يقع من الظلم على بعض الأفراد ، كانت المسألة تحال إلى وزارة الحقانية للبتّ فيها ، عن طريق المستشار البريطانى لوزارة الداخلية بالطبع . وعلى أى حال ، فقد كان هناك زيادة مضطردة فى الجريمة . فبين عام ١٩١٥ ، وعام ١٩٢٦ ، زاد عدد الجنح من ٩٨٫٥٧٤ إلى ١٥٥٫٢٥٧ . ويظهر أن هذه الجرائم ، كانت مرتبطة ببعض العوامل المتغيرة ، مثـل اتساع المـدن ، والعمالة الموسمية ، وفقدان الأعصاب فى رمضاء الظهيرة . وكان حلول الصيف يشجـع على الأخـذ بالثأر ، ونشوب المعارك أثناء الحصاد ، وتقليع أشجار القطن المزهرة ، ثم هروب المذنبين للاختفاء فى أعواد الأذرة الطويلة .

وأثناء هذه السنوات ذاتها ، وبعيدا جدا عن هذه المستويات البيئية للجرائم ، كانت ترتكب أعمال أخرى مروّعة ، تنتهك فيها حرمة القانون .

نمط مضاد لزغلول

كان صدقى فى الخمسين من عمره رشيق القوام ، جذابـا للنساء . وكـان بحيويتـه المتميزة فى حركاته ، وبتألق عينيه الهادئتين ، وبعده عن الرسميات فى سلوكه يختلف اختلافا بينا عن زملائه المصريين الذين تغلب عليهم البدانة ، والبعد عن خفة الحركة . ولقد وصفه أحد الزوار الفرنسيين ، بأنه عربىّ أساسا ، ولكنه «عربىّ بارد الطبع» ولاحظ مراقبون آخرون بشىء من القلق ، تلك الابتسامه الساخرة التى ترتسم دائما على وجهه ، وما تتسم به طبيعته من سوء الظن بحوافز الناس ونواياهم .

انحدر اسماعيل صدقى من إحدى الأسر المصرية البورجوازية ، التى بدأت فى شق طريقها إلى المراكز العليا الإدارية منذ أواسط القرن التاسع عشر . وكانت أسرتا أمه وأبيه تنتميان إلى هذه الطبقة . وكان فى الفترة التى نحن بصددها ، يملك عزبة فى الريف ، يلجأ إليها بين حين وآخر ، التماسا للراحة من متاعب الحكم . ولقد أضفى عليه أبوه حين ولادته ، بالغريزة الحذرة لرجل الحاشية اسمين أحدهما اسماعيل وهو اسم الخديوى ، والثانى صديق ، وهو اسم صديق الباشا المفتش الشهير . وحين اختفى المفتش من مسرح الأحداث (بمؤامرة من اسماعيل) ، غيرّ اسم صديق ، ليبعد نفسه عن الشبهات ،

وبعد أن حصل على البكالوريا من مدرسة الفرير (١٨٩٠) ، ارسله أبوه ، أسوة بزملائه من نفس الطبقة إلى مدرسة الحقوق الفرنسية ، التى كانت تعتبر دارا للحضانة لحكام المستقبل . وكان من زملائه فى تلك المدرسة ، نخبة من الطلبة الذين حصلوا على الشهرة فى مستقبل حياتهم ، وكان من السابقين له فى هذه المدرسة ، مصطفى كامل ولطفى السيد . وكان من رفاقه فى نفس الفصل توفيق نسيم وعبد الخالق ثروت ، الذى قدّر له أن يعانى من خداع صدقى أكثر من مرّة ، حين جمعتها الحياة بعد ذلك . وكغيره من الطلبة ، أدلى بدلوه فى الصحافة المعارضة . وحين تخرج من هذه المدرسة فى عام ١٨٩٤ ، بدأ حياته العملية فى الإدارة ، سكرتيرا لبلدية الاسكندرية ، بعد أن فاز فى امتحان عقد لملء هذه الوظيفة ، بمقال له سمة النبوءة ، هو هل من الأفضل فى ميدان الخدمة العامة ، أن يعهد بالمشروعات إلى شركة خاصة ، أو أن تتولاه مصلحة من مصالح البلدية . وفى وزارة بطرس غالى عام ١٩٠٨ ، عيّن سكرتيرا عاما لوزارة الداخلية ، ثم وكيلا للخارجية ، ووزيرا للزراعة ، ووزيرا للأوقاف (١٩١٤) ، على التوالى . وأثناء حرب ١٩١٤ ، تولّى رئاسة لجنة التجارة والصناعة ، ومهر بإمضائه التقرير الشهير فى عام ١٩١٧ ، الذى اعتبر نقطة الابتداء فى تصنيع مصر ، وسياستها فى الحماية الجمركية . وفى ١٩١٩ ، اشترك فى الحركة الوطنية ، وأصبح عضوا فى أول بعثة للوفد فى باريس .

ولكنه ، حتى فى ذلك الوقت المبكر ، ظهرت عليه بوادر الاختلاف فى الرأى مع زغلول . «هى بوادر أثارت الشبهات فى إخلاصه لزملائه . ولقد قال فى مذكراته بعد ذلك «كنت ومازلت أميل إلى نبذ العواطف . . . . . وطريقتى فى العمل ، هى الاتجاه إلى الواقع المفيد . ولكن هذه الواقعية ، كانت تقترب بشكل خطير من الانتهازية . إن صدقى كان يتميز بحيوية ذات قدرة دائمة على المرونه والتكيف بالظروف . واشترك فى مفاوضات عدلى - كيرزون . وكان يفتخر بأنه هو الذى أوحى بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (ونشرفىمذكراته ، ماقال إنه الدليل على ذلك ، وكان صورة فوتوغرافية لمسوّدة هذا التصريح ، عليها بعض التصحيحات بخطّه) . كان هذا التصريح غامضا . صدقى كان لايخشى الغموض ، أقل ما يقال . وكان عضوا فى وزارة ثروت الأولى . وكالكثيرين من أمثاله ، فقد مقعده البرلمانى فى انتخابات ١٩٢٤ ، أمام مرشح الوفد نجيب الغرابلى ، الذى هزمه فى عقر داره ، فى الدائرة التى كانت فيها مزرعته . وكانت تلك ضربة قاصمة لعضو بارز مثله فى المجتمع الراقى . ورغما من برود أعصابه ، وبعده عن الإنفعال ، فقد كان يحمل فى أعماقه كراهية شديدة لجمهور الناخبين . ولقد قال فى مذكراته «إن شخصية زغلول قد جرفت كل شىء فى طريقها ، وأغرقت البلاد بأكملها فى قوتها ونفوذها . إن الضغط الذى كانت تمارسه على الناس ، كان اغتصابا - لاشك فيه - لعقولهم» .

وكان ردّ فعله إزاء هذه الشخصية الطاغية ، اغتصابا من نوع آخر . فصنع لنفسه دورا رئيسيا فى اللعبة التى أوصلت وزارة زيور إلى الحكم . إن هيكل يقارن فى مذكراته بين هذين الرجلين - زيور وصدقى - فيقول - إن كليهما نهل نفس نبع الثقافة ، فى مدارس الجزويت أو الفريز ، وكان يتميز بقسط كبير من الذكاء . ولكن صدقى لم يكن بلغ الخمسين من عمره بعد ، بينما كان زيور يزيد على الستين . ورغم أن كليهما كان يؤسس سياسته على القوّة ، إلا أنهما كانا يختلفان من حيث الجهة التى تمدّهما بهذه

القوّة . إن منابع هذه القوّة كانت تختلف اختلافا كبيرا . كان من الممكن الحصول عليها من جماهير الشعب ، أو من القصر ، أومن السفارة البريطانية «كان زيور يعلم أن منبع القوة بعيد عن متناول يده ، وأنه لايصلح إلا للخضوع لمصدر هذه القوّة ، والائتمار بأمره . ولكن صدقى كان يرتدى ثوبا لايملكه ، كى يقنع الناس بأن القوّة تنبع من كيانه ! وكان زيور يحسّ بأنه قد حصل على كل مايريد من الحياة ، ولم يبق لديه تطلعات أخرى لمركز أكثر ضمانا ، أو لمكانة أكثر ارتفاعا . أما صدقى ، فقد كان قلبه لايزال جياشا بالتطلعات التى يحركها الطموح العنيف - كان يريد أن يكون على رأس الحكومة من جهة . ومن جهة أخرى ، كان يريد من الجماهير أن تعترف بذكائه ومقدرته ، وأن تصفق إعجابا لها » .

كان صدقى فى عيون الناس ، قد أصبح الآن رمزاً للحركة المضادة للدستور . وكان الملك قد تعمدّ ألايضمه إلى وزارة محمد محمود . وفى أواخر عام ١٩٢٨ ، أبدى الملك شيئا من الممانعة فى منح موافقته على تعيينه رئيسا لديوان المحاسبة ، وهى وظيفة كان قد وعد بها من السفارة البريطانية ، وكان على كفاءة تامة للاضطلاع بها . ثم جاء يوم ، قابله فيه الإبراشى باشا ، أحد رجال الملك ، فى نادى محمد على ، وعرض عليه تأليف وزارة برئاسته .

وقبل الدخول فى هذه الوزارة الجديدة ، عدد من الرجال الأكفاء ، منهم على ماهر (للمعارف ، وبعد ذلك للحقانية) ، وحافظ عفيفى (للخارجية ، وبعد ذلك سفيرا فى لندن) . وكان رئيس الوزارة ، الذى يحسّ بالقلق من جرّاء افتقاره إلى أغلبية برلمانية يعتمد عليها ، توّاقا إلى كسب تأييد الأحرار الدستوريين . كان محمد محمود فى انجلترا ، ولكن المفاوضات بدأت رغم ذلك ، مع الجماعة المسيطرة على صحيفة السياسة . وبعد الانتهاء من الغداء فى نادى محمد على بدأت المحادثات مع القهوة فى حجرة المكتبة ، حيث تمّ تأليف عدد كبير من الوزرات . ويظهر أن صدقى نجح حينذاك على وعد «بالتأييد دون الاشتراك» . وكانت التفسيرات التى أعطاها محّرر السياسة لهذا الوعد ، بعد ذلك بزمن طويل ، تتسم بشىء من الالتواء . كان الوفد قد عيّن الكثيرين من أنصاره فى جهاز الحكومة . وكان الأحرار الدستوريون يتوقعون الحصول على تعويضات كافية من نظام الحكم الجديد . وبين هذين الفريقين - صدقى والمسيطرين على صحيفة السياسة - يستطيع المرء أن يتصور نوع الحوار المشحون بالأغراض الخفية ، حيث كان يسعى كل جانب منهما فى استغلال الآخر ، أو حتى تعريضه للخطر .

وفى أول خطاب وزارى له ، أعلن إسماعيل صدقى أنه قد أعدّ نفسه لاسترجاع الاستقرار ، والعودة إلى الوسائل الطبيعية ، والأسباب النظامية . ونحن نفترض أنه لو أخفق فى ذلك ، فسيلجأ إلى وسائل أخرى .

ليس هناك أى مجال للخطأ ، فى أن هذا السياسى الساخر قد وهب طاقة عظيمة للنشاط ، وأنه كان يتميز بقدر كبير من الشجاعة التى تختلف عن شجاعة محمد محمود ، التى كانت تسقط التفكير من حسابها ، والتى ربما كانت مؤسسة على احتقار الآخرين . إن رسّامى الكاريكاتير ، كانوا يصّورون صدقى فى هيئة شخص حذر ، يجلس فوق خزانه عليها علامة الاسترلينى (£) ، وقد جلس على كتفيه

كيوبيد إله الحب . إنه كان ذواقة لمتع الحياة ، يحمل رباط عنقة ، على هيئة فراشة (بابيون) باشوية . كما أنه كان ساحرا جذابا من ذوى الشهرة ، ومغامرا من ذوى الباع الطويل ، وقارئا مثابرا للرواية وشعر الغزل ، وفوق كل ذلك ، فقد كان خبيرا ممتازا فى لعبة السياسة ، التى لم تزد بامتداد الوقت ، عن كونها مجرد لعبة .

أول إجراءات القمع

كان صدقى مشغولا الآن ، فى تجنيد ذلك النفر من أنصار زغلول ، الذين يمكن إرهابهم أو إغراؤهم . وبدأ هذه الممارسة بخطوة كلاسية ، هى تأجيل جلسات البرلمان شهرا ، إبتداء من ٢١ يونيو ١٩٣٠ ، ليعطى نفسه فسحة من الوقت ، يستغلها فى تدبير المكائد ، والسعى إلى إفساد الذمم . وكان قد سبقه فى استخدام هذه الطريقة ، محمد محمود وزيور . ولكن لايزال أمام ممثلى الشعب مجال واسع للحركة ، بالرغم من هذا الإجراء . وكان صدقى يأمل فى أن يجبر رئيسى مجلسى البرلمان ، عدلى يكن فى الشيوخ ، وويصا واصف فى النواب ، أن يمنعا أى نقد لقانون تأجيل الجلسات . وحين وصلته بعض المعلومات عن المعارضة التى سيوجهها الأعضاء لهذا القانون ، فقد سارع بإرسال خطاب تهديد إلى رئيس مجلس النواب . ولكن ردّ ويصا واصف على هذا الخطاب ، كان آية فى الوقار ، إذ كتب إليه يقول - «ردًا على خطاب دولتكم الذى تطلبون فيه أن نرسل إليكم تأكيدا قبل الساعة الواحدة من بعد ظهر اليوم . (كان خطاب صدقى يتضمن إنذاراً باتخاذ كل الإجراءات الضرورية فى حالة عدم التسليم بمطالبه) بأنى لن أسمح لأحد بالكلام بعد قراءة المراسيم المرفقة على المجلس ، فإنى أتشرف بإفادة دولتكم ، بأنه ليس من حق الحكومة ، أن تتقدم بمثل هذا الطلب إلى رئيس مجلس النواب ، لأنه يتضمن تدخلا غير مشروع من السلطة التنفيذية ، فى إدارة جلسات المجلس ، التى هى من اختصاص رئيسه وحده» . ولكن صدقى لم يتراجع أمام هذا الرد ، وأمر بوضع السلاسل على أبواب المجلس ، لمنع دخول الأعضاء إليه . ولكنهم ذهبوا رغم ذلك إلى المجلس فى الميعاد المحدد للانعقاد ، وأمر رئيس المجلس حرس البرلمان بقطع السلاسل . وعرف اليوم بعد ذلك ، بأنه اليوم الذى قطعت فيه السلاسل .

وأضفى هذا الإجراء الرمزى ، مع ردّ ويصا واصف المهيب الحاسم على صدقى ، دلالة ثورية على أحداث ذلك اليوم . فسمعت صيحات العداء للملكية فى ساحة البرلمان ، وسبّب ذلك حرجا لقادة الوفد . وكانت هناك علامات لردّة الفعل ضد هذه الإجراءات الأولية لصدقى ، وضد النوايا التى نسبت إليه بدرجة أكبر . ولعل دراسة أعمق من هذه تميط اللثام عما إذا كانت ردّة الفعل قد جاءت من الدوائر السياسية وحدها ، أو - كما هو الأرجح - من بعض فئات الشعب . وإذا كان ذلك كذلك ، فمن أىّ الفئات ؟

وتصالح نواب الوفد والحزب الوطنى مؤقتا ، واجتمعوا فى النادى السعدى ، وأخذوا على أنفسهم عهدا بالدفاع عن الدستور ، كما أعلنوا عدم تعاونهم مع الحكومة . وكتب عدد كبير منهم التماسا إلى الملك ، يطالبون بإعادة فتح البرلمان .

وكانت هذه الإجراءات المتطرفة التى أقدم عليها صدقى ، قد تسببت فى حدوث بعض الاضطرابات فى هذه الأثناء . وقام النحاس بدورة لزيارة الأقاليم . وكانت الحركات الشعبية تندلع فى كل ناحية يزورها ، كما حدث فى الزقازيق وبولاق والمنصورة ، حيث أسفرت الاضطرابات فى ٨ يوليو ، عن موت سبعة أشخاص ، وجرح مائة وخمسة وأربعين . ومن الواضح أن يكون الرقم أكبر من ذلك الرقم الرسمى كثيرا ، فى مثل هذه الحالة . وجرح سينوت حنا ، أحد أعضاء الوفد البارزين فى هذه المعركة . وقامت مظاهرات أخرى فى بورسعيد والسويس وطنطا . وفى الاضطرابات التى حدثت فى الاسكندرية فى ٨ يوليو ، سجّل الإحصاء الرسمى للحوادث ، عشرين من القتلى وخمسمائة من الجرحى ، وكادت الاضطرابات أن تصبح ثورة،ولكن ذلك لم يقلق رئيس الوزراء . ولعل هذه الاضطرابات كانت جزءا من المخطط الذى وضعه . وفى القاهرة فى ١٢ يوليو ، قتل أربعة وجرح أربعون، نتيجة للقمع .

وانتشر هذا الصراع إلى القرى . فلقد زاد وعى العمد بالسياسة ، وكان معظمهم يميلون إلى الوفد . واستقال عدد كبير منهم . وكان ردّ فعل الحكومة عنيفا جدا ضد هذه الحركة فأنشأت لذلك لجنة تأديبية لمحاكمتهم ، بعد أن أعلنت أن هذه الاستقالات تشكل جرائم يعاقب عليها القانون . وفى يوم واحد ، حكمت هذه اللجنة على ١٤ عمدة من الدقهلية ، بغرامة قدرها ٢٢٠٠ جنيه . وطبقا لما ذكره الرافعى ، بلغ عدد الاستقالات التى قدمت حينذاك ، ٤٠٠ استقالة ، وكان مجموع الغرامات التى حكم بها على العمد المستقيلين ، حوالى ١٨٠٠٠ جنية . ولكن هذه المبالغ ردّت إليهم بعد ذلك فى عام ١٩٣٦ .

ولكن كان هناك شكل آخر من النشاط ، وقف أمامه صدقى عاجزا تماما ، بينما كان الوفد يتقنه كل الإتقان - وهو محاولة كسب تأييد الرأى العام العالمى . فذهب مكرم عبيد إلى إنجلترا ، سعيا إلى كسب تأييد حزب العمال . وفى فرنسا ، نشطت الدعاية المصرية الموجهة إلى الهيئات الديمقراطية والإنسانية . وفى أغسطس ١٩٣٠ ، عقد إجتماع فى فندق روسيا فى باريس ، تحت رعاية هيئة ، حقوق الإنسان ، وترأس الاجتماع ، المؤرخ سينيوبوس الذى كان أستاذاً لطه حسين . ولقد ذكر طه حسين اسمه فى كتابه «فى الشعر الجاهلى» . وهكذا كان هناك اندماج بين الجامعة وحقوق الإنسان وبلاغة الديمقراطيين المصريين ، والشك فى المعتقدات القديمة التى جرى العرف على التسليم بصحتها .

وانتشر فى هذه الأثناء ، توزيع المنشورات التى تدعو الناس إلى رفض التعاون مع الحكومة والامتناع عن دفع الضرائب وفى ٢٥ أغسطس حدثت محاولة لاغتيال صدقى . ولكن الاعتقاد السائد كان أنها محاولة مفتعلة ، قام بتدبيرها رجال الشرطة .

كان بعض الأجانب يرون أن هذا الصراع سينتهى بهزيمة المعارضة ، أو على أى حال ، باستنفاد قوتها . والحقيقة أن الحكومة لم تكن تتردد فى استخدام القوة . وكان هناك اعتقاد ، بأنه فى مثل هذه البلاد التى يتفشى فيها الجهل ، كان الخوف من القوة ، وليس احترام القانون ، هو العنصر الفعال فى التأثير على سلوك الجماهير . وكان لهذا الإرهاب بالقوة ، وللفرص التى يقدمها ، الكثير من المؤيدين فى داخل البلاد وخارجها . وعلقّ أحد الفرنسيين على هذه الحالة بقوله - «إن مصر تعيش تحت سيطرة حكومة من رجال

الأعمال ، وصدقي يمثل النموذج المضاد للرجل الوطني» . ولكن إجراءات صدقي ، كان يعوقها مقاومة الشعب بأعمال العنف ، وكانت المعارضة المكبوتة تندلع فجأة في لهيب من التمرد أو البلاغة . وكانت السلطات المحتلة ، التي تحاول دائما أن تحرك خيوطها في الخفاء ، تعتمد على إيصال الأمور إلى هذه الحالة المتأزمة منذ وقت غير قصير . وفي هذه الظروف كان الجميع يحتاجون إلى سلطة الاحتلال - القصر والحكومة - وحتى الوفد نفسه ، الذي كانت هذه السلطة تحتفظ تجاهه بنوع من الانحياز .

وكان منطقها الرئيسي يطرح عليها السؤال التالي - ألا يمكن لحزب الوفد ، بعد أن أنضجته الكوارث ، وأصبح على وعي بضعفه ، أن يثبت أنه الشريك المثالي في الحوار المرتقب مع بريطانيا ؟ إذ بريطانيا في عام ١٩٢٩ ، حين ضحت بلورد لويد في سبيل هذه الغاية ، كانت قد ساهمت في زيادة شعبية الوفد ، ولكنها كانت في الوقت نفسه قد ألقت على سمعته ، ظلالا من الشبهات . والنتيجة ، أن هذا الطرف الثاني في الحوار ، ربما كان قد انتهى به الأمر في أن يصبح مجرّد أي طرف ثان في هذا الحوار .

تصفية النظام البرلماني

اتفق المفكرون من دهاة السياسة العتاة ، على نقطة واحدة ، توقعوا أنه سيكون فيها الحل الحاسم ، الذي سيقضي على حالة الاضطراب التي ظلت تسود مصر طوال السنوات العشر الأخيرة - وهي وجوب تعديل دستور ١٩٢٣ . كان هذا هو الرأي الذي أجمع عليه ، أولئك الرجال الذين احتكروا تولي الحكم في تلك الفترة ، وقد اعتقدوا أنهم بتبديلهم للرموز ، سيبدلون الحقائق . وكان ذلك دليلا على أن هؤلاء الرجال الواقعيين ، لايخلون من السذاجة .

في إحدى غرف نادي محمد علي ، بعد الانتهاء من الغداء في أحد الأيام ، جمع رئيس الوزراء قادة الأحرار الدستوريين ، الذين كان من بينهم حسين هيكل ومحمود عبد الرزاق ، ومحمد محمود . وقد وصف حسين هيكل موقفهم في ذلك اليوم ، في مذكراته ، بأنه كان غاية في التحفظ . ولكن صدقي كان يبدو واثقا من نفسه ، وقال لرفقائه إنه قد ضمن لنفسه تأييد القصر . ولم يكن هناك مايدعو إلى الشك في ذلك ، فهو يعلن في مذكراته ، أنه قبل رئاسة الوزارة على هذا الشرط بالذات .

كان الدستور الذي نشر في الوقائع الرسمية في ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ، رجعيا في الشكل والمضمون . وكان الدستور القديم قد أعد بعناية ، بعد مداولات طويلة ، وتفان ، ومشاورات متعددة مع كبار الأساتذة ، ومنهم الأستاذ الفرنسي الشهير ديجي . أما الدستور الجديد فقد نبذ كل هذه الإجراءات التمهيدية ، وأعد بسرّية لم يتسرب منها إلا القليل . وقد استغلت صحيفة الديلي ميل هذا القليل فيما كتبته عنه ، مما يوحي بأن البريطانيين كانوا طرفا في صنعه . والواقع أن السفير البريطاني - في سلوكه الظاهر على الأقل - قد التزم جانب الحياد تماما من هذا الدستور .

وكان نقد صدقي للدستور القديم ، ينصب على العدد الكبير للنواب ، الذى بدأ بـ ٢١٤ ، وزيد بعد إحصاء ١٩٢٧ ، إلى ٢٣٥ . وفى بلد كمصر ، ينمو فيه عدد السكان بمعدل كبير ، كان من المحتم أن يزيد عدد النواب باضطراد . لذلك أصدر صدقى قانونا بتحديد عدد النواب فى كل دائرة انتخابية ، وأمكنه بهذه الطريقة التعسّفيّة إلى إنقاص العدد الكلى فى المجلس إلى ١٥٠ نائب . وهو عدد ظنت الحكومة أن فى إمكانها أن تمارس ضغوطها عليه . وشكى صدقى أيضا من المستوى المنخفض للنواب . وسعى إلى علاجه بتحديد عدد الناخبين ، على قاعدة قصر حق الانتخاب على من يؤدى للدولة قدرا معينا من الضرائب . وبرّر ذلك بقوله - «إن ممارسة الانتخاب وظيفة ، ليس حقا لجميع المواطنين .» كما قال أيضا - «إن سكان القرى ، وهم الغالبية من سكان البلاد ، لا يستطيعون أن ينظروا إلى أبعد من أنوفهم» . وبناء على ذلك ، استطاع أن يطبخ ، نوعا من الانتخابات غير المباشرة ، قصر حق التصويت فيها على الأعيان . وكان قانون الانتخاب يحتوى على فقرات غريبة ، تقرب من الشذوذ . فحرم على أعضاء المهن الحرّة حق ترشيح أنفسهم فى القاهرة ، إذا كانوا يمارسون أعمالا خارج نطاقها . (وكان يأمل عن هذا الطريق ، أن يقصر نشاطهم السياسى على مدن الأقاليم) . أما المعاملة الأفضل ، فقد أختص بها أهل الريف بالطبع . كما اعتبر صدقى أيضا ، أن عدد الشيوخ كان أكثر مما يجب . وكان دستور ١٩٢٣ ، ينص على انتخاب ثلاثة أخماس هذا المجلس ، وتعيين خمسيه . فعكس صدقى هذه النسبة بين المنتخبين والمعينين ، كى يستطع الحصول على أغلبية من الأعضاء الطيعين . وهكذا حصل عن طريق التعيين ، عما قد يعجز عن الحصول عليه عن طريق التلاعب فى الانتخابات وفوق كل ذلك ، فقد نص على أن هذا الدستور ، الذى فرض على الأمة فرضا ، كان غير قابل للتعديل قبل مرور عشر سنوات على صدوره .

وإذا كانت الحكومة قد حصلت بهذه الوسيلة ، على الحرية التامة فى المناورة ، فإن الملك أيضا قد أخذ نصيبه من المغانم . فقد أصبح له حق النقض (الفيتو) فى وقف المناقشة فى أى مشروع يعرض على البرلمان . وكان تأجيل البت فى مشروع معين إلى جلسة قادمة للمجلس من شأنه أن يتيح للحكومة الفرصة - بطرقها الخاصة - للحصول على الأغلبية التى تؤيدها فى وجهة نظرها . كما استطاع الملك أيضا ، أن يحصل فى هذا الدستور ، على حق ، كان زغلول لا يسلمّ له بـه ، وهو حق تعيين شيخ الأزهر ، وشيوخ الطرق الصوفية . وهكذا استطاع السيطرة على حلقات الاتصال المهمة ، بين النظام القائم ، وبين القائمين على الشعائر الدينية الشعبية المنتشرة فى أنحاء البلاد . ورغم ذلك فإن الملك - الذى كان قد أقسم على الإخلاص لدستور ١٩٢٣ ، الذى يكرهه - قد امتنع عن إعلان موافقته رسميا على الدستور الجديد . وكان مكراً منه ، أن ينأى بنفسه عن هذه التجربة ، التى قد لايقدر لها النجاح .

وصاحب إعلان هذا الدستور ، مذكرة تفسيرية طويلة معقدة ولعل الهجوم على هذا الدستور ، قد جاء ، إما مبكرا عن اللازم ، وإما متأخرا أكثر من اللازم . فلم ينتظر عدلى صدوره ، قبل أن يقدم استقالته من رئاسة مجلس الشيوخ . وشنت عليه الصحف حملة ضارية ، باستثناء الأهرام والمقطم ، اللتين التزمتا جانب التحفظ . وتظاهر الطلبة ضده ، ونشأت عنه بعض حوادث العنف والتخريب .

وحين قرب موعد الانتخاب ، الذى حدّد له ١٩ مايو ١٩٣١ ، اتحد الأحرار الدستوريون والوفديون على مقاطعته . وقد خلقوا بذلك من الضرورة فضيلة ، حيث منعهم النظام من المناورة ، أو المظاهرة ، أو حتى التنقل من مكان إلى مكان . ففى كل مرة كانوا يحاولون الكلام ، كانت الشرطة تتدخل بكل ما لديها من وسائل القمع ، وقد أدّى ذلك فى كثير من الأحيان إلى سفك الدماء . وفى أول أيام الانتخابات ، أضرب عمال الترسانة فى بولاق ، وقتل أربعة منهم - وأوصل ذلك عدد القتل فى القطر كله إلى أربعين . ورغم ذلك ، فقد ساد الهدوء البلاد فى اليوم التالى ، وكان ذلك محتوما .

صراع من الدرجة الثانية

هل تستطيع الحكومات قمع حركات التمرد فى بلادها إلى أجل غير محدود ؟ لقد أصبح لدى هذه الحكومة الآن ، الوسيلة الشرعية للقيام بهذه المهمة . وقابلت مظاهرات الشوارع ومعارضة الأحزاب بكل ما تملك من وسائل العنف . وحين أظهرت أن لديها من التصميم والدهاء فى هذا المجال ، أكثر مما كان لدى البريطانيين فى عام ١٩١٩ ، والأعوام التى تلته ، فلا شك أنها ظنت أنها قد نجحت فى تصفية الثورة ، واستطاعت فى نفس الوقت أن تحتفظ بأكبر نصر لها ، وهو الحكم الذاتى ، الذى ربما كان قد لحقه الفساد ، إلاّ أنه رغم ذلك كان لايزال مربحا . ولعل دراسة أعمق من هذه ، تستطيع أن تكشف لنا عما إذا كانت هذه هى الخطة المرسومة حقا ، وعن الأفراد والجماعات الذين دبروها واضطلعوا بتنفيذها . وأن تكشف لنا فوق ذلك ، عن مدى التدمير الذى أحدثته أعمال القمع والظلم فى وعى المجتمع ، وعن أثره فى العادات السياسية . فمن المؤكد أن النتائج الأكثر إثمارا فى هذا النوع من الحكم ، لم تكن هى التى ظهرت على مستوى سياسة الأحزاب . إلى جانب أن رئيس الوزراء قد أنشأ لنفسه حزباً أسماه - عن طريق التناقض - حزب الشعب !

كان الأحرار الدستوريون ، الذين لايجب إخلاؤهم من بعض المسئولية ، فيما آلت إليه الأمور ، قد اقتربوا الآن من الوفد . وفى ربيع ١٩٣١ ، بدأت المحادثات بين الحزبين ، وألفت منهما لجنة للاتصال ، تضم عددا من السياسيين المحنكين - فتح الله بركات ومكرم عبيد عن الوفد - وحسين هلال ، وهيكل ، وعلوبة ، عن الأحرار الدستوريين . وكان لديهم بعض الأسباب التى تبعث على الأمل ، فى أن أنصار صدقى - الظاهرين منهم والمختفين - سوف يتخلون عنه فى يوم من الأيام ، مما يتيح الفرصة مرّة أخرى ، لتكوين حكومة ائتلافية . وتبنى هذا المشروع بعض الشعارات النبيلة مثل - (الدفاع عن الدستور والحرية) . وفى يوم من شهر إبريل ١٩٣١ ذهب عدد من السياسيين والأعيان إلى المحطة ، بنيةّ أخذ القطار إلى طنطا ، حيث كان سيعقد اجتماع سياسى . فوجدوا الشرطة قد ضربت نطاقا على الأبواب . وانتابت محمد محمود حينئذ نوبة من الغضب ، فحاول اقتحام نطاق الشرطة بالقوة ، وفى احتدام الشجار الذى أعقب ذلك ، طار طربوشه فى الهواء ، حيث التقطه أحد أتباعه بكل مراسم الاحترام . ولأن يفقد الإنسان طربوشه فى ذلك العهد ، وفى تلك الطبقة الاجتماعية الراقية ، كان يعنى أن اضطرابا ثوريا قد

حدث . وكان هذا المفهوم ، هو الذى استقرّ فى أذهان الناس . وعلى أى حال ، فقد تمكن الحضور فى نهاية الأمر ، من أخذ مقاعدهم فى القطار . ولكن القطار لسوء الحظ رفض التحرك ! وأحضرت قاطرة أخرى لجرّه . ولكنها بدلا من الاتجاه به إلى طنطا ، كما كان مفروضا ، فقد استدارت به إلى صحراء الجيزة وتركته هناك ! وحاول السياسيون ، بما فيهم النحاس ومحمد محمود ، أن يخففوا من غيظهم من سخرية هذا الموقف ، بإلقاء الخطب الرنانة . وأخيرا ، انتهى الأمر بإحضار عدد من العربات ، لنقل المتظاهرين ، الذين أرهقهم التعب والخيبة ، فى موكب مهيب إلى القاهرة . وهكذا كانت لهم الكلمة الأخيرة ، وكان لذلك أثره الطيب ! ولم يلحظ الناس فى ذلك الوقت ، فقدان المنطق والسخرية فى هذا الوضع . وإذا كان الأحرار الدستوريون قد هبّوا فعلا للدفاع عن الدستور ، فإن ذلك كله لم يكن إلا جزءاً من اللعبة . ولم يدهش أحد من رؤ يتهم وهم يضمّون أصواتهم ، إلى العهود التى اتخذت باسم الله والوطن . وعلق الرافعى بعد ذلك فى تاريخه عن تلك الفترة ، بقوله إن سياسة الانتهازية ذات الوجهين ، كانت من خصائص الأحرار الدستوريين .

أصبحت المعارضة الآن عاجزة عن التعبير عن رأيها من خلال المجالس الرسمية لممثل الأمة ، أو التأثير فى الجماهير فى المجتمعات العامة . ولذلك أزمعت على عقد مؤتمر خاص بها ، ولكن صدقى منع هذا الاجتماع أيضا . ورغم ذلك فقد نشرت هيئة المؤتمر بيانا ، تعلن فيه عن إخلاصها للدستور ، وترفض فيه الاعتراف بتلك الانتخابات التى يتلاعب فيها النظام القائم ، بتقسيم الدوائر الانتخابية طبقا لصالح أنصاره . كما أعلن أيضا عن عدم تقيد الشعب بكل ما تصدره الحكومة من قوانين ، أو تعقده مع الدول الأجنبية من اتفاقات . وكان ذلك توقعا من المؤتمرين ، لاحتمال قيام حكومة صدقى بإجراء مفاوضات مع بريطانيا ، ذلك الطرف الثالث الدائم بحضوره غير المرئى فى مثل هذه المعارك . ووقع على هذا البيان عدد كبير من الشخصيات السياسية . ولم يقتصر توقيعه على رئيس الحزبين النحاس ومحمد محمود فحسب ، بل لقد اشترك فى التوقيع أيضا ، عدلى يكن وزيور وشيخ الأزهر وأربعون من الوزراء السابقين ، وشخصيات أخرى من ذوى الصفات المختلفة وبالاختصار ، فلقد أجمع على كراهية هذا الحكم ، كل ذى وزن فى مصر ، وكل ممثل الجوانب السياسية فيها ، بل كل شعب مصر .

ولكن ذلك كله لم يكن كافيا لإشعار صدقى بالقلق على نظامه فى الحكم . بل لقد بلغت به الجرأة ، إلى التصدى بالإجابة فى لقاء صحفى ، على هذا البيان فقرة فقرة وتتلخص إجابته فى الآتى - إن منعى لانعقاد هذا المؤتمر ، لم يكن للحظر على حرية الضمير ، كما يقولون ، ولكنه كان ببساطة - لتجنب وقوع الاضطرابات ، وللمحافظة على الأمن والنظام ، وهو الشىء الذى تحرص عليه الدول الأجنبية فى مصر ، لتأمين أرواح رعاياها ومصالحهم . لقد تعودنا جميعا على هذه البيانات ، وسبق لنا أن وقعناها بأنفسنا ، ونحن نعلم تمام العلم ما تساويه من قيمة ! وإنى أرى أن أسوأ ما فى هذا البيان ، أن موقعيه قد رأوا أن من المناسب إرساله إلى ممثلى الدول الأجنبية . إن الحقيقة التى يجب أن يراها الناس فى هذا البيان ، إنه موجّه أساسا إلى بريطانيا ، التى عليها وحدها تعتمد المعارضة فى الرجوع إلى الحكم ! (ولم تكن هذه الطعنة الخبيثة على غير أساس) . «إنهم يلوموننى على استخدام الجيش فى الانتخابات . ولكن الانتخابات كلها -

وليست انتخاباتى وحدها - تحدث تحت ضغط الجماهير ! وهم يلوموننى أيضا على كبت حرية الرأى ، ولكن ماذا فعل محمد محمود أثناء توليه السلطة ؟» وقال وهو يوجه سيلا غزيرا من المبررات ، إلى مشاعر الناس ، لا إلى عقولهم - «إنهم يتهمون سياستى بأن لها عواقب سياسية وخيمة . ولكن هل يشاركهم حقا فى هذا الرأى ، أولئك الخبراء الماليون الذين لهم علاقة وثيقة بالموقعين على هذا البيان ؟» إن هذه الإشارة الماكرة الحقود التى تستند فى الوقت نفسه على أساس من الحقيقة ، كانت موجهة إلى عدلى يكن الذى كان يشترك فى مجلس إدارة البنك العقارى ، والدكتور احمد ماهر الذى كان له صلة وثيقة بمؤسسة الشركات الزراعية agricole ، وزيور ومدحت يكن رئيس مجلس إدارة بنك مصر ، الذى قيل إنه قبل ذلك بخمسة أيام فقط ؟ قابل اسماعيل صدقى مقابلة خاصة ، طلبا لمساعدته فى قضاء بعض مصالح البنك .

بالاختصار ، استطاعت حكومة صدقى أن تستمر . وكان ذلك سببا لدهشة الجميع ، بما فيهم أعضاء هذه الحكومة أنفسهم . وفى هذه الأثناء ، كانت الأطراف المعنية فى حالة تقدم أو تأخر .

ويجب أن نضع البريطانيين ، فى قائمة الذين استطاعوا أن يحرزوا قدرا من التقدم فى وضعهم . فقد أمكنهم تكثيف نفاذهم إلى كل مجالات الأنشطة المصرية ، وخاصة فى المجال الذى كانوا يتوقون إلى غزوه منذ زمن طويل وهو القضاء المختلط وكانوا قد نجحوا فعلا فى الحصول على وظيفة النائب العام للاستئناف فى هذا القضاء ، كما نجحوا أيضا فى الحصول على أغلبية فى المجلس التشريعى للمحاكم المختلطة ، كما يشير عدوهم القديم ، القاضى البلجيكى فان دن بوش فى حزن .

ولكن ذلك لايعنى أن السياسة البريطانية ، كانت تملك الثقة بالنفس . فلقد كانت تتردد فى اتخاذ القرارات أمام التعقيدات المحلية ، التى كانت أبعد ما يكون عن سيطرتها . وكانت تعانى من تأرجحها بين سياسة المحافظين وسياسة العمال . وكانت الحكومة فى هذه الفترة فى بريطانيا لحزب العمال ، ولكنها كانت تعانى من سرعة الاضمحلال . وفى أغسطس عام ١٩٣١ ، تحت ضغط الأزمة المالية ، والدعاية الانتخابية التى كان يقوم بها حزبه ، والاضطربات التى نشبت فى الهند ، اضطر ماكدنالد إلى حلّ حكومة العمال ، وتأليف حكومة ائتلافية . وفى انتخابات اكتوبر من نفس العام ، حصل المحافظون على أغلبية ساحقة . وكانت هذه الحالة من عدم الاستقرار ، تجعل إبرام أى اتفاق مع مصر فى حكم المستحيل . وكان من التناقض ، ألا تتم أى معاهدة بريطانية مع مصر فى عهد صدقى ، ولا حتى أى مفاوضات جادّة بين الطرفين . إذ إن كل ما حدث فى ذلك العهد ، لم يتجاوز إجراء بعض المحادثات شبة الرسمية مع سيرجون سيمون وزير خارجية إنجلترا ، فى جنيف . وكان من المشتركين فى هذه المحادثات ، دبلوماسى شاب متألق ، يدعى أنتونى إيدن ، وكان نسخة باهتة من تشرشل ، وقد قدر له بعد ذلك أن يكون له دور كبير فى تاريخ العرب .

ولم يخدع أحد فى مصر ، بذلك الحياد المزعوم الذى كان يتظاهر به السفير البريطانى سيربرسى لورين ، الذى كتب عنه حافظ ابراهيم - بشىء من الاحتقار - يقول -«إنه بسعيه إلى محاربة عقيدتنا الأخلاقية ، بفرض الحظ من قدرنا ، فإنه قد حطّ من قدر نفسه وقومه ، وكانت النتيجة أن يعانى شعبانا

من جرّاء ذلك» وكانت هذه إدانة - تتميز بوضوح الرؤية - الطبيعية ذات الوجهين ، فى إفساد الأخلاق الذى كان يروجه الاستعمار . والحق أن هذه السياسة ، كانت عامل فساد لجميع الأطراف . وفى الأيام المبكرة لوزارة صدقى ، بعد أن اشتدت أعمال القمع للاضطرابات التى حدثت» أقنعت السفارة البريطانية ماكدونالد ، بإرسال تحذير إلى صدقى ، وتحذير آخر - فى نفس الوقت إلى النحاس . واستغل صدقى وصول هذا التحذير إليه - بمكره ودهائه - كى يدين بريطانيا على هذا التدخل السافر فى شئون مصر الداخلية . أما النحاس ، فقد أجاب على التحذير بإجابة ملتوية ، تعمد أن يلف فيها أهدافه الخفية بالغموض ومن العجيب ، أن الوفد كان يحاول جاهدا أن يكسب ودّ الإنجليز وقد اعتبره نصرا له ، أن يدعى النحاس إلى السفارة البريطانية وكان يبدو أن لورين يسعى فى الخفاء إلى تأليف وزارة ائتلافية برئاسة عدلى يكن . ولكن التوتر فى العلاقات بين الوفد والأحرار الدستوريين ، كان قد أحدث فجوة بينهما . وكان تأثير الوفد فى الناخبين لايزال قويا . كما كان ممثلو الشعب فى البرلمان المنحل ، يتمتعون بالثقة من قطاع كبير من الرأى العام ، وعلى الأخص بين العمال والحرفيين والموظفين ، كان لهم نفوذ كبير أيضا فى المدن الكبيرة فى الأقاليم . وكان الوفد يعرف كيف يثير الحماسة فى أنصاره بشتى الطرق ، ومنها الاحتفالات ، كإحياء ذكرى وفاة زغلول مثلا ، فى كل عام . ولكن بالرغم من ذلك ، كان قد فقد بعض نفوذه ، فكان عدد المستقيلين من عضويته فى ازدياد ففى اكتوبر ١٩٣١ ، استقال سيد مرسى من لجنة الوفد- فى الأسكندرية ، وتبعة بعد ذلك نائب دمنهور . كما استقال أيضا نجيب الغرابلى أحد أعضاء الوفد البارزين ، ولكنه سحب بعد ذلك استقالته ، التى أدانها النحاس بعنف . ولقد أثار ذلك هياجا شديدا فى المشاعر ، استقال بعده عدد من المناضلين القدماء فى لجنة الوفد ، منهم فتح الله بركات ، ومحمد الباسل - ذلك الزعيم التاريخى ، ومراد الشريعى الذى كانت تعقد فى منزله ، بعض جلسات المجلس المنحل خفية ،وبهى الدين بركات ، وعلى الشمسى وكثيرون غيرهم . والحقيقة أن الفترة كانت سنوات عجاف للقضايا الوطنية فى منطقة البحر الأبيض المتوسط من أقصاه إلى أقصاه - كانت فترة انتكاس أو تراجع من القوة التى ظهرت بها هذه الحركات فى نهاية الحرب العظمى . ولكن الذين انتفعوا من هذا الانتكاس ، لم يسلموا أيضا من آثاره .

وفى هذه الأثناء ، كان الجهاز السّرى للشرطة ، يواصل سيره الحثيث ، فى تصعيد وسائل القمع . فعمّ الظلم ، ووجد الناس طريق العدالة مسدوداً أمامهم . وحدثت حوادث مروّعة فى الأقاليم . ففى مركز البدارى مثلا ، أقدم شابان لأسباب لا علاقة بها بالسياسة ، على قتل مأمور المركز . ووجدت السلطة فى هذه الجريمة فرصة ومبررا للانتقام من الأهالى ، جاوز فى فظاعته كل الحدود . وكان لهذا الحدث صدى بعيد فى كل أنحاء البلاد ، أدّى إلى تعديل الوزارة فى بكور عام ١٩٣٣ • فقد قدّم وزيران منها ـ لم يعرف عنهما من قبل رهافة الإحساس ـ استقالتيهما ، وهما عبد الفتاح يحيى وعلى ماهر ، احتجاجا على وحشية وسائل القمع التى مورست مع سكان هذه الناحية . ولكن أحداث المستقبل ، كشفت عن أنهما كانا يستعدان بهذه الاستقالة ، للانضمام إلى فريق وزارى جديد . (لقد كانت لهما غريزة الفئران فى الهروب من الزورق الغارق) . وفى قرية أخرى ، كانت هناك حادثة تتعلق بآلة بخارية للفتح ، أدّت الى

تدخل الشرطة ، وقيامها بالقبض على عدد كبير من الناس وتقديمهم للمحاكمة وتخريب الاتهم ونسف بيوتهم بالديناميت .

إنجازات مشكوك فى قيمتها

لعله كان فى وسع هذا النظام أن يعطى انطباعا أفضل عن نفسه ، عن طريق سياسته الخارجية ، لو أن الظروف قد أتاحت له مفاوضة بريطانيا . ورغم ذلك ، فقد كان لديه سياسة ملكية مدروسة ، حققت بعض النجاح ، فيما يتعلق بالبلاد العربية الأخرى ، وفيما يتعلق بالخديوى عباس الثانى ، الذى استطاع صدقى أن يطويه تحت جناحه . ففى فلسطين ، تآمر ضد أمين الحسينى مفتى القدس ، أثناء انعقاد مؤتمر فلسطين ، كما انغمس أيضا فى أمور أخرى معقدة ، جعلت مصر تدخل فى صراع مع الدولة العربية السعودية ، قبل إرسال المحمل إلى مكة . وحوالى ذلك التاريخ ، زار مصر الكولونيل لورنس ، وفؤاد حمزة مستشار بن سعود ، الذى كان مشغولا بمفاوضات ضمّ واحة العاسر إلى السعودية .

وفوق ذلك ، فلقد منحت الأزمة العالمية صدقى ، فرصة طيبة ، يكشف عن بـراعته المـالية . والحقيقة أن هذا السياسى الرجعى ، كان ذا آراء تقدمية فى أمور المال والصناعة . وكان فى يده ورقة رابحة أخرى ، هى البنوك الأجنبية . وقد أصبح ذلك واضحا ، حين أعلن عن إنشاء بنك التسليف الزراعى (١٩٣١) ، وهو الإنجاز الكبير الوحيد لنظامه . كان ذلك مشروعا قديما ، ساهمت كل الحكومات السابقة فى الإعداد له . وكانت الخطة القديمة له ، أن يكون رأسماله مليونين من الجنيهات ، تدفـع الدولـة نصفها . ولكن صدقى غيّر فى هذه الخطة . فاكتتبت الدولة بنصف مليون فقط . واشترك البنوك الثلاثة الكبار بنصف مليون آخر . وطرح المليون الباقى للاكتتاب العام . وفى عبارة أخرى ، عرض هذا المليون لتكتتب فيه هذه البنوك مرّة أخرى ، بالاشتراك مع بعض أفراد الطبقة البورجوازية التجارية . إن هذا المناور الخبير كان يعلم كل شىء عن تدبير وتصريف شئون المال . فأصدر قانونا بإنقاص قيمة الإيجارات العقارية ، وموراتوريوم بتأجيل دفع الديون . كما أصدر أيضا ـ كإجراء اجتماعى خطير ـ قانونا آخـر باسترداد هذه الديون عن طريق المؤسسة الزراعية (الجماعة التى كانت تضم كل البنوك العقـارية) . ونتيجة لذلك ، فقد دخل إلى خزائن هذه البنوك العقارية التى تقرض أموالها ، أربعة ملايين من الجنيهات فى عام واحد (١٩٣٣) ، مما جعلها راضية كل الرضا عن هذه السياسة ، بالإضافة إلى أن صدقى قد استطاع بهذه الطريقة ، أن يضع فى يده سلاحا فعالا ، يمكن استخدامه ضد المدنيين عند الحاجة . كما استطاع أيضا أن يسيطر على بعض ذوى السمعة غير النظيفة من أعضاء البرلمان ، الذين أعفاهم من ديونهم ، نظير دفع ثمن زهيد ، أو حتى دون دفع على الإطلاق فى بعض الحالات ، كما جعل مكافأتهم البرلمانية غير قابلة للحجز عليها . ولا حاجة بنا هنا ، إلى ذكر شىء عن المفاوضات التى كانت تجرى حين ذاك بشأن تسويق القطن ، حيث إنها لم تكن خاصة بهذه الحكومة وحدها . وكانت فرنسا عام ١٩٣١ ، هى العميل الأساسى لشراء القطن المصرى . وكان لذلك بالطبع ، مضاعفات كثيرة فى مجال العلاقات الدبلوماسية .

من الخطأ أن نتصور أن هذه السياسة ، التى كانت تتكيف حسب توجيه دوائر الأعمال ، قد أسقطت من اعتبارها التخطيط الاقتصادى ، واستخدام الحماية الجمركية لصالح الصناعات المحلّية ، التى تقترن عادة بجماعة بنك مصر وحدها . والحقيقة ان هذا المشروع الوطنى ، ما كان يستطيع أن يصمد أمام مشاكل هذه الفترة ، لولا التأييد الدائم من السلطة . وهذه هى الطريقة التى استطاع بها أن يقاوم أزمة الكساد العالمية ، بل أن يستولى على بعض الشركات الأجنبية التى أصيبت بالإفلاس . وغنىّ عن القول ، أن هذه القومية الاقتصادية ، لم تكن لها أدنى علاقة بالاشتراكية . فقد كانت المصالح العامة والخاصة ، تأتلف أحيانا أو تختلف ، وكانت كلتاهما ، تربح أو تخسر ، فى هذه الحالة أو تلك . ومع ذلك ، فقد حققت فكرة الاكتفاء الذاتى - أو على الأقل فكرة المبادرة الاقتصادية - تقدما ملموسا عند رجال السلطة ، والناس العاديين أيضا . ومما كان يلفت النظر فى عام ١٩٣١ ، أن الكثيرين من تلامذة المدارس وطلبة الجامعة ، قد نبذوا رباط الرقبة الأجنبى ، واستبدلوه بالكوفية (المحلاوى) المصنوعة فى المحلة الكبرى . ومن خلال هذه التفاصيل الصغيرة ، يمكننا التعرف على الحركات الكبيرة .

ولم يكن هناك نقص بالطبع ، فى التعليقات غير المواتية على النظام القائم . ولقد أعطت الحكومة بأفعالها ، أقوى تبرير لهذه التعليقات . ولقد بلغت أنشطتها من الغموض - وكان اعتمادها كاملا على الغموض فى نجاح هذه الأنشطة - إلى الحدّ التى كانت تلجأ معه إلى طلب المعاونة من بعض الشركاء . ولكن هذه الأنشطة كانت تثير عداوة كبيرة، وكانت - بحق - مبعثا للشك والارتياب . وكذلك كانت المحسوبية تلعب دورا كبيرا فى إرساء العطاءات . وكان رئيس الوزراء ، بدرايته التامة بأسرار الإدارة وحيلها الخفية ، يستطيع أن يرسى العطاء على أعوانه ، ممن يعجزون عن الحصول عليه بالطرق السليمة . ولكن الذى يسترعى النظر ، أن مصر كانت مستمرة فى هذه الفترة ، فى سياسة البناء والتعمير ، وأن الأعمال العامة كانت تسير بخطى حثيثة . ونحن نظن أن ذلك عنصر ثابت فى تاريخ البلاد على مدى قرن من الزمان . وكان كورنيش الإسكندرية ، إنجازا هاما فى مجال تخطيط المدن ، ولقد أشيع عنه أنه كان أيضا من المشروعات المربحة لمنشئه ! وفى شتاء ١٩٣٠ -٣١ ، افتتح الملك قناطر نجع حمادى ، وسط مظاهر العظمة والفخامة .

وفى مجال آخر ، له نفس الأهمية فى تطور الأمة ، وهو القضاء ، تم إنشاء محكمة النقض . وكان هذا إنجازا مهما نافعا ، وإن كان قد تأخر عن موعده بسنتين أو ثلاث . والمؤرخ الساذج وحده ، هو الذى يتعجب من إنشاء هذه المحكمة ، تحت نظام غير شرعى ، كنظام صدقى فى الحكم . وبضربة أخرى من سخرية القدر ، شهد هذا النظام إنشاء أول مصلحة للعمل فى مصر .

تقلصات الاحتضار

بالرغم من أن صدقى لم يكن من صنف الرجال الذين ييأسون ، إلا أنه وجد نفسه تحت ضغط عدد كبير من المهمات التى فرضتها عليه الظروف . ونتيجة لذلك ، فقد ابتسامته الساحرة التى كانت سمة

بارزة فى صوره الكاريكاتيرية ، ولم يعد يثق فى أحد غير نفسه . فاضطلع ـ إلى جانب مهام رئاسة الوزارة ـ بوزارة الداخلية ، كى يسيطر على الشرطة ، وبوزارة المالية ، كى يسيطر على شئون المال .

كان عنف المعارضة فى تصاعد مستمر . وبحلول عام ١٩٣٢ ، كانت أى رحلة يقوم بها رئيس الوزراء ، تعتبر مناسبة طيبة للصراع مع الشرطة ، ينتج عنه سقوط عدد من القتلى ، وإصابة كثير بالجراح . وكان هذا العنف يكشف عن تحرّر الناس من الوهم ، فيما يتعلق بطبيعة الأحزاب السياسية . ولم ينج الوفد من إصابته ببعض التصدع من جرّاء هذه الأحداث . وأصبح بعض قادته محلاً للريبة . ونال النحاس ذاته شيء من هذا ، بسبب طلبه تسوية معاشه ، كرئيس سابق للوزارة . ومع أن ذلك كان من حقه ، إلا أنه كان من الواضح ، أن رئيس الوزراء الحالى ، لن يفلت من يده فرصة إسداء خدمة كهذه لرئيس المعارضة . وتعددت حوادث العنف ، فكانت القنابل تنطلق فى كل شهر ، والمفرقعات تكتشف فى فناءات الأبنية العامة . وفى كل مرة ، سواء أكانت هذه الأعمال المروّعة حقيقية ، كان صدقى يقوم بأعمال انتقامية ضد الوفد . ولم يتردد فى اعتقال نائب وفدى سابق ، أو حتى فى تفتيش منزل النقراشى ، بل تفتيش بيت الأمة ذاته . وبالاختصار ، فقد بلغ السيل الزبى ـ كما يقولون . وأوقفت صحف عن الصدور . واضطرت صحيفة السياسة لبعض الوقت ، إلى استخدام مطبعة صحفية أخرى لصدورها .

أصبح ذلك أكثر مما يحتمل . فحتى فى البلاد المتسامحة ، هناك حدود لاحتمال المظالم . وكانت التجاوزات من جانب السلطة فى هذه البلاد ، تعتبر شيئا عاديا ، طالما التزمت هذه السلطة بحدود الاعتدال . ولكن صدقى الآن ، كان قد أصبح فاقد الضمير . ورأى الناس بوضوح ، كيف تقدم الشرطة على تلفيق الأدلّة لإدانة معارضى الحكم فى المحاكم ، وكيف أن الشرطة قد تخصصت فى هذه الوظيفة وأتقنتها . فإذا تصادف أن كنت عضوا فى المعارضة ، أو حتى فى المنتمين إلى العقلانيين أو المثقفين ، فقد كان من الواجب عليك أن تحذر من أن يدسّ لك جاسوس من الشرطة كيسا من الكوكايين فى عربتك ، أو جيبك ، حتى يوقعك فى الفضيحة والمتاعب . ومن الأمثال الواقعية لذلك ، أن أحد القضاة الذى كان ينظر فى إحدى هذه القضايا المفتعلة ، واسمه محمود بك غالب ، كان يلعب «الطاولة» فى هدوء فى مساء أحد الأيام فى بار اينجلو مع أحد الأصدقاء ، حين أخبر أن سيدة تريد أن تتحدث إليه فى الخارج . ومن حسن الحظ أن زميله فى اللعب ، قد حذره فى الوقت المناسب من الانتقال لمقابلة هذه المرأة . وقد تبينّ بعد ذلك ، أن هذه السيدة قد جندتها الشرطة ، لتوجيه تهمة غير اخلاقية إلى القاضى .

وبالرغم من أن صدقى قد ظلّ رابط الجأش ، إلاّ أن صحته ساءت فى آخر الأمر . وكانت الإشاعة تقول ، إنه كان واقعا تحت تأثير لعنة من السماء . وأصيب بنوبة قلبية ، وسافر إلى لندن للعلاج . وكانت حيويته من النوع الذى جعله يرجع إلى مصر ، وقد استعاد صحته إلى حدّ كبير . ولكن أيام وزارته الآن كانت قد أصبحت معدودة . وكذلك كانت أيام السفير البريطانى سير برسى لورين فى مصر . لقد انتهت الحكومة الدكتاتورية بالإخفاق فى كافة النواحى ، وكان لذلك أثره السيىء على السلطة المحتلة . وتدهور للموقف السياسىّ ، وفقد الرأى العام معنوياته . وانتشرت فى البلاد موجه من كره الأجانب .

ونقل السفير البريطانى فى أغسطس ١٩٣٣ ، سفيرا لأنقرة . وفى آخر سبتمبر من نفس العام سقط النظام . وتبيّن أن صدقى لم يكن قط على وفاق مع القصر . وأسقطه الملك هذه المرّة من اعتباره إسقاطا كاملا . وهكذا سقط البطل بعد قضاء ثلاث سنوات فى الحكم . لقد سقطت الثورة المضادة ، ككل شىء آخر فى مصر .

الفصل الخامس

تقويم وتبديل

حين ألغى دستور صدقى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ ، أصبحت مصر بلداً دستورياً بلا دستور . ولقد حملت الصحافة بشدّة على هذا الوضع غير المحتمل ، الذى تتركز فيه كل السلطات فى يد الوزارة . ولقد وصل الأمر بالناس ، إلى الشك فى أن يكون إلغاء هذا الدستور ، فخا نصب للأمة . فقالت صحيفة كوكب الشرق ـ «إننا نعيش منذ السبت الماضى تحت نظام بلا دستور أوبرلمان . وهكذا أصبحنا نعيش تحت رحمة وزارة دكتاتورية» . ولكن لمن ، ومصلحة من ، كانت هذه الدكتاتورية؟ إن نفى النفى ، لايصبح بالضروة إثباتا ، ولايؤدى بالضرورة إلى نتائج إيجابية .

غياب السلطة

لقد هدم الملك هذه الوزارة الرجعية ، كما هدم الوزارة الوفدية من قبل . وأصبح الوزراء ملزمين الآن بحلف يمين الولاء له ، فى صيغة تعطيه الأولوية على الوطن ـ «أقسم بالله العظيم ، أن أخلص للملك والوطن» . ولكن أى ارتباط بالقصر ، كان قد أصبح الآن مثارا للشبهات : وكانت هناك فضائح مالية ، غير تلك التى سبق الجهر بإدانتها ، لتسىء سمعة النظام الماضى ، قد بدأت الآن تنتشر بين الناس . فقد بدأت الإشاعات تنتشر عن فضيحتين تمسّان بعض أعضاء الوزارة الجديدة ، ممّن له صلة وثيقة بالإبراشى باشا ، أقرب المقربين إلى الملك ، والمؤتمن على أسراره .

ويظهر أن وزارة الخارجية البريطانية قد غضبت من أن تغيير الوزارة ، قد تم دون استشارتها . وكانت تريد أن تعرب عن عدم رضاها عن ذلك بطريقتها الخاصة . إن ذلك يعرب عن علاقة وزارة الخارجية البريطانية بالملك ، التى كانت تخفيها التقارير تحت بعض العبارات المنمقة . إن السفارة

البريطانية فى تلك الفترة ، كانت لاتزال تتمتع بقدر كبير من السلطة غير المعلنة . وكلما قلت ثقتها فى المستقبل ، كلما زاد لجوؤ ها إلى استعمال هذه السلطة . وإذا كان القصر قد استمر فى حملته على الوزارة السابقة ، سعيا وراء كسب قطاع من الرأى العام إلى جانبه ، فقد كان فى مصلحة المعارضة وحدها . وكان البريطانيون قد حصروا آمالهم فى نوع من القومية البرلمانية ، تكون محصّنة ضد التطرف الشعبى ، وضد المكائد التى تدبرها حاشية الملك أيضا . ومن التناقضات ، أن نجد المثل الأعلى للسلطات الاستعمارية فى بلاد ترزخ تحت ظروف قاسية من الاستعمار - هو إيجاد حزب ينتمى إلى الوسط المعتدل لتولّى شئون الحكم . وكان رأى بريطانيا فى تبنّيها لهذا المثل الأعلى ، مؤسساً على نهجها البرلمانى بمؤسساته التى تمثّل الشعب ، وتستطيع أن تمارس المفاوضات الحرّة باسمه . أما المثل الأعلى لفرنسا لمثل هذه البلاد ، فقد كان مشتقا من إيمانها بمزايا الاندماج معها فى كيان واحد . ولكن هذه المحاولة - من أعضاء حزب العمال البريطانى ، والديمقراطيين الفرنسيين فى الاستماع إلى صوت الضمير - التى كان اليمينيون يوجهون إليها من الإهانات أكثر مما تستحق ، لم تسر فى طريقها شوطا بعيدا . ولعل ذلك كان أوضح ما يكون فى المغرب ، حين أدارت فرنسا ظهرها فى حسم لسياسة التصالح .

والحق أنه بعد عام ١٩٣٣ ، أحسّت السلطات الاستعمارية بالأخطار التى تطبق عليها من جميع الجهات . ولكن مبادراتها لم تصل إلى مستوى مخاوفها . كان خفض قيمة الاسترلينى ، ونبذ سياسة حرية التجارة ، وتبنى سياسة التفضيل الإمبريالى فى التبادل التجارى للسلع ، فى مؤتمر أوتاوا ، من الإجراءات التى اتخذت لإعادة الاستقرار فى الميزانية البريطانية فى عام ١٩٣٤ . غير أن خطر الفاشية فى الخارج ، والبطالة فى الداخل ، كانا فى ازدياد مضطرد . وبدأ القلق العميق يساور الطبقة الحاكمة فى بريطانيا . وكتب أورويل بقسوة ومرارة عن شعور العقلانيين من أبناء جيله ، الذين عبّر أودن فى شعره الجيّد عن قلقهم أحسن تعبير . وكذلك صوّره ألدس هكسلى فى رواياته تصويرا رائعا .

أما فى مصر ، فقد زاد موقف الإمبريالة حرجا ، بسبب سرعة فقدانها لضبط النفس ، فأشغل جفرى سميث مساعد السكرتير الشرقى فى السفارة البريطانية نفسه بالاجتماعات السّرية . واتخذ بترسون ، المنتدب للقيام بأعمال السفير ، عدّة خطوات تتعلق بمختلف المواقف ، فأعرب عن عدم رضا بريطانيا ، لقبول الملك دعوة من اليونان ، لإزاحة الستار عن تمثال لجده محمد فى قوله ، مسقط رأسه ، وأصرّ على تدخّل بريطانى ، فى اختيار مجلس الوصاية على العرش .

ولم تكن الوزارة المصرية - بتكوينها وموقعها - أقل مدعاة إلى الكآبة من ذلك الموقف البريطانى . فقد استبدل صدقى ، برجل ولد وترعرع فى الاسكندرية ، هو عبد الفتاح يحيى الذى كان تاجرا وابن تاجر . وكان غنياً ومثابرا ومرنا ، وحضر من أوربا ، كى يوقع فور حضوره على بيانه الوزارى ، الذى كان قد أعدّ له فى غيابه ، وكان يرسمه فنانو الكاريكاتير ، فى هيئة شخص طويل القامة ، رأسه فى الهواء . وكان رجلا غير ثابت الجنان ، سريع الإثارة ، يحتفظ معه دائما بزجاجة من مياه فيشى المعدنية ، بسبب ما كان يعانيه من سوء الهضم . كما كان مغرما بقراءة الشعر الفرنسى الرومانسى . وكانت مهمته - على الأقل إلى حين - مهمة كبيرة . كان عليه أن يضع فضائح العهد الماضى تحت الضوء (بشىء من الاعتدال) ، وأن يصلح

بعض ما أفسده ذلك العهد ، وأن يطهر دواوين الحكومة من المفسدين ، ويبعث فيها الحياة بدم جديد ، أو ـ بعبارة أخرى ـ يقوم بتوزيع المناصب على المخلصين للملك . ولكن الحق أنه كان خاليا من الأوهام ، فيما يتعلق بنفسه وغيره .

فى عهد صدقى ، نفذ الاضطهاد والابتزاز السياسى إلى الحياة فى أعماق كل المدن الصغيرة فى الأقاليم . وفى البداية ، أخذت التفرقة التقليدية السائدة فى الأرياف ، شكل التنافس بين أكبر أسرتين فى كل ناحية ، إحداهما تؤيد عدلى ، والأخرى زغلول . وبعد ذلك ، نشأت المواقف المتسمة بالعنف ، يغذيها المحسوبية والفساد ، اللذان انتشرا فى المستويات المختلفة . ولعل الحكومة المحلية تستطيع فى المستقبل أن تجد حلاً لهذه الحالة . ولكن همّ الحكومة فى تلك الفترة ، كان منصبا على تعيين مندوبيها ، دون أن تحاول ـ أو حتى تتصور ـ إحداث أى تغيير جذرى لهذه الحالة .

كانت الظروف ، بعد سقوط صدقى ، لاتسمح بالقيام بمغامرات أخرى . ولذلك لم تكن الحكومة ـ فى قياس الأرقام ـ تمثل إلاّ الصفر . وكان أنصارها وشركاؤ ها وأعداؤ ها ، لا يؤدون وظيفة غير ملء الفراغ ـ تلك كانت حالة العجز وعدم الكفاءة والظلم ، التى أثارت شعور المرارة والغضب فى قلوب المواطنين . ولكن الأصفار السياسية تستطيع أن تكون عنيدة ، وأن تجعل السلبية مثيرة للقلق والمتاعب . وهذا هو ما كانت عليه الحالة حينذاك . واضطر الرجل السكندرى إلى الاستقالة (٦ مايو ١٩٣٤) ، وذكر أن سبب استقالته ـ هو الضغوط البريطانية التى لا تحترم حقوق البلاد ، لقد كان تاجرا ، ولكن إلى حدّ .

كان توفيق نسيم خلفه ، عضوا سابقا فى وزارة زغلول . وكان قد احتفظ ببعض صلاته بالوفد ، هذا إلى جانب أنه قد ضمّ إلى وزارته ، عددا من الموظفين الشبان ، الذين يتعاطفون مع الأحرار الدستوريين ، من أمثال أحمد عبد الوهاب ، ونجيب الهلالى ، اللذين كانا يؤديان ما يطلب منهما من الأعمال بكفاءة كبيرة . ولكن المعروف عن نسيم منذ القدم ، أنه رجل ضعيف ، يعتقد أن كل ما تطلبه السفارة البريطانية ، أمرا لايقبل المناقشة .

كان أول ما فعله نسيم ، هو إعطاء بيان إلى صحيفة المانشستر جارديان ، حاول فيه أن يطمئن جميع الأطراف . ولقد أدّى هذا البيان غرضه ـ فقد أعطى رجال الأعمال انطباعا طيبا ، والتزم الأحرار الدستوريون بموقف محايد ، ومما يدعو إلى العجب ، أن الوفد أيضا قد بدا عليه الاستسلام . ولعله كان قد استطاع أن يقود قاربه بسلام وسط هذه المياه الخطرة ، لو لم ير الناس على الفور ، أنه قد أسرف فى خضوعه للأجنبى . ففى تعديل لوزارته فى فبراير ١٩٣٥ ، ضمّ إليها عزيز عزت باشا ، الذى كان ضابطا سابقا فى الجيش البريطانى ، ثم أنه أبعد الإبراشى عن مكانه فى القصر ، بناء على طلب الذين تخلصوا قبل ذلك من حسن نشأت . ومضى فى هذا الطريق شوطا طويلا ، حتى بدأ حماته أنفسهم يشعرون بالقلق . وقالت صحيفة التيمز اللندنية على لسان مراسلها فى القاهرة ، إن ما حدث من اضطراب فى العلاقات بين مصر وبريطانيا ، يرجع إلى أن الرأى العام فى مصر ، يزداد اقتناعا فى كل يوم ، بأن نسيم ليس إلا آلة فى يد بريطانيا ، وأن المصريين الذين ظنّوا بأنهم قد تخلصوا من الحماية منذ

زمن طويل ، قد هزتهم الصدمة ، حين اكتشفوا أنهم سوف يحتاجون إلى وقت طويل حقا ، لتصفية آثار الماضى

ولم يكن الوفد محصنا ضد هذا الفقدان للقوة والصمود . فلقد بلغ تسامحهم مع نسيم ، ولطف معاملتهم له ، إلى الحد الذى دفع الأحرار الدستوريين إلى التطرف فى مطالبهم . إن رقاص الساعة كان يتأرجح منذ سنين عديدة ، جيئة وذهابا . وأصبح الناس يتساءلون متى وكيف يجىء الوفد إلى الحكم . ولكن التساؤ ل كان يجب أن يكون ، عما ينوى أن يفعله فى الحكم . ومع أن اضطهاد صدقى للوفد ، قد فككه وأفرغ خزانته من المال ، إلا أنه كان لايزال محتفظا بدلالته الرمزية ، بإجماع المراقبين . ولكن ما هو البرنامج الذى كان يشكل الأساس لهذا الرمز ؟ إن هذا كان لايزال فى علم الغيب . وحين عيّن حسن صبرى سفيرا لمصر فى لندن ، فقد عقد لقاءا مع أحد الصحفيين هناك ، سرد فيه الحوار الذى دار بينه وبين سير ما يلز لامبسون السفير البريطانى الجديد فى مصر ، وكان كالآتى :

حسن صبرى : ولكن الوفد لن يلبث أن يستدعينى .

سير ما يلز : ليس لدينا النية فى إتاحة الفرصة للوفد للوصول إلى الحكم .

ولقد أثار هذا التصريح فضيحة كبيرة . وطالب الوفد بتكذيبه ، ولكن التكذيب لم يصدر .

وكانت هذه فرصة ذهبية للملك فؤاد . فعلى أمل أن يسترجع شيئا من تأييد الشعب ومحبته ، وجّه إلى رئيس وزرائه خطابا مفتوحا ، يعلن فيه عن رغبته فى إعادة الدستور . ولكن نسيم الذى كان يخضع لضغوط أخرى غير ضغوط القصر ، ظل على صمته غير الطبيعى . واهتم الرأى العام اهتماما كبيرا بهذه المبادرة ، وكثرت التعليقات والافتراضات بشأنه . وتحدث الناس عن اجتماع عقد فى حديقة قريبة من الأهرام ، بين نسيم ووزرائه من جهة ، وبين بعض قادة الوفد من جهة أخرى . وطبقا لما قالته صحيفة الإجبشيان جازيت ، فإن مسألة الدستور كانت قد انتقلت الآن إلى خلفية المسرح ، بسبب شبح الحرب التى تهدّد العالم . وكان خطر الحرب المتوقعة ، قد اعتبر فعلا من المبررات لحالة الفراغ التى تعانى منها فى غيبة الدستور . وكان هناك اعتقاد بأن ميلز لامبسون قد نصح نسيم بالاحتفاظ بسلطته . والحقيقة أن السفارة البريطانية كانت تطمع فى المزيد من المكاسب ، بفضل معاونة حليفها الذى كان يقبض على السلطة بكلتا يديه ، وأخذ البريطانيون يستبدلون آمالهم البعيدة فى المستقبل ، ببعض المزايا الواقعية الموثوق بها ـ كإنشاء مجلس للوصاية ، والتعاون العسكرى فى السودان وعلى حدود ليبيا وفلسطين ، والحصول على معاملة أفضل فى مجال التجارة . وذهبت الصحافة البريطانية ، بل والحكومة البريطانية أيضا ، إلى أبعد من ذلك ، فلقد أضاف سيرصاموييل هور ـ الذى كان قد أعلن عن رضائه حين رأى التاريخ والجغرافيا قد وحّدا بين مصيرى مصر وبريطانيا ـ إلى تصريحاته السابقة ، تصريحاً جديداً (١٩ نوفمبر ١٩٣٤) بأن بريطانيا قد نصحت مصر بعدم إعادة العمل بدستور ١٩٢٣ . وكان من طبيعة الإدلاء بمثل هذه التصريحات ، أن تجعل من المستحيل على أى فرد أن يستمر ـ ولو ضمنيا ـ فى تأييده لسياسة بريطانيا ، لأن ردّ فعل الشعب لها ، بالقيام بالمظاهرات فى جميع أنحاء البلاد ، واستخدام الشرطة للعنف

فى قمعها ، وما يترتب على ذلك من قيام الشعب بمظاهرات جديدة - كل ذلك كان يضم المعارضين جميعاً فى جبهة واحدة صلبة ، يصعب مقاومتها .

الشباب يأخذ المبادرة

وأخيرا أعيد العمل «بدستور الشعب» مرّة أخرى ، فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، بعد غيبة حوالى عشر سنوات . وفى ١٦ ديسمبر أعلن عن إجراء الانتخابات . وفى ٢٢ ديسمبر ، استبدل سير صامويل هور ، فى وزارة الخارجية البريطانية ، بالرجل الأنيق مستر أنتونى إيدن ، الذى وإن كان من حزب المحافظين ، إلاّ أنه كان من المتوقع أن يبدى تفهّما أكبر للحالة فى مصر . وكان أن مرّ زمن طويل منذ أن سمعت مصر مثل هذه الأخبار الطيبة . واجتاحت البلاد نوبة من التفاؤل . فلعلها الآن ، بركوبها لموجة الانتعاش الاقتصادى العالمى ، تستطيع أن تحقق لنفسها قسطا مساويا من التقدم فى طريقى الكرامة والازدهار . وكانت الضغوط التى تعانى منها مصر ، قد بدأت تختفى الواحد بعد الآخر . فنبذ كل من القصر والسفارة عملاءه . وبعث من جديد ، ذلك الدستور الأسطورة ، الذى ظلّ يحاور ويداور اللاهثين وراءه ، قرابة عشر سنوات . فأى نوع من الواقع ، سينطلق من هذا الدستور ؟

لقد ظلّ الوفد يمثل الشعار المضطرب الذى ثار فى وجه صدقى ، ولكنه كان لايمثل حقيقة قلبه النابض . إنه بوصفه حزبا مسئولا ، كانت قدراته فى حكم العدم ، ولكن إمكانياته الكامنة كانت عظيمة . ومنذ وفاة زغلول ، كان قد فقد معظم طاقته الثورية ، وبعضا من صدقه وإخلاصه ، ولكنه لايزال محتفظا رغم ذلك ، بثقته بنفسه . وكان دائما قويا ، طالما كان بعيدا عن الحكم . كان بوصفه منظمة ، هو الشمن الذى يدفعه لقوته ، بوصفه حركة جماهيرية لمقاومة الظلم . وكانت قادته ، وعلى الأخص النحاس ، يحاولون جهدهم فى أن يكيفوا برنامجهم ، بحيث يرضى ضغط الجماهير ، ويساعدهم فى الوقت نفسه ، على تحقيق أطماعهم الخاصة . كان موقف النحاس من تلك المطالب الوطنية ، كإلغاء الامتيازات الأجنبية ، وعقد معاهدة مع بريطانيا ، يتسم بالاعتدال الشديد . وذلك لأنه كان تواقا إلى وراثة النظام . وكما وصفه أحد أعدائه ، فلقد كان يعتقد أن الحكم هو حقه الطبيعى . ولقد ساعدته الشدائد ، فى تقوية وعيه بشرعيته . وكان هذا هو سبب رفضه لأىّ خطّة ترمى إلى التأليف بين الأحزاب .

فى التاسع والعاشر من يناير ١٩٣٥ ، عقد مؤتمر كبير فى الزمالك ، حضره خمسة وعشرون ألف فرد ، يحمل كلّ منهم بطاقته . وكان نموذجا للعمل الجماعى وحسن التنظيم . وافتتح النحاس أعمال المؤتمر . وتلاه بالضرورة مكرم عبيد . ثم توالى على المنبر ، عدد من كبار مفكرى الوفد من أمثال الدكتور احمد ماهر وصبرى أبو علم وعثمان محرم وغيرهم ، بما فيهم بعض النساء . وجرى تحليل الموقف بالتفصيل . وبحثت مشاكل البلاد ، وأوجدت لها الحلول . ولم يبق إلا التنفيذ .

ولم يقبل الأحرار الدستوريون أن يسبقهم أحد فى هذا المضمار ، فنبذوا تأييدهم المشروط لنسيم ،

واجتمعوا فى سراى لطف الله على النيل . وكان عدد الحضور حوالى سبعة آلاف ، وهو عدد ليس بالقليل ، بالنسبة إلى حزب يتكون معظمه من الأعيان . وألقى محمد محمود فى المؤتمر خطابا مثيرا ، اتهم فيه رئيس الوزراء بصراحة ، بالتواطؤ مع البريطانيين . ولقد ذهب فى هذا الاتهام إلى أبعد مما ذهب إليه الوفد .

ولكن لعل هذين الحزبين ، وهما يقومان بهذه المناورات ، ويحاول كل منهما المزايدة على الآخر ، كانا قد تخلفا عن القطار . فمند شهور مضت ، ظهرت فى البلاد بعض الحركات التى تصر على الاستقلال . وكانت هناك مواكب والتماسات ومظاهرات ، أجابت عليها الشرطة كعادتها بإطلاق الرصاص . ونشأ عن ذلك بعض حوادث الوفاة ، التى سرعان ما اكتسبت أسماء أصحابها شهرة الأساطير . وقد جنّد الجانب الأكبر من هؤلاء المناضلين أنفسهم ، من صفوف العمال والطلبة . ولم يكن أمام نسيم سلاح أخر ضدّ هؤلاء ، سوى أن يمنع الصحف عن نشر أى خبر عن هذه الحوادث . وهكذا ولد المستقبل فى ظلال الصمت والقمع . وفوق ذلك ، لم تكن نتيجة هذا الخطر موزّعة بالعدل بين هاتين الفئتين من المناضلين . فقد كانت فئة العمال لدى الرأى العام ، لاتزال محالة إلى أرض النسيان . أما شباب المدارس والجامعات ، فلأنه كان يشارك فى رسالة ثقافية قريبة من قلوب العرب ، كان يجذب إليه أنظار الكبار . ولذلك أطلق على عامى ١٩٣٥ و ١٩٣٦ ، اسم (عامى الشباب) .

كان عمر الجامعة المصرية فى ذلك الوقت حوالى عشر سنوات . وكانت الجهود التعليمية ، بالرغم من عدم كفايتها فى الحجم ، وإفتقارها إلى الاستقرار ، وخضوعها لنزوات الحكومات المتعاقبة ، تراكميّة فى تأثيرها بدرجة محسوسة .

ومع أن التعليم الأولى لم يحرز التقدّم المطلوب ـ حيث إن عدد المدارس قد نقص من ٨٧٢٦ مدرسة عام ١٩١٥ ، إلى ٦٥٠١ مدرسة عام ١٩٢٢ . وبحلول ١٩٢٤ ، لم يزد عن ٨٤٢١ مدرسة إلاّ أنه كان من العجيب أن يزيد عدد التلاميذ بمقدار ٥٠٪ فى هذه الفترة . وبعبارة أخرى ـ طبقا لظاهرة كانت ستصبح لسوء الحظ فى المستقبل ، أشد وضوحا فى مصر وغيرها من البلاد ـ أصبحت فصول الدراسة أكثر ازدحاما . وبدأ الكمّ يؤثر تأثيرا سيئاً فى الكيف . فى عام ١٩١٥ ، كان عدد الدارسين ٤٥٧٠٠٠ من الأولاد و٨٩٠٠٠ من البنات . وكان العدد فى ١٩٣٤ ، ٦٧٨٠٠٠ من الأولاد ، و٢٠٤٠٠٠ من البنات . كانت تلك نسبة صغيرة من عدد أولئك الذين بلغوا سنّ الدراسة ، ولكنها كانت أكبر مما تستطيع طاقة المدارس ووسائلها أن تستوعب .

كانت المشكلة الأولى التى احتدم الجدل حولها فى التعليم ، هى تعايش المنهج الوطنى ـ وهومنهج معقد فى ذاته ـ مع المناهج التربوية ، التى كانت تستورده بالطبع . كان هناك ١١٦٩ مدرسة مصرية ابتدائية ، وإلى جانبها ٥ مدارس ألمانية ، و٣٥ مدرسة أمريكية ، و٦٢ مدرسة إيطالية ، و٢ مدرسة روسية ، ١٥٧ مدرسة فرنسية . إن من الممكن لمثل هذا التعدد فى مناهج التعليم أن يقضى على التقارب فى الأفكار والمشاعر بين النشىء من أبناء الوطن الواحد ، إن لم تتخذ الحيطة الكافية للحيلولة دون ذلك .

وكانت المشكلة الثانية والأكثر إلحاحا ، هي فرص العمل أمام خريجي المدارس في المستقبل . كانت حرارة المراهقة الملتهبة ، التي لاتجد لنفسها إشباعا ، والتوتر الناشيء عن التكيّف واستيعاب الدروس عند هؤلاء الشباب ، يزدادان حدّة بتأثير الخوف من البطالة . فلقد كان هناك الآن ، عدد كبير من المثقفين العاطلين عن العمل . والحق انه كان قد حدث نموّ مذهل في عدد الطلاب في السنين الأخيرة . فلقد كان عدد طلاب المدارس العليا قبل إنشاء الجامعة ، ٢٢٥٠ طالب عام ١٩٢٠ .. وبحلول ١٩٣٥ ، قفز عدد طلاب الجامعة إلى ٦٧١٢ . وفي عام ١٩٣٤ ، كان عدد الناجحين في ليسانس الحقوق ٦٢ ، اختار ٤٩ منهم المهن الحرّة ، وتابع ٧ منهم دراساتهم العليا في الكلية ، والتحق الستّة الباقون بالوظائف العامة . وفي كلية الآداب ، حصل خمسون طالبا على البكالوريوس . وعجز ستة عشر منهم عن الحصول على عمل . وعن الخريجين في العلوم ١٥ ، وفي الطب ٩٣ ، التحق منهم ٩٠ بخدمة الحكومة ، وهكذا كانت فرصة الحصول على وظيفة مناسبة ، تختلف تبعا لنوع التعليم . ولكن بسبب الكساد العالمي ، والمنافسة من المدارس الخاصة ، أصبحت هذه الفرص أكثر ندرة .

فكيف كان يمكن علاج هذا النقص في فرص العمالة بين المتعلمين ؟ كانت الفكرة الأولى ، هي استخدام أولئك الشبان في حقل الاقتصاد ، بتشغيلهم في الشركات الأجنبية . ولكن هذه الشركات - سواء أكان ذلك خطأ أو صوابا - كانت تختار موظفيها حتى ذلك الحين ، من بين خريجي المدارس الأجنبية الطائفية أو الدينية . وفوق ذلك ، فإن الهالة التي كانت تحيط بموظفي الدولة في بدء هذه الفترة التي نحن بصددها ، كانت تشجع الخريجين على تفضيل العمل في الحكومة . ولكن الظروف بدأت تتغير . فأصبحت الوظائف في الدوائر التجارية والصناعية ، أجدى على صاحبها من الناحية المادّية . وكان العلاج المقترح ، هو إجبار الشركات الأجنبية على أخذ نسبة معينة من موظفيها من بين خريجي الجامعة . وصدر قانون بهذا المعنى فعلا في عام ١٩٢٨ ، يحتم على الشركات الأجنبية أن تختار ربع موظفيها من خريجي الجامعة . ولكن هذا القانون لم يكن يسري بأثر رجعي ، ولم يستفد منه إلاّ أقل من القليل . وبدأت تتردد بعد ذلك اقتراحات أخرى ، تطالب الحكومة باتخاذ سياسة أشد حزما مع هذه الشركات ، كإجبارها على استخدام اللغة العربية في مكاتباتها ومحاسباتها ، واستخدام عدد أكبر من المسلمين وغير ذلك . إن هذه الحركة الديناميكية كانت تكشف عن غضب مرير .

إن جيلا جديدا من الشباب المتعلم ، يعني بالقطع ، طليعة من الرواد في السياسة . إن هذا المجتمع المتحرك كان يزداد وعيا في كل يوم بمحن ذلك الزمان ، وبالدور الذي عليه أن يقوم به . وكانت السياسة قد دخلت الآن إلى الجامعة ، وأحدثت فيها أثرا عميقا ، لاتزال مصر تحسّه إلى الآن . وكان لذلك نتائج سلبية ، أهمها ما حدث من التدهور النسبي في مستوى التعليم ، بسبب الاضرابات العديدة ، وطرق الامتحان التي كانت تتسم بطابع اللامبالاه ، وعدم الالتزام بالقواعد الأساسية المعمول بها في الجامعات المحترمة . كما كان هناك نتائج إيجابية أيضا ، منها ازدياد النضج التقدمي ، وتنمية حب الاستطلاع فيما يتعلق بالنظريات العقائدية . ولابدّ أن يؤخذ في الاعتبار ، الطبيعة الانتقالية لهذه الفترة ، وأن إمكانيات مصر كانت تفوق إنجازاتها . وكان رجال الجيل الذي سبق عام ١٩١٤ ، هم الذين أدخلوا

المذهب العقلي (rationalism) ، والنقد الليبرالي إلى مصر ، في فترة ما بين الحربين . وبطريقة مشابهة شهد عام ١٩٣٥ و ١٩٣٦ ، ظهور تلك التطلعات والأفكار التي لم تتحقق إلا بعد ذلك بعشرين عاما . وأثناء تلك الفترة في أواسط الثلاثينيات ، كانت مصر لا تزل في المرحلة (الشابّة) التي تتسم بالشك ، ونفاذ الصبر من الظروف التي تحيط بها بل ومن آمال الكبار . وكانت جماعات المراهقين في كل مكان ، في حركة دائبة ، يكثرون من زيارتهم للمقار الرئيسية للأحزاب ، ولدور الصحف في المساء . وكان القادةالرسميون يضيقون بضغوطهم الحماسية ، ويعربون عن ذلك بكلمات مريرة ، لا يلطف من حدّتها إلا مراعاتهم لخطب ودّ الجماهير ، التي يتقنون أساليب التحدث إليها . وكان الطلبة هم الذين أصرّوا على اتحاد جميع الأحزاب في جبهة واحدة ، من أجل خلق ميثاق وطني ، يلتزم به الجميع . وحين كانوا يعجزون عن إقناع السياسيين ، كانوا يلجأون إلى وسائل أكثر عنفا . ففي إحدى المناسبات مثلا ، قصدوا إلى دار روز اليوسف ، التي كانت قد وجهت بعض العبارات المهينة إلى الوفد ، وكسروا نوافذها . وفي يوم آخر ، انتقل عدد كبير منهم إلى دار صحيفة السياسة ، وأرعبوا موظفيها . وقد احتاج حسين هيكل حينذاك إلى كل مالديه من الفصاحة ، وإلى كل ما اكتسبه من مكانة ، نتيجة لتضحيته بالشهرة الأدبية في سبيل الصحافة ، كي يقنع المتظاهرين بالتفرق . أما الاضطرابات التي قام بها الطلبة في نوفمبر ١٩٣٥ ، فقد أوشكت أن تصبح ثورة عارمة ، كما شهد الذين عاصروها . وفي ديسمبر ١٩٣٥ ، أفرجت المحكمة عن بعض الطلبة المتهمين بتخريب المحال التجارية ومهاجمة الشرطة . وفي نفس ذلك الوقت ، تكونت جبهة وطنية تحت ضغط الشباب . وحين أعلن إعادة دستور ١٩٢٣ ، حاولت هذه الجبهة أن تجعل سياستها أكثر راديكالية . وفي أوائل ١٩٣٦ ، رفض الطلبة السماح لرئيس الوزراء بالدخول إلى مؤتمرهم ، الذي عقدوه في الجامعة . اننا نرى هنا ارتفاعا مفاجئا في قوّة الرأي العام ، وتجديدا يحدث عن طريق المظاهرات في الشوارع ، وهي ظواهر تكشف عن الصراع بين السياسة الرسمية لمصر ، وبين تطلعاتها الحقيقية .

كم كانت تبدو متخلفة عن زمانها ، تلك الصيغ التي يتخذها الشباب الآن ! على مدى خمسة عشر عاما كاملة ، كانت الحكومات تضطلع بمسئولية الحكم ، دون أن تتخذ قرارا واحداً حاسما في إحدى القضايا الأساسية للبلاد . ونتيجة لذلك ، فقد ضعفت الثقة فيها ، وكذلك ـ إن أردنا الحقيقة ـ في المعارضة . وكانت السلطة البريطانية المحتلة شريكا ضروريا في هذا النظام . وكان تحدّي هذه السلطة ـ سواء أراد المتحدي أم لم يرد ـ يعني الاعتراف بها ، وأنه يسهم بهذه الطريقة ـ إلى حدّ ما ـ في المشاركة معها في مصيرها الآيل إلى الزوال وعدم جدواها الآخذ في الازدياد . ولعل من الأفضل تجاهلها ، حتى يحين وقت رحيلها ـ وكان هذا هو الموقف العنيد الذي تبنّاه الحزب الوطني . ولكن هل كان هذا خطّا واقعيا ، أو حتى عمليّا ؟ الحقيقة أنه بينما كان رجوع الوفد إلى الحكم ، يعني تجدّد المحادثات مع بريطانيا ، كان الظلام يخيّم على الدنيا بأكملها ، وخاصة في أوربا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط . وإذا كان ممثلو الإمبرالية ـ وقد أقلقتهم الأخطار المتعاظمة وتهدّدهم غزو إيطاليا للحبشة ـ قد رجعوا إلى موقف محافظ ، فإنهم جرّوا شريكهم المصري في المحادثات ، معهم في هذا الطريق . فهل وحّدوا صراع الخمسة عشر عاما الماضية ، بين الطرفين المتعارضين ، إلى حدّ لم يتوقعه أي منهما ؟ إن من الممكن أن تحدث مثل هذه

الأشياء ، ولكن النقد لم يوجّه إلا بعد عام ١٩٥٢ . أما إبّان هذه الفترة المحدودة ، فكل مـا كان فى الإمكان أن يلاحظ ، هو نوع من التشابه ـ أو بالأحرى ، التماثل . لقد شعر الموظفون البريطانيون فى مصر . وكذلك لأسباب مختلفة بل متضادة ، بأنهم فى خطر إلى حدّ ما ، من الأحداث المرتقبة فى المستقبل القريب ، التى كانت سحبها الداكنة تتجمع فوق رءوسهم .

وهكذا شعر السياسيون ، الذين كانوا يديرون شئون الدولة على مدى هذا الزمن الطويل ، أنهم مهدّدون من جماعة تنتمى إلى عهد جديد ، أكثر من شعورهم بالخطر من الأفكار الجديدة . إن أسطورة صبىّ الساحر الذى كان يتدرّب على يديه ، كانت تصدق عليهم ، كما تصدق على جميع السلطات . إن هؤلاء الذين استولوا على السلطة ، وأولئك الذين كانوا يقودون معارضة انتهت إلى الضعف والبلى ، كانوا يعومون ضد التيار ، ويحسّون بذلك . فلقد قفزت إلى مسرح الأحداث طليعة من الرواد بمعزل عنهم ، وكانت تقف ضدهم . وليس من المهم أنها ظلت طيلة عشر سنوات تعمل فى السّر ، قبل أن تؤكد نفسها فى العلن ، وأنها قد تكلفت الكثير من التضحية حينذاك . إن طبيعة النظام القائم كانت لا تسمح بتحقيق أى طموح ، إلاّ بقبول منهج للتعليم غريب عن البلاد ، هذا إن لم يكن بقبول تعاون مهين . وهكذا كان رفض الجيل الجديد وتذمّره ، ينموان نموّا مضطردا ، مع زيادة إنجازات الجيل القديم ، وهى سمة أخرى من سمات الانحراف ، بين الواقع والنظام الذى يمثله . إن الواقع الذى كان يطالب به هذا الشبـاب بالصـراخ والجلبة ، لم يكن الاستيـلاء على السلطة ، من أى حزب أو أى شىء آخر قـابل للتعريف . إن حتى الانفعال التى لم يشذّ عنها أحد من هذا الشباب ، والتى كانت القوة الدافعة لهم ـ كما كانت ذات مرّة القوّة الدافعة لأنصار زغلول فى القرى ـ كانت تتضمّن حاجة جماعية ، اختلطت فيها نداءات الجنس غير المشبعة ، مع السعى إلى العثور على أشكال جديدة للتعبير ، مع الشك فى المجتمع ، مع الشكوى السياسية ـ ولكنها جاوزت هذه الأشياء إلى ما هو أبعد منها . إن هذا الجيل ، كان جيلا مضطربا ، أملا يبحث عن هويته . وكان «جيلا غفلا» ، كما وصفه المغاربة الشبان ـ أى أنه كان لايحمل علامة مميزة . وإذا كان هؤلاء الشبان قد تمزقوا بين العنف والبلاغة ، وكلا العنصرين يمثّل إغراءً لشىء مجهول ، فإن ذلك لأنهم لم يعثروا بعد على صيغة للتعبير عن أنفسهم ، وهى صيغة القضاء على الاستعمار فى العالم ـ كما ظهر فيها بعد . ولكن المعارك التى شنّت فى تلك الفترة ، كانت قليلة متناثرة . إن إعادة بناء العالم ، الذى كان الهدف الحقيقى ، والغرض الأخلاقى لكل هذا الجيشان ، لم يكن قد تعرّف عليه بعد ، ولا كان قد عبّر عنه بالطبع .

إن الذين كانوا أقلّ سموّا فى المبادىء ، من شباب هذا الجيل ، وهم الكثرة الكاثرة ، قد تركوا أنفسهم لإغراء المنافع الذاتية . واتبعت الأغلبية تعاليم المعارضة ، إذا كانـوا لم يتبعوا تعـاليم النظام القائم . وبدلا عن البحث عن سبب فى داخل أنفسهم ، طلبوا القدوة من الآخرين . اتجه بعضهم إلى الديمقراطيات الغربية ، التى كانت إحداها على وشك القيام بتجربة الجبهة الشعبية المتحدة ، (فرنسا) ، واتجه غيرهم إلى الدكتاتوريات التى كانوا يعتبرونها من الأصدقاء ، لأنها كانت عدوّة لأعدائهم . وغير هؤلاء وهؤلاء ، اتجهت حفنة منهم إلى اشتراكية الاتحاد السوفيتى . وامتصّ الوفد كل هذه التطلعات

والذبذبات ، وهذا الرفض والتذمر ، فى خليط كامل شامل ، لايعرف له أوّل من اخر . وكما كتب أحد المعاصرين ، فى تعليقه على ذلك ـ «إن كل من كان له رأى فى هذه البلاد فهو وفدى . ولكن ماذا كان الوفد ، وماذا كانت آراء الشعب أثناء هذه الأزمة ـ أزمة التجديد والتطلعات ؟

الأيام المائة من حكم على ماهر

كان لعلى ماهر وجه يحاكى وجه فارس من فرسان القرون الوسطى ، ثبتّ فى إطار الغضون العنيدة ، تحيط به ظلال من لحية ، وتطلّ منه نظرة جامدة ، وكان يوحى إلى أصدقائه وأنظاره بأن له شخصية أصيلة . وقد وصفته روز اليوسف بقولها ـ «إن طمى النيل قد لوّحه بسمرته ، وإن وجهه ضمان لمصريته» . وكان يقظا نشيطا ، بالرغم مما كان يعانيه من سوء الهضم ، الذى كان علّة مشتركة بين أفراد الطبقة البورجوازية الكبيرة من المصريين فى تلك الفترة ، كما تنتشر بينهم الآن أمراض القلب . ولذلك فقد كان يحمل معه على الدوام ، بعض الأدوية الخاصة بتلك العلة . وكانت مثل هذه الأدوية ، مع أشياء أخرى ، تعطى الأغنياء فرصة أكبر فى معيشة أفضل من معيشة الفقراء ، وحياة أطول من حياتهم . وكان فوق ذلك شديد العناية بهندامه ، خبيرا بأنواع العطور . وكان قبل ذلك كله ، حريصا على الالتـزام بمواعيده ، التى تزدحم بها ساعات العمل والراحة . وكان معروفا بأنه على قدر كبير من الكفاءة . وهى سمعة كان ينمّيها ، بتقديمه بين الحين والحين ، لاستقالة مدروسة من جميع نواحيها . ومع ذلك فإنه لم يكن محبوبا ، بل لعل الكثيرين من الناس كانوا يكنّون له قسطا وافرا من الكراهية ، بسبب إسهامه الكبير فى جميع المؤامرات ضد الدستور ، منذ عام ١٩٢٣ . وكان قد نصّب نفسه فى كل وزارة ، مدافعا عن الملك والملكية . وبينما كان ذكاؤه لا يسمح له بإهماله قيمة الرأى العام ، أو حتى النظام البرلمانى ، إلا أنه كان يعتقد ، مع الكثيرين غيره ، أن النظام الملكى هو الضمان الوحيد للاستقرار والاستمرار ، اللذين تحتاج إليهما البلاد . ورغم ذلك ، فلم يكن من الرجال الطيّعين . فلقد تعلّم من تجربة صدقى ، ما يكلفه الحكم ، حين يقف الجميع ضدّ الحاكم . وتعلّم من تجربة نسيم ، خطر الاعتمـاد الكلّى عـلى مساندة البريطانيين . وبوصفه رئيسا للديوان الملكى بعد أول يوليو ١٩٣٢ ، كان المسئول عن تلك الحركة المسرحية ، التى قرّرت إعادة العمل بالدستور . فبعد أن أعطى بمهارته الانطباع بـالاعتراف بحقـوق العرش ، أخذ الآن فى تجريد هذا العرش من سلطته . فأقنع الملك فى أن يضع نفسه فوق الأحزاب ، وأن يعلن أنه «ملك الجميع» . إن هذا التغيير لم يغب عن ملاحظة الناس ، كما لم يغب أيضا عن ملاحظتهم ، نبرة الإنذار بالخطر فى بيانات على ماهر للشعب ، وهو يناشد المصريين ـ بل يرجوهم ـ أن يتحدوا .

وصف على ماهر ، بأنه شخصية تمثل جيله . إن حياته العملية ، كحياة غيره من المشهورين فى هذه الفترة ، كانت تمثل ظهور طبقة من البورجوازيين الموظفين . كان ابوه عصاميا ، فى عداد العصاميـين الذين كانوا أكثر عددا ، مما قد يتوقعه المرء فى مجتمع كهذا . وبوصفه ضابطا من أركان الحرب ، فقد اشترك عام ١٨٣٤ ، فى حملة لاستكشاف إقليمى كردفان وخط الاستواء فى السودان . وفى ١٨٧٥ ، عيّن مديرا على هذه البقاع البعيدة فى أقصى الجنوب . وفى ١٨٧٨ ، عيّن مفتشا للمساحة الجيولوجية فى وزارة

المالية . وظل فى هذه الوظيفة حتى ثورة عرابى ، التى لا يمكن أن تكون قد ألقت عليه أى شبهة ، حيث إنه فى عام ١٨٨٤ ، قد اشترك بنفس رتبته العسكرية فى حملة سواكن . ثم اشترك بعد ذلك فى حملة السودان ، ورقّى على التوالى إلى رتبة البكباشى ، والقائم مقام ، والأميرالاى . ثم عيّن رئيسا للإدارة فى الاسكندرية ، برتبة لواء . وفى عام ١٨٩٣ ، أصبح نائبا لوزير الحربية . وكان معروفا بإخلاصه للخديوى عباس الثانى ، وقد أيّده حتى ضد كتشنر . وبالاختصار ، فقد كان ضابطا خديويا عظيما ، بالإضافة إلى كونه وَالدا مستنيرا تقدميا ، أتاح لأبنائه الخمسة خير ما يتناسب مع العصر الحديث من نظم التعليم .

كشف أحد هؤلاء الأبناء عن نضج باكر . كان قد قضى مدّة فى سويسرا . وبعد ذلك بدأ حياته العملية ، محاميا أمام المحاكم الوطنية والمختلطة . وشغل وظيفة قاض فى محكمة الأزبكية ، ثم فى محكمة عابدين على مدى خمس سنوات . واكتسب تجاربه فى سنّ مبكرة . وكان لديه الإحساس بواقع بلاده . ورفض الانتقال إلى أسيوط وبوصفه وفديا نشيطا ، فقد ألقى القبض عليه ، ثم أفرج عنه . وفى عهد زيور ، شغل وظيفة مفتش فى مدرسة الحقوق (قبل إنشاء الجامعة) . وحين انتخب عضوا فى مجلس النواب عام ١٩٢٥ ، أصبح وزيراً للمعارف ، حيث لاقى معارضة شديدة فى هذه الوظيفة ولكن هذا كان هو العام الذى أنشئت فيه الجامعة . وفى عام ١٩٢٨ ، عهد إليه الأحرار الدستوريون بوزارة المالية . وفى ١٩٣٠ - ٣٢ ، أصبح وزيراً للعدل فى وزارة صدقى . ولكنه استطاع أن يترك السفينة قبل أن تغرق (يناير ١٩٣٣) ، بذريعة لها بعض الوجاهة والاحترام ، وهى أنه يرفض أن يكون شريكاً فى فضائح الشرطة والقضاء . وفى النهاية ، دعى ليرأس وزارة الملك .

أثناء وزارته ، التى ظلت فى الحكم مائة يوم ، ٣٠ يناير - ٩ مايو ١٩٣٦ ، كشف على ماهر عن مقدرته فى إعطاء القرار الحاسم ، وعن واقعيته ، وعن قدرته غير العادية فى المناورة ، وناضل بشجاعة ضد المصالح المتناقضة والإنفعالات الجيّاشة . وتمكن من إقناع البريطانيين بقبول رجال مثل أخيه الدكتور أحمد ماهر - الذى كان يختلف عنه فى آرائه - ومثل النقراشى الذى كان قد اتهم بقتل السردار ، فى عضوية اللجنة التى كانت ستجرى معهم المفاوضات . بينما أقنع الوفد بالسماح لبعض معارضيه من أمثال على الشمسى ومحمد الباسل فى الاشتراك معهم فى هذه اللجنة ، تحت رئاسة مصطفى النحاس . وكوّن هذه اللجنة ببراعة ، ليجعلها ممثلة لجميع قطاعات الرأى العام . فكانت تضم سبعة من الوفديين ، وثلاثة من المستقلين ، وعضوا واحدا عن كل حزب من الأحزاب الثلاثة الباقين . ولعب على ماهر دوره ، بحذق السياسىّ البارع المتمرس ، وكان لبقاً فى حسن استخدامه للصحافة ، وهكذا أتاح للحرية أن ترفع أعلامها بنفسها .

كانت الصحافة قوّة نابضة فى تلك الفترة . وكان على صفحاتها الكثير من تلك الحقائق الصغيرة الصادقة ، التى كانت تدخل السرور على قلب ستندال - تلك الأيديولوجيا التى كانت فى بعض الأحيان غير واقعية ، وفى أحيان أخرى انتهازية ، ولكنها فى جميع الأحيان ، ملمّة إلماما جيدا بموضوعها ، ومتسمة بالاعتدال .

نقرأ فى عدد واحد من إحدى صحف تلك الأيام ، عن حالة الفقر المدقع فى الريف ، وعن الديون التى أثقلت كاهل أهله ، وعن إنشاء خط تليفون بين القاهرة وبغداد . وعن الخطّة الخمسية الأولى ١٩٣٦ ـ ٤٠ التى أعلنتها العراق . ولعله مما يحزّ فى النفس أن تأتى هذه الفكرة لمصر من العراق ! وعلى أى حال ، فإن العراق لم يعوزه المال قط . وقد خصص لهذه الخطة مبلغ ١٢٠٠٠٠ دينار . وفى نفس هذا العدد ، نجد مقالا يشيد بأعمال الخديوى اسماعيل ، كراع للصحافة . وكان مدح إسماعيل ، يعتبر مدحا ضمنيا لابنه الملك فؤاد ، وهو واجب لم يهمله المؤرخون الخديويون كما نقرأ عن أحد الفنانين ، الذى نال جائزة عن تمثال صنعه للفلاح . وكانت الصحيفة الأدبية فى هذا العدد ، تشيد بقيمة كتاب ألفه زكى مبارك ، الذى كان يلقب بـ «الدكاترة» لحصوله على شهادات متعّددة للدكتوراه . وكان شخصا غريب الأطوار ، ولكنه كان واسع المعرفة ، وكان قد أتم دراسته فى السوربون . وكان يتسم بالبوهيمية ، ولكنه كان صادقا وموهوبا . وكان يعتبر أحد أكثر العقلانيين أصالة فى وطنه وجيله .

وكان على ماهر قد قوّم قوة الصحافة تقويما سليما . فعقد الكثير من المؤتمرات الصحفية . وأزال الكثير من العقبات عن طريقها ، بإلغاء مافرضه عليها صدقى ، من وجوب امتلاك كل صحيفة لمطبعتها الخاصة . وفى ٢٤ مارس ١٩٣٦ ، أعلن عن تخصيص جائزة للصحافة . وكان الاحتفال الذى عقد فى هذه المناسبة مؤثرا ومشجعا ، حضره الشاعر الكبير خليل مطران والصحفى الممتاز محمود عزمى . وانتهى الاجتماع على نبرة من المودّة المتبادلة بين الصحافة ورئيس الوزراء . وفى مناسبة أخرى ، نظم على ماهر سلسلة من المحاضرات للصحفيين الناشئين ، ألقاها عليهم عدد من شيوخ الصحافة من أمثال أمين سعيد مؤرخ الثورة السورية ، وإميل زيدان ، وأنطون الجميّل ، وفؤاد صروف ابن شفيق مؤسس المقتطف ، كما أنه أنشأ منهجا مسائيا لدراسة الصحافة فى الجامعة ، وجماعة للصحفيين تضم شملهم . وزيادة على ذلك ، فقد منح الصحفيين بعض الامتيازات فأعفاهم من دفع اشتراكات التليفون ، ومنحهم أجرة مخفضة فى السكك الحديدية ، وبعض المزايا فيما يتعلق بالاشتراكات والإعلانات . وبالاختصار ، فقد اعتبر على ماهر وزيرا بارعا ، صنعت منه موهبته فى السياسة وحّبه لها ، دارسا جادّا لعلم الاجتماع . وقد استطاع أن يقدر دور الصحافة فى المجتمع حق قدره . وكانت المقالات الرئيسية لمحررى الصحف تعكس هذا المعنى . وكانت الأهرام هى التى ضبطت الإيقاع لهذه المعزوفة الجماعية ، حين كتبت تقول تحت عنوان «سياسة للإصلاح» : «كيف استطاع وزير أن ينجز كل هذه الأعمال فى شهرين اثنين ؟ أن المثل يقول إذا عرف السبب ، بطل العجب . والحقيقة أن على ماهر أعدّ خطته منذ زمن طويل . فلقد عانى كأى مواطن صالح ، من تعاقب الحكومات السريع ، الذى يتسبب فى وقف المشروعات عن التنفيذ . ولذلك عمد بإعداده المسبق ، على أن يجعل من وزارته ، القلب النابض للثورة» . ولم يكن ذلك لكونه مصلحا كبيرا فحسب ، بل لأنه كان فيلسوفا أيضا . ولقد كشف هذا المحّرر عن إلمامه غير المتوقع بشىء من فلسفة برجسون ، حيث أضاف بشىء من التبرير ـ إلى ذلك قوله ـ «إن قوة الفلسفة لا تنبع من مجرد كونها جزءاً من منهج صارم البناء فحسب ، بل كذلك من تلك القوّة العجيبة للنظر البعيد ، الذى يجعل العقل يقفز إلى الحقائق والأهداف البعيدة» .

وفى هذه المرحلة الحاسمة ، مات الملك العجوز (٢٨ ابريل ١٩٣٦) ، كما لو انه قد أراد أن يفسح المكان أمام الجيل الجديد الذى بدأ فى الظهور ، والذى كان يبدو متجسّدا فى خلفه ، ذلك الصبى ذى السبعة عشر ربيعا ، الذى لم تنبت لحيته بعد ، والذى كانت نظرته الصريحة مشحونة بالحنين ـ الذى فسّر على أنه حبٌ للوطن ، هل هو محمد على آخر ، يمتاز على جّده الأول بالطهر والبراءة ؟ هل هو بطل أكثر وسامة من أبطال الستار الفضى ـ الذين بدأت تنتشر شعبيتهم بين الناس ـ كعبد الوهاب الذى كان شوقى مغرما بصوته ، أو فريد الأطرش ، ذلك الساحر النحيل من جبل الدروز ؟ إن الملك الصغير كان أكثر جاذبية بما لا يقاس ! إنه يبدو كما لو أنه كان يقدم إلى بلده العجوز ، تلك الصورة من ربيعه الفضى ، الـذى كان يتـوق إليهـا ويحلـم بها . . كم كان لطيفا دمثا ، وكم كان سيىء الحظ ! وكما تصادف ، فإن على ماهر كان هناك ليذلل مصاعب الخلافة على العرش ، التى كان بعضهـا ينتمى إلى الشرعيـة السياسية ، وبعضها الآخر إلى الغالبية المدنية . وكان أول ما فعله على ماهر ، أنه أطلق إشـاعة بـأن البريطانيين يعارضون فى اعتلاء فاروق للعرش ، وهكذا أحسن استغلال «الغول» البريطانى لأغراضه . وشفع ذلك بإصدار قانون بتخفيض ميزانية المخصصات الملكية ، مما أدخل السرور على طبقة البورجوازية الصغيرة وكان هناك فيض غامر من الحب والإخلاص للملك الشاب من جميع فئات الأمة ، لم يحلم بمثله قط ، جّده الأول بسيفه الكبير . وكان لناصحه الماكر بالطبع نصيب من هذا الفيض ، بدليل إنه استطاع أن يعقد معاهدة مع السعودية ، فى غضون الأيام العشرة الأخيرة من حكمه .

كان على ماهر ذا خبرة واسعة فى تدبير المكائد . وكان إذا عجز عن تنفيذ إجراء ما ، عن طريق سلطته المباشرة ، أو بالحصول عليه كمنّة أو معروف ، فإنه كان يلجأ إلى الحيلة . حدث ذات مّرة أنه كان يريد منع تدخل الإنجليز فى مسألة تتعلق بفرض ضريبة جديدة . فقام بزيارة السفير البريطانى . وأثناء الحديث معه ، أسقط كلمة عابرة عن نيته فى إلغاء حق تدخل البريطانيين فى مثل هذه الأمور . ولم يعر السفير ـ الذى كان أقل منه مكرا ـ أى التفات لهذا الأمر ، حتى اليوم التالى ، حين جمع شتات نفسه . فأرسل أحد معاونيه فى الحال ليقول لعلى ماهر ـ «إن السفير كان يظن أنك تمزح ، حين قلت ذلك !» . فأجابه على ماهر بشىء من الجفاف ، قائلا ـ «إنى أجد من العجب ، أن يظن إنسان ، أنه يمكن لأى رئيس وزراء مصرى أن يمزح فى مثل هذه الأمور» . وهكذا أجهض الاحتجاج البريطانى .

ورحبت الصحافة المصرية ، وهى تقدر هذه الصفات فيه حق قدرها ، ببيانه الوزارى . وتناولت مقالاتها مطالبة هذه الوزارة بالإصلاحات الملحة التى يتوقعها الشعب منها . وفيما يلى بعض المقتطفات مما نشر فى الأهرام وروزاليوسف : «نحن نحتاج إلى إصلاح الجهاز الإدارى فى الحكومة ، وهذه آخر فرصة قبل فوات الأوان ! ـ إن الفساد فى كل مكان» ـ إن كل حكومة جديدة ، تضطهد الموظفين الذين كانوا أداة للحكومة السابقة ، وهذا هو ما حدث بعد سقوط وزارة صدقى» . ـ « . . . وفى كل مناسبة كانت هناك حالات من سوء السمعة والرشوة والاختلاس والتعذيب ، يجب تقديمها للعدالة لتأخذ مجراها » . وقال كامل مصطفى فى كتابه «الصحافة والأدب فى مائة يوم» ـ « . . . فوق ذلك ، فإن الحكومة الجديدة كان عليها أن تبدأ المفاوضات ، وأن تجرى الانتخابات وأن تحافظ على الوحدة الوطنية . . . وإن الكلمة كانت

تتكرر مرات لاعداد لها ، والحقيقة كانت تطمس بالضلال ، وتكتب ، وتبدّل معالمها بمحاكاة ممسوخة ساخرة . والحق أن هذه الحكومة المرحلية ، كان لديها أكثر مما تستطيع إنجازه من الأعمال ، وكان نشاطها يكشف عن استراتيجية متماسكة ـ دعم سلطة الشرطة ، إصلاح كلية الشرطة ، إعادة تنظيم جهاز العدالة ، استئناف تنسيق القوانين وتصنيفها ، وهى مهمة ظلت متوقفة عن العمل خمس سنوات ، إنشاء مصلحة للشئون القروية ، إنشاء لائحة جديدة للأزهر ، إنشاء وزارة جديدة للصحة ، ومجلس أعلى للإصلاح الاجتماعى» .

قالت الأهرام ـ «إن هذه هى آخر فرصة لنا قبل أن يفوت الأوان . فنحن نشاهد التدهور ، وتسلّل الدخيل إلى كل أمر من أمورنا» . وكان هذا الدخيل من العناصر الأجنبية ، فى شكل أفراد أو اشياء ، أو مواقف ، يجرى امتصاصه ونبذه على التعاقب ، فى كيان هذا الشعب النهم ، الذى كان رغم ذلك ، يتمتع بحاسّة مرهفة فى عملية النبذ والانتقاء . إن هذا التوقع للأفكار الرئيسة ، التى أصبحت مستهلكة بمرور الزمان يستحق مناً بعض العناية . لا شك أن هذه الأفكار قد أعدّت منذ زمن طويل ، وأن الإحساس بها كان يسبق التعبير عنها . ولكنها حقيقة جديرة بالاهتمام ، أن هذه الأفكار قد تزامنت مع ظواهر أخرى للتجديد ، لها خواص الدوام أو العمر القصير ، كما لاحظنا من قبل . إن سخرية التاريخ ، التى جعلت من صدقى أحد الروّاد الأولين فى مجال التصنيع ، قد جعلت من على ماهر من الأوائل الذين اهتموا بالسيطرة على التطور الاجتماعى . وقد نصح «بالتوجيه الاجتماعى» . الذى بعث فى صورة ثورية بعد عام ١٩٥٢ ، ذلك «التاكتيكى» للملكية فى ذلك الوقت المبكر ـ عام ١٩٣٦ . وكان بيانه فى ذلك الوقت يقول ـ «إن علينا أن نوجه تطورنا ، توجيها يتناسب مع طبيعة الشعب المصرى وعاداته وطاقاته . كما يجب علينا أيضا أن نوائم بين مؤسساتنا الاجتماعية ، ونتائج هذا التطوير فى تقدمنا المادى والتجديد فى كل ميادين العمل ، وفى الاقتصاد ، وفى كل ظروف الحياة الحديثة» ووراء هذا الأسلوب الرسمى المملّ فى الكتابة ، لابدّ أن نتعرف على مايتميّز به من بعد النظر .

كان معاصرو على ماهر على صواب ، فى إضفاء هذه الأهمية الكبيرة على الأيام المائة ، التى كانت كل عمر حكمه القصير . فلقد كانت هذه الفترة ـ سواء أكان ذلك للأفضل أو الأسوأ ـ هى التى تمّ فيها تقويم المهام الاشتراكية وتقسيمها . إن طرائق الحكومة التقنية والرأى العام والصحافة ومنهج التعليم ، قد تمّ النظر فيها تحت هذا الضوء . وإذا كان عصر الثورة ، بانتصاراته وهزائمه ، كان عصرا يتميّز برسالاته الشعبية المهمة ، التى كانت تعكسها الظروف ، وتحركها الرجال ، مكثّفة بالغريزة ، فإن فترة على ماهر كانت فترة التحديد والتعريف . إن هذا التطوير الذى لاغنى عنه ، كان من الممكن أن يؤتى أكله ، لو أنه لم ينطو على عدد كبير من الحوافز الخفيّة . لأن على ماهر ، كصدقى ، كان مهتما بخنق الحافز الثورى ، أو ماتبقّى منه . وفى جهوده المحمومة لتصليح الأوضاع . فإنه كان ـ لاشك ـ يحاول أن يسلب من ذلك الحافز الثورى سلاحه الفعّال . ولكن جهوده على أى حال ، كانت واقعية ، ومؤسسة على الحقائق والدراسات الدقيقة . إن السلطات التقليدية لم تعد تجسر على الاعتماد على قوّتها الآن ، كما كانت

نفعل ضد زغلول . لقد أحسّت أخيرا أنها مجبرة على التحدث بلغة العصر - بلغة العصر دون إيهاء ، وعلى أحسن الفروض ، باستخدام الديمقراطية ، كمجرد أداة شكلية .

وفى هذه الديمقراطية المزيفة ، التى لم تكن ترى بأسا فى اللجوء إلى الإجراءات المتطرفة فى العنف ، يمكننا أن نميّز - بعد عمل التغيرات الضرورية ، وفى نطاق مختلف جدّ الاختلاف - شيئاً قريبا من الوسائل الفاشستية ، التى تعادى قيام الاشتراكية فى أوربا . ولكن المفارقات فى مصر ، هى بالطبع أقل حِدّة ، كما أنها تبدو أقل وضوحا ، بسبب بعض الحلول الوسط . إننا نجد هذه التجربة المزيفة للمستقبل ، التى كان بعدّها على ماهر ، ان الأمر يحتاج منا إلى عناية دقيقة ، للتمييز بين الحقيقة والافتعال . إن كليهما - وهو أقل ما يقال - غير واضح المعالم .

الفصل السادس

كما يرانا الآخرون

فى البدء تعيش الأمة دون وعى ، ثم تصبح واعية بذاتها ، وفى النهاية تصل إلى فهم الذات . وفى مصر - إبان الفترة التى أحاول التعريف بها - كان وجود الأجنبى يزيد من سرعة هذه العملية ، ويفاقم أثرها .

القاهرة فى الثلاثينات

كانت العاصمة تحمل اسم البلاد - مصر . وكانت قد جاوزت حدودها فى كل اتجاه ، كما جاوز تطور الشعب ، حدود الإطار الذى فرضه عليه الآخرون ، أو فرضه هو على نفسه .

كان ازدحام المدينة هائلا - فقد بلغ سكانها فى إحصاء ١٩٢٧ ، ١,٠٦٠,٠٠٠ نسمة بينما كان سكان الاسكندرية ٥٧٣,٠٠٠ فقط . لقد سبق لى أن وصفت تحولها ، منذ عهد إسماعيل فصاعدا . إلى جانب المدينة القديمة ، بمآذنها (المقدسة) المتجهة نحو السماء ، كان هناك الآن قاهرة أخرى عالمانية - لها شوارعها العريضة ، وواجهاتها الصفراء التى يزينها البروز الحسى - تمتد نحو النيل . إن هذا التطور المتجه إلى الغرب ، كان بالطبع أكبر رقعة من المستطيل القديم الذى ينتمى إلى العصور الوسطى . وكان يحتفظ فى داخله بمساحات واسعة من النباتات الخضراء ، كانت البنايات الصارمة فى حى الإسماعيلية الجديد ، تفتقر إلى العظمة الوقور فى قصور المماليك ، التى كان لا يزال يسكنها بعض الأسر القديمة ، ولكن هذه البنايات كانت تضم نوعا من جلال الفن المعمارى الفرعونى ، إلى أسلوب الباروك الإيطالى ، ولم يكن هذا الاندماج بين الشكلين ، مما يبعث على السخرية ، بأى حال من الأحوال - إن هذا الصدى المتأخر لأسلوب الباروك ، كان يحد من التنافس ، ويجلب شيئا من الشعور بالبهجة إلى نفوس الفقراء .

ولأن الحياة كانت بهيجة فى هذا الحى - أو بالأحرى ، ثرية بالدفء - فإن أحداً من الناس ، فيما عدا غلاة الراديكاليين المتحمسين ، لم يكن يحس بأنه المستغل (بفتح الغين) أو أنه الغالب أو المغلوب . وفى الجانب الآخر من كوبرى قصر النيل المحروس بسباعه البرونزية كانت الملاعب الخضراء الشهيرة فى نادى الجزيرة ، تشغل رقعة كبيرة ، وكانت الخلفية لهذا المنظر الطبيعى ، لا تزال تحمل سمات الريف ، بأشجار السنط الباسقة ، وحقول البرسيم التى تحيط بفندق «جراند أوتيل» ومن شرفات«السردارية»كان الجنرال البريطانى يستطيع أن يقلب عينيه فى الأفق الممتد ، من الأهرام إلى القلعة ، ويحتفظ مع ذلك بالانطباع بأنه يشرف من علٍ ، على الأربعين قرنا ، الشهيرة . ولكن سيطرة هذا القائد البريطانى المهددة كانت تتناقص من شهر إلى آخر . وفى وسط المدينة ، كان عصر الأزبكية المزدهرة ، قد مضى وانقضى . فقد فقدت حدائق البيرة ، بفرقها الموسيقية من النساء ، تلك البهجة وذلك الإغراء ، اللذين كانا لهما ، فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الأولى مباشرة ، وانتقل المجتمع الراقى إلى شارع فؤاد وشارع عماد الدين ، بما فيهما من نوافذ العرض الجميلة ، والكازينوهات المرحة .

أخرجت سيدة فرنسية متزوجة من مصرى من أصحاب المكانة ، كتابا فاخر الطبع والتصوير ، أسمته «نزهات على الأقدام ، عبر القاهرة» وتوج هذا العمل ، الذى كان يحظى برعاية سامية بمقدمة بقلم رئيس الوزراء (ثروت باشا) قال فيها - يجب أن يكون الشعر الآن فى خدمة الأفكار الوطنية ، إن عقولنا قد أصبحت لا تكف عن التساؤل . إن مناظر مصر الطبيعية لا تزال جميلة ، ولكننا نحس الآن حين نشاهدها ، بأكثر من مجرد الانطباع البصرى . إننا نصبح واعين فى أعماقنا ، بالحياة الخفية فى داخلها - تلك الحياة التى تشعرنا بامتداد حياة أجدادنا فى داخلنا» إن من سوء الحظ أن كتاب مدام جيهان ديفارى ، لا يهدف إلا تسلية القارىء ، أو إثارة فضوله . أنها تحمل من القاهرة ، مجرد مجموعة من الصور الرائعة ، وفى الوقت نفسه لا ترحمنا من ذكر كل ما هو مألوف ومعاد - مثل نابليون فى الأزبكية ، وتسلق القلعة ، والآثار الساحرة لجامع قلاوون وغير ذلك . وأخيراً تلك المقطوعة الصاخبة المتعددة الألوان ، التى يعرفها كل زوار القاهرة على مدى نصف القرن الأخير - وهى الموسكى بحرفيه الشرقيين ، وصناع الشموع ، ودوارق الزجاج فيه ، وسكانه المزعجين ، حيث يسترق المشايخ الخطى خلال زحام الباعة المثرثرين أمام بضائعهم ، وجماعات المالطيين واليونانيين الذين يلعبون الورق . وبين العدد الهائل من الأشياء المعروضة ، ربما عثر المرء على القليل من السلع الأصيلة ، ولكن ذلك كان نادرا . فالخراب الذى حل بالطبقة الأرستقراطية القديمة كان قد جفف النبع الذى كان المورد الوحيد لهذه الأشياء - وكان ازدياد طلب السواح على الإنتاج الحديث الواسع النطاق من الأشكال الفنية للسلع الأصيلة ، قد طور حرفا بأكملها تعمل على تزييف هذه الأصول ، ولكن الحقبة التى نهب فيها الشرق الأوسط لم تكن بعيدة الأحد وقد قيل إن الإرهابيين قد أمدوا التجار بفيض من هذه السلع الأصيلة ، وهى نتيجة مربحة لتعاليم بنى تيمية الحنبلية ، التى اشتق عنها المذهب الوهابى المتقشف ! وهكذا يمكن استحضار القصة الكاملة لمنطقة واسعة من الشرق ، عن طريق هذه التحف الفنية . ولكن الفنان الذى يستطيع استحضار هذه القصة وجمع شتاتها ، لم يكن له وجود بين زبائن الموسكى .

وفى الحارة التى كانت لا تزال تحمل إسم البندقية (فينيسيا) كان مقر كنيسة الفرنسيسكان ، التى كان يزورها القنصل الفرنسى فى كل عام ، ليرأس فيها القداس القنصلى (وكان اهتمامه الأول هو إجهاض جهود الإيطاليين ومناوراتهم ، فى السيطرة على شئون الأرض المقدسة) .

أما الجامع الأزهر بمآذنه غير المتناسقة ، فلم يكن يستحضر إلى ذهن مدام جيهان ديفارى صورة الشيخ محمد عبده ، بل صورة الجنرال بييرلوتى . ومن جهة أخرى ، فإنها تبدى إعجابها الشديد بجامع قنصوة الغورى ، ذلك المملوك الذى عقد حلفا مع مدينة البندقية ضد البرتغال ، وهكذا بدأ الصراع سىء الحظ ، بين تجارة البحر الأبيض المتوسط ، وتجارة الأطلنطى ، وهكذا بين الماضى والمستقبل . منذ ذلك الوقت ، لم تعد تجارة المحيطات فى حاجة إلى فاسكودى جاما مستكشف طريق رأس الرجاء الصالح ، أو البركيركى مؤسس إمبراطورية البرتغال فى الشرق ، فقد استقرت على طريق قنال السويس ، كما لو كان بيتها . ثم تدعونا مؤلفة الكتاب إلى زيارة أجزاء أخرى من القاهرة القديمة . ففى ساحة كنيسة القديس سرجيوس ، تحت ظل شجرة سنط قديمة ، تقبع بعض القبور المهجورة ويبدو أن من الممكن للمرء أن يرى من خلال الصدوع بين أحجارها ، الجثث المحنطة لزوجة كلوت بك ، والكثيرين من أتباع سان سيمون .

ولكن هذا الارتباط بين الاستشراق وبين المثالية ، لا يثير أى انفعال فى نفس مرشدتنا السياحية . فلم يعد عالمها هو الاستكشاف الرومانسى ، كما أنه لم يصل بعد إلى عالم البحث الأثرى ، وهو يفتقر - فى جميع الأحوال - إلى أى إحساس بوحدة العالم .

ومع ذلك فقد كانت هذه هى الفترة ، التى اكتشف فيها - من زاوية مختلفة جدا - المؤلف الموسيقى المجرى بارتوك ، والفنان التشكيلى السويسرى كلى ، نوعا آخر من الشرق ، بلغ حنينه المبرح إلى الطبيعة المفقودة ، كل ما يمكن أن يبلغه الحنين إلى الصدق فى زماننا . ولكن مصر لم تكن قد بلغت بعد ، فى المسائل الجمالية ، مرحلة انتهاك الحرمات لغرض إعادة البناء . لقد عانت كثيرا من انتهاك حرماتها على يد الغير ، بحيث لم يعد من المستساغ أن تستخدم هذه الطريقة فى السعى وراء العثور على أصالتها . إن نوع الصدق الذى كان يفرض عليها ويطلب منها هو صدق صورة الألوان المطبوعة على الحجر ، التى تنتسب إلى مرحلة التجميع فى الحقل الاقتصادى ومرحلة التلمذة فى الحقل الثقافى . وهكذا من خلال الطبيعة الغريبة الدخيلة ، كانت مصر - وهى تخدع نفسها - تبحث عن صورتها .

دعا وزير مصرى (على علوبة) المعماريين إلى مسابقة ، لتقديم خطط للمحافظة على الآثار . ولقد أصبحت هذه المسألة مشكلة خطيرة ، وكانت مثاراً للاحتجاج بين الفينة والفينة ، فى لجنة من الخبراء الأجانب والمصريين ، كونت لبحث هذا الموضوع . والحقيقة أنها لم تكن أول مرة ، اهتم فيها رجال الحكم ، والعلماء ، ومحبو الفنون وحتى المستهلكين العاديين ، بذلك القبح المتزايد الذى كان متضمنا فى نوع خاص من التحديث . ولعلنا نتذكر ، أنه فى حوالى عام ١٨٨٠ اندلع الجدل حول تخطيط المدن الأول . ولقد ساءت الحال منذ ذلك الوقت .

حاول أحد السياسيين خلق - أو على الأصح الاحتفاظ - بأسلوب قومى ، يجمع بين التحديث والإخلاص للتقاليد العريقة . فكتب فى إحدى المجلات ، يقول فى كلمات تكشف عن عبوديته وملته . «دعونا نخلق نموذجاً نسميه نموذج فؤاد الأول» . وعقدت المؤتمرات ، بغرض العثور على ما يمكن أن نسميه «الخصائص المصرية المميزة» والذى كان يسمى حينذاك «العادات والتقاليد المصرية» . إن المشكلة موضوع البحث ، التى كانت تمكن وراء هذه الوفرة من العوامل العارضة وعوامل الصدفة ، كانت تعكس معاناة وأمل هذا المجتمع إنما كانت السعى وراء العثور على هويّته الصحيحة .

قبل ذلك ببضع سنوات ، كان جاك بولانجير قد وصل إلى القاهرة ، بعد فترة من التخلف الإجبارى الذى كان مفروضا على الزوار من المجتمع الراقى ، فى مقهى بودروفى الإسكندرية وقد لاحظ على الفور ، طيفا كاملا من الألوان يختلف عن طيف أوربا - ألوان مختلفة ، وفوق كل شىء قيم مختلفة ونوع مختلف ، من التكوين والموازنة . كان كما لو أن روح الأشياء قد انتقلت من مكانها هنا وهناك .

استطاع هذا الغربى الصديق ، أن يميز الشرق التقليدى - عيون نساء البحر الأبيض الجميلات التى تظهر من خلال البرقع الشفاف ، أو «كونستابل» مرور يرتدى البدلة الرسمية المطابقة للزى البريطانى ، وهو يصوب إليك رغم ذلك - نظرة سائلة من خلال رموش عينيه الطويلة المقوسة ، ليس هناك ظل فى القاهرة . والتراب يتخلل الجو ، صانعا هالة باهتة فى اللون الذهبى أو الوردى ، تقبع على ارتفاع كبير فى سماء القاهرة ، كما يراها المسافر فى الطائرة فوق المدينة ، حين يرتجّح من خلالها الضوء المتوهج .

وهكذا يبدو وأن أرض مصر العريقة فى القدم ، ترتفع إلى السماء متشفّعة لأبنائها .

دورة المجتمع الأنيق

الحقيقة أن فريق الزوار ، وكذلك العديد من المقيمين القدماء والجدد فى البلاد ، كانوا قد استبدلوا ذلك الجو المترب المحموم لهذه الواحة التى بلغت الألف من عمرها المديد ، بجو آخر من صنعهم .

إن هذه الجماعة التى يطلق عليها إسم المجتمع الأنيق ، كانت تتحرك بين ثلاثة أقطاب : الفنادق - القصر - السفارات .

كان فندق شبرد لايزال هو المركز الرئيسى للسواح البريطانيين فى الشرق الأوسط : كان البريطانيون يشكلون حوالى ٨٠٪ من ضيوفه ، والأمريكيون حوالى ١٠٪ ، وكانت الحياة هناك تجرى فى نطاق من العظمة والفخامة ، فكانت المراقص تقام فى كل أسبوع فيه ، وفى الفنادق الأخرى الكبيرة مثل سميراميس والكونتننتال . وكانت هذه المراقص ملتقى المجتمع الراقى فى القاهرة ، تشاركها فيها الحفلات الكبيرة التى تعقدها التنظيمات المختلفة والجمعيات الخيرية مثل الجمعية الخيرية الفرنسية . وفى نادى محمد على ، كما ذكرنا ، كانت تنسج خيوط المؤامرات الوزارية ، مع فناجين القهوة الصغيرة . وفى

نادى الجزيرة ، كان البريطانيون هم الأجانب الوحيدون ، وكانت العضوية مقصورة على الرياضيين الذين لا تقل رتبتهم العسكرية عن ماجور(مقدم) وكان يسمح لعدد قليل من البورجوازيين المصريين الكبار ، ومن صفوة الجنسيات الأخرى بالتواجد هناك ، وكان ذلك يتضمن نوعا من تخفيف القيود - أو قل كان انحلالا - فى تلك التقاليد الاستقلالية ، الموازية لتقاليد الفرنسيين فى منطقة القنال .

كان السياسيون يفضلون الاجتماع فى فندق الكونتننتال عن الاجتماع فى شبرد ، وكانوا يقيمون حفلاتهم هناك . أما الفرنسيون ، فكانوا يفضلون سميراميس ، ولقد اختار فرانسيس كارسو هذا الفندق ، خلفية لواحدة من أسوأ رواياته ، وكانت قصة يرثى لها ، عن سيدتين سوريتين ، تمنح إحداهما عطفها وملاطفاتها للراوى ، كواحد من أصدقائها المقربين . ولا تعدو أحداث هذه الرواية ، اللقاءات فى البار وعلى مائدة العشاء والرقص ولعب البوكر فى كازينو فانتازيو على طريق الهرم . ويستحضر كارسو بالضرورة «سوق السمك» وهو حىّ الضوء الأحمر الذى يقع قريباً من شارع كلوت بك ، حيث تصطدم مناكب الجنود البريطانيين الباحثين عن المتعة ، ببعض من طلاب الأزهر الفاسقين ، الذين يصطحبون معهم بعض الشهود اللازمين لعقد زواج المتعة على مومسات الحى . ولاينسى كارسو أيضا أن يذكر حىّ الجنينة فى الأسكندرية ، المماثل لسوق السمك فى القاهرة .

لا حاجة بنا هنا إلى الوقوف طويلا عند تلك النسخة المنقولة عن أسطورة باريس المرحة . إن لدى مصر خصائص على مستوى أعلى من ذلك ، يمكنها أن تجذب بها نظر زوارها من ذوى الرأى والمكانة . كانت زيارة جلالة الملك ، فرضا على كل أجنبى مهم ، يقدم على زيارته للأهرام أو وادى النيل . وحين زاره هنرى بوردو (١٩٣٣) كانت قواعد البروتوكول قد أصبحت أكثر صرامة . فكان عليه أن يرتدى البدلة الرسمية للصباح (مورننج درس) وكانت هذه مشكلة كبيرة بالنسبة للأكاديميين أو رجال الأدب ، الذين كانوا يضطرون إلى اقتراض الملابس من خزائن السفارات العامرة . وحل هنرى بورد وهذه المشكلة بارتداء بدلة الأكاديميين الخضراء ، التى أعطت انطباعا طيبا جدا فى قصر القبة ، كما يقول . ولقد أجرى حوارا طيبا مع الملك فؤاد ، الذى كان من هواة الفنون والآداب . كان الملك فى رأى بوردو ويهتم اهتماما عميقا ببلاده ، ولكنها كما قال - كانت تفتقر إلى الشعراء ، وإن كان لديها عدد أكثر من اللازم من الخطباء ، وكان الملك فؤاد قبل إصابته برصاصة أحدثت له عاهة فى أوتار صوته ، من الخطباء المجيدين ، ولكنه منذ إنشاء الوفد ، كره الخطابة . واستطرد يقول لبرودو : ألم تلحظ رنينا خاصا فى شوارعنا . إن شعبنا يتنفس الكلمات بدل الهواء . لقد كانت ملاحظة صادقة ، لأن مصر فى هذه الفترة ، كانت تبدد نفسها فى الكلمات . كان الكلام افتقارا إلى واقع يؤيده ، يتردد صداه فى فراغ . وكانت السلطات الوطنية والسلطات الأجنبية ، تمارسان حوارا لا نهاية له ، وكان وعى الشعب أو على أى حال ، ذلك الجزء منه الذى وجد الوسيلة للتعبير عن نفسه - يولى صورة حضور الأجنبى المنعكسة على الأحداث ، أهمية أكثر من اللازم . إن الموقف بأكمله كان من الممكن أن ينتهى إلى الفساد الإدارى والخداع لولا غضب الشعب الذى كان يهدد أولئك الراضين عن أنفسهم .

كان الملك فؤاد مضيافا إلى حد السخاء المترف ، وإن كان سلوكه يتسم بشىء من الجفاف . قال

عنه دومال ، الذى كان يحترف حدة الذهن : منذ العاصفة (مسرحية شكسبير) لم يكن هناك حاكم على هذا القدر من الثقافة ، أو على هذا القدر من النجاح فى عدائه لكاليبان ، لقد كان ذكيا مثقفا راعيا للعلماء ورجال الفكر . وكان فوق ذلك ، يملك موهبة النفاذ إلى النفس الإنسانية ، وإلى سبرغور أعمال الخسّة التى لا حد لها التى يمكن أن تكتشف هناك . لقد كان يقول لمسيو جايار السفير الفرنسى ، أثناء اللقاءات المتكررة التى يجريها معه : إذا قدر لى النجاح فسيكون ذلك بسبب أنى لم أنصرف قط كأمير وريث للعرش . إنى ملم بكل القصص عن الرجال فى بلدى . وهذا هو ما يعطينى السيطرة عليهم .

دعونا نقفز بضع سنوات إلى الأمام . كان فاروق سيكشف عن طاقات مختلفة . لم يكن الملك الشاب قد استسلم بعد للانغماس فى الملذات الحسية . كان لا يزال يحافظ على ما يكاد أن يكون إلتزاما ورعاً بالليانة ، ولا يزال يتعهد إنماء سحره بطريقة مدروسة . إننا نقرأ عن حفلة تنكرية أقامها فى أحد الأيام لوجوه القوم من المصريين والأجانب . وجهزت القهوة بيدى «سلطان هانوم» وكانت السيدة التى قدمتها للمدعوين هى حرم حسن صبرى باشا بذاتها . وتفضل الملك فاروق بتذوق هذه القهوة من فنجان تبلغ قيمته حوالى خمسمائة جنيه . وفى هذه الليلة اكتشف المختصون بمراجعة الأدوات ، اختفاء هذا الفنجان . وكان هناك جو من الأسى وخيبة الأمل بخصوص هذا الحدث . وفى نهاية الأمر – ولا شك أن ذلك كان خوفا من الفضيحة – استرجع الفنجان المفقود ، ولكن رعدة من الخوف قد سرت فى كل طبقات المجتمع ، التى لم تكن لديها أى أوهام عن ذاتها ، ولا – ربما – عن حاكمها !

وفى الدرجات التى تلى القصر ، ولكن فى مكان عال من السلم الاجتماعى ، كانت تأتى السفارات . فى الجانب البريطانى ، كان السفير الذى ترك أثراً أثناء فترة ما بين الحربين هو لورد لويد ، الذى خلف «الثور الكبير» اللنبى . كان دائما يضع قرنفلة فى عروة بدلته ، وكان يحتفظ دائما بإناء مملوء بالقرنفل على مائدة القاعة فى مقره ، حيث كان يلتقط إحداها كلما مر . لقد وصفه كاتب فرنسى بالآتى : كان جافا فى أخلاقياته كما كان فى جسده ، وكان يعتبر التفوق البريطانى فى كل شىء ، نوعاً من الدوجما الذى لا يقبل المناقشة . وكشف عن خيبة أمل كبيرة وهو يرى أن الأنجلو – سكسونية ، لا تلقى تقديرا يذكر من المصريين ، فى حين أنهم على العكس من ذلك – يهرعون إلى الالتحاق بالمدارس الفرنسية . لقد بذل جهده ليمكن بلاده من استعواض الوقت المضيع .

إن ذلك يمكن أن يفسر بأنه رجوع إلى المنافسة التى كانت بين الفرنسيين والبريطانيين فى عهد كرومر . ولكن كلتا الدولتين كانت لديهما الآن قضايا أخرى أهم من ذلك . ورغم ذلك فقد كان جايار مهتما بتعهد هذه القضية التى عفا عليها الزمان . لقد كان يستغل صراحته استغلالا كبيرا .

كان لويد يستغل جفافة ، كما كان أيضا يستغل فأفأته ، التى يقال إنه أصيب بها نتيجة للعدد الهائل من الأكاذيب التى لجأ إليها فى خدمة الإمبراطورية ، لقد كان رجلا ينتمى إلى العصر الذهبى للاستعمار ، وكان مراقباً شديد البراعة للعالم الإسلامى . ويقال أنه قد أثار امتعاض ليوتى ، وليس فى ذلك ما يدهش .

إن مجتمعنا متعدد الجنسيات ، كان لا يفهم بوجه عام - يرى كأنه يتنقل بين حفلات الاستقبال فى هـاتين السفـارتين وكـان هذا المجتمـع يضم شخصيات غـريبة الأطـوار ، كما كـان يضم شخصيات كلاسيكية . كانت الكونتس دى لا - التى أصبحت عجوزا فى هذه الفترة - من أجمل النساء أيام توفيق . أما الآن فقد كان الجميع يخشاها ، لأنه كان من المعتقد أنها تجلب الحظ السىء . . وكانت هناك قصة تحكى عن أنها تسببت مرة فى كسر «نجفة» فى مرورها إلى بهو الاستقبال ، ونتج عن ذلك إصابة عدد من الضيوف بجراح . وكان هناك آخرون ، كسبوا شهرة فى المجتمع ، فى حقل الدبلوماسية أو الاقتصاد ، مثل الكونت دى سريون ، رئيس شركة قنال السويس ، ومسيو كامرر الذى يعمل فى صندوق الدين ، وانتهز هذه الفرصة لدراسة الملاحة القديمة عند العرب فى البحر الأحمر ، كما درس الكولونيل كرسويل فن العمارة الاسلامية .

وكانت هذه الشخصيات محاطة بالموظفين الأقل رتبة منهم ، الذين تناقص عددهم الآن عن ذى قبل . فقد قل عدد القانونيين الكورسيكيين ، الذين كانوا يملأون معظم الوظائف المتاحة للفرنسيين فى جهاز الدولة فى عهد الخديويين . ولكن لا يزال هناك عدد قليل منهم يعدون وجهة نظر المصريين . فى القضايا ، بالحجج الطنانة . أما البريطانيون ، فكانوا قد سبقوا الجميع ، فى استبدال الموظفين بالخبراء . وقد نجحوا فى ذلك إلى حد كبير . أما الجانب الذى كانوا يفشلون فيه ، فقد كان سببه هو افتقارهم إلى التعاطف وفى عجزهم عن التكيف بجو هذه البلاد أو أهلها ، فقد كان كل ما حصلوا عليه ، بالرغم من ارتدائهم للطرابيش ، هو الاحترام ، وليس الحب . ومع ذلك ، نجح عدد قليل منهم فى الاندماج مع المصريين . فقد تزوج مستر سمارت السكرتير الشرقى للسفارة - مثلا من ابنة فارس نمر ، أحد أصحاب صحيفة المقطم .

ومن بين الأوربيين ، كان هناك عدد من الأقل وزنا ، أو ممن لا وزن لهم على الإطلاق ، يربحون الكثير أو القليل ، من عملهم كوسطاء بين الأحداث الجارية وبين الاتجاهات الرئيسية فى السياسة المصرية ، وبين المصريين والأجانب ، وبين الأعمال المالية والتاريخ ، وفى عالم الصحافة ، أجبر فيسيير - بوجهه المشوه وموهبته فى الجدل المرير - على ترك القاهرة - بسبب مقالة عنوانها . «الوسكى والجندى» .

على أى حال ، كـان الوجهـاء والزائـرون ورجال الأعمـال يقصرون زيـاراتهم على جمـاعة من البورجوازيين الأثرياء . وكان هؤلاء يعتبرون أنفسهم - وربما بحق - وسطاء بين مصر التى كانت لا تزال فى دور الإعداد للبناء ، وبين العالم الخارجى . كان أحد الذين اشتهروا - باستضافة أكبر عدد من الزوار لمصر ، هو مظلوم باشا ، الذى كان حينذاك (١٩٣٨) يقترب من نهاية حياته العملية التى بدأها فى التسعينات فى حاشية الخديوى توفيق ، وكان هذا العميد العجوز ، حسن الحظ بما فيه الكفاية ، إذ كسب أول مليون فرنك ، فى جائزة اليانصيب الفرنسى الوطنى . فهل كان (لكاى دورساى) مقر وزارة الخارجية الفرنسية يد فى ذلك ؟ إن البنوك كانت تمارس سيطرة مالية صارمة ضد أخطار الحظ . وكان لمصر فى هذه الفترة مديرو مصارفها ، أو على الأقل ، الرؤساء الفخريون لمجالس إدارة البنوك ، والأعضاء فى هذه المجالس - كان هؤلاء الوجهاء يقسمون أوقاتهم بين دوائر الأعمال الكبيـرة ، والحياة السياسية

والمجتمع الأنيق . وكان الكثيرون يظهرون منهم تفوقاً كبيراً ، ويتكلمون في الغالب ثلاث لغات ، وليس أقل من لغتين - الفرنسية والعربية .

وفي هذا المعرض الكبير لصور الأشخاص ، الذى أعيد رسمه من انطباعات الزوار ، يجب أن نذكر طلعت حرب الجاف الطباع وإن كان طيب السريرة ، وحسنى نشأت المصاب بوهم العظمة ومحب باشا الذى يقال إنه كان أول من سمح في هذا المجتمع الراقي ، لبناته بالتخلى عن الحجاب . وكان هناك رجال من الطراز الأول ، مثل عدلى باشا يكن ، أو - من الأقل مستوى نوعاً ما - محمد بك محمود خليل ، من جامعى الصور الفنية . أو عزيز عزت باشا الذى كان يمتاز بكرمه الحاتمى ، ويستقبل ضيوفه في قصره بالقرب من كوبرى عباس بالجيزة في مشهد يبدو أنه صنع خصيصاً لإدخال البهجة على نفوس الأجانب يجمع فيه بين عجائب ألف ليلة ، وأسلوب العصر الحديث في أواسط العشرينات ، وعظمة مصر في عهد الخديويين بثروتها من البلور (الكريستال) وأدوات المائدة الفضية الثقيلة .

لقد قابلنا قبل ذلك ، المناضلين من الجيل الجديد ، بمظاهراتهم الصاخبة ، وعنفهم وآمالهم . ومن جهة أخرى ، كان شباب المجتمع الراقي ، يشاهدون في الاستقبالات - والمحاضرات التى تقتصر على الصفوة ، والبارات ، وميادين السباق . وكانت الصحافة تبالغ في وصف أناقة حفلاتهم ، حيث كان يطربهم محمد عبد الوهاب ، أو إحدى مغنيات الأوبرا أو أحد المغنيين الفرنسيين .

كانت الصحافة الساخرة ، تطلق نكاتها وإشاعاتها المثيرة على بطلات هذه المجموعة الأنيقة كما يتبين لنا من تصفح عمود من أعمدتها عن أبناء المجتمع . فنحن نقرأ مثلا ، أن الآنسة/خديجة . ع . قد أصيبت بلوثة دينية ، فأخذت تحج إلى المقطم ، وضريح السيدة/زينب وتداوم على تأدية الصلاة في مواعيدها . ولقد حفز هذا السلوك أصدقاءها ، على اقتفاء أثرها على طريق التقى والورع . ولكن نوبة مفاجئة من رد الفعل ، جعلتها ترمى بمسبحتها وسجادة الصلاة إلى خادمتها ، وتمسك ببارزيرها (الاسم الذى اصطلح عليه المجتمع الراقي للتليفون) لتعلم أفراد شلتها ، جميعا بأنها قد أقلعت عن هذه العادة ! أما الآنسة/أمينة . ب . فقد كانت تلجأ إلى المشاهد المثيرة في حفلاتها الكوكتيل ، فكانت تقدم أحد الحواة الذى يجعل ثعابينه ترقص على أنغام الناى ، أو أحد مدربي القرود ، وغير ذلك من المشاهد غير العادية . وكانت مدام صبيرة . المطلقة ، لا تستطيع أن تسلم جفنيها للنوم ، إلا على أنغام اسطوانة للمغنية الفرنسية داميا ، التى كانت من المشهورات ، في تلك الأيام . وكان ذلك أكثر مما استطاع زوجها أن يحتمله ، ولذلك - وربما لأسباب أخرى أيضا - طلقها ! وكانت الآنسة/ب . ع . تهيم بكل أنواع الرقص ، ومن ضمنها - كما يقول المحرر الاجتماعي لروز اليوسف - رقص العيون والحواجب . وسافرت الآنسة/لولا . س إلى الكثير من بقاع العالم ، وكانت تشعر أنها في بيتها في كل العواصم الأوروبية ، ولكنها لم تسمع عن طنطا ! وتخصصت الآنسة/إحسان . ش . في صنع عصير المانجو ، الذى يقوم به رجل الشارع في مصر وجعلت منه شراباً شهياً ، يقبل عليه ضيوفها الأوروبيون . ولكن هذا كان هو أقصى ما تستطيع وطنيتها أن تفعله ، فبالرغم من أنها كانت ابنة عضو في مجمع اللغة العربية ، فقد كانت تكره لغة بلدها ، وترفض أن تسمع أو تنطق بكلمة منها . وفي حفل أقيم بمناسبة تماثل الآنسة/

زينب خيرت للشفاء كانت إحدى الضيفات المرموقات هى الآنسة/تيتين تيمور ، وكانت زينب ترتدى ثوباً من بيت الأزياء الباريسى شياباريللى . وألقت إحدى البنات منولوجاً بالفرنسية وبعد ذلك أخذت أصوات الحاضرين ، فى انتخاب أجمل فتاة ، وأوسم شاب ، مع إعلان أن - الفتاتين اللتين ينتميان إلى أسرة تيمور ، هما خارج التحكيم . ولا نعلم إذا كان ذلك لداعى الاحترام ، أو الحذر .

كانت هؤلاء الفتيات تسكن القصور المحاطة بالحدائق ، حيث تحمل الزهور أسماء ، مثل بنت القنصل ، أو «شباب الليل» وكان ساعى البريد يسرق إحدى الورود حين يمر خلال هذه الحدائق . لقد كن يستسلمن إلى الجميل من أحلام اليقظة ، أو يكتبن عن بعض المغامرات الرومانسية بأسلوب الكاتب الفرنسى «جيب» أما تسلياتهن الأخرى ، فقد كانت أقل براءة .

لقد كان عصراً ذهبياً ، للبعض على الأقل . إن من السهل أن نشعر بالغضب فى هذه الأيام . إن عصرنا - دون شك - يمكنه أن يدين هذا السلوك الاجتماعى الذى لا يحقق المساواة ، ويدين انعدام المسئولية فى بعض الفئات الاجتماعية ، وكذلك تلك الكوزموبوليتانية التى تقترب فى بعض الأحيان ، من النفى الأخلاقى . ومع ذلك فإن هؤلاء الذين يحيون هذه الحياة ويسلكون هذا المسلك ، كانوا فى بعض الأحيان من رعاة الفنون ، والمضيفين الكرماء ، وكانوا دائماً تقريباً ، من حملة أسهم بنك مصر ، وهكذا كانوا يعتبرون من وجهة نظر التاريخ ، وطنيين «موضوعيين» دعونا نعترف أنهم كانوا مزيجاً من الإيجابيات والسلبيات وأن سلبياتهم هى الغالبة ، وحيث إن هؤلاء الصفوة كانوا هم الذين يستولون على الأرباح ، فإنهم بذلك كانوا يضطلعون بمسئوليات تاريخ محكوم عليه بالعقم .

أن نرى أنفسنا كما يرانا الآخرون

فى عام ١٩٢٧ ، بلغ عدد الأجانب فى مصر ١٨٠٠٠٠ وفى بدء الحرب العالمية الثانية زاد هذا العدد إلى ٢٥٠٠٠٠ ، وكانت الجالية الأكبر فى هؤلاء الأجانب ـ بفارق كبير هى الجالية اليونانية ، التى ظل أفرادها يتسللون إلى مصر منذ عهد سعيد ، فى صورة صغار التجار ـ الذين كانوا يمارسون الربا ويبيعون المشروبات الكحولية أيضاً كعمل جانبى . وكان هؤلاء هم الأوروبيين الوحيدين الذين شقوا طريقهم إلى قرى مصر . وعلى مدى جيلين أو ثلاثة خرج من بين هذه الكثرة ، عدد قليل من التجار الكبار ، ومديرى البنوك ، ورجال الصناعة وقد استولوا على الإسكندرية إلى الحد الذى جعلهم يتآمرون هناك ضد الحكومة اليونانية فى أثينا ، فى الوقت الذى كان يكتب فيه شاعرهم الإسكندرى العظيم كافاى ، باللغة اليونانية عن بقاء مصر الهلينية رغم مرور القرون .

وكانت الجالية التى تليها من حيث العدد ، هى الجالية البريطانية التى بلغت حوالى ٦٠٠٠٠ ، ولكننا إذا استبعدنا من هذه الجالية ، المالطيين والقبارصة والهنود ، فإنه لايتبقى بعد ذلك إلا حوالى ١٠٠٠٠ من الإنجليز ، ويدخل فى هذا العدد جنود جيش الإحتلال وأفراد أسرهم ، وكان أعظم هؤلاء نشاطاً ، هم المصدرين الأثرياء ، وبعض رجال البنوك والمقاولون والخبراء فى الشركات الهندسية ،

ومندوبو شركة شل للبترول المؤسسة حديثاً إلى جانب بضع مئات من الموظفين فى خدمة الحكومة المصرية .

وبعد ذلك كان هناك ٥٠٫٠٠٠ من الإيطاليين ، نصفهم يعيشون فى الإسكندرية ، التى كانت حينذاك - أكثر من أى وقت مضى ، وربما للمرة الأخيرة - إحدى عواصم البحر الأبيض المتوسط . وكانوا يتمتعون بشهرة كبيرة فى المهن الحرة والتجارة - وفى مستوى أقل كحرفيين أو ميكانيكيين . وكان من الطبيعى ، أن يثبتوا وجودهم فى مجال البناء ، حيث - إنهم كانوا المسؤلين عن إنشاء الأحياء الجديدة فى القاهرة ، وتدريب جيل بأكمله من الحرفيين المصريين ، وهم ينشرون تذوق الواجهات المزينة بالبروز ، وتذوق التماثيل ، والزينات الكلاسيكية المقلدة ، التى كانت تصنع فى الورش التى لاتزال قائمة - ولكن دون عمل بالقرب من روض الفرج .

وكان عدد الجالية الفرنسية ٢٥٠٠٠ ، أغلبهم من اليهود المغاربة والتونسيين . وكان هناك فرنسيون كثيرون يشغلون مراكز مرموقة فى حقلى الثقافة والمال[١] .

كانت دراسة الآثار والتنقيب عنها ، هى دائرة اختصاصهم ، بحكم تاريخهم الطويل فيها وأقدميتهم على غيرهم . ورغم ذلك ، فلقد أصبح هذا الامتياز من الآن فصاعدا - محل نزاع كان الأب دريتون على وفاق مع زملائه المصريين ، الذين كانوا يأملون فى أن يحلوا محله . ولكن حدث أثناء رحلة نيلية مع الملك فؤاد ، أن الأب دريتون بعلمه ووداعته الكهنوتية ، قد ترك أثرا طيبا على الملك ، جعله يوافق على تجديد تعيينه كمدير لمصلحة الآثار ، وأوقفت فى الحال حملة فى الصحف الوفدية ، كانت تطالب بتعيين مصرى فى هذه الوظيفة .

وطبقا لما ذكره روائى فرنسى (كلود آفلين) كان يزور القاهرة ، فإن جماعة الأسبوع المصرى ، التى كانت تجتمع فى بيت أحد اليونانيين الذين يتحدثون الفرنسية ، كانت تشمل عددا من المثقفين ، الذين لم يكونوا يتكلمون الفرنسية بطلاقة فحسب ، بل كانوا يقرضون الشعر بها أيضا مثل مسكاتللى وأحمد راسم ، وادجار جلاد ، وروبرت بلوم ، وكثيرون غيرهم . وكان هؤلاء من الكتاب التقليديين ، أما الجيل الجديد فقد قدم شيئا يبشر بأمل أكبر - قدم شاعرا عظيما فى السريالية .

يجب أن نرجع مرة أخرى بالضرورة ، إلى ذلك العالم للأزياء والأناقة ، وتلك الشلل العقلانية التى كانت مصر ترى فيها نفسها من خلال عيون الآخرين ، وهى لاشك صورة ناقصة ، كان لمصر نواح أخرى ، لايمكن العثور عليها فى المواجهات بين الوجهاء المتعددى الأجناس ، ولا فى الجدل بين المثقفين . إن روح العبث (الشقاوة) عند المصريين ، وفضولهم فى التعرف على طبيعة أنفسهم ، قد خلق شخصية جديدة ، احتلت المكان الأول فى الصور الكاريكاتورية فى الصحافة ، وفى النكات السياسية ، وأصبحت تعكس الموقف الأخلاقى لهذه الفترة . تلك كانت شخصية «المصرى أفندى» ، التى تعبر عن رجل الشارع فى مصر .

لم يكن فى «المصرى أفندى» شىء من طباع الفلاح ، ولاراكب الجمل فى الصحراء ، كان رجلا أقرب إلى البدانة ، ينتمى بوضوح إلى طبقة البورجوازية الصغيرة ، يلبس رداء الغرب ويضع على رأسه الطربوش التقليدى . وكانت السبحة العنبر التى يحملها فى يده ذات منافع عديدة ، يستخدمها فى بعض الأحيان كسلاح أوكحجة فى الجدل ، ولكنها كانت فى كل الأحيان شعاراً .

وكان الشيخ متلوف وهو شخصية أسطورية أخرى ، لاتزال تحظى ببعض الشعبية ينتمى إلى جيل سابق ، وكانت هذه الشخصية لعالم من العلماء المنحرفين ، رجل من رجال الدين المزيفين ، الذين يتكاثرون فى فترات الانتقال فى الحكم إلى نظام آخر .

ولم يكن المصرى أفندى شيخاً ، ولكنه كان يحتفظ بذلك اللقب التركى «أفندى» ، الذى كان شائعا الآن فى مصر ، شيوع لقب «أستاذ» الفارسى ، وكان يعنى ببساطة كلمة «سيد» وكان شخصية مألوفة فى كل الحرف المتوسطة أو الدنيا فى الحياة المعاصرة ولربما كان على معرفة قليلة بالفرنسية ، ولكنه ظل مخلصا لثقافة أجداده ومطبخهم . وكان يقضى جزءاً من الصباح فى قراءة الأهرام ، ومناقشة مافيها بإسهاب مع زملائه . وكان يحتسى عدداً لاحصر له من فناجين القهوة الصغيرة ، ويستمتع بالذهاب مع أصدقائه لأكل أطباق الفول المدمس فى مطعم ايسايفتش المقدونى فى ميدان الإسماعيلية . ورغم أنه كان يرتدى الملابس الإفرنجية إلا أنه كان يواظب على الوضوء قبل الصلاة . وبينما كان يؤدى كل فروضه الدينية كما يجب ، فقد كان يكره التعصب ، كما يكره كل أنواع التطرف . وكان يحلف بالنحاس ، كما كان يحترم النظام الملكى . كان وطنيا عن عقيدة ، ولكنه كان لا يملك نفسه من الضحك على المظاهرات ، التى كانت الانفعالات فيها تطير الطرابيش فى الهواء .

كانت هناك مشاهد غريبة فى الشوارع ، إلى جانب مشهد «المصرى أفندى» كانت الصحافة تلاحظ تلك المشاهد ، وتعكسها بوضوح ، فى صفحاتها المصورة الآخذة فى الازدياد فى صحيفة السياسة ، وفى صحيفة المصرى ، وفى غيرها من الصحف ، كانت هناك صورة مثلا فى تلك الفترة التى نروى أنباءها ، تصور لنا احتفالا رسميا فى مكان ما فى مصر ، فى سرادق من تلك الخيام المنقوشة ، التى تكاد تشكل رمزاً ساخراً من حياة الصحراء . وكانت الشخصيات التى تتميز عن كتل الفلاحين المحيطين بهم ، هى شخصيات كبار الموظفين ، الذين يرتدون ـ الملابس الغربية الكاملة ـ كانوا من البيروقراطيين البدينين الذين يرتدون ربطة العنق ، والياقة العالية المنشاة التى كانت من سمات تلك الأيام وكان غيرهم يرتدون بدلاتهم العسكرية الضيقة وكذلك كانت زوجاتهم يرتدين الملابس التى تلتف كالقيد حول أجسامهن البارزة فى كل اتجاه حيث أن نظام «التخسيس» لم يكن قد اتبع بعد .

وكانت هناك صورة أخرى ، تمثل مناقشة بين عم وابن أخيه أمام نافذة مفتوحة ، تطل على النيل وتظهر الأهرام منها على بعد ، يظهر الشاب فى حالة من الكآبة . فيسأله عمه ماذا جرى ؟ هل أنت مريض ؟ هل تعانى من الصداع ؟ هل تفكر فى الانتحار ؟ فيجيبه ابن أخيه ـ ماذا تعنى ـ لماذا تذكر

الانتحار ؟ إن كل هذا الصراخ العالى وكل هذا الهتاف ، على مدار العام ، يعنى أنه لابد أن يخفق المرء فى امتحانه فى آخر العام ، إنها نهاية محزنة للنشاط السياسى .

ولكن الفنانين المصريين كانوا يعالجون الأحداث فى بلادهم بنظرة أخرى ، تختلف عن نظرة رسامى الكاريكاتير ، كانت هذه هى الفترة ، التى بدأ فيها فن التصوير يتطور فى مصر .

افتتح معرض فى أبريل ١٩٣٨ ، فى جاليرى قصر النيل ، لصور عبد السلام ، الذى كان فنانا للوحات الإعلان . التى كان الطلب يزداد عليها فى ذلك الوقت ، فقد كانت المسارح ودور السينما تعرض صور أبطالها على جدران المبانى فى الشوارع ، وكان هناك طلب على تعريب عناوين هذه الإعلانات ، صور هذا الفنان الراقصة أمينة محمد فى وضع رمزى ، يحيط برأسها هالة من اللهب ، ويسيل دم عشاقها على أناملها .

وافتتح معرض آخر للصور فى إحدى المحلات التجارية فى ميدان سليمان باشا ، وكان الفنانون فرنسيون فى أسلوبهم الى حد الغثيان . ورغم ذلك فقد ظهرت بعض المواهب فى هذا العرض ، كما ظهرت صور الأجساد العارية لأول مرة فى بعض اللوحات . وكان ذلك احتجاجا على نفاق التقاليد ، وعلى ذلك الرداء التنكرى الذى يرتديه التطور فى مصر معا . إن هذا الرجوع إلى الواقع الطبيعى ، كان يتضمن أيضا أن الثقافة قد وصلت إلى مرحلة ، يستطيع فيها الفنان ، ووراءه الجمهور ، أن يرفض وجهات النظر التقليدية فى الفن وبفضل فرشاة محمد سعيد ، كشفت الأستار عن قدرة مصر الأصيلة ، فى تصوير تدرج الألوان الرائع للبشرة الإنسانية ، تحت الضوء السخى ، ويقول «الشيخ متلوف» ، وهو يسترق النظر بطرف عينيه إلى الصور العارية ، ما شاء الله .

كان الشباب ممزقا بين هذه الإغراءات المختلفة . وكان النموذج الغربى المعروض فى نوافذ العرض لمحلات بيع الكتب ، وفى إعلانات الأفلام الفرنسية ، ومجسدا حول موائد المقاهى الراقية ، يتعارض مع النموذج الشرقى ، الذى كان الأقوى من حيث الكم ، الذى كانت له الغلبة ، وإن كان ذلك بطريقة مختلسة تتجنب عيون الرقباء .

وعلى أرصفة الشوارع ، اكتسبت الملابس أهمية كبيرة من حيث التصنيف ، بل - نكاد نقول - من حيث الفلسفة . كان الزوار والكثيرون من المواطنين ، يفزعون من تنوعها وتنافرها وصف بعض الشهود الجامعة بأنها معرض للأزياء ، يرى فيه المشاهد ، كل أشكال الملابس جنبا إلى جنب . ويعرب أحد مراسلى الصحف - وكان طالبا - عن دهشته من هذه الرغبة الجنونية بالتفرد . كان البعض يرتدون البدلة والطربوش ، كحل وسط بين ما هو أصيل وما هو مستورد ، وتصالح بين الجديد والقديم . وإلى جانبهم كان هناك شبان يمشون عارى الرءوس ، أو يرتدون «البيريه» أو يرتدون الجبة والقفطان والعمامة ، لتأكيد انتمائهم إلى الإسلام . ولا حاجة بنا إلى القول ، بأن هذا التنوع فى الملابس يتضمن عدم المساواة . كانت عربات الخيل المطهمة والسيارات ، التى يركبها البورجوازيون فى جو من الراحة والترف ، تشق طريقها

بين زحام الفقراء . وفى حى الدرب الأحمر ، لم يكن شيئا غير مألوف ، أن يصادف المرء فى الصباح ، جثث الشحاذين الذين ماتوا جوعا فى الليل ! ؟

إن هذه التقارير فى الصحافة ، لم تكن تقتصر على ما هو جميل فحسب بل كانت تعبر أيضا عن غضبها وأساها . وكانت فى هذه الحال ، تتخذ نبرة عاطفية حزينة . كانت هناك فقرات ، بل مقالات ، تحكى لنا عن عذابات القلب الكسير ، فى أسلوب «زاعق» أو بأسلوب حافظ إبراهيم ، شاعر النيل ، الذى عاشر شظف العيش زمنا طويلا ، وفى مقالات أخرى بأسلوب أقل عاطفية وانفعالا ، كانت هذه المقالات تعبر عن شقاء الفقراء بطريقة موضوعية . وعلى صفحات هذه الجرائد ، نقرأ خطابات كثيرة من سكان الأقاليم ، الذين حيرتهم مشاكل الحياة ، وما أصيبوا به من الصدمات العاطفية - فالأهرام مثلا تنشر قصة عودة شاب مصرى إلى وطنه . إنه حين يرى النيل مرة أخرى ، يخيل إليه أنه يجرى دما .

كانت عربة القطار التى يستقلها مملوءة بالأجانب . إنه يقول : لقد كنت أحترم هؤلاء الناس فى أوربا وأجلهم ، ولكننى حين أراهم هنا ، لاأستطيع التفكير إلا فى حدود الاستغلال والعبودية ، لم يكن هذا الشاب ناقدا ممن تنطوى نفسه على حقد أو عداوة . بل إنه كان يحاول فقط ، أن يقوم الموقف لأول مرة . أخيره أصدقاؤه الذين استقبلوه فى محطة القاهرة ، أنهم يفكرون فى ترشيحه للنيابة عنهم فى الانتخابات القادمة وهى مجاملة سارة ، كان الرجوع إلى الوطن من البلاد الأجنبية ، على أى حال ، يمنح القادم رخصة ضمنية للتفوق ، ويستمر الشاب فى قصته راويا لنا انطباعاته الأخلاقية عن فوضى الشوارع ، وزحام المرور والقذارة ، ووجود الغنى والترف جنبا إلى جنب مع الفقر المدقع وعن عربات الترام المزدحمة ، التى يضطر «الكمسارى» فيها ، أن يقوم بالالتواء والدوران كالقرد المدرب على الحركات البهلوانية ، إذا أراد أن يجمع الحد الأدنى من أجرة الركوب ، وفى مصالح الحكومة ، كانت الأمور أسوأ من ذلك . يبدى ذلك القادم الجديد إشمئزازه الشديد من فراغ الكلام من كل معنى - إن النهار بأكمله يضيع فى الدردشة ، والقيل والقال الذى لاطائل تحته . . إن الناس يحضرون إلى هذه المكاتب - وينصرفون عنها كما يريدون ، وآخر شىء يفكر فيه أحدهم هو قضاء الأعمال . والإصرار على ذلك يعتبر من سوء الأدب ! ويترك الشاب تلك المصلحة وهو مشمئز . وفى الممر إلى الباب ، يلتقى برجل يبيع الكنافة - ويقول - إفرض أن أجنبيا رأى ذلك المشهد !

لقد رأى الأجنبى كل ذلك . ولم يحصر اهتمامه فى كل الأحيان ، بما يجرى على السطح إن الاختلاط لم يكن كله عبثا لا جدوى فيه . إن القصور كانت حجرة الانتظار التى تؤدى إلى دوائر الأعمال ومراكز القوى . إن ملاحظات مذكرات الزوار ، الذين كانوا يتنقلون فقط فى حدود الدوائر البورجوازية ، كثيرا ما كانت تكشف عن ملاحظات وثيقة الصلة بموضوعاتها ، بل كثيرا ماكانت تفشى أسرارا خطيرة . سمع أحد هؤلاء الزوار مضيفيه ينتقدون : «دور الكنيسة القبطية» ، التى كانت تمارس نوعا من الغزل المؤسف مع الإسلام بينما كانت الحكومة مؤيدة من البطريرك ، تحاول أن تقضى على روح الإصلاح فى المجلس الملى . وفى ضوء هذه الأنباء ، نستطيع أن نحس بحقيقة الصراع ، الذى كان يجرى بين دعاة الإصلاح من الأقباط ، وبين غيرهم ممن كانوا تحت سلطة القصر . الويل لمن اختاروا الحرية !

ولاحظ زوار آخرون المفارقة الحادة بين الرخاء الذى تتمتع به دوائر الأعمال ، وبين ركود الحياة العامة . فإذا كان هناك طبقة من طبقات المجتمع . تتمتع بالرخاء ، عن طريق استغلالها لتجارة القطن ، وبراعتها فى استخدام المال ، فقد كان هناك فرق هائل يمزق نياط القلوب ، بين ظروف هذه الطبقة الممتازة ، وبين بقية أفراد الشعب الفقراء . وفى هذه الأثناء ، لم يكن فى وسع أى مراقب لأحوال مصر ، مهما بلغت سطحيته ، إلا أن يذهل من انحطاط درجة الكفاءة فى الحياة السياسية . إن أحد الكتاب يشير إلى تلك المفارقة المخيبة للأمل بين الإخلاص الوطنى الذى يكاد يكون إجماعيا ، وبين الصغار الذى تتسم به الصراعات بين مختلف «الشلل» والسياسيين وينزعج آخر حين يرى كلمة «حريم» مخطوطة على المكان المخصص للسيدات فى الترام . ويحضر آخر احتفالا لإهداء الجوائز فى جامعة فؤاد الأول فى الجيزة فيرى السفير البريطانى برسى لورين فى بدلته الرمادية ، يصفق لسماع فقرات معينة فى الخطب ، ويمتنع عن التصفيق بطريقة يقصد بها لفت الأنظار ، حين يُحيِّ الحضور بالهتاف ، شطرا من شعر شوقى ، يقول ما معناه - ألا ترون كم نتحرق شوقا إلى - الاستقلال ؟

وزائر غير هؤلاء أيضاً ، يحكى عن حوارين هامين - أحدهما ، مع رجل لعله كان لبنانيا ، أو فرنسيا ، «كان يرى تهديد التعصب الدينى مختفيا وراء ـ هذه الحماسة السياسية ، ويخشى ما يمكن أن يؤدى إليه تحرير البلاد من التجاوزات الخطيرة . ويقول ـ إنه من المستحيل أن نتعاون مع الإسلام أنهم سوف يذبحوننا جميعاً .

أما الحوار الثانى ، فكان مع رجل إنجليزى ، قال - إن مهمتنا لن تلقى التقدير من أحد . ولكن الواجب يقضى علينا أن نفى بوعودنا ، إن هذه الوعود كانت ذات حدين وكانت بريطانيا تهدف الآن إلى أن تدمج فى الاستراتيجية العالمية ، ذلك الاحتلال الذى كانت مستعدة للتخلى عنه فى كرم ، ولكن دون أن يكون لها فى ذلك حرية الاختيار .

كان السواح فى مصر يتصلون بمواطنيهم الذين استقروا فى البلاد ، والذين كانوا يمدونهم بالمعلومات المفصلة ، التى لم تكن بريئة من التحيز ، وإلا فقد كانوا يحاولون ـ أن يصلوا إلى الحقائق عن طريق التخمين . ولسوء الحظ ، فإنهم لم يفكروا قط فى التحرك خارج هذه الدوائر الكوزموبوليتانية (متعددة الأجناس) التى اعتادوا أن يتصلوا بها فقد كان ذلك أمرا لايقره العرف وقواعد السلوك الاجتماعى . وعلى أى حال ، فلم تكن هناك جدوى من ذلك . إن «كتاب التيمز» يذكر فى عام ١٩٣٧ ، أنه لم يكن هناك مصرى فى ميدان التجارة ، يزيد عن صاحب دكان . كانت المستويات العليا والوسطى فى التجارة ، لاتزال حكرا على الأجانب ، وعلى الأخص السوريين اللبنانيين . فهل كان الوصول إلى التحديث ، على حساب الطائفة القديمة للتجار فى مصر ؟ ولكن هذا المراقب الأجنبى يلاحظ أيضاً زيادة استخدام الفلاحين للأتوبيس ـ وهو تطور مهم فى وسائل المواصلات فى آخر فترة ما بين الحربين ـ وأن السيدات المصريات يذهبن الآن إلى السينما ، وأحيانا بأنفسهن دون أن يصطحبن معهن رجلا . وإن كان صحيحا أنه كان هناك مقصورات ومقاعد مخصصة لهن وحدهن ، إلا أن الذهاب إلى أماكن التسلية هذه ، كانت تشكل بنفسها نوعا من العرض الذى يقصد به لفت الأنظار ويذكر محرر التيمز

«كذلك» ، دون أن يذكر المصدر الذى استقى منه معلوماته ، بدء ممارسة تحديد النسل ، بين الطبقات العليا فى المجتمع . ودون أن يكونوا من رجال علم الاجتماع ، كان لبعض أولئك الأجانب ، وأغلبهم من الصحفيين ، أعين ترى ـ وآذان تسمع !

كان رأيهم عن مصر ، مزيجا من الدراسة الجادة ، وعدم الفهم . ولماذا يذهبون إلى أبعد من ذلك ؟ إن هذه المعرفة التى تعوض نفقات السفر ـ وهى دراسة لاتقارن على أحسن الفروض ، إلا بمستوى دراسة البستانى ـ كانت كافية لاشباع متطلبات متعتهم وحرفتهم ، وكانت إلى حد ماتتناسب مع الموقف الانسانى . لأن سلوك المصريين وميولهم ، كان يمليها عليهم ـ فى الجانب الأكبر ـ علمهم بما يعرفه الآخرون عنهم .

كان الأمر سيحتاج إلى جهود طويلة الأمد فى التحليل ، وإلى ارتفاع مفاجئ فى التلقائية ، لإستبدال تلك الرؤى المنحازة ، والآراء المسبقة ، والرؤى المضادة النابعة من رد الفعل لها . بنوع من اثبات الذات الإيجابى للشرق الأوسط ! ولكن لعله كان ضروريا أن يبدأ ذلك بالغضب . كانت هناك بعض الأخطاء ـ أو الخطايا - التى لاتحتمل . كان هناك حفلة تنكرية ، عقدت بمناسبة رأس السنة ، فى فندق جراند هوتيل فى الأقصر . وحضرت هذه الحفلة ، الصحفيّة برتا جورج جوليس ، التى كانت صديقة للإسلام والمسلمين . وكانت قد التقت بصدقى أثناء حملته الإنتخابية ، حيث كان يحاول ـ طبقا لرأيها ـ أن يجمع حوله كل العناصر المضادة للوطنية ، ولعله كان حاضرا فى الحفلة المماثلة فى فندق ونتربالاس (فى الأقصر) فى رداء تنكرى أنيق وكانت الفكرة الرئيسية التى اختارها منظمو هذا الحفل - بذوقهم الرفيع ـ هى القيام باحتفال جنائزى ! بدأت مراسم الحفل بحمل جثة - فى شكل دمية - إلى تابوتها وبدأ الأجانب الحاضرون فى عربيتّهم المتلعثمة ، يرد دون لحنا جنائزيا ، أو بالأحرى يندبون . وحين رأى المصريون القليلون الحاضرون ذلك المشهد ، تركوا المكان وهم يغلون بالغضب . وكان من المؤكد أنهم لن يعطوا أصواتهم لصدقى .

ولكن مصر كانت فى حاجة إلى أكثر من تغيير الوزارة ، كى تفلت من فقدان ما تملك .

أعلام وأبواق

أيًّا كانت مكانة النموذج ، وأيًّا كانت القوة التى تفرض حضور الضيف غير المرحب به ، فقد كان فى وسع أفراد الشعب العاديين بالطبع ، أن يتجنبوه. وكان الرجال الذين أسسوا أفكارهم على الشعب ، قد غرسوا جذورهم فى تربة صلبة (لاتنفذ إليها الغربة) وكانت الأحزاب المختلفة تعرف هذه الحقيقة بالغريزة .

ومن خلال ضرورة التصدى للسلطة البريطانية ، أو الالتقاء معها فى حل وسط ، كانت هذه الأحزاب تعرف أيضا أن ذلك يختزل وجودها إلى مجرد علاقة منسوبة إلى الغير . ولكن هؤلاء المصريين

عاشوا لحظات معينة من تحقيق الذات المكثف . لقد وصفت من قبل بعض هذه اللحظات ، وكان هناك الكثير منها فى المستقبل . كان العنف السياسى وقوة الانفعال ، وحتى تنافر المواقف ،وسيلة فى بعض الأحيان - لتحرير الكلمة .

وكان هناك أيضا بعض الانتصارات فى تلك التكنولوجيا ، التى أحس المصريون إحساسا حادا بقواها التى كانت تبعث على الضيق وكذلك على النشاط . إن مصر التى كانت فى طليعة بلاد العالم التى استخدمت السكك الحديدية ، وأصبحت الآن تهتم بالطيران - تلك القوة التى كانت تحديا ماديا لقانون الجاذبية ، فى أرض كانت فى أشد الحاجة إلى القوة التى ترفعها فوق معاناتها المعنوية والنفسية عقد فى القاهرة عام ١٩٣٤ ، مؤتمر دولى للطيران . وأثار ذلك حتى فى مجلس النواب مشهداً غاضباً ضد الوزير الذى برأس هذا المؤتمر ، والذى كان قد ألقى خطابه بالفرنسية . وكان نقد الأعضاء له قاسياً على اجترائه على تلك الفعلة . ولعل ذلك كان رابطة جديدة نثرى بها معرفتنا - بين اللغة والتقنية .

فى ١٩٣٦ قامت أربع طيارات من مدرسة الطيران بألماظة ، تحت إمرة صابر أفندى الكاشف ، برحلة جماعية ناجحة من القاهرة إلى الحجاز ، وهكذا أسسوا لهم رابطة جديدة مع الشعائر .

وكانت هذه الرحلة محل اهتمام أكثر من اللازم من جانب البريطانيين . وفى ١٩٣٧ عقد اللقاء الدولى الثالث للطيران فى القاهرة ، وكان يضم خمس طيارات مصرية وإحدى عشر فرنسيـة ، وتسع بريطانية ، وطيارة واحدة ألمانية من نوع اليونكر ، كانت محل إعجاب شديد ، لأسباب لاتتصل كلها بالرياضة . وكان هناك أيضا امرأة بين الطيارين .

وكانت البلاد التى تبذل هذه الجهود العظيمة فى هذا الميدان الحديث ، لاتزال جذورها مغروسة فى الماضى السحيق . كان التقدم فيها مجرد واحة محاطة بصحراء التقاليد ، ومهددة بالرجعية والانتكاس . وهكذا ، بردة الفعل التى كانت تكشف عن أمور كثيرة ، والتى لم تكن حركة غير إرادية ، كان هناك الإحساس الدائم بالحاجة إلى إثبات الذات . وكان هذا سببا فى شعبية كتب «التقاويم» (المناخ) ودور المعارض ، كشهادة ونذير معا .

فى عام ١٩٣١ ، كان المعرض الزراعى الصناعى الرابع عشر الذى عقد فى الجزيرة فى القاهرة ، بخلاف سلفه عام ١٩٢٦ ، مصراً على إثبات مصريته . وكان هذا هو السبب ، أن مساحة واسعة فيه ، قد خصصت لتلك الصناعات التى كانت فى متناول مصر فى تلك الفترة . ولقد جذب هذا المعرض إليه جماهير غفيرة ، لم تكن مقصوره فقط على البورجوازيين . ولقد لوحظ ابتعاد الأجانب عن زيارته .

وفى عام ١٩٣٦ ، كان يجرى الاستعداد لإقامة «مهرجان العيد الوطنى الاقتصادى» وفى الأزبكية ، عقدت حركة جديدة ، يقوم بها الشباب ، تسمى «مشروع القرش» ، استقبلت استقبالا حافلا . وكان هدف هذه الحركة هو إنتاج «الـطربوش» الـذى كان يميـز الشرق من الغـرب ، والنمط البورجـوازى الحديث ، من الفلاح ، ورجل الدين التقليدى . وكما هو معروف ، أصبح غطاء الرأس هذا شعاراً لنهضـة الشرق الأوسط .

ومنذ عام ١٩٢٥ ، تطورت صناعة الطربوش ، التي كانت قد بدأت على استحياء منذ أوائل القرن . وكانت هناك ثلاثة أنواع منه - طربوش فوّه - وطربوش قها ، وطربوش تلا . ولكن مشروع القرش ، كان يبين عن براعة أكبر ، أو نوايا أحسن ولذلك استطاع أن ينتج نوعاً فاخراً من الطربوش يباع بمبلغ ٣٥ قرشاًفقط ، تحت اسم «طربوش محمد علي» وأصبح هذا النوع شعاراً وطنياً في تلك الفترة .

ومن بين الاتجاهات الأخرى نحو التحديث ، يحق لنا أن نلاحظ مشروع تحسين التربة بسبب الافتقار إلى صناعة محلية للمخصبات . في ذلك الوقت ، كانت مصر تستورد النترات من شيلي . وفي المعرض الصناعي الزراعي العام ، عام ١٩٣٥ ، خصص مكان الصدارة لعرض منتجات شيلي من السماد . والتف جمهور كبير في ذلك المكان ، حول دمية لفلاح يطرف بعينيه ويحني رأسه ، بينما اختفت وراءه أسطوانة جرامفون ، تغني زجلا شعبيا يعدد حسنات هذا السماد وما يجلبه من الخير للفلاح الذي يستخدمه . ولقد جلبت هذه الأداة الميكانيكية المعبرة ، شعبية كبيرة لنترات شيلي .

وكان هناك سيل من الفصاحة والبلاغة ، يواكب هذه الجهود . إن الشرق الأوسط بنوع من التعويض العاطفي والجمالي قد طبّع إسهام الأجنبي في الصناعة وتبناه لنفسه . كتبت بنت الشاطىء مقالة عن «الجهاد» وكتب طلعت حرب ، الذي لم يكن من رجال الصناعة فحسب ، بل شاعرا مكبوتا أيضا ، مقالة عنوانها «الويل لمن يعلنون عن شكوكهم» ! وكانت هناك لقاءات صحافية مع مشاهير الرجال قال النحاس في أحد هذه اللقاءات - إن جهادكم جزء من جهادنا . وهو قول يتسم بغموض يدعو للقلق ، إذا ما قورن بما قاله طلعت حرب : - إن الدعاية للصناعة واجب وطني . إن أحدهما يتحدث عن الجهاد ، والآخر يتحدث عن الواجب ، وهناك فارق كبير بين هذا وذاك . وأعلن لطفي السيد/دارس - الإنسانيات القديم ، وزميل مصطفى كامل - أن الاستقلال الاقتصادي الذي ، تطلبونه ، هو الاستقلال الحقيقي الذي يطلبه الجميع . فماذا يتبقى للأجنبي في هذه البلاد ، إذا هو فقد مصالحه الاقتصادية ؟ إن ذلك الوقت لم يكن قد أتى بعد .

وذهب منصور فهمي ، أحد العلماء المرموقين ، إلى أبعد من ذلك ، إذ اعتبر البناء الاقتصادي ، معركة تستهدف استبعاد تسلل الأجانب إلى صفوفنا - أي تستبعد «الطابور الخامس» كما كان سيسمى بعد ذلك بقليل . وكانت هناك بيانات أخرى على ألسنة طه حسين ، وهيكل ، والعقاد ، وفكري أباظة .

وباختصار ، فإن كل من كان يتكلم ، أو يفكر ، أو له أي وزن في مصر في ذلك الوقت ، كان يشارك في هذا الجهاد لإعادة الخلق .

لم يكن قدمر إلا بضع سنوات على حملة صدقي الانتخابية في الأقصر . ومرة أخرى كانت المحادثات الشائكة تجرى بين مصر وبريطانيا . وقام النحاس ، على رأس الوفد المصري للمفاوضات ، بزيارة رسمية لمعرض أقيم في الجزيرة . إن أي معرض ، يمثل رأي المجتمع في وجوده الدنيوي . وبدت سياسة الوفد ، التي كانت منتصرة في ذلك الوقت ، كما لو كانت ولادة جديدة للوعي القومي . إن هذا التزامن ، كان محل تقدير .

وبينما كان يبث عزف المذياع إلى جماهير الزوار ، آخر أغنيات عبد الوهاب كانت أحدث أشكال الذوق والإحساس التى تعبر عن الاسترخاء والبهجة ، تقلل من ذلك العنف الدرامى ، الذى كان يزيد من حدته ، صرامة خلفية المنظر الطبيعى ، والوعى بالتاريخ ذى الجلال المرتقب ، الذى كان يكمن فى عطلة مؤقتة .

وكانت هناك رموز أخرى . تذكر المصريين بالاحتلال الأجنبى - كانت هناك أصوات الأبواق التى تنطلق من وقت إلى آخر ، من ثكنات قصر النيل ، وفوق ذلك كان الإحساس المتسلل ، بانتشار نوع من الغش ، يشعر به كل امرىء فى داخل نفسه ، وفى الكائنات والأشياء التى حوله . أن ما كان يرتقب من وسائل التسلية - حينذاك - كما هو الآن ، سواء أكان ذلك مظاهرة ، أو كان معرضاً ، هو إحساس بالأمان .

إن مصر قد تعرفت على نفسها فى قائده[1] ، رغم أن هيئته كانت لاتثير الإعجاب بما كان فى عينيه من حول ، وما كان فى ملبسه من إهمال ، حيث كانت سترته الفضفاضة معلقة من كتفيه على صدرية أختيرت حيثما أتفق ، وبالاختصار فإن مظهره كان ينم عن انتمائه للبورجوازية الصغيرة ، أكثر مما كان يوحى بالبطولة ، ولكن هذا الرجل كان يعرف كيف يعبر فى تلك اللحظة ، عما كانت تنتظره الجماهير . كان يتحرك بين منصات العرض ، متبوعا بالجماهير التى كانت تشوح بأيديها ، مطعما تقدمه فى هذه المسيرة ، بالحركات المعبرة . وبعض الكلمات البسيطة التى توحى بالتقى والورع ، مثل عظيم ، عظيم ، عظيم جداً . بارك الله فى هذه النهضة . وكانت الجماهير تدوى بـالتصفيق . فهل رضيت مصـر عن نفسها أخيراً ، أم كان ذلك مجرد تظاهر ؟ ذات يوم ، التقت أربع عشرة جمعية ، كانت تحمل أسماء توحى بالأمل - مثل جمعية مصر للمصريين ، وجمعية الإستقلال الاقتصادى - فى قاعة الجمعية الزراعية ، احتفالا بتكريم عبد الله أباظة ، الذى اختير خبيراً اقتصادياً للسودان ، وكانت الخطب وصـور الأشخاص ، والصور الفوتوغرافية فى الصحافة ، تكون جزءاً من هذا المعروض الذى كان تعليقا من مصر الزراعية على نفسها .

فى السابق ، كان نداء المؤذن من قمة المئذنة فى أوقات الصلاة ، يدوى فيها بين السماء والمدينة .

وكان ذلك رمزاً لوعى الجماعة ! أما اليوم ، فقد كانت هناك علامات أخرى ، تمثل نواحى أخرى من نفس هذه الجماعة ، ولكن هذه العلامات ، كانت أوثق صلة بالتطور العالمى ، من حيث التقدم التكنولوجى والتحرر .

الفصل السابع

جماعات جديدة وطبقات فى دور التكوين

كان دهاة المال من أعضاء بورصة الأوراق المالية النشطة ، وموظفو الشركات والبنوك ، وأفراد الطبقات الحاكمة ، لا تمثل بوجه عام ، إلا عددا ضئيلا إذا ما قيست بباقى سكان البلاد من الفلاحين . وماذا يمكن أن يقال عن طبقة المثقفين ؟ بالرغم من أن قدرتهم كانت تكمن فى الأفكار والكلمات ، وبالرغم من أن الكلمات قد أصبحت - والفضل يرجع فى ذلك إلى وسائل الاتصال والإعلام - لها نفس أهمية الهواء الذى يتنفسه الناس ، فإن عدد هؤلاء المثقفين كان أقل من القليل . كان المجتمع فى هذه الفترة شبيها بالهرم ، الذى تتسع مساحته تدريجيا من القمة ، التى تقف عليها جماعة صغيرة منغلقة على نفسها ، همها الأول هو الحصول على الأرباح والتحول إلى التحديث فى القاعدة العريقة ، التى كانت لاتزال أسيرة لأحفاد النيل . ولكن هذا الهرم كان هرما مدرجا ، كهرم سقارة .

كانت الغالبية العظمى من المصريين ، وهى البناء التحتى - إن جاز لنا هذا التعبير - تعتبر أنها تعيش فى أدنى درجات مستوى المعيشة ، وأدنى إمكانيات المبادرة الاقتصادية ، حتى بدت عاجزة تماما عن التأثير فى الأحداث . وبالرغم من ذلك فقد كانت مفزعة ، لنفس هذا السبب . فإذا كان الكثيرون من الناس يتحدثون عن التقدم ، وإذا كان القليلون منهم قد حصلوا على التعليم ، وإذا كانت كلمة الحرية قد تردد صداها فى الخطب ، فإن الكتل الكبيرة من أهالى البلاد ظلت عنصرا مجهولا ، مجتنبا ومهددا (بكسر الدال) .

إن الفلاحين كانوا هم أساس المجتمع المصرى ، ومع ذلك فقد كانت حياة الريف تخضع لقوى ضاربة فى القدم ، يعجز علم الأعراق البشرية (الأنثولوجيا) عن حل رموزها ، وتأسى لها الثقافة فى المدينة ، كان إخلاص الجماعات ، ومعاهدات الشرف فى هذا المجتمع الريفى ، ثمنها النقود أو الدم . وكان الريف الوديع أسيرا فى أيدى الجماعات المنظمة من اللصوص وقطاع الطريق . وكانت الخشية من اعتداءات الشرطة ، لا تقل عن الخشية من اللصوص الذين كانت الشرطة تحاول القضاء عليهم وكانت الحياة الريفية تحتل مكان الصدارة فى الصحف دوريا ، حين يجد حادث مثير .

حدث نموذج من تلك الأحداث المثيرة عام ١٩٣٦ ، فى ميت عساس ، إحدى قرى سمنـود ، بدأت المشكلة بحادث عادى . صدمت إحدى السيارات التى كانت تشق طريقها خلال الحوارى الضيقة فى القرية أحد الفلاحين . وكان من نزق السائق الذى كان يجهل عادات أهل الريف - أن توقف عن السير . فلم يمض وقت طويل حتى أحاط به أهل القرية وهاجموه . وحاول غفر القرية إنقاذ السائق من أيديهم ، ولكن أهالى القرية هاجموهم أيضا ، ولم يتركوهم حتى ظنوا أنهم أموات . وجاءت بعد ذلك قوة من الخيالة من مركز سمنود ، يمتطون جيادهم المطهمة . فقبضوا على عدد من أهل القرية ، وساقوهم إلى السجون ، التى كان يرجع تاريخ بنائها إلى أوائل أيام عهد الاحتلال ، أو إلى ما قبل ذلك !

وهناك سيم هؤلاء القرويون أصنافـا من الجلد والعذاب ، كـما حدث فى البـدارى قبل ذلـك بسنوات . وانتهز الأحرار الدستوريون هذه الفرصة ، وأرسلوا إلى مكان الحادث أحد الصحفيين لتحرى الحقائق . وألقيت الأسئلة عن هذا الحادث فى مجلس النواب . ولكن الحادث بعد ذلك أخذ شكلا أكثر سوءا . فقد كان يبدو أن النحاس بوصفه مواطنا من سمنود ، قد اعتبر أن هذا الحادث موضوع يتعلق بشخصه . ودافع عن عماله من رجال الشرطة ، محتجا بمبدأ الفصل بين السلطات . واستطاع إسكات سائليه فى المجلس ، بفضل الأغلبية البرلمانية التى تسانده .

ماذا حدث - ومن كان المذنب ؟ إننا نفقد الخيط الرفيع الذى يفصل فى هذا الموضوع ، حين نقف حائرين بين متاهات مناورات رجال الشرطة ، وبين سلوك أهل الريف فى مثل هذه الحوادث .

إن الفلاحين ، بالنسبة لجميع الأحزاب ، وعلى الأخص الوفد ، كانوا يمثلون قاعدة وسندا ، لايمكن لأحد أن يتجاهلها . وكان الفلاح موضوعا للمناقشة والدراسة ، وكان يقال أن مصيره مرتبط بمصير البلاد كلها وكان ذلك ذهابا إلى أبعد مما يجب ، أو إلى أقل مما يجب . إلى أبعد مما يجب ـ حيث إن إسهام الزراعة فى الدخل العام للبلاد ، كانت لاتتناسب مطلقا مع عدد الأفراد العاملين بها . وأقل مما يجب ، حيث إن قيم الفلاحين الثقافية والجمالية ، ونهج سلوكهم ، كانت لايمكن أن تبقى بعد إحراز التقدم العقلانى والاجتماعى . إن الطريقة الوحيدة للبقاء عند الفلاح ، هى تخليه عن ذاته وطبيعته .

مهما كان الظلم الذى يمارسه رجال الشرطة فى الريف قاسيا ، فلقد اختفى أكثر المظالم اجحافا من الريف . فلقد ألغيت السخرة ـ التى كانت محل جدل كثير فى أوائل أيام الاحتلال ، وكذلك ألغى تسخير الفلاحين فى تطهير الترع ، وإقامة السدود والجسور أيام الفيضان ، وإن كان سكان القرى لايـزالون

خاضعين للتجنيد للقيام ببعض الأعمال فى حالات الطوارىء ، كإنقاذ الأراضى من الغرق ، وإصلاح الكبارى . ولكن بقى هنا عامل أساسى من عدم المساواة فلقد كان كد الفلاحين وكدحهم ، هو السبب الرئيسى للتطور الذى أتاح لمصر أن تقوم بدورها فى العلاقات الدولية .

ولكن نتيجة هذا الكدح من الأرباح ، كانت تتجمع فى أيدى بعض البورجوازيين الذين لم يكن لهم جذور فى الأرض ، والذين كان عددهم آخذا فى الازدياد وحيث إن هذه الظاهرة الاقتصادية المحضة ، كانت ذات ارتباط وثيق ببعض العوامل الاجتماعية والنفسية .

فإن ملكية الإقطاع للأراضى ، قد تخلت عن مكانها لنوع شبيه بالاستغلال الرأسمالى . أقول لأن الحضارة التقليدية بروابطها المتنوعة العديدة لم تختف . كل ما حدث ، أنها قد تجوهلت أو كبتت أو روّعت . ولكنها استغلت عن طريق غلوائها وتجاوزاتها ـ عن طريق تنافسها القبلى ، وروابطها الأبوية ، والمكانة الكبيرة المتضمنة للعمدة ، والعنف الكامن دائما . كان ذلك وسيلة للاحتفاظ بوضع الفلاحين ، ونبذهم فى آن واحد ، فبينماكان الفلاح التعس «بروليتاريا» فى فقره وعوزه ، فقد ظل فلاحا فى تمسكه بعاداته القديمة ، وفى ولاءاته .

إن تقلبات النيل ، تؤثر فى السلوك الجماعى ، وفى الأحداث التى تليها مباشرة . وفى ١٩٣٧ حين جاء الفيضان أقل من المتوسط ، اختلفت الآراء فى أسباب ذلك ونتائجه . فأعرب أنصار الحكومة عن رضائهم ، بأن الفلاح سيعفى فى هذا الموسم من الأعباء الإضافية ، التى يحملها على كتفه فى حالة الفيضانات المرتفعة . ووجهت المعارضةاللوم الى الحكومة ، واعتبرتها مسئولة عن شح المياه وصفائها الزائد عن الحد . حيث إن النيل لايروى الأرض فحسب ، بل يخصبها أيضا ، بما يجلبه معه أيام الفيضان من المواد العضوية المتحللة .

ولكن إقامة السدود ، فى حجزها لمياه الفيضان وراءها ، كانت تقلل من كمية الطمى الذى يمد الأرض بالخصوبة . ولذلك لجأ المسئولون إلى تعويض هذه الخصوبة الطبيعية ، عن طريق استخدام الأسمدة الكيماوية المستوردة . بلغ مقدار هذه الأسمدة الصناعية فى ١٩١١ ,٣٠,٠٠٠ طن ، وفى ١٩٢٠ ، زادت هذه الكمية إلى عشرة أضعافها ، وفى ١٩٣٤ بلغت ٣٥٠,٠٠٠ طن ، بتكلفة قدرها مليونان من الجنيهات .

ولتخفيف عبء هذه التكلفة حاولت الحكومات المختلفة منذ بضع سنين ، إنشاء مصنع للسماد ، يستمد الطاقة اللازمة لتشغيله من مشروع الكهرباء ، التى يمكن توليدها من مساقط المياه فى خزان أسوان . كان هذا المشروع ، موضع الاهتمام الجاد أثناء الثلاثينات . وكانت عناصر هذا المشروع ميسرة ، حيث كان من الممكن تحويل الأزوت من الجو ، والحجر الجيرى المتوفر فى المنطقة ، بالمعالجة المناسبة بالكهرباء التى ستتولد من الخزان إلى ذلك المنتج الذى كانت البلاد فى شدة الإحتياج إليه . ومن هنا أتت فكرة كهربة خزان أسوان ، وأتى أيضا التمزق والانشقاق الذى حدث فى الوفد ، وبين السياسة وعلم البيئة ، كانت الدائرة الآن قد أغلقت .

كانت دراسة الاقتصاد الزراعى – وان لم تكن دراسة الفلاحين – قد خطت – خطوات واسعة ، منذ تلك التحقيقات ، التى قامت بها «باحثة البادية» ابنة حفنى ناصف ، قبل الحرب العالمية الأولى . وأمكن الحصول من تلك الدراسات الآن ، على بيانات وإحصاءات دقيقة . حوالى ١٩٣٥ ، كانت الأرض المزروعة تقدر ٥,٨٣٧,٠٠٠ فدانا . وكانت هذه المساحة ، تنقسم بوجه عام من حيث الملكية إلى ثلاثة أقسام . القسم الأول – ويبلغ ٣٠٪ من المساحة الكلية ، كانت ملكيته موزعة بين الملاك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة . وكان هذا القدر ، هو المستوى الأساسى ، الذى كان الفلاح الصغير يملكه ، إذا تجاوزه يصبح من أعيان القرية ، الذين يحق لهم أن ، يلعبوا دورا فى إدارة شئونها . وكان القسم الثانى الذى يبلغ ٥٠٪ من مجموع المساحة هو الجزء المملوك لمن يملكون من خمسة أفدنة الى خمسين فدانا ، والجزء الثالث الذى يبلغ ٢٠٪ من المساحة الكلية ، كان يخص أولئك الذين يملكون أكثر من خمسين فدانا ولكننا إذا نظرنا إلى العدد الكلى للملاك ، نجد أن نسبة صغارهم الذين يملكون أجزاء صغيرة من الأرض إلى هذا العدد ، تصل إلى ٩٣,٣٪ (١٩٣٤) ويكون متوسط ملكيتهم هو ١,٢٢ فدانا للشخص الواحد .

ومن الجهة الأخرى ، كان ٦,١ ٪ من الملاك ، يملكون ٤٠ ٪ من المساحة الكلية بمتوسط حوالى عشرين فدانا لكل منهم .

أما عن أصحاب العزب الكبيرة فقد كانت نسبتهم إلى العدد الكلى للملاك هى ٠,٥٣ ٪ وكانوا يملكون من الأرض ما يوازى ٩٣ ٪ من الأرض التى يملكها الفلاحون . وفوق المائتى فدان ، كان متوسط مساحة العزب الكبيرة يقفز الى ٥٥٧ فدان .

إن هذه الصورة الصارخة من عدم المساواة ، كانت تستلزم اتخاذ إجراءات ثورية حاسمة ، فى المجالات الاقتصادية والسياسية . ولكن من كان يجرؤ على المطالبة بذلك ؟

كان صغار الفلاحين فى الجانب الأكبر ، يزرعون الأرض بأنفسهم ، مع أفراد أسرهم وكانت المزارع الكبيرة والمتوسطة ، تؤجر فى الغالب للغير . وكثيرا ماكان هذا التأجير يتم بمعرفة ذلك الوكيل الطاغية ، الذى يطلق عليه اسم «الخولى» أو عن طريق رئيس الدائرة . وكان تأجير الأرض فى داته(يمثل مشكلة . فقد كان يبدو أن الإيجار مرتفعا إلى حد كبير ، إذا قيس بإنتاج الأرض ، كان الإيجار بالجنيهات على التوالى ، للسنوات ١٩٢٨ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٧)أو٨–٣ ، ٥فى شمال الدلتا . وكان فى جنوب الدلتا ، هو ١٠ ـ ١١ ، ٥ ، و٧ ـ ٨ ولم يكن فى وسع الفلاح أن يلجأ إلى المشاركة فى المحصول ، حيث إن ذلك كان حملا ثقيلا لا قبل له به .

وكان العنصر الذى زاد هذا الموقف تعقيدا ، هو النمو الديمغرافى الهائل . ففى ١٩٣٨ ، طبقا لدراسة جادة ، كان نصيب الفرد فى مصر من الأرض المزروعة هو ٠,٣٨ من الفدان ، وكان عدد السكان حينذاك خمسة عشر مليونا فحتى لو أخذنا فى الاعتبار ، أن وسائل الرى الحديثة ، كانت تسمح بزراعة محصولين أو ثلاثة فى الأرض التى كانت تنتج محصولا واحدا فقط بطريقة الحياض ، فإننا نجد أن العشرة

أفدنة التى كانت تكفى حاجة أربعة عشر شخصا فى عام ١٨٩٧ ، كان لا بد لها أن تكفى ستة عشر شخصا فى عام ١٩٢٧ .

إن الانفصال المتزايد بين الملكية ، والعمالة ، والاستثمار ، كان سببا فى تدهور العلاقات بين الطبقات المختلفة من السكان . بالنسبة إلى كتل الجماهير الغامضة على الفهم التى كانت تمثل قوة مهدِّدة (بكسر الدال المشددة) كان يجرى إخضاعها بالقوانين المناسبة والشرطة وبقيودها التى كانت تلتزم بها ذاتيا ، كان النظام السياسى يظهر لها فى صورة قمع ، أو بيع وشراء ، أو مناورات انتخابية ، ليس غير . إننا نحصل على صور حية لهذا المفهوم ، من قصة أحد المرشحين للانتخابات ، الذى كان يعتلى حماره وينشر «شمسيته» فوق رأسه ، فى أحد الطرق الطينية ، حين التقى بأنصار المرشح المنافس ، فرموه من على ظهر حماره ، ليضيع وقاره ، ويتعفر ثوبه - أو فى المناقشات العقائدية التى يتخللها ضرب النبابيت - أو فى حوادث الثأر الحربية بين الأسر - أو فى مؤامرات الشرطة التى تتعارض مع مؤامرات الأعيان . وكان كل ذلك يحدث فى خلفية من التدهور الإنسانى والمادى .

وفى عام ١٩٣٨ ، قام أحد العلماء الأمريكيين بدراسة لمشاكل السكان . إن لهذا الأجنبى ، الفضل فى كونه أحد أوائل الناس الذين أكدوا على وجوب التخلص . من ذلك الذى يسميه العرب الآن (الثالوث الشرير) وهو ثالوث الفقر والجهل والمرض أننى لا أدرى إذا كان يبالغ فى قتامة الصورة ، ولكن وصفه يبدو لى مدعما بالأسانيد وملتزما بالدقة . إنه يقول إن غذاء الفلاحين ، يعانى من فقر فى البروتين بنسبة ٢٠ ٪ وفى المواد الدهنية بنسبة ١٦ ٪ وإنهم يحاولون تعويض هذا النقص ، بالطرق الكلاسيكية للفقراء - بقضم الحبوب الجافة والترمس ، واللِّب ، والبطيخ ، ونقع الشاى الأسود ، والتهام كل ما تلقيه الصدفة النادرة فى أيديهم من الحلوى أو المواد السكرية . ولقد أصبحت السمنة فى نظر هؤلاء الجوعى ، مثلا أعلى . ومكانة اجتماعية .

وحدد ميزانية أسرة الفلاح فى العام بمبلغ ٢٤ جنيها . وكانت أجرة الفلاح اليومية فى أعوام ١٩٣١ - ٣٢ - ٣٣ هى ٢ أو ٣ أو ٥ قروش . ثم أنه كان لا بد أن نؤخذ البطالة أو النقص فى عدد أيام العمل ، فى الاعتبار . وينهى المؤلف كتابه بدارسة ميدانية لحالة أربعين أسرة من أسر الفلاحين . كان هؤلاء الفلاحون يزرعون ستة وستين فدانا ، بطريق المشاركة أو الإيجار . وكان نصيبهم من هذه المساحة واحدا وثلاثين فدانا ، ونصيب الملاك خمسة وثلاثين فدانا . وكان متوسط أيام عملهم فى العام ١٥٠ يوم . وكان الدخل الصافى لكل منهم ٥,٣٥ جنيها ولا شك أن هذا الدخل يمثل الحد الأدنى على النطاق العالمى لتلك الفترة .

وفى هذه الفترة ، كان إيجار الفدان يتراوح بين خمسة جنيهات ، وسته عشر جنيها وكانت هذه القيمة تمثل نصف قيمة الإنتاج ، إلى ثلثيه .

إننا يجب أن نؤكد على هذه النسب المذهلة . فى عام ١٩٢٦ - ٢٧ ، كان ثمن الفدان يتراوح بين ٧٩ ، ١٢١ جنيهاً تبعا لنوعية التربة وإمكانية الرى . وكان إيجار الفدان حوالى سبعة جنيهات ، وهو رقم

فادح ، وكانت هناك مناقشات تدور فى البرلمان لخفض قيمة الإيجار ، ولكنها كانت دون جدوى بالطبع . وقدر أجر العامل الزراعى بمبلغ ١٥ جنيها فى العام ، بالنسبة إلى ١,٣٠٠,٠٠٠ من العمال البالغين الـذين يعملون ٣٠٠ يوم فى السنـة . وقـدر هـذا الأجـر بمبلغ ٦ جنيهـات فى العـام ، بـالنسبـة الى ١,٧٠٠,٠٠٠ عامل يعملون ٢٠٠ يوم فقط فى السنة . وعلى النطاق القومى ، كان نصيب إيجار الأرض من الدخل العام يمثل ٤٦ ٪ ، بينما كانت تكاليف العمالة تمثل ٣٦ ٪ فقط . ولقد تفاقم هذا التفاوت فى النسب فى السنين التالية .

فى مثل هذا المعدل ، يقترب أجر العامل أو الفلاح الصغير من حدود الرمز ، ويفقد كل مضمون اقتصادى .

إن مثل هذا الرجل لا يكدح للربح الذى يجنيه غيره بدلا منه وعلى حسابه ، ولكن من أجل أن يحقق ـ إذا جاز التعبير ـ فكرته الخاصة عن ذاته ـ لكى يبقى فلاحا كما كان آباؤه من قبل ، وكما يأمل أن يكون أبناؤه من بعده. إن علاقته مع مالك الأرض الكبيرة ، قد وصلت فى مسيرة الظلم الاقتصادى الصارخ ، إلى نقطة الطلاق بين الوجود والملكية ، بين أن يكون وأن يملك .

بلغت المنافسة على الأرض حداً ، أجبر الفلاح على الدخول فى سباق محموم . كان يسعى ، مهما كلفه الأمر إلى الحصول على قطعة من الأض . وأحس بالأرض تميد تحت قدميه . كان يحس بأنه لن يفقد وسيلة للإنتاج أو للكفاف فحسب ، بل أنه يفقد كذلك طريق الوجود ذاته ، كان يسعى إلى ديمومة ذاته ، وبالرغم من الظلم والأذى ، وما كان يكلفه الكدح المتواصل من إرهاق ، كان يسعى إلى ديمومة تلك الحضارة التى كان يتشبث بها ـ دون وعى ـ بكل ما فيه من جسد وروح . كان يقدم القرابين كى يمد نماذجه الأصيلة بأسباب البقاء ، كما كان يفعل الوثنى التقى ليمدّ آلهته بأسباب البقاء . كان الفلاح يطلب مجرد الوجود ، بينما كان البك يكدس الأموال ويستمتع بحياته .

إن التنافر كان يشتد بين عالم من القيم الضاربة فى القدم ، وإن كان مهددا بالانهيار ، وبين عالم آخر هو عالم الربح المادى ، الذى كان يعتبر ـ بصورة مكبرة أو مصغرة عالما غريبا عن هذه الأرض . فى أحد الجانبين ، حركة رأس المال ونفوذه ، وفى الجانب الآخر ، الإنسانية التى اختزلت إلى أضيق حدودها ، ولكنها استمدت قواها المستقبلة ، من ذات غربتها .

كانت هناك بالطبع ، منافسة حادة مؤسفة على العمالة ، بين العمال وخاصة بين عمال الزراعة . أما عن حركة التعاون ، والمؤسسات الأخرى التى تهدف إلى تنظيم العمال وإنشاء جبهة موحدة قوية منهم ، فقد كان يدور الكلام عنها بين حين وآخر ، ولكن شيئا عمليا لم يمكن التوصل إليه فى هذا الميدان وكان اللوم على هذا الإخفاق ، يعزى إلى فردية الفلاح المزعومة ، أو إلى أنانية ما كان يسمى ـ بشىء من سوء الأدب ـ بالطبقة الجديدة الصاعدة ، من صغار ملاك الأرض .

كانت هذه الطبقة الجديدة ، هم أولئك الملاك الذين يمتلكون قطعا صغيرة جدا من الأرض ، نتيجة للتقسيم المستمر لمزارع الأسر وتوزيعها على عدد كبير من الورثة . وكانوا يعانون من كثرة العيال

وتعاسة الفقر المتزايدة . وكانت السلطات تتجاهل امكانيات المنفعة المتبادلة ، التى كانت أساسا لحياة القرية . وبالاختصار كان هناك انفصال مرة أخرى ، بين الواقع ، وتصنيعه .

فى عام ١٩٠٩ صدر قانون يحرم استخدام الأطفال فى أى عمل ، فيما عدا جنى القطن . وكان المشرع يعلم تمام العلم ، أن عمل الأطفال ضرورى فى الزراعة ، وخاصة فى مقاومة الطفيليات . ومن وقت إلى آخر . كان النظام السياسى ، سعيا وراء ـ زيادة شعبيته ، إما أن يصدر قانونا بتأجيل الديون (موراتوريوم) ـ حين يستطيع استرداد الديون الخاصة عن طريق مؤسسة يسيطر عليها ـ وإما أن يعلن تخفيض هذه الديون ، أو باتخاذ هذين الاجراءين معا . ولكنه كان بذلك يساعد الفلاح المتوسط وقبله المالك الكبير للأرض وحدهما . ويجب ألا ننسى أن مالك الأرض الكبير كان هو المشرع . قدرت قيمة الناتج من الزراعة عام ١٩٣١ ـ ٣٢ ، بمبلغ ٦٨,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات . وقد نقص هذا المبلغ فى الأعوام التالية ـ وهو دون شك فقر مدقع وكان كل ذلك معلوما للجميع ، حتى أصبح موضوعا رئيسيا فى الانتخابات ، وكاد أن يصبح كذلك فى الأدب أيضا . وأعلن الملك فاروق أنه (فلاح شرقى) ووصفه المتملقون بأنه حقا كذلك . وفى مايو ١٩٤٠ ، حين كان على ماهر ـ وقد أعيد للسلطة مرة أخرى ـ يزيح الستار عن تمثال مصطفى كامل فى ميدان سوارس ، قوبل خطاب هذاالسياسى ـ الثعلبى بالتصفيق الحاد . كان خطابه يحوى بعض العبارات النمطية ـ قال : ـ ذلك الفلاح الذى هو نحن وأنتم – وكلمة أنتم ، هذه تشمل شخص الملك المعظم – ذلك الفلاح الذى هو مصر ، من طينة إلى الفسطاط والقاهرة ، الذى ترك طابعه على البلاد ، والذى امتص كل الغزاة فى جماهيره وأفنى شخصياتهم فى ثناياه أو فى دروبه المحيرة . لقد كان الخطيب يعلم عمن يتكلم ، ويعرف ما يقول .

إننا نستطيع أن نستخلص الكثير من البراهين ، من ذلك الاهتمام الزائد الذى أحيط به الفلاح فى السنوات الأخيرة من فترة ما بين الحربين . فى مارس ١٩٣٦ ، ألقت «بنت الشاطىء» فى الجامعة الأمريكية فى القاهرة ، محاضرة عما يمكن عمله لتحسين حالة الفلاح . وأصبحت السياسة الأسبوعية فجأة مشتعلة بنار الحماسة والعواطف الجائشة ، بالنسبة لقضية الفلاح التعس . قالت عنه ـ إنه لؤلؤة ـ مسجونة فى صدفتها ، إنه قمر تغطيه الغيوم ، إنها الغيوم التى لا شك أن كل مرشح للانتخابات قد وعد بتبديدها ! وفى البرلمان أعلن المليونير بدوى ، أنه ينتمى إلى طبقة الفلاحين الفقراء . كل الناس أصبحوا متحمسين لرسالة تموين الفقر المزيف – ذلك كان جزءاً من التقدم الزائف لهذه الأيام .

حركة النقابات

كان العدد الكلى المستخدم فى عمليات الصناعة المختلفة ، بما فى ذلك الحرفيين وأصحاب «الياقات» البيضاء (الكتبة) قد قفز من ٣٧٦,٠٠٠ فى عام ١٩٠٧ ، إلى ٤٢٦,٠٠٠ فى عام ١٩١٧ ، ثم إلى ٥٤٦,٠٠٠ فى عام ١٩٢٧ . ولكن هذا التقدم السريع ، يجب أن ينظر إليه من خلال علاقته بأرقام أخرى ـ مثل النمو الذى حدث فى العمالة ، فى المصانع الكبيرة والصغيرة على السواء ، والحجم غير

المناسب للدوائر التى كان ينتشر العمل فى محيطها ويتوزع فى أنحائها ، والـذى كان من أسبـاب بطء الإنتاج . وكان هناك عدد من الظواهر التى تلازم نمطا خاصا من أنماط الاقتصاد ، تعقّد هذا الاقتصاد وتجعله يتشابك مع أنشطة متنوعة من النوع شبه الطفيلى . ففى العدد الكبير نسبيا ، مثل الذى تصنفه الإحصائيات تحت عنوان المشتغلين فى عمليات الصناعة ، نجد أنه ينقص كثيرا ، لو أنه اقتصر عـلى العمال الفعليين وحدهم . وطبقا لبعض التقديرات الحديثة ، نجد أن ثلث سكان المدن فى مصر (حوالى ٣٧٪) يكاد يكون من المستحيل تصنيفهم بدقة ، من حيث طبيعة العمل الذى يزاولونه أو الوظيفة التى يشغلونها . كما أنه يجب علينا أن نسقط من حسابنا عددا آخر ممن يعملون كخدم خصوصيين ، ويقدرون بحوالى ١٢٪ الآن ، ولا شك أنهم كانوا أكثر من ذلك كثيرا قبل الحرب ، بل الأرجح أنهم كانوا ضعف هذه النسبة . كما يجب أن نسقط من حسابنا أيضا تلك الطبقة التى يمكن وصفها بأنها دون (البروليتاريا) وهم العمال العرضيون الذين بدءوا فى التجمع فى ضواحى المدن ، وكذلك الحرفيون الجوالون ، الذين يتبعون تقاليد الحرفيين القديمة والذين كانوا فى منتصف الطريق ، بين البروليتاريا الحديثة ، وبين الصناع القدماء فى المدينة الإسلامية . إن ما نجده فى النهاية،، هو أن ١٠٪ فقط من سكان المدن النشطين ، هم الذين يمكن تصنيفهم كعمال . وإذا كان هناك ٥٠٪ من أهل هذه المدن التى كانت تزداد اتساعا فى تلك الفترة التى نحن بصددها ، يمكن وصفهم بالعمال ، من حيث معيشة الكفاف التى يعيشونها ، ومن حيث عاداتهم التى يتمسكون بها ، إلا أننا إذا طبقنا تعريف العامل الحديث ، فإننا لن نجد إلا ١٠٪ ينطبق عليهم هذا التعريف الحديث للعامل ، وهو ذلك الممثل الجديد الذى يشعر بالغربة بالنسبة للآلة التى يتولى تشغيلها ، وبالنسبة لصاحب العمل الذى يستخدمه ، والذى يعتبر ـ بالرغم من كل هذه الغربة ـ القوة الغلابة لعصرنا الحديث . لهذا فإن ما يعنينا هنا ، قبل دراسة حجم هذا الكم الإنسانى وتوزيعه ، هو أن نعرف كيف نظم نفسه ، وكيف تحول إلى كيف تاريخى .

طبقا لآراء بعض المراقبين ، غير المبرئين من الإنحياز ، لم تكن هناك حركة عمالية حتى فترة قريبة جدا ، هى فترة استعادة الوفد للحكم عام ١٩٣٦ ، حين لفتت الأنظار فى مصر ـ كما فعلت الجبهـة الشعبية المتحدة فى أوربا ـ القوة الديناميكية فى أفراد الشعب العاديين . ولا حاجة بنا فى أن نأخـذ فى اعتبارنا هنا بالرأى الذى يقول إن هذه الجماهير العمالية كانت طيعة خاضعة ، وإنها كانت كالعجينة اللينة فى أيدى أصحاب العمل والسياسيين يشكلونها كيف شاءوا ، وإنهم يستطيعون استئناسها ، كما استأنسوا الفلاحين .

إن من المرجح أن هذا كان رأى أحد المنتمين إلى فئة الحكام ، وهو إسماعيل صدقى ، حين كتب فى صحيفة الطان ، يعدد بالفخر لقرائه الفرنسيين مزايا استثمار أموالهم فى مصر ، ويقول لهم (إن العامل المصرى أكثر لينا ومرونة) من كل عمال البلاد الأخرى .

إن البحث الدقيق لهذا الموضوع ، يقتضى منا ذكر ملخص قصير لتاريخ الحركة العمالية فى مصر . لقد كان وراء هذه الحركة حتى هذه الفترة ، جيلان من النشاط العمالى . فقد قاموا بأول إضراب لهم عام ١٩٠٠ .

ولعله كان أول إضراب فى أى بلد إسلامية . وكانت أول نقابة فعلية ـ وسرية ـ كونت هى نقابة عمال السجاير عام ١٩٠٣ ، وفى عام ١٩٠٨ ، أضرب هؤلاء العمال مرة أخرى احتجاجا على إدخال آلات جديدة فى المصنع ، يستغنى بها عن عدد كبير من العمال . وكان أحد قادة هذه النقابة هو الوردانى الذى قتل بطرس غالى . ولعل هذه العلاقة بين الصراع البروليتارى ، والإرهاب السياسى ، مما يستحق الدراسة .

كانت بعض الأحزاب ـ كما رأينا ـ تسرع فى رؤية المزايا التى يمكنهم الحصول عليها من التحالف مع مؤسسات العمال كما فعل الحزب الوطنى ، قبل الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ . لقد استطاع محمد فريد أن يتنبأ بأهمية الحركة العمالية فى المستقبل . ولقد اسس ، أو شجع على تأسيس ، اتحاد عمال الترام فى عام ١٩٠٩ واتحاد عمال الصناعات اليدوية عام ١٩١١ . وقد أنشىء الاتحاد الأخير تحت رئاسة رائد من رواد حركة العمال ، هو الدكتور محمود صادق .

ولا يجب أن يدهشنا أن نرى رجلا من المثقفين البورجوازيين يتحمس للحركة النقابية ويتزعمها . ففى مصر كما فى أوربا ، لم يكن من غير العادى أن نرى طلائع المثقفين يتعاونون مع طلائع العمال . وبحلول هذه الفترة فى الثلاثينات كان فى مصر إحدى عشرة نقابة ، تضم حوالى ٧٠٠٠ عضو شجعت الحرب الأولى التى نشأت بسببها صناعات جديدة للبدائل التى تعذر استيرادها ، على نمو تلك الحركه النضالية للعمال ، التى لعبت دورا مهما فى الثورة ١٩١٩ . كان زغلول أكثر من مجرد زعيم ديمقراطى . فلقد كان يعتز بهيئته التى توحى بأنه فرد من عامة الشعب ، ويفخر بصلاته مع الرعاع وعهد إلى أحد أنصاره عبد الرحمن بك فهمى بمهمة تنظيم العمال فى النقابات . ولقد حقق نجاحا طيبا فى هذه المحاولة .

صدر تقرير رسمى فى أوائل هذه الفترة عام ١٩٢١ يعبر عن خشية الحكومة من هذه الإمكانيات البروليتارية ، ويصف الحركة النقابية بأنها «خطر على النظام العام» والواقع أن هذه النقابات ظلت لمدة طويلة تتبع السلطة القضائية لوزارة الداخلية ، أو بمعنى أدق تحت رحمة مصلحة الأمن العام فيها ، وهذا يظهر لنا الاتجاه الفكرى لدى السلطة ، ورغم ذلك فقد اضطرت الدولة إلى إنشاء جهاز للمفاوضة بين العمال وأصحاب العمل . وكل النقابات لم تحصل على الاعتراف القانونى بها إلا فى ١٩٤٢ ، بعد زمن طويل من وجودها الفعلى . ولقد ظلت الدولة محتفظة بسيطرتها الصارمة على أنشطتها ، وعلى اتخاذ الإجراءات الوقائية المتنوعه ضدها .

لعب العمال دورهم بطريقة غير مباشرة ، فى الصراع على الدستور ، وانضموا مع زغلول فى احتجاجه على تأليف لجنة الدستور . ومنذ ذلك الوقت ، رفضت الحركة بعد أن تأثرت بالأفكار القادمة من أوربا ، وعلى الأخص من الاتحاد السوفيتى ـ أن تقصر نشاطها على المطالب الاقتصادية ، وقررت النزول إلى ميدان السياسة . وفكرت فى إنشاء حزب العمال . وفى ١٩٢٤ ، أثناء وزارة سعد زغلول ، حدث حادث لم يسبق له مثيل ـ فقد أضرب العمال واحتلوا مصنعا فى الإسكندرية ومصنعا آخر للأسمنت

فى طره (وهو موضوع آخر جدير بالبحث) على أى حال ، استطاعت الحكومة منع هذه الحركة ، التى تعتبر الآن أنها كانت سابقة لأوانها ، والتى أثارت الشكوك عن المحاولات المماثلة لزمن طويل فى المستقبل ، وإلى جانب ذلك فقد كانت هذه هى اللحظة التى لوحظ فيها وجود اتجاهات اشتراكية متنوعة فى مصر .
وفى عام ١٩٢٢ ، انفصل أحد هذه الاتجاهات من بيئته المحلية ، وانضم الى حركة الشيوعية الدولية . إن فكرة الشيوعية ، لم تكن قد أنتجت بعد هذه الكلمة الجديدة كلمة «الشيوعية» ولذلك كان اللفظ الذى يطلق على هذا الاتجاه ، هو «الإباحية» التى ترفض التقيد بأى عرف أو قانون . وأضاف الصحفى الذى أدين له بهذا التعليق ، أن كلمة «إباحى» كانت معنى كلمة «شيوعى» فى اللغة العربية التى يتكلمها الخواجات . وهو يشير هنا إلى الأصول الأجنبية الغالبة ، فى الماركسية المصرية المبكرة .

بحلول عام ١٩٣٠ ، كان فى مصر ثمان وثلاثون نقابه ، تضم إلى عضويتها ١٥٫٠٠٠ عامل . وكان منها ثلاث نقابات تزيد عضوية كل منها عن ١٠٠٠ شخص وفى هذه الناحية أفلتت مصر من خطر التشتت والتبدد ، الذى يهدد أى حركة نقابية والذى لم تفلت منه البلاد العربية الأخرى . وفى الحال عبأت هذه النقابات قواتها من الرجال . وكان بعضها يمثل مصانع كبيرة ، وتجمعات كثيفة من الناس وبترابط هذه النقابات مع بعضها البعض ، أثبتت قدرتها على النضال فقاطع عمال بعض الصناعات انتخابات مايو ١٩٣١ . وفى المظاهرات التى أعقبت ذلك ، قتل حوالى عشرة أشخاص وجرح مائة .

إن حزبا سياسيا واحدا لم يكن فى وسعه ألا يهتم بهذه التنظيمات . بل لقد بذلت جميع الأحزاب جهدا كبيرا فى إنشاء نقابات تحت سيطرتها ، وأن تضع فيها مندوبين حزبيين ، كمستشارين ، أو مديرين فى بعض الأحيان . ولقد استطاعت بعض هذه الأحزاب أن تكسب لنفسها مواضع قوية فى النقابات ، بممثليها الذين كانوا من المحامين أو السياسيين . ولقد استطاع هؤلاء الممثلون أن يؤدوا خدمات جليلة للنقابات فى مناسبات عديدة ، ولكن معظمهم كانوا أبعد ما يكون عن الفهم المباشر لحاجات العمال ، أو مشاركتهم فى مشاعرهم ، ثم أنهم كانوا يجهلون المعنى الحقيقى لنشاط النقابات . ويسهل علينا أن نصدق ذلك . حين ندرس أحداث الثلاثينات . كان كل حزب يحاول الحصول على مؤيدين له فى النقابات ـ وهكذا انضم المركز الرئيسى لبعض النقابات إلى الوفد ، وانضم غيره إلى الحزب الوطنى ، أو حزب الاتحاد ولكن أغلب النقابات أخفقت ، بسبب المنافسة ، التى جعلت هذه النقابات تبدد جهدها فى نشاط مشبوه يدعو إلى الإحباط ويثبط العزم .

كان النبيل عباس حليم ، أحد أولئك الذين أقحموا على الحركة النقابية ، وقد ادعى أنه نصير هذه الحركة وحاميها . وعلى أى حال فقد نجح فى ضم عدد من هذه النقابات تحت رئاسته . وكان حينذاك فى التاسعة والثلاثين من عمره ، وكان قد نشأ وترعرع فى ألمانيا ، وانضم هناك إلى الحرس الإمبراطورى ، وخدم كملازم ثان كتيبة أولان الثالثة فى بوتسدام ، وعين (أركان حرب) للإمبراطور غليوم الثانى ولاشك أن هذه بداية حسنة لرجل وهب نفسه للحركة النقابية ! وقاتل فى الحرب الأولى إلى جانب الألمان ، ثم التحق فى عام ١٩١٧ ، بالجيش التركى . وبعد ذلك أصبح رياضيا (اسبورتسمان) وأخذ يتنقل فى بلاد العالم ، وسافر إلى أفريقيا لصيد الوحوش . ثم رجع الى مصر عام ١٩٢١ ، وأخذ ينشىء النوادى للعب

الجولف والتنس والملاكمة ، وأصبح من نجوم المجتمع الراقى فى مصر . ولكنه أغضب الملك فؤاد ، الذى أمر بحذف اسمه من كشف النبلاء . وأظهر النبيل السابق نشـاطاً كبيـراً فى بعض اجتماعـات النقابات الزائفة ، التى كان يشترك فيها عدد من العمال . وقد اشتهر بأنه كان يحمل معه تحت إبطه صورة معدلة من الكرباج التقليدى يدخره لضرب الصحفيين الذين يتجاوزون الأدب معه ، وفى ١٩٣٤ أسس اتحاداً فدراليا لنقابات العمال ، بتأييد من الوفد . ولكنه اختصم مع الوفد عام ١٩٣٥ ، وأسس اتحاداً آخر للنقابات بعيداً عن هذا الحزب . وهكذا أصبح هناك ثلاثة اتحادات لنقابات العمال فى عام ١٩٣٨ - أحدها تحت سيطرة الوفد والثانى تحت سيطرة النبيل عباس حليم ، والثالث كما قد نتوقع - تحت سيطرة الملك .

كان عام ١٩٣٥ ، عاماً حاسماً بالنسبة لحركة العمال كما كان فى شئون أخرى كان ذلك فى الفترة التى نبذ فيها الوفد - وقد روع من منافسة الجمعيات السرية له - سياسة المصالحة مع حكومة نسيم ، وحاول تأسيس مجلس أعلى للنقابات يكون بمثابة مؤتمر عام لجميع النقابات .

كان الوفد بالطبع ، عرضة للنقد الشديد فى الفترات التى يكون فيها فى الحكم كانت المعارضة لاتكتفى بتوجيه الاتهام اليه فى تكوين الخلايا داخل نقابات العمال فحسب ، بل تتهمه أيضا بالتجسس على كل اجتماعات العمال . وكان الوفد يحافظ على قدر المستطاع - على وحدة جماعات العمال التى كانت تحت سيطرته ، يبذل الوعود ، ويرد على مطالبهم بمعسول الكلمات . فقد حدث مثلا فى أحد أيام ١٩٣٧ أن كانت هناك جماعة من العمال ، تنتظر أمام الباب الخارجى لأحد مندوبى الوفد لدى العمال . فخرج المندوب إليهم ، وخطب فيهم خطبة رنانة ، فى لغة لاشك أنهم أنسوا اليها ، حيث إن الوفد كان لايزال حزب الأغلبية ، وكان يلقى تأييدا عظيماً من عامة الشعب . تحدث المندوب عن التضحية الوطنية وقال دعونا نتجه إلى الله بالحمد ، على أن التحسين الذى حدث فى ظروف العمال فى مصر على يدى الوفد ، كان أكبر مما حدث فى أى مكان آخر فى العالم . لعل بعض الابتسامات الساخرة قد اختلطت بالتصفيق الحاد الذى أحدثته هذه الكلمات - على أى حال ، كان سيأتى الوقت الذى تفقد فيه البلاغة والاستعارات الكثير من تأثيرها . أما حينذاك فقد كان هذا التأثير لايزال محتفظا بقوته ، وكان له فى نفوس السامعين رهبة .

حاول الوفد أن يعيد تجميع كتل من جماهير العمال ، كانت بطبيعة تكوينها أكثر ما تكون استعدادا للتفرق ، إما تلقائيا ، أو بتأثير القوى المتصارعة غير البريئة وحين عجز رجال الوفد عن الوصول إلى هذه الغاية ، وهبت المحافظة إلى التدخل لحساب الحكومة بالطبع . وهكذا استطاع محافظ الإسكندرية مثلا بهذا التدخل ، أن يحبط محاولة ٣٠٠ عامل فى الصناعات الهندسية ، من إنشاء نقابة لهم .

لقد أشرت من قبل ، إلى الفارق بين طبقة العمال الحقيقيين ، وبين الأعداد الكبيرة من العاملين العرضيين غير المهرة . إن هذا التمييز بين الفئتين لا يجب المبالغة فيه . فحتى أصحاب الرواتب منهم فى أعمال ثابتة - لم تكن معاناتهم مقصورة على خطر البطالة فحسب ، بل الجوع أيضا ، إن فقر الطبقة العاملة ، لم يكن مجرد مجاز فى التعبير ، بل حقيقة واقعة . وليس أدل على هذه الحقيقة من المتاعب التى

كانت تحيط بأناس أكثر يسرا فى ظروفهم المعيشية ، كموظفى المكاتب وصغار الموظفين فى الحكومة . فالمدرسون مثلا ، الذين هم من المنظمين المتحمسين للنشاط النقابى فى بلاد كثيرة ، كانوا يعانون هنا من الإحباط ، الذى هو من أهم أسباب المطالبة بهذا النشاط . وعلى سبيل المثال ، نحن نقرأ عن التماس قدمه المدرسون إلى رئيس المجلس الأعلى للتعليم العام . كان مندوبو هؤلاء المدرسين . ينتظرون على باب وزارة المعارف العمومية ، حين حضر الوزير على ماهر إلى مكتبه ، وكان حديثه إليهم خشنا مقتضبا فلقد تخلى هذا السياسى للمرة الأولى عن كل ما اعتاده من لباقة فى مخاطبة الجماهير ، وقال لهم إننى لن أقول لكم شيئا عن رأيى الآن ولكننى سأتصرف فى حدود القانون !

ولما كانت الشرطة وراءه ، فقد اضطر المندوبون إلى قبول قراره . وفى نفس الوقت ، خرجت مظاهرة كبيرة تحت رعاية جمعية الشبان المسلمين ، التى كانت كغيرها من الجمعيات السياسية ، تعبر مطالب العمال اهتماما مبالغا فيه . وعقد هؤلاء المتظاهرون اجتماعا كبيرا فى شبرا ، للمطالبة بإنصاف «المنسيين» فى الدرجتين السابعة والثامنة ، الذين كانوا معدمين تماما كالعمال ، ومن المؤكد أنهم كانوا أكثر مرارة أيضا . لقد كانت الحاجة الشديدة تدفعهم أحيانا إلى الانتحار فلقد مات أحد الكتاب فى وزارة الأوقاف ، بعد أن شرب زجاجة من حامض الكبريتيك وكان مرتبه فى الشهر ستة جنيهات .

إن الطبقات الحاكمة لم تكتف فى تلك الفترة باستغلال الفرص التى تسنح لهم من ثورة الغضب التى كانت تعلنها هذه الجماهير المعذبة ، لإشباع أطماعهم . لقد كانوا يخشون هؤلاء الناس ، وكانوا يبذلون كل طاقاتهم لحرمانهم من القدرة على تنظيم أنفسهم ، عن طريق وضع العقبات أمام صدور التشريعات الخاصة بالعمال ، وتأجيل الاعتراف بشرعية النقابات . إن القانون الذى يضفى الشرعية على هذه النقابات ، لم يصدر إلا فى عام ١٩٤٢ ، بمبادرة من حزب الوفد ، ومع ذلك فقد صدر هذا القانون مكبلا بالقيود . فى هذه الفترة التى نحن بصددها ، كان الصراع قاسيا بين حاجات الناس ، وبين مواقف السياسيين ، الذين كانت خطاباتهم الجماهيرية المعسولة ، لا تستطيع أن تخفى انحيازهم الآخذ فى الازدياد إلى جانب مصالح دوائر الأعمال .

كان رأى رجل كحافظ عفيفى ، إن أى خطوة فى هذا الطريق ، يجب أن يراعى فيها التدرج ، ولم يكن مستر جريفز المستشار البريطانى فى مصلحة العمل ، أكثر منه عجلة فى هذا الأمر .

ورغم ذلك ، فقد أوجد الشعور العام لنفسه متنفسا فى القيام بأعمال غالبا ما كانت تتسم بالجرأة والتحدى ، وغالبا ما كانت تأتى قبل أوانها . وانطباع المرء عن هذه الأعمال ، هو أن هناك قوى هائجة عنيفة ، لا تجد لنفسها مخرجا ، وأن بقاءها حبيسة لمدة طويلة تحت ضغوط هائلة ، يدفعها إلى الإنفجار بعنف شديد ، لا يتفق مع التكنيك السليم . فهل كان ذلك علامة على الصحة ، أم كانت نتيجة لدوافع مشكوك فى مصادرها ؟ إن الصحافة التى أستقى منها معلوماتى ، لا تمكننى من التمييز بين الدوافع الأصلية النابعة من طبقة العمال ، ومناورات السياسيين .

فقد عمل الوفديون مثلا على انتخاب فريد جرجس ، رئيسا لمجلس نقابات العمال فى

الإسكندرية . ولكن كان نائبه على الحلوانى أكثر شعبية بين العمال ، مما أثار حفيظة فريد جرجس ، ورجل مناضل آخر يدعى البرت برسوم . ومما يدعو إلى الأسف أن صحيفة المعارضة التى تنشر هذه البيانات بالتفصيل ، تستخدم فى ذكرها لهذه البيانات عبارة «أخوه فى الديانة البرت برسوم» وهى عبارة توحى بأن الاختلافات ـ الدينية ، كانت تتدخل فى هذه المناقشات حول مشاكل العمال . وكان الدين فى بعض الأحيان ، سلاحا يستخدمه الوفد ، أو يستخدم ضده . وهكذا انقسمت حركة النقابات إلى طائفتين ، كل منها تتهم الأخرى بتدبير المكائد والمؤامرات الشريرة .

واتهم هذا الرئيس بالاشتراك فى ممالاة أصحاب الامتياز لشركة ترام الرمل ، ضد العاملين فيها . واستغل الحلوانى حجة قوية ، هى تمتعه بتأييد القصر . وللتدليل على ذلك ، قام بحركة بارعة وصفها الناس بأنها «وليم مكرمية» نسبة إلى وليم مكرم ـ سكرتير الوفد الداهية ، وساعد النحاس الأيمن . فحين زيارة الملك للإسكندرية ، أعد له الحلوانى استقبالاً رائعا من العمال . وأجاب فريد جرجس على ذلك ، بعمل مظاهرة كبيرة لاستقبال النحاس ، وتدخل محافظ الإسكندرية ـ الذى كان من صنائع النحاس ـ فى هذه المنافسة ـ وتكهرب الجو .

فى ١٩٣٧ ، أعلن عن مشروع إنشاء حزب جديد ، يسمى حزب العمـال . وعقد اجتمـاع ـ حضره عدد كبير من المخبرين السريين فى الشرطة ـ فى كازينو العتبة ولكنه كان اجتماعا صاخبا ، تخلله الشتائم والمشاجرات ، حتى وصفه أحد الصحفيين بأنه كان أشبه ما يكون بفصل فى الأزهر .

وقع حدث فى ١٩٣٨ ، يشير بأن الحكومات الديمقراطية وغير الديمقراطية ، قد بدأت الآن تواجه خصما عنيدا . استخدمت شركة قناة السويس العالمية ، زيادة على موظفيها العاديين ، حوالى ألف وخمسمائة من العمال غير المهرة ، أمدها بهم المتعهدون أو مقاولوا الأنفار ، طبقا للتقاليد القديمة المؤسفة . المتبعة فى مصر وكانت هذه الطريقة . مليئة دائما بالعسف والاستغلال وسوء المعاملة ، مما جعل هؤلاء العمال يعلنون الإضراب وينفذونه .

ولم يكتفوا بذلك ، بل جعلوا الآلات غير صالحة للعمل ، واعتصم عدد منهم بالورش . فجند كل موظفى الدولة ضد هؤلاء العمال . وأحضر محافظ القنال عباس باشا سيد أحمد حكمدار القنال الإنجليزى معه إلى الموقع . ووجهت التهديدات ، وبدأ معهم ذلك النوع الماكر اللين المضل من المفاوضات . الذى يترك الوضع دائما دون حسم . وبدا فى أول الأمر ، كما لو أن الميل إلى الخطب الجماهيرية ، سيوجه الحكومة إلى ناحية معينة ، فهذا هو ما كانت تخشاه الشركة من أول الأمر ، إذ إن المحافظ قد جمع ـ المهندسين فى الشركة مع العمال وجها لوجه ، بطريقة كادت تخلق فضيحة . ولكنه ـ على الطريقة العثمانية الأصيلة ـ حمل سكرتير اتحاد العمال فجأة ، على تأدية شهادة كاذبة ، عن طريق الرشوة ، ولكن هذه الحركة المسرحية التى مضى عصرها ، أخفقت واستؤنف الإضراب مرة أخرى ، واحتلت الورش فى بور توفيق ، وفى محطة شركة المياه وفى محاجر جبل عتاقة . وتآخى عمال الشركة الدائمون ، مع العمال الرحل غير المهرة وبالطبع تم سجن قادة هذه الحركة ، وطرد جميع عمال التراحيل بقضهم وقضيضهم مرة واحدة .

وحكم على رئيس اتحاد العمال بالسجن ثلاثة أشهر وأخفق الإضراب مرة أخرى ولكن أصحاب العمل والحكومة معا أحسوا بأن الوصول إلى هذه النتيجة لم يكن سهلا .

الإحساس بالغربة والإنجازات الإيجابية

إن لدينا الكثير من البيانات الصادقة عن حالة العمال وحالة الفلاحين فى هذه الفترة . وقراءة التقارير عن هذا الموضوع تبعث على الألم والضيق ، بصياغتها فى ذلك القالب العاطفى الذى كان سمة تلك الأيام . كان العنوان الكبير فى صحيفة السياسة الأسبوعية وغيرها ، هو إنصاف العامل « ولكن لفظ العامل » لم يفقد معناه المهين ، إلا منذ رجوع الوفد إلى الحكم ، حين رأينا من ضمن عبارات المديح التى توجه إلى بعض الوزراء ، تلك التى تصفهم بأنهم « حماة العمال وأصدقاؤهم » وحين وصف فاروق نفسه بأنه الملك العامل .

إن الشخصية التى يخرج بها القارىء من بيانات الصحف عن هذا الموضوع ، هى شخصية قريبة من شخصية العامل البروليتارى فى أوربا فى القرن التاسع عشر ـ ذلك الرجل الذى هاجر حديثاً من الريف ، تحدوه دينامية غامضة ، واستبدل (التيه) فى موطنه الريفى ، بتيه المدينة الكبيرة . وكان أمامه فى هذه الظروف أحد مصيرين ـ إما أن يصاب بالهزال التدريجى يوماً بعد يوم دون أمل فى الشفاء ، وإما أن يخضع نفسه لتعبئة داخلية مكثفة تساعده على التكيف . إن التصورات والأفكار التى كانت تهاجمه الآن ، وكذلك الوضع الجديد الذى كان من الممكن أن يعيد بناءه الداخلى من جديد بعد أن دمره ، كان يحمل من إمكانيات التطوير ما هو أقوى بكثير من تلك الامكانيات التى كانت تكمن فى مرحلة فلاحة الأرض ، التى خرج منها لتوه .

إن الإدراك السياسى فى الريف ، الذى كان ينمو باضطراد منذ بدء النظام البرلمانى فى مصر ، لم يؤد إلى أى نتيجة ـ لأنه ظل كامناً ، ومعزولاً عن حركة التاريخ . أنه انسحب إلى الداخل ـ إذا جاز التعبير ـ وتحول إلى أشكال ـ متنافرة ومتناقضة فى بعض الأحيان ـ بحيث أصبحت الأنماط الأصيلة فى جانب والأشياء الحديثة التى تهزها هزاً عنيفاً فى جانب آخر . وعلى عكس ذلك أمكن لحياة الطبقة العاملة فى مراكز الصناعة فى المدن الكبيرة ، كالقاهرة أو ـ الإسكندرية أو السويس أو المحلة الكبرى ، أن تتصل فى الحال اتصالاً مباشراً بالأفكار المهمة للمجتمع الدولى .

إن السياسة الأسبوعية ، التى على الرغم من كونها صحيفة بورجوازية ، كانت تعتبر من الصحف التقدمية التى يقبل عليها المثقفون ، قد طرحت السؤال بالطريقة الآتية ـ إن القاهرة تزخر بالعمال المتعلمين ، الذين يتوقع المرء منهم الكثير فى ميدان المبادرة ، فلماذا يحجمون عن الانطلاق فى هذا الطريق ؟ هل كان ذلك بسبب الاحتقار الذى يقابل به العمل اليدوى فى مصر ؟ ويضيف الكاتب إلى ماسبق قائلاً ـ إن عمالنا لديهم الصلاحية الكاملة لإحراز التقدم . ولدينا فى مجلس النواب ، عضو ينتمى إلى طبقة العمال ، نال إعجاب الجميع بكفاءته .

كان هذا العضو هو محمد دمرداش الشنومى . فهل كـان ياترى ، مجرد تـابع لحـزب الأحرار الدستوريين ؟ إن من الصعب الإجابة على هذا السؤال . لكن الشيء المهم الذى يلفت النظر هنا ، هو الترحيب الكبير بالتعاون البروليتارى .

وكان فى نفس الصحيفة مقال آخر بقلم سكرتير نقابة الموظفين التجـاريين ، تنـاول فيه مشكلة البطألة ، واستخدم فيه تعبير « طبقة العمال » وكانت مؤسسات العمال قد بدأت فى إنشاء ميزانية لإعانة العمال العاطلين . ويقول الكاتب فى مقاله ، إن الأمر يحتاج ـ بدلاً من الاعتماد على الاحسان ـ إلى إنشاء مكاتب تتكفل بايجاد الأعمـال ، وتأسيس نـظام للأولـويات فى شغلهـا ، إلى جانب قيـامها بصـرف التعويضات وتوزيع الاعانات ـ أى أنه كان يقترح باختصار ، إنشاء « فرص » للعمل .

كان هذا هو مضمون الحقائق والأفكار ، التى ساعدت الحرب الكبرى ونتائجها عـلى التعجيل بتطويرها . كانت المقالات التى تصف بؤس العمال ، تكاد تظهر فى كل عدد من أعداد السياسة . يسأل أحد أعضاء نقابة عمال المطابع مثلاً ـ إلى متى تستمر هذه الحياة المليئة بالبؤس والتعاسة ؟ ويلى ذلـك وصف ، بذلك الأسلوب الطنان الذى يتسم بالمبالغة ، الشائع فى ذلك العصر ، فيقول لنا إن العامل شخصية مأساوية ، يمشى على هذه الأرض ، كهيكل من العظام لا حياة فيه ! فإلى متى يستطيع العامل أن يحتمل ذلك ؟ وبنفس هذا الأسلوب الطنان يدين عضو نقابة آخر ، الصراعات المؤسفةالتى تنشب بين النقابات وبين الأحزاب وتمزق المنظمات العمالية إرباً إرباً ، فيقول ـ إن نتيجة هذا الهرم المتبادل هو تدمير لكيان العمال ذاته حتى أصبحوا الآن مجرد أشباح للواقع الذى عانوه ذات مرة .

إنهم يحطـم أحدهم الآخر ، ويتقاتلون كالوحوش . ولا يجنون من ذلك غير البؤس والجوع . ثم يختم مقاله بهذه العبارات الطنانة ـ (إنهم لا يجدون ما يأكلونه غير أنفسهـم . . . . ولا يكادون يحصلون على مقتضيات وجودهم إلا بشق الأنفس . وأولئك الذين يسعون لقيادته ، يفعلون ذلك بهدف اغتصاب ما تبقى لديهم من التدمير مما يستحق الاغتصاب ، ولتدمير ما أفلت لديهم . هـذه هى حالـة العمال الآن !) إن هذه اللغة التى صيغت بهذا الأسلوب ـ التوكيدى المشدد ، تعبر عن حالة الاغتراب .

ولكن كيف يتسنى لنا تعريف هذا الاغتراب ، الذى لم يعره تحليل علماء الإجتماع المصريين العناية الكافية ؟ ثم كيف نعلل أسباب اخفاق هذا التحليل فى ذلك ، وهو تحليل يطبق مصطلحات الصراع الطبقى فى أوربا على مصر دون تمييز ، ويختزل الماركسية بذلك إلى مجرد قضية جدلية ؟ إن الحقيقة ، أن السلبية التى ابتلى بها المصريون فى تلك الفترة ، كانت واسعة الانتشار ، إلى جانب أنها قد اتخذت شكل الهروب الذى تمليه العاطفة ، أو كانت تؤدى إلى التصنيف طبقاً لمنهج معين . انتشرت هذه السلبية على سطح عريض ، لأنها تولدت من تبعية غير مناسبة مع مدى الإحباط الاقتصادى ، ولكنها ابتلت المثقفين على وجه أخص ، لأنهم كانوا يحسون بها إحساساً كاملاً ، وكذلك الطبقة البورجوازية ، لأنها كانت تضع القيود على أطماعهم . وكانت تتهرب لأن الطبقات الاجتماعية التى كانت تعانى أكثر من غيرها ، سواء فى الريف أو المدن كانت محرومة من وسائل التعبير الاجتماعى الفعال ، بسبب البؤس البالغ الذى تتسم

به معيشتهم . وكانت تلجأ إلى التصنيف ، لأن المثقفين الماركسيين الذين كانت غالبيتهم العظمى من الأجانب ، أو الأقليات ، كانوا يطبقون على واقع شديد التنوع ، صيغاً مستمدة من خارج البيئة .

إن العوامل المختلفة التى تتلخص فى أسلوب التعبير لحضارة زراعية عريقة وتوقف كثير من المؤسسات الدينية عن الفعالية والاستبدال الذى يكاد يكون كاملاً للثروة الصناعية بالموارد التقليدية فى حياة المدن ، وإعادة بناء البلاد من أعلى ومن الخارج ـ كل هذه العوامل مجتمعة كانت تضع الكثير من التعقيدات الدقيقة المراوغة للإدراك ، أمام فكرة تقسيم المجتمع إلى طبقات ، طبقاً لعدم المساواة فى الحالة الاقتصادية وحدها . كان هناك أيضا فروق ثقافية . وفوق ذلك كان تأثير ذلك التبديل الأنثربولوجى ، الذى ينعكس من الإمبريالية ، أو مقاومة الإمبريالية ، إن ظاهرة حرمان الإنسان من شخصيته نتيجة للاستعمار ـ وهى ظاهرة يمتد أثرها أبعد كثيراً من حدود الولاء السياسى ، أو الاستغلال الاقتصادى ، وتسيطر على كل من يعيش فى هذه الفترة قد أصبحت مندمجة فى ذات عملية التحديث .

لذلك كان لابد من تعريف الفئات الاجتماعية ، من خلال الدور الذى تلعبه فى هذه العملية المعقدة ، وليس فقط عن طريق مركزها الاجتماعى ، أو مستوى نشاطها الإنتاجى .

وهكذا كان لزاما علينا ، أن نعترف بفئات أخرى ، إلى جانب تلك التى تأسست على ملكية الأرض ، أو مستوى الدخل . ومع أن الزراعة لم تعد تعتمد إلا فى الجنوب ـ على الرضا الصابر بتقلبات الطبيعة ، كما كان الحال قبل تعميم مشروعات الرى الدائم ، ! إلا أن عددا هائلا من الفلاحين ، ظل يعتمد على العمليات اليدوية فى زراعة التربة ، أى على الحوار بين قوة الإنسان ، واخطار العناصر إن البورجوازية الريفية بدأت ، حيث خففت زراعة المساحات الكبيرة من الأرض ـ واستخدام الميكنة والمخصبات ، من كوارث الطبيعة ، أو تحكمت فيها . إن الوصول إلى المكانة الاجتماعية ، والامتياز الإدارى ، كان وسيلة ونتيجة . وإشارة ملموسة لهذا التقدم فى معاملة الإنسان لبيئته .

تفرعت شجرة البورجوازية الآن إلى فرعين منفصلين ، أحدهما هو فرع بورجوازية التصنيع ، الذى يتمثل جانبه الأكبر فى جماعة بنك مصر ، وثانيهما هو فرع المضاربة الذى يعمل فى تجارة العقارات والسمسرة ، وبورصة الأوراق المالية . وقد قدر لذلك التفريع أن يكون له أثر كبير على الناحيتين الاقتصادية والإنسانية معا ، وإن لم يكن هذا الانفصال من الوجهة العملية واضحا تمام الوضوح . إنه كان يتضمن انقساما ، ويبدو أنه لم يؤثر فى وحدة الطبقة ولكنه تسبب فى ظهور عدد من الفئات الجديدة المتكتلة ، وتسبب فى إحداث الاختلافات بين الأفراد . وشكل الاشتراك فى الحكم مصدرا آخر من مصادر الثراء .

كان هذا الثراء وافرا وحراما حين تستخدم الوظيفة وسيلة للرشوة والفساد وكان مشروعا متواضعا وسويا فى حالة الاكتفاء بالمرتب الشهرى . كان موظفو الدولة والأجراء يكونون قوتين غير متساويتين فى التنظيم ، وكانت كلتا الفئتين تعادل القوى التى تعتمد عليها فى كسب عيشها ـ قوة أصحاب العمل وقوة

الحكومة ـ وهى قوى كانت تخضع مثلهم لذلك التقسيم فى العمل ، الذى كان يحل بالتدريج والآلام ، محل الكل القديم غير المنفصم .

ولكن ماكان يجرى على هذا الكل ، هو العمل على تغيير وضعه ، أكثر مما كان العمل على القضاء عليه . إن هذا الكل كان مؤسسا على الجماهير الكبيرة من جماعات القرى ، التى تتجه جميعا إلى المدينة الكبيرة ، وقمتها الروحية ـ الجامع الأزهر . إن الأمة العصرية ـ التى كان يشاد بناؤ ها السريع من خلال ما يحل بها من النكسات ، بنفس القدر الذى يشاد به من خلال ما تصيبه من نجاح كانت تركب فوق هذا المنهج القديم ، منهجا آخر يتسم كسابقه بالمركزية المركزة ، وفى ارتباط مع أحدهما الآخر ، كان النفوذ المتدرج للبيروقراطيات المختلفة يشق طريقه بخطى واسعة ليطغى على نفوذ الهيئات الدينية ، بينما كانت فجوة الرموز بين التسلسل الوظيفى هاتين الفئتين تتسع . وفى هذه الأثناء ، كانت طبقة المثقفين ـ وهى تملك قوة الكلمة التى تستطيع أن تؤثر بها فى الجماهير ، وقوة التحليل التى تستطيع أن تحل بها المشاكل أو تستطيع بها ، على أى حال ، أن تطرحها على الناس ـ تلعب دورا لايتناسب مع قوتها الظاهرية المتواضعة .

وصل الكثيرون إلى مراكز السلطة ، التى كانت تتخذ شكل القوة الاقتصادية والقوة السياسية ، على أساس هذا المنهج بنواحيه وانظمته المتعددة . كان عدم المساواة فى مستويات المعيشة ، أو فى التحكم فى وسائل الانتاج ، فى كثير من النواحى هو النتيجة ، كما هو أيضا العناصر المكونة ، لهذا التعقيد الوظيفى المركب . كانت مصر معتادة على استخدام المقاييس والتعداد . وإذا كان من عادة موظفيها أن ـ يلجأوا دائما إلى الإحصاءات التى تكشف عن عدم المساواة الصارخ ، فان الحقيقة كانت أن هذه الأرقام غالبا تخفى وراءها الاحاسيس الصادقة بالغربة ، بكل مافيها من أنماط العنف المروع . وهكذا كان الفقر ـ أو الاعتراف به على الأقل ـ يستخدم كعذر للهروب . إن من السهل على أى حال . أن نلقى باللوم على المستغل الأجنبى أو البورجوازى وحده ، على أن هذا أو ذاك ، هو السبب الوحيد فى هذا الفقر ! إن الحقيقة أن هذا الفقر كان من وجوه كثيرة ، نتيجة لاستبدال ثقافة قديمة بأخرى جديدة ولذلك فإنه كان عملية حتمية ـ من بعض الجوانب على الأقل .

كان التمرد لذلك غير مقسم ، وكان يناقض نفسه جزئيا ، وكان ذلك هو السبب ـ إذا كان الإحساس بثقل التبعية السياسية ، قد جند الرأى العام على هذا المدى الطويل ، وعلى الأخص منذ عام ١٩١٩ ، يمثل هذه القوة ، ورسم حدودا غاية فى الوضوح فإن ردود الفعل للحضارة التقنية ، وللنمط الغربى للعقلانية ، كانت أكثر غموضا .

ولكننا يجب أن نعترف ، بأن جهوداً قد بذلت لايجاد رأى وسط بين الطرفين فى كره الأجانب ، الذى كان يؤسس عادة على حجج دينية ، وبين الانتماء الدولى للبرجوازية التى كانت تسعى إلى الربح ، ولكن ذلك كان يتضمن ظلالا ومراحل تدريجية ، وكان من خصائصه الرئيسية عدم الاطمئنان الديناميكى . ان الشعور بالغربة ، بالمعنى الدقيق لهذه العبارة قد تحول إلى قلق وجودى . كانت

الجماعات التى تواجه إحداها الأخرى فى هذا الموقف ، تشكلها مركبات معقدة من العوامل المختلفة ـ الدور الذى تلعبه كل منها فى الانتاج والمستوى الذى وصلت إليه فيه ، الطريقة التى كان يحدد بها المجتمع قيمة كل منها ، أو الطريقة التى كانت تتأثر بها فى الطوارىء ، وموضع كل منها فى مرحلة الانتقال من الكل القديم إلى التكيف بظروف العصر الحديث ، ودرجة سيطرتها على هذه العملية ، أو على الأقل ـ درجة إدراكها . وهكذا كان يخضع تصنيف هذه الجماعات المتنوعة ، للمعايير المتضمنة فى صلب المرحلة ، التى كان يتحرك خلالها المجتمع بأكمله ، سعيا وراء الوصول إلى إعادة توحيد الذات . ثم إن العوامل الأكثر فعالية فى تعديل الوضع النسبى لهذه الجماعات ، كانت هى الأخرى فى غاية الأهمية . فـالرأسمـالية والتكنولوجيا اللتان لعبتا هذا الدور فى أوربا القرن العشرين ، مبرزتين لدور الطبقة العاملة فى الصناعة بوصفها وسيطا . كانتا منضمتين هنا إلى ظواهر أكثر عالمية وأكثر تعقيدا تضمنتها الإمبريالية واستبدال الثقافة ، أو حرضتاها على التدخل فى الموقف . لذلك كان يقع التوكيد على الأفراد والأفكار والجماعات ، الّذين يدخلون فى نطاق هذا الجدل الديالكتيكى . كانت هناك مجموعة من القيم تمجد أهلية بعض هذه الجماعات فى خلق المستقبل على خطوط عصرية ، وكانت هناك مجموعة أخرى من القيم تمجد اهتمام جماعات أخرى لتأمين شخصية الفرد . كانت القيم والمعايير ، والوظائف الخلاقة والواقية ، تلتقى فى بعض الأحيان ، وتتباعد فى بعض الأحيان . فهل تساعدنا هذه الخصائص المتعددة على تقدير سلوك هذه الجماعات المتنوعة ؟

إن طبقة الفلاحين ، بفتاتهم من كسر الأرض ، والتصاقهم الشديد ـ وان كان ذلك دون وعى بالطبيعة ، وبوصفهم وارثين ومورثين لعبء هائل من التقاليد الصارمة ، كانوا يعانون من فضائلهم ومن عجزهم . كانت هذه الطبقة كلها إمكـانيات لم تتحقق . كـان القاسم المشتـرك الأعظم ، بـين طبقة الفلاحين المتوسطة ، طبقة صغار الموظفين ، والطبقة المتوسطة فى المدن ، هو أنهم كانوا يجمعون بين قوة متزايدة للمبادرة ، وبين مجازفة هائلة محفوفة بالمخاطر . وكانت البورجوازية الكبيرة بأقسامها الثلاثة ـ ملاك الأرض والمضاربين ورجال الصناعة يشتركون فى صراع القوى ، مع سلطات الاحتلال والقصر . وكانت عناصرها التقدمية تسعى إلى تحالف مع الشعب . ولكنهم كانوا يستغلونه أكثر مما كانوا يخدمونه وكانت الطبقة العاملة تحاول جاهدة ، أن تخلص أدوات تحريرها الذى كان لايزال بعيدا ، من سلبية الهروب إلى الخطب الطنانة والأعتذار بالفقر . وقدم المثقفون بثقافة الغرب ، والسلطات الإسلامية ، تفسيرين متنافسين للمجتمع الموحد المتكامل ، وكان التصور الواضح لهذا المجتمع ، الذى يجب أن تقدر قيمة أى شىء آخر منسوبة إليه وفى ظل العلاقة التى ترتبط به ، فى شكل أمة لها مقومات الأمم ، وكان التصور الأقل وضوحا ، فى شكل وحدة متكاملة لاتزال فى مرحلة التشكيل .

إن هذه الفكرة ، كان لايمكن تفهمها إلا ككـل . إنها كانت تعـوض عن عدم كفـاية الصيـغ المعاصرة ، بعنف تطلعاتها ، وعظم رموزها .

الفصل الثامن

البحث عن هوية

إذا كانت هذه البلاد قد استطاعت أن تحتفظ بكيانها الرئيسى سليما ، فقد كان ذلك لأنها لا تشبه أى بلاد أخرى ، إذ إنها كانت تسلم وديعة تراثها الهائل من جيل إلى جيل ، ولأن كفاح فلاحيها كان يجدد روابطها مع الطبيعة دون توقف . ولم تكن تمر عليها لحظة واحدة من تاريخ الإمبريالية كانت فيها مهددة بالامتصاص من الآخر «والآن لم يعد هذا الآخر» مجرد قوة مستغلة متفردة كبريطانيا أو فرنسا مثلا ، بل لقد أصبح على الأصح ، بطريقة أكثر تخفيا فى مجال المسميات ، هو حضارة التصنيع ، ذات الأثر الواسع ، وبكونها ضرورة ملحة وبامتلاكها لهاتين الخصيصتين ، استطاعت أن تتسلل بالقلق إلى إيمان مصر الراسخ بهويتها وأن تهدده بالخطر . ولكن ذلك لم يكن من الممكن أن يصبح حقيقة واقعة إلا عن طريق التحول ، الذى كان يحمل من وجوه كثيرة معنى التشويه وعلى هذا كان على مصر ، فى مواجهة هذه النقائض الظاهرية ، للاحتفاظ بهويتها ، أن تمارس خصائصها المميزة ، وتكون بهذه الطريقة قد أعاقت تكيفها بالاتجاه العام فى العالم . إن هذا الوضع الديالكتيكى للشخصية الجماعية ، هو نمط عصرنا . وليس ذلك قاصرا على العرب وحدهم ، بل هو أكثر حرجا بين الشعوب ، التى يكشف تراثها الكلاسيكى عن علاقة متينة بحضارة الأبيض المتوسط وقرابة قديمة العهد بالغزاة . لقد بلغ هذا الوضع قمة حرجه ، فى بلاد كالمغرب حيث كان يهدف الاستعمار إلى استرداد الشرق الأوسط لملكية البحر الأبيض المتوسط ، وبعبارة أخرى إلى إقامة مغرب جديد على أنقاض مغرب قديمة . ولكن هذا الوضع ظل أقل تطرفا فى مصر ، حيث لم تحاول السلطة الاستعمارية قط امتصاص مصر فى كيانها ، وحيث كان هناك دولتان على الأقل يتنافسان على النفوذ . ولكن المشكلة هنا ، اتخذت شكل الصراع بين الشرق والغرب ، والقديم والجديد «والعضوى» «والحرج» وكان على هذا المجتمع أن ينظر إلى داخل نفسه نظرة عميقة ، محاولا أن يجد حلا لهذه المتنوعات والمتناقضات ، التى كانت أصعب ادراكا فى عالم العقيدة والشعور والمذهب ، منها فى عالم

السياسة والاقتصاد ولكنها كانت فى الوقت نفسه تكشف عن مرحلة معينة فى التاريخ وعن موقف معين فى العالم.

التوق إلى الأصالة

على مدى الثلاثين عاما الماضية ، منذ أيام الشيخ محمد عبده ، أشعلها المؤمنون المصريون حربا على البدع الفاسدة والتقاليد العفنة بهدف استبدالها بالتقاليد الأصيلة والتحديث الصالح . إن هذا الموقف الشديد الإزعاج ، فى الحالات المختلفة ، الإيجابية منها أو السلبية ، كان ينعكس فى كل كتب التراجم فى هذه الفترة.

وهذا هو الأسلوب الذى يطرح به أحمد تيمور هذه القضية : - تركت المدارس حين بلغت العشرين بعد أن حصلت على ما يقدمونه هناك من تعليم . وحملت معتقداتى بصمة هذا النوع من التعليم . فمنذ طفولتى كنت متيما بالإسلام وبما فيه من سحر - بالسيرة النبوية ، ومناقب الصحابة وأولياء الله والخلفاء الراشدين . كان بعض هذه الأشياء يشرح صدرى ، وكان بعضها يقبضه . فقد كانت فى هذه السير بعض الشبهات التى تقلقنى . وكنت أقارن ما فهمته من الأهداف والفضائل فى الناموس الإلهى ، بما يمارس فى أيامنا من بدع فاسدة . وكنت غالبا ما أقصد إلى كبار علماء الأزهر ، آملا أن أجد لديهم حلا لهذه المشكلة ، ولكنى وجدتهم أكثر التصاقا وتصديقا من عامة الناس لهذه الخزعبلات .

وكنت على وشك بأن أصارحهم بأن سلوكهم غير جدير بالإسلام . ومع ذلك ، فإما أن يكون الدين نسيجا من الأساطير والخزعبلات ، وفى هذه الحالة ، تصبح هذه المعتقدات وممارستها شيئا غير مقبول عند الرجل السوى . وإما أن تكون معتقداتنا مؤسسة على الحق ، ولكننا لا نجد القدرة فى نفوسنا على قبولها بسبب عقوقنا وعدم تقوانا ، ونزوع قلوبنا المتأصل إلى النزوات الدنيوية .

إن هذا الحوار المأسوى بين الماضى والحاضر وبين المثل الأعلى والواقع يسيطر على حياة هذا الجيل بأكمله ولما كان هذا الحوار يشمل الأوضاع العالمية ويستعصى على تعريف واضح ، ويستند إلى الروابط التقليدية التى تصل الفرد بالمجتمع والناموس الإلهى ، فإن الحل هذه القضية ، يكمن فى مسلك الرجال أكثر مما يكمن فى معتقداتهم الدينية ، وأكثر من هذا ، فى تطوير الرموز الجماعية - كالأزهر .

أنشأ على ماهر فى أوائل ١٩٣٦ ، مسابقة أدبية . ومن بين الموضوعات - العشرة التى اختارها لهذه المسابقة ، كان أولها عن رسالة الأزهر فى القرن العشرين وكان ثانيها ، عن دور اللغة والدين والعادات ، كأسس للاستقلال . العادات ؟ هل كانت كل هذه العادات بريئة ؟ ولماذا كانت تتدخل تدخلا عميقا فى شخصية الشعب المصرى ؟ عند هذه النقطة أثبت عالم الآثار الدكتور سليم حسن ، أنه يمكن تتبع أثر معظم هذه العادات إلى مصدرها ، فى مصر الفرعونية . إن الحقيقة ، أن «المصرية» - إذا استخدمنا الديالكتيك - بتوحيدها بين التصورات الفرعونية والعربية ، قد ألغت المعارضة بينهما . ولكن كان هناك نقيضة أخرى ، زادت من المعارضة بين الشرق والغرب .

فى مسابقة على ماهر ، كانت هناك موضوعات أخرى تستحق الملاحظة . كان هنـاك موضـوع البطالة . ثم موضوع التعليم ومدى إسهامه فى بناء الـدولة ، إلى جـانب الحياة الـدستوريـة ، وتقدم الفلاح ، وإسهام تحرير المرأة فى الخير العام . وأخيرا ، تأليف نشيد وطنى . إن الموضوعات العشرة ، حين نأخذها ككل - ونحترم الأولويات التى روعيت فى وضعها ، تظهر لنا الصورة التى كانت المشكلة تظهر فيها فى تلك الفترة . وكانت هيئة الحكام التى اختيرت لإعطاء الجوائز تشمل إلى جانب شيخ الأزهر الشيخ مصطفى المراغى ، شخصيات أخرى التقينا بها قبل ذلك ، كلطفى السيد ، ومكرم عبيد ، وأحمد عبد الوهاب ، والنقراشى ، وحافظ عفيفى ، وبهى الدين بركات ، وطلعت حرب ، وعلى الشمسى . كانت قائمة متنوعة ، كما كانت مهمة . ولم يكن جميع المرشحين من الهواة فقـد كانت اللجنـة تشمل شخصيات معروفة مثل : زكى مبارك العالم المشهور ، ومصطفى صادق الرافعى الذى أعلن معارضته الجدلية الضارية ضد طه حسين ، وغيرهم .

وحدد المقال الذى فاز بجائزة موضوع الأزهر ، بعض الأفكار الرئيسية - كالحاجة إلى نشر تعاليم الرسول بين العامة ، واقتلاع جذور الوثنية أو ما يذكرنا بها كالضراعة إلى أضرحة الأولياء ، ثم إلقاء العظات على الجماهير . وهكذا تأكد دور الدين بصورة مشددة ، بسبب القيود والبدائل التى فرضها عليه التحديث . لقد شعر الدين بأنه معرض لضغوط الغرب ، من داخل مصر ومن خارجها ، إلى جانب تعرضه فوق ذلك إلى الرذائل الداخلية . ولذلك فإنه سعى إلى تحديد موقفه فى مواجهة جميع الأخطار - الكفـر ، الطوائف الإسـلامية والمسيحيـة ، التحول من الإسـلام إلى المسيحيـة ، الإشتـراكيـة ، ثم الصهيونية .

ولكن خطر الصهيونية ، يستحق هنا مزيدا من التفسير . إن الحالة قد أصبحت شديدة الاختلاف عما كانت قبل قيام الحرب الفلسطينية باثنى عشر عاما . إن إحساس العرب بالخطر الذى كان يتهددهم فى فلسطين ، لم يكن يتضمن أى ردود فعل تتسم بالمعاداة للسامية . فى مصر كان هناك يهود فى دوائر الأعمال ، وفى القصر وحتى فى الوزارة . وغالبا حين كان يحتاج أحد أصحاب المراكز الكبيرة إلى إجراء عملية جراحية ، كان يذهب إلى المستشفى الإسرائيلى فى القاهرة .

وإذا كان هناك أى حديث عن العنصرية فى مصر فى عامى ١٩٣٥ - ١٩٣٦ فقد كان مصدر هذا الحديث فى أوربا ، وكان يقصد به الإضرار بالعرب . صدر قرار فى نورمبرج فى ٣٠ أبريل ١٩٣٦ ، يقسم شعوب الأرض إلى درجات متفاوتة من حيث العرق . صنف ذلك القرار الأتراك فى زمرة الاريين سادة الأرض ، ولكنه بخل بهذه التسمية على المصريين والإيرانيين وباقى شعوب الشرق الأوسط . ودفع الحقد صحافة فرنسا إلى التأكيد على هذا التصنيف . واحتج نشأت باشا ، سفير مصر فى برلين ومستشار الملك فؤاد وموضع ثقته ، على هذا القرار ونجح فى الحصول على وعد بأن حكومة النازيين فى ألمانيا ، ستعامل المصريين على قدم المساواة مع الأتراك . هناك شىء مضحك وبغيض معا ، فى هذا الحوار . يخيل إلينا ، من تقارير الصحافة أن أول مظهر لمعاداة السامية ، كان كتابة على حائط فى بور سعيد فى أوائل أكتوبر ١٩٣٦ ومع ذلك فقد كان لمصير متاعبها ، لا مع طائفتها اليهودية ، بل مع طوائف أخرى .

إن مشكلة تعايش الإسلام مع المسيحية فى مصر ، كما فى الشرق الأوسط ، كانت تدين بما يشوبها فى بعض الأحيان من كراهية مريرة ، إلى الظروف السياسية التى جعلت المسيحية - بمصادفة لاتمت بصلة إلى الإنجيلية - هى عقيدة الإمبريالية أو كماوصفها فرحات عباس الجزائرى فى تلك الفترة ـ عقيدة القوارب المسلحة . وكما رأينا من قبل ، فإن الإسلام قد قدم نفسه ملجأ وملاذا لهوية مصر المهددة ، وبذلك أصبحت هذه الهوية لهذا السبب ، أكثر قابلية للتأثر بالجروح ذات النوعية الروحية كان المبشرون فى بعض الأحيان ، يحاولون إغراء نفر من المسلمين بتغيير دينهم ، وعند ذلك كانت الجماهير تهب للتصدى لهم ، ويحاول المثقفون أن ينصحوا بالتسامح . حدث ذلك فى عام ١٩٢٨ حين وزع بعض المبشرين الأمريكيين ، منشورات دينية على طلبة الأزهر فنتج عن ذلك عدد من الحوادث ، وقامت عليهم حملة فورية ضارية فى الصحف . وفى ١٩٣٢ ، نشأ عن تحول بعض المسلمين إلى البروستانتية ، بتأثير بعض رجال الإكليروس فى الجامعة الأمريكية ، إندلاع للمشاعر الغاضبة . وأوقفت الحكومة المصرية فى الحال إعاناتها لهذه الجامعة . وأنتج الكثيرون من مشاهير الكتاب ، كتبا عن الإسلام . وظهرت فى السوق وفرة من الكتب عن السيرة النبوية الإسلامية . وأسهم فى هذا النشاط . جميع ذوى الأسماء الكبيرة ـ كحسين هيكل ، وأحمد أمين وطه حسين والعقاد ، وفى الثلاثينيات . شعر عدد من الصفوة المستنيرة أن الواجب يقتضيهم أن يدافعوا عن الإسلام ، ضد أولئك العلماء الذين يحاولون الحط من قدره من أمثال الأب ليمنز ، أو حتى ضد أصدقائهم من الأدباء ، مثل اى . ديرمنجم . وكان المصدر الثالث للتوتر فى العلاقة بين المسيحية والإسلام ، هو تحويل الأقاليم الإستوائية فى السودان إلى إعتناق مبادىء الكنيسة الإنجيلية . وقام جدل كثير فى الصحافة عن هذا الموضوع عام ١٩٣٦ .

كان هذا هو السياق الذى يفسد العلاقات فى بعض الأحيان بين الأقباط والمسلمين رغم أن الطائفتين قد وجدتا فى تأكيد «مصريتهما» منبرا مشتركا ، وكثيرا ما أكدتا وحدتهما فى الجهاد الوطنى . ولكن الموازنة بينهما ، على أى حال ، ظلت تراعى بدقة . وروى عن زغلول ، أنه قال على سبيل المزاح . إن أحداً غيره كان لايجرؤ على الاحتفاظ بعضوين من الأقباط فى وزارته ، فهل كان النحاس سيجرؤ على توسيع هذه «الفتحة» فى يوليو عام ١٩٣٧ كان هناك حديث عن ضم المنياوى باشا إلى وزارة النحاس ولكن ذلك لم يتم بسبب رد الفعل الذى قوبل به هذا الخبر من الرأى العام . ولكن الذى أزعج الإسلام ، لم يكن الصدع الذى يحدث فى بعض الأحيان فى العلاقة بين ـ المسلمين والأقباط ولاكانت تلك الانفجارات المتباعدة ، التى كانت تحدث بسبب جهود المبشرين . لقد كان الإسلام هو مجرد الإسم الذى ينطوى تحته «الكل» الهائل الذى كانت التغيرات الجارية تهدد إحالته وتكامله . وكان المطلوب من الجماعات الدفاعية التى أنشأت فى ذلك الوقت ـ كجمعية الشبان المسلمين (١٩٢٨) أن تكون رمزاً أكثر منها مضموناً روحياً ، ورسالة أكثر منها عقيدة راسخة لاتقبل الجدل (دوجما) وكان هناك جماعة للإخوان المسلمين ، اتخذ لها مقراً رئيسياً فى قبة الغورى ، فى المدينة القديمة ، تحت رئاسة عبد الرحمن عزام ، الذى أصبح بعد ذلك ، أمينا للجامعة العربية .

فى السابق كانت الجماعة الإسلامية تضم كل شىء فى كيانها . وبهذا الوصف ، لم تكن هناك حاجة

إلى عدها ، أو السيطرة عليها . والأصح أن خلافاتها الداخلية ، كانت تتبع الاختلاف فى تفسير القرآن أو إقامة الشعائر . ومع أن هذه الخلافات كان لها نواح سياسية واجتماعية ، إلا أن تأثيرها ، ظل محصورا فى علاقات هذه الجماعة مع نفسها وخالقها . أما الآن فقد أصبح من الواجب أن توجه المعركة ضد الغرب ، ليس بسبب اختلافه فى العقيدة ، بل بسبب سيطرته فى الجانب الأكبر . كانت المعركة ضد الغرب ، وكان ذلك يعنى الدخول فى علاقة مع الغرب ، فى حدود قبول ما يقدمه إليها هذا الغرب ، أو حدود رفضه ومقاومته . واكتسب الاتحاد الحماسى القديم قوة جديدة ، فى المدى الذى كان فيه احتجاجا إجماعياً موجها إلى المعتدى على تراب الإسلام ، ولكن هذه الحركة تفرقت فى نفس الوقت إلى جماعات صغيرة . اتخذت لها أوضاعا مختلفة فى هذا الصراع . ولاحاجة إلى القول ، إن الصراع كان موجها ضد «الآخر» وضد النفس معا . وعلى ذلك فقد كان هناك عصريون وتقليديون واتجاهات معتدلة ومتمردة ، ومسايرون للعرف والعادة وإرهابيون .

فى عام ١٩٣٧ ، أثناء مناقشة عن تحديد النسل ، قامت إحدى الشخصيات الغريبة على مثل هذه اللقاءات ، بتوجيه الكلام إلى الحضور . كانت هذه الشخصية لرجل يدعى حسن البنا . وكانت هذه الحلقة الدراسية قد اجتمعت تحت رعاية الجمعية العالمية لكليات الطب ، ولذلك فقد كان يسود هذا الاجتماع جو دولى ، كان حوقلة وحمدلة هذا الشيخ فيه رنين غريب على أسماعه . كان هذا الشيخ ابنا لأحد صناع الساعات فى باب زويلة ، وتخرج من كلية دار العلوم ، وبدأ حياته العلمية مدرسا فى الإسماعيلية . وقد أزعجه شديدا ، ما رآه من ترف وعنجهية موظفى القنال الفرنسيين هناك . وضد الاتجاه العام الذى بدأ يتحرك فيه تطور العالم الإسلامى وفى ذات اللحظة التى ينتقل فيها هذا العالم من مرحلة اللاهوت إلى مرحلة التاريخ حاول هذا الشيخ أن يعيد صبغ التاريخ مرة أخرى بلون الدين . واستخدم لهذا الهدف على التعاقب ، قوة الخطابة وتأثيرها فى الجماهير ، وإغراء النشاط السرى . وكان موقفه مضاداً تماماً لموقف على عبد الرازق ، وللمذهب العقلى للمصريين الذى استطاع أن يجذب إليه التأييد القوى لرجال تنوعت أوصافهم وأنماطهم إلى حد كبير . من أمثال طه حسين وسلامة موسى ، من الإنسانيين اللبراليين ومن الاشتركيين وكان موقفه بعيدا عن موقف الإسلام التقليدى ، كما كان بعيدا عن المبادىء الإصلاحية للشيخ محمد عبده .

وحوالى هذا الوقت توفى الشيخ رشيد رضا محرر المنار ، والمفسر الأمين فى حدوده الضيقة ـ لتعاليم الشيخ محمد عبده . وحضر إلى جنازه ، الذى مثل الشبان المسلمين فيه عدد كبير ، منهم الكثير من شخصيات المجتمع من السياسيين من أمثال الدكتور شهبندر ، رئيس لجنة الفلسطينيين السوريين ، التى كانت من ألد أعداء فرنسا ، والتونسى عبد العزيز الثعلبى ، مؤسس الدستور القديمة والشيخ طنطاوى الجوهرى ، الذى كان يعزو إلى القرآن كل صفات الموسوعة الجامعة وفريد وجدى الأديب العالم ، وأسعد داغر الصحفى المارونى والوطنى العربى ، وكثيرون غيرهم . وكما كانت العادة ، ألقيت خطب التأبين والقصائد والعظات الكثيرة . وأرسل الأمير عمر طوسون برقية يعتذر فيها عن الحضور . وباختصار كان هذا الجناز حدثاً اجتماعياً هاماً فى القاهرة .

وفى نفس الوقت ، كان هناك جدل كثير فى الصحافة ، حول شرعية ترجمة القران وإذاعته : وكانت هناك مقالات نقدية عن الكتب الدينية ، ككتاب الدكتور زكى مبارك عن «الصوفية» فى الإسلام وكتاب عبد الحميد المشهدى «صور إسلامية» الذى يقع فى بضعة أجزاء ، كان الثانى منها قد ظهر لتوه ، وفيه مقدمة بقلم فتحى رضوان . كانت هذه العلاقات المتداخلة بين الدين والأدب والسياسة ، من خصائص هذا العصر . وفى هذه الأثناء ، عقدت حفلة تأبين للأستاذ نالينو أستاذ الأدب العربى فى الجامعة المصرية القديمة فى دار الأوبرا ، المكان المفضل للحفلات شبه السياسية ، وشبه الأدبية .

وكانت الجامعة تفخر بمنح الأستاذية الفخرية ، للأجانب العظام . وأصبح مجمع اللغة العربية الذى أنشأه الملك فؤاد ، وكان يعتز به ، منبراً دولياً . وقد استقبل عدداً من المستشرقين ، منهم العالم فى فقه اللغات انوليتمان ، هـ . أ. د. جيب المولود فى مصر ، العالم الممتاز فى كل علوم العرب وفنونهم ، القديم منها والجديد ولوى ما سينيون الذى وهب نفسه لإعادة الكشف عما غفل عنه الأولون فى الأعماق . وكان الهدف الثابت لهذا المجمع هو الكشف عن التراث ، وتمصير اللغة .

إن قضية اللغة ، كما تبين من الهزة العنيفة التى أثارها كتاب طه حسين «فى الأدب الجاهلى» كانت مرتبطة بروابط لا حصر لها بقضية العقيدة الدينية وكانت القضيتان مرتبطتين برباط لا فكاك منه بقضية الأمة .

ولكن هذا التوحّد - الذى كانت نواحيه المتشعبة تشمل مقاومة التجديد وتشمل الأمل - كان يتفرق فى كل اتجاه إذا ووجه بالصراعات المعاصرة ، وكان يخضع لتقسيم ضرورى فى الوظيفة . إن نهضة اللغة ، كانت مدينة إلى حد كبير ، للمسيحيين الشرقيين ، وكذلك للنموذج الغربى ، كى تظل لصيقة بإخلاصها للإسلام . إن فكرة اكتساب أى بلد لمقومات الأمة ، كان مصدر الإيحاء بها - بطريق المباشرة أو رد الفعل - هو الأجنبى الذى كان يوجه إليه الصراع . إن السياسة المؤسسة على العقيدة والتى تدين الطريق الذى يسير فيه العالم الخارجى لم تكن لتقنع بالدخول فى صراع مع التطور العالمى للغة والدولة فحسب ، بل كانت ستحاول أيضا أن تثبت فى علاقتها مع هذه العقيدة - ما كان النازييون فى أوربا يحاولون فى نفس هذه اللحظة أن يثبتوا فى علاقتهم مع القومية - المبالغة والتشوية .

إنسانى دينى

يجب أن نكرر هنا ، أن الإسلام فى مصر كان قد دخل فى تلك الفترة ، مرحلة من الحيرة وتقصى الحقائق ، وكان يخضع لتجارب متنوعة تتعلق بالشكل والعقائدية معا ، ومع ذلك فقد نجح بعض الأفراد فى تحقيق نوع من الموازنة ، خلال عاصفة التغيير التى تهب على البلاد . كان الشيخ مصطفى عبد الرازق أحد هؤلاء . إن كل من عرفه يؤكد الطابع المميز الذى تركه على جيله .

ولد مصطفى عبد الرازق عام ١٨٨٢ ، فى قرية «أبو جرج» من أعمال مركز بنى مزار التى تقع على

مسافة حوالى ٢٠٠ كيلو متر جنوبي القاهرة ، فلقد كان صعيديا . وكانت له سمات أهل الصعيد الجادة ، فى حركاتهم المتئدة ووقارهم المتحفظ ، إلى جانب نوع من الصقل العام ، فى إشارته وأفكاره . وكان لا يزال يرتدى ملابس العلماء التقليدية الجبة والقفطان والعمامة ، وان كان قد تخلى عن انتعال «المركوب» واستبدل به حذاء أوروبيا . ولقد صحح هذه المفارقة فى بزته ، بإجراء تعديلات أخرى . فكـان يختار الألوان الجذابة الجريئة ، وإن كان الشكل العام لأناقته على تميزه ، أبعد ما يكون عن التبذل . وكانت قسمات وجهه مريحة للنظر وتتميز بالوقار ، وكان ما فى شخصه يشع بالعطف والمودة ويوحى بالتفوق . وكانت حكايات تحكى عن تسامحه الذى كان يضرب به المثل من تلك الحكايات ، أن صدقى كان يطلق الجواسيس فى أثره ، لما كان لأسرته من اتصال وثيق بحزب الأحرار الدستوريين .

ولوحظ ذات يوم أن أولئك الجواسيس ، قد استطاع أن يجد طريقه إلى البيت الكبير . فى فترة الغذاء . ولما كشف أمره ، أوشك خدم الدار على الانقضاض عليه ولكن الشيخ حال بينهم وبينه ، ودعاه للجلوس إلى المائدة ، وعامله بلطف وأوصله بعد ذلك إلى بيته . وكان ذلك درسا للجميع .

إن المرء يستطيع أن يفهم ، مقدار المكانة التى كانت لمثل هذا الأستاذ بـين طلبته العـديدين فى الجامعة ، التى ظل يحاضر فيها على مدى عشر سنوات عن الفلسفة الإسلامية . وكان يضم إلى تعمقه فى علوم الدين ، منهج الثقافة الغربية التى حصل عليها فى فرنسا . فلقد عاش عامين فى ليون ، حيث كان يحاضر فى الشريعة الإسلامية . وحين رجوعه إلى مصر ، شغل العديد من وظائف الدولة الكبيرة . فكان على التوالى سكرتيرا عاما للمعاهد الدينية ، ومفتشا على المحاكم الشرعية ، وأستاذا للفلسفة الإسلامية فى الجامعة (١٩٢٧ - ١٩٣٧) ثم وزيرا للأوقاف عام ١٩٣٧ ، وفى عدة مناسبات أخرى لاحقـة وفى عام ١٩٤٥ ، رجع إلى الأزهر بوصفه شيخا له .

ولكن الأزهر لم يكن من السهل السيطرة عليه ، حتى لرجل يتمتع بكل هذه المزايا العظيمة التى كانت للشيخ مصطفى عبد الرزاق . فبعد ظهر أحد أيام شهر فبراير ١٩٤٧ نزل من مكتبه حين سمع هتافات عدائية ضده من بعض طلبته المتجمهرين . فاكتفى بالابتسام ولـكن أكثر الطلبة تحرراً لا يمكن أن يبخلوا باحترامهم على رجل القلم الأصيل وعلى ذلك فقد استطاع أن يشق طريقه مع الطلبة الذين كانوا يفسحون له الطريق حتى وصل إلى عربته ورجع إلى بيته وأمر بإعداد الحمام له وبعد أن اغتسل استراح بضع دقائق ثم أسلم الروح .

موقف ثقافى (١٩٢٩ - ١٩٣٠)

إن مشكلة المصالحة بين الأصيل والمستحدث ، التى حلها الشيخ مصطفى عبد الرازق بسلوكه ، أكثر مما حلها بتعاليمه ، وجدت ساحة للتجارب ، وتعبيرا خاصا بها فى الأدب . ولكن هذا التعبير لم يعد امتيازاً قاصرا على الصفوة ، ولا محصورا فى نطاقها وحده . بل أصبح واجبه الأخلاقى الآن ، أن يكون فى متناول الناس جميعا .

كان المسرح والسينما وسيلتين صالحتين للوصول إلى هذا الهدف ، حيث إنهما ولو من الوجهة التجارية وحدها ـ يفترضان مقدما وجود الأعداد الكبيرة من المشاهدين وكان مسرح الكوميدى فرانسيز ، وعلى رأسه مادلين رينو وجان مارشا ، قد سجل منذ وقت قريب نجاحا عظيما فى دار الأوبرا فى القاهرة ، وأقام شوقى بك الشاعر حفل استقبال لتكريم هذه الفرقة . ولكن هذا النصر للمسرح الفرنسى فى مصر ، يقابله النجاح الشعبى الأوسع مجالا للمسرح الوطنى . فافتتحت فاطمة رشدى موسمها الرابع فى مسرح برنتانيا ، بمسرحية مصرية من تأليف سليمان نجيب ، كان موضوعها يتعلق بوقار مهنة التمثيل وكان يوسف وهبى ونجيب الريحانى يتنافسان على نيل الحظوة عند الجمهور . وخصصت الصحافة عددا كبيرا من صفحاتها لهذا الشكل الفنى ، الذى إن لم يكن قد وصل إلى مستوى التجارب الجريئة التى قام بها منذ بضع سنين ، إلا أنه كان مع ذلك مفعما بالحيوية .

وكانت صور مشاهير المغنيين والمغنيات والراقصات ونجوم السينما من الجنسين تغطى الجدران فى كل مكان . وقد اعتبر فيلم «بنت النيل» مبشرا بالأمل . ولم تسمح أم كلثوم التى كانت تلعب دور البطلة الحبيبة فيه ، للبطل بأكثر من تقبيل يدها !

فهل كان هؤلاء النجوم الجدد - وهى كلمة أضيفت حديثا إلى اللغة بمعناها الجديد - سيضعون أدباء مصر فى الظل ؟

كانت الكتب التى يتحدث عنها الناس فى تلك الأيام ، هى كتب أحمد أمين عن «فجر الاسلام» (نشر الجزء الأول فى ١٩٢٨) وكتاب زكى مبارك عن «فن النشر» وكتاب طه حسين عن «تاريخ الأدب» وكان عبد الرحمن الرافعى قد نشر لتوه أول جزء من مسلسلته التاريخيه وكان العقاد يعتبر الكاتب الكبير الوحيد الذى لم يحن رأسه قط للسلطة . ولكن الأكثر شعبية من كل ذلك ، كانت كتابات شوقى «أمير الشعراء» وكان ذلك يثير غضب العقاد الذى كان مجادلا لا يرحم ، كما كان شاعرا حسودا . وفى نقد العقاد لكتاب المازنى عن رحلته إلى الحجاز أبدى عجبه من أن مصر وهى ألصق كل أمم العرب بالغرب ، لا تعرف الا أقل من القليل عن الشرق . وكان ذلك فعلا موقفا حافلا بالمتناقضات . ولكن حركة تهدف إلى الإصلاحات الدينية والأدبية والسياسية ، تصدت لهذه المشكلة والسعى إلى إيجاد حل لها . ولم تكن هذه الحركة بريئة تماما ، فبراءتها لم تكن براءة حركة أخرى تريد صبغ الشرق بالصبغة الغربية . وكان من الغريب مثلا أن نجد الأمير محمد على يحاول أن يلعب دور الرائد فى الوحدة العربية ، فى سبق لأحداث التاريخ .

قامت إحدى المجلات الأدبية ، بتحقيق شمل الكثير من مشاهير الكتاب ، موجهة إليهم السؤال التالى - ما هو الحدث الذى لعب أهم الأدوار فى تطوير أفكارك ؟ . وهاكم بعض الإجابات على هذا السؤال : قال فريد وجدى إنه فقد إيمانه حين كان فى السادسة عشرة ، بسبب ما رآه فى دمياط من بعض الخرافات التى كانت تسيطر على عقول الناس ، وبعض الأفكار الرجعية التى كانت تتحكم فى سلوكهم . وقال شوقى إنه حين كان فى المنفى فى برشلونه فى عام ١٩١٤ ، استنبط منهجا يضم التراث العربى إلى

ثقافة البحر الأبيض المتوسط . وقال المحامي الكبير الهلباوي ، إن تعاليم الأفغاني قد تركت في نفسه أثرا باقيا لا ينمحي . وقال منصور فهمي ، إنه في صباه المبكر ، أحس بنوع من الحب الأفلاطوني البريء لفتاة مسيحية . وحين ذهب بعد ذلك إلى باريس للدراسة ، قابل فتاة روسية ، قدمته إلى المثل العليا الاجتماعية . وقال أحمد شفيق رئيس الديوان الخديوي ، إنه طرد من وزارة الأوقاف ، وعومل بعد ذلك أسوأ معاملة من الخديوي عباس الثاني الذي ترك مصر من أجله ، وتبعه إلى القسطنطينية . وقال الشيخ مصطفى عبد الرازق ، إنه فوجيء ، حين كان يعاني من المرض واليأس أيام دراسته بالأزهر بزيارة من الشيخ محمد عبده ، أعادت إليه الأمل من جديد . وقال الصحافي عبد القادر حمزه ، أن الذي أثر فيه أعمق تأثير هو سماعه لخطاب من زغلول ألقاه في فندق ماجستيك . وقال حمد لباسل ، إن الذي أثر فيه هو أسفاره إلى البلاد الأجنبية ، التي صقلت فيه البدوية وأكملتها . وقال المازني أن ما أثر فيه هو الحادث الذي أصابه بالعرج ، وإحدى الروايات الروسية التي قرأها في نوبة من اليأس ، وأوحت اليه بالحب البنوي للطبيعة . وقال توفيق دوس إنه كان يريد أن يكون طبيبا ، ولكنه عرف أن القانون هو المهنة التي خلق لها ، حين سمع إحدى المرافعات في محكمة الأزبكية . وقال الشاعر خليل مطران أن الذي أثر فيه أكثر من غيره ، هو شعوره بالمذلة في سعيه إلى الحصول على اشتراكات الناس في ديوانه . وقالت الكاتبه الشهيرة مي ، إن الذي أثر في حياتها تأثيرا حاسما ، هو نسخة من القرآن أهداها إليها لطفي السيد ، إلى جانب تأثير الريف عليها .

ان من ذكرناهم هنا ، كانوا جميعا في قمة الشهرة . والأرجح أننا لو تناولنا من هم أقل مستوى من هؤلاء في درجات النجاح الاجتماعي ، لوجدنا لهم مواقف أخرى يعبرون عنها بأسلوب أكثر عنفا ، وأشد مرارة . فقد كانت هذه هي الفترة التي امتلأت فيها أعمدة الرسائل في الصحف ، بالتساؤلات الساذجة المريرة ، والتي كانت فيها فكرة الانتحار محل الاهتمام والتحقيق ، والتي كانت فيها الأزمة الاقتصادية التي ظهرت هنا في صورة مفارقات مروعة بين حال الأغنياء وحال الفقراء - تبدو كما لو كانت مصحوبة بأزمة أخلاقية . بعد مرور مائة عام ، ماذا سيحدث لهذه البلاد الساخطة القلقة ؟ كان هذا هو السؤال الذي وجهه جرجي زيدان ورجع صداه إبراهيم المازني . ما هي الصورة التي ستكون عليها مصر ، بعد عشر سنوات أو في الغد المتطور ؟ كانت هي الفكرة الرئيسية ، التي تدور حولها كتابات الكتاب المعاصرين

من الاستبطان إلى التمرد

لم يكن مجرد صدفة ، أن احتل تطور الأدب تلك المكانة الكبيرة الأهمية في مصر التي يقع فيها أكبر مجتمع إسلامي ينتمي إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط . لقد أشرت قبل ذلك إلى أن تقدم المسرح في مصر ، كان يرتبط ارتباطا وثيقا بتلك النهضة السريعة في نواحي الحياة الوطنية ، بعد الحرب العالمية الأولى ، وكيف ظهر أثناء ما أصاب هذه الحياة من تدهور في أواسط العشرينيات ، كتاب من أمثال توفيق

الحكيم وطه حسين . إننا سنلتقى مع هؤلاء الكتاب مرة أخرى فى هذه الفترة التى نحن بصددها بل وبعدها أيضا .

لم يكن توفيق الحكيم سلبيا . وحين ذكر فى كتابه ، «عصفور من الشرق» - تلك النقيضة المفضلة عند جيله ، بين الشرق الذى يمثل القيم الروحية ، والغرب الذى يمثل القيم المادية ، فإنه لم يكن بالتأكيد ، واقعا تحت هذا التقسيم فى الوظائف . إن أمانته فى مراقبة الواقع ، كانت تقيه من الوقوع فى هذا الزلل . وكان العمل الذى أكسبه الشهرة الكبيرة فى الخارج ، هو العمل الذى سجل فيه تصادم الذهن المصقول مع فجاجة الحياة الريفية . فهو يسجل فى كتابه «يوميات نائب فى الأرياف» (١٩٣٧) دون تسامح ولكن بنوع من التعاطف ، صفات تلك الشخصية التى أسيء فهمها فى كل العصور - شخصية الفلاح .

كان الحكيم نفورا بطبعه من تلك الغرائز العنيفة ، التى كان تيمور يعتبرها أساسية وكان يستخدم فى أسلوبه النبرات الخافتة المكتومة ، إنه لايرفض ، بل يتساءل . إنه يتحدى الواقع ، ولكنه يحبه حبا شديدا . وهو يضع الأمانة فوق كل اعتبار . ان إحساسه بالسحر يشترك مع إدراكه للواقع ، ليصنع لنا من ذلك المزيج ، السخرية أو الرمز . إن أهمية الرمز عند الحكيم ، يمكننا أن نتبينها من سطوره الآتية - «ماذا يكون مصير الإنسانية ، وماذا يتبقى لها من قيم ، إذا هى جردت من رموزها ؟ إن الرمز فى ذاته لا شيء ، ولكنه فى الحياة الإنسانية كل شيء . ومع كونه لاشيء ، فإن وجودنا كله مؤسس عليه» ! ولكن ما يعنيه بالرمز يقتضينا شيئا من الدقة إنه لايعطى هذه الكلمة المعنى الحرفى الذى يحدده الرمزيون الأوروبيون ، أو مقلدوهم الشرقيون مثل بشر فارس . ثم إن هذه الكلمة ليس لها أى إيحاءات دينية فى تصوره . إنها أقل توكيداً لديه على العالم الروحى ، منها على العودة إلى رحم الأشياء . وهى فى الوقت نفسه ، تعاطف - لا انحياز فيه ولا تأييد - نحو جميع الأشياء وهوتعاطف لايتضمن القبول ، بل مجرد الفضول . إن الرمز يلقى الضوء على الأشياء ويضفى الأهمية والدلالة على الحياة .

إن مثل هذا الموقف ، قد شجع الكتاب العرب على الاستبطان المكثف ، وشجعهم فى الوقت نفسه على مضاعفة الرقابة ، كما يتبين لنا من الرواد الآخرين للرواية المصرية . فى رواية ، «أديب» (١٩٣٥) يصور طه حسين أحد أولئك المثقفين ، الذى ربما كان قد التقى به فى أحد فصول الجامعة القديمة ، ولعل ذلك كان فى إحدى محاضرات ناللينو . إلا أن أديب كان شخصية لاجذور لها ، فقد كان مصابا بالعصاب . ويصاب أديب فى فرنسا بكارثة ، بسبب بعض العلاقات الغرامية التافهة ، التى يراها بروكلمان الرجل الفاضل ، مدعاة للحيرة والاستغراب إن حياة أديب هى الإخفاق على طول الخط . وتنتهى هذه الحياة بالجنون والإدمان على المخدرات ، وأخيراً بالموت . ولكنه يترك حقيبة حافلة بالكتابات التى تعطى انطباعا آخر . إن هذه الكتابات بالطبع ، كانت كتابات طه حسين ، الذى أمكنه أن يتم الرحلة التى هزمت أديب .

ولعل طه حسين بسبب ما عاناه منذ طفولته إلى ما بعد ذلك ، قد استطاع أن يعثر فى الألم والشجاعة ، على ذلك المركب الذى يمد المرء بالمقومات التى يفتقدها مواطنوه كم كان يحتاج هذا الموقف إلى

صلابة هائلة فى الخلق ! لقد كان شخصية تعتمد فى بنائها على كرم الأخلاق ، أكثر مما تعتمد على القوة الغاشمة . ثم البحث بعد ذلك عن المعانى العميقة ، فى تصويره لامرأة تصنع مصيرها فى صبر ، فى «نداء الكروان» إن سعى آمنة وراء تحقيق الذات ، فى محيط هبط مستواه إلى الحضيض - حيث الاغتصاب والانتحار والقتل ، هو قضية مدروسة ببراعة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الكتابات العربية حتى ذلك الوقت .

ونرى نفس هذا التبكير فى النضج ، فى رواية «سارة» للعقاد ، التى يحاول أن يعالج فيها ذاك الموضوع الصعب ، الذى يتعلق بشكوك الحب ، وخيانة المحبوبة . ويجب علينا أن نذكر أيضا ملكة المازنى العاطفية ، وإن كانت أدنى مستوى . فقد استطاع المازنى أن يترك طابعه على هذه الفترة ، فى مجال الشعر والنقد بروايته الأولى «إبراهيم الكاتب» (١٩٣١) وتكملتها «إبراهيم الثانى» (١٩٣٣) والكتابان يشكلان «أوديسا» جديدة لعقلانى ، وقع فى شباك ثلاثة أنماط من الحب .

إن هذا الأدب فى الثلاثينيات فى مصر ، أصبح ينظر إليه الآن على أنه عتيق من حيث الأسلوب . أما من حيث المضمون ، فلعله كان يدين أكثر من اللازم ، إلى النموذج الغربى المقلد ، سواء أكان هذا النموذج عظيما أم غير عظيم ، وكان من أيسر الأشياء بعد ذلك أن يتحول هذا الأدب إلى «تعقيدات عاطفية» من النوع الذى كان فى ذاته خصيصة لمستوى خاص من البورجوازيين الذين يغمرهم شعور الرضا عن الذات . لقد كان هذا هو الاتهام الذى يوجهه متمردو الستينيات ، إلى المشاهير الذين يكبرونهم سناً ولعلنا لانجد فى إنتاج هذا الجيل ، من حيث القيمة الأدبية ، أكثر من عملين أو ثلاثة تستحق الذكر . ولكننا إذا نظرنا إلى هذا الإنتاج باعتباره وثائق تاريخية ، فإننا نجد لكل عمل فيه أهميته الخاصة ، لا كعمل فنى بالطبع ، ولكن كمجهود بذل فى الاقتباس ، وإدماج العناصر الجديدة - ولا يجب أن ننسى أن هذا هو نفس المجهود الذى كان يمارسة أهل مصر جميعا ، فى ميادين نشاطهم المختلفة .

لقد كانت كل الأسئلة ، الصريح منها والمتحفظ ، موجهة إلى أسس مجتمعهم ذاتها - بل وإلى تلك الضمانات العلوية التى تتجاوز حدود البشر . ولعلنا نذكر ، أنه قبل ذلك ببضع سنوات ، تعرضت الشروط الضروية للخلافة للتحدى . ولكن الصدمة التى نتجت عن ذلك كانت قد انتهت الآن .

وحين بدا أن الإسلام قد أصبح مهددا حقا ، إما بإنتشار الإلحاد أو بعلمنة العالم التدريجية ، فقد انبرى الذين تعلموا فى الغرب ، للدفاع عنه وتعديد مزاياه . لقد ذكرت من قبل كتاب هيكل «محمد» الذى كتبه ردا على كتاب درمنجهم . وبنفس الهدف ، ولكن متبعا طريقة أناتول فرانس وجول ليميتر ، استحضر طه حسين العصر الذهبى لثورة الإسلام ، فى قصصه عن حياة الرسول فى كتابه «على هامش السيرة» (١٩٣٣) ولم يحدث هذا الكتاب شيئا من الإثارة ، يمكن أن يقارن بما حدث قبل ذلك بأقل من سبع سنوات ، بسبب كتابه «فى الشعر الجاهلى» . هل كان ذلك لأنه قد أصبح أكثر اعتدالا فى آرائه ، ولأنه قد أعلن أنه مؤمن ملتزم بفرائض الإسلام ، أو لأنه كان يسعى فى التقريب بين المذهب العقلانى لحضارة البحر الأبيض ، وبين الإسلام التقليدى والإسلام العصرى ؟ إن هذه التبريرات ماكانت تساوى

شيئا ضد هذا التجديد الذى لم يسبق له مثيل والذى كاد أن يكون انتهاكا للتقاليد ، لو لم يصبح هناك عدد متزايد من الناس ، على استعداد لقبول حقوق الكتاب فى التعبير بحرية عن أرائهم .

من الواضح أن مثل هذا التقدم كان متوقعا . ولكن التطابق مع معايير العالم الخارجى ، كان لايمكن أن يتم إلا على حساب المعايير القديمة . إن رجلا كمحمود تيمور لم يكن ميالا بطبعه للتحليل المثير للقلق . ولكننا نجده يتخلى رغم ذلك عن واقعيته الضيقة نسبيا ، سعيا وراء الخيالات وعالم الأحلام . وكان غيره من الكتاب الأقل شهرة ، يسيرون فى نفس هذا الطريق - طريق الهدم والسطو على أفكار الآخرين . ومن بين كتاب القصص القصيرة الواقعية - والروايات بنسبة أقل - يجدر بنا أن نذكر هنا أسماء الأخوين عبيد ، ومحمود لاشين ، وراوى القصص ذى الإنتاج الوفير محمود كامل المحامى . إن محاولاتهم الرئيسية تتجه إلى الكشف عن النواحى الدراميه والمأساوية فى عالمهم - عما فيه من يأس ، وعدم قدرة على التكيف ، ومشاهد للصراع تؤدى أحيانا إلى ارتكاب جريمة القتل ، وقصص عن إدمان المخدرات . وهذه هى - الفكرة الرئيسية فى رواية محمود كامل «حياة الظلام» (١٩٣٣) الذى يتمزق بطلها بين حين ، ويقع بسبب ذلك فى الإقدام على مغامرة شريرة ، تؤدى به إلى الجنون . إن هؤلاء الأبطال يستجيبون إلى خواء حياتهم من المعنى ، إما باللجوء إلى الانتحار أو الهروب ، ودائماً بالتمرد . إن شخصية المتمرد تتخذ لنفسها أهمية كبيرة فى الأدب العربى فى تلك الفترة . «والمتمرد» هو عنوان لكتاب من القصص المختارة نشر عام ١٩٣١ . وفى مقدمة لأحد كتب العقاد فى عام ١٩٣٥ ، يوصف المؤلف بأنه (إمام المتمردين) .

غنائية الشعر فى «الفتنة» الثانية

كما هو الحال دائما فى الشرق الأوسط ، يعطينا الشعر المؤشر الوثيق ، لحيرة البلاد ، وكذلك لإرادتها وعزمها . يشترك الشعراء وقراؤهم والدعاة لهم هناك ، فى حياة جماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغييرات المعاصرة .

فى هذه الفترة ، كانت الجماعات الأدبية والسياسية والاقتصادية ، تتجمع وتتفرق وكان هناك وعى اجتماعى جديد ، يتغلغل فى مصر ، سمة للقلق وللوحدة أيضا . فى عام ١٩٣٤ تجمع ما لايقل عن عشر جمعيات ، نتيجة لتأثير أبى شادى الملهم ، تحت اسم جماعى ، هو «ندوة الثقافة» وكانت قائمة متنافرة ، تشمل اتحادا للكتاب العرب وجمعية للكتاب المصريين ، ورابطة لشىء ما ونايا جديدا للكتاب . كل هذه الأسماء كانت تعتبر بدرجة تزيد أو تنقص ، من المترادفات . ولكن كان من ضمن هذه القائمة أيضا «الاتحاد المصرى لتربية الدواجن» وهو اتحاد زراعى ، وواجهة للصناعات الزراعية إن مراقبا غير مطلع على هذه الأمور ، قد لايرى أى علاقة بين هذه الأنشطة المختلفة ومع ذلك فإن تربية دواجن ، هى نوع من الاقتصاد المنزلى ، الذى كان هؤلاء الشعراء الذين كانوا من المصلحين أيضا - يهتمون به ، ولا شك أنهم كانوا محقين فى ذلك . وفوق ذلك فإن اتساع نطاق اهتماماتهم ، كان يعكس مدى قلقهم . ان إحساسهم الرئيسى كان يتركز فى خوفهم من إنفصام وحدتهم . وكان ذاك هو مصدر الوحى لشعرهم

الغنائى ، كما كان الحافز على اهتماماتهم بهذه الأنشطة المتعددة . فسر أحد النقاد المعاصرين هذا التعدد بقوله - كان هذا التعدد يتلخص فى جرأة نادرة على تجديد الأفكار ، واهتمام الموضوعات التى لم يتناولها أحد من قبل ، وتناول الأشياء المألوفة بروح إنسانية ، وإحساس فنى مرهف . ومن كل هذه الأشياء تنبثق وفرة من الرؤى ، وعمق له صورة الأحلام ، يمكن أن يصنع الروائع . والحق أننا نستطيع أن نميز فى هذه التطلعات المركبة ، نوعا من الغنائية الشعرية الرومانسية ، قريبة الشبه بنظيرتها عند الإنجليز والفرنسيين . إنها وجدان دافق عربى فى أصله وفرعه وقصص وجدل عنيف ، واهتمام كامل بالتاريخ ، وفضول لمعرفة الصوفية والغيبية . هناك شىء من كل شىء فى هؤلاء الشعراء . ولا يجب أن نعجب لذلك ، إذ إنهم قد عقدوا العزم على إعادة بناء العالم من جديد .

كانت أعمارهم تتراوح بين الخامسة والعشرين والثلاثين ، حين كان صدقى فى السلطة . وكانت الرجعية قد أسفرت عن وجهها فى هذه الفترة ، ولجأت إلى مكائد الشرطة للقمع والإرهاب . ولم يعد فى الإمكان خداع الناس باستخدام الكلمات المعسولة ، سواء أجاءت هذه الكلمات من الملك ، أو من شيوخ المسلمين أو من العصريين أو المتحازين إلى الغرب . ولم تعد القصص الخرافية التى يرويها الأقوياء من ذوى المصالح تجوز على أحد . ولم يكن ذلك قاصرا على مصر وحدها ، فلقد دخل الشرق الأوسط كله الآن بوضوح إلى عصر «الفتنة» الثانية .

أفلم تكن هذه الصدمة ضرورة حتمية ؟ لقد كان الخطر الرئيسى الذى يتهدد هذا المجتمع ، نابعا من استمراره ولذلك لجأ التاريخ إلى اتخاذ شكل التمزق ، وأكاد أقول شكل الخطيئة . وكان ذلك إلى حد ما - هو عكس ما حدث للمجتمعات الغربية التى كانت وهى محاطة بنيران الخطيئة الأولى ، تحاول الخلاص من خلال التاريخ . أما فى المجتمعات الشرقية ، التى لم تكن قد تعرضت بعد لتحول أساسى ، فلقد كانت الطبيعة هى الأصيلة وكان التاريخ هو الخطيئة .

ولعله يجوز لنا أن نقول - إذا قلبنا الوضع فى مقررات اسبينوزا - إن الطبيعة هى الله ، حيث أن العادات والأسس عندهم كانت هى النماذج الأصيلة .

كانت وظيفة الصراع فى الثلاثينيات ، هى الخلع والتفريق . فقد كان البطل الذى صوره تيمور ، فى تلك الكلاسيكية القوية ، يقف الآن على مسافة بعيدة من عالمه ومن نفسه . لقد أصبح «الغريب» «أو الكائن الثانى» وهو المصطلح الذى - استخدمه أبو شادى عام ١٩٣٤ ، تعبيرا عن ظاهرة انفصام الشخصية .

فى العدد الثانى من مجلة أبولو ، يصور أحد أولئك الشعراء - صالح جودت - نمطا متطرفا من المتمرد -- هو الراهب المتمرد وكانت جرأة كبيرة فى ذلك المجتمع ، أن يتحدث المرء عن راهب متمرد ، أو

رجل دين يرتكب خطيئة وكانَ البطل فى هذه القصة مسيحيا ، يمثل الأقلية . كان راهبا ، وسط جماعة من الرهبان تقطن الصحراء ، يوجه الكلام إلى رئيس الدير . كان يعلن أنه يرفض حياة الصلوات . وفى لغة عنيفة ، لم تسمع من قبل ، يلعن الموت الحى الذى عاناه فى الصحراء ، فيقول ـ أترك قلبى لمشاعره الجياشة ، عله يستطيع أن ينقذ ما يمكن انقاذه مما تبقى من صباه الضائع ، دعنى أرجع إلى ينابيع الحياة ، بعيدا عن هذه الصحراء الجافة الجرداء ! إنه يعنى بالطبع صحراء الحياة ، وعلى الأخص مؤسساتها ـ تلك الأرض الخراب ، التى كانت موضوع قصيدة ت . س . اليوت عام ١٩٢٣ ، التى أغرم بها العرب غراما شديدا . اننى لم أتتبع أول إشارة إليها فى الأدب العربى ، ولكن رجلا مثل «أبو شادى» كان من الممكن جدا أن يكون قد قرأها . متى أجرى الذهن العربى المغرم بالفضول ، ذلك الاتصال المباشر مع هـذه الفكرة الرئيسية ، التى نبعت فى أول الأمر من ريمبو وبودلير ، ثم بعد ذلك من الروس ؟

إنه يبدو لنا أنه كان هناك تعدد فى الوحى ، أو ربما تكرار فى الاختراع !

وكان هذا ينـطبق أيضا عـلى اتجاه هؤلاء الشعـراء فى مزج المـوضوعيـة بالـوصف والإحساس التاريخى .

هذه هى الخصائص الثلاث التى تظهر فى أعمالهم ، مرتبطة بعضها ببعض فى بعض الأحيان ، ومتفرقة فى أحيان أخرى . إن الشعر يضفى على هذه الاتجاهات تأييد اللغة ، التى يمكن أن تكون هدفا فى ذاته ، وبذلك تعطى التعبير الدقيق لأزمة الفرد أو أزمة المجتمع . ولكن هذه الأزمة ، رغم ذلك ، تدمر الشاعر ، ذلك المفسر والمعبر عن مشاعر قومه بحروف من نار .

فهل سيجد قومه ينابيع جديدة للقوة ؟ هل سيسترجع هذا الشعب وحدته ؟

تلك هى القضية التى كان هؤلاء الشعراء يحاولون أن يجدوا حلا لها . وهم يجدون هذا الحـل بطريقة لم يسبق لها مثيل ـ فهم يجدونه فى الطبيعة . وأنا لا أعنى هنا أن الشعر العربى قبل زمانهم ، لم يجد وحيه قط من الطبيعة . ولكن الذى أعنيه إنه لم يكن له اعتبار إلا كمصدر للمتعة ، أو كرمز ، أو فى بعض الأحيان مجرد زينة . بينما كان ـ اللبنانيون فى المهجر ، أو جماعة «أبوللو» من المصريين ، أو الشابى شاعر جديد ، يطالبون الطبيعة بالبعث الذى يفترضه العذاب المعاصر . إن رد اعتبار الطبيعة أو رد اعتبـار الإنسان من خلال الطبيعة ، كان بالنسبة إليهم ، ما كان بالنسبة إلينا منذ عصر الرومانسيـة ـ تكملة ضرورية لنمو الإدراك ، ولقلب أوضاع المجتمع . ومن هنا ، دون جدال ، يأتى الترحيب العجيب الذى قوبل به الوحى الجديد الذى أتى به ـ سيد درويش .

وهكذا ينادى أبوشادى أمه الأرض ، لتمده بقوة موازنة خفية فى تمرده على الواقع فيقول ـ أيتها الأم ، انى أتوق اليك بكل ما أملك من نقاء المحبة والحنين . إننى أتجه اليك فى فرحى وحزنى . وألجأ إلى

هدوئك المطمئن لأصلى فى محرابك وأقبل ترابك الذى يهبنى حياة جديدة . وأنتشى بكل ما تولدينه فى فؤادى - وتحولينه إلى شعر ، ثم ذلك البيت التاريخى من الشعر :

النـــاس تعجب من تــوزع خــاطــرى وهــو التــوحُّــد فيــك غــير غــابن

إنه ليصعب على المرء أن يعبر بمثل هذا التكثيف ، عن هذه العملية الثنائية للتفريق من خلال الاكتشاف ، ثم استرجاع الوحدة من جديد - للاختراق الذى يتم بالتحليل والصراع ، متبوعا بالحاجة المتزايدة إلى الأصالة - هذه هى الدراما النفسانية والتاريخية ، التى يعبر عنها الأدب العربى فى هذه الفترة ، بتطرف أقل ، وبراعة تقنية أقل ، وتوتر أقل ، عما يجرى الآن فى حاضرنا ولكن ليس دون نجاح بالغ الأصالة .

الفصل التاسع

تعثر الديمقراطية للمرة الثانية

اعتلى الملك الشاب العرش فى ٦ مايو ١٩٣٦ . وحين وصلت حكومة الوفد سريعا إلى الحكم فور استقالة على ماهر ، بعد أن طال بها الانتظار ، كانت الظروف مواتية لها ، والأحداث تبعث على التفاؤ ل . وفى ١٩ يونيو ، أرجع النحاس جثمان زغلول باحتفال كبير ، إلى الضريح الذى أقيم له أمام بيت الأمة والذى كان صدقى قد قام بنقل الجثمان منه .

ما هى الحدود بين مظاهر التاريخ وواقعه ؟ هل أصبح هؤلاء الديمقراطيون ـ أو الراغبون فى الديمقراطية ـ مجرد صورة زائفة من أنفسهم ؟ كان من المستحيل أن يجيب أحد على هذا التساؤ ل فى ذلك الوقت . ولكن كان هناك بعض الساخطين الذين أحسّوا بأن هذا هو الواقع . ولكن هذين العامين بالرغم من كل شيء ، قد سجلا بعض الانتصارات . فلقد كانت مصر تواقة إلى الاستقلال ولقد حصلت من خلال معاهدة عام ١٩٣٦ ، على ما كان يطلق عليه هذا الإسم . كانت مصر تئن تحت العبء الثقيل الذى تلقيه عليها الامتيازات الأجنبية . ولقد ألغيت هذه الامتيازات فى مؤتمر مونترو ، الذى ربما كان أداة أشد فاعلية من المعاهدة كما حقق النحاس نجاحا آخر فى ٢٦ مايو ١٩٣٧ ، بعد سنة من وصوله إلى الحكم فلقد قبلت مصر عضوا فى عصبة الأمم . وكان هذا خاتم الاحترام ، لأمة عصرية ، كما كان نصرا أدبيا لها ، كما قال أحد المؤ رخين . ولكن هل كان ذلك حقا نصرا أدبيا أم مجرد نصر رسمى (أو إسمى) ؟

لعله كان هناك ما يثير الشبهات حول هذه الإنجازات ، فلقد كان أحد الجانبين ـ متلهفا عليها ، وكان الجانب الآخر مستعدا ـ أكثر مما جرت العادة لمنحها .

كانت الحكومة تحس بالاطمئنان على استقرارها . وكان قد مضى عليها فى الحكم عام ونصف ، من مايو ١٩٣٦ إلى ديسمبر ١٩٣٧ ، وهى مدة طويلة نسبيا ، فى بلد يسوده التوتر ، وفى عالم يسرع نحو الهاوية . وكانت الغالبية التى تستند إليها تبدو راسخة كالجبال . وانتخب مجلس النواب الدكتور أحمد ماهر رئيسا له وكان من المنظور أن يختار لرئاسة مجلس الشيوخ شخصية غير وفدية ، لإرضاء الملك ، ولكن توفيق نسيم لم يكن فى قائمة المرشحين لهذا المنصب ، فقد استبعد اسمه من عضوية مجلس الوصاية ، فى مخالفة صريحة لوصية الملك فؤاد الرسمية ولذلك أسند هذا المنصب إلى محمود بسيونى .

وكانت الوزارة تتألف من النحاس كرئيس للوزراء ، ووزيرا للداخلية والصحة وواصف غالى كوزير للخارجية ، ومكرم عبيد للمالية ، وكان هؤلاء يعتبرون من رجال الدولة الكلاسيكيين . وكان وزير الأشغال العمومية هو عثمان محرم ، وهو خبير تقنى من الفريق القديم فى وزارات الوفد السابقة . وكان وزير المواصلات هو النقراشى الذى اشتهر بأمانته وعناده الوطنى .

كانت الجماهير تهتف وتصفق لمليكها الشاب ، الذى اشتق اسمه من «الفرقان» ومعناها الحد الفاصل بين الخير والشر . فحين بلغ فاروق سن الرشد الدستورية ذهب فى ٢٩ يوليو ١٩٣٦ ، ليؤدى يمين الولاء للوطن والدستور أمام البرلمان ، بدا ذلك يوما عظيما تشرق شمسه على مصر . كانت هناك الجماهير الغفيرة التى تهتف وتلوح بأيديها فى جو من الحماس والمرح . وكان هناك أيضا سرب من الحمام الأبيض ، يتبع على طول الطريق من القصر إلى البرلمان ، عربة الملك التى تجرها الخيول البيضاء الراقصة ، إن المصريين شعب يتأثر أعمق التأثير بالعلامات التى تفسر بأنها بشير بالخير أو نذير بالشر . وهم كبدو الصحراء العربية ، يؤمنون بصدق هذه البشائر أو النذر . فنذير الشر يسلمهم إلى اليأس ، وبشير الخير يفتح أمامهم أبواب الأمل ، ويمثل أمامهم وعدا من القدر بالوفاء ، (هذا هو تصوير حسين هيكل فى مذكراته ، لطبيعة مواطنيه) .

ولعل الملكة الأم ، هى التى كانت وراء تدريب هذا الحمام ، على القيام بهذا العرض ، فى اليوم الذى بدأ فيه ابنها بالاضطلاع بواجبات الملك . على أى حال فقد اعتقد المصريون أن نجمهم قد أخذ فى الارتفاع . وللمرة الأولى ، كان هذا الحدث العظيم فى وصف الشباب ـ ذلك الشباب المليء بالمرح والمرارة ، الذى زلزل الجامعة بالاضطراب ، ومد يد الصداقة والأخوة إلى طبقة العمال ـ ذلك الشباب الذى كان ينعكس فى وجه الملك الفتى . وهكذا حيت الجماهير ذلك الملك الصبى بحماسة تكاد تكون حسية ، بالرقص المسعور ، والنشوة التى خرجت عن السيطرة . فما كان سبب كل هذا الانجذاب إلى ملكية غير عميقة الجذور ، وليست فوق مستوى الشبهات فى نزاهتها إن الملك الراحل ، الذى كان مجربا عظيما ، ورجلا لايثق فى الناس ولا فيما ينادون به من مبادىء وقيم ، لم يحظ قط بمثل هذه الشعبية ولعل سبب ذلك أنه لم يحاول قط أن يكون «الملك الصالح» الذى يفضله الفقه على كل دستور ، طبقا لما كان

ينادى به بعض «العلماء» الذين باعوا أنفسهم للحاكم وهكذا يكون العداء للدستور ـ بفضل هؤلاء العلماء قد دخل فى حماية الدين !

إن مسيرة القدر هذه ، قد وجدت أداة طيبة فى الزعيم الشرعى الذى اختارته البلاد وهو مصطفى النحاس ، ولم يكن فى هذا الزعيم ما يمت إلى الأرستقراطية بسبب ، بل لعل اعتباره بورجوازيا ، كان فيه شىء من التسامح . إن إحدى الصور الفوتوغرافية ، تظهره مع رفيقيه الذين لا ينفصلان عنه ، مكرم عبيد وحمدى سيف النصر ، وقد بدا فى صورة أحد قضاة الأقاليم ، فى «جاكتته» غير المزررة مزهوا بنفسه ، مرحا ، يأخذ الأمور فى يسر ، كما تفعل البلاد التى أحاطته بمظاهر التكريم . وتعرفت فى طيبة قلبه على هذه السجّية فيها . ولكن النحاس كان قائدا عظيما للجماهير ، ورغم مظهره الذى لا يبعث على الهيبة ورغم حول عينيه ، وحدوده القاصرة فى الالتزام بآداب السلوك .

إننا يجب أن نحاول أن نراه هنا . بعين معاصريه . إن الممثلة روزاليوسف التى تركت بعض المذكرات الممتعة ، تصف أول لقاء لها فى عام ١٩٢٨ ـ فتقول إن الذى أثر فيها هو بساطته . إن الزعيم الذى جاء من عامة الشعب ، كان يفتقر إلى كبرياء زغلول المهيبة ، وبلاغة مكرم عبيد الطنانة ، لقد وصفوه بعد ذلك بالزعيم المقدس ، ولعل ذلك اللقب لم يكن يخلو من نبرة السخرية ولكنه والحق يقال ، لم يسع قط إلى دمغ نفسه بهذا الطابع . وكان كثيرا ما يرى سائرا على قدميه ، ما بين النادى السعدى وبيت الأمة ، ثم إلى محطة المترو الذاهب إلى مصر الجديدة ، ذلك الحى الذى بناه رجال الأعمال البلجيكيون والذى كان يسكنه رجال الطبقة الوسطى من المسلمين ، محاطين بالخواجات ، ـ ليتكيفوا بالعادات الغربية . إن النحاس كان لا يطلب من الناس ، أكثر من أن ـ يكونوا مواطنين صالحين . وكان لا يرضى عن ارتكاب أى عمل طائش ، أو التداخل فى الشئون الخاصة لخصومه السياسيين . ومن وجهته هو ، كان لا يحب أن يخوض فى تفاصيل حياته الشخصية ، التى كانت مصدرا كبيرا لمتعة الجماهير ، كإقباله الشديد على أكل كميات كبيرة من اللبن الزبادى ، وهو الموضوع الذى كثيرا ما كان أصدقاؤه ـ يتخذونه وسيلة لمداعبته . وكانت لغته التى تسرى فى الجماهير كأنها هزات التيار الكهربائى ، مليئة بالتعليقات الساذجة ، «والنكت» المكشوفة . كان الناس يحبونه وكانوا يقولون عنه إنه طيب القلب . ورأى ذات مرة ، وهو يركب عربته من المحطة إلى ميدان الأوبرا ، وسط هتاف الجماهير ، شابا هائج المشاعر ، يصوب حجرا إلى نافذة زجاجية للعرض ، فى واجهة أحد المتاجر الذى كان ملكا لرجل بريطانى . فما كان من هذا الزعيم الكبير إلا أن قفز من العربة بخفة غير متوقعة ، مشهرا قبضة عصاه ـ الثقيلة وهوى بها على أكتاف ذلك الشاب ـ لقد كان يكره كل تطرف غير عادل .

كان ماضيه مثلا لحياة القاضى النزيه ، والمناضل الذى لا يأتيه الفساد من بين يديه ولا من خلفه . ومع ذلك فإن مستقبله كان سيختلف عن ذلك . هل كان ذلك بسبب انتظاره الطويل قبل الوصول إلى السلطة ؟ أم كان ذلك لأنه وقع فريسة لإغراء النجاح ، خاصة أن هذا النجاح ظل يراوغه زمنا طويلا ؟

من المؤكد أنه لم يخدع بتلك الهستريا الجماعية التى كانت تمجد فاروق ، وتدعى أنها ترى «النور المحمدى» على وجه سليل أحد جنود مقدونيا المرتزقة . ولكن ألم يكن يعتز اعتزازا مبالغا فيه إلى حد ما ،

بنصيبه فى هذه الحماسة ؟ لقد كان انتماؤه ، فى هذه الناحية ، إلى عامة الشعب ، وكان ذلك يشكل جانبا من قوته إن عامة الشعب فى أى بلاد إسلامية ـ ومنها مصر ـ تخضع دون قيد أو شرط لإثارة اللحظة ، وهى سعيدة بهذا الإحساس . إن الشعور فى مصر بعدم الثقة قد ظل على صموده لمدة طويلة ، حين كانت الحاجة إليه ماسة وواجبة . ولقد هدأت فيها روح النضال الآن ، ولكن لعل يقظتها من ذلك الهدوء ستكون مصحوبة بالقسوة والألم . ولكن ما دامت اللحظة حلوة وعلى الأخص تبدو ـ كما هى الآن ، نعمة من نعم الخالق التى يتفضل بها على عباده كلما شاء ، فلماذا يقاومها العبد ؟

وهكذا أصبح الوفد كتلة من المشاعر المهتاجة ، «وفريسة لحمى الربيع» على حد تعبير جورج حنين . لقد كان يبدو عليه أنه قد استنفد قواه ، ووقع فريسة لفكر هابط لا أمل يرجى منه ، منذ وفاة زغلول ، أما الآن فقد منحته السماء نصيبا وافرا من الحظ السعيد الذى يضفى على صاحبه مظهرا أخاذاً . إن ـ الموقف الدولى ، وصداقة ميلز لامبسون لمصطفى النحاس ، وتلك الصورة من طاقة الشباب التى أيقظت الأمل فى صدر البلاد ، وأخفت مظهرا جديدا من المجد على الحزب الذى يمثل هذا الأمل ، وحتى الحماسة التى أثارها شباب الملك .

كل تلك الأشياء عكست ضياءها على الوفد ولكن كان هناك شىء يثير الشبهات حول صورة الشباب هذه ، وحول من اشترك فيها بشكل أكبر . مرة أخرى فى هذه البلاد ، خدعت حرارة الإخلاص الدافقة ، وحاجة الشعب الملحة بالوهم الذى تصوره لعبة المرايا

هل يمكن أن يكون السبب ، أن «الرئيس الجليل» كان يفتقر إلى ذلك التوتر الداخلى ، أو تلك الثقافة العقلانية ، أو ـ بالاختصار ـ إلى تلك الخاصية التى تجعله يسقط التصفيق من اعتباره ؟ إن الأشياء كانت قد بدأت ـ بطريقة غير محسوسة ـ تتغير فى داخله ومن حوله . وكان مجادلاً عنيفاً كالعقاد ، أسرع الجميع فى ملاحظة ذلك . كان النحاس الأعزب المؤمن بعزوبته حتى ذلك الوقت ، قد تزوج لفوره من فتاة صغيرة السن ، كانت تمثل نضارتها ومفاتنها المتعددة المثل الأعلى فى الجمال لطبقته . ولعل ذلك كان تجاوزا لما كانت تمنحه مكانته من احترام الشعب ! وقيل يومئذ إن النحاس قد غير طريقه فى الحياة بعد أن جاوز الخمسين من عمره . وكان أنسباؤه من آل الوكيل ، أشد اهتماما بالأعمال التجارية الكبرى ، منهم بالأفكار العلوية . وحين انفض عقد الوزارة ، واستقال النقراشى مغلقا وراءه الأبواب بعنف ، ورافضاً التعويض المادى الذى عرض عليه فى صورة إلحاقة بعضوية قنال السويس ، فلقد بدا أن النزاهة كانت تنتمى إلى أولئك الذين تركوا هذه الحكومة ، لا الذين بقوا فيها .

وبعيد عن مزاياه . ونقائصه ، كان النحاس فريسة لذلك الثالوث النظامى فى الحكم ، الـذى يتحكم فى السياسة المصرية منذ أمد طويل ، حيث كان وضع كل جانب يتحدد فى ضوء علاقته مـع الجانبين الآخرين . كان هناك إغراء شديد لزعيم حكومة تتمتع بتأييد أغلبية كبيرة ، أن يتخذ موقفا معارضا من الملك ، ولكنه كان من الخطر عليه أيضا أن يكتفى بذلك . فمن الممكن لهذه المشاحنات أن تفقد كل علاقة لها بالواقع .

إن النحاس لم يكن على علاقة طيبة مع الملك الراحل . ولقد كان هناك ، منذ أيام زغلول ، وقبل أزمة السلطة في الحاضر بزمن طويل ، في أفعال الوفد وبياناته التي لم تكن تتسم بالحكمة دائما ، ما يشم منه ميله إلى النظام الجمهوري . وقد زاد من مرارة القلق الذي يحسه الملك من هذه النزعة ، ما كان يحدث بين الملك فاروق والنحاس ، من الخلاف في الرأي على بعض الأمور التافهة . إن نبرة الجدل بينهما كانت قد أخذت في الارتفاع الآن ، ولكن مستوى الجدل كان قد تدهور . ولعله كان من الأكرم أن يقوم الصراع بينهما حول منح الوظائف والرتب ، كما حدث أيام زغلول عام ١٩٢٤ ، عن أن يقوم بينهما بسبب سائق سيارة الملك الإيطالي عام ١٩٣٧ . ولكن الخطر الأكبر كان يكمن في تنافس الجانبين على الشعبية .

كان النحاس مؤيدا من المناضلين ، والرأي العام ، ورجل الشارع ، ولكن فاروق كان يمارس نوعا آخر من السحر . فحين تكون المصاريف السرية ، وسيلة فعالة للسيطرة على الصحافة ، تكون المزايا في الجانب الذي لا يمكن للصحف أن تهاجمه علانية ولذلك فإن نقد صحف الوفد للملك ، لم يكن يتعدى بعض الغمزات الخفية ، بينما كان في استطاعة «الكشكول» أن تهاجم رئيس الوزراء بالصور الكاريكاتورية ـ والمتضمنات التي تهدف إلى تشويه السلطة .

فلقد خلقت مثلا ، قصة مضحكة من زيارة النحاس للإسكندرية ، ولكنها كانت في الوقت نفسه سلاحا خطرا موجها إليه . كان النحاس قد تناول العشاء في فندق سان استفانو مع سير ميلز لامبسون السفير البريطاني ، الذي كانت علاقته الوطيدة معه مثارا للشبهات ، ومع رفيقه الدائم مكرم عبيد . وكان السفير البريطاني ، كما يعلم الجميع ، يتدخل دون حق في تنفيذ وصية الملك الراحل فؤاد . وكان سيصبح من الواضح بعد ذلك بزمن قصير من خلال بيانات توفيق نسيم الصريحة المدمرة أن بريطانيا لم تتوقف قط ، خلال السنتين أو الثلاث السابقة ، عن التدخل في شئون مصر الداخلية ، وأن هذا التدخل لا يزال مستمرا في كل المجالات . وكانت هذه هي الناحية الخطيرة في الموقف .

ولكن المجلة صبت سخريتها على الطريقة التي دبر بها الزعيم استقباله الشعبي في الاسكندرية ، وهو يجوب الطرقات المزدحمة ، في عربته الباكار الكبيرة الرسمية ثم أدانت الطرق التي يتبعها في الدعاية لشخصه ، كإصدار كتيب رسمي ، عنوانه «الزعامة والزعيم» لا يحوي شيئا غير كيل المديح للحكومة ، ويوزع في كل الأقاليم عن طريق رؤساء الشرطة ، وهي طريقة أخرى لتنظيم التلقائية !

والحق أن النحاس في كل مرة كان يرجع فيها من رحلة ، أو يظهر فيها في الشارع كان يستقبل استقبال المنتصر ، سواء كان هذا الانتصار حقيقة أو افتعالا ، وسواء كان الاستقبال طبيعيا أو مصطنعا . وحتى حين كان ظهوره مدبرا ومتوقعا ، فإن ود الجماهير وترحيبها به ، كان وداً خالصاً نابعاً من القلب . وإليكم على سبيل المثال الوصف الذي كتبه أحد شهود العيان الفرنسيين ، عن استقبال النحاس ، حين رجوعه من الرحلة التي أتم فيها المفاوضات مع بريطانيا ـ كان استقباله في ضوضاء صاخبة ، وحماسة مجنونة ، وشغب خرج عن السيطرة ـ كان استقبالا هائلا ومنافياً للعقل ، هاجت فيه المشاعر وغلبت عليه سمات التعصب . كان الهتاف والتصفيق قربانا لشخص النحاس . وكانت الشرطة تقف عاجزة ، أو

تتصنع العجز . وكذلك عجز أصحاب القمصان الزرقاء - فرق شباب الوفد - عن السيطرة على الجماهير وتمزقت «كردونات» الشرطة واستولت الجماهير على القطارات بهجوم عاصف .

بلغت الحماسة المشتعلة فى ذلك اليوم ، السابع عشر من أكتوبر ١٩٣٦ ، حدا جعل الجماهير تتشبث بالقطار أفواجا أفواجا ، ويسقط منهم اثنا عشر شخصا تحت - العجلات . ولم يذرف أحد إلا دموع الفرح . فالموت فى مصر [illegible] يتساوى فى وفرته واعتياد الناس عليه ، مع الميلاد . أما السعادة فهى إدراك جديد . ولكن . . . هل كان لهذه السعادة جذور فى الأرض ، وهل كانت تستحق كل هذا التهليل والتكبير ؟

استقلال محدود

وقعت هذه المعاهدة فى غرفة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ . وكان الجميع ينتظرونها على أحر من الجمر على مدى جيل ، وكانت كل آمال الجماهير وتحاليل الخبراء ، تتجمع فى هذا الإنجاز الدولى . ففى مجموعة الدراسات التى نشرها روبرت مونتاني ، تحت عنوان «مصر مستقلة» نجد أنه يخصص ثلث هذا الكتاب ، لمناقشة هذه المعاهدة وأثرها على سياسة مصر الداخلية والخارجية . أن هذا يبدو اليوم أمراً مبالغاً فيه إلى حد كبير . وليس ذلك لأن الأحداث والتطورات التالية لعقد هذه المعاهدة ، قد أثبتت للأمة ما فيها من تضليل ، إذ إن ذلك لن يكون إلا حكماً فى الحاضر صادراً عن استعادة الماضى وما تكشف فيه من نتائج ، وهو أسلوب حاولت جاهدا أن أتجنبه فى هذه الدراسة . ولكن ما أريد أن أوضحه هنا ، هو أن المعاهدة ليست إلا عقداً بين طرفين ، يستدعى الوصول إليه ، استخدام الجدل والمساومات والحيل .

وهذا العقد يعتبر مبرراً ، حين يكون طرفاه متساويين فى القدرة ، وأن يلعبا نفس اللعبة فهل كان ذلك ينطبق على مصر وبريطانيا ؟

لقد كان من المحتوم على مصر ، أن تظلم وتخدع فى أى معاهدة مع بريطانيا وليس هذا بالضرورة بسبب افتقارها إلى بعض المزايا المعينة ، ولكن لأن أى معاهدة لابد لها أن تحصر الواقع المركب المعقد فى حدود ضيقة ، وبذلك تجعل منه مسخاً يثير السخرية . وهكذا وقع الوفد فى المصيدة ، كما وقعت الأحزاب المنافسة من قبل .

والذى حدث ، هو أنه بمجرد استرداد الدستور ، سعى الوفد وزعيمه مؤيدين بالجانب الأكبر من الرأى العام ، إلى استئناف المفاوضات مع بريطانيا . وكلف رئيس الحكومة بهذه المهمة . ولعله قد أخذ دوره كمفاوض مأخذ الجد ، وبشىء من المبالغة ، فخفف كثيرا من تشدده ، كما يظهر من تصريحه الآتى قبل المفاوضات - إن المعاهدة التى توشك أن ندعم بها صداقتنا (ولقد وجه إليه كثير من النقد على استخدامه لكلمة صداقتنا) لاتستدعيها الضرورة السياسية لبلدينا فحسب ، بل أيضا وفوق ذلك ،

الحاجة الروحية للإنسانية (أسلوب عصبة الأمم) فى المدى الذى تفتتح فيه عصراً جديداً من السلام والأخوة بين شعوب الشرق الأوسط - (كانت مصر منذ ذلك الوقت ، ترى نفسها فعلا فى صورة القائد البطل لكل منطقة الشرق الأوسط) وبين هذا الشعب الغربى العظيم ، مهد الديمقراطية والحرية ، إن مثل هذه العبارات تتضمن معانىَ كثيرة ، بل لعلها تتضمن أكثر مما كان يصح الإفصاح عنه .

كان الوفد المصرى المفاوض ، كما رأينا وفداً كبيراً ومهماً . أما فى الجانب البريطانى المقابل ، فإننا لا نجد غير لجنة من العسكريين يرأسها ميلز لامبسون ، وبعض موظفى السفارة ، ومنهم مستر سمارت السكرتير الشرقى . أرسلت مصر رجال دولة ، أما انجلترا فأرسلت العسكريين والخبراء . وكان هذا الاختلاف يدعو إلى القلق . سبق فى عام ١٩١٩ ، أن بذلت محاولة لا ستبدال هذا التكوين غير المتكافىء بين المتفاوضين - بحوار مباشر مع لندن ، ونتج عن هذه المحاولة إرسال «وفد» إلى انجلترا . كان ذلك طريقة للهروب من مناجاة الاستعمار لذاته ، هروباً من أن يظل الإنسان حبيسا داخل نفسه ، وكان المضمون الثورى لهذه المحاولة ، قد أكد عليه بهذا المفهوم . أما الآن فى عام ١٩٣٦ ، فلقد أصبح من المقبول ، أن يعالج الجانب البريطانى فى هذه المناقشة ، التى كان من المفروض أنها ستشمل علاقة البلدين ، على أنها مجرد عملية تقنية . ولقد أصبحت هذه الناحية أوضح كثيراً أثناء المفاوضات ، التى لعبت فيها المساومات السرية دوراً متطرفاً . ولقد عهد إلى أحد أعضاء السكرتارية فى الوفد المصرى ، أمين عثمان بلعب دور أكبر كثيراً من حجمه فى هذه المفاوضات . كان أمين عثمان أحد من يشملهم السفير البريطانى بعطفه . وكان قد درس فى كلية فيكتوريا فى الإسكندرية ، وتتبع الخطوات التى رسمها له ناظر الكلية المستر ريد وحين أصبح سكرتيراً عاما لبلدية الاسكندرية ، فقد كان يعد للدخول فى وظيفة مستقرة مجزية فى ميدان إدارة البنوك ، فى شركة تنافس جماعة بنك مصر .

كان لمفاوضات ١٩٣٦ ، نصيبها من لحظات النجاح والإخفاق التقليدية . وكان يهددها الانقطاع فى بعض الأحيان ، فقد توقفت لبعض الوقت فى مايو ، وكذلك فى يونيو حين اضطر ميلز لامبسون للذهاب إلى انجلترا لمشاورة حكومته . ولكن كلا الطرفين ، كان يتحرك شوقا للوصول إلى اتفاق ، وكانا يبذلان المستحيل للوصول إلى هذا الهدف . وكان كل منهما يعرف أن هذا هو وضع الآخر . كان النحاس يريد معاهدته وكان البريطانيون قلقين من الحرب التى كانت تبدو وشيكة . وكانوا قد نجحوا فى إقناع أغلبية البرلمان المصرى ، بوجهة نظرهم التى تقول باتحاد المصالح بين مصر وبريطانيا . كان محمد محمود مثلا - الذى كان يتوقع منه الانضمام للمعارضة ، ولو لإحراج الناس فقط يؤكد ضرورة توقيع هذه المعاهدة ، استناداً على هذا الارتباط بين مصالح البلدين .

ولقد تصادف فى الوقت نفسه ، أن تعطى هذه المعاهدة الحق لبريطانيا أن تبقى جيوشها فى مصر ، دون أن تضطر رسميا إلى إعلان احتلالها لها .

وهكذا تلا هذا الاحتلال غير المعترف به ، هذه المعاهدة غير المرحب بها . وتم الوفاق بين الطرفين على الصيغة النهائية فى ٢٤ يوليو ١٩٣٦ . أما فيما يتعلق بالامتيازات الأجنبية ، فقد كان الطرفان من أول

الامر ، قد كونا جبهة متحدة ضدها وكذا تم التوقيع على المعاهدة فى لندن فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ .

كانت معاهدة رسمية ، وكانت أغلب جوانبها مسألة كلمات . على مدى عشرين عاماً وهوأمد المعاهدة - لم يعد الجيش البريطانى محتلا لمصر ، ولكنه رغم ذلك كان سيبقى هناك ، ولكن فى حدود مثلث سيناء فقط ، حيث كان على مصر أن تبنى له المعسكرات اللازمة على نفقتها ، وفقا للتصميمات البريطانية . واحتفظت بريطانيا بحقها فى الانتشار فى أنحاء البلاد ، وأن تهبط طائراتها فى أى مكان يصل إلى الحدود القصوى للجيزة ، قريبا من القاهرة ، وأن تستطلع من السماء ما يجرى فى كل هذه المساحة من الأرض . أما عن السودان ، فقد اتفق على الرجوع إلى معاهدة ١٨٩٩ . وتكرر اسم السودان فى صفحات المعاهدة ، دون أن يكون مصحوبا - بوصفه «الانجليزى - المصرى» وهو الوصف الذى كان مسجلا على كل الخرائط . والحق - كما قالت المعارضة - أن ذلك كان يتضمن الاعتراف بالسيادة الثنائية وبالاختصار ، فقد كانت مزايا هذه المعاهدة تبدو أقرب إلى الأوهام ، منها إلى الحقائق الصلبة . ورغم ذلك ، فقد أشادت معظم الصحف بالنتائج السعيدة المتوقعة من هذه المعاهدة التى وصفها النحاس بأنها «وثيقة الشرف والاستقلال» واعتقد البريطانيون بأنهم سيعوضون العجز فى ميزان تجارتهم مع مصر ، بتصدير اصدادات كبيرة من العتاد الحربى إليها فالجيش المصرى بعد استرجاعه لاستقلاله ، سيحتاج بالطبع إلى تسليح نفسه بالأسلحة البريطانية ، كما سيحتاج إلى الخبراء والمدربين البريطانيين . وبالاختصار فقد كان هناك احتمال لبعض النتائج التجارية من هذه المعاهدة . ولقد توقع الجميع ، أن هذه النتائج لن تعود بغير الخير على بريطانيا .

وحين تحدث الرافعى بلسان الحزب الوطنى ، الذى رفض الاشتراك فى المفاوضات فلقد ذكر كل هذه الاعتراضات وغيرها ، فى مقال عنيف فى الأهرام . وطبقا لأصول - الديمقراطية - وإلى حد ما ، لأصول المزايدات التى يقصد بها اكتساب الشعبية أعلن بعض الوفديين التحفظات على هذه المعاهدة . إنهم لم يجرئوا على الاضطلاع بمسئولية الرفض لها ولكنهم أوضحوا أنهم لم يخدعوا ، وأنهم لا يقرون المدى الذى ذهب إليه النحاس ، حين تحدث عن الصداقة التى تربط مصر بالسلطات المحتلة ، التى يجب أن تكون بهذا الوصف ، من الأعداء كانت هناك نواح كثيرة فى هذه المعاهدة الغريبة تمد الناس بأهداف مثيرة للسخرية . فلقد افترض انتهاء الاحتلال دون أن يجلو الجيش المحتل عن البلاد .

إن ذلك لم يتعد تغيير الوصف دون الجوهر ! لقد رحب بالمعاهدة ، ولكن ليس من أعماق القلوب . ثم أنها أدينت ، دون أن يساور الوهم من هاجموها ، فى إمكان إلغائها . هاجمها علوبة فى عنف شديد فى مقال ، وحدثت مظاهرات من الطلبة احتجاجا عليها ، وألقى القبض على بعضهم وتبادل أصحاب القمصان الزرقاء ، الضربات مع غيرهم من الشباب الذين لم يقتنعوا بمثل هذه السهولة . ولكن الحماسة الجبرية مصحوبة بوسائل القمع من الشرطة ، خنقت هذه الاحتجاجات . وكانت الغالبية العظمى من الأصوات ، ترتفع تأييدا للنحاس . وحتى ميلز لامبسون ذاته ، قوبل بالهتاف حين رجوعه بعد إمضاء المعاهدة .

ولا حاجة بنا هنا إلى أن نولى اهتماما كبيرا ، بالتهنئة التى كان يقدمها الفريق المتمتع بالسلطة

لانفسهم على هذه المعاهدة . ولا بالانتقادات السهلة العابرة التى أثارتها . فهل كان فى وسع مصر فى تلك الفترة ، أن تصل إلى شيء أفضل من الحل الوسط ؟ إن الإمكانيات التى توحى بها إلينا نظرتنا الآن إلى الماضى الذى تكشف لنا ، لا يمكن أن ترجح كفتها المزايا الرمزية أو المرئية ، التى تم الوصول إليها بالرغم من كل شيء . فمن هذه المزايا مثلا ، أن وطنيا عظيما كعزيز المصرى ، حل محل المفتش العام البريطانى للجيش المصرى . ولا يمكن أن ينكر أحد هذا التغيير ودلالته وشبيها بذلك أنه أصبح من حق مصر أن ترسل ملحقين عسكريين فى سفاراتها فى البلاد الأجنبية .

إن معنى هذا أنها قد بلغت رشدها الدولى ، من وجهة النظر العسكرية . وكذلك مصرت مخابراتها ، بعد أن كانت وقفا على البريطانيين ، وكانت ستفيد من ذلك فائدة متزايدة فى المستقبل ثم إن إدارة الأمن العام الأوربى ، التى احتلها أحد البريطانيين منذ نهاية الحرب الأولى ، قد أخذها مصرى . كل ذلك كان يشكل تغييرا مهما فى الأوضاع . وباختصار كان لهذا الموقف - كما لغيره - حسناته وسيئاته . وكما يبدو لنا الآن - وكما بدا لأغلب الناس إبان تلك الفترة - فإن النواحى الإيجابية فى هذه المعاهدة ، كانت ترجح النواحى السلبية . ربما كان صحيحا ، أن هذه المعاهدة لم تكن أكثر من صياغة كلامية معسولة لواقع غير محبب ، وفى هذه الحالة ، فإنها لن - تستطيع الهروب من الاعتراضات التى تسببت فى إسقاط عدلى وزغلول قبل ذلك باثنى عشر عاما . فهل كان السبب فى ذلك ، مزيدا من الميل إلى الواقعية ، أو كان على العكس نقصانا فى المطالب ؟ إن تطبيق المعاهدة وحده ، هو الكفيل بالكشف عن الحقيقة . إن الذى لم تعرفه أغلبية الوفد ومن انتخبهم من الناس ، ولا عرفه حلفاؤهم الراضون عن أنفسهم وأولياء نعمتهم ، هو الغرض الذى كانت ستستخدم فيه تلك الوثيقة الدولية والدور السلبى الذى كانت ستلعبه فى المستقبل .

لابد من أن نكرر هنا مرة أخرى ، أن هذه الخصائص السلبية لم تكن بسبب أن هذه المعاهدة كانت أسوأ من غيرها ، بقدر ما كانت بسبب « اختزالها للواقع » وبسبب أن اختزالها هذا قد خدع المؤيدين والمعارضين لها على حدّ سواء .

إن الطريق الذى سارت فيه الأمور فى الشرق الأوسط طيلة الخمسين عاما الماضية كان يعنى أن تقسيم العمل الذى تم ، قد حدث من خلال تحطيم القيم الإنسانية التقليدية ، وعلى حسابه . أن هذا كان أثرا من آثار الوضع الاستعمارى ، بل كان فى الجانب الأكبر ، أثرا للحضارة الدخلية التى حملها معه ، أو التى حملته معها إلى هذه البلاد . لقد كان الهجوم بالغ العنف ، والتغيير بالغ السرعة وغير مسيطر عليه إلى حد استحال فيه على التوزيع الجديد للوظائف أن يحتفظ بارتباطه الواجب مع المجتمع ككل . لقد كان الواجب على من يمارسون السياسة بكل هذه الشراسة ، إن يوجهوا جهادهم الأساسى إلى إعادة المجتمع على أساس سليم . ولكنهم بدلا من ذلك كانوا يحققون تقدمهم فى الجدل السياسى والإدارة على حساب « الكل » الاجتماعى وحين أصبح بعض الأفراد مراكز لتجمع الإشعاع فى التوقعات الشعبية فإن نجاحهم ذاته كان قوة من قوى التقسيم . إن نتيجة كل إنجاز فى هذه الحالة كان التشرزم . وهذا كان الحال مع المعاهدة أيضا - إن أحدا لم يدرك ذلك فى حينه ، ولكن الكثيرين من الناس أحسوا به . وفى

أثناء ذلك - حتى لو صح أن هذا الاستقلال كان مجرد إجراء شكلي - فقد كان من نتائج هذا الاستقلال السريعة رغم كل شيء ، إسترجاع المبادرة في مجالى التشريع والقضاء .

إستقلال القضاء

أخذت مصر المبادرة لدعوة الاثنتى عشرة دولة التى تتأثر بالغاء الامتيازات الأجنبية للحضور إلى مؤتمر مونترو . وكانت بريطانيا قد تعهدت فى صلب ـ المعاهدة بتأييد مطالب مصر فى هذه المسألة . وكان وفد مصر الكبير فى هذا المؤتمر يرأسه النحاس . وقد أحضر معه خير العقول المفكرة فى وزارته ، وهم أحمد ماهر الذى بدأ يعرف بأنه ترونكس المصرى ، وواصف غالى وزير الخارجية ومكرم عبيد عن وزارة المالية ، وعبد الحميد بدوى ممثل القانون . وكان جميعهم من الرجال الأكفاء ، كل فى اختصاصه . ولا يسع المرء أن ينكر الاعتدال المصحوب بالحزم والإصرار ، وبراعة الجدل السياسى ، فى الخطاب الذى افتتح به النحاس هذا المؤتمر (١٢ أبريل ١٩٣٧) فلقد بيّن النحاس أن الأصل فى التشريع الذى قامت عليه هذه الامتيازات وفى صحبتها المحاكم المختلطة ، كان نتيجة لشعور المصريين بالغربة فى ظل القضاء الذى كان متاحاً للأجانب فى ذلك الوقت . فلقد كان الأجنبى حينذاك يستمتع إلى جانب امتيازاته فى مجال القضاء ، بالإعفاء أيضا من الضرائب . ولم تكن تطبق عليه من القواعد ، إلا ما تقرها دولته . وكانت محكمة الإستئناف المختلطة فى الأسكندرية ، تملك الاحتكار فيما يتعلق بهذا الموضوع .

وباختصار ، فإن هذه المؤسسة المحببة إلى نوبار ، والتى رحب بها الرأى العام المستنير منذ ستين عاماً ، بوصفها تجديداً مفيداً ، قد أصبحت الآن شيئاً بغيضاً إلى نفس هذا القطاع من الرأى العام ، بوصفها مؤذية وجارحة لشخصية الأمة . إن شيئاً لا يمكن أن يوضح أكثر من ذلك ، كيف تغيرت الظروف بفعل الزمن . إن هذا الإصلاح يقصد به الحد من القوة الاعتباطية التحكمية للامتيازات ، التى كان الغرض من إنشائها الحد من القوة الاعتباطية لحكام مصر .

إن مصر قد أصبحت الآن دولة حديثة . وأيا كانت الخدمات التى قد تكون المحاكم المختلطة قد أدتها ، فإن هذا الانتقال التاريخى وحده ، قد جعلها زائدة عن الحاجة ، بعد أن فقدت مبررات وجودها . . . . . كان لهذا الموضوع على الأجانب تأثير عاطفى بالغ الحساسية ، بحيث اضطر الأعضاء المصريون فى المؤتمر إلى بذل جهد كبير فى التخفيف من حماستهم ، وتهدئة نبرتهم فى المطالبة ، وتكييف أنفسهم بمقتضيات الجدل الدولى ، محاذرين فى الوقت نفسه أن يعبروا إلى منطقة الخطر فى تحدى المصالح الهائلة التى كان الأجانب لا يزالون يحتفظون بها فى مصر وخاصة الفرنسيون فلقد كانت فرنسا هى الخصم الأساسى لمصر فى هذا النضال - وإن يكن خصماً ماكراً ظاهر الكياسة .

ليس هناك ما يمكن أن يكون أكثر وضوحاً فى الكشف عن التغيير فى الموقف التاريخى ونتائجه ، من تلك المفارقة فى الأوضاع الدبلوماسية الفرنسية . فى عام ١٨٧٥ كان إنشاء المحاكم المختلطة ـ أيا كانت الحوافز الخفية لدى نوبار والبريطانيين فى اتخاذ هذه الخطوة ـ يمثل دفعة فى طريق التقدم إذا ما قورنت

بالسلطة القضائية للقناصل ، ومع ذلك فقد قاومت فرنسا إنشاءها بعناد . وفى ١٩٣٧ ، كان من الواضح أن المستقبل سيفرض على الجميع رد اعتبار القضاء الوطنى واستعادته لسلطاته الكاملة على جميع القاطنين فى أرض مصر ، رغماً عما قد يكون فى ذلك من مخاطر أو مضايقات ومع ذلك فقد كانت فرنسا تفزع من إلغاء نفس هذه المحاكم التى عارضت إنشاءها فى أول الأمر . وفى كلا الحالتين ، كان موقفها إلى جانب الرجعية . كان مسيو دى تيسان ممثل فرنسا فى المؤتمر ، رجلاً ناعم النبرة ، ولكنه كان عنيداً . فلقد احتاج الأمر إلى أسانيد القانون القوية ، وبراعة مكرم المثابرة ، ووضع الزملاء الأجانب الآخرين لقلهم وخاصة ما يذله ممثل إيطاليا الفاشستيه وراء الكواليس ـ كى يزحزحوا فرنسا عن عنادها ويرجعوها إلى الصفّ الجماعى . وزيادة على ذلك ، فقد كان النحاس مسرفاً فى التأكيد على صداقة مصر للجميع ، وباذلاً جهده فى تهدئة المخاوف فيما يتعلق بما بذلوه له من تنازلات .

وأعلن أن مصر تشعر بصداقة حقيقية نحو ضيوفها الأجانب ، وأن هذه الصداقة « مغروسة فى قلوبنا منذ زمن طويل » حتى لقد أصبحت من تقاليدنا ، بل أكاد أقول من طبيعتنا ، ثم إنه رجع فطمأن الأجانب فى الاسكندرية وقال لهم - لا شيء يمكن أن يفرق بيننا الآن . انكم تحبون مصر ، « ومصر تحبكم » وكذلك سعى مكرم عبيد إلى طمأنة المصالح الأجنبية ، فرحب بها بصراحة مقرونة بشيء من التلميح بشكه فى صدق نواياهم . إذ قال لرجال الأعمال الأجانب فى مأدبة أقيمت لهم ـ بصفتى وزير المالية فإنى لا أستطيع أن أنسى رأس المال الأجنبى المستثمر فى بلادى أو أتجاهله ، كما لا أستطيع أيضاً أن أتجاهل آراء مديرى البنوك الأجنبية فى مواضيع معينة « وهى عبارة لا يمكن التحسين عليها » .

وافق مؤتمر مونترو على إلغاء المحاكم المختلطة بعد انقضاء اثنى عشر عاماً . ومنحت مصر حقها الكامل فى إصدار القوانين ، وخاصة قوانين الضرائب . وأصبح الأجانب خاضعين للضرائب . على شرط أن تحترم فى فرضها مبادىء القانون الدولى ، وهو شيء بديهى حيث إن مصر كانت تتوق إلى مجاراة العصر فى السعى إلى تحديث نفسها ولكن الرأى العام فى مصر لم يبد حماسة كبيرة لهذه النتائج . فشن البلاغ حملة شرسة على الوفد ـ وهى حملة مربحة إذا نظرنا إلى الزيادة فى مبيعات الصحيفة .

وجند لها أقلام الكتاب المشهورين بقدرتهم على الجدل العنيف ، وكان العقاد أحدهم إذ كتب فى هذه الصحيفة يقول دون تردد ـ إن الحكومة فى هذا المؤتمر ، لم تحصل إلا على أقل ما يمكن من النتائج الإيجابية فى أحسن ما يمكن من الظروف . لقد كنا الجانب المغلوب لا الغالب ولعله كان يعنى فى الحقيقة أن الأشياء التى كانت مجرد عبء يحمله الشعب على مضض ، قد أصبحت الآن مؤسسات ثابتة . لقد كتب الكثير عن نتائج مونترو ، فى وقت تركز فيه اهتمام الاقتصاديين والدبلوماسيين والقانونيين على العلاقات الدولية . فهناك الكثير من الوثائق الدبلوماسية ، والكثير من التقارير السرية والعلنية ، والكثير من الدراسات القانونية أو المذهبية . عن هذا المؤتمر . وقد لفت نظرى من بين هذه الأشياء ، بيان كتبه القانونى اليونانى نكرلاس بوليتس ، يقول فيه - إن من الواجب أن نحصل من المفاوضين المصريين ، على الاعتراف بمبدأ عدم التمييز بين المصريين والأجانب فى المعاملة ، ولكن هذا المبدأ فى القانون الدولى لم يمنع عمليات التمصير والتأميم من الحدوث بعد ذلك بعشرين عاماً ، وإن كان ذلك بالطبع لم يدر بخلد

المفاوضين المصريين فى ذلك الوقت . إن هذا المراقب الداهية بوليتس قد أحس بما يعترى تعليقه من غموض ، فأضاف يقول - طبقاً للتطبيق الحسن أو السيء لهذه المعاهدة ، ستكون فترة الاثنى عشر عاماً التالية ، وهى الفترة التى ستصفّى فيها المحاكم المختلطة ، إما فترة انتقال تؤدى إلى التطور الطبيعى المطلوب فى المستقبل وإما فترة تصفية للمصالح الأجنبية تؤدى إلى عزلة مصر .

وبعبارة أخرى ، فإن الاستقلال الوطنى فى أى شكل من أشكاله ، يمكن أن يحسن استخدامه أو يساء ، طبقاً لما إذا كان سيؤدى إلى انتماء أوثق مع بقية العالم ، أو إلى عزلة تبعده عنه . إن هذا التصور للطريق ذى الشعبتين فى المستقبل ، رغم انطباقه على الطبيعة الأساسية للاستقلال ، كان من الصعب تقبله فى عصر لا يزال هو عصر الإمبريالية .

لم يكن الاستقلال حينذاك مسلمة من مسلمات الأخلاقيات الدولية ، ولاكان حقيقة معترفا بها . وفيما يتعلق بهذه النقطة ، كانت غريزة الأمة المستعمرة (بفتح الراء) متقدمة عن عصرها . إن النجاح الذى أحرزته ، والذى أخفق إرضاء تطلعاتها الديناميكية ، قد أثار الخوف والغضب . إن السلطات الغربية كان لابد لها أن تخضع . والاستجابة للمطالب التى اعترف بها ، من الدول الأخرى - عن قناعة تزيد أو تنقص - قد كلفت هذه الدول التخلى عن امتيازات هائلة ، بل أسوأ من ذلك ، التخلى عن خططها لتطوير مصر . إن مستقبل هذه المحاكم المختلطة ، التى كانت أهلا للتقدير ، والتى أدت خدمات عملية ، قد ضحى بها الآن ، لصالح الرجوع إلى القانون العام للبلاد وكانت النتيجة فوضى كبيرة ، وتقدما أكبر .

أهمية الجبهة الشعبية وحدودها

فى أثناء الشهور الأربعة الأولى من تولى الحكم ، أصدر الوفد قوانين جديدة هامة تتعلق بالجبهة الداخلية . وكان إصدار هذه القوانين ، عن طريق إخضاعها للمناقشات البرلمانية . ويجب أن نسجل هنا ، حجم القناعة ، الذى تم به استخدام أداة التمثيل البرلمانى ، الذى ثبت أنه لم يعد شكْلا فارغا من المضمون .

خذ مثلا ذلك القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ، الذى يتعلق بإصابات العمل لقد ظلت التشريعات الخاصة بالعمل فى مصر ، دون الكفاية لزمن طال أكثر مما يجب . فقبل صدور هذا القانون ، لايكاد المرء يذكر غير قانون واحد آخر صدر فى العام السابق يحدد ساعات العمل . أما فيما يتعلق بإصابات العمل ، فقد كانت هناك ثغرة ، لم يعد السكوت عليها محتملا ، وكان لابد من ملئها . ولقد أعلن خطاب العرش عن عزمه على اتخاذ هذا الإجراء الذى كان ضرورة لا تحتمل التأخير ، كما كان يشكل اضطلاع مصر بمسئوليتها الاجتماعية كدولة عصرية . ولكن هذا القانون لم يمر فى مجلس النواب دون مناقشة . واعترض بعض الأعضاء أن من الأفضل ، بدلا من استصدار قانون جديد ، أن تعدل المادة ١٥١ من القانون المدنى ، وسيكفى بعد ذلك الاحتكام إلى القانون العام للبلاد . ولكن الوزير المختص فى إجابته ، أكد

على أهمية اتباع توصيات مكتب العمل الدولى ، الذى انضمت مصر حديثا إلى عضويتـه . واعترض أعضاء غيره بأن هذا القانون سيكون مجحفا بأرباب الأعمال الصغار الذين لايتجاوز رأسمال أحدهم أكثر من ألف جنيه . وهكذا كانـوا يلتزمـون بالـدفاع عن الحـرفيين من أصحـاب الورش والمصـانـع الصغيرة ، ولعل ذلك كان حرصا على أصواتهم فى الانتخابات . ولكن الوزير أجاب بحق على هـذا الاعتراض ، حين قال إن رب المصنع الصغير فى وسعه أن يؤمن نفسه ضد الحوادث ، وأن انتشار التأمين فى ذاته هو مظهر من مظاهر التقدم . واعترض غير هؤلاء وهؤلاء بأن مبلغ التعويض مبالغ فيه ، وأنه سيكون عبئاً ساحقاً على أرباب العمل إن مثل هذه الاعتراضات ، كانت من النوع المألوف والمتوقع ، ولكن أحد التعديلات - المقترحة فى هذه المناقشة ، كان ذا أهمية عظيمة . كان نص هذا الاقتراح - أن الأشخاص الذين يفيدون من هذا القانون ، يجب أن ينطبق عليهم وصف «العمال»[1] وكانت كلمة هامة ، تلك التى نطق بها فى ذلك النهار تحت قبة البرلمان .

أثناء عام ١٩٣٦ ، تقدم النواب بخمسمائة اقتراح بقانون ، وذلك زيادة على ما تقدمت به الحكومة من القوانين . كانت هذه المقترحات تشمل مجموعة كبيرة متنوعة الأشكال والأهداف يجرى تصنيفها تحت عناوين مختلفة . كـان أحدهـا أن تكون وظيفـة العمدة بـالانتخاب ، وهـو اقتراح يهـدف إلى إدخال الديمقراطية التمثيلية إلى أدنى مستويات التقسيمات الإدارية (الكميون) وكان ذلك هدفا دائما منذ أيام زغلول ، ولكنه لم يتحقق قط فى دنيا الواقع . واقتراح آخر كان يهدف إلى تنظيم وضع الموظفين الذين طردوا من وظائفهم عام ١٩٣٠ ، عند تصفية نظام صدقى . واقتراح ثالث تخصيصى ، يهدف إلى ملء الوظائف العامة فى كل إقليم ، بأفراد من أهل الاقليم ، اذا وجد فيهم العدد - الكافى الذى تتوافر فيه المؤهلات المطلوبة لهذة الوظائف .

كما كانت هناك أيضاً اقتراحات تتعلق بفرض قواعد الدين ، كمنع استيراد المشروبات الروحية أو صنعها ، إلا للأغراض الطبية ، وتعميم الدروس الدينية فى المدارس الثانوية . وكان هناك اقتراح آخر غير متوقع ، هو إلزام الحكومة بإضافة مادتى الهندسة الميكانيكية والهندسة الكهربائية إلى المواد التى تدرس فى مدرسة الصنائع بأسوان .

هل كان هناك نوع من الإيهام أو المظهر الخداع فى هذا النشاط المحمـوم ؟ وهل لم تجعـل تلك الممارسة للحكم البرلمانى الذى استعيد حديثا ، مصر تمر مباشرة من الحكم المستبد المطلق إلى تلك المعارك الكلامية الحرة ، دون أن يكون لديها تجربة المؤسسات الديمقراطية ؟

هذا ما قاله أعداء الوفد . وحين نشر الرافعى المؤرخ الذى ينتمى إلى الحزب الوطنى ، تقويمه لإنجازات هذا المجلس التشريعى وهذه الحكومة ، أو بالأحرى حكـومتى النحاس - حيث إنـه ألف

---

(١) إنه يعنى بذلك العامل البروليتارى ، الذى يعمل فى مجال تخصصه طول الوقت ، كما هو الحال فى مصانع أوربا .

وزارتين متتاليتين ، كان الفاصل بينها تولى الملك الشاب لسلطاته الشرعية - فقد سجل فى رصيدها الدائن ، إرسال عدد معين من الجنود المصرية إلى السودان ، وأنشأ مدرسة لتخريج مهندسى الجيش ، وتصفية الآثار المترتبة على نظم الحكم السابقة - والعفو عن الجرائم السياسية التى ارتكبت فى عهد صدقى ، وإطلاق سراح السجناء الذين أدانتهم المحاكم العسكرية البريطانية ، ممن ظلوا فى السجن منذ عام ١٩١٩ . كانت هذه كلها إجراءات ممتازة ، ولكنها عرضية . لم يكن فيها ذلك النوع من الإصلاح البنائى الشبيه بما كانت تطالب به الجبهة الشعبية فى فرنسا فى هذه الفترة .

لقد اقترحت الحكومة فعلا فى خطاب العرش ، أن تقوم بإصلاح جذرى ، ولكنها شفعت هذا الاقتراح بوعود مطمئنة لضيوفها الأجانب . وفى إجراءاتها واقتراحاتها ، كانت توازن كل أفكار التجديد ، بثقل مماثل من الأفكار ذات الطبيعة المطمئنة ، بل والمحافظة أيضا . فقد وعدت مثلا ، أن تحدد نصيبا متساويا من الاقتصاد الوطنى ، للصناعة والتجارة . وحين نقرأ بين سطور هذه العبارة ، فإننا نفهم أنها تعنى بالصناعة الجماعات الأكثر تقدما ، وأنها تعد بالحماية الجمركية ، وحتى سيطرة الدولة فى المستقبل - أما ما تعنية بالتجارة ، فهو المصالح المتشابكة بين البورجوازيين المصريين فى المدن ، وبين التجار الأجانب ، وبين البنوك . وبالاختصار ، فإن الحكومة كانت تسعى جاهدة إلى تحقيق توازن فى القوى - وهو مهم للسلطة ، وخاصة للسلطة البرلمانية - ولكنها كانت تستنفد قواها فى هذه العملية .

ولكنه كان بالذات ، أثناء هذه الفترة القصيرة فى السلطة ، أن تغيرت الظروف ـ فقد اتخذ الرأى العام اتجاها آخر ، وفقدت الحكومة الوفدية ، بل كذلك الروح التى أوحت بوجود هذه الحكومة ، تأييد بعض العناصر الديناميكية فى الأمة . وتضاعف النقد الموجه إليها .

وكان بعضه يستند إلى أساس قوى . فلقد احتفظ الوفد بكل عطاءات السلطة لأعضائه واستغل أغلبيته الساحقة إلى أقصى حد ، وحرم المعارضة من كل الفرص . وكان سلوكه فى بعض الأحيان يتميز بالعناد والإعاقة . ففى إحدى المناسبات حين وجه أحد النواب الوفديين نقداً عنيفاً إلى إسماعيل صدقى ، خرج جميع نواب الوفد أثناء رد صدقى على هذا النقد ، ثم رجعوا حين وقف النحاس ليعقب عليه . ولقد أبدت الصحافة إستياءها من هذا السلوك ، وأشارت إلى أنه مهما كانت مساوىء صدقى فى الحكم ، فإنه نابغة فى ميدان الاقتصاد . لعل من الجائز أن يقول المرء ، إن صدقى قد حض بطريقته فى الحكم على هذه المعاملة ، ولكنه كان من الخطأ أن يعامل بنفس الطريقة . كانت الديمقراطية البرلمانية تسعى فى أن تجعل المناقشة الكلامية ، هى الحكم (بفتح الحاء والكاف) النهائى ، فى العلاقة بين القوى وبين الأحكام الأخلاقية . ولعل ذلك يعنى تعليق أهمية أكبر مما يجب على المناقشة والبلاغة ، ولكن الاحتكام إلى المناقشات المنطقية ، كان تقدما كبيرا على الاعتماد على اللاعقلانية التى تمليها العاطفة أو الغريزة . وقد نصب الوفد نفسه منادياً ومدافعاً عن هذا التقدم . ولكن ماذا يستطيع أن يقول المرء عن هذه المحسوبية التى اتسم بها ؟ ان كل النظم السابقة واللاحقة بالطبع ، كانوا يتساوون فى حمل هذا الوزر . ولكن الشعب والصفوة ، كانا محقين فى أن ينتظروا من الوفد أن يكون أنقى ثوبا . فلقد التزم أمامهم بالعدل ، والتحديث ، والمنطق . فهل أخفق طبقا لمعاييره التى اختطها لنفسه ؟ لقد تحدث كثيرا

عن رسالته ، وأسرف فى مدح قادته ، وجعل نفسه بهذا فريسة سهلة للتشفى والسخرية ، الذين يملك المصريون موهبة فذة فى التعبير عنها .

وأسوأ من هذا كان انشغال الوفد الكامل بالجرى وراء المصالح التجارية والمالية . قال أحد الصحفيين فى ابريل ١٩٣٧ - إن باشاواتنا وسياسيينا يتسابقون على المشاريع الإقتصادية والمالية ، ويتنافسون على الدخول فى الشركات الأجنبية ، ولقد ذكر هذا الصحافى أمثلة عديدة على ذلك . فلقد عين كثير من الوفديين فى مجالس إدارات الشركات الأجنبية . ولم يكن ذلك وقفا على الوفديين وحدهم ، فلقد عين حسين صبرى باشا خال الملك ، عضوا فى مجلس إدارة شركة البترول الرومانية . إن اغتنام هذه المناصب الرفيعة ، كان شيئا مألوفا بين أصحاب السلطة . ولكن ذلك لم يكن وقفا على مصر فى هذه الفترة ، ولاكان أكثر شيوعا فى مصر منه فى غيرها ، إلا أن بعض المؤسسات التقليدية المجهولة نسبيا من الناس ، كانت مجالا خصبا فى مصر لاغداق الخيرات على ذوى الحظوة .

فلقد كان هناك مثلا ، مزرعة كبيرة مساحتها ٧٠٠ فدان ، تشرف على إدارتها وزارة الأوقاف . وكان إيجار الفدان من هذه الأرض يساوى حوالى أربعة جنيهات ولكن كل هذه الأرض ليت أجرت لأحد الباشوات المحظوظين ، بمبلغ قدره خمسة وعشرون جنيها فى العام ، أى بأقل من أربعة قروش للفدان الواحد . ولقد كانت صفقة رابحة بالطبع ! وأعلنت الصحيفة التى نشرت خبر هذه الصفقة ، أنها تتوقع تكذيبا لذلك الخبر ، ولكنها كانت مخطئة ، إذ ان هذا التكذيب لم يصل قط . إن النظارة على أراضى الأوقاف ، التى كانت لاتحتاج إلا إلى القليل من المؤهلات كانت هدفا مطموعا فيه . وفى مناسبة أخرى ، وجه اللوم إلى الحكومة بسبب إهمالها لفرش أرض الغرف التى يقطنها طلاب الأزهر .

وكان جواب الوزير على ذلك ، يذكرنا بحكاية المغربى الذى كان يسعى إلى الدخول ضمن طلبة الأزهر ، حين سئل إذا كان يحفظ القرآن عن ظهر قلب ، فأجاب مفتخرا ـ نعم ـ بل أنا أضيف إليه من عندى ، فلقد أضاف الوزير شيئا من عنده فى جوابه ، حين لم يكتف بتبرير قصوره فحسب ، بل أعلن كذلك ـ أن المرء لايستطيع أن يمد الأزهر بالحصير ـ ودع عنك الأبسطة أو السجاجيد ـ حيث إن الطلبة يقصون هذا الحصير إلى قطع صغيرة يلفونها حول أجسادهم فى الغرف ، أن هذه الاجابة المسيئة إلى رجال الدين ، قد أغضبت دوائر الأزهر الذى دائما حكراً خاصاً للمعارضة ـ المعارضة الرأسية ،ـ إن جاز التعبير ـ حيث إن جذورها كانت مغروسة فى العمق ، وحيث إن الأوامر كانت تأتى إليها من عل .

كان من أعضاء الوفد المصرى البارزين فى منترو ، المهندس عثمان محرم . وكان شخصا أنيقا ، له شوارب مبرومة توحى بالكبرياء . تعرضت سمعة هذا المهندس الآن للنقد حيث أن أكبر اهتمام لسلطات الاستعمار ، أو سلطات مايشبه الاستعمار ، فى هذه الفترة ، كان موجها للحصول على امتيازات الاحتكار فى مرافق البلاد العامة . وكان سد أسوان وكهربته موضوع البحث . وكانت مصر تأمل من تحقيق هذا المشروع ، مزيدا من الطاقة يمكنها من إقامة مصنع للمخصبات الكيماوية . وكان عثمان محرم ومكرم عبيد ، دون إشهار مناقصة دولية لهذا المشروع ، قد أسندا كهربة أسوان إلى شركة انجليزية هى شركة «انجلش الكتريك كومبانى» فاحتج النقراشى على ذلك إحتجاجاً شديداً فى اجتماع لمجلس الوزراء

وأجاب النحاس أن هذا الموضوع يجب أن يحاط بالسرية ، حيث إن جزءاً من الطاقة الكهربائية المتولدة ، سوف يستخدم فى إنشاء مصنع للمتفجرات ، وهو من الأسرار الحربية ورفض النحاس أن ينقل مكرم إلى وزارة أخرى ، أو أن يستغنى عن خدمات عثمان محرم . وأدى ذلك إلى انقسام فى الوزارة ، ثبت أن له خطورة كبيرة ، حيث إن الحكومة قد فقدت بذلك أكثر أعضائها ديناميكية ، وهما أحمد ماهر والنقراشى . وأعاد النحاس توزيع المراكز فى وزارته ، وتخلى عن الوزيرين (أغسطس ٣٧) وجمع النقراشى أنصاره ، وأختار مركزا رئيسيا لحركته فى شارع المدابغ . وتم تدمير هذا المركز ، بأيدى أصحاب القمصان الزرقاء ، التابعين لقيادة مصطفى النحاس . ولقد عرض الوفد بعد ذلك منصباً شرفياً مجزياً ، هو عضوية شركة قنال السويس ، ولكن النقراشى كان حريصا بما فيه الكفاية ، أو نزيهاً بما فيه الكفاية ، بحيث رفض ذلك العرض . ولقد جعله ذلك بطلا بالنسبة لجميع العناصر الساخطة . وأيا كان الأمر ، فكما ان ضعف النحاس كان يكمن فى لجوئه إلى عنف ـ الغوغاء ، فكذلك أظهر النقراشى ضعفه أيضا بـاللجوء إلى السعى فى كسب التأييد من القصر ـ ولربما كان فى ذلك نفع ذاتى له ، ولكنه كان كارثة على النظام .

تدهور الحياة العامة

كان الملك الشاب ، وقد أصبح يستمتع الآن بكامل سلطاته الدستورية ، قد عقد النية على انتزاع السلطة الحقيقية أيضا من الحكومة . وكانت النبرة التى تبناها تجاه النحاس أثناء تعديل وزارته ، تكشف عما سيحدث فى المستقبل . فلقد أراد النحاس إنشاء مكتب خاص بالمكاتب الأخرى الملحقة بالوزارات المختلفة ، لكى يضطلع بوظيفة العلاقات بينه وبين القصر ، وهو عمل كان من شأنه - لوتم - أن ينزل بأهمية الحوار بين الوزارة - والملك ، ويحوله إلى مجرد إجراء روتينى كغيره من الأعمال المكتبية . ولكن النحاس حين لم يجسر على تنفيذ هذه الفكرة كما يريد ، فقد اكتفى بأن يعهد إلى عبد الفتاح الطويل مهمة التنسيق العام فى هذه العلاقات . وهو إجراء لم يجنبه تدخل الملك فى شئون الوزارة ، لأن هذا التدخل - كما نعلم - كان نابعا ولو جزئيا ، من عدم التحديد الحاسم لاختصاصات كل من الطرفين فى الدستور ثم إن مجلس الشيوخ كان عاجزا عن تحقيق الموازنة بين الطرفين ، التى كان يجب أن تكون وظيفته فى النظام ذى المجلسين . كان ترشيح أعضاء هذا المجلس ، يجرى مشاركة بين الملك ، وبين الحزب الحاكم ، ولكن نتيجة التصويت فيه ، كادت أن تكون دائما إلى جانب قرارات الأغلبية فى مجلس النواب . وعلى ذلك فقد كان القصر هو الذى يضطلع بمهمة هذه الموازنة ، وكان يعتبر ذلك حقـا من حقوقـه . وفى مناسبات كثيرة أثناء حكم الملك السابق ، كان القصر يضرب بسلطة الحكومة عرض الحائط . ولقـد حدث أول نزاع على السلطة أيام زغلول ، وكان الحكم فى هذا النزاع - كما نتذكر - هو المستشار القانونى البلجيكى فان دنبوش . ولقد بدأت هذه النزاعات الآن من جديد . وكان الموقف هذه المرة ، أخطر مما كان أيام نشأت أو الأبراشى ، أو حتى على ماهر . فأعلن الملك أنه قد أنشأ هذه الوزارة - «كى أحقق آمالى فى إسعاد شعبى ، الذى أكن له الحب العميق . لقد وهبت حياتى لأحقق له التقدم ورغد العيش . ولن أشعر بالراحة أو الاطمئنان ، إلا من خلال راحته واطمئنانه» . وعلى هذا فقد نصب نفسه حاكما

مسيطرا على حياة البلاد السياسية . ونوى أن يكون هو الرجل الذى يجدد المثل العليا للوطن والملجأ الذى يلوذ به الشعب من الحكومة أو تطرفها . ولم تكن هذه بالطبع هى اللغة التى يصح أن يتحدث بها ملك دستورى .

لقد شجعه على هذا التعدى ، جو الملق الشديد والحماسة التى لاتصدق ، الذى كان يحيط به من كل جانب . فلقد منحته الصحافة - كما رأينا - لقب الملك الصالح . وأعلن المراغى شيخ الجامع الأزهر ، عن رأى مضاد للرأى الذى سبق أن قدمه الشيخ على عبد الرازق ، بخصوص موضوع قسم الملك على إخلاصه للدستور ، فقال - إن الدستور الحق هو القرآن ، والملك الدستورى الحق هو الملك الصالح ، وذكرت إحدى الصحف دون حياء ، بمناسبة تولى فاروق للعرش ، حديثا لرسول الله ، يقول فيه ما معناه ، إن الله سوف يرسل لأمة الإسلام فى مطلع كل قرن من الزمان ، رجلا مجددا لقوة العقيدة ونقائها . وهكذا رفعت فاروق إلى مرتبة الاولياء الصالحين - «المجددين» لفترة الإسلام . وأسماه كاتب آخر «سيف الاسلام» .

إنه لابد لنا أن نلجأ إلى نوع من التحليل النفسى ، كى نستطيع أن نجد تفسيرا لمثل هذه المواقف . إن خيبة الأمل الشديدة التى تحملها الشعب المصرى على مدى السنوات العشر الأخيرة ، قد خلقت بعض الحوافز التعويضية . ولقد أفاد الوفد إلى حد ما من هذه الحوافز . ولكنها كانت مركزة أساساً على الملك ، بسبب منافاتها للعقل والمنطق . كان لابد للسخط المؤسس على مايبرره ، أن يكشف عن نفسه بالعنف . عبرت صحف المعارضة ، التى لاشك أن بعضها كان مأجورا ، عن غضب التقاء على كل التجاوزات والأخطاء . وفى إحدى المنافسات ، تغيب النحاس عن أداء صلاة كان يؤمها الملك فى جامع سيدى البوصيرى فى الاسكندرية . لم يعد النحاس ثوريا ، ولا كان فى يوم من الأيام من أولئك الملحدين الذين ينتمون إلى المذهب العقلى ولكنه صدم بحق من ادعاء إمتلاك الملك لقوى غيبيّة . ولكن الرأى العام لم يرض عن امتناعه عن حضور الصلاة فى المناسبة ، ورفع جميع الناس أصواتهم معلنين ولاءهم للملك من الاعماق وفى حماسة أكبر مما كانوا يظهرون لزعيمهم . لقد أخطأ النحاس فى تحدى مكانة الملك فى قلوب الناس . ولكن ماذا كان يمكنه أن يفعل ؟

لقد رجع على ماهر فى تلك اللحظة الحرجة إلى وظيفته القديمة كرئيس للديوان الملكى (٢٠ أكتوبر ٣٧) ولاشك أن ذلك قد ضاعف من حدة الصراع .

وفى ذلك الجو الخداع ، استخدمت المعارضة كل نوع من الوسائل . ودعونا نلقى نظرة على الصحف التى ظهرت فى أول أسبوع من أغسطس ٣٧ فى المصرى يظهر مقال لكريم ثابت ، يلقى فيه اللوم على الحقد الشخصى ، الذى أرغم النقراشى على ترك الوزارة . وكان هذا يتضمن - فى صورة الغيرة على الأخلاق - أن النزوات وليس العقل ، هى التى تتحكم فى تصرفات رئيس الوزراء . ولكن المصرى الذى كان يهدف الى إنزال الصحافة السورية اللبنانية عن عرشها لم يكن يتظاهر بهذه الوطنية ، إلا لمصلحة فريق يقوده محمود أبو الفتح ، وكان يقال إن أحد رجال المال من اليهود هو الذى كانت له السيطرة

الحقيقية فى توجيه هذا الفريق . أما الأهرام فقد استمرت على تأييدها للحكومة ، بطريقة كانت تكون أكثر إقناعا ، لو لم تكن هى طريقتها النمطية المألوفة فى تأييد الحكومات . فهى تصف سفر النحاس من القاهرة إلى الإسكندرية - وقد أحاطت به الجماهير التى اعتادت أن تصحبه دائما فى تحركاته من بلد الى بلد وفى يوم آخر ذكرت الفضيحة التى كانت على وشك الوقوع ، بخصوص تعيين وكيل وزارة الداخلية . فقد كان النحاس يريد تعيين يوسف الجندى لهذه الوظيفة . ولكنه اضطر للتنازل عن رأيه . بعد حدوث مشادة عنيفة بينه وبين الملك بخصوص ذلك .

ونرى البلاغ تسخر من النحاس بنشرها للصور القديمة لاستقبال صدقى أثناء توليه الحكم وتقول إن هذا الوزير المكروه كان يجد دائما فى وداعه واستقباله نفس عدد الناس - الذين يجدهم النحاس الآن . فالشعبية سلعة رخيصة فى مصر ، كما يعرف الجميع لقد كان النحاس حقا يتمتع بشعبية حقيقية ، ولكن ذلك لم يمنعه عن زيادة مظاهر هذه الشعبية عن طريق الافتعال . وليس هناك أكثر خطرا على أولئك الذين فى السلطة من التأييد التلقائى . إن أى سلطة ديمقراطية ، لابد لها من العمل على استمرار وجود توترات نشيطة ، لا عن طريق المعارضة فحسب ، بل من بين صفوفها أيضا . إن الوفد كان يعمل ضد ذلك تماما . ولعله أجبر على ذلك من خصومه ، أو بسبب ما حل به من نكبات . ولكنه بتصرفه على هذا النحو ، لم يعتد على الأخلاقيات المدنية فحسب بل أفسد كل مستقبله أيضا .

فى قلب للأوضاع يتسم بالتناقض ، استطاع القصر أن يجعل النحاس من الوجهه القانونية ، يبدو أمام الناس فى موضع المخطىء الذى يتمسك بخطئه . فلقد كان فاروق وليس النحاس ، هو الذى اقترح إنشاء مجلس للتحكيم بين سلطة الحكومة وسلطة القصر اللتين ظهر ازدواجهما الآن بشكل واضح . وكان الاقتراح أن يضم هذا المجلس جميع الوزراء المشهورين . ولكنّ النحاس لم يقبل ذلك الاقتراح ، وأصر على تحكيم المجلسين النيابيين دون غيرهما . ولكن المجلسين لم يكونا يملكان السيطرة التامة على الرأى العام وفى أحد الأيام ، أطلق الرصاص على النحاس وهو يمر فى عربته ، كما ألقيت قنبلة بالقرب من قسم الشرطة فى السيدة زينب .

وعلق الكشكول على ذلك ساخرا ، بقوله - لقد عدنا إلى عهد صدقى . وبعد هذه المحاولة لاغتيال النحاس . التى قام بها شاب من - جماعة فاشيستية هى «مصر الفتاة» يدعى عز الدين عبد القادر ، اعتقلت الحكومة عددا كبيرا من الناس وسجنتهم . كان هذا هو امتياز السلطة ، ولكنه كان فألا سيئا لها .

وافتتحت الدورة البرلمانية التالية فى جو متوتر (٢٨ نوفمبر ٣٧) وسعى لطفى السيد مدير الجامعة ، حين فوجىء بالاضطرابات الشديدة من الطلبة ، أن يعطل الدراسة أسبوعا ، ولكن الحكومة لم توافق على ذلك . وفى ميدان عابدين ، نادى بعض الشبان بسقوط رئيس الوزارة وحياة الملك . وكانت هذه مظاهرة مضادة ، لمظاهرة دبرها النحاس ، «النحاس أو الثورة» وهو شعار ورثه الوفديون من أيام زغلول . واستجاب الملك لمؤيديه من الشبان المتحمسين . وتدهور الموقف - فقد كاد مظهر السلطة أن يكون دكتاتوريا ، ومظهر الجماهير أن يكون ثوريا .

الربح والنبــذ

إن الحركة العامة التى حققت لمصر النجاح الجزئى الذى أحرزته فى عامى ٣٦ و ٣٧ قد تم تحليلها بمعرفة الخبراء المتخصصين . وكان الذى ميز السنوات التى سبقت الحرب العالمية الثانية مباشرة ، هو براعة مكرم عبيد فى المناورة ، ورسوخ عبد الحميد بدوى فى الدراسات القانونية . ولكن هذه الأنشطة - ومعها المعارضات السياسية - التى كانت تحتل مقدمة المسرح ، يجب أن ينظر إليها فى إطار أكثر شمولاً يأخذ فى اعتباره الأنشطة العامة - والمقاومة والحلول الوسط .

كانت النسبة التى يشترك بها دافع الضرائب المصرى فى الدين الخارجى تبلغ حوالى ١٥ جنيهاً مصريا للشخص الواحد ، وهى قيمة تقل كثيرا عما كان يسهم به دافع الضرائب الفرنسى . وكان عبء قيمة الرهون على الأراضى الزراعية والعقارات ، أخف كثيرا مما يتوقعه المرء . فقد كان المجموع الكلى لهذه الرهونات هو ٢٦ مليونا من الجنيهات من ضمنها ١٧ مليونا للبنك العقارى (كريدى فونسييه) و ٣ ملايين لغيره من الدائنين الخاصين . ولما كانت قيمة الأرض تقدر بحوالى ٦٠٠ مليون جنيه ، فان نسبة المديونيه كانت لا تزيد عن ٥ ٪ وهى نسبة محتملة . وبوجه عام ، لم تكن صورة الاقتصاد المصرى قاتمة . ولكن الضرر كان يكمن فى طريقة توزيع عناصر هذا الاقتصاد ، وفى دلالة ذلك التوزيع أن وضع هذا الاقتصاد كان شديد الضرر من الوجهة الاجتماعية ، أكثر منه مستعصيا على الحل من الوجهة التقنية . ولكن من ذا الذى كان يريد أن يجد حلا لهذا الوضع ؟

مزيد من التبعية الاقتصادية

كانت مصر أرضا ذات تربة بالغة العمق ، أخضعت لمنهج انبساطى[1] ، حيث لا تكون هناك قيمة إلا للأشياء الخارجية وحدها .

(١) عكس الاستبطانى ــ منهج يوجه كل اهتمامه إلى ما هو خترج الذات وحده .

كان الميزان التجارى فى صالح مصر ، ولكن ذلك لا يعنى أنه كان سليما . كانت هناك بعض دول قليلة تحتكر التجارة وكانت بريطانيا أولها بالطبع .

وبعد ذلك بشوط طويل ، تأتى فرنسا وألمانيا ، ثم بعد ذلك إيطاليا وبضع دول أخرى وكان هناك أكثر من ٥٠ ٪ من ضمان النقد المتداول ، تغطيه الأوراق المالية البريطانية المضمونة . وفى آخر عام ١٩٣٧ ، حين أصدرت أوراق نقدية تبلغ قيمتها ٢٢,٤٠٠,٠٠٠ جنيهاً مصرياً ، كان الغطاء الضامن لهذا الإصدار ، يشمل ٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً ذهباً و ٦,٩ من الملايين سندات على الخزانة البريطانية ، و ٧,٧ ملايين من سندات الدين البريطانى الممتازة ولقد رأينا نتيجة هذا التوزيع على تمويل صناعة القطن .

كان الفرنسيون - كالبريطانيين - يحاولون أن يعكسوا اتجاه الميزان التجارى مع مصر الذى يسجل عجزاً ضدهم . فى عام ٣٧ ، وضعت لجنة برئاسة مسيو ماكس هيمانس أربعة أسباب لهذا العجز فى الميزان التجارى :

١ - زيادة الرسوم الجمركية على الواردات ابتداء من عام ١٩٣٠ .

٢ - تطوير الصناعات المحلية فى مصر .

٣ - عدم وجود حماية للمصنوعات الفرنسية .

٤ - إغراق السوق بالبضائع الألمانية الزهيدة الثمن .

ويجب أن نلاحظ هنا أن هناك اثنين من بين هذه الأسباب المزعومة ترجع إلى نمو البلاد وتطورها ، وكان يجدر بالتجارة الفرنسية أن تكون من الكفاءة بحيث لا تعانى منهما . ولكن المصالح الفرنسية على أى حال ، كانت تدين بحيويتها المستمرة للإرث العظيم الذى نبعت منه ، ولكفاءة الكثيرين من رجال الصناعة المحليين ، وللمزايا التى كانوا يستمدونها من مكانه الثقافة الفرنسية فى مصر .

اعتاد السياسيون المصريون منذ أمد طويل ، على مواجهة الدائنين البريطانيين والفرنسيين وكانوا يواجهونهما فى بعض الأحيان مجتمعين ، وفى أحيان أخرى متفرقين . ولقد كسبوا من هذه الممارسة بوجه عام ، موهبة التفريق بينهما . كان الفرنسيون فى هذه المواجهات - يلتزمون عادة بموقف محافظ بأن ينصبوا أنفسهم حراساً على مصالح أصحاب سندات الدين ، كما فعلوا عام ١٨٧٦ ، بينما كان البريطانيون يقولون - بدهاء أكبر - إن إلغاء صندوق الدين سوف يترتب عليه فقدان الثقة الدولية ، ولذلك كان من الواجب الإبقاء عليه ، حفظاً لمصالح مصر ذاتها .

إن الماضى على أى حال ، لا يمكن تصفيته ببساطة . فلقد نجح فى إطالة عمره ، من خلال التقدم على طريق الاستقلال ذاته . وكان هذا هو الحال فى مسألة التسليح . فلقد افترضت بريطانيا العظمى أنه من حقها أن تستمتع بتوريد السلاح ، مع ما يتضمنه ذلك من استخدام - المدربين البريطانيين ، والتقنية

واللغة البريطانيتين أيضا . ومن جهة أخرى ، فلقد حاول المصريون على نماذج أخرى من السلاح الأجنبي ، كالمدفع الفرنسي الرشاش براندت مثلا . ويحسن بنا هنا أن نذكر أن تكاليف الجيش المصرى الجديد الذى يبلغ عدده عشرين ألف جندى فى العام وصل إلى ١,٨٩٠,٠٠٠ جنيهاً مصرياً ، بواقع تسعين جنيها مصريا فى العام لكل جندى . كما أن احتكاراً بريطانيا آخر قد استمر فى مصر وهو احتكار إدارة السكك الحديدية . فلقد دهش الجميع من كفاءة هذه الإدارة . فلقد كان الناس فى تلك الأيام يتوقعون أن يروا خسارة فى التشغيل لكل مشروع تديره الدولة ، إذ إن الدولة كانت تعتبر عاجزة عن إدارة أى مشروع صناعى بالكفاءة المطلوبة . ولكن هذه السكك الحديدية ، التى كانت تعمل تحت ظروف صعبة - قد حققت ربحا ، وأن هذا الربح ، كما حدث فى حالات أخرى ، كان ناتجا عن الرخص المذهل فى أجور العمالة المحلية . ولا حاجة بنا إلى القول ، إن كل ما كان يتطلبه العمل فى هذه الإدارة كان بريطانياً - من خبراء وإداريين وقاطرات وعربات ، والفحم بالطبع :

ولقد انتقم الفرنسيون لأنفسهم عن احتكار البريطانيين للسكك الحديدية ، احتكارهم لشركة قنال السويس ، حيث كانوا يملكون أربعة أخماس الأسهم . كان موضوع التجديد والإصلاح فى شركة القنال يطرح بين حين وآخر ، كقضية سياسية . وكانت هناك مشاكل أخرى كثيرة جانبية أيضا ، كمناقشة رسوم العبور ، وإضراب الموظفين وغير ذلك . ولكن الشركة كانت تملك فى يدها وسيلة مؤكدة لإرضاء السلطات وهى إلحاق الأشخاص غير المرغوب فيهم مؤقتا بوظائفها ، كأعضاء فى مجلس الإدارة أو كمديرين فى مراكزها الرفيعة . وكان البنك العقارى وهو فرع لبنك الكريدى ليونيه ، أكثر قوة واستقرارا من خلال سلطته على بورجوازية الريف الكبيرة . فقد كان الفرنسيون يملكون خمسة أثمان أسهمه البالغ عددها ٤٠٠,٠٠٠ سهم .

وكان هناك أيضا ، قبل كل شىء ، منح الامتيازات لتشغيل المرافق العامة ، والعقود لتنفيذ المشروعات العامة ، وهى الأشياء التى كانت تدر ربحا كبيرا فى بلاد كانت لا تزال فى مرحلة الإعداد والبناء . ولكن الحصول على هذه أو تلك كان يستلزم اللجوء إلى المكر وأحيانا إلى العدوان . ثم إنه كان على مقدم العطاء الأوربى ، أنه يأخذ فى اعتباره - متطلبات الإدارة المصرية ، التى لم تكن فى جانب الكيف دائما . ولنضرب على ذلك مثلا بالعطاء الذى طلب تقديمه عن توريد الأنابيب المصنوعة من حديد الزهر اللازمة لإنشاء عملية للمياه فى الفيوم . كانت هناك شركتان تتنافسان على الحصول على هذا العقد ، إحداهما شركة بونت - أ - موسون الفرنسية ، والأخرى شركة ستانتون البريطانية . وسعياً إلى إرضاء - إعتزاز المصريين بكرامتهم ، فقد استخدم هذان المتنافسان مقاولين محليين من الباطن ، وكان من الأفضل بالطبع أن يكونوا من المصريين ، إذا كان ذلك ممكنا . وهكذا جرت هذه المنافسة ظاهريا بين مختار إبراهيم عن الشركة الفرنسية ، وأمبيل عن الشركة البريطانية . ولكن ممثل الشركة الفرنسية،تحت ضغط السفارة البريطانية - على ما يبدو - قد توصل إلى اتفاق مع ممثل الشركة البريطانية . يضاف إلى ذلك أن وزير الصحة نفسه - كما لو كان الأمر بطريق الصدفة - قد حدد مواصفات الأنابيب ومقاييسها ، طبقا للمنتجات فى المصانع البريطانية . ولما استبد بالشركة الفرنسية الشعور بالإحباط ، فقد أرسلت مديرها

الكونت فالفسكى إلى القاهرة ، الذى قام بالدورة العادية من الزيارات إلى مكتب الملحق التجارى الفرنسى والسفير الفرنسى ، والوزير المصرى . وهكذا اكتسبت هذه العملية التافهة عن توريد الأنابيب أهمية كبيرة فى ذلك الوقت ، وشغلت بها الوزارة المصرية والسفارتان الفرنسية والبريطانية ، وأحد أحفاد نابليون ، والدوائر الحكومية ، كما تدخلت فيها المؤمرات السرية وأشياء أخرى كثيرة لا يعلمها إلا الله .

ولكن ذلك كله - كما نرى - كان مجرد مناورات أكثر منه نشاطا مكشوفا . فلقد كانت المبادرات الأجنبية تحس فى ذلك الوقت ، بالخطر الذى يتهددها . وأصبح وضع بريطانيا فى مصر هو وضع مدير الخزانة أكثر منه وضع الممول ، وبعيداً جداً عن الوضع الاقتصادى ، كما كانت بريطانيا الآن فى مجال السياسة ، تتمسك بالمظاهر وتلجأ إلى الحيل والذرائع ، أكثر مما تتمسك بسلطة حقيقية ، أو حتى يظل من الحقوق الشرعية . لقد تدهور نفوذ البريطانيين بسبب عدم ممارستهم لمسئولياتهم التى كانوا يمارسونها فى السابق . أصبح سلوكهم اليومى يتضمن المؤمرات والتعرض للشبهات ، وكان أى إجراء جرىء يتخذونه فى بعض المناسبات القليلة ، يثير غضب الرأى العام عليهم . كان الأجانب يحتاجون الآن إلى تعاون وثيق - لكنه خطر - بين أصحاب السلطة وكبار الموظفين والمقاولين والدبلوماسيين . كان من النادر أن تتم أى صفقة كبيرة ، أو يمنح أى امتياز لتشغيل مرفق عام ، دون أن تتدخل الضغوط المتنافسة من السياسيين الأصدقاء ، أو قناصل الدول ، أو بعض الخبراء الذين كان يحضرهم الأجانب . أذكر هنا مثلا عشوائيا ، عن عقد مربح حصلت عليه شركة ميشلان الفرنسية فى أغسطس ١٩٣٨ ، عجلات السيارات للحكومة بمعاونة الملحق التجارى الفرنسى النشيط جراند جيو . وحين توفى هذا الملحق أثر حادث سيارة صدمته فى الطريق ، قال الجميع إن هذه السيارة كانت بريطانية ولقد رفعت قضية فى المحاكم بشأن هذا الحادث . لقد كانت الصدفة رحيمة فى هذا الحادث بالمنافس البريطانى . ولكن لعل كلا المتنافسين كان يعرف جيدا كيف يستغل الصدف .

استعادة السيطرة ولكن دون وضوح حاسم

فى الوقت الذى كان التدخل الأجنبى يخفى فيه وجهه ويتنكر فى صور أخرى غير صورته استطاعت مصر أن تقطع شوطا كبيرا فى مقاومته .

لم يكن هناك افتقاد إلى القدرة فى الجانب المصرى . فلقد كان مكرم عبيد لاعبا بارعا فى هذا المجال ، بل كان رائدا فى بعض الأحيان . فحين كان يستقبل وفدا من الغرفة التجارية فى منشستر فى فبراير ١٩٣٦ ، دافع أمامهم عن سياسة تعدد النواحى فى التجارة الخارجية لمصر . وكان من الواضح أن هذا هو السلاح الذى يجب أن يستخدمه المصريون ضد أخطار العلاقات الثنائية المقيدة للحركة إلى حد كبير ، كما أنه كان الطريق المثل لأى بلد يسعى الى التحرر من الاستعمار . وأكد على الحقيقة بأن العجز الظاهرى فى ميزان التجارة يمكن تعويضه عن طريق الخدمات غير المرئية كالسياحة . كما أنه بذل العون الحكومى لإنشاء عدد من الشركات .

وكان من بين النصوص التشريعية التى قدمت إلى البرلمان ، مشروعا بقانون يتعلق بموضوع المرافق العامة ، وكان يعتبر خطرا يتهدد مصالح أصحاب الامتياز على احتكار هذه المرافق وكان هذا القانون ينص على أن الحد الأقصى لمدة الامتياز يجب الا يتعدى الثلاثين عاما وأن الأرباح السنوية للامتياز يجب ألا تتجاوز حدود ١٠٪ من قيمة رأس المال المستثمر فى المشروع ، وأن للحكومة الحق فى السيطرة على المشروع وفى أعادة النظر فيه إن رأت ضرورة لذلك . والأهم من ذلك ، هو أن يطبق هذا القانون بأثر رجعى . ويظهر أن وزير المالية كان يتأخر كثيرا عن زميله وزير الأشغال العمومية فى هذا المجال . وحدث فى الوقت نفسه أن أجرى تعديل جديد فى توزيع المناصب الوزارية وكان من نتائج هذا التعديل أن ظل هذا القانون نصا ميتا لمدة طويلة . ورغم ذلك فإن السخط العام كان يزداد باستمرار . فى عام ١٩٣٧ ، عقد أحمد عبد الوهاب ، الذى كان قد ترك الوزارة لفوره ، مؤتمرا وجه فيه انتقادات تمس نظام الضرائب فى الصميم ، واصفاً هذا النظام بأنه مرتجل ومتأخر عن عصره وغير عادل . وكان مؤتمر مونترو قد نقل سلطة فرض الضرائب حديثا إلى المصريين فأصبح من الممكن أخيرا للمصريين أن يفرضوا الضرائب على الأوراق المالية الأجنبية وأرباح الشركات التى يملكها الأجانب . وكان نظام فرض الضرائب قبل ذلك ، يتطلب موافقة الاثنتى عشرة دولة التى تتمتع بالامتيازات الأجنبية ، ولذلك ظلت هذه الضرائب «هامدة» لاسبيل إلى تحريكها . وعلى أى حال ، فقد كان عبد الوهاب غاية فى الاعتدال فى توصياته - وخاصة ما يتعلق منها بضريبة الدخل وضريبة التركات . ولكن الحجج التى ساقها كشفت عن رغبته - ولعلها كانت رغبة جماعته كلها - فى أن يعتمد دخل البلاد من الضرائب فى الجانب الأكبر ، على أصحاب الأسهم والسندات ، الذين كان ٨٠٪ منهم من الأجانب وكان هذا عكسا بارعا لما كان يجرى أيام خضوع البلاد لنظام الامتيازات الأجنبية المجحف . وفى عام ١٩٣٨ ، كونت لجنة للبحث فى إصلاح نظام الضرائب . وكان من ضمن من استشارتهم هذه اللجنة كريج مستشار البنك الأهلى ، وكذلك الأستاذ ريتشى ، واسحاق ليفى سكرتير اتحاد الصناعات المصرية . وافتتح إسماعيل صدقى جلسات هذه اللجنة فأدان ما فى النظام الضرائبى الحالى من نقائض ، وقال إن السبب فى تناقضه وعدم ارتباطه ، هو أن كل هم وزير المالية موجه إلى أصحاب الأرض ، فى حين أن ثروة المستثمرين فى الميادين الأخرى قد زادت زيادة كبيرة . وقال إن المرابين المحترفين ، الذين تدر عليهم مهنتهم ربحا وفيرا ، يجب أن يخضعوا للضرائب . ربما أن صدقى لايمكن أن يتهم بأنه ديموقراطى ، فلا بد أن نفرض أن أرباح هذه المهنة قد بلغت حدا لايمكن السكوت عليه . وقال إنه يجب أن ننشىء نظاما جديدا للضرائب ، يسجل ظاهرة مجىء ثروة الاستثمار إلى مصر بفرض ضرائب جديدة على الأوراق المالية وصكوك المعاملات التجارية . ونص على وجوب العمل بهذه القواعد فعلا فى ١٩٣٩ ، بقرار من مجلس الوزراء ، دون أن تتاح لمجلس النواب فرصة مناقشاتها . وقد قيل إن السبب فى ذلك ، كان لاجتناب تعريضها لمناقشات مستطيلة فى مجلس الشيوخ ، الذى كان يسيطر عليه الوفديون فى ذلك الوقت . والأرجح أنه كان هناك سبب آخر أيضا ، وهو أن حماسة الاصلاح عند أصحاب هذه القرارات ، كانت قد فترت حرارتها بعض الشىء .

إن الصناعات المصرية لم تكن تطمع فى شئ أكثر من الحماية الجمركية والتشجيع الضريبى وكانت

الخصافة المقرونة بالحذر عند خبير مثل إسحاق ليفي - الذى كان يعمل مستشارا وأخصائيا فى الشئون المالية - من الخصائص المميزة فى هذا المجال . ومع ذلك فإن عبد الوهاب اتخذ موقفاً فى هذا الموضوع عام ١٩٣٨ فأعلن أن الليبرالية تقف عاجزة عن حل بعض المشاكل . وذكر سامعيه بأن أسهم شركة السكر قد عومت فى سوق الأوراق عام ١٩٣١ ، وتكررت محاولات التعويم بعد ذلك فى مناسبات متعددة بالنسبة لشركات غزل القطن ، ولكن بنجاح أقل وأضاف أنه فى نفس العام حدثت محاولة جريئة بشكل يلفت النظر فى الاقتصاد القومى . فقد حظرت مصر تصدير الذهب ، واستطاعت فى نفس الوقت أن تشترى صفقة منه فى الخارج ، بسعر يقل ٥٪ عن سعره فى لندن . . . . ولكن هذه العملية على أهميتها ، كانت مسألة تتعلق بالصرافة ، أكثر منها مسألة تتعلق بالاقتصاد ومع ذلك فقد استخدم عبد الوهاب تعبير - «الاقتصاد القومى» فى هذه المناسبة ، وان كان قد فعل ذلك فى صورة تنم عن الاعتذار وبكثير من اللف والدوران وبالرغم من تحفظه الحذر ، أطلق عبد الوهاب عام ١٩٣١ فكرة إنشاء بنك يختص بإصدار أوراق العملة (المسكوكات) بدلا من المؤسسة الموجودة لهذا الغرض . فالبنك الأهلى ، الذى كان له امتياز إصدار هذه الأوراق ، لم يكن فى الحقيقة بنكاً «أهلياً» أكثر مما كان بنك الجزائر . أو بنك الدولة فى مراكش ثم إن أى نظام اقتصادى ، كان من غير الممكن أن يستغنى عن مثل هذا البنك . بدأت هذه الفكرة تخطو إلى الأمام كان تقدمها بطيئا ، ولكن طريقها كان واضح المعالم . فى ابريل ١٩٣٦ ، مرسير اوتوفيمابر ، أحد مديرى بنك انجلترا ، على القاهرة فى طريق عودته من الهند . وكان له حديث مع رجال السلطة من المختصين المصريين ، ومع سير ادوارد كوك محافظ البنك الأهلى . وتدارس معهم بدقة إمكانية نقل ملكية البنك الأهلى لمصر . وفى ١٩٣٩ تقدم المشروع خطوات أخرى ففى الثالث من ابريل أرسل الدكتور أحمد ماهر مع مندوب الحكومة ، خطابا مفتوحا إلى كل من رئيس لجنتى بورصة الأوراق المالية فى القاهرة والاسكندرية ، أكد فيه على ضرورة وجود بنك لإصدار البنكنوت ، تكون أغلبية مجلس إدارته من المصريين ، ويكون رئيس مجلس إدارته مصريا يختار بالانتخاب ، كما يكون معظم موظفيه من المصريين . وفى يونيو ، عقدت جمعية عمومية فوق العادة من مساهمى البنك الأهلى . وكانت الحكومة تشعر بالقلق ، فيما يتعلق برد الفعل عند الرأسماليين المصريين تجاه هذا المشروع . ولذلك فقد ألمحت الحكومة بأنها سوف تستخدم سلطتها اذا دعت الضرورة - وكانت هذه نبرة وفكرة ، لم يسبق لها مثيل فى تاريخ البلاد المالى . وقد حقق هذا الظهور بمظهر القوة للحكومة النجاح المطلوب . وفى ٢٧ يونيو أقرت الجمعية العمومية بالإجماع التعديل المطلوب . ولم يجد القلة من حملة الأسهم المعارضين من يدافع عن وجهة نظرهم الا الأستاذ مقصود ، الذى لم يقع أحدا بصوته النشاذ وذهب الوفد أبعد مما ذهب الدكتور أحمد ماهر ، إذ قال لحملة الأسهم : «يظهر أن حملة الأسهم أو البعض منهم على أى حال ، ينسون ماعاد عليهم من الفوائد من المركز الممتاز ، الذى أحلت فيه الحكومة هذا البنك . إننا نستطيع هنا - دون أى توقع لامبرر له - أن نتعرف على نقطة الابتداء لتطورات المستقبل» .

كانت الحقائق الواقعية والمشروعات تختلف بصورة غريبة . ففى جانب نجد ارتباطاً وثيقاً مع الماضى وتقاليد الليبرالية ، يتميز بالإقبال على المضاربات المالية ، والاهتمام الشديد بمشاكل الضرائب وفى الجانب الآخر ، كانت هناك أفكار لاتزال جديدة على حوض البحر الأبيض المتوسط . ولكنها تسير إلى

الأمام بخطى واسعة . وبالطبع فإن معظم هذه المشروعات الجيد منها والسيء ، لم تؤت أكلها قط . إن من خصائص هذا الموقف ، أن من كانوا يسعون إلى تحقيق هذه المشروعات ، كانوا ينسحبون أمام الخوف من بعض العواقب ، أو بسبب ضغوط معينة وبالاختصار فقد ظلت كل هذه المشاريع ، وخاصة فى الجوانب الاقتصادى منها ، فى مرحلة الحلول الوسط ، والشك فى جدواها .

وفيها عدا جماعة من المفكرين ، الذين كانوا يراقبون باهتمام التجارب التخطيطية للاتحاد السوفيتى ، والذين شجعهم إقدام الجبهة الشعبية فى فرنسا حديث ، على تأميم السكك الحديدية الفرنسية ، فإن الجميع كانوا يعتبرون الاقتصاد الذى يعتمد على تقلبات السوق هو ضرورة حتمية ، كما لو كان قانونا إلهيا لاطاقة للبشر على تغييره أو تعديله .

فى أثناء إقامة أحد تلك المعارض الزراعية الصناعية التى كان يتكرر إقامتها دوريا فى ساحة المعارض فى الجزيرة ، التقى أحد الصحفيين مع وزير الصناعة والتجارة . وقال هذا الوزير الذى كان من واجبه أن يعرف قبل كل إنسان آخر ، مزايا تدخل الدولة فى مجال الصناعة والتجارة فى حديث للصحفى أن مهمة الحكومة تقتصر على ثلاثة أمور - أولا - التنظيم (وكان يعنى بذلك تنظيم التجارة الداخلية والخارجية) ثانيا - ضبط الميزان التجارى (كانت وجهة النظر الغالبة فى مصر ، لاتزال هى فكرة المحاسب أكثر منها فكرة المدير للشئون المالية ، وفكرة مدير الشئون المالية ، أكثر منها فكرة الاقتصادى) وثالثا وأخيرا - إنعاش الصناعات الجديدة (وهى إشارة إلى تشجيع جماعة بنك مصر) وسأله الصحفى - ولكن ما الذى تم انجازه حتى الآن ؟ وأجابه الوزير مشيراً إلى وضع القواعد لقيد الأسماء فى السجل التجارى ، وإلى وضع لوائح الغرف التجارية ، ولتجارة الجملة للخضر والفاكهة ، وإنشاء سوقين للجملة فى طرفى القاهرة لهذا الغرض ، إحداهما فى روض الفرج والأخرى فى أثر النبى ، وإنشاء سوق للأرز فى رشيد ، وآخر للبصل فى الأسكندرية ، أما عن موضوع تخطيط الدولة ، فقد تجنب الوزير الخوض فيه كلية . فقد كان قيام الدولة مباشرة بإنشاء صناعات جديدة - الذى سبق قبول العمل به أيام الأزمة - لايزال يعتبر نوعا من الاعتداء على الحقوق الشرعية للأفراد . لقد ظل نشاط الدولة سجينا فى حدود الرأسمالية اللبرالية ، بالرغم من تشجيعها لجماعة بنك مصر ، ولمصدرى القطن بين الحين والحين ، حين تتراكم كميات القطن فى البلاد ، بشكل مخيف .

لقد قدر لسياسة التخطيط للدولة أن تنتشر بعد هذه الفترة ببضع سنوات ، فى المدى الذى كان فيه ذلك ضروريا وكافيا لحل مشكلات التخلف . ولكن السياسيين فى تلك الفترة لم يغامروا بهذه القفزة إلى الأمام . فقد كان نشاطهم مقيدا - إن لم يكن مقودا - بصالح دوائر الأعمال الكبرى التى تملكها البورجوازية ، وهى الطبقة التى نبتوا منها ، والتى كانت - مهتمة بتطور بعض العلاقات ، أكثر من اهتمامها بقطعها . فحين تقرر مثلا ، إحالة ذلك الموضوع الشائك الذى يبحث فى التبادل التجارى بين مصر وبريطانيا ، إلى لجنة روعى فى اختيارها أن تكون متوازنة فى جمعها لمختلف الاتجاهات [1] فقد أثار ذلك ردود أفعال عنيفة ، رئى معها العدول عن المشروع . وفى نفس الوقت ، كان هذا القطاع من الرأى العام الذى رفض مشروع هذه اللجنة ، يعلق بغضب شديد على نفوذ بريطانيا المستمر فى توجيه السياسة

المالية لمصر . وفى عبارة تبعث على الاعجاب فى دقتها ، لخص أحد الصحفيين ذلك بقوله إن الحاكم الذى اضطر إلى التخلص من بعض وسائله فى ممارسة الضغوط المباشرة فى ميدان السياسة ، لجأ إلى ممارسة نفوذه تحت ستار خدمة مصالح بعض دوائر الأعمال المصرية ، بفضل تقدم التكنولوجيا .

إن ذلك يصور لنا حدة الصراع ، ويصور لنا كذلك الأقنعة المعقدة التى ترتديها المصالح الأجنبية أو الطبقة المسيطرة . ولكن هذه الأقنعة لم تخدع إلا أولئك الذين يريدون أن يخدعوا . كان رجال السلطة ، فى القصر والمراكز الرئيسية للحزب ، يلعبون دوراً متزايد الأهمية فى إدارة الشركات الكبيرة . وعلى مدى طويل ، كان يمثل هذه الشركات ، قلة من الرأسماليين الذين يحتكرون عضوية مجالس الادارات ، كأمين يحيى المواطن الاسكندرى مثلا ، أو محمد محمود خليل «أكثر المصريين أوربية» ولكن هؤلاء الرواد لم يستطيعوا احتكار المناصب إلى الأبد . وإذا كانت الحملات التى شنت من أجل تمصير الشركات ، قد أدت على المدى الطويل إلى إضطلاع المصريين التدريجى بالمسئولية ، فإنها كانت تعكس فى المقام الأول ، عدم صبر طلاب المناصب المجزية التى لاعمل فيها . ولم تكن العلاقة بين السياسة والحصول على هذه المناصب سرا من الأسرار . فحتى الدكتور أحمد ماهر الذى استقال من الوزارة ومن الوفد ، احتجاجاً على امتياز تحيط به الشبهات ، قد استخدم كل ثقله ونفوذه لبيع أسهم البنك التجارى . إن هذا البنك الذى حاول تحت رئاسة عبود ذات مرة ، أن ينزل جماعة بنك مصر عن عرشها ، كان مدينا بتطويره إلى بعض كبار رجال الحكومة ، كسير أمين عثمان وعبد الرحمن البيلى ، أو المحامى الكبير وهيب دوس أو إلى من كانوا يسيطرون على الرأى العام ، من أمثال محمود أبو الفتح صاحب صحيفة المصرى – ومن بين أولئك الرجال لم يكن هناك الا أقل من القليل ، ممن ساهموا بأكثر من رصيدهم السياسى . إن السلطة الفعلية كانت فى مكان آخر . وقد نشأت هذه الأسر الملكية المسيطرة على «الشركات المصرية المحدودة» فى جو عاطفى من الصلة الحميمة برأس المال الدولى . لقد ذكرت من قبل اسم نوس بك ، رئيس مجلس إدارة شركة السكر . وكان فى البنك العقارى جماعة من المبرزين اللامعين مثل فنسنـو ومينوست ولابـلاس وغيرهم ، وكان جميعهم من الرجال الأكفاء الممتازين . وفى البنك الأهلى ، لعب كوك دورا حاسما فى عملية تحويل البنك الأهلى إلى بنك قومى فى عام ١٩٣٨ . وكانت البورصة بؤرة التجمع لهيئة تحوى عددا كبيرا من رعايا منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، وهى هيئة رسم لها الروائى الإنجليزى اى – م – فورستر صورة مشوقة . وكان هناك تكافل وثيق بين الـرجال المسلمـين البارزين فى المجتمـع ، وبين الإحصائيين اليهود . فقد كانت كنية محمود خليل ، هى محمود «موصيرى» الذى كان اسم «أناه الثانية» وكان عبود يلتزم دائما بنصائح الاستاذ مزراحى ، وكان أبو الفتح وكريم ثابت وعبد الوهاب وحتى صدقى نفسه يلتمسون مشورة ايلى بوليتى .

إن هؤلاء الخبراء اليهود رغم أنهم ينتمون إلى جماعة صغيرة من الأقليات ، قد أصبحوا فى الوقت المناسب بكوات وباشوات ، وحتى وزراء ، كما حدث فى حالة قطاوى باشا . وكان معظمهم يرتدون الطربوش ، دلالة على وطنيتهم .

إن هذا التسامح الودود ، الذى يجب أن يضاف إلى الرصيد الدائن للعصر ، كان يعكس رغم ذلك

نوعا من التواطؤ بين أصحاب السلطة - الذين كان قسم منهم يرتدون ثيابها المهيبة دون ممارستها ، وقسم آخر يحركون خيوط الأحداث من وراء ستار - أكثر مما يعكس الاحترام لحقوق الانسان دون نظر إلى الجنس أو الدين . وأيا كان ، فلقد أمكن تحقيق بعض التقدم الإيجابى ، فى هذه الظروف غير الواضحة ومن خلال هذه الوسائل المعقدة . والحق أنه لايهم أن نعرف طبيعة المناورات التى استخدمت ، ولا الهدف من استخدامها ، مادام ذلك قد أدى فعلا ، إلى كسر احتكار المناصب الادارية ، وإلى وضع فقرة الدفع بالذهب موضع الاختبار وإلى عدم تجديد امتياز ترام الرمل ، وإلى تمصير بنك أثينا ، وإلى بدء المعركة الأولى مع شركة هيلوبوليس العظيمة النفوذ التى يملكها البارون أمبان . وفى محيط ذلك الخضم الصاخب من مختلف المغامرات والخصائص والمصالح الخاصة ، التى هى من طبيعة ما نسميه اليوم بالاستعمار الجديد ، بدأ رأس المال المصرى ينمو ويزدهر بعد طول انتظار .

نمو الرأسمالية الوطنية

لقد كان فى أعقاب الحرب العالمية الأولى - كما يجب أن نتذكر - أن بدأت مصر فى «صنع رأسمالها» . وبعد مؤتمر مونترو فى ١٩٣٧ ، بدأت مرحلة جديدة تمتاز على سابقتها بأنها بناءة بشكل أكبر كثيرا .

فى ديسمبر ١٩٣٦ ، قدر الرأسمال الأجنبى فى مصر بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه مصرى كان ٢٤٠ مليون جنيها منها ، محتفظا به دائما فى مصر ومستثمرا فيها . أما المبلغ الباقى فقد كانت قيمته تتذبذب - طبقا لتقلبات أسعار الأسهم فى البورصة - بين ١٠٠ و ١١٠ و٧٥ مليون جنيه ، يوظفها الأجانب لمصلحة الأجانب . ولكن كيف كان يمكن تمييز هذه المبالغ عن غيرها فى نظام يتسم كل شيء فيه بالفوضى ؟ فى عام ١٩٣٥ كتب أحد الخبراء الفرنسيين فى صحيفة الطان يقول - إنى أفضل أن أصف بالمصرى ، رأس المال الذى كان مقترنا دائما بالاقتصاد المصرى ، والذى يحمل اسهمه فى الذين يعملون فى مصر ، حتى إن كانوا لا يحملون الجنسية المصرية ! وقد سأله أحدهم - هل يمكن استبدال هؤلاء إذا دعت الضرورة ، بالمصريين ؟ فأجاب بالنفى . وكان هناك أيضا خبير انجليزى أمدنا ببعض التفاصيل المكملة ، إذ كتب يقول - إن الشركات الأوربية التى كانت تشكل ٩٦٪ من المستثمرين فى مصر ظلت تحتفظ بهذه النسبة العالية حتى عام ١٩١٤ اذ كانت حينذاك تشكل ٩١٪ أما فى عام ١٩٣٦ فقد انخفضت هذه النسبة إلى ٨٦٪ والـ ١٤٪ الباقية تمثل مولد رأسمالية استثمارية مصرية محضة .

ولا شك أن هذه النسبة قد زادت كثيرا عن ذلك فى أواخر فترة ما بين الحربين . فلو أخذنا فى الاعتبار نمو جماعة بنك مصر وحدها ، لوجدنا أنها قفزت إلى الاستحواذ على نسبة تتراوح من ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من مجموع رأسمال الشركات وهى نسبة كانت لا تزال منخفضة ولكن دلالتها كانت عظيمة .

وفوق ذلك فإن الاقتصاديين الأجانب ، الذين لايدخلون فى إحصاءاتهم إلا الاستثمارات المسجلة ، مثل تلك التى تظهر فى كشوف البورصة عن التعامل فى الأسهم والسندات ، لم يكن بوسعهم

ألا يحسوا بالضغوط التى كان يمارسها القطاع التقليدى ـ وهو قطاع الزراعة الذى كانت نسبه الوطنيين فيه ٩٠٪ على القطاع الحديث . كل ذلك كان يشكل قوة ضخمة ، كانت لاتزال خامدة فى جانبها الأكبر ، ولكن الجانب النشيط منها كان يملك إمكانيات استراتيجية ، يزيد من أهميتها أنها كانت تمثل كذلك سلطة سياسية .

كان من الواضح أنه لاالمقاولون ولا مديرو البنوك ولا السماسرة ولا المضاربون ، كانوا يلعبون دورهم هنا كما يلعبونه فى الأسواق الأوربية . إن بعض الثروات الكبيرة هنا كانت قد بدأت منذ وقت طويل من صفقات البورصة ، والسمسرة فى بيع الأسهم والسندات . كما كانت القروض هنا على أساس فردى . وكان من غير الوارد للبنوك الكبيرة ـ فيما عدا بنك مصر ـ أن تقدم على الدخول فى عمليات تجارية . إنها كانت تخدم سيدين وهما المصالح المحلية ، ومصالح مراكزهم الرئيسية فى أوربا . وكان رجال الأعمال المحليون ، يعوضون ذلك الافتقار إلى الاستقلال الذاتى ، بنشاطهم واستراتيجيتهم الحكيمة ، التى كانت تشمل «الشِلل» والجماعات الكبيرة ، بلغاتهم المختلفة ، وإن كانت معلوماتهم الرئيسية تكمن دائما فى اختلاف العناصر فى السباق الذى أصبح فى غير زمانه .

وبينما كانوا يستخدمون جيدا تلك الوسائل التى امتلكوها بفضل موهبتهم على التكيف وبفضل نضجهم النسبى ، فإنهم لم يتخلوا عن طرقهم القديمة مثل الرشوة . وفى بعض الأحيان كانوا يستغلون البدائية لمصلحتهم ، باستخدامهم الإحصائيات الغامضة والحسابات غير الموثوق فيها ، وإفشاء سر البرقيات السرية ، وتزييفها فى بعض الأحيان .

كان كل إجراء مالى خاضعا لعناصر لاتوحى بالثقة ، ولا تبعث على الطمأنينة وكانت هذه العناصر تترى مثنى وثلاث ورباع ، مثل تقدير محصول القطن ، والمضاربات فى بورصة الاسكندرية ، وحالة السوق العالمية ، والأسعار فى لندن وباريس . وهكذا كان الاقتصاد المصرى خاضعا لتأثير أنواع مختلفة من الأخطار ـ سقوط الأمطار فى حوض النيل الأعلى ، الصفقات المحفوفة بالشبهات فى الاسكندرية ، وحالة السوق فى ليفربول ، سعر الاسترلينى والفرنك . وكان من الصعب بناء اقتصاد تقليدى على أساس من هذه الرمال المتحركة ـ وكان هذا هو السبب فى فقدان الحماسة أو شعور اللامبالاة ، من جانب الممولين . كان عدم الثقة هو القاعدة ، وكان عدم الثقة هذا مبررا بالعدد الكبير من العقود غير الموثوق بها ، والتى كانت فى بعض الأحيان تتسم بالنصب والاحتيال . وكما نتوقع ، كان عدم الاطمئنان هذا ، يوازن بالإقبال على المضاربة والإقراض بالربا . ونذكر من بين الأشياء الغريبة فى هذا الموقف ، أن فوائد القروض كانت مرتفعة نسبيًّا ، وأن البنوك كانت تحصل على معظم أرباحها من التجارة فى العملة ، وأن بعض العمليات البنكية التى كان يعتبرها الاقتصاديون العاملون من أسلم العمليات ، كانت لا تحظى باهتمام أحد فى مصر .

كان رأسمال بنك مصر ، قد بلغ أكثر من مليون جنيه . وكان بطبيعته بنكا تجاريا ومؤسسة متعددة الأهداف ـ وهو ربط غير تقليدى بين الأشياء المختلفة . ولعل خبيرا من خبراء الاقتصاد كان من الممكن أن يتهم هذا البنك بعجزه الغريب عن التمييزين ـ القروض التى تمنح بضمان ، والقروض التى تمنح على

السلع التجارية . ولكن ألا يمكن أن يكون ذلك مجرد حيلة أو ذريعة . يسعى بها البنك ، بوصفه الشركة الأم أو الشركة المهيمنة ، أن يؤمن عن طريق قروضه ، الاستثمار في السندات التي تصدرها شركاته التابعة ؟ على أي حال ، انه نوع من المغامرة ـ وهو اقل ما يقال ـ أن يجرى البنك تعامله على مستويين مختلفين في وقت واحد . إن البنوك ذات النمط الكلاسيكي ، تتجنب مثل هذه الممارسات الخطرة . إن بنك مصر أساسا ، كان «ترست» أكثر منه بنكا ، وكان يستخدم ودائعه في عملياته ، وهو عمل يخالف المبادىء الصارمه التي تسير عليها البنوك . ولكن ما يجب ان يقال دفاعا عنه ، أنه كان يتميز عن غيره من البنوك بظروفه الخاصة ، وقد عرف كيف يستغل هذه الظروف . لقد افترض بنك مصر أن ودائعه لن تسحب . إن هذه الودائع كانت نوعا من الحافز الجماعي والالتزام الأخلاقي . وفوق ذلك ، فإن البنك كان مطمئنا إلى أن الحكومة ستسرع لنجدته إن دعت الضرورة ، ومدّه بما يكفي من الأموال السائلة واخيرا ، طبقا لعادة مصرية قديمة ، محترمة من الدولة ومن المؤسسات الخاصه أيضا ، فإن بنك مصر كان يملك في خزائنه احتياطيا كبيرا ، بلغ في عام ١٩٣٨ إلى ٨٥٠,٠٠٠ جنيه . وهكذا ، إذا كانت وسائله غير تقليديه ، فإنه يستغل مزاياه السياسية ، ويستغل كذلك ذلك العنصر الفعال ، الذى قال مسيوف ـ بيرو إنه لايمكن لعلم الاقتصاد أن يتجاهله ، الا وهو قيمته ذات الدلالة الخاصة . الى جانب بنك ـ الكونتوار ناسيونال ديسكونت ، والبنك العقاري ، والبنك الأهلي ، ربما كان بنك مصر يظهر كأنه صورة مسبقة للمستقبل ، وفي الوقت نفسه ، كمبادرة أوحى بها التوحيد الطبقي . ولكن من سوء الحظ أن هذه الأوراق الرابحة كانت ستفقد جانبا من فاعليتها في «لحظة الصدق» لحظة القدوم الوشيك للصراع العالمي .

في مثل هذا الجو ، يمكن للعلم بطبيعة الرجال والأشياء ، وللقدرة على استغلال بعض العوامل الغريبة على وسائل التعامل المالي السليم ، والتي لا يمكن وزنها بدقة ، أن تصنعا أساسا لحياة عملية ناجحة ، قد تكون غير تقليدية بمقياس مبادىء دوائر الأعمال الكبيرة ، ولكنها رغم ذلك تكون مناسبة للزمان والمكان ، وان كانت لاتخلو من المخاطرة إن ذلك كان ينطبق على أحمد عبود . بدأ عبود حياته العملية بطريقة متواضعة في فلسطين ، في خدمة القوات البريطانية . وكان يد الملك فؤاد ـ وغيره أيضا دون شك ببعض المعلومات النافعة . كان وعيه في إدارة الأعمال يتسم بالتهور ، وكان لايستنكف من استخدام طرق أسواق الشرق (البازار) من أجل الحصول على عقود هامة . إن هذه المزاوجة أو التهجين ، بين الروح التجارية وبين المبادرة في مجال التصنيع ، كان من الممكن أن تنجح إذا كانت الريح مواتية . ولكن أي ريح ؟ إن الحقيقة أن شركة البواخر الخديوية ، ومصانع السكر في كوم امبو وأرمنت ، كانت تصنع أساساً صلباً لرسوخ سلطة هذا القطب الصناعي ، حتى قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية .

ان هذه الرأسمالية المصرية لها الحق في اسمها لأنها كانت لاتقتصر على امتلاك الخصائص الموضوعية للرأسمالية في كل مكان فحسب ، بل كذلك نفس العمليات العقلية أيضا ، بالرغم من تلونها كما رأينا ـ بالخصائص المعينة لعادات البلاد ووضعها . لقد أمكنها أن تحلل دون وهم ، المنهج الذى تنوى أن تحقق الازدهار من داخله ، كما كان لديها فكرة واضحة عن الجهة التي يجب أن توجه اليها إخلاصها ،

وهكذا أصبحت مسئولة إن لم يكن عن كل أعمالها ، التى لم تكن تملك السيطرة التامة عليها ـ فعلى الأقل فى اتجاهاتها .

ان الركود السياسى والتدهور الخلقى ، الذين كانا يقران فى المجالات الأخرى ـ نفس المزيج من العجز والكفاءة ، كان من الممكن أن ينسبا الى الجماعة الرئيسية للرأسماليين فى المدى الذى كانوا يعرفون فيه الإمكانيات الحقيقية لنشاطهم . ان مصر الاشتراكية كانت سوف تحكم على هؤلاء الرجال حكما قاسيا ، له مبرراته فى حالات كثيرة . ولكن العار الذى كان البعض منهم يستحقونه ، قد شملهم جميعا دون تمييز . إن محاكمة جيل من الأجيال للآخر بأثر رجعى شىء مالوف فى حياة الأمم ، وخاصة فى مرحلة الثورة وفى هذه الحالة ، يملك الناقدون كل الوسائل المدعمه بالدراسات التفصيليه ، التى تؤيد أحكامهم أو تصححها . ولكن هذا ليس غرضا هنا ، لأن تقدير المسئوليات فى هذا الصدد منوط بالمؤرخ القومى وحده . دعونا نقول فقط ، إنه لاداعى للدهشة من وجود كل هذه البراهين على الجشع والمؤامرات وفقدان المبادىء . ولا داعى للدهشة ، من عدم وجود المدخرات وعدم الرغبة فى الاستثمار ، وعدم انتشار التدريب التكنولوجى . فلم يكن فى قدرة الرأسمالية المصرية حتى ذلك الوقت ، ان تؤسس نفسها على خلق نظام اقتصادى سليم . فقد كانت تعتمد على مجموعة هشة من الوسائل ، تتكون من المضاربة واستغلال السلطة وبريق التحديث إن الضعف الخطر فى قواعدها التقنية ، والتواطؤ الذى كان عليها أن تقبله ، والا دعاء الكاذب الذى انحدرت إليه على المستويين الوطنى والدولى معا ، قد أضعفها وشوه سمعتها حتى قبل أن يتاح لها أن تتعرف على نفسها تماما . فهل قدر على هذه البورجوازية أن يسد أمامها الطريق قبل أن تبلغ أشدها ؟ إن هذا على أى حال ، هو ما كان يتوقعه خير أبنائها .

عذابات الشباب

لعله يكون من الأفضل فى استعادة ذلك الجو ـ ونحن فى موقف تميل فيه المناقشات وهى تجتر الماضى ، إلى إحداث تشويه كبير ـ أن نشير إلى بعض الحقائق الصغيرة التى نستطيع أن نعين مكانها وزمانها فى يسر . فإذا لجأنا إلى الصحافة مثلاً لنأخذ منها أسانيدنا ، وهى لحسن الحظ لا تنقصها الوفرة فى هذه الحقبة ، وبالرغم من جميع الإجراءات الشرعية وغير الشرعية ، التى اتخذت لإعاقتها ، ظلت لها الحرية الكافية التى تعطينا البيانات التى نحتاج إليها ، نجد فى السياسة الأسبوعية فى فبراير ١٩٣٩ ، مقالة لأحد الصحفين يقول فيها ـ بحلول الوقت الذى يصل فيها أحدنا إلى بعض مايريد فى هذه البلاد ، يجد نفسه قد استهلك وتحطم . إن المهرب الوحيد أمامنا من هذا الموقف الذى تهددنا فيه الكوارث ، هو أن نلجأ إلى الجيل الجديد وما يتسم به من فتوة وشجاعة . ففى دنيا اليوم يتمتع الشباب بالدم الحار والأعصاب الحديدية (وهى خصائص ـ كما نعلم ـ تجد متنفسا لها فى الاضطرابات الثورية) إن فى الشباب حبا طبيعيا للمغامرة . أم للمؤامرات المربحة ؟ إن هذا الموضوع الذى سنرجع إليه فيها بعد ، يشغل اهتمام هذا الصحفى بوجه خاص إن فى نفوس الشباب ميلاً شديدا لتكريس أنفسهم للأعمال

الاجتماعية ، على عكس بعض «الزعماء» (وهى كلمة كبيرة تستخدم هنا للسخرية) الذين أصبحوا مجرد سياسيين محترفين ، يريدون أن يحولوا مصر إلى مستعمرة لهم ، إنه تعليق يتسم بالعمق - فهذا الاستعمار الذى يمارسه السياسيون الرسميون ، واهتمامهم بكل ما هو عرضى غير جوهرى . وإهمالهم للحقائق المعيشية للجماهير وإفلاس صيغهم وشعاراتهم . هذه الأشياء هى التى جعلت الشباب متمرداً ، ولكن احتجاجات الشباب ، كانت تتم داخل إطار مزيف جزئيا ، وكان هذا هو السبب فى أن الشباب أيضا ، كان قابلا للانحراف .

فى بلد وفترة ، أحدث فيها التعليم والسفر والأحداث السياسية صدوعا حادة بين الأجيال ، كان رجوع جماعة درست فى أوربا ، وإسهامها فى النضال المشترك ، ونشوء وسائل جديدة للتعبير ، كافيا لخلق نوع من العداوة بين الجماعات المتقاربة نسبيا فى السن فى عشية إعلان الحرب العالمية الثانية كان الكثيرون ممن كانوا فى شبابهم فى عام ١٩١٩ قد أصبحوا من المواطنين البارزين ولكن الطريقة التى غرست بها البلاد فى الوحل على مدى السنوات العشر الماضية ، كان من الصعب أن تؤخذ دليلا على نجاحهم فى مهمتهم . إن العدد الهائل من الكلمات الجميلة التى جرت على ألسنتهم ، ومن المبادىء النبيلة التى رفعوها شعارا يخفون تحته انتهازيتهم وأطماعهم التى لا يستمعون فيها لصوت الضمير ، جعلت من المستحيل على المراهق فى أواخر الثلاثينيات ، أن يأخذهم أو يأخذ نفسه مأخذ الجد . وكان هذا هو السبب فى أن أى مجهود نبيل رفيع القيمة فى عالم الفن أو أى نشاط يستحق التقدير ، كان يقابل بالسخرية ، إن هذا القارىء يعبر فى خطابه إلى (بريد القراء) فى الصحيفة عن شعوره بالإحباط وعدم الجدوى والعجز . وتجيبه الصحيفة على خطابه بتفاؤل مصطنع . إنها تحث هذا العقلانى اليائس على أن يتشجع ويكتب وينشر . وتقول له - الكتب فى بلادنا تكسب صاحبها الشهرة حتى قبل أن تتم ، وقد يكون صحيحا أن الأدب كان يستمتع بمكانة رفيعة فى مصر ، بسبب ما كان يتعرض له من القمع ، وبسبب ندرته النسبية . إن الشرق الأوسط كان يعيد بناء حضارته على أساس اللغة . وكانت الكلمة المكتوبة أو المذاعة تحظى بنفس النفوذ الذى كان للشعر فى الزمن القديم .

إن تجارة الكتب ، وخاصة الكتب الجديدة ، لها سوق رابحة . إنها تنتشر كضوء الشمس ! ويحاسب محرر الجريدة - وهو محرر ناضج ، ربما كان هيكل ذاته أو على أى حال أحد معاونيه الكبار - هذا القارىء الجرىء الشاب حسابا عسيرا ، فيقول له - إنك تعزو تخلفنا وتدهورنا الخلقى إلى افتقارنا إلى حرية الفكر ، نتيجة لحكوماتنا الرجعية . ليس هذا صحيحا . إن خطأنا ليس سببه غياب الحرية ، بل على العكس ، إنه بسبب الاباحية[1] ! إننا نجد هنا تفسيرين لحقيقة واحدة . نجد فى أحد التفسيرات . الاعتبارات التقليدية المطمئنة ونجد فى الثانى الاندفاع نحو الحرية . ونجد على أى حال ، ذلك الصدع بين الجيل الراحل والجيل الناشىء - أنه خلاف مؤسس على عدم الفهم المتبادل . ان كبار السن بوجه عام ، لا يحتملون من الشباب ، إلا الصفات التى يحبون أن تكون لدى الشباب ، وذلك يعنى الصفات التى يفتقرون هم إليها .

وافتقارهم إلى هذه الصفات ، معناه أنهم قد أخفقوا فى اكتسابها ، فى حين أن الشباب إذا

استخدمنا تعريف هذه الكلمة ـ يعني الإمكانيات المطواعة التي يمكن تشكيلها في أي قالب ، ويعني القدرة التي تستطيع أن تواجه العالم وأن تواجه النفس . إن رجال هذه الفترة لم يفهموا ـ وإن كانوا قد أحسسوا ذلك بالغريزة ـ أن التاريخ ينبع من إمكانيات الشباب ، أكثر مما ينبع من النظم المستقرة ، وذلك لأن التاريخ في الأمم التي تلقى على كـاهلها عبء ـ الاستعمـار أكثر ممـا في غيرهـا ، ليس تنفيذ الخطط والقرارات ، بقدر ما هو نبذ الأوهام فيما يتعلق بالإمكانيات . إن أولئك الذين كانوا يشغلون المراكز ذات المسئولية ، أو يظنون أنهم يشغلونها ، كانوا يرقبون ـ بالرضا أو السخط ـ المساهمـة الحاسمـة للشباب والنساء ، في التطورات التي كانت تحدث ، ولكنهم لم يحاولوا أن يفهموها . والخطوة التالية التي خطوها بحرص ، كانت هي محاولةاستغـلال هذه القـوى غير المجـربة . وهكـذا فتحوا عـلى أنفسهم طريقـا للاضطرابات ، ثم فقدوا السيطرة عليه سريعا . وكان على الجيل الجديد أن يختار بين مستغليه ، وبين الفوضى التي لم تكن إلا مظهرا لطاقاته الزائدة المكبوته ، ودليلا على عدم ملاءمة الصيغ الموجودة .

وأيا كان الأمر ، فقد أصبح الموقف خطيرا ، حين شب الصراع بين الطلبة وبين إدارة الجامعة . وعلى الرغم مما كان يستحق النقد في نظام التعليم في هذه الجامعـة ، في الفترة التي زادت المنـاقشات السياسية فيها من اتساع الفجوة بين الأجيال ، إلا أنها كانت خيرا ما يمكن أن يقدمه نظام الحكم القائم ، وغالبا ما كان الطلبة على خطأ ، حين كانوا يشقون عصا الطاعة على الالتزام بقواعد النظام . وكـان الصراع يشتد في بعض الأحيان ، إلى حد يجبر مدير الجامعة على الاستقالة ، كما حدث للدكتور علي إبراهيم في يناير ١٩٣٧ ، احتجاجا على الاضطرابات التي نشأت بسبب تعيين مدرسين إنجليـزيين ، ولكنه سحب استقالته بعد ذلك . إن التأثير السياسي كان حقا قويا ، وكذلك كان الإدراك المتزايد لدى الجيل الجديد للدور الذي كان يمكن أن يلعبه . وفي الوقت نفسه ، أصبح تعلق هذا الجيل بالشهادات المدرسية والجامعية ، كتعلقهم بالحياة ذاتها . فلم يعد من غير المألوف لمن سقط منهم في الامتحان أن يلقى مصيرا مأساويا ـ إما بمحاولة قتل الممتحن ، وإما بالانتحار حرقا في بعض الأحيان . ولكن هل كانت هذه الامتحانات دائما نزيهة غير متحيزة ؟ إن بين الجماعات المختلفة في السن ، كثيرا ما كانت تولد العداوة المتبادلة بين المدرس والطالب الذي يجرى عليه الامتحان أو على الأقل عدم الثقة . فقد حدث إضراب مثلا من طلبة كلية التجارة عام **١٩٣٦** . وكان سبب الإضراب أن عميد هذه الكلية ـ ربما كان متحيزا ، ولكنه من المؤكد أنه كان مفتقرا إلى اللباقة ـ قد وجه نقدا إلى طلبة كليته ، بأنهم لا يصلحون لشغل الوظائف في الشركات الأجنبية وجاء هذا النقد في وقت تفشت فيه البطالة بين خريجي الجامعات ، وكانت موضوع التعليق اليومي في صحف المصري والبورص والبلاغ . لقد كانت بطالة المثقفين ظاهرة قاسية ، في بلد تحتاج إلى الكادرات احتياجا شديدا . ونتج عن ذلك ، حدوث اضطرابات ، استغلها أولئك القادة الذين حولوا الأرض إلى مستعمرة لهم ،

ولكن هؤلاء القادة على أي حال ، وهم يسعون إلى تجنيد هؤلاء الشبان تحت أعلامهم ، كانوا يشجعون الإخلال بالنظام في الجامعة . فلم يعد من حق عميد الكلية ولا حتى مدير الجامعة أن يطرد أي طالب . كل ما كان يملكه العميد أو المدير ، هو أن يقدم اقتراحا بذلك إلى الوزير . وقد حدث ذات مرة

أن طالبا كان قد طرده مدير الجامعة ، جاء إلى باب فصله في اليوم التالي . وحين حاول المدرس ، بمعونة أحد رجال شرطة الجامعة ، أن يمنعه من الدخول ، صاح بوقاحة ـ نعم أنى أعلم أنى طردت ، ولكن الوزير لم يوافق ، وسيصلكم منه خطاب يرفض فيه تأييد الطرد . ولقد حدث ذلك فعلا . وفى عام ١٩٣٧ ، كانت هناك مظاهرة أخرى نمطية ـ اجتمع ما يقرب من سبعمائه طالب فى نادى الجامعة ، وساروا من هناك فى موكب إلى وزارة المعارف ، ونحوا بخشونة من اعترض سبيلهم من رجال الشرطة والحجّاب ، وشقوا طريقهم إلى غرفة الوزير على زكى العرابى . ولجأ الوزير بالطبع إلى سلاح السياسيين ، وهو الفصاحة . فأدلى إليهم ببعض التصريحات المهدئة ، ووعدهم بإعطاء فرصة أخرى لمن خانه الحظ فى الامتحان ، وانقاص نسبة النجاح من ٦٠٪ إلى ٥٠٪ . وتركه المتظاهرون وهم راضون وعرجوا بعد ذلك على مكرم عبيد فى وزارة المالية فأغرقهم هو الآخر بعبارات التعاطف مع قضايا الشباب . وكان لهذه المظاهرة صدى عال فى الصحافة .

ظهر فى المقطم مقال عنوانه «الشباب اليائس» وجانب كبير من هذا اليأس ، تنعكس آثاره دون وجه حق فى هذا المقال على التعليميين الأصلاء ، الذين لا تستطيع الغوغائية أن تحرفهم عن مهمتهم ، كطه حسين مثلا ، الذى كان عميدا لكلية الآداب فى ذلك الوقت ، كان النقد الذى تعرض له حينذاك ، لا بوصفه مجددا كما حدث له من قبل ، بل لأنه كان عائقا أمام تطلعات الشباب ، من نفس الجيل الذى حاول أن يعلمه الإنسانيات والالتزام بأحكام التفكير العقلى . وعلق أحد المراقبين الأجانب ، الذى لم يكن بحال من الأحوال من ـ المتعاطفين مع مصر ، على ذلك فقال ـ يبدو طه حسين ، الذى يعارض الطلبة الآن ، أنه المصرى الوحيد فى هذه اللحظة ، الذى تقترب فكرته الصارمة عن الأمانة فى الشئون الجامعية من المثل الأعلى عند الأوربيين . . . إن ذلك ليس علامة على عدم الإخلاص لجنسه وبيئته فليس هناك من هو أكثر وطنية منه . . . إنه إذا كان يفضل الثقافة الفرنسية ، والوسائل الفرنسية ، فإن ذلك لكى يحصل منها على كل المزايا الرفيعة التى لا تزال تفتقر إليها بلاده وأن يستخدمها ضد فرنسا إذا لزم الأمر ، وليس بسبب أى صلة عاطفية مع فرنسا ، فذلك لا يتفق مع طبيعته . إن هذا التعليق الصريح ، الذى يعبر عن رأى دعاة الاستعمار ، يكشف عن الانطباع الذى تركه طه حسين ، ذلك الأكاديمى الذى يمتاز بآفاقه الواسعة ، والذى أراد ـ لنفسه أن يكون معلما لا متملقا أو منافقا .

لم يكن ذلك هو الحال بالنسبة إلى معظم القادة ، ففى ديسمبر ٣٦ ، عنف النحاس بعض الطلبة المضربين قائلا لهم إن الإضراب لا يجب اللجوء إليه لأسباب سياسية ـ وكان يعنى دون شك أن الإضراب لا يسمح إلا إذا كان لتأييد الوفد ! وكانت قد أفلتت منه هذه العبارة أثناء مناقشة لم يستعد لها من قبل . والغريب فى الأمر ، أن الصحافة لم تولها أى اهتمام . ومع ذلك فإن ذلك لم يمنع المعلقين من أعداء الوفد أن يقولوا إن رئيس الوفد يدين للطلبة بدين أخلاقى .

القلق والتشاؤم

كان هذا الدين ، هو ما يدين به التاريخ فى نشاطه الحاضر للتاريخ الكامن . أن سوء حظ الوفد

الذى لا يمكن أن يلومه أحد عليه ، بل كان نتيجة لخصيصة مؤسفة فى الحياة المصرية هو أنه كان قد استنفد حيويته بحلول الوقت الذى وصل فيه إلى الحكم . إن النصر الذى حصل عليه عام ٣٦ ، كان يجب أن يحصل عليه عام ١٩١٩ . فحين حصوله على هذا النصر ، كان قد فقد الجانب الأكبر من حماسته ، التى تحمل وحدها وعد المستقبل . أما الآن ، فإن أولئك الذين كانوا يمثلون حاجات المجتمع ويحملون معهم آمال الديمقراطية البرلمانية ، كانوا يصرفون الأمور الآن بطريقة بيروقراطية ، منقسمة على نفسها ، واهنة إلى حد ما . كانت لا تزال لديهم القدرة فى تعبئة قطاع كبير من الجيل الجديد ، ولكنهم كانوا يحصلون على طاقاته فى صورة مشوهة .

كان بعض هؤلاء الشباب ، قد تحولوا من واقعهم غير الملهم ، إلى الذكريات المجيدة لماضى الإسلام العظيم . كان ذلك هو اتجاه «السلفيين» ولكن كان يفتقر إلى الحيوية التى كانت له أيام الشيخ محمد عبده ، ولم يعد فى مقدوره أن يوقظ تلك الآمال الكبيرة التى أيقظها أيام مجلة المنار . فقد بدأ ينحرف إلى طرق غير سوية . كان رأى الإخوان المسلمين ، هو أن إعادة تأسيس مجتمع إسلامى ، يقف سداً منيعا أمام فلسفة الغرب المادية ، ولكنه يتم تحت النفوذ المعاكس لهذا الغرب ، هو الطريقة الوحيدة لحل مشاكل إنسان الشرق الأوسط . ولكن هذه الحركات اختارت لنفسها وسائل مشبوهة هى السرية والمؤامرة .

أما الماركسيون ، فعلى عكس هؤلاء ، كانوا يثبتون أنظارهم على المستقبل ، وكانوا على استعداد للإلقاء فى البحر ، بديانة مصر وبكل ما كان فيها من صفات مميزة . وكانوا يحاولون ـ وتحقيق الثورة البروليتارية العالمية يداعب خيالهم ـ أن يؤسسوا التطبيق الثورى على أنقاض الدين والملكية والبورجوازية الوفدية . ولكن هذا المخطط الجرىء كان يفتقر إلى تأييد الجماهير . ولم تكن هذه الحركة التى تشتّتت فى خلايا صغيرة ، قد عثرت بعد على وسائل التحليل والنشاط التى تتكافأ مع أهدافها وطموحها .

كان الشباب ممزقا بين هذه الإغراءات والتعاليم المتنافرة . وإلى جانب التهور والأخطاء التى لا يمكن فصلها عن الالتزام ، كانت هناك المخاطر المتسببة عن عدم تماسك مجتمع فى مرحلة انتقال ، يعانى من الاضطراب الشديد ، ويقوض دعائمه صور مؤلمة من المظالم وأعمال العبث .

ألم يكن هناك ، فى السنوات الأخيرة من فترة ما بين الحربين ، أسباب وجيهة تجعل الشباب يحس بعدم الثقة أو حتى اليأس ؟ إن هؤلاء الشبان الذين لعبوا دورا مهما فى أواسط الثلاثينات واستطاعوا ذات مرة أن يجبروا قادة البلاد على تكوين جبهة متحدة ، قد اكتشفوا الآن أن ـ الحكومة الوفدية تستخدم الهراوات ضدهم كما كان يفعل الآخرون . إن هذا يفسر ازدياد الشعور بالقلق والتشاؤم فى السنين التى سبقت الحرب العالمية الثانية فورا . ولقد أصبح التشاؤم كلمة جد مألوفة فى الشرق الأوسط ، وهى تعنى شعورا بالفراغ والقلق ، وهو شعور كان سيصبح من الأفكار الرئيسية الكبرى فى الأعمال الأدبية ، ويعبر عن عدم التوافق بين الإنسان وبيئته ، وبين الأشياء ورموزها . إن الصيغ الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى تلك الفترة ، كانت تحاول أن تخفى أو تقيد ، الأشياء التى كان يجب أن تشجع على انتشارها وذيوعها .

إن هذه الصورة تظل غير مكتملة ، إذا لم نضم إليها عنصرا آخر ، كان غائبا عن التاريخ المصرى منذ أيام عرابى ، وهو الجيش . أكد خطاب العرش فى ابريل ١٩٣٨ ، على وجوب تقوية الجيش وتحسين نوع سلاحه . وهى فكرة وطنية لها المكان الأول فى بلد استرد استقلاله حديثا ، بالإضافة إلى أنها قد جاءت فى الوقت المناسب فى موقف مشجون بالتوتر كموقف العالم فى تلك الفترة . ولكن لعل السبب الأول فى زيادة التأكيد عليها ، كان لتطابقها مع أطماع معينة . فلقد لوحظ فى أغسطس ١٩٣٧ ، أن الضباط الذين أدوا قسم الجندية ، لم يقسموا على الولاء للدستور ، بل للملك والوطن . ولم يفلت الملك أية فرصة للتأكيد على أن الجيش يجب أن يظل بعيدا عن تقلبات السياسة . وكانت مكانة هـذه القوة الجديدة فى ازدياد مستمر . وحين سافرت إحدى فرق الجيش إلى السودان بعد توقيع المعاهدة ، سرت فى جميع أنحاء البلاد موجة من الكبرياء وكان الجيش قد تخلص من ربقة سرداره البريطانى . ولأول مرة ، تسبب موضوع كرامة الجيش فى استقالة أحد الوزراء .

كان حسن صبرى قد طلب بعض المزايا للضباط ، بما يزيد على مايمنح للمدنيين . واستقال حين رفض طلبه ، لأن تقاليد الجيش لم تحترم . وحين ترك البريطانيون تقدمه المسرح ، حاول الملك ـ كيما يتجنب الصدام مع حزب الأغلبية ـ أن يزيد من شعبيته بين صفوف الجيش ، فماذا كان الصدى الذى يمكن أن يردده هذا الحدث فى مصر ؟

إن حقيقة الأوضاع هى أنه لم يكن شباب الأمة وحدهم ـ هم الذين أخفقوا فى العثور على ثغرة يدخلون منها إلى النظام المستقر للأشياء ، أو الذين حكم على تعبيرهم عن أنفسهم بالاحباط ، بل إن ذلك أيضا كان ينطبق على كل العناصر ذات الحيوية فى البلاد . وعلى ذلك فقد حاولوا أن يجدوا لانفسهم متنفسا فى الطرق الملتوية ، سـواء كانت ذات طبيعـة دينية أو مـدنية . وكـانت الجمعيات السـرية . والتنظيمات شبه الحربية ، وفرق الصدام فى الشباب المحمدى ، أو جمعية الاخوان المسلمين هى عدد قليل من الأمثلة على ذلك . ان كثيراً من المواطنين أبدوا قلقهم من هذه الظاهرة ولكن الأحزاب المختلفة حاولت أن تستخدم هذه القوى المتمردة ، بأمل فرض سيطرتهم المؤقته على الشوارع كان لدى أحمد حسين قمصانه الخضراء ، وكانت إجابة الوفد على ذلك قمصانه الزرقاء ، الذين كان ـ يقودهم أحد المهيجين الشريرين ، الذى يدعى محمود لبيب ، إن الحزبية الضيقة لهذه العصابات لم تستبعد فوضى الأفكار ، بل كان العكس صحيحا ، ولقد استغل ذلك بعض الناس . وعلى أى حال ، لم تكن هذه الظاهرة قاصرة على مصر ، ووصفها بأنها فاشستية ، لا يفيدنا كثيراً فى تفسيرها .

فى هذه الأيام المضطربة التى سبقت الحرب العالمية الثانية فوراً ، حاول الغضب أن يجد له متنفساً جديداً . كان التمرد الجديد يهاجم جميع الحصون والقلاع ، وليس فقط تلك التى تنتمى إلى الظلم أو الرجعية . فمن طريق بعض العمليات الغامضة ، التى كان أثرها رغم ذلك غاية فى الوضوح ، استطاع الظلم أن يؤثر فى بعض نواحى أعماق الإنسان وحين انقشع هذا الظلم ، ضعف الإحساس بالواجب بوجه عام ، واهتز الإيمان وقانون الأخلاق ، وبدأ بحث محموم عن اتجاهات أخلاقية جديدة وفى مثل هذه الأزمنة ، التى أثرت فى أعماق النفوس ، أكثر مما أثرت فى الحوافز الفعلية ، تخلى الناس عن كثير من

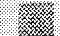
وساوسهم ومراجعة ضمائرهم ، إلى جانب ما تخلوا عنه من المحرمات القديمة . وقفز إلى الوجود حافز جديد غير قابل للقسمة من الرفض والرغبة ، يعلن تمرده على جميع الصيغ .

حدث ذلك كله فى عالم مضطرب ، تحس فيه مصر بأنها مجرد جائزة رهان يحظى بها الفائز أكثر منها بؤرة لتجمع الأحداث . وطرح هذا الموقف ، الذى كان يختلف اختلافاً متزايداً عن الموقف السابق الذى كان يتيح فرص الازدهار للديمقراطية البرلمانية .

أسئلة غربية محيرة ، مثل ـ كيف تستقر الأمور فى مصر ؟

وتحت هذا العنوان ، الذى لم يعلن كاتب المقال فيه عن اسمه ، يصف هذا الكاتب إحساسه بعدم الاستقرار . فيتنبأ بحدوث الاضطرابات ، ويظن أن مصر فى طريقها إلى اندلاع ثورة داخلية ، تنذر بأوخم العواقب . ولم يكن هذا الكاتب ثوريا ، بل كان العكس ، ممثلا لمرحلة معينة فى تاريخ بلاده وتطور عقليتها . وفى رأيه ، أن هذه الثورة رغم حتميتها ، لن تكون ثورة طبيعية ، حتى إذا لم تظهر خصائصها المفتعلة ، حين النظر إليها عن بعد .

ثم اندلعت الحرب . وأعلنت الحكومة ـ أو أعلنت حليفتها ـ الأحكام العرفية . وكتب أحد الصحفيين بعد ذلك ، يقول ـ إننا يجب أن نستغل هذه الفرصة ، للتخلص من آخر القيود التى خلفتها لنا معاهدة منترو ، فيما يتعلق بالمحاكم المختلطة . فيجب علينا من الآن أن نجبر الشركات الأجنبية صاحبات الامتياز أن تخصص ٦٠ ٪ من وظائفها للمصريين ، وأن نلزمها باستخدام اللغة العربية فى مكاتباتها ، وأن نتوسع فى تعليم اللغة العربية وانتشارها . ولعله من الغريب أن نجد خطط انتشار اللغة العربية ، مقرونة بالنظام العسكرى ـ وفى الوقت الحاضر حينذاك ، لم يعد فى وسع المرء أن يتنبأ بشىء .



الباب الثالث





أشباح في السلطة



الفصل الأول

مصر والحرب

كانت الحرب العالمية الثانية تقترب من الحد الفاصل . وأصبح البريطانيون يخشون الآن من احتمال إقدام رومل على غزو مصر . وأثناء ليلة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، أحاطت دباباتهم بقصر الملك . وحطموا بوابة مدخل القصر ، ودخل إليه السفير البريطانى ، محوطا بحرس من الجنود البريطانيين . واستبدلت المساومات الناعمة ،ومؤامرات الحاشية ، والضغوط غير المباشرة التى كانت تلجأ إليها السلطة الأجنبية حتى تلك اللحظة ، فجأة بإصدار الأوامر وتوجيه التهديد السافر . ولكى نفسر كيف أنزلقت البلاد إلى هذا المأزق ، يجب علينا أن نرجع للوراء قليلا .

البدائل

فى أواخر ١٩٣٧ ، كانت وزارة النحاس الخامسة فى الحكم . وكانت لاتزال مطمئنة إلى نجاحها وانجازاتها . كانت قد كسبت من بريطانيا العظمى «معاهدة الصداقة والشرف ، التى استردت للبلاد استقلالها للمرة الثانية ، وربما للأبد . وفى منترو ، بإلغاء الامتيازات الأجنبية ، استعادت مصر كامل حقوقها التشريعية والقضائية . وفى ميعاد لاحق لذلك (١٧ يونيو ١٩٤٠) ، ألغت مصر صندوق الدين ، تلك المؤسسة البغيضة التى ورثتها منذ عهد إسماعيل . وهكذا أستعادت البلاد مكانتها فى المجتمع الدولى ، وأمنت إمكانياتها الداخلية . كان هناك عالم جديد يفتح أبوابه لها - أو هذا على الأقل ، هو ما كان يظنه أو يعلنه الكثيرون من الناس .

ولكن الوفد كان قد أخطأ تحليل الموقف الاستعماري . لقد أخطأ فى اتخاذ الرموز على أنها حقائق ، اتخاذ الحقائق على أنها رموز . كان ينظر إلى الاحتلال على أنه حقيقة ستختفى بمجرد إلغاء العوائق ... من دبلوماسية وحربية وغيرها ، ولكن الاحتلال فى الحقيقة كان يعكس مرضا فى ذات معنى ، لايمكن الشفاء منه بأى علاج سياسى وحده . وكان الوفد يعتبره رمزا ، يمكن استبداله برموز أخرى فى يسر ، ولكنه كان موضوعيا إلى حد لا يمكن التأثير فيه بمجرد تغيير صيغة التعريف . كان التركيب البنائى للسلطة فى البلاد ، على صورة تسمح لأبطاله الثلاثة ، الملك ورئيس الوزراء والسفير ، بأن يتواجدوا فى تحالفات متغيرة ، يواجه اثنان منهما فيها على الدوام الطرف الثالث . وكان كل من الأطراف الثلاثة – سعيا وراء تعزيز مصالحه – يحاول أن يسترضى القوة المحركة فى الداخل ، والقوة القاهرة فى الخارج . وكانت القوة الأخيرة – وان كانت تلجأ الآن أكثر إلى المكر والتستر فى ممارسة ... ضغطها لانزال باقية ، بالمعاهدة أو بدونها . أما القوة الأولى فلم يعد بعد من المستطاع احتواؤها داخل ... الحدود الدستورية . فبعيدا عن الانتخابات والناخبين ، كان يقبع ذلك العنصر المجهول ، الشعب ، ... الذى كان يفيض خارج إطار البرلمان والحزب ، ويعارض الموظفين والإدارة والسلطة ، بتلك القوى التى ... على السيطرة عليها ، من الشباب والمثقفين والجماهير . واستطاع الملك الشاب فعلا ، أن يكسب إلى ... جانبه قطاعا من هذه القوى يستخدمه ضد الحكومة الشرعية . وكان ذلك كافيا لتدهور الموقف ككل .

لم يستطع الوفد ، رغم كونه حزب الأغلبية ، أن يقاوم خصومه على كل هذه المستويات ، الحاشية والأحزاب المنافسة والتطرف الدينى والتطرف اليسارى واضطرابات الطلاب وعنف الجماهير وسخط البلاد جميعا وآمالها . ومرة أخرى ، فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، طرد النحاس ، لأنه كما قيل ، أخل بروح الدستور ، وحاول الاعتداء على الحريات العامة . ان ماكانت تحتاج إليه مصر هو «حكومة صالحة» – وهذه العبارة إيحاءات دينية – وفوق ذلك حكومة « مؤسسة على التعرف على الشعور الوطنى (نفس هذا الشعور الذى كان يهتف لفاروق بكل حماسة) والتى تستطيع أن تستعيد الهدوء والصفاء للبلاد .

لم يحاول الوفد حينذاك أن يجرى اختبارا للقوى . فكثيرا ما التجأ فى السابق إلى مظاهرات ... وقد اضطر محمد محمود فى بعض الأحيان أن يجلس فى قصره فى شارع الفلكى ، محاصرا ... التى كان يحرضها عليه رجال الحكم . ولكن حين قبض بدوره على زمام الحكم ، وذهب إلى ... فى موكب مهيب مع أتباعه ، فقد كانت ردة الفعل ضئيلة أو معدومة . وكما يحدث فى هذا النوع من ... المفاجىء من الذروة إلى القاع ، حين تسقط الحكومة مثلا ، فإن نقيب المحامين المستقيل ، وهو ... كان يحتكره الوفديون عادة ، قد استبدل بنقيب غير وفدى . وكان هذا فألا سيئا للانتخابات ... التى كان يستعد لها الجميع ، بكل مافيهم من حماسة ومكر . فجاب هيكل أنحاء المنوفية . وقام ... الوزراء بالرحلة التقليدية على طول نهر النيل إلى أعماق الصعيد . ولم يقدم حزب الوفد أى ... له فى ثمان وتسعين دائرة ، كان قد أعيد تعديلها ، لمصلحة الحزب الحاكم . وأجريت ... الانتخابات تحت ضغط شديد من الإدارة . وحدثت بعض الاضطرابات هنا وهناك ، وقتل فى المنيا بضعة ... . وكان العمد غاية فى الكفاءة ، وكذلك كانت «النبابيت» ، مصحوبة بتوزيع بعض النقود . ... فريق الحكم أغلبية ، كانت تبدو قبل ذلك بعيدة الاحتمال جدا . أما سبب الحصول على هذه

الأغلبية ، فلم يجر فيه تحقيق أدق مما يلائم الظروف .

ولم يكن هناك ما يدعو إلى الدهشة ، فى أنّ نوعا من رجوع القهقرى ، قد أثر فى كل ناحية من نواحى السلوك المصرى . كان ذلك قد بدأ منذ زمن طويل ، ولكن تدهور التقاليد السياسية بلغ ذروته باقتراب الحرب . كانت معاهدة ١٩٣٦ ، قد قسمت عبء الدفاع عن البلاد ، بين بريطانيا ومصر . وكان على مصر أن تبنى ثكنات لجيشها ، ولكن تكاليف ذلك كانت باهظة ، ولذلك اضطلعت بريطانيا بنصفها ، فى نوبة من الكرم تثير الشكوك . وكان ذلك فعلا ذريعة لنشر النفوذ البريطانى . وقيل إن الحكومة كانت مستسلمة للبريطانيين على طول الخط . وليس فى ذلك مبالغة كبيرة . فقد كان العالم يقف على حافة حرب كبرى . ولم يكن من الممكن لبريطانيا أن تتردد أو تراجع ضميرها ، فى السماح بأى شىء يمكن أن يسىء إلى مركزها الاستراتيجى . والحقيقة أن بريطانيا كانت تعد لاحتلال ثان ، وهو نقل عدد كبير ممن يسمونهم بجنود الحلفاء إلى أرض مصر وعبرها . وكان الصراع المصرى الإنجليزى القديم ، قد اختفى الآن عمليا تحت قناع الدفاع عن الديمقراطيات ضد ألفاشستية . واضطلعت الحكومة المصرية بتكاليف هذه العملية . ولقد حصلت على مزية واحدة من ذلك ، فى مجال السياسة الداخلية ، وهو تأييد النقراشى وأحمد ماهر ، الذين انفصلا عن الوفد ، وأسسا حزبا مستقلا ، هو حزب السعديين . ويجب أن نعترف لهما هنا بأنهما قد بذلا بعض الجهود المفيدة ، ولكن نشاطهما لم يعط الثمرة المرجوة . إذ ماذا يمكننا أن نتوقع من وزير للخارجية ، كعبد الفتاح يحيى ، الذى كان من أغنياء الاسكندرية ، وواحد ممن اشتهروا بأناقتهم على الطراز القديم ؟ بل ماذا كنا نتوقع من رئيس الوزراء ذاته ؟ ماذا كان يطلب منه ؟ أن يهزم ائتلافا من أولئك الذين كانوا فى المعارضة ؟ إن ما تم من الانتصارات فى هذا الميدان ، كان مشكوكا فى فعاليته وأثره الباقى . لقد أحس الحزب الوطنى القديم بوجوب خروجه عن تحفظه التقليدى ، ليتعاون سلبيا - إذا جاز التعبير - مع الحكومة . واستقال محمد محمود خليل بك ، الذى كانت شهرته بسبب مجموعة الصور التى يمتلكها ، أكبر كثيرا من شهرته بوصفه مواطنا صالحا ، من الوفد ليصبح رئيسا لمجلس الشيوخ . كانت هناك أماكن خالية يجب ملؤها . وحيث إنه لم يكن هناك أى فكرة حتى ذلك الوقت ، عن رجوع الوفد للحكم ولا بالطبع عن الرجوع إلى نظام ديمقراطى أوسع حرية ، فلقد احتل المسرح ممثلون آخرون باسم القوى الكامنة التى كانت تهدد ، ولو أن أحدا لم يلق بالا إليها حتى تلك اللحظة .

كان على ماهر بارعا فى بذل الوعود غير الملزمة ، خبيرا فى فن المراوغة . وبوصفه رئيسا للديوان الملكى ، لم يمض عليه بضعة شهور فى هذا المنصب ، حتى بدأ يتآمر من جديد ، مستهدفا الوفد هذه المرة . وبعد أن نجح فى إسقاط النحاس ، تمكن بعد ذلك من اضعاف خلفه . لقد تقدم بصداقته وعروضه إلى شيخ الأزهر ، الذى كانت أهميته فى ازدياد . ولكنها كانت أهمية بديلة مؤسسة على النفعية . فلقد كان الشيخ المراغى هو القوة المحركة لجماعة من المناضلين المعممين ، الذين كان يعتبر تأييدهم ضروريا لإبطال فعالية الطلبة . وهكذا خينت القيم الجديدة بالاحترام ، ولكن ألم يكن الوفد مذنبا فى هذه الناحية بالذات ؟ على أى حال ، كان هذا الحزب يتمتع بشعبية خدعت قائده وضللته . ففى زيارة له إلى الإسكندرية ، حياه الناس بوصفه صاحب الرفعة الرئيس الجليل ، وكان مصحوبا بصاحبة العصمة

حرمه المصون ، كما ذكره المصرى[1] . إن هذه الزوجة التى تميل إلى السمنة ، لهذا الزعيم الذى جاوز الخمسين من عمره كان اسمها يتردد كثيرا على ألسنة الناس وفى الصحف ، وكان يقال إن (زوزو الوكيل) تلعب دورا فى السياسة ، يخرج عن حدود التقاليد التى ما كان يجب أن تتعداها . ولكن الحزب كان يستطيع أن يرد الصاع صاعين ، عن كل إهانة يتلقاها من خصومه . فأدان مؤامرات البلاغ ، ووصف محرر المقال الرئيسى فيه بأنه دجال ، وقال ـ (ماذا يعنون بإلقاء الشكوك حول وطنيتنا ؟) . وتحول هذا الطعن المتبادل فى الذمم إلى مؤامرات ، ووجد ذلك الأستاذ الضليع فى صنع المكائد والمكائد المضادة ، على ماهر ، نفسه مهددا بانهيار نفوذه ومكانته من مساعده كامل البندارى (الباشا الاحمر) . فلقد وجد حين رجوعه من رحلة قام بها ، أن هذا الرجل قد عزز قوته إلى حد جعله يهدد بالاستقالة .

وفى هذا الجو غير الموالى للنزاهة أو الكفاءة ، كانت صورة (الملك الصالح تزداد حجما) . لقد سحر الشعب . ولكنه كان هو الآخر مجرد بديل . غير أنه كان بديلا يؤمن بنفسه – ولو فى الوقت الحاضر – ورأى أغلبية شعبية يشاطرونه هذا الإيمان . فلقد كان هو الذى دبر حصول حكومة محمد محمود على الأغلبية فى الانتخابات ، وبذلك جنبها الالتجاء إلى الحكم ضد إرادة البرلمان ، أو إلى ضرورة تعديل الدستور . ولكن هذه الحكومة كانت ستدفع ثمن ذلك غاليا ! فحين كان محمد محمود يؤلف وزارته ، اضطر إلى تقديم اثنتى عشر قائمة ، قبل أن يحصل على موافقة الملك . ولكن محمد محمود لم يكن إلا رئيسا للوزراء ، بينما كان الملك المحبوب معبود الجماهير ، قادرا حتى على إغراء الصحفيين الأجانب . فلقد وصف أحد الصحفيين الفرنسيين – الذى كان يعارض الجبهة الشعبية فى بلادة – فاروق ، بقوله – إنه ارستقراطى طويل القامة ، أبيض البشرة ، له عينان زرقاوان ، وابتسامة فتاة ، وقهقهة عملاق . . . . . إن أى ظلم يقع ، يعتبره إهانة موجهة إليه . وهو يقضى نهاره فى الصلاة والتأمل ، والحقيقة أن الشعب كان يراه فى العلن – ولا نقول لمجرد التظاهر – وهو يؤدى الصلاة فى المساجد القديمة ، أمام المشايخ الكبار ، وهم ينظرون إليه بعين من عيون الرضا .

إن الديمقراطية البرلمانية ، لم تكن قد مست حتى الآن ، الا قطاعا ضيقا من الحياة المصرية . وكانت هناك آمال وتوقعات بإحلال أنظمة بديلة ، كان الإسلام هو أهمها وأكثرها أنصارا . واعتقد فاروق أن الخلافة يمكن أن تطرح بوصفها إحدى هذه البدائل . إن والده الملك فؤاد ، لم يحاول قط أن يظهر للناس فى مثل هذه الصورة من التقى والورع ، كما أنه لم يستطع أن يستولى على قلوبهم . أما فاروق ، الذى زاد من مكانته وقوته ، ما كانت تحس به مصر فى ذلك الوقت من خيبة الأمل والعذاب ، فقد استطاع أن يوثق روابطه مع شعبه ، إلى الحد الذى جعل حتى أموره الخاصة تتخذ فى مخيلة الناس رمزا مهما . فلقد لاحظ الجميع مثلا ، أنه أجل حفل زواجه إلى مابعد سقوط حكومة الوفد . فلم يقدم على زواجه بصافيناز ،

---

(١) إن المؤلف هنا يعطى المعنى الحرفى لهذه الألقاب الرسمية أوالتى جرى عليها العرف ، ولعله يظن أنها من اختراع مستقبل النحاس باشا وحرمه .

(المترجم)

التى جعل اسمها فريدة ، تيمنا بحرف الفاء الذى كانت اسماء أخواته كلها تبدأ به ، إلا بعد أن كوّن الحكومة التى يطمئن إليها قلبه .

كان السياسيون المحترفون وحدهم ، هم الذين اعتراهم القلق من بعض العلامات . كان فاروق قد تخطى رئيس وزرائه ، حين أرسل عزام وعلى ماهر ، إلى مؤتمر المائدة المستديرة الذى عقده البريطانيون لمناقشة الموقف فى فلسطين . وكان حين رجوعهم أن قفزت إلى حياة مصر السياسية ، أفكار جديدة ، وشعارات جديدة ، كفكرة تطعيم الحكومة بدم جديد ، وإنشاء نظام مؤسس على قواعـد الإسلام ، والقيام بإصلاحات جذرية وكانت هذه العبارات الرنانّة ، تخفى وراءها أغراضها الفاشية . لم يعد النظام البرلمانى - الذى يحاكى نموذج الديمقراطية الغربية ، بدرجة تزيد أو تنقص - يخدع أحدا إلا المنتفعين منه . وكانت مكانة ألمانيا تعلو ، فى الوقت الذى كانت تهبط فيه مكانة بريطانيا . وألم تكن أيطاليا تقدم نظاما جديدا للحكم ، يمكن لتعاطف الشعب فيه مع الأسرة الملكية ، ولدهاء البحر المتوسط ، أن يخفف من وقع الإمبريالية ؟ كان يهمس بأن مثل هذه الأفكار ، كانت تدور فى رأس على ماهر ، وربما فى رأس الملك أيضا . وأثناء إحدى المآدب فى سميراميس ، أعرب السفير سير ميلز لامبسون لقرنائه من الضيوف عما يساوره من القلق عن هذه الشكوك . ثم إن الحرب كانت تقترب ، وستصبح اللعبة مشحونة بالخطر . فى ١١ أغسطس ، علم محمد محمود من خلال محادثة تليفونية أولا ، ثم بعد ذلك حين زاره أحد رجال القصر ، أنه مطلوب منه أن يقدم استقالته . فانسحب دون ضجة . وكان الجميع يتوقعون من مصر أن تفى بالتزاماتها . وهذا هو ما كانت ستفعله ولكن بطريقة ماكرة . وفى اتباعها مع لندن ، نفس الطريقة التى اتبعتها إيطاليا مع ألمانيا ، أعلنت أنها تعتبر نفسها حليفا غير محارب . فهل كانت بريطانيا تمارس ضغوطها فى الاتجاه المضاد ؟ على الأرجح ، أنها لم تكن تفعل ذلك فى تلك الفترة . ولكنها سرعان ما لاحظت أن رئيس الوزراء الجديد على ماهر ، يفسر هذا الموقف المحاط بالقيود ، بمعنى محوط بقيود أكثر . ولكنها لم تصر على طلباتها عندئذ ، فلقد كانت الحرب لا تزال فى مرحلتها غير الجادة . ولم تكن الأمور تسير بطريقة سيئة بالنسبة للحلفاء . وكان السفير مطمئنا إلى سلامة قواعده ، وكان أكثر اطمئنانا إلى براعته فى المناورة ، إلى جانب أنه كان يستمتع بنوع من الشعبية ، فقد كانت صداقته للنحاس ، تكسبه بعض التصفيق من الشارع بين الحين والحين . ولقد أحس بقدرته ، أثناء مأدبة أقامها خريجو كلية فكتوريا فى فندق الكونتننتال ، أن يضمن نخبه بعض عبارات التهديد ، إلى أولئك الذين يجرؤ ون على التصدى لمصالح بريطانيا ، أثناء انشغالها بالحرب . كان النحاس حاضرا فى هذه المأدبة ، وكذلك كان أحمد ماهر ، الذى قيل إنه كان من أنصار اشتراك مصر فى الحرب . فقد كان يؤ يد الديمقراطيات ، وهو الخطر الذى هزم به زغلول محمد فريد . ولكن هذا الاتجاه الذى كان يؤ يد بريطانيا فى ظاهره ، وإن كان مؤ سسا على تقدير سليم للموقف ، كان سيكلف أحمد ماهر ثمنا غاليا . ومع ذلك فقد استبدل على ماهر فى رئاسة الديوان الملكى ، بسياسىّ معروف بميوله البريطانية ، هو أحمد حسنين . فهل كان ذلك بنية التعويض عن موقف رئيس الوزراء ؟ هل كان هناك غرض ثنائى أو ثلاثى وراء الموازنة التى تمت بهذه الطريقة ؟ ربما تكشف لنا عن ذلك ذات يوم ، الأبحاث التى ليس لدىّ الآن النية فى القيام بها ، ولا الوسائل التى تتيح لى ذلك .

لقد مارس رئيس الوزراء نشاطه ببراعة . وكانت كفاءته في الإدارة ، تشفع له في غموض أغراضه . فلقد أنشأ مصلحة للشئون الاجتماعية . ثم زار السودان - وكان أول رئيس وزارة مصرى يقوم - بمثل هذه الزيارة ، بصفته الرسمية . وأزاح الستار عن تمثال مصطفى كامل الأنيق في ميدان - سوارس (١٤ مايو ١٩٤٠) . وكان خطابه في هذه المناسبة مليئا بالإشادة بفضائل الفلاح ، إذ قال موجها خطابه للملك - . . . . ذلك الفلاح الذى نطابق به أنفسنا ، نحن وأنتم يا صاحب الجلالة . لقد كان رجلا بارعا ، ولكنه لم يستطع أن يجعل البريطانيين ينسون تعاطفه مع المحور . أثناء عام ١٩٣٠ ، مرّ جوبلز وإيتالو بالبوكلاهما بالقاهرة ، ولم تمر اتصالاتهما دون أن يلاحظهارجال المخابرات ودون أن يودعوها ذاكرتهم . وباختصار ، كان البريطانيون مصرين على إسقاط على ماهر . ولقد حدث هذا فعلا في ٢٣ يونيو ١٩٤٠ . لقد ازدادت ضغوطهم ، كما هو طبيعى ، مع ازدياد قلقهم .

كان على الحكومة التى خلفته ، أن تشق طريقها المحفوف بالمخاطر بحذر بين هذه الضغوط ، وبين رغبات الشعب التى كانت تسير في الاتجاه المضاد تماما . فهل كانت مصر تستطيع أن تجنب نفسها ويلات الحرب ؟ كان هذا على أى حال ، هو الشعار الذى تنادى به الوزارة . فحتى حين اعتدت ايطاليا ، وكانت قد دخلت الحرب ، على حدود مصر الغربية ، فلقد ظلت مصر بعيدة عن الالتزام . وأعلنت أنها لن تدخل الحرب إلا إذا حدث ما هو أشد إثارة من ذلك ، أو إذا قام المحور بالهجوم على إحدى مدنها . فإلى أى مدى ، كان سيستمر هذا الأسلوب اللطيف في التعبير ؟ لقد بدأت الغارات الجوية فعلا تفزع سكان المدن ، وارتفعت تكاليف المعيشة ، وتكدست كميات القطن التى لا تجد مشتريا . لقد دخلت مصر إلى نطاق العاصفة بطريقتها الخاصة ، وكان دخولها أشد حمقا مما يتصور ساستها .

أشد الليالى ظلمة

فتح روميل ليبيا . وزاد خوف البّريطانيين ، وأصبحوا يشكّون في كل إنسان ، حتى في الملك . وكان رد فعلهم عنيفا لمطالب الوفد ، حين استغل ظروف الحرب ، وأصرّ على التخفف من بعض الالتزامات في معاهدة ١٩٣٦ ، وعلى الجلاء عند نهاية الحرب ، واشتراك مصر في معاهدة الصلح في المستقبل ، والاتفاق على حل لمشكلة السودان . وكان رد لورد هاليفاكس على ذلك ، مذكرة بالنصح والتحذير . ولكن هذه المذكرة لم يكن لها أى أثر في الرأى العام ، الذى ازداد عداؤه للبريطانيين . وربما كان مئات آلاف الرجال الذين قدموا إلى مصر ، فعلا «حلفاء» ، ولكن الشعب لم يكن يعتبرهم كذلك ، ولا كانت الارض تتقبلهم . وأصبحت التجارة الخارجية ، بما في ذلك تجارة القطن ، احتكارا لسلطة الاحتلال . وأثبتت سلطات الأمن الحربى تحت ذريعة مطاردة عملاء المحور ، وتوفير الأمن المادى والمعنوى للجيوش ، أنها قد أصبحت أكثر استخداما لوسائل القمع والمضايقة عن ذى قبل . واضطرت مصر إلى قطع العلاقات مع فرنسا ، شريكتها القديمة وأخذ اكبر زبائنها . وتمت هذه العملية بصعوبة ، وحتى الملك كان يحس بالأسى لذلك . وظهرت بين أفراد الأمة جميعا ، معارضة صريحة لم تكن مجرد معارضة منافسة من النوع المألوف . وكان كل القادة ، وليس قادة الوفد وحدهم ، على وعى بهذه

المعارضة وأرادوا استغلالها . حتى صدقى نفسه ، حاول أن يخطب ودها ، كى يكتسب شيئا من الشعبية التى كان يفتقر إليها . وفى كل مرة كانت تطرح قضية دخول مصر فى الحرب ، كان الشيخ المراغى يقول أنه ليس لمصر فى هذه الحرب ناقة ولا جمل ، وأنها حرب بين الدول الاجنبية ، إلى جانب أن إحدى هذه الدول لا تزال جيوشها تحتل بلادنا . وذهب الشباب المناضل إلى أبعد من ذلك ، فكان ينظر إلى البزة الرسمية للجنود البريطانيين ، - بنفور شديد لا يحاول أن يخفيه ، وكان يظهر غضبه من أى حادث يرتكبه هؤلاء الجنود ، ويروى القصص الشنيعة عن سكرهم وانغماسهم فى الجنس وفى إحدى المناسبات ، هتف بعض المتظاهرين لروميل . ولكن من كان المسئول عن ذلك ؟ على أى حال ، لقد اضطرت الوزارة للاستقالة .

وحتى قبل إعلان هذه الاستقالة ، كان سيرميلز لامبسون قد احيط بها علما . وفى سرعة تكشف عن الخوف من ضياع الفرصة اكثر مما تكشف عن اللباقة ، أبلغ السفير رئيس الديوان الملكى بأن يعهد إلى الوفد بتأليف الوزارة . كانت مصر فى ذلك الوقت فى حالة حصار ، وكانت الرقابة ساهرة . قدمت الاستقالة فى ٢ فبراير ١٩٤٢ . وفى صباح الثالث من فبراير ، وصل النحاس الذى كان فى الاقصر ، إلى القاهرة فى قطار المساء . فهل كان يعلم ؟ لقد أنكر ذلك على طول الخط . ولكنه شوهد وهو يتحدث على رصيف المحطة مع أمين عثمان ، الذى كان من أقرب المقربين إلى السفير ، والذى لعب دورا كبيرا كوسيط بين الفريقين فى مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ .

وعقد الملك اجتماعا لقادة الأحزاب بعد ظهر ذلك اليوم . وكان النحاس أول من حضر . ثم تبعه أحمد ماهر عن السعديين ، ورئيس حزب الاتحاد الوهمى ، وهيكل عن الأحرار الدستوريين ، وصدقى وكثيرون غيرهم . حاول الملك أن يقنع النحاس بقبول رئاسة حكومة ائتلافية ، بحجة أنه فى بلاد كألمانيا أو فرنسا ، تألفت اتحادات وطنية ، تضم أعضاء من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار . ولكن النحاس ظل يرفض فى عناد . وظهر أن السفير كان يتوقع هذا الرفض . فنصح الملك بإنشاء وزارة وفدية ، إذا تعذر إنشاء وزارة ائتلافية . إن من السهل علينا أن نفهم ، كيف أن النحاس كان لا يستطيع أن يعفو عن سلوك حزب الاغلبية القائم الذى لا يمكن الوثوق به ، وكيف أنه كان يخشى أن يستعمل أداة لمطامع الملك ، وكيف - حين وجد نفسه الان فى موقف لا يمكن فيه الاستغناء عنه ، وكان واثقا من تأييد من يملك السلطة الحقيقية - أصر على إملاء شروطه ، وتكوين حكومة متجانسة . ولكن الكثيرين اتهموه فى هذه المناسبة باتباع الاتجاه الحزبى ، بدلا من الاتجاه القومى . وفى الساعة السابعة مساء ذلك اليوم ، بعد انتهاء الاجتماع مباشرة ، ذهب رئيس الديوان الملكى لزيارة السفير ، ووجد أنه على علم بالطريق المسدود الذى وصلت اليه محادثات الملك مع النحاس . وأثناء كل هذه التغيرات ، كانت السفارة تتتبع الاحداث دقيقة بدقيقة . لعل ذلك كان شيئا طبيعيا فى هذه الظروف ، ولكن تتبع الاحداث بهذه الطريقة ، قد يعنى فى بعض الاحيان توقعها . على أى حال ، فإن السفير ، يعد الآن يسدى نصحا ، بل كان يصدر أمرا . فى صباح ٤ فبراير ، وصل هيكل إلى نادى محمد على كعادة الباشوات ، للتداول مع زملائه ، وعلم أن السفارة البريطانية قد أرسلت إنذارا إلى القصر ، يقول فيه السفير - إذا لم أبلغ بحلول السادسة مساء ، ان النحاس باشا قد كلف بتأليف الوزارة ، فإن على صاحب الجلالة الملك فاروق أن يتحمل العواقب .

كانت هذه الكلمات تنذر بالشر ، فقد كانت هذه هي الكيفية التي فقد بها آخر الخديوين عرشه عام ١٩١٤ ، وكان شاه إيران رضا بهلوى قد مر بهذه التجربة أيضا ، أو كان على وشك أن يمر بها . كان الموقف كلاسيكياً ، لا يحتمل الاوهام . فلم يكن الامر يتحمل «البلف» أو «التهويش» ، وروميل على الأبواب .

وحين دعي هيكل إلى اجتماع سياسي آخر ، ذهب إلى القصر حوالى الرابعة من بعد ظهر ذلك اليوم . إن لهذه التفاصيل أهمية تتجاوز مجرد الحكي . فهي تعكس لنا موقفا تاريخيا ، وتمكننا من فهم هذه الدراما لقطاعات القوى ، وهذه المناورات المتبادلة ، وهذا الثوران العنيف المفاجيء للاستعمار . وكان اجتماع القصر يشمل رؤساء الوزارة السابقين ، بما فيهم زيور الذى أيد عام ١٩٢٤ ، أول هجوم على الدستور ، وكذلك رؤساء مجلس النواب والشيوخ ، وبعض الشخصيات الاخرى ، وكان الشخص الوحيد الغائب عن هذا الاجتماع ، هو ولى العهد الأمير محمد على ، الذى كان من الغريب ، أنه لم يعثر عليه فى بيته . وافتتح الملك هذا الاجتماع . ولم يكن الملك الشاب قد ساءت سمعته بعد ، بسبب التجاوزات التى اشتهر بها بعد ذلك فى حياته الشخصية ، أو بسبب مغامراته الاولى فى السياسة . كان سلوكه يكشف عن الوقار والنضج ، وكان مثيرا حقا للاعجاب . وطلب من حسنين أن يشرح الموقف ، ثم ترك المكان كى يتيح لهؤلاء السادة من أصحاب الرأى التداول فى الامر . ويظهر أن النحاس قد عرض بعد ذلك ، أن يقبل الاضطلاع بالحكم . وسواء أكان قبوله للحكم قد تطلّب شيئا من الإلحاح ، كما قال أحد الحاضرين ، أو أنه كان متلهفا على الإضطلاع بهذه المسئولية كما أكد آخر ، فإن موقفه يبدو أنه قد تغير . لماذا ؟ لقد اتفق الجميع رغم كل شيء ، على الإجابة بردّ يتسم بالوقار على إنذار السفارة . وأخذ حسنين هذا الرد إلى السفير ، الذى أجابه بغموض . سيصلك ردى فى التاسعة مساء . وربما حضرت إليك ، أو ربما حدث شيء آخر . وعاد الجميع إلى بيوتهم . وحوالى السابعة أو الثامنة من ذلك المساء ، أحيط أولئك السادة علما بالتليفون ، أن الدبابات البريطانية تحاصر القصر ، وأن جنودا بريطانيين آخرين ، قد قطعوا كل الطرق لاتصال الملك بثكنات الماظة ، حيث يعسكر الجنود المصريون . فكيف كان يمكن إذن لاولئك المدعوين للاجتماع ، الوصول إلى القصر ؟ كان موعد الاجتماع هو التاسعة مساء . وبحلول هذا الوقت ، كانت الدبابات قد انصرفت ، وبدا أن الأزمة قد انتهت . فماذا حدث ؟ ذهب السير ميلز لامبسون إلى قصر عابدين ، يتبعه الجنرال ستون وعدد كبير من الضباط البريطانيين الذين شهروا مسدساتهم . وقدم للملك ورقة ، وطلب منه رسميا أن يوقعها - وكانت تتضمن التنازل عن العرش . فأجابه فاروق ، دون أن يبدو عليه أى اضطراب ، أنه حتى لو كان مستعدا للتنازل عن العرش ، فان ذلك يتطلب أن يتم بمراسم أكثر وقارا مما يحدث الآن . فأربك هذا الاعتراض الرسمى ذلك المتطفل المقتحم ، الذى لم تكن حدة التمييز واللباقة من اقوى صفاته . واستغل الملك هذا الارتباك المؤقت ، فأضاف قائلا - ولكنى لا أرى لماذا أجبر عن التنازل عن العرش . لقد طلبت من النحاس أن يكوّن وزارة ائتلافية ، فإن كان لا يقبل ذلك ، إذن فليؤلف وزارة وفدية . لم يجد ميلز لامبسون ما يطلبه اكثر من ذلك ، إذ - التزم ولو ظاهريا بحدود اللياقة . فانسحب من القصر ، مصحوبا بحرسه ، ووراءه عرباته المدرعة . اجتمع المجلس بعد ذلك . وكلف الملك النحاس بتأليف الوزارة الوفدية ، وقال له

أرجوك أن تخبر السفارة البريطانية بهذا النبأ . فأجابه المحارب القديم ، وهو يشم رائحة الكمين - إنى لا أرى ضرورة لذلك . ولكنه لم يسلم من عبارات زملائه اللاذعة . فلقد قال له أحمد ماهر - إن هذه الوزارة قد جاءت على حراب البريطانيين . فقال النحاس - إنى لم ار عربات مدرّعة . فأجابه صدقى متهكما - بالطبع لا . لأنك قد تأخرت فى الحضور عن الوقت الذى كنت تستطيع فيه أن تراها . وصحيح أن النحاس قد وصل متأخرا حوالى نصف ساعة ، ولعله أحسن استغلال نصف الساعة هذه . وفى رجوعه من القصر ، مر رئيس الوزراء الجديد فعلا على السفير كما طلب منه الملك . ثم ذهب إلى بيت نسيبه فى الجيزة ، حيث عقد اجتماعا للتشاور مع قادة الوفد ، الذين أعطوا موافقتهم على تأليف الوزارة . وفى ٥ فبراير تبادل الخطابات مع البريطانيين . فقد طلب النحاس فى خطاب إلى السفير ، أن يتعهد بألا يتدخل فى المستقبل فى شئون مصر . ولما كان السفير قد وصل إلى غرضه ، فلقد كان على أتم استعداد فى أن يعد بذلك .

ديموقراطية الحرب

هلّل أنصار الوفد لهذا النجاح الجديد ، الذى كانوا يرون فيه هزيمة للملك . وحدث أن جاءت ذكرى المولد النبوى بعد أسبوع من هذه الأحداث . فأحيت الجماهير هذه الذكرى بروح من الابتهاج ، ساهم فيها دون شك ، بعض الظروف الخارجية . لم يكن من المهم ، أن يحقق الناس فى الظروف التى رجع فيها الوفد إلى الحكم ، حيث إن الوفد فى نظر الكثيرين من الناس ، وفى نظر نفسه بالطبع كان لايزال يجسد الشرعية التى اكتسبها فى عام ١٩١٩ . ولعل رجال الحكم كانوا يفكرون مليًا فى الصمت الكئيب الذى كان يخيم على وفد الضباط ، الذى حضر طبقا للبروتوكول ، إلى قصر عابدين لتهنئة الملك على هذه المناسبة .

والعجيب أنه فى هذا الوقت المليء بالتوتر ، فى جو كانت الأنباء فيه تنتشر كالنار ، كان عدد الناس الذين علموا بما جرى من المساومات فى تلك الليلة ، أقل من القليل . فقد أصبحت الرقابة تامة ، حتى على البرلمان . ولقد دهش أعضاء مجلس الشيوخ كثيرا ، حين تحدى أحدهم ، حسين سرى ، الحكومة أن تفصح عن سبب صمتها . وكان الأعضاء يستمعون إلى استجوابه للحكومة وقد استولى عليهم الذهول . ولكن الجميع بدلا من أن يظهروا إعجابهم بجرأة هذا العضو ، ظنوا أن سبب هذه الجراءة ، ربما كانت له صلة بالنصر الذى أحرزه البريطانيون حديثا فى العلمين . وهكذا ، خففت الرقابة على البرلمان المصرى ، حين تحسّن الموقف للبريطانيين ! فهل كان الأوان قد آن لاستبدال سياسة القوة ، بوسائل أخرى ؟ إنه لم يصرح بالمناقشة العلنية فى حوادث ٤ فبراير ، إلا فى نوفمبر ١٩٤٥ ، بعد ثلاث سنوات من ذلك التاريخ ، حين ظهرت مقالة فى أخبار اليوم - ولعل ذلك كان بوحى من القصر - لتلقى الضوء على تفاصيل هذه القصة المروعة . وكان تأثيرها على الجماهير أكثر ايلاما ، لأنها وصلتهم متأخرة عن زمانها . وضاعف من تأثيرها رد فعلها على الجماهير ، ما كانت تشعر به من خيبة الأمل فى الحكومة ، ومن الغضب المختلط بالأمل ، الذى أثارته فترة ما بعد الحرب الثانية ، فى شعوب البلاد المحتلة جمعاء فى أنحاء الأرض .

إبان تلك الفترة ، ووراء ستار من الصمت ، أحدثت الحرب فى مصر ، نفس الآثار التى أحدثتها فى البلاد ذات الوضع المماثل . فهنا ، كما فى بلاد شرق البحر المتوسط أو فى المغرب ، أصبحت المشاكل المحلية ، التى كان أهم ما يجاهر به منها هو المطالبة بالحرية السياسية ، جزءاً مهما يفرض نفسه من مشكلة عالمية ، وكانت نتيجة ذلك فى المكان الأول ، هو إحداث شىء من الغموض أو التعمية فى نص هذه المطالبة ، التى أصبحت لغزا تعذر حله على الجميع ، بما فيهم المطالبين بهذه الحربة . وكان أخطر وهم ساور أصحاب هذه المطالب ، هو أن من السهل الحصول عليها . كان المستعمر يعوّل على إخلاص الشعوب المستعمرة (بفتح الراء) . وكان الحكام الوطنيون ، أينما وجدوا ، قانعين بالمظهر الوهمى لسلطتهم الكبيرة ، التى سرعان ما استغلوها . وكانت الظروف تعفيهم من الحاجة إلى التبرير ، وحتى من الكفاءة . لقد كانوا يصنعون حربا ، كما قال كليمنسو ، أو كانوا بالأحرى ، يخضعون لظروف حرب . كان جزء كبير من مسئوليتهم ، قد أوكل أمره إلى سلطة أعلى ، وكانت السلطة فى هذه الحالة هى السلطة البريطانية - أو - بعبارة أخف وقعا - هى سلطة «الحلفاء» . وفى كل ناحية ، تقلص التعبير الاجتماعى . وفى مصر ، وجد رئيس الوزراء ، أنه قد عهد اليه بوظيفة الحاكم العسكرى . وأصبح هو الذى عليه واجب ، أو لديه امتياز - تطبيق إجراءات الطوارىء . ولكن الذى حدث هنا ، كما فى كل مكان آخر مستعمر أو غير مستقل ، هو أن الحرب كانت تؤدى وظيفة ثنائية ، هى وظيفة «الفرملة» ورافعة السرعة فى السيارة ، «فالفرملة» على المظاهر ورافعة السرعة للواقع . لقد افقدت القيود البيروقراطية الصراع بين الأحزاب توازنه ، وبقمعه جعلته داءا يستعصى على العلاج .

أكد الوفد الذى أصبح الآن فى الحكم ، أنه قد انتهى من حل المشكلة الوطنية من وجهة النظر الخارجية ، كحقيقة رسمية ، منذ عام ١٩٣٦ . وكان مصراً على الانتصار فى الصراع الداخلى . فزور الانتخابات كما فعل منافسوه من قبل ، وإن كان قد فعل ذلك بضمير أكثر إطمئنانا . وحصل على ثلاثة أرباع المقاعد ، مما مكنه من إضعاف جميع خصومه بطريقة دستورية . وحين كانت له السيادة المطلقة على البرلمان ، فقد أخل بقواعد تلك الديمقراطية ، التى ظل يدعى أنه راعيها وحاميها . واندمجت كل الأحزاب المعارضه فى جبهة متحدة خطيرة ضد الوفد . ولكن نشاط هذه الأحزاب ، كان يبطله نشاط الملك فى تلك الفترة ، واتسعت الفجوه بين الشعب وحكّامه . وظهرت فى البلد حركة للتمرد - كانت لاتزال مكممة - لتدين لاحالة التبعية للأجنبى فحسب ، بل كذلك طريقة النضال ذاته كما مورس خلال جيل بأكمله - لتدين الاتجاه ، والشخصيات ، واللغة التى استخدموها . فهل توقع الوفد هذا الرفض الآخذ فى النمو ؟ الأرجح أنه لم يتوقع ذلك . وعلى أى حال ، فقد ضاعف جهوده . ولكن الكثير من أعماله ظل ناقصا ، أو محل ريبة أو جدل . لقد نجح - كما لا يجب أن ننسى - فى تحويل الدين الخارجى إلى قرض داخلى . ولكن ذلك ربما كان يعنى ، مجرد استبدال الدائنين الدوليين ، بمستثمرين بورجوازيين . كما أنه قد أصدر قانونا بعدم قابلية القضاة للعزل ، ولكن لم يجعل العدالة أكثر فاعلية . أعفى الفلاحين من بعض الضرائب ، ولكن ذلك كان مجرد مسكن . ولم تجر أية محاولة لإصلاح عدم العدالة فى النظام الضريبى ، ولكن كانت هناك بعض الجهود التى بذلت لتحسين إدارة البلديات . وقد أنشئت بعض الوحدات الصحية فى الريف ، وكانت الخطوة الأولى فى مشروع «الوحدات المجمعة» ،

الذى كان سيتيح فى المستقبل تقديم الخدمات الإجتماعية للفلاح . وكذلك أنشىء ديوان المحاسبة ، وهو تجديد مفيد فى بلد يسوده التبذير والتبديد إلى حد كبير .

ولم يكن دون ذلك فى الأهمية ، إصدار القانون رقم ٨٥ لعام ١٩٤٢ ، الخاص بحقوق النقابات . وكان والحق يقال ، إجراءً واسع الأفق ، سعى فيه المشرع ، الذى كان على علم واسع بهذه الحقوق فى البلاد الانجلوسكسونية والبلاد اللاتينية ، إلى موازنة تلقائية للحركة العمالية مع سيطرة الإدارة . كان القانون محاطا بقيود كثيرة كإجراء وقائى ضد التطرف . فقد حظر تطبيقه على موظفى الحكومة ، والفلاحين ، وتضمن عدم تشجيع تكوين اتحادات من النقابات المختلفة . ولكن أخطر ما فيه ، لم يكن ما يحتويه من ثغرات ، بل الروح التى كان سيطبق بها .

إن هذا المجهود الضخم للأسف ، قد فقد فاعليته فى نظر الشعب ، بسبب الاجراءات الأخرى التى أسىء فيها استخدام السلطة . لم يكن لأن هذه الحكومة بوجه خاص ، كان يجب أن تلام على طرد الموظفين ، المركزيين منهم والاقليميين ، أو لاستخدامها لوسائل القمع فى إدارة القرى - فلقد كان من سبقها أو خلفها من الحكومات ، يتساوى معها فى السوء فيما يتعلق بذلك ، أو كان أسوأ . ولكنها ارتكبت خطأ فظيعا ، بطردها لقانونى ضليع ، هو الدكتور السنهورى رئيس مجلس الدولة ، الذى أمضى سنين كثيرة فى إعادة صياغة القانون المدنى ، مع الأستاذ الفرنسى إدوار لامبير . لقد كشف هذا الحدث عن اتجاه حزبى ، كان سيكلف الوفد غاليا .

كان أوخم العواقب فى هذا الاتجاه على حكومة الوفد ، أنه ترك عند الناس انطباعا بأن هذه - الحكومة قد ارتضت الخضوع للنفوذ الاجنبى . لقد قبلت طائعة ، الاضطلاع بمسئولياتها فى وقت الحرب . ولكن هل كان يجب أن تتضمّن هذه المسئوليات اعتقال على ماهر ؟ إن هذا السياسى الماكر استطاع دون أى خوف أو تردّد ، أن يهرب من المكان المخصّص لاعتقاله فى إحدى القرى ، وأن يحضر إلى مجلس الشيوخ أثناء انعقاده ، حيث لم يصرح له بإلقاء كلمته . فهل كان حقا يتآمر مع المحور ، كما أكدّ البريطانيون ؟ على أى حال ، فقد ردّت له المغامرة سمعته الطيبة . ولكن الأخطر من ذلك ، أنه قد حدث إنشقاق فى حزب الوفد . كان مكرم عبيد قد شق طريقه فى شبابه كمحام قبطى قدير أيام زغلول . كما كان برلمانيا موهوبا واقتصاديا كفئا ، إلى جانب أنه استطاع أن ينمّى علاقات مفيدة مع أعضاء حكومة العمال فى بريطانيا . وكان صديقا حميما وموثوقا به للنحاس . ولقد كون الاثنان حلفا وثيقا فعالا ، كان فيه النحاس . القائد الشعبى ، وكان مكرم المجادل القدير - كان الأول ملهم الجماهير ، وكان الثانى رجل اللجان . ولكن ما إن جاء شهر مايو ١٩٤٢ ، حتى انقسم هذا الحلف على نفسه . ورفض مكرم أن يستقيل ، فطرد من الحزب وسبب ذلك إثارة عظيمة ، انتشرت فى إثرها الإشاعات . وكان الرأى السائد ، أن مكرم قد رفض بوصفه وزيرا للمالية ، أن يوافق على بعض العمليات التى يساء فيها استخدام السلطة ، أو يتستر عليها .

فى زمن الحرب ، وفى موقف لم تكن تمارس الحكومة فيه إلا سلطة التابع ، بينما ترك البت فى كل القرارات النهائية فى أيدى سلطة الاحتلال ، كان هناك فرصة كبيرة أمام الساعين وراء الربح الخاص ،

من خلال الحصول على أذون الاستيراد والتصدير مثلا ، أو الصفقات التى تتم بالاتفاق المتبادل ، وغير ذلك من طرق المعاملات . ولكن كانت هناك تهمة أخرى أشد خطورة من ذلك . فلقد أعلنت زوجة رئيس الوزراء عن تحديد أسبوع لجمع التبرعات للقيام ببعض أعمال الخير . وفى ظرف وجيز جدا جمعت مبلغا كبيرا ، إلى حد دفعها إلى تأسيس جمعية خيرية لها صفة الدوام . وكان ذلك العمل يتضمن بعض الصفقات المالية ، التى قيل إن مكرم كان غير راغب فى إقرارها . ولقد ألقى فعلا على صديقه القديم ببعض الشبهات التى تمس النزاهة ، معلنا أنه رفض أن يقرن اسمه ، ببعض العمليات غير القانونية ، التى تقسم بالمحسوبية . ولكنه أضعف حججه كثيرا ، حين أخفق فى التمييز بين الحقائق الملموسة ومجرد الافتراض ، بل القذف وتشويه السمعة . على أى حال ، فإنه لم يفلح فى إضعاف أغلبية الوفد . ولكن الذين تبعوه كانوا مع ذلك من صفوة الحزب ، ولاشك أنهم قد حرموا الوفد من بعض عناصره ذات الكفاية ، وإن كانوا لم يؤثروا كثيرا فى توازنه . وأجاب النحاس على هذا الهجوم المتطرف باتخاذ إجراءات عنيفة . كان مكرم قد طبع «الكتاب الأسود» الذى ضمنه هذه التهم . ولكن الحكومة منعت تداوله ، وصادرت نسخه ، وأرسلت أصحاب المطبعة إلى السجن .

ان نشر هذا الغسيل القذر ، قد أدى فى آخر الأمر ، إلى إضعاف الثقة فى كل القادة السياسيين . وهمس العارفون بأن الرئيس قد خضع الآن تماما لسلطة زوجته ، وعشيرتها من آل الوكيل . ولم يكن ذلك بالطبع من علامات التقدم ، ولا كان منها أيضا ، النفوذ النامى لفؤاد سراج الدين فى قيادة الحزب .

إن السبب الحقيقى فى فقدان الثقة فى الوفد ، كان فى حقيقة أنه يمارس سلطته فى بلد زادت وطأة احتلاله عما كانت عليه فى أى وقت من الأوقات ، وفسدت أخلاقه واستولت عليه الحيرة بسبب الحرب . كانت طلقات مدافع روميل تسمع فى الإسكندرية . ورغم ذلك ، فإن المستعمرين لم يحاولوا قط أن يدمجوا أنفسهم فى هذه البلاد ، أو يفرضوا نفوذهم على وعى الشعب ، كما فعل الفرنسيون فى المغرب . لم يكن هناك ما يخيف المصرى على فقدان هويته ، كالجزائرى . ولكنه كان قد تعرض لاحتراق أكثر غدرا وخفاء كالسم البطىء - كان يفسد شخصيته ، أكثر مما يعزلها عنه . والآن بدأ من المحتمل ، أن يخسر هؤلاء المسئولون عن مأزق مصر الحرب . إن هذا الاحتمال كان لاشك جديرا بإثارة القلق . كان الفلاحون فى الدلتا يرون أمامهم نشاطاً حربياً محموما . وفى القاهرة ، كان الدخان الأسود الذى يرتفع فوق السفارة البريطانية ، ينبىء عن حرق الملفات . وكانت الحصون الصغيرة (بلوكهاوس) يجرى بنـاؤ ها بسرعة محمومة ، لحماية العاصمة ، على قدر الإمكان ، من هجوم الألمان ، ولكن غالبية السكان ، كانت تفضل روميل . وكان الكثيرون ممن تعودوا على قضاء أشهر الصيف على شاطىء البحر ، قـد رأوا أن يطيلوا اقامتهم هناك ، أو - بنوع من التناقض - ذهبو إلى مصر العليا بعيدا عن البحر . وكانوا يستطيعون أن يشقوا طريقهم من مصر العليا بسرعة إلى السودان ، اذا رأوا أن لابد من الهرب . واستولى فزع أكبر على قطاع صغير آخر من السكان ولكنه مهم جدا من الوجهة الاقتصادية ، وهو يهود القاهرة والاسكندرية . كما هاجر أيضا بعض الأدباء ، الذين يربطهم التعاطف أو المصالح مع الحلفاء إلى جنوب الوادى . ولقد اعتبر هذا قرارا غير لائق وتخلياً عن مواقعهم ، أو أسوأ من ذلك ، اعترافا بالهزيمة . هل كان ذلك إنذارا

كاذبا بالخطر ، أم كان أملا لم يتحقق ؟ فى نوفمبر ، كان مصير العالم يتقرر على أرض العلمين . أن صورة ذهنية مأمولة للمستقبل ، كانت قد تبخرت من مخيلة مصر . لم تكن هذه الصورة عن انتصار الألمان ، فذلك لم يكن مرغوبا فيه لذاته ، ولكنها كانت صورة للتغيير ، نتيجة سلبية يمكن أن تخلص البلاد من محتليها ، من حكامها الأشباح . إن الراديكالية ، بعد أن حرمت من معجزة السماء ، كان عليها الآن أن تعثر على طريقها إلى الأمام ، مصرة على أنه ، أيا كان هذا الطريق ، فلن يكون طريق الماضى .

ولكنه كان ذلك الماضى ، فى ألصق صوره بالريبة ، هو الذى يظهر جليا الآن فى المناقشات البرلمانية ، وفى الاجتماعات الخاصة لمشاهير الرجال ، وفى المراكز الرئيسية للأحزاب . ومناقضاً لهذه الخلفية ، ظهرت شخصية الملك الشاب ، الذى عكست عليه المحن شعاعا من المجد ، فى مفارقة ظاهرة لما حوله . فى مكان ما شرق الدلتا ، سحقت سيارة نقل بريطانية ، العربة التى يسوقها فاروق (١٥ نوفمبر ١٩٤٣) . بدأ الحادث وكأن له دلالة رمزية . ولكنه كان حادثا غير سعيد بالنسبه لنظام الحكم القائم . ولاحظ المجتمعون حول موائد العشاء فى نادى محمد على ، الانسحاب المفاجىء للجراحين الشهيرين على إبراهيم وكامل حسين . وكان هذا هو سبب معرفة الناس بالحادث . وغمر البلاد فى الحال ، فيض من التعاطف والمشاعر الدافئة ، للملك المصاب ، وهرع الناس جماعات ، إلى المستشفى الذى كان يرقد فيه فى قرية القصاصين . ولم يشذ عن ذلك الإجماع ، إلا أعضاء الوزارة . ولعل رئيس الوزراء كان يخشى ألا يصرح له بالدخول إلى غرفة المريض وكان الجميع يعلقون على هذه الصورة من عدم الإخلاص ، التى لم يسمع بمثلها من قبل . أى قدرة كانت للنظام البرلمانى ، ضد موجة هذا المد الكاسح من المشاعر الملتهبة ؟ فى المسائل المهمة ، كان الملك الآن هو الذى يأخذ المبادرة . فعملا بنصيحته ، قدم قادة المعارضه مذكرة (٢٩ نوفمبر ١٩٤٣) لممثلى الثلاث دول الكبار ، الذين كانوا يعقدون مؤتمر قمة عند الهرم ، وهم روزفلت وتشرشل ، وشيانج كاى شيك . ويؤكد الرافعى ، أن هذه المذكرة ، الذى أعدها صدقى عن مطالب مصر ، كانت أقوى كثيرا من تلك التى قدمها الوفد فى ظروف مماثلة ، قبل ذلك بعامين . ولسوء الحظ فإن قوة البيان الرسمى عن المطالب أو الأهداف ، لا تكمن فى لغته ، بل فى الأثر الذى يحدثه . ولذلك لم تكن هذه المذكرة أكثر فاعلية من سابقتها . ولكنها لم تكن مقدمة للبريطانيين بل للحلفاء . وكان هذا هو وجه الجدة فيها ، الذى حدا بحزب الاستقلال المراكشى ، بتقليده لها على وجه السرعة .

فى ابريل ١٩٤٤ ، أقترح الملك طرد الوزارة . واتصل بميلز لامبسون ـ الذى أصبح الآن لورد كيليرن ـ ليخبره بفرحه على ذلك . وبعد بضع ساعات أفاده السفير بفحوى برقية لندن على هذا الطلب . وكانت تقول ـ «لاتغيير» . لأنه ، فى هذا البلد الذى سبق الاعتراف باستقلاله مرتين ، كانت سلطة الاحتلال لاتزال تمارس الحق الامبراطورى فى المنح والمنع . وعلى أى حال ، فلقد أثبتت الطبقة الحاكمة ـ بما فيها القصر والوفد ومنافسوه والبورجوازية ـ أنها لاتملك الكفاءة التى ترفعها إلى مستوى أحداث الساعة ، ومن باب أولى إلى أحداث المستقبل . ومع أن الحرب (وكذلك فترة ما بعد الحرب) قد ضاعفت من مسئولياتهم ، إلا أن سلطتهم قد فقدت احترامها ، ودون شك ، ثقلها المعنوى أيضا ، دون أن تحتفظ بسيطرتها الفعلية على الأشياء . وفى نفس الوقت الذى كانت تحدث فيه هذه المؤامرات ، أنشأ

البريطانيون مجلساً استشاريا لشمالى السودان ، دون أن يستشيروا الحكومة المصرية ، ودون أن يتلقوا احتجاجاً على ذلك منها ، على ما يظهر (سبتمبر ١٩٤٣) . كانت هذه أول خطوة رسمية منهم نحو «السودنة» ، وإن كانو قد أخذوا خطوات أخرى خفية قبل ذلك ، نحو الهدف . وقد بدا أن ذلك كان لايستهدف تحسين حالة السكان المحليين ، بقدر ما كان يستهدف القضاء على آمال المصريين فى السودان . ولكن هذه الفكرة ، كانت تثير حساسية المصريين إلى أقصى درجة . فكيف كان من الممكن أن يمر هذا الإجراء ، دون أن يثير ـ صيحة مدوية ؟ كانت هناك الرقابة بالطبع ، ولكن كان من الممكن أن تقدم الحكومة استقالتها ـ ولكن أحداً لم يستقل . ولكن يجب أن نلاحظ ، أن الحزب الحاكم ، وقد رأى نفسه عاجزاً عن تخليص حقه من البريطانيين ـ على الأقل فى زمن الحرب ـ كان يسعى إلى الانتقام بطريقة أخرى . انتقد بعض الناس النحاس ، على اشتراكه فى إنشاء الجامعة العربية ، التى كانت فى ذلك الوقت ، تتفق مع الاهداف البريطانية . لأن ايدن فيما يتعلق بذلك ، كان يواصل سياسة ستورز ولورنس ، تحت إدارة تشرشل . وكان مثل هذا الاستمرار فى شئون الشرق الاوسط ، يبدو حينذاك من المزايا التى يجب الحرص عليها . وكان القرار البريطانى فيما يتعلق بالسودان عام ١٩٤٣ ، يسير فى نفس الخط مع معاهدة ١٨٩٩ ، ويمهد للنجاح الذى أحرز عام ١٩٤٧ ، فى الأمم المتحدة . جمعت مبادرة الجامعة العربية بين عدد من الاتباع الموالين لبريطانيا ، من نورى السعيد إلى السنوسى ، ومعهم الملك عبد الله والملك بن سعود . ولعله كان من الجراءة ، بل المغامرة ، ضم مصر إلى هذه اللعبة . ولكن أمل البريطانيين ، كان فى معادلة حدة تطلعات المصريين وتطرفهم ، بتحويلها إلى مجال أوسع . فاذا صح أن هذه كانت خطة البريطانيين ، فلقد أعطت الحكومة المصرية بذلك مزايا ، جمعت بين المظهر الخداع والواقعية معا . لقد كان من الحقائق المعروفة ، بالنسبة لكثير من هذه البلاد فى ذلك الوقت ، أن أى سياسة خارجية لها ، كانت لاتمثل أكثر من عذر لتبرير عجز قادتها فى سياستهم الداخلية . ولاشك أن هذا كان ينطبق على سياسة النحاس تجاه الأمم العربية . ولكننا يجب أن نفهم ، أنه بالنسبة إلى أية دولة وقعت تحت نير الاستعمار مرة ، كان استرجاعها لاستقلالها يعنى استرجاعها للعالم ، والعكس صحيح . والآن كانت الجامعة العربية تقترح خطة فى متناول يدها ، تخدم مصالح الشعوب العربية . ولعل هذا هو السبب الذى جعل القاده التقدميين ، يقبلون هذه الجامعة بوصفها بشيرا لمستقبل أفضل ورمزا ، حتى لو لم يكونوا ملتزمين بها التزاما كاملا . وفوق ذلك ، فإن الملك كان هو الذى يلعب الدور الرئيسى فى هذه الجامعة ، مما جعل دور وزرائه يبدوا ضئيلا بالقياس إليه . وأخيرا ، فى سبتمبر ١٩٤٤ ، التقى عدد من قادة العرب فى الأسكندرية ، كان أكثرهم حماسة هم الذين جاءوا من البلاد التى تحررت حديثا من الحماية الفرنسية . وفى السابع من أكتوبر وقعوا جميعاً على وثيقة إنشاء الجامعة العربية . وكان رد الفعل الفورى للملك ـ كما لو أن هذا الاجراء الذى أرسى دعائم القاسم المشترك الأعظم بين بريطانيا وسياسة العرب ، قد منحه حرية التصرف ، وسمح له أن يتفوق على نشاط الديمقراطية البرلمانية ، بنشاط آخر مستمد من أفقه الواسع الذى لا يملكه غيره ـ هو أن يطرد وزارة الوفد . وقال فى البيان الملكى الذى أصدره فى هذه المناسبة ـ كنت تواقا إلى أن أرى بلادى تحكمها وزارة ديمقراطية ، تخدم المصالح القومية ، وتطبق الدستور نصاً وروحاً ، وتسوى بين جميع المصريين فى الحقوق والواجبات ، (لم تكن هذه التهم المفعمة بالحقد

والضغينة ، لسوء الحظ ، على غير أساس)، وتؤمن الطبقة العاملة على حاجتها من الغذاء والكساء (كانت هذه السهام المسمومة موجهة إلى وزارة التموين التى كثر فيها القيل والقال) ، فإنى أعفيك من منصبك .

لعل الملك كان يعتقد أنه قد حقق إنتصاراً حاسماً ، على خصم انهارت قواه . ولعل حلفاءه البريطانيين ، الذين يمثلون سلطة الاحتلال البغيضة فى مصر ، والذين كانوا لايزالون يملكون القوة فى إحداث الاضطراب فى الشرق الأوسط ، قد ظنوا أنهم أصبحوا آمنين على مستقبلهم . ولعل المحارب القديم الذى فقد سلطته لتوه ، توقع أنه سيرجع إلى الحكم مرة أخرى ، كما سبق أن فعل مرارا من قبل . ولكن الحقيقة المؤكده ، هى أن الأطراف الثلاثة الكبار ، الذين حددت مواقعهم المتبادلة قبل ذلك بسنوات عديدة ، لم يكونوا قد وصلوا بعد إلى المرحلة الحاسمة من تفرقهم المحتوم .

موت البرلمان

إن ما أخفق فيه الثوريون فى ١٩١٩ ، وعلى رأسهم زغلول ، عرض على مصرالآن عام ١٩٤٥ ـ وهو الدخول إلى ميدان الإجراءات الدولية ، وإن لم يكن ـ حتى ذلك الوقت ـ إلى ميدان المسئوليات الدولية وقفزت مصر لتلقف هذا العرض بحماسة الداخل إلى دين جديد ، دون أن تحسب حساب ما قد يخفيه ذلك من كمائن ، أو ما قد يتضمنه من تعريض للأخطار . إن المفارقة بين هذه الترقية الدولية وبين النواحى المختلفة فى سياستها الداخلية ، كانت مذهلة .

فلقد كانت الفجوة بين المظاهر الخارجية والواقع الداخلى ـ وهو من خصائص البلاد غير المستقلة ـ أكثر إتساعاً فى مصر ، بسبب ما تعانيه من النوع الخاص بها من عدم المساواة ـ وهو عدم المساواة بين طبقاتها الإجتماعية وطرقها المختلفة فى السلوك . إن النشاط الدولى يعتمد على التعاقد بين الطبقات العليا للمجتمع ، بينما فى السياسة الداخلية كان من الصعب على المرء أن يأخذ الانتخابات مأخذ الجد ، أو أن يفترض الأمانة والنزاهه فى الموظفين والإداريين . أصبحت تعاسة الجماهير مضربا للأمثال ، بينما كانت الطبقة الحاكمة تبدد ما يزيد عن أربعة ملايين من الجنيهات فى العام ، على إجازتها الصيفية فى أوربا . ولقد أخفق المظهر الخارجى البرلمانى ، أن يخفى عن الأنظار الطغيان ، الذى لم يكن يملك لنفسه حتى ذريعة الكفاءة . وفى هذه الاثناء ، كان قد تم إزالة بعض العوائق التى فرضتها الحرب ، الواحد تلو الآخر . ولكن الضغط الذى كاد الناس أن يحسوا بثقله على رئاستهم وقلوبهم ، من وجود القوات الأجنبية ، كان لايزال جاثما على أنفاسهم . ولكن الغضب من رؤ ية هذه القوات كان إهانة لمشاعرهم مما يعتبر معوقا لتحقيق آمالهم . كان هذا هو احساس الأغلبية العظمى من السكان ، وخاصة الشباب . وفى أغسطس ألغيت حالة الطوارىء ، ورفعت الرقابة عن الصحافة .

ولكن الجو لم يصبح أكثر صحة وصفاء ، نتيجة لهذه الإجراءات . فلقد أثار الوفد الاضطرابات فى الجامعة . ولم يثن ذلك من عزم الدكتور أحمد ماهر ، الذى ذهب وحيدا لزيارة الجامعة ـ والتحدث مع

الطلاب ، وكان أول رئيس وزارة توفرت له هذه الجرأة . وكان الطلاب فى هذه الفترة ، صيدا يجرى وراءه كل السياسيين ، كما كانوا أيضا خطرا يتهددهم . كان معظم هؤلاء السياسيين ، بل كلهم دون استثناء يذكر ، يحاولون التأثير فى الشباب بكلماتهم ، ولكنهم يحرصون على أن يتركوا بينهم مسافة تضمن لهم الأمن على أنفسهم ، ولكن الرئيس الأعلى للهيئة التنفيذية قرر هذه المرة ، أن يواجه عدوانية الطلاب . وقد برر هذه المغامرة نجاحها . وسرعان ما أتيحت الفرصة للدكتور أحمد ماهر أن يجرب هذه اللباقة الاجتماعية فى حقل مواز . لم تكن الاضطرابات العمالية ظاهرة جديدة على مصر . ولكنها حتى قبل أن تنتهى الحرب ، كانت قد أخذت شكلا غير مألوف . كانت الحكومة قد قدمت مشروع قانون ، لصالح العمال الذين يعملون فى المرافق الحكومية ، فطالب عمال القطاع الخاص ، أن تسرى عليهم نفس المعاملة . وحدث إضراب فى شركة المياه فى القاهرة للحصول على هذه الامتيازات ، استطاع أحمد ماهر أن ينهيه بنفس الطريقة .

ولكن أخطر المشاكل بالطبع ، كانت لاتزال هى العلاقة بين مصر وبريطانيا . وبدأ البريطانيون فى مصر يحسون بالأرض تهتز تحت أقدامهم . والحق أنهم كانوا أقل قلقا من الفرنسيين فى شمال أفريقيا ، حيث إنهم لم يستهدفوا قط فكرة الدوام . فقد كانوا يستعدون منذ أمد طويل ، لمواجهة أى احتمال بمنهج من الحلول الوسط ، يمكن إعتباره نموذجاً من نوعه ، حيث إن تجربته استمرت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى . ولكن الحقيقة أنهم أصبحوا مشغولين الآن بمشاكل أخرى . فالعالم الذى كان قد خرج لتوه من الحرب مع الألمان ، كان قد دخل الآن فى حرب أخرى ، هى التى أطلق عليها أسم «الحرب الباردة» . كان البريطانيون وحلفاؤ هم الأمريكيون ، مقتنعين تماماً بقرب نشوب حرب ، يلعب فيها الشرق الأوسط دوراً حاسماً ، حيث إنهم افترضوا أن الاتحاد السوفيتى قد عقد النية على الاستيلاء على المضايق (البوسفور والدردنيل) . ولم تكن وجهة نظر بريطانيا قط ، هى وجهة نظر الدولة المسيطرة التى لها مصالح تحرص عليها فى البلاد التى تقع تحت سيطرتها . فلم تكن مصر قط غاية فى ذاتها ، ولكنها كانت عنصرا فى استراتيجية بريطانيا العالمية . والآن تحولت هذه الاستراتيجية ، التى كانت حتى ذلك الوقت ، مؤسسة على الطريق إلى الهند ، واندمجت فى استراتيجية أخرى ، موجهة ضد الشيوعية . وكانت بريطانيا تبدو مستسلمة لما يحدث لها من النكسات الداخلية فى مصر . وكانت تمارس سيطرتها على هذه البلاد دون أوهام ، ولذلك كانت تمارسها دون مبادىء أيضا . ورغم ذلك ، فلقد كانت تأمل أن تحتفظ فى مصر ببعض الحلفاء النشيطين لتكون منهم ائتلافا ضد الشيوعية . يشمل الملك ، والبورجوازية ، والجيش ، وبعض الشخصيات المعينة . وكان اختيارها يختلف تبعا للموقف ، وهو ما أضاع الثقة نهائياً بسلطتها . وكانت هذه السلطة قد توقفت من حيث الشرعية منذ عام ١٩٣٦ ، ولكنها ظلت تمارس فعليا ، أو بمعنى آخر ، من وراء ستار . أثناء الحرب ، كانت مصر تمد بريطانيا بمنبر للنشاطات السرية . ففى نوفمبر ١٩٤٤ ، عقد مؤتمر لفروع وزارة الاستعلامات البريطانية فى الشرق الأوسط ، نوقشت فيه مشكلة فلسطين ، واتخذت فيه التوصيات اللازمة ، بشأن الدعاية التى تتبع فى فترة ما بعد الحرب . وكان هناك قلق واضح من احتمال استبدال النفوذ البريطانى بالنفوذ الأمريكى فى هذه المنطقة . وعلى أى حال ، فلقد أحست بريطانيا بشىء من الرضا ، من انهيار منافستها الأساسية وهى فرنسا ، وجعلت من هذا الانهيار

مبررا لحماية بعض الشخصيات الذين تأثروا ـ أو كانوا على وشك أن يتأثروا ـ بتصفية نفوذ فرنسا ، وكسب تأييدهم بهذه الوسيلة . وكان فى بعض هذه الشخصيات طرافة تلفت النظر ـ كان هناك ضابط اعتنق الإسلام ـ كما ينبغى ـ وكان يجمع إلى جانب حماسته للروحانيات ، قدرا لا يستهان به من الواقعية ، يسخره لخدمة صاحب الجلالة . وكان هناك آخر ، عمل مراقبا للجنرال سبيرز ، الذى كان حينذاك مشغولا بعقد بعض الصفقات مع دمشق وبيروت . وكان اللورد كينروس ، الذى كان يشغل رئيس مخابرات السفارة حينذاك ، وإلى جانبه سمارت المستشار الشرقى ، لديه كل ما يلزمه من العملاء والوسائل . وكان الفريق البريطانى فريقاً كبيراً ممتازاً . ولكن وظيفة الوزير البريطانى المقيم فى القاهرة كانت قد ألغيت لتوها . وكان البريطانيون ـ كما نذكر يركزون نشاطهم فى القاهرة ، التى أرسلوا إليها كثيراً من شخصياتهم المهمة وقد حدثت لهم بعض الأحداث المأساوية ، كقتل لورد موين من عصابة صهيونية عام ١٩٤٣ . وكان سير إدوارد جريج حينذاك لايزال فى الخدمة هناك ، ولكنه كان سيرجع إلى إنجلترا فى أغسطس ١٩٤٥ .

إن حجم حركة نقل الموظفين ، كان دليلا على عدم توقف الأطماع . وأثناء الحرب ، لم يكن النشاط النفسانى ، قاصراً على القادة . فلقد إزدهرت الجمعيات عن طريق الدعامة المشتركة لها ، من السفارة البريطانية ، وحكومات هذه الفترة ، كالاتحاد المصرى الإنجليزى مثلا ، الذى أوحى بإنشائه أمين عثمان ، ولكن قيادته كانت محل صراع بين أنصار الوفد وخصومه ، وكذلك جماعة أخوان الحرية ، التى كان يشاع عن رئيسها ـ وهو ضابط سابق تحول إلى استاذ فى كلية التجارة ـ أنه يتحكم فى ميزانية شهرية للدعاية تصل إلى ١٠,٠٠٠ جنيه ، وأن الشخصية الغامضة فريا استارك ، كانت عضواً فى جماعته .

إن كل ذلك قد اختفى ، باختفاء الرقابة وقانون الطوارىء . ولكن المفروض ، أن ذلك لم يتم ، دون أن يترك بعض الآثار التى يمكن استغلالها . وعلى أى حال ، فقد كانت أهداف بريطانيا أوسع مجالا وأبعد مدى . فى أوائل نوفمبر ١٩٤٤ ، ذهب ايدن لزيارة رئيس الوزراء . وأدلى الأخير إلى وكالة الأنباء الفرنسية ، ببيان قال فيه ، إنه يجب على الدولتين أن يخطوا إلى الامام وأن يتطلعا إلى المستقبل ، بالرغم من الأخطاء التى ارتكبها الجانبان ، وكان من الصعب تجنبها . وكان هذا إشارة إلى أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، التى حاولت الحكومة المصرية أن تمحو ما تركت من آثار . ورغم ذلك ، فقد ظل التوتر حاداً بين فاروق واللورد كيلرن . وانتهز الملك فرصة غياب السفير المؤقت عن منصبه ، ودعا نائبه إلى الغداء . وسرعان ما تمخض هذا الحادث عن الكثير من التنبؤات . بكثير من الحرص والحذر ، بين أصدقائه الوفديين ، وبين مجموعة الأقلية .

وفوق ذلك ، فقد كان الموقف بالنسبة للدكتور أحمد ماهر ، موقفا دقيقا . فلو سمح لمصر بالاشتراك فى الحرب ، لاتهم بالخضوع لبريطانيا . وإذا لم يسمح بذلك ، فلقد كان هناك خطر فى ألا تعتبر مصر ضمن الجانب المنتصر . ولقد كان من رأيه دخول الحرب . وكان من حسن حظه ، أن بدت هذه السياسة الآن ، سياسة آمنه مثمرة وفى وقتها المناسب . كان فاروق قد زار روزفلت فى صحبة الملك بن سعود عند رجوعه من يالتا ، وأعلنا له ولاءهما الواقعى (بصرف النظر عن الشرعية) على ظهر مدرعة فرشت بالسجاد

الشرقى . وكان هذا المشهد الرائع يخفى وراءه انتقالا فى السلطة . وكانت هذه هى اللحظة التى طال انتظارها . ولقد نجح أحمد ماهر فى كسب مناقشة برلمانية من أنجح معاركه الكلامية . واتهمه النحاس فى مقال ملتهب فى البلاغ بالخيانة . وفى مساء اليوم الذى ألقى فيه خطابه ، أطلق عليه أحد المحامين الشباب الرصاص ، وهو يعبر قاعة البرلمان ، وقتله . وهرع حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ ، الذى أصبح بذلك المسئول عن السلطة الدستورية بحكم منصبه ، إلى القصر . فوجد أن الملك قد ذهب لزيارة منزل الرئيس المقتول . وحين عاد من زيارته ، تحدث إليه هيكل بشأن الحكومة الانتقالية . فأجابه الملك إجابة تحمل مغزى خاصا ، قائلا ـ لقد انتهينا إلى قرار فى ذلك منذ برهة فى القصر .

إجراء لم يعد يوائم الزمن

فى دورة مثيرة لحركة الاحداث ، ملأت قلب تشرشل بالمرارة ، رجع حزب العمال فى بريطانيا إلى الحكم مرة أخرى . أما مصر ، فقد ظل السياسيون متمسكين بخرافتهم القديمة ـ ففى شوارع القاهرة ، كان الوفديون يعبرون عن راحتهم ورضاهم ، وهم يقرأون هذه الانباء فى الصحف وتَلَع صدقى أذنيه . وأرسل برقية تهنئة من لبنان حيث كان يقضى إجازته . وكان تشرشل ـ الذى ظل الرجل القوى فى تحريك سياسة الشرق الاوسط على مدى ربع قرن ـ قد لقى هزيمة نكراء فى الانتخابات . وشنق بعض الجنود البريطانيين صورته المعلقة على الجدار فى أحد مقاهى الازبكية . وزايدت صحيفة البلاغ عليهم فى هذا المضمار ، حين تحدثت فى مقال لها ، فى نبرات لم يسمعها الناس منذ ١٩٣٩ ، معلنة ـ أن حزب العمال كان دائما قريبا منا ، وهو لايزال مستعدا للإصغاء الينا . وأرسل الوفد أمين عثمان صديق كيليرن الوفى ، إلى السفارة ليقترح تعديل المعاهدة . والحق أن المعارضة ، كانت تطرح بين الحين والحين ، الاقتراح باللجوء إلى هيئة الامم . ولكن الحكومة ، ومعها أغلب العقلاء ، كانت لا تستهدف أكثر من اجراء حوار مع بريطانيا . فلقد كان يبدو فى تلك الفترة ، أن من التطرف اللجوء إلى هذه المؤسسة الجديدة ، التى كانت مصر رغم ذلك ، كغيرها من الامم الكثيرة ، تبنى عليها الكثير من الآمال الساذجة . على أى حال ، لقد حاول جميع الاحزاب أن يستغلوا هذا التغيير فى جو السياسة . وكذلك الملك ، فلقد أرسل أحد رجاله المقربين ، كسفير له فى لندن ، وهو عبد الفتاح عمرو باشا ، الذى أخذ وظيفته عن اقتناع كامل ، دفعه إلى بيع كل ممتلكاته فى مصر ـ كما لاحظ البعض . ولم تدع المعارضة هذه الفرصة تفلت منها ، فقد تحدث البلاغ عن هذا السفير بعبارات لاذعة ، كانت تتناول ضمنا راعيه العظيم . ونتيجة لذلك صدر على الصحفى المسئول عن هذا المقال ، حكم مشمول بالنفاذ ، بالسجن ستة أشهر .

وكان على مصر الان ان تواصل نضالها ، فى جو اختلطت فيه القيم الرمزية بالعنف والمساومات المتشددة ، بطريقة عجز طرفا النزاع عن فهمها الفهم الصحيح . كانت بريطانيا ، وقد خرجت لتوها منتصرة فى حرب كلفتها ثمنا فادحا من التضحيات ، تأمل ان تقطف ثمرة ذلك المجد المعنوى الـذى اعترف به العالم لها ، فى صورة إضفاء الشرعية على مغامراتها . وأصبح ذلك واضحا فى الطريقة التى

أجرت بها المفاوضات التى تتعلق بدينها . واتخذت الصحف البريطانية نبرة متعالية تعرب فيها عن خيبة الأمل والأسى ، بل تكاد تعرب فيها عن الدهشة ، من إصرار مصر على المطالبة بحقوقها . وكذلك كان لها نفس الموقف ، فى الناحية السياسية .

وحين رفع النقراشى ، خليفة ماهر ، فى بيانه الوزارى ، شعار «الجلاء وتوحيد وادى النيل» ، ربما كان بذلك قد كسب بعض المديح المتأخر من خصمه السياسى (الحزب الوطنى) ، ولكن هذا الشعار كان يعبر عن رغبة أو أمل ، ولم يكن نتيجة ولا حتى هدفا عمليا . وفوق ذلك ، فإن المشكلة التى كانت تواجه كل الحكومات ، لم تعد مقصورة على هذا الهدف . أصبح البناء الهيكلى الحكومى كله الآن موضع الشك . وكما رأى هيكلَ بوضوح ، كانت فترة ما بعد الحرب ، مقرونة بالتغير فى الاتجاه العقلانى ، وبالقلق الاجتماعى ، وبالاضطراب النفسانى . إن ما اعترى البلاد ، لم يكن مجرد طارىء مؤسف ، أو حتى إضرابا وظيفيا ، بل كان أقرب إلى نوع من الانفصام فى اللغة ، عجزت فيه الألفاظ عن التعبير عن مدلولاتها ، وتباعدت فيه الاشياء عن رموزها ، والانفعال عن الواقع . ولقد وعى النقراشى ـ الذى كان يملك من النشاط أكثر مما يملك من المواهب ـ هذا الدرس ، عن طريق التجربة القاسية . فلقد شوه سمعته ، بمحاولته قمع الحركات الجماهيرية . وأدخله حادث كوبرى عباس ، فى صراع مع جماعات الطلاب ، الذين كونوا جبهة متحدة مع العمال . وأصبح القضاء الثورى على الشرعية البورجوازية ، صورة واردة فى الأذهان . وازداد عدد الالتحامات العنيفة بين المتظاهرين والشرطة ، أو بينهم وبين الجيش البريطانى . واضطر الملك فى آخر الأمر ، أن يلجأ إلى سياسى مكروه ولكنه يفى بالغرض ، هو صدقى الذى كان قد بلغ السبعين من عمره . كان صدقى لايمثل شيئا فى السياسة ، إلا الثورة المضادة . ولكن الملك بعد أن تخلص من الوفديين ، تخلص أيضا من خصومهم ، ثم استرجع الآن ذلك المحارب القديم إلى المسرح الخاوى . وكشف الأخير ـ كما كان يراد منه ـ عن براعته الفائقة فى تسيير الامور .

كان من عادة النحاس ، أن يقول لكل من يريد أن يسمع ، إن الانجليز لن يتعاملوا مع حزب آخر غير حزبه . ورغم ذلك ، فلقد استجاب البريطانيون لصدقى ، فى طلبه لإجراء المفاوضات . ولكنهم أخذوا وقتهم الكافى للتدبر فى هذا الامر . كان تاريخ المذكرة المصرية ، هو العشرين من اكتوبر ١٩٤٥ وكان تاريخ الرد عليها هو السادس والعشرين من يناير ١٩٤٦ . وتلبية لطلب صدقى ، عين لورد ـ استانسجيت لرأسة وفد المفاوضات ، بمساعدة السفير الجديد رونالد كامبل ، الذى كان ضعيفا هيابا ، بقدر ما كان سلفه باعثا للهيبة والدكتاتورية . كانت البداية طيبة . وكان الجو فى القاهرة يسوده الود ، وفى لندن كان الحديث متصلا بين عمرو باشا ، ومستر بيفن ومستر أتلى . ولم تكن جهوده غير ناجحة ، ولكنها اصطدمت ببعض النكسات ، بسبب تدخل الملك المتزايد فيها ، خلال هذه الفترة . وكان قد ظهر فى حاشية الملك فاروق الآن ، شخصية كانت ستلعب دورا كبيرا فيا بعد ، هى كريم ثابت ، مستشاره الصحفى . وكان مثار عجب الناس جميعا ، أن يروا رئيس الوزراء يكشف عن اتجاه يتميز بالمصالحه وبذل الجهود للاسترضاء ، وهو الرجل الذى استطاع فى أوائل الثلاثينيات أن يقاوم ضغوط الملك فؤاد ببراعة ، ان الحقيقة هى أنه كان يفتقر إلى التأييد الضرورى ، الذى يمكنه من الحرب على جبهتين فى وقت واحد .

ورغما من ذلك فقد استطاع بعكس جميع التوقعات ، أن يؤلف وزارة تضم اثنين او ثلاثة من الرجال الممتازين . وقد أثبت حادث كوبرى عباس أنه كان حادثا مميتا للنقراشى ، ولكن هذه الأحداث أصبحت تتكرر الآن فى العاصمة والاسكندرية ، والمدن الكبيرة . وهكذا قامت مظاهرة كبيرة فى القاهرة فى ٢١ فبراير ١٩٤٦ ، تطالب بالجلاء . وكانت هذه الكلمة قد أصبحت شعارا شعبيا ، ينادى به فى كل مكان ، وتصنع منه الأزرار التى تحمل فى عروة الصدر بدل الورود . وفجأة هتف الشباب - لاحزبية بعد اليوم . ومن الآن فصاعداً لابد للأحزاب أن تتحد . ولكن نجاحهم فى تنفيذ هذه السياسة ، لم يزد عن نجاحهم فى عام ١٩٣٥ . إننا نرى هنا مرة أخرى ، عجز المنظمات السياسية عن التعبير عن حركات هذه الفترة . كانت الاحزاب السياسية قد تحجرت فى قوالبها ، وأعجزها الإرهاق عن أن تستجيب للمشاعر الثائرة ، التى تفجرت فى الصيحات والهتافات ، فى أعمال العنف ، فى حماسة الحوافز ، فى التحدى لكل الممنوعات . فى هذا اليوم هاجمت الجماهير عربة مدرعة ، فتحت عليهم نيرانها دون تميز . وأعد للضحايا جنازة الشهداء ، وزاد الغضب الجماعى حدة عن ذى قبل .

كانت هناك المظاهرات التلقائية ، كما كان هناك مظاهرات من نوع آخر . أسرعت الأحزاب ، بما فيهم الوفد ، فى إثارة الاضطرابات . كان هناك صدام مستمر بين الوفديين وخصومهم ، فى الجامعة وفى الشوارع . وظهر الكثير من العمال بين صفوف المتظاهرين ، واتخذ من هذه الظاهرة ذريعة يمكن استغلالها . كان الإخوان المسلمون ، بسبب كرههم الشديد للماركسيين والملحدين ، يقبلون الدخول معهم فى المشاجرات ، أو يفتعلونها . وكان المنظمون لهذا الشغب ، أو الذين يطمعون فى احتراف هذه المهنة ، يمارسون الإثارة ، ويكونون التحالفات المربكة للعقول ، ويتحركون فى كل اتجاه . وكان لعملاء القصر ، والأموال التى يبذلها لتحقيق هذا الهدف ، دور خفى فى هذه التنظيمات ، وفى انشطتها . وساورت صدقى الاحلام ، أسوة بالجميع ، فى أن يصبح بدوره من قادة الجماهير . وقد سعى إلى العثور على كبش فداء ، يؤمن لأسلوب القمع الذى يتبعه منبراً ومشتركا مع البريطانيين والقصر الاحزاب المختلفه ـ ووجد هذا الكبش فى الشيوعية . وفى الظهور بمظهر الديمقراطى ذى الضمير الحى ، اقتبس فقرة فى الدستور ، تناسب تبريره للإجراءات التى يحق أن يستخدمها دفاعا عن النظام . ولكن أى نظام ؟ حتى زملاؤه فى مجلس النواب ، رفضوا مجاراته فى ذلك التفسير المتعسف لما كان يسميه النوايا الشريرة . ولكنه رغم ذلك رجع إلى المحاضر فى المناقشات التمهيدية للجنة الدستور ، أثبت بما لا يقبل الشك ، أن الذى كان يعنيه مشروع الدستور ، بعبارة الدفاع عن النظام ، هو الحرب ضد الشيوعية ! إن هذا الأسلوب التعسفى فى تفسير القانون ـ على طريقة الفرنسيين اليهود ـ التى عرقلت انشاء «مجلس الدولة» الذى طال انتظاره ، قد سمح لصدقى أن يسجن طليعة المثقفين العقلانيين ، بوصفهم من الشيوعيين ، كما فعل بغيرهم من المئات الذين وجه اليهم هذه التهمة .

اما فيما يتعلق بالمفاوضات ، فقد نجح فى تكوين لجنة تضم معظم كبار السياسيين القدماء ، فيما عدا ـ وذلك يعتبر من التناقض ـ أولئك الذين ينتمون إلى حزب الاغلبية ، حيث أن الوفد قد رفض التعاون مع هذه اللجنة . ولكنها كانت تضم شخصيات كبيرة من أمثال على ماهر ، وهيكل ، وعبد

الفتاح يحيى ، وحسين سرى ، والنقراشى ، ولطفى السيد ، وعلى الشمسى ، ومكرم عبيد ، وحافظ عفيفى . وبعد ذلك بدأت المناورات المعقدة ـ البيان البريطانى يتبعه البيان المصرى ، المحادثات وراء الكواليس فى القاهرة ولندن ، بعض التلميحات التى تسربت بحرص للصحافة ، التكذيبات ، إطلاق «البالونات» لاستطلاع الرأى ، تفجير المبالغات الشفوية ، تهديد بقطع المفاوضات ، اقترحات للمصالحة والاسترخاء ، تفاؤل يظهر عند الطلب ، بيانات عنيده تحتمل معنيين او ثلاثة .

بمضى الوقت ، بدأت الأشياء تتخذ شكلا واضحا . احسّت بريطانيا ، وهى تخشى من نشوب حرب ثالثة ، أن بوسعها أن تخفف من التزاماتها ، فيما يتعلق باحتلال مصر . وكان الشرق الاوسط الآن ، لايعنى بالنسبة اليها اكثر من مصلحة استراتيجية ، لعلها كانت تود أن تحتفظ لنفسها بقاعدة حربية فى مصر ، ولكنها تستطيع ، إن أخفقت فى ذلك ، أن تلجأ إلى مكان آخر فى المنطقة ، كالمفرق فى شرق الاردن ، او الحبانية فى العراق . وكانت بريطانيا تحتفظ بجنود فى سوريا ولبنان . كما استمر احتلالها لليبيا . وفى السابع من مايو ١٩٤٦ ، ألقى رئيس الوزراء مستر أتلى ، بيانا مثيرا فى مجلس العموم . وكان هناك حديث عن الجلاء عن مصر . وأعلن تشرشل بلسان المعارضة عن لوم حكومة العمال ، لقيامها بتصفية ثمرة ستين عاما من الدبلوماسية والإدارة .

وفى هذه الاثناء ، لجعل الموقف أقل توترا ، جلا البريطانيون عن القلعة . وحضر الملك فى موكب رسمى ، لرفع العلم المصرى . وكانت هذه ورقة رابحة تضاف إلى رصيد صدقى . ورغم ذلك لم يخدع الرأى العام . فلقد فقد هذاالجلاء سحره ، حتى لو أن المبدأ كان قد أقر فى نهاية الأمر ، وحتى لوأصبح من الممكن الآن المناقشة حول تفاصيل عملية قد تستغرق خمس سنين ، طبقا لرأى البعض ، وثلاث سنين طبقا لرأى غيرهم (الذين ثبت أنهم كانوا على صواب) . وحتى أولئك السذج الذين اعتبروا هذا الاجراء حدّا أدنى ، كانوا يستطيعون رؤية بريطانيا وهى تسخر تسامحها لخدمة استراتيجيتها العامة . فلقد اصرت على ان يكون ثمن ـ ذلك ، هو عقد معاهدة ، وإنشاء لجنة الدفاع ، وإعطائها حق استخدام تراب مصر ومواردها الحربية فى حالة تهدد بقيام حرب ، مادام مجلس الامن لم يستطع القضاء على هذا التهديد ، وهو مجرد تلطيف للعبارة السابقة ، يقصد بها تهدئة المخاوف ، ليس إلا !!

وبعد ذلك كله ، كان هناك السودان !! فى نفس اللحظة التى بدأت فيها المحادثات بين مصر وبريطانيا ، أدلى الحاكم العام للسودان ، فى مناسبة افتتاح المجلس الاستشارى للخرطوم فى ١٧ ابريل ١٩٤٦ ، بتصريح يذكر فيه أن استقلال السودان الذاتى ، هو هدف المجلس ، وهكذا كانت صورة المستقبل الذى أفصح عنها الحاكم ، بمثابة نسف متعمد للاهداف المصرية ، وبفضل مكره ، استطاع صدقى وهو يقامر مقامرة خطرة بسمعته ، أن يحصل على مشروع اتفاق امضاه معه بيفن كان هذا الاتفاق يتضمن أقصى ماتريد أنجلترا أن تمنحه من تنازلات ، ولكن صدقى حاول فورا توسيع مدى هذه التنازلات بتعليقاته . كانت الاتفاقية تعد بالجلاء التام عن مصر على مدى ثلاث سنوات ، وبتوحيد وادى النيل تحت التاج المصرى ـ واستخدم هذا التعبير للمرة الاولى فى مستند اشتركت بريطانيا فى التوقيع عليه . ولكن الشرط الذى نص عليه فى هذه الاتفاقية ، كان حق السودان فى تقرير مصيره . كانت

الشروط فى هذه الاتفاقية واضحة ، وبخاصة تلك الشروط التى تسمح لبريطانيا فى استرجاع سيطرتها الحربية على مصر فى حالة الحرب ، أو حتى الحالة التى تهدد بالحرب . فلقد كانت هذه الشروط تمنح بريطانيا حق المبادرة باتخاذ اجراءات السيطرة من جانب واحد ، وهو شرط اعتبرته لجنة المفاوضات ، لايمكن الرضوخ له . وأعلن الكثيرون من أعضائها عن نفى أى صلة لهم بهذا المشروع ، حين نشر نصه فى القاهرة . وانتهى الامر بهذه المفاوضات إلى الإخفاق التام . واستقال صدقى (٨ ديسمبر ١٩٤٨) ، وقد استولى عليه اليأس والاعياء واتهم المعارضه الوفدية ، وكذلك زملاءه فى اللجنه بخيانته . ولقد أعرب عن ذلك بوضوح فى مذكراته التى نشرها فى المصور عام ١٩٥٠ . ولاشك أنه كان على حق فى إدانة هذا الاتجاه البعيد عن ـ الاعتدال والواقعية ، والمصحوب بعدم المسئولية . ولكن خطأه كان فى إخفاق فهم الديناميكية السيكولوجيه التى دفعت المصريين إلى رفض هذا المشروع . فقد كانت مصر تعرف حقيقة الموقف ، ولم يعد من الممكن إسترضاؤها بالكلمات المعسولة . كانت تعلم معنى «اتحاد مصر والسودان» مع حق تقرير المصير للسودان فى آخر الامر ، معنى منحها حق المناقشة الحرة على قدم المساواة ، وللمساهمة فى تنظيم مشترك للدفاع ـ كانت تعلم أن هذا التعاون غير المتكافىء ، كان مساويا لاعلان «الحماية» مرة أخرى . وهكذا كان هناك وجهتان للنظر إلى الاشياء ، واقعية صدقى الكاذبة ، فى مواجهة السذاجة الكاذبة لخصومه ، الذين دمغهم بمركب النقص . ولكن لابد من الاعتراف ، بأن رأى خصومه ، كان مؤسسا على عدم الثقة التى لها مبرراتها القوية .

الفصل الثانى

البورجوازية تستولى على الحكم

فى ذلك الخريف المعاصر لانتهاء الحرب عام ١٩٤٤ ، والنابض بالحركات الجديدة ، حين بدأت مصر تنظر إلى أبعد من حدودها وتفكر فى العالم ككل متكامل ، كانت هناك ثلاث مشاكل تطرح نفسها - مشكلة مستقبلها السياسى ، ومشكلة اقتصادها والمشكلة الأخيرة التى كانت تمثل ذروة المشكلتين السابقتين ونقطة الابتداء فيهما ، وهى مشكلة الوعى بالذات وبالهوية . إن الحقائق التى سأحاول من خلالها ، أن أتتبع أثر هذه الأساليب الثلاثة للسلوك الجماعى ، قد حدثت فى الفترة بين عامى ١٩٤٥ ، ١٩٥٠ ، وهى فترة مظلمة ، عانت فيها مصر من خيبة الأمل قدرا مساويا لما كانت تحمله فى صدرها من أمل ، واندلع فيها غضب الطبقات متخذا لنفسه طريق العنف ، وبلغت فيها المفارقة بين نضج مطالب الرجال ، وبين تأجيل الحلول دون حدود ، أقصى درجاتها .

تأثير اقتصاد الحرب

إن الحرب عزلت مصر . وقد اضطرت البلاد إلى ارتجال شكل من أشكال تحكم الدولة ، وكان ذلك من جانب واحد ، حيث إن مصر كانت تخضع فى هذه الفترة للحكم العسكرى الأجنبى . وكانت المؤسسة البريطانية التى تتحكم فى الواردات ، وهى مركز امدادات الشرق الأوسط ، قد استبدلت بمكتب بريطانى ، سمى مكتب الشرق الأوسط البريطانى ، دون أى محاولة فى إشراك مصر فى هذه المسئولية ، وكما يحدث فى مثل هذه الحالات ، ضعفت سلطة البريطانيين بسبب هذا الانفراد بالسلطة ، حيث إن الموقف قد تدهور فى أيديها ، بدرجة أكبر مما كان سيحدث لو أن الأمر ترك فى مسيرته الطبيعية دون تدخل .

فلوا أننا أخذنا الأساس لأسعار الجملة ، الأثمان السائدة خلال اغسطس ١٩٣٩ ، نجد أن هذه الأسعار قد ارتفعت فى سبتمبر من نفس العام إلى ١٠٣ ، ثم قفزت فى ديسمبر ١٩٤٠ إلى ١٤٠ ، وفى ديسمبر ١٩٤١ إلى ١٨٢ ، وفى ديسمبر ١٩٤٢ إلى ٢٤١ ، وفى ديسمبر ١٩٤٣ إلى ٢٩٢ ، وفى ديسمبر ٤٤ إلى ٣٠٣،٣ . أما نفقات المعيشة ، فإنها لم تصل تماما إلى ثلاثة أضعاف ، إذ بلغ الرقم القياسى لها ٢٩٢،٢ فى آخر ١٩٤٤ . وقد بلغ التضخم فى مصر ، ضعف ماوصل إليه فى بريطانيا ، ولايمكن أن نعزو ذلك إلى الصدفة .

قدرت الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، الدخل القومى العام فى مصر عام ١٩٤١ ، بمبلغ ٥٨٠ مليون جنيهاً . ولابدّ من أخذ أسلوب هذا التقدير بشىء من التحفظ ، ولكنه على أى حال ، يعطينا فكرة لابأس بها عن مدى هذا الدخل .

ويكون نصيب الفرد المصرى من هذا الدخل ، حوالى ٣٠جنيها فى العام ، بالمقارنة إلى ١٠ ـ١٢ جنيها فى فترة مابين الحربين . ولكننا نلاحظ أن هذا الدخل لم يرتفع بالنسبة التى زادت بها الأسعار . فى ١٩٥٠ ، قدر الدخل القومى فى مصر ، بمبلغ ٧٠٠ مليون جنيه ، وكان متوسط نصيب الفرد منه ٢٥ج فى العام ، وهو من أقل الدخول فى العالم . وحتى مع هذا المتوسط الهزيل ، يجب علينا أن نأخذ فى الاعتبار ، عدم المساواة الصارخ فى توزيع الدخول . أننا كنا نفضل بالطبع ، أن نحصل على متوسط الدخل ، الذى كان يعيش عليه الفرد من جماهير المستهلكين الغفيرة ، إنهم يقدمون على أى حال ، أرقاما أخرى ، يمكن أن تساعدنا على رؤ ية حقيقة الأشياء بشكل أوضح . وإن الرقم المعيارى للإنتاج الزراعى ، باعتباره ١٠٠ فى الفترة مابين ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ ، ظلّ ثابتا تقريبا إلى مابعد ذلك بعشر سنوات ـ فكان ١٠٥ عام ١٩٥٠ ، و١٠١ عام ١٩٥١ . وحتى اذا أخذنا إنتاج المواد الغذائية وحدها ، فقد بلغ الرقم المعيارى لها فى هذين العامين ١٠٩ ، ١٠٤ على التوالى . ونقصت حصة الفرد من القمح والأذرة بشكل حاد ، وإن كانت قد استرجعت مستواها إلى حد ما ، فيما يتعلق بالأرز . ونظرا للازدياد الهائل فى عدد السكان ، كان ذلك يعنى نقصا خطيرا فى الطعام . ولعل تفسير الحكومة لهذه الأزمة بما ألقى على عاتقها من الأعباء المتزايدة ، كان بمثابة صدمة للناس . وفى هذه الأثناء ، أخذت المساحة المخصصة للقطن ، التى فرضت عليها القيود أيام الحرب ، فى الازدياد مرة أخرى ، وكان ذلك عاملا على اتساع الفجوة بين الزراعة المؤ سسة على المضاربة ، والزراعة التى تمد الناس بالغذاء الضرورى . ورجع الرسم البيانى للمبيعات مرة أخرى إلى مسيرته الليبرالية ، أى إلى اعتماده على عامل الصدفة . ولكن الاتجاه العام للأسعار ، فى كل ذبذباتها ، ظل منخفضا منذ ارتفاعه الكبير عام ١٩١٩ ، وإن كان قد ارتفع مؤقتا أيام الحرب الكورية فقط .

لا يمكن انكار ، أنه حتى الفلاح نفسه ، إلى حد ما ، قد تأثر بتدفق الثروة . ولكن هذا التدفق كما لاحظ الجميع ـ كان يميل إلى التوقف عند الطبقات الوسطى من المجتمع ، وأن نصيب طبقة المنتجين الأصلاء والأجراء منه ، كان نصيبا هزيلا . كان نطاق العمليات المالية التى تقوم بها الطبقة الحاكمة ودوائر المال الكبرى ، يتسع باستمرار ، ولكن أثرها على الحياة العادية ، كان يتناقص باضطراد . وكذلك كانت

تزداد ميزانية الدولة بنفس القدر ، ولكن إيقاعها كان لايكاد يؤثر فى الفقراء المغلوبين على امرهم ، رغم إسهامهم الكبير فى الإنتاج . ومن خلال كل هذه العوامل ، كان النظام يزداد بعدا عن الإنسانية باستمرار .

الفرصة التى ضيعت رصيد الاسترلينى .

بما أن المفروض أن نظام الحكم فى مصر كان برلمانيا ، فإن البرلمان كان يستطيع ـ بل يجب عليه ـ أن يصبح حلقة بين نظام الحكم وبين واقع الحياة ، حتى لو كان ذلك من خلال المناقشة وحدها . ولكن الذى حدث ، حوالى الفترة التى نحن بصددها الآن وعلى وجه التحديد فى ١٨ أغسطس ١٩٤٤ ، أن وزير المالية الوفدى ، قال فى إجابته عن سؤال أحد النواب فيما يتعلق برصيد مصر من الاسترلينى : يجب على ان أقول إن الشك الذى أعرب عنه العضو المحترم بخصوص إسترداد مصر لدين من بريطانيا العظمى ، هو شك لامحل له على الإطلاق وما كان يجب أن يكون محل تساؤ ل . ماكان يجب أن نثير هذا الشك فى أذهان الشعب ، لو أخذنا فى الاعتبار ما هو معروف للجميع عن حليفتنا العظيمة ، من سلامة مركزها المالى ، وحرصها الشديد على الوفاء بالتزاماتها ودفع ديونها . وبعد ذلك بست سنوات ، صرح وزير وفدى آخر هو زكى عبد المتعال ، بأنه نتيجة لخفض قيمة الجنيه ! الاسترلينى من جانب واحد ، فقد انخفضت قيمة الدين الذى لمصر على انجلترا بمقدار ٣٠ ٪ .

ولم تكن هذه مسألة صغيرة . لقد صنعت الحرب دائنا من البلد الذى بدأت كوارثه بسبب مديونيته الدولية . كان البريطانيون أعلم من غيرهم ، بما يكلفه التمرد فى الصحراء . وفى أيام ت . إى . لورنس (لورنس العرب) ، مول البنك الأهلى المصرى ثورة العرب ، بالذهب الذى بذله من خزائنه . وخلال الحرب العالمية الثانية قام هذا البنك بالدور الذى كلف به بطريقة أكثر علانية ، فقد دفع نفقات الجيوش الهابطة على مصر وثمن الاحتكار للصادرات وثمن شراء محصول القطن المصرى كلّه بالعملة الورقية المصرية ، وبالرغم من أن ذلك كله قد دفع بالسعر (المفضل) الذى يقل كثيرا عن الاسعار العالمية ، إلا أن قائمة الدفع المضمونة بسندات على الخزانة البريطانية كانت قد تورمت بطريقة فاقت جميع التوقعات ، وبعيدا عن هذه الظروف الملموسة ، فلابد أن دين انجلترا لمصر قد زاد عن طريق معاملات أخرى تتسم بالسرية ، لعل بحوث المختصين تكشف لنا عنها فى المستقبل . فلقد قفزت مديونية انجلترا لمصر من ٢٠ مليونا من الجنيهات فى ١٩٣٩ إلى ١٩٥ مليون فى ١٩٤٣ منها ١١١ مليون جنيه للبنك الأهلى و٨٤ مليونا لبعض حملة الاسهم الآخرين إن الكثير يمكن أن يقال عن هؤلاء الاخرين فهل تعنى هذه العبارة البنوك الأخرى أو تعنى السماسرة الذين لهم صلة حميمة أو غير حميمة بالمؤسسات المصرفية أو هل تعنى الافراد العاديين ؟ إن دراسة تفصيلية لتوزيع هذه الاسهم ، يمكن أن يلقى ضوءا عظيم القيمة على التسلسل الطبقى الذى كان يسيطر على الأنشطة الاقتصادية .

وقرب نهاية الحرب ، بلغت حصيلة هذه الديون مبلغا هائلا . ولم تكن مصر وحدها البلد المحتل التى أصبحت على نحو من التناقض ـ دائنة لبريطانيا ، بل كذلك كانت الهند والعراق أيضاً ، بلغ دين

بريطانيا للهند فى أوائل ١٩٤٧ مبلغ ١٣٠٠ مليون جنيه استرليني وللعراق ٦٠ مليون جنيه استرليني وبلغ دين بريطانيا لمصر مبلغا يتراوح بين ٤٥٠ و ٥٠٠ مليون استرليني ـ وهو مبلغ كان يكفى لدفع واردات مصر من الخارج على مدى فترة تمتد من ١٥ ـ ٢٠ عاما وكان ينتظر من قلب الأوضاع فى العلاقة المالية بين بريطانيا وتابعتها أن يساعد الأخيرة ولكن ثبت أن ذلك لم يكن صحيحا فلقد تخلت مصر فى هذه اللعبة عن أوراقها الرابحة التى كانت تضمن لها النجاح ، ومن ثم تبخرت مطالبها فى الهواء .

لعل هذا الخطأ لايجب أن تلقى تبعته كليا على كاهلها . كان دم هذا المدين المنتصر قد نزف إلى حد أصيب فيه بالإعياء واضطرت انجلترا أن تعد الولايات المتحدة بأن تسوى حساباتها الاسترلينية مع مختلف دائنيها قبل صيف عام ١٩٤٧ ، ولذلك سعت إلى إدخال شركائها فيما يمكن أن يسمى تفليسة المجد ، وكما كانت الحال فى فرنسا بعد"الحرب العالمية الاولى ، فقد عقدت النية على دفع أقل مايمكن ، أو لا شيء على الإطلاق . وفوق ذلك فلقد أحست بالإغراء فى اتباع مضمون تلك العبارة المنسوبة إلى كينس ، والتى كانت تسخر من القيم التى أجمع الناس على احترامها ، حيث تقول ـ أنت ملك دائنك ما دام الدين صغيرا ، ولكنه يصبح ملكا لك إن كان الدين كبيرا ، ولما كان من الواجب إخفاء هذه السخرية بالقيم ، فقد استخدم المفاوضون العبارات الجميلة[1] حاول اولئك الزوار الذين يمرون بمصر فى طريق رجوعهم من الهند ان يقنعوا حليفتهم العزيزة ـ أفلم تدخل مصر الحرب وان كان ذلك قد جاء متأخرا نوعا ما ، إلى جانب الحلفاء ؟ ـ أن تبدى كل ما تستطيع من الكرم والتسامح والتمسك بوحدة المصالح والأهداف مع بريطانيا . إن صحافة السيتى (حى الدوائر المالية فى لندن) ، قد علقت بشيء من التهكم على هذا النصر فى الصحراء ، الذى كان يمكن ان يكلف بريطانيا ـ لولا توليه بالعناية الواجبةفى حينها ـ ما يقرب من ٥٠٠ مليون جنيه .

وهكذا أخذ المفاوضون يحثون البلاد الدائنة ، على قبول تسوية لمطالبها تميل إلى تصفيتها ، أو على الاقل إلى تقسيط الدين على عدد كبير من السنين . أما مصر ، التى أحسّت بأنها مهددة عن طريق الخداع ، بحرمانها من مصادر العملة الصعبة التى كانت أحوج ماتكون إليها الآن ، فى مرحلة إعادة تجهيز نفسها بمعدات التحديث والتصنيع ، فقد تمسكت بمبدأ يسهل على بريطانيا الأخذ به ، وهو تحويل مايملكه البريطانيون من أسهم قناة السويس إليها . ولاحاجة بنا إلى القول ، إن ـ البلاد المدينة قد تجاهلت هذا الطلب تماما . واستمرت المناقشة ، التى ليس فى قدرتنا تتبع تقلباتها بالتفصيل . على أى حال ، فقد كانت النتيجة النهائية لها ، هو التناقص التدريجى لهذا الدين وكان من التناقص ان وجدت مصر نفسها فى حاجة ماسة إلى العملة الصعبة ومنها الاسترليني وفى نفس اللحظة التى كان من حقها أن تحصل على الكثير منها .

فى الاتفاق الذى تم فى ٣٠ يونيو ١٩٤٧ فيما يتعلق بالديون البريطانية لمصر التى تقلصت الآن إلى ٣٨٥ مليون جنيه فقط ، بالإضافة إلى ٤٠ مليون جنيه أخرى فى الأرصدة الخاصة ، أفرج عن مبلغ يتراوح بين ٤٠ , ٥٠ مليونا من الجنيهات ولم يكن ذلك كثيرا . وكان معلوما أن الأرصدة الخاصة كانت

(١) يقصد المؤلف ان مصر قد شاركت فى هزيمة روميل ، بدخولها للحرب بعد انتهائها إلى جانب الحلفاء .

محصنة ضد التجميد وسببت هذه النقطة التى لم يؤكدها الاتفاق أن يعبر أحد المعلقين البريطانيين فى مجلة الإيكونومست عن صدمته لذلك . إن الصورة المقلقة للمستقبل الذى كشف عنها هذا الشذوذ لم تجد إلا تعويضا ذا مظهر خداع هو إعلان مصر عن عزمها على الخروج من منطقة الاسترليني ، هل كانت السيطرة على تبادل العملة وقرارات توزيع الحصص ومنح رخص الاستيراد ستبقى على المدى الطويل فى أيدى نفس هؤلاء الأشخاص الذين احتفظوا بهذا المبلغ الكبير للمناورة به ؟ إن مثل هذا الغرض يستحق بحثا أدق .

فى الخامس من يناير ١٩٤٨ ، وقع اتفاق جديد أفرج بموجبه عن ٢١ مليون جنيه ، لايزيد الجزء القابل منها للتحويل إلى دولارات عن ٦ مليون جنيه وكانت هناك مفاوضات أخرى واتفاقات أخرى بعد ذلك وتناقص الرصيد الذى يبلغ ٣٤٠ مليون جنيه فى ١٩٤٩ إلى ٢٣٨ مليونا فى ١٩٥٠ . من المؤكد أن بريطانيا كانت تستغل امتيازها ولا تسمح لمصر إلا ببعض التنازلات الصغيرة ، ولكن تشرشل قال إنها كانت تتصرف بكرم مبالغ فيه ، حين وجه إليها نقدا عنيفا بمناسبة الاتفاق الذى أبرمته عام ١٩٥١ وبحلول ذلك الوقت كانت الديون البريطانية قد نقصت إلى ٢٣٠ مليون جنيه .

لاشك أن البلاد المدينة وهى تتذكر القوة الدافعة التى منحتها مكاسب الحرب العالمية الأولى للوطنية المصرية قد أصبحت أشد بخلا الآن وخاصة أن أشياء كثيرة كانت مهددة بالخطر ، ولكننا نستطيع أن نتتبع آثار عامل آخر يكمن وراء النواحى الفنية فى المناقشات وهو ضعف مصر فى المفاوضات ، وبما أن قسوة الجانب البريطانى لاتفسر لنا كل شيء ، فمن الواجب علينا أن نبحث عن تفسيرات أخرى .

المعدات التقنية

هل كان الفريق الذى يحكم مصر ، سيثبت كفاءته فيما يتعلق بتوفير احتياجاتها من المعدات التقنية ؟ على أى حال ، فقد كان هذا هو المجال ، الذى لن يقابل فيه هذا الفريق بأى معارضة من الخارج . إن العوائق فى هذا الطريق - إن وجدت - كانت على الأرجح ، عوائق داخلية ، كالنقص فى عدد العمال المهرة ، والتدريب غير الكافى للمهندسين . ولكن كان أمام مصر فسحة من الأمل فى هذه الناحية . فعلى المدى الطويل ، كان من طبيعة هذه البلاد ، أن تشجع على اكتساب القدرات فى مجالات معينة ، من أولها الرى والزراعة . فمن الفلاح ، الذى كان يعرف بالسليقة التوزيع الأمثل لما يملكه من جهد ومادة على نباتات حقله ، حسب نوعها وعمرها ، إلى مهندس الرى ، كانت هناك كفاءة واعدة ، بل وسجل من الانجازات الرائعة . إن استخدام العلم والتقنية فى السيطرة على مياه النيل ، كان من الضرورات الأساسية لكيان مصر .

ظهر فى تلك الفترة مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه فى خزان أسوان . وكانت الصناعة فى مصر قد قفزت من الرقم الأساسى «١٠٠» عام ١٩٣٤ ، إلى ١٥٦ عام ١٩٥٠ . صحيح أن مصر حينذاك لم تكن تحصل من الصناعة إلا على نسبة ١٢٪ من إيرادها العام ، إلا أن هذا كان تقدما ملموسا

عما كانت تحصل عليه منها قبل الحرب . فقد أصبحت تقدم الآن ٩٥٪ من حاجاتها من البضائع القطنية ، و ٨٥٪ من الخيوط القطنية . فى عام ١٩٤٧ ، أعلنت شركة مصر للغزل والنسيج ، بالفخر ، على لسان رئيسها حافظ عفيفى ، أن إنتاجها قد زاد عن العام السابق ، من ١٦ إلى ١٩ مليون كيلو جرام من خيوط الغزل ، ومن ٨٥ إلى ٩٤ مليون ياردة من المنسوجات . وزاد استهلاك مصر من القطن الخام الى نصف مليون قنطار . وكان من حقها أن تفخر بإنجازاتها فى هذا المضمار . وفى عام ١٩٤٥ ، إفتتح معرض صناعى ، عرضت فيه الآلات والمنتجات المصرية على الزائرين . ومع أن هذه النتائج كانت مشجعة ، إلا أنه كان لا يزال هناك نقص فى نواحى معينة . كانت البلاد لا تزال تستورد من بلجيكا تلك القطيفة المزينة بالرسومات ، التى كانت مرغوبة فى صناعة الأثاث ، كما كانت تستورد الفولار من هولندا ، وملابس الرجال من بريطانيا ، والأبسطة من بريطانيا وبلجيكا . وأصبح الحرير الصناعى الممتاز يصنع الآن فى مصر ، ولكن الحرائر المستوردة وحدها ، بلغت قيمتها أربعة ملايين جنيه فى العام . أما فيما يتعلق بالأدوات المصنوعة من الحديد ، فقد استطاعت مصر أن تصنع محليا حوالى ٤٠٪ من أبسط المعدات التى تحتاج إليها . ولكن فيما عدا بعض الأدوات البدائية ، كانت مضطرة الى استيراد معظم العدد التى يستخدمها الصناع الحرفيون . وكانت حاجتها من هذه العدد قد زادت بمقدار الربع عما كانت فى ١٩٣٨ . ولكنها كانت لا تزال معتمدة على انجلترا وفرنسا اعتمادا تاما ، فيما يتعلق بأدوات المائدة . كان يجب ان يتحسن الموقف فى فترة ما بعد الحرب . إن التصنيع يتطلب الميكنة . وكان من الطبيعى ان تأخذ الآلآت الزراعية المكان الاول . وكانت الأولوية فعلا ، لسيارات النقل الكبيرة التى تتنقل بين القرى ، حاملة محصول القطن ، مع ما يترتب على ذلك من إصلاح للطرق الزراعية ، ويلى ذلك فى الأهمية الآلآت الرافعة للمياه للشرب ورى الأراضى ، والمحراث الآلى اللازم لتفتيت الارض الصلبة . وفيما يتعلق بهذه البنود الثلاثة ، كان هناك تقدم كبير ، فتضاعف عدد سيارات النقل بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٥٢ . وكذلك كان هناك زيادة كبيرة فى عدد الآلآت الرافعة للمياه . فالمزارع الكبيرة ، التى نشأت منذ نهاية القرن التاسع عشر على أنقاض نظام الالتزام ، ولم يشملها احتكار الدولة ، كانت تعتمد فى الرى على الوابورات ، أى آلات البخار . ولكن التحسين شمل هذه الآلآت منذ ذلك الوقت ، وتم استبدالها الآن بآلة متحركة . ولجأ الكثيرون من ملاك هذه الأراضى ، إلى تحريك آلاتهم الجديدة من مكان الى مكان حسب حاجاتهم ، وكان ذلك مصدرا كبيرا لزيادة ربحهم من أراضيهم على حساب القرويين ، الذين كانوا يجبرون على دفع ثمن باهظ لرى أراضيهم التى يملكونها او يستأجرونها ، بهذه الآلآت . وحين أصبح الفحم الانجليزى نادرا أثناء الحرب ، ازداد الطلب على زيت الديزل ، وشاع استعمال آلات الديزل الأفقية من ذوات الاسطوانات الأربع ، ولولا ندرة النقود لكانت قد اصبحت أكثر انتشارا . وكان البريطانيون لا يزالون يتشددون فى منح الرخص لهذا الوقود . ولكن الأعيان الذين كان لهم اصدقاء من بين رجال الأعمال ، كانوا أكثر إطمئنانا فى الحصول على حاجتهم من الديزل ، عما كان غيرهم . وهكذا كانت الظروف تتفق على توسيع الفجوة بين طبقات المجتمع .

وبالرغم من ذلك ، فإن ما اصبح يعرف بعد ذلك بـ «أثر التدريب» قد أثر فعلا فى تطوير الفلاح . كانت جرارات لا نز الكبيرة المستخدمة قبل الحرب ، لا تزال تستهويه الى درجة أنه كان يفضل أن يشتريها

مستعملة ، عن ان يشترى جرارا من طراز حديث . ومن ١٩٤٤ الى ١٩٤٧ تم استيراد ٢٠٠٠ جرار وفى ١٩٤٨ وحدها تم استيراد ألف جرار ، إن هذه الزيادة السريعة فى عدد الجرارات كان لها تأثير على تدريب العمال والميكانيكيين . إن الميكنة فى المدى الطويل يمكن أن تحدث تغييرا فى بعض المعالم ، لا فى معالم الارض فحسب بل كذلك فى المعالم النفسية لرجال الريف . بين عامى ١٩٤٥ و١٩٥٠ زاد عدد جرارات الحرث من ٣٩٠٠ الى ٦٥٠٠ وزادت قوتها من ١٠٥,٠٠٠ الى ١٨٨,٠٠٠ حصان بخارى . ولكن هذا التقدم السريع ، لم يشمل جميع الطبقات بنفس المعدل . فقد كان تقسيم الأرض إلى قطع صغيرة ، يتطلب الآلات الصغيرة التى تستطيع أن تمر فى يسر بين السرايب دون أن تهدمها . ولكن كان من التناقض ، أن النوع الغالب فى هذه الجرارات ، كان النوع الكبير من حيث الحجم والقوة . فلقد تضاعف عدد الجرارات التى تزيد قوتها عن ٥٠ حصانا ، فى ثلاث سنوات . وتضاعف عدد الجرارات التى تتراوح قوتها بين ٢٠ ، ٣٠ حصانا ، فى ست سنوات . أما الجرارات التى كانت تقل قوتها عن ٢٠ حصانا ، فلم تكن قد تضاعفت بعد انقضاء عشر سنوات . إن ذلك يعنى أن التقدم التقنى قد أعيق هنا باستخدامه لصالح المزارع الكبيرة أساسا ، كما كان يساعد فى هذه الحالة بالذات على توسيع الفجوة بين الفقير والغنى . إن التنمية هنا ، كانت تؤخر «التطور» الحقيقى .

وذلك لا ينفى أن جهودا نافعة قد بذلت على مستوى الحكومة . فلقد أخذ فى تنفيذ إمداد القرى بالمياه النقية للشرب ، وخاصة فى اقليم الفيوم . وفى عام ١٩٤٩ ، بدىء فى تنفيذ مشروع كبير ، لرى ٢٥٠,٠٠٠ فدان من أرض الحياض فى الصعيد طوال العام ، عن طريق إنشاء ألف محطة لرفع المياه . كان هذا المشروع الذى قدرت تكاليفه بمليون جنيه ، سيحول طريقة الرى فى مديرتى قنا وأسوان ، من طريقة الغمر أيام الفيضان التى لا تسمح بزراعة الارض إلا بمحصول واحد ، إلى طريقة المناوبات التى تسمح بزراعة محصولين ، الى جانب زراعة القطن الذى لا يمكن زراعته فى أرض الحياض بسبب احتياجه إلى الماء على فترات متقاربة . كانت المياه سترفع ميكانيكيا عند إدفو ، الى ترعة تحصل على مياهها من خزان أسوان . كان مشروعا طموحا ، فهل كان من الممكن تنفيذه بكفاءة ؟ كان جو هذا المشروع محموما ، استدعى استشارة الخبراء ، والقيام برحلات الى أوربا ، بل الى كالفورنيا أيضا ، لدراسة المشاكل . هذا الى جانب المؤامرات التى صحبت التكالب على التعاقد على تنفيذه . فقد قامت بين الشركات الاجنبية المتنافسة ، حرب لا رحمة فيها ، ولا التزاما بشرف أو أمانة ،للحصول على عقد المشروع . وكان فى يناير ١٩٤٧ ، أن جرى بحث العطاءات المقدمة لمشروع كهربة خزان أسوان . كان من الواضح ، أنه كان هناك إجماع من الشعب ، أن خزان أسوان ، الذى تعلقت به كل هذه الامال العظيمة ، لم يكن ينظر اليه على أنه مجرد معلم جغرافى فحسب ، بل أيضا كعامل أو أداة للتاريخ ، أو كبؤرة تتركز فيها قوة مصر فى الحاضر والمستقبل . كانت هناك أربع دول ـ أو أربعة مناهج ـ تتنافس مع بعضها البعض ، ومع الإدارات المختصة فى مصر . وكانت الجائزة الموعودة تبرر هذا التنافس . فإلى جانب كهربة الخزان ، كانت هناك نية لإقامة مجمع هائل للصناعة . كانت الأولوية فى هذا المجمع لصناعة السماد . ولكن الى جانب هذا المشروع الكبير ، كانت هناك فكرة أكبر ، وهى إقامة مصنع للحديد والصلب ، حيث إن خام الحديد كان قد اكتشف فى منطقة قريبة من أسوان . ولكن هل كان هذا

الخام قابلا للاستغلال من الوجهة التجارية ؟ وهل كـان الأفضل أن يقـام المصنع فى أسـوان ، أم فى القاهرة ؟ كانت هذه الاسئلة موضع دراسة الخبراء .

فى ابريل ١٩٤٩ ، أمكن صهر خام الحديد بنجاح فى فرن عالى ، صممه المهندس الدرديرى ، لأول مرة . ووضع الملك فؤاد حجر الأساس فى محطة كهربة خزان أسوان . إن دلالة هذه التواريخ ، وهذه الحوافز القوية فى الاتجاه نحو التصنيع ، كان يمكن أن يكون لها أهمية كبيرة ، لولا بعض الظروف المؤسفة التى أحاطت بهذا المشروع . أول ما حدث ، هو التأجيل الذى لا نهاية له ، بسبب الخصام بين الأحزاب . كان قد مضى أكثر من عشر سنوات ، على التفكير فى إقامة هذا المشروع الآن . وحدث انشقاق بين أعضاء الوفد بسببه . وأصبحت المشاريع التى أجمع الناس على نفعها بعيدا عن كل مظنة أو شك ، تجرى مناقشتها فى جو ملىء بالمناورات البيروقراطية ، والمنافسات الرأسمالية ، التى جاوزت حدود الصحة والنزاهة . وكان كبار الموظفين الذين يتعاملون مع الشركات الكبيرة حول هذه المواضيع الحيوية ، قد أسسوا صلات وثيقة مع هؤلاء المتنافسين . وحين سافر مصطفى بك ماهر ، وكيل وزارة الصناعة فى ١٩٥٠ ، لحضور معرض شيكاجو ، والتقى فى باريس باللجنة المنوط بها دراسة مشروع مصنع الحديد والصلب ، كانت هذه اللجنة تضم الى جانب طراف على باشا ، وصادق وهبة باشا ، رجال مثل عبود وحافظ عفيفى ، ممن يمثلون بصدق الرأسمالية المصرية ، التى كانت برغم ما تتميز به من نشاط وطموح ، عاجزة عن العمل بدون مساعدة حلفائها الاجانب . وجدير بالذكر ، أن شركة شنيدر الفرنسية كانت تولى هذا المشروع اهتماما كبيرا . ولكنها كانت تلعب لعبتها الخاصة معتمدة على ذاتها . ولكن المعارضة فى مصر . بالإضافة إلى حركة كامنة للرفض والاحتجاج ، كانت قد بدأت فى الظهور حديثا بسبب «قضية الباشوات» التى سيأتى الكلام عنها فيما بعد ، استنكرت بشدة مثل هذا التدخل الأجنبى فى شئون مصر .

قضية الباشوات

كسبت القضية الأخلاقية المطروحة فى هذه المسألة ، تأييدا من المقال والصورة الكاريكاتورية فى الصحافة وكانت فى شدة الاحتياج إلى ذلك لفعاليته فى إدانة تلك النماذج المخزية من التمسك بالمصالح الذاتية . وكان البدراوى وهو من أغنى الرجال قد اقترف لفوره إثما كبيرا . فحين ذهب إلى مكة ليؤدى فريضة الحج ، تحركت فيه فضيلة التقى والخشوع ، وشعور بالندم والتوبة ، فأعلن على الملأ أنه سيتولى على نفقته إدخال ضوء الكهرباء إلى قبر الرسول . ولكن حماسته فترت بعد الرجوع إلى موطنه ، وتناسى عهده ، وعض بالنواجذ على نقوده . واتهمته الصحف حينذاك بحق ، بأنه قد خدع الرسول . وانتهى الأمر ، بتقدم أحد المليونيرات الهنود لتمويل المشروع . فإذا كان هذا القطب الكبير من ملاك الأراضى قد استطاع أن ينقض عهده لله فى ذلك المكان المقدس دون أن يخشى غضب المنتقم الجبار ، فإننا نستطيع أن نتصور موقفه تجاه المستضعفين فى الارض ، الذين لا يملكون له وعدا ولا وعيدا ، والذين لم يكن يخشى من تمردهم حتى ذلك الحين .

على أى حال ، لم تكن القضية قضية فضائل فرد واحد أو رذائله ، بل كانت نموذجا كاملا من نماذج

المجتمع . فبين فترة انهيار الأخلاقيات الدينية ، وظهور نوع بديل من الأخلاقيات المدينة ـ فى تلك الأرض المشاع التى لم يعد يسيطر عليها منهج واضح المعالم ، والتى تنشأ عادة فى مرحلة تحول المجتمع من نمط إلى نمط ـ يستطيع بعض الأفراد ، ممن انعدم ضميرهم أو كانوا يتميزون بوفرة من الدهاء ، أن يقوموا ببعض المغامرات التى تحقق لهم قسطا كبيرا من الربح . إنهم يستغلون الظروف فى هذه المغامرات ، كما يستغلون أيضاً مواطنيهم . وفوق ذلك ، فإنهم كانوا فى هذه الحالة بالذات ، يسلكون هذا السبيل بحق الوراثة أو الصلات ، أكثر مما يسلكونه بفضل ما يملكون من موهبة أو إقدام . وبذلك فإنهم كانوا يختلفون عن قادة الصناعة وروادها . إن هؤلاء الذين يستغلون حاجة الناس أو أزماتهم سعيا وراء تحقيق الربح الفاحش ، كانوا ظاهرة فى المجتمع ، أكثر مما كانوا وسطاء أو وكلاء . وكان سلوكهم الأخلاقى ، ومظهرهم ، بل قسمات وجوههم ذاتها ، تؤكد هذه الحقيقة . ولذلك فإن عامة الناس ، الذين لم يكونوا يكنون لهم من الاحترام ، ما كانوا يكنونه للباشوات القدامى ، لم يكن لديهم أدنى ثقة فى قدرتهم أو كفاءتهم . ان ما كان يعانى منه الناس ـ أكثر من معاناتهم من عدم الاستقرار السياسى ، وعدم المساواة الصارخ فى المجتمع ، وحتى من تلك الأضرار المتأصلة فى طبيعة التحول إلى التحديث ، لمرحلة من مراحل الحضارة أو لنمط من أنماطها ـ كان شيئا فريدا ، وكان فى الوقت نفسه شيئا سائدا شائعا ، هو حرف قواهم الحيوية عن طريقها واغتصابها ، وهى تتشكل . ففى ميادين السياسة والاجتماع والأدب ، كما فى ميدان الاقتصاد ، نستطيع أن نلمس ذلك التبديد المروع للموارد والطاقات . فماذا كانت أسبابه ؟ لقد كان هناك ، حتى قبل الحرب ، حفنة من المفكرين المعروفين بحدة الذهن ، يتدارسون هذا الموضوع . وأقل ما يقال ، إن تحليلهم لهذه الظاهرة قد أهمل . هنا نكتشف خصيصة أخرى من خصائص هذه البلاد ـ هى معايشة الداء لتشخيصه ، فترة من الزمان تمتد بلا حدود .

إن أغلب المقالات الجادة فى مجلات تلك الفترة ، كانت تكرس لقضايا دوائر الأعمال الكبيرة ، وإن كنا نلاحظ كثرة من المواضيع الأخرى فيها . وإذا سلمنا بوجود شىء من عدم النضج فى بعض هذه المجالات ، إلا أننا نشهد للمصريين بالعلم الغزير فى الاقتصاد ومجال الأعمال التجارية . كان هناك جدل تقنى رفيع المستوى ـ لم يكن قاصرا على الجانب الأكاديمى وحده ، فيما نعتقد ـ عن مسألة إعادة فتح بورصة العقود أو عدم فتحها . وكانت المناقشة لهذا الموضوع بين على المنزلاوى ومكرم عبيد ، تتسم بالذكاء . كانت الجماعة التى تستغل ما حصلت عليه من الأرباح والأرصدة أثناء الحرب ، تسعى متخذه وجوب سيطرة أهل البلاد على مواردها ، كذريعة إلى الحلول محل الأجانب فى مصالحهم الكبيرة فى مصر ، وكانت فى الوقت نفسه على استعداد للوصول إلى حل وسط ، ، أو التخلى كلية عن هذه المطالب إذا لزم الأمر . ولكن إذا كانت ديناميكية هذه الطبقة الجديدة من رجال الأعمال ـ أو بالأحرى ممن يسعون إلى الحلول محل غيرهم فى تولى الأعمال ـ تهدد وضع الأجانب فى البلاد إلى حد ما ، وترميهم حتى فى هذا الوقت المبكر بتهمة الاستعمار الجديد ، إلا أنها كانت تعكس موقفها تماما ، حين تصبح القضية دفاعا عن النفس ضد إصلاح ـ نظام الضرائب ، أو إقدام الدولة على فرض سيطرتها على شأن من الشئون الاقتصادية التى تهدد مصالحهم .

وكان هذا هو السبب فى إبطاء مصر عن فرض الضرائب على الدخول الزراعية . وحين قررت بلدية القاهرة توحيد مرفق المواصلات الذى كان يتسم بالفوضى ، فقد قصرت حق تقديم العطاءات على الشركات الوطنية وحدها . ولكن جماعة بنك مصر طالبت بضمان إضافى من الحكومة لما يجب أن يكون عليه الحد الأدنى من أرباح رأسمالها المستثمر فى هذا المرفق ، فى حالة إرساء العطاء عليها . وحين حاول أحد الوزراء المتحمسين إجراء تحقيق ـ أو الحصول على رأى الخبراء ـ فيما حققه أعضاء اتحاد الصناعات من أرباح ، احتج هؤلاء بأن حقهم فى الإحتفاظ بأسرار المهنة يحميهم من هذا التدخل ، وتجنبوا بذلك الكشف غير المرغوب فيه عن قيمة ما حققوه من أرباح أثناء الحرب .

كان العالمون ببواطن الأمور وحدهم ، هم الذين يعرفون كل هذه الأشياء ، ولم تكن الثرثرة من عادتهم ولكن الفضائح رغم ذلك ، كانت تعصف بين الحين والحين ، بالسياج المحكم الذى أقيم من حولها ، وتظهر بوجهها القبيح ساخرة أمام الناس .

فى يونيو ١٩٤٧ ، كانت هناك خشية من حدوث أزمة جديدة من أزمات الكساد الدورية . وبدأ رجال الأعمال يظهرون الكثير من الحيطة والحذر . وكانت هذه فرصة طيبة للمضاربين للتقدم . وحصل أحد هؤلاء المضاربين ممن يتمتعون بالحماية نظير مبلغ ضخم ، على تقرير مشجع جدا عن مشروعه ، من أحد خبراء السوق الكبار . وحين تمت الإجراءات اللازمة لنشر هذا التقرير ، تم حصول صاحب المشروع على القرض الذى طلبه .

وبعد ذلك ، فى ١٧ ديسمبر ، حدثت فضيحة فى بورصة الأوراق المالية ، عرفت باسم فضيحة زانا . فقد اكتشف أن عدد الأسهم التى أصدرت من هذه الشركة ، كان أكبر بكثير من قيمة الأصول الثابتة فيها . وقالت الإشاعات إنه أصدر أكثر من عشرة آلاف سهم ، زيادة عما تملك هذه الشركة من أصول ، وعما تم دفعه من رأس المال ، وكان أحد الأعضاء المؤسسين واسمه فكتور هركوفيتز فرانك ، قد قام قبل ذلك بطرح كثير من مثل هذه المشروعات فى الأسواق أثناء حياته العملية . وكانت هذه المشروعات أقل ربحا لزملائه فيها ، عما كانت له خاصة ، وكان اشهرها فضيحة عرفت باسم قضية وكالة الإخبارات المحلية وفيما وراء البحار .

كان هذا المحتال العنيد ، قد استطاع أن يجند فى مشروعه المبنى على الغش والسرقة ، بعض أعضاء الحكومة ، وأن يضم إلى مجلس إدارته ، الكثيرين من أصحاب الأسماء اللامعة فى دوائر المال والاقتصاد . وكانت الصحافة تعرف أسماء هؤلاء . كان أحدهم زوج ابنة إسماعيل صدقى ، وكان عضـو مجلس النواب عن كفر الدوار ، ورئيس مجلس الإدارة لحوالى عشر شركات . وكشف تفتيش منزله عما يثبت اتصاله ببعض الدوائر الصهيونية عن طريق المراسلة . ومنذ ذلك الوقت ، لم يعد التورط فى هذه القضية وأمثالها ، قاصرا على بضعة أفراد فحسب ، بل كان يشمل فئة بأكملها ، وربما طبقة بأكملها . وبعد ذلك بقليل ، عثر على جثة فرانك طافية على مياه النيل . ترى هل كان ذلك انتحارا ، أم كان دليلا خطرا أوحى بالتخلص منه . طالبت صحيفة الأخبار بأعلى صوتها حينذاك بإصدار قانون يحمى مـدخرات

الشعب من مؤسسى الشركات المحدودة . وقالت ـ إن باشاواتنا إما أن يكونوا جهلاء يمنحون اسماءهم للسماسرة ، وإما أن يكونوا خربى الذمة ، يبيعون ضمائرهم نظير أجر معلوم ، أو مقابل عدد من الأسهم يعطى لهم مجانا .

لم يكن بطريق الصدفة أن اندلعت فضيحة أخرى ، فى العاشر من مايو ١٩٤٨ ، كما لو كان الأمر تفاعلا تسلسليا ، كالذى تحدثه القنبلة الذرية . كان اسم الشركة هو (الشركة العمرانية) وهو اسم لافت للنظر . وكان رئيس مجلس إدارتها شخصية لها مكانتها فى المجتمع ، وكان اسمه أحمد صديق باشا . وكان قد سبق تورطه فى فضيحة الكورنيش فى الأسكندرية ، أيام وزارة صدقى ثم أعيد إلى وظيفته بعد ذلك ، أيام وزارة توفيق نسيم . وحين انتهى الأمر بسقوطه منتصرا ، وواقفا على قدميه ، عين أثناء الحرب فى وظيفة مربحة ، هى وظيفة الحارس على أموال الأعداء . ولكنه كان أقل حظا فى «شركة العمرانية» . كما أن هذه الشركة قد ألحقت الضرر أيضاً . كان من نتائجها أن استقال عبد الحليم إبراهيم باشا من وزارة الأشغال العامة لأسباب صحية . ولكن أحدا لم يخدع . وغضب الأحرار الدستوريون ، واتهموا النقراشى بافتعال هذه الفضيحة . وكذلك غضب الكثير من الوفديين . فقد كلفتهم أمانة النقراشى المتسمة بالتزمت على حد قولهم ، ثمنا غاليا . إذ إن هذه الفضيحة الجديدة ، قد أفقدت الناس الثقة فى الفئة الحاكمة ككل .

التمصير ـ لمصلحة من ؟

كانت جماعة بنك مصر على مدى الأعوام العشرين الأخيرة ، هى القائد البطل ذو الامتياز للرأسمالية الوطنية ، والمدافع الأول عن مصالحه . ولقد حصلت على مزايا كثيرة من تأييد الدولة لها ، فى ظروف كان من الممكن أن تخلق منها خصما قويا للمؤسسات الأجنبية ، لو أن الدولة كانت ترغب حقا فى إلحاق الضرر بهذه المؤسسات ، ولكن الدولة لم تكن ترغب فى ذلك . ولكن مؤسسة بنك مصر ، وقد أصبحت مثلا يحتذى فى المبادرة القومية ، كانت تثير شهية المتنافسين فى ميدان الاقتصاد . ولعل هذا هو السبب ، الذى كان يكمن وراء التضحية بطلعت حرب ، بكل هذه البساطة ، عشية إعلان الحرب . ولقد خلفه حافظ عفيفى ، كرئيس للشركة الأم ، انتظاراً لوظيفة أعلى مكانة . إن مستوى التحديث الصناعى فى هذه المؤسسة ، التى كانت تعتبر الطليعة الوطنية فى مجالى الاقتصاد والتصنيع ، يكشف عن طبيعتها الديناميكية والمكان الذى تحتله فى المجتمع . يمكن للمرء أن يقول ، دون حاجة إلى المبالغة فى التقسيم والتصنيف ، إن قيام هذه البورجوازية المعينة ، كان مصحوبا باسترداد بعض الأنشطة التى كانت فى يد الأجانب ، وبتحويل جزء من انتصارات الحركة الوطنية ، إلى مكاسب لصالح طبقة واحدة من المجتمع . إن هذه البورجوازية ، التى تتبعنا من قبل ، ارتباطها الوثيق المؤسس منذ زمن طويل ، بذلك الفرع النشيط من الدوائر المالية الدولية فى مصر ، كانت حريصة على تجنب أى صراع على مع ـ خصم قوى ، كالبنك العقارى . ولكنها لم تخدع بذلك التمصير ، الذى تظاهر الكثير من التوكيلات الأجنبية التجارية المحلية بالقيام به . ففى عام ١٩٣٨ ، قامت مناقشة مثمرة عن حقيقة جنسية شركة البواخر

الخديوية . وثبت من التحقيق أن الذين يسيطرون عليها كانوا من الأجانب ، رغم أن عبود المصرى الجنسية ، كان رئيسا لمجلس إدارتها . وفى ١٩٤٠ ، اتخذت الحكومة إجراءين يكشفان بعض الأسرار . إن الحكومة التى حققت لتوها إلغاء صندوق الدين ، مدت أجل امتياز البنك الأهلى لفترة ثمان سنوات أخرى ، قبل حلول موعد انتهائه . وهكذا ، فى نفس اللحظة التى حققت فيها انتصاراً رمزيا كبيراً ، حرصت على إبداء حماسة لافتة للنظر لتعزيز مركز بنك إصدار عملة مصر الورقية ، الذى له اتصال وثيق بدوائر المال الأجنبية . وأعربت صحيفة التيمز اللندنية ببراعة عن رضائها عن هـذا الإجراء الثانى ، وفسرته على أنه إقرار من الوطنية المصرية بحاجتها إلى دوام السيطرة البريطانية على هذا البنك . وفى مناقشة من هذا النوع ، لابد أن يخدع أحد الطرفين . كان البنك الأهلى قد بدأ فعلا فى تمصير نفسه . ولكن هذا التمصير تم فى صورة تعيين المصريين فى وظائف مجزية من الوجهة المادية ، ولكنه حرص على حرمانهم من الإسهام الفعلى فى إدارة البنك . وكان قد شرط على المعينين عدم تسجيل أسهمهم ، مما أدى إلى إخفاء حقيقة هذه التعيينات . وهكذا أمكن إنشاء بيت ملائم فى منتصف الطريق للتمويل البريطانى فى زمن الحرب ، نظير منح بعض التسهيلات من الخزانة البريطانية . ورغم الظروف التى لم تحسم فيها حدود الاختصاص ، ورغم بعض القضايا الجانبية المريبة ، فلقد بدأت البلاد تدريجيا فى فرض احترام هويتها المالية على الآخرين . ومع ذلك ، فليس من السهل أن نعرف كم من رأس المال كان يملكه المواطنون المصريون ، وكم منه كانت تملكه الشركات الأجنبية المقيمة فى مصر . ولكن الوطنية الاقتصادية كانت تبذل جهودا متزايدة من جانبها لإزالة هذا الالتباس . إن صحافة هذه الفترة تعطينا وفرة من البراهين على ما كان يشعر به الشعب كرد فعل لهذه الحالة من التبعية للأجانب ، التى فشلت محاولة إخفائها تحت مختلف النظم التى تعنى بالشكل دون الجوهر . فنجد أحد القرارات الحكومية مثلا ، ينص على وجوب أن تحمل جميع السلع التجارية كل البيانات اللازمة باللغة العربية ، ويشترط أن يكون حجم الحروف العربية أيضاً ، مساويا لحجم الحروف اللاتينية فى هذه البيانات . إنها مجرد إشارة رمزية ، ولكنها تعكس التأكيد على الهوية . ولكن كانت هناك ميول أخرى . تؤدى إلى الاتجاه المضاد ، وهى ميول بالطبع ، كانت تأتى من جماعات تعمل تحت قيادة أجنبية . فقد أدانت النشرات التى تعبر عن رأى اتحاد الصناعات المصرية ، المضايقات التى تتعرض لها الصناعة من التشريعات التى تحدد مدة إقامة الفنيين الأجانب فى مصر . وشن المستشارون التجاريون فى السفارات حربا عنيدة ، حول ما يجب أن يكون للأجانب من حقوق مساوية للمصريين ، فى الحصول على عقود تنفيذ المشروعات . وكانوا ينجحون فى بعض الأحيان ، فى الحصول على هذه العقود بالطرق المشروعة ، كأن يكون العطاء المقدم أرخص ثمنا أو المواد أكثر جودة ، وبالطرق غير المشروعة أيضاً كالرشوة والمؤامرات . واستطاعت شركات الأعمال الأجنبية أن تحتفظ بمركزها ، باستخدام عدد من الوسائل ، كاتفاقات المشاركة فى الأرباح وتقديم خطابات الضمان ، ولكن ايضاً من خلال نفوذ اللغة ، أو الصلات القديمة ، أو عقود الزواج . أن تحول إحدى المصالح إلى استخدام أنابيب الصلب بدلا من إستخدام أنابيب الحديد الزهر ، أو فرض عملية وطنية معينة للتصنيع ، أو تعيين الاقرباء فى مجالس الادارة ، كانت هذه أمثلة لأهداف الدوائر الكبرى للصناعات ، التى لم تعد توصم الآن بالاستعمار ، ولكنها كانت تستغل المصالح الوطنية ، أكثر مما كانت تحترمها أو تخدمها . وهكذا فإننا

لا يجب أن نتتبع أثر التقدم فى عملية التمصير ، فى الجدل الذى قام حولها ، أو فى تقلبات الحظ فحسب ، بل كذلك فى عادات الشعب ، وفى المقاومات التى لاقتها ، وفى الحل الوسط الذى انتهت إليه . ولكننا يجب أن نؤكد هنا على عامل له أهمية خاصة ، يمس الصميم من مركز الحياة فى الاقتصاد ، وهو تسويق القطن ، الذى يعتمد عليه التسلسل الاجتماعى للبلاد ، وكذلك النظام ذاته ، إلى حد كبير ، كانت تمر بين شراء القطن من المنتج وبين استلام التاجر لثمنه عند التصدير ، فترة من الزمن تتراوح بين ستة وثمانية شهور ، يحدث فيها كثير من التقلبات فى قيمة النقود ، وفى الوضع المالى للمستهلك ، وفى الحركة التجارية للعمليات كانت الدورة تنشط من أغسطس إلى ديسمبر ثم تتباطأ من ديسمبر إلى أغسطس . وكان هذا الإيقاع الذى يتعاقب فيه التمدد والانقباض كحركة القلب ، هو السبب فى إثراء صاحب البنك ومقرض المال والمضارب . وكان هناك بين الفلاح وبين المصدر ، صف طويل يضم السماسرة والتجار الصغار الذين يعملون من باطن التجار الكبار ، والمحصلين . ومن العجيب فى بلد يؤسس اقتصاده على سلعة موثوق بها إلى حد كبير مثل القطن ، أن لاتتخذ خطوة واحدة نحو إدخال نظام مصرفى كلاسى يتولى إعادة خصم الكمبيالات ، أو إصدار صكوك بضمان المحاصيل التى توجد فى المخازن . فهل كان هذا الإغفال متعمدا ؟ نحن لايمكن أن نتأكد من ذلك ، دون تحقيق يقوم به المختصون . يمكننا على أى حال ، أن نقول إن المضاربة كانت نتيجة لتلك الفترة الفاصلة بين شراء القطن من الحقل وتصديره إلى صاحب المصنع فيما وراء البحار ، أى إنها كانت تستغل هامش المخاطرة فى فترة ما بين هذين الزمنين . إن هذا النظام للتسويق لم يكن ناتجا عن طبائع الأفراد او عادات طبقة معينة - وإن كان للعامل الأخير أهميته الكبيرة - بقدر ما كان ناتجا عن الإنتاج من نواحيه المادية والتقنية وبنائه الاجتماعى . ان هذا المنهج المالى المؤسس على انتهاز الفرصة والدهاء والذى كون قاعدة الثروة ، ونكاد نقول قاعدة السلطة أيضا فى مصر ، كان مجرد مظهر آخر ، من نفس الديناميكية الاقتصادية ، ونفس النمطية الاجتماعية ، التى كانت قاعدتها التقنية هى وسائل الرى . إن محاولة التعرف على المنهج ، أو حتى محاولة تنقيته من الشوائب ، لم تكن كافية لتغيير هيكله البنائى . إن ذلك كان يحتاج إلى اصلاح ثورى جذرى . وفى هذه الاثناء ، كانت الطبقة التى استمدت قوتها من التقاليد العريقة ، ومن الصلات الجديدة التى أنشأتها منذ حوالى الربع الثالث من القرن التاسع عشر ، تكشف لنا عن زيادة فى الثراء ، وعن شهية تتناسب مع سلطتها السياسية الآخذة فى النماء .

اضطلاع غير واضح بالمسئولية

من الصعب تقدير قيمة الانحسار النسبى فى رأس المال الأجنبى ، حيث إن رأس المال هذا قد أثبت وفرة إنتاجه المتزايد فى أيدى التوكيلات المحلية ، التى كان يزداد عدد المصريين المتعاونين معها باضطراد ، والتى وضعت نقودها فى البنك فيما يعرف بالأرصدة المقيمة .

طبقا لبعض التقديرات الجديرة بالثقة ، كان المصريون قد اشتروا فيما بين ١٩٢٠ - ١٩٣٠ ، كثيرا من الأوراق المالية المملوكة للأجانب ، ثم أعقب ذلك فترة ، تباطأت فيها حركة الشراء . وفى ١٩٤٣ ،

لم يكن فى خارج مصر من مستندات الدين المصرى ، البالغ قيمتها حوالى ٩٠ مليون جنيه ، الا الثلث فقط . وكان «الدين» ـ كما رأينا ـ قد تحول إلى قرض داخلى بفائدة ٣٪ فماذا كان وضع المستثمرين الأجانب ؟ كانت المبالغ الفرنسية المستثمرة ، فيما عدا شركة قناة السويس ، تقدر بحوالى ١٠٠ مليون جنيه ، وهو مبلغ يقل بمقدار الثلث ، عما كان قبل الحرب . ولا شك أن رأس المال البريطانى كان يتبع نفس هذا الرسم البيانى . وبما أن ثروة مصر فى تلك الفترة ، كانت تقدر بمبلغ ١٥٠٠ مليون جنيه ، تبلغ الثروة العقارية منه ١١٧٠ مليون جنيه ، فإن الثروة الأجنبية كانت لا تمثل إلا نسبة تتراوح بين ٦٪ و ٧٪[1] من ثروة المصريين ، وهى ثلث النسبة التى وصلت اليها فى عام ١٩١٤ . ربما كانت هذه التقديرات محل شك ، ولكن من المؤكد أنها تكشف عن اتجاه البلاد فى استعادة حقوقها والسيطرة على مقدراتها ، ورد اعتبارها . ولكن حقوق من ، ومقدرات من ، واعتبار من ؟ أننا لسوء الحظ نفتقر إلى البيانات التفصيلية التى تقرر لنا ما حصلت عليه فئات الشعب المختلفة من مكاسب هذه العملية . ولكن الانطباع الرئيسى الذى نأخذه من تقسيم الأرض ، هو أن التقدم فى هذه البلاد ، كان لا يزال أنانيا ، وأنه يتم لحساب جانب واحد .

بفضل مؤسسة عريقة أرسيت قواعدها منذ زمن طويل ، وكان البنك الاهلى حلقة من حلقاتها الرئيسية ، لعب رجال المال فى لندن دورا كبيرا فى تقديم القروض لتمويل تسويق القطن ، كالدور الذى كان يلعبه سوق ليفربول فى تحديد أسعاره . كانت هذه الدورة تؤدى وظيفتها منذ خمسين عاما أو أكثر . وكانت مرتبطة ـ كما يجب أن نكرر ـ بالتوقيت الدقيق لعمليتى شراء القطن من المنتج وبيعه لصاحب المصنع فى أوربا ، ويتتبع ذلك ، أنها مرتبطة بمنهج اقتصادى واجتماعى ، يرتبط بدوره بالتبعية السياسية ارتباطا وثيقا . وكانت إحدى الخصائص الرئيسية فى هذا المنهج ، هو تمسك مصر بالوجود ضمن دائرة الاسترلينى . ولكن مصر قررت فى ١٩٤٧ ، أن تنسحب من هذه الدائرة . كان هذا الإجراء ، الذى لن يطبق تطبيقا كاملا إلا بعد مضى عشر سنوات ، مثيراً أكثر منه فعالا فى هذه الفترة . ورغم ذلك فقد كان له تأثير مباشر على تمويل عمليات القطن ، كما نستشف مما ذكره على الشمسى رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى ، فى تقرير البنك عن السنة المالية ١٩٥١ ، إذ قال ـ ٠٠٠٠ كانت حركة انتقال النقود فيما مضى ، بين لندن والقاهرة ، حرة من جميع القيود ، وكانت تسمح للبنوك المحلية بتمويل محصول القطن . وكان دور البنك الأهلى فى هذه العمليات ، يقتصر على كونه جهازا لتحويل العملة من جهة إلى أخرى . والحقيقة أن تداول العملة الورقية وحجم الأرصدة ، كانا يعتمدان تماما على هذه الحرية فى الحركة بين السوقين . ولكن منذ خروج مصر عن دائرة الاسترلينى ، أصبح البنك الأهلى هو المسئول عن تقديم هذه المعونة المالية .

(١) هناك خطأ فى حساب هذه النسبة ، فطبقا للأرقام التى ذكرها المؤلف ، تمثل هذه النسبة ثروة الفرنسيين وحدهم ، ولا يدخل فيها ما يملكه البريطانيون وغيرهم من الجنسيات الأخرى .

(المترجم)

وأيا كانت النتائج غير المباشرة والحوافز الخفية ، لمثل هذا التغيير ، فإنه كان يمثل مرحلة مهمة ، يجب ربطها بحقائق أخرى تعكس نفس الاتجاه ، وهو الاضطلاع بالمسئولية من جانب واحد . من الأمثلة على هذه الحقائق الأخرى . أنه كان هناك مصنع أنشىء منذ وقت طويل ، لتقطير الكحول من العسل الأسود (المولاس) ، فى ناحية كوتسيكا من ضواحى جنوب القاهرة ، وكان لهذا المصنع نوع من الاحتكار على هذه الصناعة . ولكنه ووجه فجأة بمنافسة شركة محدودة تحت رئاسة عبود ، تضم عددا من كبار السياسيين من أمثال شريف صبرى وحسين سرى . وفى ١٧ مارس ١٩٤٨ ، طالب فؤاد سراج الدين ـ بغرض احراج النقراشى ـ بإلغاء امتياز حصلت عليه إحدى الشركات الأجنبية ، للبحث عن البترول . ولم تنج شركة قنال السويس التى لم يصب مصر منها غير الضرر ، من التعريض بها فى هذه المناقشة البرلمانية ، التى استعملت فيها أقسى العبارات . وفى ١٩٤٧ ، أممت شركة النور فى القاهرة ، وفى نفس العام ، وضعت قيود كثيرة على الشركات المحدودة . كان يستوجب أن يكون الإسهام المصرى فى رأسمال هذه الشركة ، أكثر من ٥٠٪ . ولكن هذا الإسهام بالطبع لم يكن سيأتى من صغار الموظفين أو من الفلاحين ، بل من نفس أولئك الرأسماليين الذين تتبعنا تكوينهم منذ نهاية القرن التاسع عشر . وقد رأيناهم فى عام ١٩٣٠ ، وهم يفرضون الحماية الجمركية ، دفاعا عن الصناعات المصرية ضد المنافسة الأجنبية ، وتشجيعا لنموها ضد الواردات . أما الآن فإن عملية التمصير قد بدأت تمتد إلى موظفى الشركات . فقد صدر قانون بوجوب أن تكون نسبة الموظفين المصريين فى كل شركة ٧٥٪ من مجموع موظفيها ، ومجموع العمال المصريين ٩٠٪ من مجموع عمالها . وأن تكون نسبة أعضاء مجلس الإدارة من المصريين ٤٠٪ على الأقل . وظهر مقال فى الأهرام ـ يبدو أن كاتبه كان ملما بموضوعه ـ يدافع عن هذا القانون ، ويحاول أن يسترضى الرأسماليين الأجانب . ولقد بذل الكاتب جهدا كبيرا ، ليبين لهؤلاء السادة بأن هذه السياسة كانت فى صالح الاستثمار الأجنبى فى مصر . ولكن هذه المحاولة كانت من قبيل تربيع الدائرة . ويستطيع المرء أن يتعرف فى هذه المقالة على فكرة العالم الثالث الذى لم يكن قد ظهر بعد . ولكن هل كان هذا القانون الصارم سيطبق ؟ إن المراقبين من غير الأصدقاء قد بينوا ، أنه خلافا للمشروع الأصلى ، ظهر أن النص النهائى لهذا القانون ، كان يسمح ببعض الاستثناءات من هذه القاعدة ، لصالح الشركات ، التى تكشف عن خصائص مصرية واضحة . ومن خلال هذه الثغرة ، كان من الممكن لبعض الاستثناءات المربحة ، أن تنفذ . ولعل المرء يحس هنا ، أن بعض دوائر الأعمال التى أرست قواعدها فى مصر منذ زمن طويل ، ولعلها ، أجنبية ولكن من ذوات الشهرة والنفوذ ، قد ألقت بثقلها على إعداد هذا النص ، وربما على النظام البرلمانى أيضا .

والآن ، فلنلق نظرة أخرى على حالة مؤسسة ، أصبح دورها يتطابق بشكل متزايد ، مع الوعى المالى لنظام يتأثر إلى حد كبير بشئون المال . إن السيطرة على البورصة ، التى نشأت من الإجراء الذى اتخذ عام ١٩٤٧ ، كانت تمارس بطريقة أثارت عدم الثقة فى المجال الدولى . وإذا كانت نشرة البنك الأهلى قد احتجت بشدة على الاتهام بعدم الكفاءة وانتشار الفساد ، وإذا كانت قد استنكرت بقوة ، الادعاء بأنه قد سمح لبعض الشركات وبعض الأفراد ، بالتحول من العملة الضعيفة (غير القابلة للتحويل إلى الذهب أو إلى عملة قوية) إلى العملة الصعبة ، فإن من الواجب علينا على الأقل ، أن نعترف لها بالفضل لواقعيتها .

ويجب علينا أيضا أن نلحظ ما أعرب عنه البنك الأهلى من المرارة فى تحليله الذى نشره فى تقريره السنوى ، إذ أنه قال فى هذا التقرير : ، إن جماعة محدودة العدد ، قد استطاعت بمناوراتها ومؤامراتها التكتيكية لرفع الاسعار فى البورصة ، أن تفسد نظام سوق القطن فى ١٩٥٠ ، وأنّ تبذير الدولة كان لا يتناسب مطلقا مع التقدم البطىء فى المعدل الكلى للإنتاج ، وانّ قيمة العملة كانت آخذة فى الضعف ، وأنّ رأس المال كان يهرب من البلاد . إن هذا النقد ، الحاسم النبرة على خلاف العادة ، كان يتزامن مع اللحظة - التى كانت تسير فى اتجاه بدىء به منذ زمن طويل - التى تخلى فيها البنك الأهلى رسميا عن معاونة السوق (حى المال فى لندن) . وهكذا انتقلت السيطرة فى البنك الأهلى ، إلى جماعة أكملت الحلقة الأخيرة من التطور الذى ظلت البلاد تسعى إليه فى مثابرة عنيدة .

كان لهذا البنك الحق ، طبقا لقانون ١٩٤٠ ، فى أن يؤدى بعض العمليات التى يقوم بها البنك المركزى . وهكذا كانت فكرة المطالبة بمؤسسة وطنية حقيقية ، وضعت لها صيغتها منذ زمن طويل ، قد أدركت مقدما قبل أن يتحقق الأمل . إن هذا الضغط ، الذى ازداد حدة بسبب صعوبة تصفية حساب الأرصدة الاسترلينية ، كان عاملا منشطا لفكرة الإصلاح الجذرى ولكن هـذه الفكرة استبعـدت مرة أخرى ، وحل محلها الحل الوسط الذى تم التوصل اليه فى ٢٩ مارس ١٩٥١ . ومرة أخرى ، كانت عملية التمصير توفر الوظائف لرجال المجتمع والموظفين ، دون أى اعتبار للمصدر الذى كان يأتى منه رأس المال ، وبالتالى السلطة . على مدى السنوات القليلة الماضية ، كان رئيس مجلس الإدارة هو على الشمسى باشا . وأصبح مجلس الإدارة الآن يضم أغلبية من المصريين ، كان من بينهم عدد من كبار الموظفين وكبار رجال الأعمال . وكانت إحدى فقرات قانون تنظيم البنك ، تخضع خطته المالية لسيطرة لجنة تضم بعض ممثلى الحكومة . وهكذا اتخذت عملية التمصير مظهرا حاسما ، بل مهاجما ، فيما عدا أنها استبعدت أى نوع من رأسمالية الـدولة ، وأنها لم تكن تهتم بـالاشتراك الحقيقى فى إدارة البنـك . كانت اللعبـة تمارس بشراهة ، ولكن على مستوى رمزى . وكان كلا الجانبين ، المصرى والأجنبى ، يناضل من أجل المزايا الحقيقية التى تخفيها تلك السيادة الاسمية . وكانت هذه هى الحكمة التى تميز بها جيلهم .

الفصل الثالث

بعد لحظة أخرى

كان من عادة الأباء المصريين ان يقولو لأطفالهم ، إن مصر بلد العجائب . وفى عام ١٩٤٦ . أصبح لهذه العبارة معنى خاص ، كما قالت الأهرام . لقد كانت الذريعة التى قدمت لاحتلال مصر ، هى إفلاسها المالى ، وضعف النظام الملكى فيها . وبعد مرور خمسة وستين عاما ، كانت مصر لاتزال محتلة ، بالرغم من الفائض فى ميزانها التجارى ، وبالرغم من إخلاص شعبها الشديد للعرش ، الذى كاد أن يرتقى إلى مستوى العقيدة والعجيبة الثانية ، هى أنه بالرغم من أن البلاد قد أصبحت مستقلة الآن إلا أنها ظلت محتلة . ثم إنه كان قد نص فى معاهدة ١٩٣٦ على الجلاء ، ومع ذلك فإن البريطانيين منذ قيام الحرب الثانية ، كانوا يستندون إلى نفس هذه المعاهدة ، فى حقهم فى البقاء فى مصر . وكانت مصر قد اعتبرت أنها قد بلغت الحد الكافى من النضج ، الذى يسمح لها بالاشتراك فى ـ معاهدة سان فرنسيسكو ، والدخول إلى عضوية هيئة الامم المتحدة ، إلا أنها كانت لاتزال شبه مستعمرة . وكان من الممكن أن يسمح لها بإرسال قاضٍ دولى إلى محكمة لاهاى ، ومع ذلك فقد ظلت تعامل معاملة من لم يبلغ سن الرشد .

كان بوسع هذا الصحفى أن يضيف إلى هذه القائمة متناقضات أخرى ، تتجاوز حدود التقلبات التى تمليها السياسة . وحيث إن الإرهاب والاضطرابات ، كانت مجرد عوارض لتغيرات داخلية أشد خطرا ، فإن البلاد لم تعد قادرة على التعرف على نفسها .

وإذا كنت قد اخترت عام ١٩٤٧ كمعلم على الطريق ، فلم يكن ذلك فقط لأن ذلك كان هو العام الذى تميز بحدثين أثارا غضب مصر ، وهما هزيمتها فى الأمم المتحدة وتقسيم فلسطين ، ولكن لإنه كان أيضا عام الوباء ، حقيقة ومجازا . ويبدو كما لو أن وباء الكوليرا ، قد جاء ليؤيد إحساس الناس بالظلم الواقع عليهم ، الذى سرعان ما تحول إلى إحساس بالأخطاء التى ارتكبت .

قصة شهر واحد

فى الثالث من سبتمبر ١٩٤٧ ، انتخب اللواء عزيز المصرى رئيسا لجماعة مصر الفتاة . وكان من المنتظر منه أن يقدم برنامجا ، يصلح أن يكون خطة سياسية مشتركة تلتف حولها وحدة الأحزاب ، التى كانت تبدو هدفا بعيد التحقيق ، كلما اشتدت إليها الحاجة . كانت الفكرة الأولى التى قدمها هى الهدف الوطنى فى الجلاء وأراد أن يكمل هذه الفكرة بتوحيد وادى النيل وأضاف إلى هذه الأهداف الرئيسية بعد ذلك بعض الاقتراحات بإجراء إصلاحات اجتماعية . ولكن تحقيق هذه الإصلاحات ، كان يحتل المكان الثانى ، على الأقل من حيث أولوية الزمان . والحق أنه كان يبدو أنها قد أجلت على نحو غير ملائم ، مما خيب أمل الجناح اليسارى من الحركة الوطنية وفى أحد أيام هذا الأسبوع ، استطاع الأمير عبد الكريم المراكشى أن يغافل الفرنسيين ويهرب من السفينة التى كانت تقله إلى فرنسا ، وذهب لزيارة بعض دور الصحف . وفى طريقه إلى هذه الدور ، حياه رجال الشرطة فى قسم الازبكية التحية العسكرية ، بوصفه أحد المناضلين ضد الاستعمار ، الذى كانت مصر تنوى أن تصبح المركز الرئيسى لمقاومته . وتكونت لجان عديدة للتنسيق بين الأحزاب . وتقرر إنشاء فرق من المليشيا من صفوف الطلبة والعمال ، للقتال ضد سلطات الاحتلال فى حالة إخفاق مصر عن طريق الأمم المتحدة فى تحقيق الجلاء . وكان من الطبيعى أن يلاقى هذا الاقتراح ترحيبا كبيرا من جميع الاوساط بما فيها بعض الجماعات السرية ذات النفوذ الكبير . وتقرر إنشاء معسكر للتدريب فى صحراء مصر الجديدة ، وقسمت الواجبات بين الشبان الذين تقل سنهم عن السابعة عشر ، وهم فصائل الجهاد ، والأكبر سنا ، وهم كتائب التحرير ، والنساء ، والعمال . وبالاختصار بدأ الناس يعبئون قواهم ، وينظمون أنفسهم .

أذاعت الصحف بيانا لجمعية الإخوان المسلمين ، جاء فيه ـ أيها المواطنون الشرفاء الذين يأبون الضيم ، ليس أمامكم إلا طريقا واحدا وهو القتال . وكان هذا أو ما فى معناه هو المقدمة لكثير من المقالات ، والاستهلال لكثير من الخطب فى هذه الفترة . ومع ذلك ، فمجرد أن يثار موضوع المسئولية ، كانت تقدم التحفظات فورا ، بأن من الواجب أن تسير الإجراءات على مراحل . وكان من الواجب البحث بناء على ذلك ، عن النصح المفيد بين السطور ـ فالجهاد المنظم مثلا ، لايجب أن يفهم خطأ على أنه التمرد التلقائى غير المدروس الذى لايسيطر عليه عقل ولا منطق ، ولا بد من تخطيط المراحل . فلا يجب أن نثق بأى حركة ، يقصد بها أن تكون مجرد متنفس لمشاعر الغضب . ولا يجب أن يصبح الجهاد مجرد مظهر للضيق والرفض ـ أن ذلك سيكون احدى خصائصة بالطبع - ولكن قيادة معركتنا لا يجب أن تسير على هذه الصورة . فى عملية ثنائية ـ يبدو أنها تنبعث من الأعماق البعيدة لتاريخ الشرق الاوسط ـ كان هذا البيان يحض على الاثارة وعلى ضبط النفس ، فى نفس الوقت ، وكان يدفع إلى الأمام ويتقهقر . أن عدم التناقض ، أو الثبات على المبدأ ، فى مثل هذا الموقف ، ربما كان واضحا أمام نفاذ البصيرة لبعض العالمين ببواطن الأمور . ولكن من كان هؤلاء ؟

أصيبت الحكومة بالرعب . وطبقا لبعض المعلومات التى حصلت عليها ، أعلنت حالة الطوارىء فى البلاد . وحين لم يحدث شىء مما توقعته ، ألغت هذا الاجراء . لم يحدث أى تمرد ، ولكن كانت هناك بعض الإضرابات والمظاهرات من العمال . وكان هذا إنحرافا كبيرا غير متوقع ، للخط الوطنى الأساسى . ولهذا السبب ، تعرضت حركة الاحتجاج الاجتماعية هذه ، للملق وتشويه السمعة ، فى الوقت نفسه . اتهمت الاشتراكية وحركة النقابات ، اللتان اخذتا هذه المبادرة الجريئة ، بالمادية والإلحاد والفوضى من جهة ، ودعتنا من جهة اخرى إلى الانضمام إلى بعض المؤمرات ، حيث يمكن لحماستهم الثورية أن تخفى عن الأنظار النشاط المريب لهؤلاء المتآمرين ، وكان من نتيجة ذلك أن شرع بعض العمال فى الهجوم على مكاتب الشباب الإسلامى ، واحتاج الامر تدخل الشرطة لتفريقهم وكانت هناك مظاهرة قام بها عمال النسيج فى شبرا ، وأخرى أمام مطابع الاميرية . وفى نفس اليوم فى الإسكندرية ، حدث تصادم بين اجتماع عام لعمال النسيج وبين الشرطة . وجرح البعض ، وقتل طالب من الجامعة ، مما يدل على اشتراك الجامعة فى هذه المظاهرة البروليتارية . وفى اليوم التالى زارت الجبهة الاشتراكية قبر عرابى ، بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين لوفاته . وكان عرابى قد رقى الآن إلى منزلة البطل الوطنى ، وعبر الزائرون لقبره عن حزنهم على المصير التعس الذى لاقاه ولده .

وأدخلت الأهرام فى صفحتها الثانية ، موضوعا جديدا ثابتا ، عنوانه ، الحالة فى البلاد . وكانت تجىء فى كل يوم بأخبار بعض المظاهرات الجديدة ، التى تتسم فى بعض الأحيان بالعنف : ولكن كانت هناك بعض الأنشطة الاكثر سلاما ، وإن لم تكن أقل خطرا . أخذ القادة السياسيون فى تبادل الزيارات . فزار الشيخ البنا خشبة باشا نائب رئيس الوزراء ، ثم زار بعد ذلك ابراهيم باشا عبد الهادى ، رئيس الديوان الملكى . فماذا كان وراء هذه اللقاءات ؟ وفى نفس اليوم ، نشر فى عدد واحد من الصحيفة ، نداءات من الشخصيات واللجان الآتية : رئيس الشبان المسلمين ، لجنة تحرير وادى النيل ، لجنة الأزهر الوطنية ، الفرع النسائى للهيئة العربية ، اتحاد الشبان المصريين الذين درسوا فى اوربا ، الخ . .

كانت القائمة لهذه الجماعات قائمة طويلة . وكانت هناك جماعات جديده تظهر فى كل يوم ، وكان الكثير منها يتسم بالسرية وكان من بين الجماعات الجديدة التى ظهرت اثنان هما ، جماعة الشباب المصرى ، وجماعة جبهة الدعاية لتوحيد وادى النيل . ويبدو أن انهيار التنظيمات القديمة والإطارات التقليديه ، كان باعثا قويا على ظهور هذا الفيض من الحركات الجماعية .

كان النقراشى على وشك الرجوع من أمريكا . فكيف كان يمكن إقناع الناس بقبول تلك الهزيمة المتوقعة التى سيلاقيها فى الأمم المتحدة ؟ فى خشية مما كانوا يتوقعونه من ردود الفعل المروعة ، حاولت الحكومة والأحزاب السياسية ، أن تثبت براءتها . نشر مكرم عبيد بيانا ، أدان فيه نصرة المستعمرين علينا . ولكن هذا الغضب المتأخر ، كان مجرد محاولة للتنصل من المسئولية . فبمثل هذه الطرق ، كان يمكن إنكار الهزيمة ، بل والترحيب بها - أو على أى حال - معادلتها بإلقاء الخطب ، واستخدم البراعة المسرحية . وبكى النقراشى حين هبط من الطائرة ، واستقبل استقبالا حافلا بمظاهر الوحدة . وفى هذه الأثناء كان الملك قد ذهب لصلاة الجمعة فى أحد المساجد ، وأخذت له صورة فوتوغرافية فى وضع ينبىء

عن التقى والورع : ولكن مثل هذه الأشياء كانت قد فقدت قدرتها على التأثير فى الشعب . وحين وصول رئيس الوزراء ، قرئت كلمات ممثلى الهيئات المختلفة ، ومن أهمها كلمة هدى شعراوى رئيسة الاتحاد النسائى ، وهى سيدة عظيمة ووطنية عظيمة ، وكانت فى تلك اللحظة تشرف على الموت . وكانت هناك خطب من المحامى أحمد حسين ، الروح المحرك لمصر الفتاة ، ومن أعضاء جماعة الشبان المصريين الذين درسوا فى أوربا ، وأعضاء جماعة شبان اليهود المصريين ، والحركة المصرية السودانية ، وغيرهم . إن قائمة هذه اللجان ، كانت تشبه الابتهالات التى يرددها رجال الطرق الصوفية فى تلك الفترة ! فهل سيكون لها نفس التأثير الذى يحدثه الذكر ؟ على أى حال ، إنها كانت تؤدى معنى الذكر فى لغة الانفعال العنيف بالشئون الدنيوية .

وكان من الطبيعى أن يتوقع الناس من الشعر ، تأييده الرمزى . ولم يعد العقاد الآن ، نفس الشاعر الذى تجرأ ، منذ خمسة عشر عاماً على تحدى إمارة شوقى على الشعر والشعراء ، فلقد أضعف اشتغاله بالصحافة الى حد ما ، من قدرته الشاعرية . ومع ذلك ، فقد عبرت قصيدته فى قوافيها الرصينة عن إحساس الجماهير . وإذا حاولنا ترجمة معانيها بصورة تقريبية ، فاليكم الآتى - إن ضمان نجاحنا يكمن فى تمام يقيننا (أى : دعونا نثق فى نصرنا النهائى ، ولكن ليكن هذا النصر مشروطا بما نبديه من ندم ، وما نلمح به عما ارتكبنا من أخطاء) . إن زمام أية قضية ، هو الطريقة التى يمسك فيها المرء بهذا الزمام . إنك تسطح الجبل ، ولكنك لا تستولى عليه بالهجوم . وحيث إن مجلس الأمن لم يشطب قضيتنا ، فهو لا شك سوف يقرها . إن قضيتنا كان عليها أن تحتمل نصر العلمين ، وصرخات الكراهية من منافسينا (كان هذا موجها إلى الغربيين ، فماذا عن الأمم العربية الأخرى ؟) وكان علينا أن نتحمل ضوضاء سوق عكاظ جديدة ، فى خطب طويلة يلقيها البرابرة (كانت مصر تتلقى من إخوتها العرب تأييداً معنويا أكثر منه حقيقيا ، ولكنه كان يتميز دون شك بالبلاغة) .

وانتهى التصفيق ، وانقطع هتاف المتظاهرين ، وسكت الشاعر . فلقد جاء دور النقراشى فى الكلام . ولم يكن فى عجلة من أمره ، حيث إنه لم يكن قد اهتدى إلى الموقف الذى يجب أن يتخذه ، إلى جانب إحساسه بضعفه . وقال خصومه بأنه اذا كان قد تكلم بإسهاب عن الكوليرا وعن فلسطين فإن ذلك محاولة منه لتخفيف وقع إخفاقه فى الأمم المتحدة ، بينما كان البريطانيون يمارسون سياستهم فى السودان دون مقاومة أو مضايقة . ولكن ذلك لم يمنع الأحزاب السياسية الأخرى من الترحيب الدافىء بالوفود التى أرسلتها إلى الأمم المتحده . وكان أحد هذه الوفود على الأقل ، وهوالمرسل من حزب الوفد ، قد أعاق جهود الوفد الرسمى للبلاد . بدلا من أن يعاونها . ولكن عذر الوفد فى ذلك ، كان فى وقوعه تحت فكرة مسيطرة ، هى إيمانه بشرعيته التى لا يشاركه فيها حزب آخر . وكانت خطابات النحاس التى نشرتها الصحف ، تتخذ لنفسها نبرة تعليمية ، أكثر منها تحليلية ، مع أن البلاد كانت الآن فى أشد الحاجة الى التحليل الدقيق للموقف ، بل إلى النقد الذاتى .

وكانت الأمور أشد ارتباكا فى القصر . فقد كان الملك يواجه بعض المصاعب مع شرطته : فلقد منع نادى ضباط الشرطة من القيام بمظاهرة كان قد اعد لها العدة . وكان تدخل حيدر باشا فى منع هذه

المظاهرة كافيا لذلك كان من العجيب أن تؤكد الصحف أن الضباط الساخطين قد تركوا القصر وألسنتهم تلهج بالثناء على صاحب الجلالة ، وتعرب له عن اعترافهم بالجميل ولكن وراء هذه العبارات التى تفيض بالحب والملق ، كان هنـاك بعض الإشاعـات عن محاولـة إجراء مفـاوضـات جـديدة مـرة أخرى مـع البريطانيين . وكان خطاب العرش فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٧ ، يشير إلى بعض هذه الإشاعات تلميحا لجس النبض والمساومات . فهل كان التاريخ يعيد نفسه بكل هذه الأمانة ؟

المدينة

كانت القاهرة فى هذه الفترة ، تغلى بنشاط عنيف يتسم بالتحدى والكبرياء وكان الازدهار - الذى نجح فى تعبئة الثروات التى تم الحصول عليها عن استحقاق يزيد أو ينقص - قد بدأ ينحسر . كانت المدينة تمتد طولا وعرضا . وكانت محلات البيع فى أحيائها الجديدة ، أكثر ترفا من نظيراتها فى ميدان فاندوم فى باريس ، ولم تكن زبائنها أقل أناقة من زبائن ذلك الميدان . وامتلأت الفنـادق مرة أخـرى بالسائحين الأجانب . كـما أنتشرت الضـواحى ، واكتسبت - وكذلـك عمالهـا - مزيـدا من القوة . وباختصار كانت البلاد تلاحق بخطوها مسيرة التوتر الدرامى فيها .

كان أكثر الانطباعات تأثيرا فى المراقبين ، هو الحجم الهائل الذى أذهلهم . كان الازدحـام فى الشوارع مروعاً . وكانت الأفراد تضيع فيه ، حقيقة ومجازا . ففى عام واحد (١٩٤٧) ، كانت قائمة المفقودين تتضمن ١٣ رجلا ، و ٣٤٥ طفلا ، و١٤٦٢ أمراة ، مما يبين لنا إلى أى حد ، أثر هذا النمو فى عقول الناس وسلوكهم . إن هذا الطوفان قد فاض على شطئانه الأخلاقية ، كما فـاض على مشـاهدة المعمارية . ولقد أدّى افتقاره إلى التنظيم ، إلى ظهور صور مرتجلة ، كالجماعات واللجان والخلايا[٢]، وإلى تصنيف الناس كذلك ، طبقا لملبسهم ولهجاتهم فى الحديث ، مما جعل من المستحيل التخلص من الفجوة بين القديم والحديث ، أو بين المظاهر المتنافسة فى الجديد المستحدث . إن عدم المسـاواة بين الفئـات الاجتماعية ، والانفصال بين طرقهم المختلفة فى الحياة ، وما يكاد أن يكون انفصالا أيضا بين قواعدهم الأخلاقية . والخصائص المعينة للأحياء المختلفة فى المدينة - كل هذه الأشياء كـانت أدلة تشهـد على التفتيت والتفرق ، الذين كان يجب أن يؤديا إلى إصابة المدينة بالعجز التام . ورغم كل هذه العوامل ، فإن الصرخة المدوية ، التى كانت تخرج فى بعض الأحيان من حنـاجر تلك الكتـل المتنافـرة المتزاحمة بالمناكب ، كانت تكشف عن وحدة مروعة . إن هذا العملاق كان يستطيع أن يجمع أشلاءه الممزقـة المتناثرة ويعيدها إلى سيرتها الأولى ، ثم يضرب ضربته .

كانت القاهرة أكثر المدن زحاما فى إفريقيا . كان الميزان النسبى لعدد سكانها مقارنا بالعدد الكلى لسكان البلاد مختلا تماما - إلا إذا اعتبرنا أن مصر تشمل الكثير من البلاد الأخرى من ناحية الرمز وهو صحيح فى كثير من النواحى . فلقد كان هناك الكثيرون من القادة المنفيين ، أو من المناضلين فى كثير من حركات التحرير يشاهدون وعلى وجوههم مسحة من الحزن ، وهم يتجولون على كوبرى قصر النيل ، أو

أمام ذلك الممشى الذى لايزال يحمل اسم إسماعيل ، حيث كانت المعسكرات القبيحة المطلية باللون الوردى التى كانت تؤوى جنود الاحتلال ، والتى كانت قد أجليت حديثا . وقريبا من هذا المكان كان البرلمان ، ومبانى الحكومة .

وكانت مؤسسات المدينة لاتزال غير جديرة بأهميتها التاريخية ، وغير كافية لعدد سكانها . وما كان يعرف باسم «البلدية» فيها ، كان قاصرا على الخدمات التنظيمية وحدها . ولم يكن هناك حتى ذلك الوقت ، أى مشروع يتعلق بالتطوير الجماعى . ومع ذلك ، كان هناك تحسن فى الإدارة الفنية التى أصبحت أكثر ملاءمة لمتطلبات العصر ، واكثر صلاحية لتلبية الحاجات الملحة للمدينة .

كان هناك عالم بأكمله ، يفصل بين الأحياء الراقية وبقية الأحياء . فهل كان هذا الحاجز مقصوراً ، أو حتى متعرفاً عليه ؟ الحقيقة أن المدينة كانت قد تحررت من قيود محاورها التقليدية ، ولم تنشىء لنفسها محاور جديدة . كان مشهد النهر مسدود المنافذ فى مواقع كثيرة ، على طول النيل بين شبرا ومصر القديمة . وكان هذا مظهراً واحداً فقط من جملة المظاهر الكثيرة غير المتناسقة . ولقد احتاج الأمر إلى إحداث ثورة ، ليسير طريق الكورنيش دون عائق على طول الضفة الشرقية للنيل ، ولكى يتاح للناس حرية الوصول إلى شاطىء نهرهم .

فضلت البورجوازية المتوسطة ، المشربة إلى حد ما بالطابع الأوربى . والتى أصبحت إحدى الأقليات ، بعاداتها المكتسبة وليس بأصلها العرقى - أن تعيش فى حى مصر الجديدة (هليوبوليس) ، حيث كانت المسافة والطراز الباروكى فى المعمار ، يحميانها حماية كافية من الوطنيين (الناس البلدى) . ثم كانت الزمالك والدقى وجاردن سيتى . وكان الامتداد ناحية الغرب فى هذه الأحياء يتسم بالطراز العصرى فى المعمار ، ويعكس مظاهر الثراء والتأثر بأوروبا . وكأشياء كثيرة أخرى من معالم عهد اسماعيل ، كان الدهر قد أخنى على الأحياء التى كانت تتربع على قمة المجد ذات مرة ، كباب اللوق والمنيرة والمالية ، ولكنه لم يجردها تماماً من كل ما تملك . وكان حى كلوت بك لا يزال محتفظاً بسمعته السيئة . وهجر رعايا شرق البحر الأبيض المتوسط دورهم فى حى الفجالة ، ولكن مدرسة الجزويت ظلّت هناك فى مكانها . وعلى شاطىء النيل الغربى فى الجيزة ، غير بعيد من قبة الجامعة ، التى كانت تتوج منظراً طبيعياً فى المدينة - قصد به إضفاء طابع من الجمال والهدوء ، ولكنه غالباً ما كان يضطرب بالحركات الطلابية العنيفة - شيد حكام البلاد فيلاتهم ، بل قصورهم . وهناك على ضفة النيل ، كانت الأشجار الظليلة تحميهم من وهج الضوء ، وكان الهواء الذى يهب عليهم من الصحراء الجافة البعيدة فى الغرب ، يجلب إليهم الدفء الحانى فى الشتاء .

وبعيداً عن هذه الحدائق التى يلفها السكون ، وعن مساكن الحريم التى يحرسها الرجال الأشداء ، كان عالم الترفيه والتسلية ، المليء بالحركة والصخب . وفى ميدان الأوبرا ، كان كازينو بديعة ، قد حل مكان دور اللهو المنافسة فى شارع عماد الدين . وفى هذا الكازينو كان يستطيع المرء أن يشاهد جميع أنواع الاستعراضات ، من الأوبرتات الباريسية إلى رقص البطن ، وهو يحتسى الويسكى أو العرق . وكان هذا

الكازينو يرحب بضيوفه من جنود الاحتلال ، الذين كانت حمايتهم له من [illegible] الملحة . وكان الاحتفال بافتتاح هذا الكازينو فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ، فقد أفسده خبر اغتيال رئيس الوزراء . ولكن أولئك الذين شيعوا جنازة الفقيد الراحل ، قد وجدوا فرصة فى اليوم [illegible] للتخفيف من وقع المصاب عليهم بإطلاق العنان لمرحهم الصاخب فى صحبة بديعة وفتياتها . وكان المقدر على هذا الكازينو أن ينهى أعماله بعد ذلك ببضعة أعوام ، بقضايا معقدة مع مصلحة الضرائب ، وتهريب لرأسماله خارج البلاد بعمليات بهلوانية ، وقد ظهر بعد ذلك أن ازدهاره كان قائماً على خليط من الاستعراضات والمؤامرات . فى مثل هذه الأمكنة ، كان هناك مجال كبير لنشاط تجار المخدرات ، وعصابات القمار بالورق المغشوش ، وعملاء المخابرات . ولولا مسحة من الاحتفاظ بالشكل الخارجى للسلوك الحسن ، لظهرت بشاعة هذه الدور على حقيقتها . هنا كان النصر للجمال الطبيعى والغرائز القوية . وقد استطاعت شخصيات قليلة ، مثل أسمهان ، ان تحتفظ بنبلها غير العادى . وكان لايزال هناك بقايا من سحر الشرق ، وسط هذه الضوضاء الشاملة - وكان المجمع اللغوى يناقش بجدية واضحة ، إن كانت هذه الكلمة القديمة مذكراً أو مؤنثا ، بينما كان انتشار الإذاعة يعلن النصر النهائى للكلمة المسموعة . لقد كانت هذه الإذاعة تشى بالظنون إلى حد ما ، فالموجات الصوتية كانت تبث إليك بلا تمييز العظات القرآنية متبوعة بالصخب الغوغائى ، وبعد أن تنير قلبك وتصدمك على التوالى ، كانت تسحرك بأنغام أم كلثوم وعبد الوهاب . لقد كان مزيجا يشكل ذوقا فظيعا ، كما وضعه أحد مراسلى الصحف . ولكن من كان يستطيع أن ينطق بالحكم الأخير ، بين الذوق الفاسد والرفيع ، وما هى المعايير التى يؤسس عليها حكمه ؟

ورغماً عن المجتمع الأنيق الرشيق - الذى اختلفت نوعياته إلى حد كبير - الذى كان يجذبه كازينو بديعه ، والأماكن الأخرى التى تجاوره ، كفندقى شبرد والكونتننتال ودار الأوبرا ، فإن هذا الحى كان قد بدأ فى التدهور . فلقد استولى على مقاهى الأزبكية ، لاعبو الدومينو . وكان ميدان مصطفى كامل (ميدان سوارس سابقاً) ، الذى كان ملتقى لشارع سليمان باشا ، مع غيره من الشوارع المجاورة ، هو الذى أصبح يجذب الآن رجال الأعمال ، والعاطلين من أفراد المجتمع الراقى . ففى هذا الميدان وحوله ، ازدهرت المحال التجارية ، ونوافذ العرض ذات الطراز الباريسى ، ومحلات شرب الشاى ، ومحلات بيع الكتب ، ومعارض الصور الفنية - هذا إلى جانب أن المرء كان يستطيع أن ينفذ من هذا الموقع ، سالكاً طرقاً أحسن تخطيطها ، إلى ميدان عابدين والقلعة والمقابر ، دون أن يمر بالدروب القذرة فى حى السيدة زينب ، وحى الدرب الأحمر . إن فن المرشدين السياحيين (التراجمانات) ، تلك الشخصيات الشرقية الرائعة ، التى ترقب تحركات الضيوف الأجانب دائماً على أبواب الفنادق هو فن الحذف أو الإغفال البارع لذكر بعض الحقائق ولكنه أيضا بالطبع فن السمسرة السرية ، وفن توصيل المعلومات إلى الشرطة .

كان قد تم شق طريق من الأزبكية إلى الأزهر ولقد أصبح هذا الطريق سوقاً مزدهرة لتجار الجملة . ولكن الموسكى لم يكن قد فقد كل كنوزه بعد . فلقد ظلت دكاكينه الشرقية - التى هبطت من قمة مجدها القديم ولكنها كانت لا تزال تحتفظ ببعض ثرائها - تقدم الزائر الأجنبى إلى عالم الشرق عن طريق تحفه

ومنتجاته الفنية . وقريباً من الموسكى كان الجانب الروحى فى الشرق يجد ملاذه فى أرضه المقدسة حيث كـان المؤذن ينادى المؤمنـين للصلاة ، خمس مـرات فى اليوم وفى كـل مرة من هـذه المرات ، كـانت المدينة - لفترة قصيرة وفى إجماع لا يشذ عنه أحد - تستعيد وحدتها . وكان للاحتفال الدينى المهيب بصلاة الجمعة مكانة خاصة فى قلوب المسلمين لتخرج المؤمنين من بيوتهم أفواجاً ، وحين تضيق بهم المساجد ، كانوا يؤدون الفريضة فى الشوارع ، حتى شوارع الأحياء الحديثة ، كما لو كانوا يريدون أن يجمعوا بين الإعلان والإيمان . ولعل المرء كان يميز أيضاً فى سلوك الأقباط شيئاً من الإعداد والتدبير ، فى الطريقة التى كانوا يتشبثون بها بكنائسهم ، وهم فى أبهى حللهم فى أيام الآحاد . ثم إنه فى هذه الأيام المريرة التى كانت تتميز بالضيق وفقدان الصبر نتيجة لتحدى الامبريالية والصهيونية ، كان التسامح العظيم الذى ساد على مدى العشرين عاماً الأخيرة بين مختلف العقائد والـطوائف يفقد قـوته تـدريجياً . فلقـد كان هؤلاء المصريون الذين تغلب عليهم روح الفكاهة ، وحب النكتة ، يقعون فى بعض الأحيان فريسة لموجة من الاهتياج ، تخيفهم من أنفسهم .

كان لتخطيط المدينة القديمة دلالة رمزية وكانت هذه الدلالة لا تزال باقية فى القطاع الشرقى منها ، ولكنها كانت تميل إلى الانزواء مغمورة تحت السطح فى الوعى الشعبى ، بدلاً من محاولة العثور على تفسير عصرى وشكل جديد .

إن ما أصبح يؤثر فى نفس المعجب - الذى يشده الحنين - بالأحياء القديمة ، هو ما أصابها من تدهور أكثر من تمسكها بالتقاليد . فلقد أصبح الكثير من قصور المماليك ، بيوتاً للموت وأصيبت هذه الأبنية بتدهور مروع حين اتخذت مساكن لعدد لا حصر له من الفقراء . ولكن ذلك كان لا شك أرحم لها مما لو كانت قد تحجرت وتحولت إلى متاحف وكون أن هذه القضية قد طرحت ، يتضمن نوعاً من النقد الذاتى ، الذى كان يظهر أحياناً فى صورة من التعاطف المقرون بالاحترام ، وأصبح بعد ذلك موضوعاً رئيسياً فى أدب نجيب محفوظ ويوسف السباعى . ولكن الكثيرين عبروا عن أساهم بهذا التخريب الذى أصاب صروح الأجداد ، ووجهوا اللوم إلى البلدية على هذا الإهمال وقيل إن المساجد قد اختفت معالمها فى زحمة المبانى والدكاكين التى أطبقت عليها من كل جانب والتى كان بعضها من أملاك وزارة الأوقاف . وأدان النقاد ذلك الجشع الذى اتسمت به هذه الوزارة التى كان لها من المصادر الأخرى للإيراد ما يوجب عليها حماية هذه الأماكن المقدسة فى هذا الجوار غير الكريم وما فيه من صخب لا يتناسب مع حرمة بيوت الله . ولكن أحداً لم يفكر فى ذلك من قبل . فهل كان ذلك لأنه كان قد أصبح من المستحيل أن يتعرف المرء على نفسه ، بمعزل عن الصورة التى كان يسعى إلى إسقاطها .

الجامعات

كانت العادة أن تحل هذه المشاكل عن طريق علماء الشريعة ، بعد جدل فقهى مستفيض . ولكن الحال كان قد تغير ، صحيح أن موضوع التجديد فى أحكام الشريعة ، كان الباب لا يزال مفتوحاً أمامه

على مصراعيه ، إلا أن التقدم فيه كان ضئيلاً بعد وفاة الشيخ محمد عبده . ومع أنه كان لا يزال هناك وفرة من كبار المعلقين والدارسين للفقه الاسلامى وبالرغم من أن ردة الفعل عند العلماء المتشبثين بالتقاليد ، كانت لا تزال متميزة بالعنف والاهتياج ، ضد أى بادرة للهجوم - كما تشهد تجربة أمين الخولى الحديثة - فإن مركز الثقل فى الجدل كان قد انتقل من التعليق على حواشى تفسير الشريعة وهوامشها ، إلى التعديلات التكتيكية فى واقع الحياة . فلقد شغلت جامعة الأزهر نفسها ، وهى أشد ما تكون إحساساً بمسئوليتها الاجتماعية ، بمشاكل النظم الداخلية ، والتغيير فى اختصاصات الوظائف ، أكثر مما كانت تشغل نفسها بالقضايا والاختلافات المذهبية . ونحن نتساءل هنا ، ألا يعنى ذلك أن العلماء كانوا يهتمون بالسياسة الشرعية (أى الأعمال التى تبررها الأغراض السياسية) أكثر مما يهتمون بالاجتهاد (أى البحث فى الشريعة الإسلامية ، واستنباط ما يمكن أن يكون قد غفل عنه القدماء من قواعد) وأنهم كانوا يقدمون تضحية إلى العالم الدنيوى الذى كان يريد أن يسيطر الأزهر عليه بالدوجما (أى النصوص المفروضة التى لا تقبل المناقشة) . على أى حال ، كان هذا الوجل من التجديد يثير أشد القلق والمرارة فى النفوس .

يعرف المرء الكثير عن هذا القلق وهذه المرارة من مطالعة اعترافات الشباب التى يتحدثون فيها عن محنتهم وعن تطلعاتهم . إنهم غاية فى الجراءة فى بعض الأحيان . صحيح أن هذه الجراءة من النادر أن تصل بهم إلى الإلحاد ولكنها تصل بهم دائما إلى التمرد . ورغماً عن الأساليب العتيقة التى عفا عليها الزمان فإن مزايا تعليمهم ذى الدرب المفرد فى الأزهر ، أنه كان يخلق فى نفوسهم حماسة وإصراراً على هدف مفرد أيضا . وكان النشاط السياسى يشعل فيهم هذه الحماسة ولكنه كان عاجزاً عن إشباعها . إن نضالهم لم يكن قد انتهى بأى حال وكانت الصور التى يتشكل فيها هذا النضال فى تلك الفترة لا تعبر عن عمقه . كان الهياج السياسى هو السمة الظاهرة التى يخشاها البعض ويستغلها البعض الآخر . ولكنها كانت من التقاليد المشتركة بين الطلبة والمدرسين . فحين كان النضال من أجل الدستور على أشده ، كان هتافهم «يحيى الدستور باشا» . ولقد هتفوا ذات مرة بسقوط زغلول . ولم يستطع أن يستعيد تصفيقهم وهتافهم له ، إلا حين زاد « جرايتهم » من الخبز والزيت ، مما جعله يقول ضاحكاً - أن حياتى أصبحت تتوقف على قطعة من الخبز . ولكنهم كانوا أقل تسامحاً أيضا ، مع القادة الآخرين . وسمعهم الناس فى هتافاتهم الأخيرة يقولون « لا نحس ولا نحاس » . وكان الخلاف السياسى يزداد تعقيداً ، بنشوء الخلافات الداخلية بين هؤلاء الدارسين من أهل الدلتا وأهل الصعيد . وكان تعيين شيخ جديد للأزهر يثير مشاكل صعبة ، كما حدث عام ١٩٤٧ . فهل كان يجب أن يقع الاختيار على من يحظى بالتصفيق والتهليل أكثر من غيره ؟ لقد شغل هذا الأمر الحكومة والقصر وسلطات جامعة الأزهر . وبذل الشيخ دراز وكيل الأزهر كل جهد ممكن لتهدئة الحالة . وكان يساعده فى جهوده الكثيرون من أعيان المجتمع وأصحاب المراكز الدينية ، من أمثال صالح حرب باشا رئيس جمعية الشبان المسلمين ، والشيخ حسن البنا إمام جمعية الإخوان المسلمين . وكان الظرف دقيقاً ، فقد اقترب ميعاد الاحتفال بالذكرى السنوية للمولد النبوى ، وكان لابد من وجود إمام الجامع الأزهر كى يرأس هذا الاحتفال ، وإلا انتقل الاحتفال إلى المسجد الرفاعى ، وتلك كارثة لا تحتمل .

وإذا كان كل هذا الهياج يقع فى الأزهر ، فلابد أن ما يقع فى الجامعة الأخرى العالمانية ، أدهى وأمر ! إن هذه الجامعة (فؤاد الأول) كانت تمثل قطباً مختلفاً للفكر ، خاصة فيما يتعلق بالأخلاقيات الاجتماعية هذه الفترة . وكانت تتهم بأنها مسيسة أكثر من اللازم . ولكن ذلك لم يكن صحيحاً كل الصحة . لا شك بأن الطلاب كانوا يحسون بأنهم مهملون (بفتح الميم) . وكان كبار الأساتذة يميلون إلى تركهم ، لشغل بعض المناصب الكبيرة فى الحكومة . إن حى الجامعة بأكمله كان يغلى بالهياج والغضب ، وكانت كل أنواع الاقتراحات مطروحة فيه على بساط البحث . وكانت الكبارى تحمى الشاطىء الشرقى للنيل منه ، ولكن هذه الكبارى كان يمكن فتحها . وكان رجال الشرطة فيه يحملون الدروع التى تقيهم من الأحجار التى يرميهم بها المتظاهرون . كان الجيل الجديد يأخذ جانب المستقبل بشجاعة . فغالباً ما كان الطلبة ساشدون القادة أن يتحدوا ، ولكن دون نجاح . إن هذه الحاجة الملحة إلى الاتحاد ، لم يكن من الممكن هذه الأحزاب التى تنبع بينها الفرقة ولا تجد بينها هدفاً مشتركاً تلتقى عنده ، أن تشبعها . إن التقاليد التاريخية التى كان يمثلها هؤلاء الطلبة ، والتى كانوا يسعون إلى ربطها بتقاليد الفلاحين والعمال ، لم تعد تجد لنفسها التعبير المناسب فى الطرق القديمة . وحيث إنهم لم يكونوا قد اكتشفوا بعد لغتهم الخاصة ، فلقد وجدت حماستهم متنفسها الوحيد فى أعمال العنف .

إن الانفصال عن الماضى ، لم يكن قاصرا بالطبع على السياسة وحدها ، فلقد أثر أيضاً فى سلوك وأخلاق الجيل الجديد ، وهو ماكان سببا لقلق أساتذتهم وأولياء أمورهم ومدعاة لريبتهم . كان قد دخل الجامعة عدد كبير من الفتيات . وبالرغم من أن إدارة الجامعة قد سنت قواعد صارمة تمنع حدوث الفضائح ، وضيقت الخناق على الرومانسية ، إلا أن الصحف الهزليّة كانت تشير على الدوام بأن هذا الاختلاط مشحون بالمخاطر وقالت إن سرب الظباء محاط من كل جانب بأفواج الذئاب .

إن قارىء الأهرام والبلاغ فى تلك الفترة ، كان يواجه كل يوم بصورة عالم مجنون تتلاطم فيه أمواج البشر ويثير الريب . ربما كانت عناصر ذلك العالم بشقيها من المشردين المغامرين ، ونماذجها التى تثير العجب والإعجاب ، جديرة بإدخال السرور على قلوب قراء كتب جارفس[1] بك ، ومادة دسمة للخوض فى سير الناس فى نادى الجزيرة ، ولكنها كانت تخفى وراءها بعض الحقائق التى كانت تنضح بالقذارة والخسة والدناءة . كان هناك المجرمون الذين يدعون انهم من رجال الشرطة ويتزيون بزيهم ، ثم يقبضون على النساء فى الشوارع بأى ذريعة ظاهرية ، ويطلبون منهن أن يصحبنهم إلى القسم ، ثم ينتهى الأمر بإطلاق سراحهن نظير مبلغ من المال . وتبدأ الصحيفة فى إلقاء محاضرة على هؤلاء السيدات ، مشيرة إلى النموذج المشرف لأخواتهم فى سوريا وفلسطين ، اللاتى يضحين بكل ما يملكن من النقود والحلى لمد الجنود العرب بالسلاح ، وكيف استطعن أن يجمعن مبلغا هائلا عن هذا الطريق (ولاشك فى أن هذا الصحفى كان يبالغ) . على أى حال ، ينتهز الصحفى هذه الفرصة ـ ونحن ايضاً ننتفع منها ـ ليذكر

(١) محافظ سيناء الانجليزى فى عهد الاحتلال وصديق كبلنج الشاعر ، ومؤلف كتاب ضوءمسلط على الشرق .

ماتتكلفه السيدة لتجميل نفسها ، حين يبلغ ثمن احمر الشفاه فى السوق من ٢٠ ـ ٨٠ قرشا ، وحين بدأت حتى الفتيات العاملات فى طلاء وجوهن بالمساحيق ، لتصبح كل منهن « ماشية على الموضة » .

وهكذا تجمعت مشاكل الشباب ـ التوتر الجنسى والحيرة فى تأمل الغيبيات ـ لتواجه هؤلاء الطلاب ، سواء أكانوا من الأزهر أو من الجامعة العلمانية ، بالمشاكل المدنية والتاريخية والمعاصرة . لحظة أخرى ! لعل هذا كان هو مطلب المستغلين أو أصحاب المقام او المؤيدين لكل رأى بلا استثناء ، الذين يحسون بأن عالمهم على وشك الانهيار .

وكذلك يمكن أن تكون هذه الصيحة ، تنازلا غاضبا من اولئك الذين يعرفون أن نهاية ذلك النظام قد اقتربت ، وأن هذه النهاية فى أيديهم وعلى أيديهم .

بذخ المجتمع[1] الدولى وفخامته على فراش الموت

للمرة الثانية فى تاريخها الطويل ، لم تعد الاسكندرية عاصمة للبحر المتوسط . ولاحاجة بنا إلى القول ، إن أحدا لم يتنبه إلى هذا الأمر ، رغم أن الكثير من الإشارات كان من الممكن أن تكشف للباحث الموقف عن هذا التدهور ، أو على الأصح ، عن فقدان المجتمع الدولى فيها لروحه المعنوية . إن دَرل الروائى الإنجليزى صاحب الرباعية المشهورة عن الاسكندرية ، كان يعيش هناك كما عاش مواطنه فورستر من قبل . ولكنه لم يختلط إلا بعدد من الأجانب المقيمين هناك ، أو بالزوار المؤقتين العابرين . والصورة المحببة التى رسمها للحياة هناك بما فيها من فخامة ، ومن غراميات ، وما يتخللها من الإيمان بالقوى الخفية وإمكان إخضاعها للسيطرة البشرية ، هى صورة أقرب إلى خيال القصص ، منها إلى الواقع . إنه يصف المصريين الذين يمثلون أغلبية السكان المصريين فى هذه المدينة بأنهم «زنوج»

ويتكرر هذا الوصف المذهل فى رباعيته مرة بعد مرة ـ ومع ذلك فإنه يغفل ذكر حقوق المجتمع الراقى الذى يرتاده منهم . فى فترة مابين الحربين ، تمردت جماهير الإسكندرية ضد صدقى . وبعد ذلك بوقت طويل ، فى ٤ مارس ١٩٤٦ ، كان عدد الجرحى فى مظاهرة واحدة ٣٥٠ جريحا ، وكان عدد القتلى فيها ٣٠ ، منهم اثنان من الإنجليز . كان منظر العلم البريطانى وهو يخفق فوق فندق أتلانتيك ، ووجود عدد قليل من جنود الشرطة الحربية البريطانيين فى كشك فى ميدان سعد زغلول ، قد فجر غضب الجماهير . ويروى احد شهود العيان ما رآه حينئذ ، فيقول ـ رأيت الشوارع مهجورة تماما ، فقد كان جميع السكان مختفين داخل بيوتهم . واستطعت بكثير من المشقة ، وأنا امشى ملتصقا بالجدران ، أن اصل محطة السكك الحديدية . وأخذت قطار الساعة الخامسة بعد الظهر إلى القاهرة . ولم يكن فى هذا القطار مسافر غيرى .

---

(١) المجتمع الدولى الذى يجمع عددا كبيرا من الاجناس فى مصر ، هو ترجمة لكلمة (كوزموبوليتانزم) وترجمتها الحرفية هى (الكونية) .

ولكن هل كان فى وسع هذا المجتمع السكندرى الأجنبى ، أن يسقط من اعتبـاره كل المنـاطق الداخلية للبلاد وجميع سكانها ، الذين يمدونه بثروة من تجارة القطن ؟ لعلهم كانوايستطيعون أن يتجاهلوا هؤلاء السكان ، وهم يسلبونهم نصيبهم العادل من قيمة هذا المحصول الثمين ، ولكن الذى لاشك فيه انهم لايستطيعون ان ينسوهم . إن هؤلاء المضاربين المجرمين ، ورجال الصناعة ، وأصحاب الأملاك الذين كانو يتناولون القهوة او الوسكى فى نادى محمد على ، ذلك المكان الذى كان ملتقى الكهول من المجتمع الراقى السكندرى ، كانوا يعرفون تمام المعرفة ، من الذين يتوقف عليهم كل شىء فى حياتهم . وكان إلغاء المحاكم المختلطة الذى تم فى صيف ١٩٤٩ ، قد استعاد السيطرة للقانون العام الموحد على جميع القاطنين على أرض مصر ، بما فيهم هؤلاءالسادة . وبمناسبة هذا الإلغاء ، وجد كل قاضى من قضاه المحكمة التى الغيت نيشانا على مكتبـه فى الصباح ، هـو نشان النيـل . وأقام وزيـر العدل مـأدبة فى الإسكندرية لوداع هؤلاء القضاة . ان هذا الإلغاء للمحاكم المختلطة ، كان نهاية عصر .

كان « دورل » مؤلف الرباعية ، يعلم جيدا أن هذه هى النهاية ، لأنه كان يضفى على الصورة التى ! رسمها للإسكندرية نكهة الموت . ولكن الكثيرين من الأجانب ظلوا يعيشـون هناك ، وكـانوا لايزالون يعتبرونها مدينتهم . وبينها لم يكن الإيطاليون قد أفاقوا بعد من الإجراءات التى اتخذت ضدهم أثناء الحرب ، كان اليونانيون فى حالة طيبة من الازدهار . وكان اساسا على حساب الجالية اليونانية هناك أن تم التمصير بعد ذلك بسنوات قليلة وكان يبدو ان البحر الابيض المتوسط قد جار على هذا الساحل الافريقى إلى الحد الذى جعل هذه المدينة تنجب شعراء يكتبون بلغات البحر الابيض المتوسط من أمثال شهادى واونجارتى والإسكندرى الأكثر منهم جميعا كافافى .

كان الأخير قد أمضى السنوات فى حياته فى الطابق الاول من بناية رمادية تقع على مرمى حجر من شارع النبى دانيال (حيث يقع قبر الإسكندر كما تقول الاسطورة) وكان لهذه البناية نصيب من المجد فى اوائل القرن بطوابقها الثلاثة وطابقها الارضى المرتفع عن سطح الشارع وشرفاتها التى تطل على حدائق المستشفى اليونانى ولكن لم يحل عام ١٩٣٥ إلا وقد هجر معظم الاثرياء اليونانين هذا الحى حيث بنوا لأنفسهم الفيلات الأنيقة التى تطل على حدائق المدينة على بعد حوالى ميل واحد فى مساكنهم القديمة

ويقول كتاب (تجربة شخصية) للدكتور هنرى لكاى وزوجته عن مسكن كافافى مايأتى ـ جئت إلى الاسكندرية بعد وفاة كافافى بعامين وكان شارع النبىّ دانيال ـ الذى تغزوه ضوضاء الترام من الخامسة صباحا إلى وقت متأخر من الليل قد تسلمه الآن صغار التجار . فكنت ترى محلا للخردوات إلى جوار مكتبة صغيرة ومحلا لبيع السجائر إلى جانب محل لبيع اللعب وكان من النادر أن تذهب سيدات المجتمع الراقى إلى هذا الشارع لشراء مايحتجن إليه حيث كانت فرصة الالتقاء مع إحدى معارفهن ضئيلة .

وفى بعض ساعات النهار كان شارع النبىّ دانيال يزدحم بالمارة الذين يمرون خلاله دون توقف وكان هؤلاء يأتون من الرمل فى طريقهم إلى مباهج مشارب الشاى ومتاجر شارع شريف وفؤاد ودور السينما فى وسط البلد .

كانت عيشة أغنياء الإسكندرية سائغة راضية ففي الصيف كانوا ينتقلون إلى فيلاتهم في العجمى حيث كانت الرمال على وجه التناقض ـ تزرع بأشجار التين . وفي سيدي بشر كان هناك نواب معينون يدعون مليونيرات كل يوم للغذاء . وكان فرغلي وعلى امين يحيى وحافظ عفيفي يستأنفون مناقشتهم حول خروف يشوى على النار على طريقة البدو وكان الجميع يضحكون على نكت كـامل الشنـاوي ويبكون لذكريات أحمد الألفي عن شبابه .

وإذا كان صحيحا كما يقول «هولدر لين» ـ إن حياة الإنسان تحيا جزئيا على المستوى الشعري وجزئيا على المستوى التجاري كما كان الحال بالنسبة للغالبية العظمى من افراد الجالية الاوربية فلعلنا نستطيع ان نتصور ان هذه المدينة ـ بالرغم من حصارها في الداخل والخارج بالقوى التي تنادي بالقومية ـ كانت مع ذلك في تلك الفترة سوقا صاخبة تعج بالمساومات . إنها كانت تفتقر إلى أي نوع من البناء المنسق لانها كانت تحس بأن قيمها الاقتصادية والعقلانية والاجتماعية كانت كلها مستوردة من الخارج وأنها محكوم عليها بالموت تاريخيا وأنها لن يكون لها مستقبل .

لهذه الأسباب الموضوعية ومن خلال وعي ذي أثر رجعي ، نشعر بأنه كان هناك جو جنائزي حول هذه الامجاد التي كانت تمثل نهاية عصر . في الفيلات الفخمة في الرمل ومصطفى باشا المختفية في عمق الحدائق الجميلة لم يكن السكون المخيم على القاعات سوى مرور السفرجي أو حركة المتردواوتيل وهو يخطو في هدوء كالاشباح . وفي الغرف التي كانت تصطف الصور على جدرانها ـ وبعضها من روائع كبار المصورين ـ كان طراز الاثاث الباروكي خليطا من طراز لويس الخامس عشر والطراز التركي ، وكانت الكتب في الطبعات الفاخرة . هنا كان الضيوف يتسامرون ويناقشون في احترام آخر مغامرات الملك في عبارات مثل ـ إنه رجل في غاية الوسامة فما الذي يمنعه عن هذه المغامرات . . . . . . إن الملكة لاتلد له إلا البنات أو كانوا يتكلمون عن الخيل حيث إن السباق كان الموضوع الوحيد الذي يتركز فيه اهتمام الكثيرين من افراد هذه الطبقة ومنهم الأمير سعيد طوسون ولعل سبب ذلك أنه كان المجال الوحيد الذي يتألق فيه وكان الجميع يلتقون في حفلات السفارات ويتناقشون في مواعيد الغرام في محل بودرو أوفي بار ستروديس.

وكانت هناك قصة يتكرر سماعها عن تقديم أحد رجال الأعمال اللبنانيين إلى دائرة الصفوة من أفراد المجتمع الراقي بعد أن حفيت قدماه في الحصول على توصية من إحدى وصيفات الملكة .

ورسم أحد المعاصرين صور هذه الوصيفة فقال كانت عجوزا جدا وحين استقبلتني كانت تلف جسدها المنكمش في رداء داكن طويل معقد له حواشي من الاشرطـة العريضـة والمعقودة عـلى شكل الفراشات ويغطي أعلاه عدد من الشيلان وهي تتكيء على تل من الوسائد وقريبا منها كانت هناك مائدة عليها صور فوتوغرافية في إطاراتها للملك والملكة وبناتها وصور أخرى لأفراد وجماعات من ذوي الشوارب المدببة وهم يبتسمون تحت طرابيشهم وكانت هذه السيدة هيَ أكثر مافي هذه الغرفة المزدحمة ضآلة وضعفا وأكبرها عمرا كما كانت السبب الوحيد لوجود هذه الأشياء جميعا وكان رأسها المرتعش المنحنى بوجنتيه الغائرتين يختفي في ثنايا القماش وعقود اللؤلؤ والشيلان . وفي هذه الكتلة التي ليس لها شكل يعرف

ولا كيف يوصف بما يغطيها من المساحيق وما يتوجها من حلقات الشعر الصغيرة التى يختلط فيها الأحمر بالأبيض وتبرز منها الدبابيس كالشوك وبما فيها من بقع غريبة من الأحمر القانى على عظام الصدغ والفم وكانت العينان الخاليتان من الرموش بإطار الكحل الذى يحيط بها تبدو أن فى لون اسود غير واضح :

نداء الموت

إن الكثير من هذه التفاصيل ، التى ادين بها لشهود العيان ، كانت تنشر أيضا من يوم ليوم فى الصحف . ولقد اقتبست الكثير من هذا المصدر . وصحيفة الوفيات فى الجرائد اليومية ، هى ما يهم المؤرخ بوجه خاص . إن الكبرياء الوقور التى تتمثل فى عمارة (القرافة) ، التى تتجمع حول قباب قايتباى وبرقوق ، توحى بالرثاء المنشور فى الصحف ، الذى كثيرا ما يتخلله صورة الفقيد . وهكذا يصبح الموت مناسبة للاعلان عن كرم الأصل والنجاد . عدّد عمدة دسوق فى إعلان وفاته ، من بين أقاربه ، مدير الحدائق فى مصلحة السكك الحديدية ، وأربعة محامين ، ومستشارا فى مجلس الدولة ، ومدير مصلحة التليفونات والتلغرافات ، وعددا من موظفى البلديات ، وأحد الباشاوات أيضا . إننا نجد تاريخ قرن كامل ، ودراسة كاملة لأشكال فئات المجتمع ، فى هذا الإعلان .

كان وجه هدى شعراوى - الذى لم تكن تغطيه إلاغلالة رقيقة شفافة كرمز للحجاب - لا يقل جمالا فى يوم موتها ، عما كان أثناء حياتها المناضلة . كان ميلادها عام ١٨٧٩ ، وكانت ابنة سلطان باشا ، ذلك الرئيس لمجلس النواب الذى كانت لديه البراعة الكافية كى يبتعد فى الوقت المناسب عن حركة عرابى ، وأن يضمن بذلك الاحتفاظ بثروته ومكانته . ويبدو أن طفليه عمر وهدى ، كانا مصرّين على التكفير عن المصدر المريب للثروة التى ورثاها عن أبيهما ، فأسهم الابن فى تبنى مشروعات طلعت حرب ، وأصبحت الابنة بطلة لحركة مقاومة الاحتلال ، وحركة المطالبة بحرية المرأة .

فى القاهرة ، كانت مدينة الأموات تجاور مدينة الأحياء . لم تكن الرابطة بينهما هى مجرد استمرار الطراز المعمارى فى المدينتين ، أو مجرد الزيارات المعتادة أو الشعائرية فحسب ، بل كانت نوعا من التزاوج أيضا . لم يكن فى هذه العلاقة شىء يتسم بالحزن على الإطلاق . بل الحقيقة أن الوعاظ كانو بين الحين والحين ، يهاجمون الاحتفالات الجنائزية ، ويدينون ما يصاحب الاجتماعات الأسرية فى المقابر من عبث وطيش . ولكن إذا كان الموت يمثل جزءا من السيرة الطبيعية للأشياء ، كما يمثل إرادة الله ، واذا كان يسمح للأسر بإظهار ثرائها ، وتقدير وتعديد أقربائها وانسبائها ، إلا أنه كان من الممكن أيضا ، أن يتخذ أشكالا اخرى تتسم بالقبح والبشاعة ، وتثير مشاعر من نوع آخر فى قلوب الناس . واذا كان من المعروف أن عدد الوفيات فى مصر يزيد فى أشهر الصيف ، إلا أن زيادة هذا العدد فى صيف ١٩٤٧ ، كانت قد بلغت حدا يبعث على الأسى .

بعد ثلاثة أو أربعة أيام من عودة النقراشى من هيئة الامم واستقباله بمظاهر الحفاوة كما لو كان منتصرا ، تفشى بصدفة عجيبة وباء الكوليرا فى مصر فى ٢٤ سبتمبر ١٩٤٧ ، أو على الأقل تسللت أنباء

انتشاره فى الصحف فى ذلك اليوم . تحدثت أول أنبائه غير المؤكدة ، عن ظهور بعض الحالات فى إقليم الشرقية ، وإقليم القليوبية القريب من القاهرة . وفى الخامس والعشرين من الشهر ، كانت الصحف أكثر اسهابا فى بياناتها عنه ، وبعد ذلك فى اليوم السادس والعشرين والأيام التالية ، كانت البيانات المصحوبة بالصور الفوتوغرافية عن الكوليرا ، تملأ الصفحة الاولى بأكملها من كل صحيفة . وغالبا ما كانت هذه البيانات طيلة ذلك الصيف ، تمثل أهم مادة للأخبار ، إلى حد ربما كان يتسم بالمبالغة - ومن يدرى ألم يكن الغرض من هذه المبالغة ، هو تحويل اهتمام الناس بعيدا عما يقلق الحكام ؟ يبدو أن هذا الوباء ، الذى يذكرنا بوباء آخر سابق كانت صدفة تزامنه مع بدء الاحتلال تضفى عليه سمة الرمز أيضا ، عام ١٨٨٣ ، كان قد قوبل بجهود جادة . فلقد كرس الأطباء أنفسهم بإخلاص نادر لمقاومته ، وأظهرت وزارة الصحة شيئا من الكفاءة ، التى كان يتخللها بعض حالات الإهمال المذهلة . وضحى الكثيرون من الأطباء الشبان بحياتهم فى مواقع العمل . وزارت الكثيرات من سيدات المجتمع الراقى القرى المصابة ، دون أن ينهيهن عن ذلك مخاطر العدوى . سافرت مارى كحيل مع صاحباتها إلى الصعيد ، ورافقتهم إلى المحطة جماعة تضم بعض الأميرات . واكتسح البلاد كلها نوع من الإجماع المأساوى على مقاومة هذه الكارثة . واشتركت جميع المذاهب الدينية فى الصلاة ، وفى ٢٤ أكتوبر ، نشرت الأهرام دعاء ، وضعه كبير وعاظ الأزهر . وعبر السياسيون علنا عن اهتمامهم وقلقهم وكان خطاب النحاس فى هذه المناسبة يعكس طيبة قلبه وأبوته ، وتلك السذاجة المشهورة التى تمس شغاف القلوب ، والتى كان يستغلها - كما نعلم - أكبر استغلال .

فى أكتوبر ، بلغ عدد الحالات الجديدة ٣٦٠ ، وبلغ عدد الوفيات فى يوم واحد ١٧٥ . وبحلول نهاية الشهر ، كان عدد الحالات الجديدة فى يوم واحد ٨٩٣ ، وللوفيات ٤٧١ . وبينما كان الوباء يسير فى طريقه ، كان العنف والفساد يعمان أنحاء البلاد .

فى هذا الظرف الحرج بالذات ، قامت معركة كبيرة - تمتد جذورها إلى الماضى البعيد - بين الفلاحين والبدو فى منطقة دشنا . كان البدو من عربان الهوارة الذين سيطروا على الصعيد أثناء القرن الثامن عشر ، ثم استقروا بعد ذلك فى مواقعهم ، كما يحدث للكثيرين من الرحل . ولكن بعض جماعاتهم كانت لا تزال بدوا أو عربانا ، وكانت العلاقة بينهم وبين الفلاحين متوترة . وقطع مدير قنا إجازته ، وجاء يحاول إجراء صلح بين كبار الفئتين . وكان كلا الطرفين قد تحصن فى القرية ، وكانا يتبادلان إطلاق النار على البعد .

وفى آخر الأمر ، تم مصادرة حوالى مائة قطعة من السلاح ، ولكن لم يكن هناك ما يؤكد أن هذه هى القطع المستخدمة . على أى حال ، استطاع المدير فى النهاية ، أن يجمع الطرفين فى حفل مهيب ، حيث تبادلا العناق . ونشرت الصحف صورة فوتوغرافية للمشهد ، يظهر فيها صف من الرجال فى أثوابهم الفضفاضة ، وهم يقسمون على العيش فى محبة وإخاء إلى آخر العمر .

ولكن ذلك لم يكن إلا شكلا ساذجا من العنف ، وكان يتلوه دائما الوصول إلى حل حاسم بشأنه .

ولكن العنف فى المدن كان يختلف عن ذلك شكلا وموضوعا ، إذ كان يثير عددا من المشاكل القانونية إلى جانب المشاكل الواقعية . من كان المذنب ؟ أهو الإرهابى أم السياسى ، أم هو الضحية ؟ لقد توالت حوادث القتل فى العاصمة ، حتى لم يعد إنفجار القنابل يدهش أحدا . فى ٦ مايو ١٩٤٧ ، انفجرت قنبلة فى سينما مترو ، قتلت خمسة من النظارة وجرحت عددا كبيرا . وفى هذه الأثناء كانت السلطات القضائية التى تحقق فى مقتل أمين عثمان ، تعمل فى جو لا يبعث على السكينة وهدوء النفس . فقد وصلت المظاهرات إلى قلب جلسة المحكمة . كيف يعجب المرء من ذلك ؟ لقد انهارت الأخلاق ومعدلات السلوك . هل كان القاتل وغدا أم كان بطلا ؟ إن المحاكم التى لم يكن لديها القدرة على تبرئته لم يكن لديها الشجاعة أيضا على إدانته . وكانت روزليوسف قد أجرت معه فى السجن لقاء صحفيا .

كان دعاة الأخلاق ساخطين ناقمين . وقال المؤرخ الرافعى - إنى وأنا أدين هذه الجرائم ، بوصفى من المؤمنين بعدم الإلتجاء إلى العنف ، لا أرى تفسيرا لهذه الظاهرة التى تفشت ، إلا فى أنها دليل على ضعف الحركة الوطنية . فحين تكون البلاد كلها مشتعلة بالحماسة ، لا تكون هناك حاجة إلى إستخدام وسائل العنف وإن رجال جيل الرافعى ، كانوا لا يزالون يذكرون بالحنين فترة ١٩١٩ تلك الفترة التى ظهرت فيها أول حركة وطنية فى أعقاب الحرب الأولى ، والتى كان العنصر الغالب فيها لبعض الوقت - كما كان يبدو - إجماعا حماسيا من جميع طبقات الشعب ، يسيطر عليه المنطق ، ويوجهه مثل أعلى لنظام برلمانى مرتقب . ولا شك أننا حين ندقق النظر ، فإننا نتعرف على ذلك الحنين وتلك المثالية ، الذين يكونان حكم الرافعى على هذه الظروف السائدة . ولكن حقيقة أن هؤلاء الرجال ، الذين كانوا من المناضلين المقاتلين فى ثورة ١٩١٩ قد أدركوا أن هناك اختلافا كبيرا بين مصر الحديثة ، ومصر كما كانت فى أيامهم ، كان يكشف عن أن تغييرا جذريا قد حدث فعلا . يستمر الرافعى فى تعليقه ، فيقول شاهدت الحركة الوطنية بعد الحرب الثانية ، تدهورا فى تلك الروح التى دمغت ثورة ١٩١٩ بطابعها - فلقد فقدت ثقتها بنفسها ، واتسمت تصرفاتها بالافتقار إلى المهارة ، وأصبحت قاصرة على جماعة صغيرة من الشبان الذين فقدوا حماسة التوجيه الرشيد الذى لابد منه لكل حركة وطنية . . إن هذا الرجل الذى ينتمى إلى جيل سابق ، لا يدرك تمام الإدراك ، طبيعة القوى الجديدة الصاعدة . وعلى أى حال ، فإن النتيجة التى وصل إليها ، هى مزيج من عناصر الحق وعناصر الباطل . إن الحقيقة ، هى أن البلاد كانت تهرب من سيطرة معلميها . فقد كان يبدو أن جيلا بأسره قد أخفق . أو - على أى حال - فإن خدماته لم تعد من العظم بحيث تبرر ما حصل عليه من المزايا . . .

الفقر والرعب والضالة المنشودة

حين نفكر فى مصر ، فإننا نفكر فى تربتنا - «أمى الأرض» التى كان يستحضرها أبو شادى فى أشعاره بصورة مؤثرة . إننا نتعرف فى صروحها الخالدة ، ونصبها الأثرية الصلبة ، وكـذلك فى بنيـة أبنائهـا القوية ، على تلك الطفلة العميقة ، التى هى خليط من طمى النيل والرمال ، التى تغذى نباتاتها المزدهرة ومع ذلك ، فإن المجتمع يفرض قيوده على هذا النماء الغزير . يقال إن علم الهندسة قد ولد فى مصر هذه الكلمة المركبة (جيومترى) المقتبسة من اللغة الإغريقية ، معناهـا الحرفى «قيـاس الارض» . ومن هذا المعنى الأصيل ، يمكننا إدراك ذلك التنافس الاساسى بين ذلك السخاء الـدائم الحضور وتلك الحيـاة الأصيلة ، وبين النموذج الذى يفرضه الأنانية والتجريد على الأرض إن المساحة التفصيلية المعروفة من قديم الزمان فى البلاد ، والتى أجريت مرتين تحت الاحتلال البريطانى ، لم تكن عملية طبوغرافية ، بقدر ما كانت عملية ضريبية . على طول تاريخ مصر ، منذ الماضى السحيق ، كان كل مجهود يبذل فى التفصيل الدقيق ، او الصياغة او الاستغلال ، يعنى قيدا جديدا على حيويتها الأساسية . هنا كما فى كل مكان آخر ، كانت اللهجة - لغة الكلام العادية والمعيشة اليومية - تستتبع بالضرورة نوعا من الاختزال . ولكن كان ذلك بقدر أكبر هنا عما كان فى أى مكان آخر ، وقد تفاقمت تلك الظاهرة بشكل خطير ، منذ فصل الاحتلال الأشياء عن رموزها . ليس لأن مستلزمات الحياة الحديثة وممارستها . قد فرضت على الناس أن يقلدوا النماذج الأجنبية فحسب ، بل كذلك لأن التمزق الذى أجرى على دلالات الكلمات وتطورها ، كان قد ازداد حده بسبب الطبيعة الأحادية للغة النظام الاقتصادى ، المؤسس على رأسمالية التوسع فى تجارة القطن . إن هذا الانقلاب فى دنيا المعانى والأسماء ، هو الذى يجب أن نضعه نصب أعيننا ، إذا كنّا نأمل أن نتفهم تاريخ الجماعات ، والوظائف الجماعية والفردية ، التى زاد ضجيجها واهتياجها إلى حد كبير فى مصر ، منذ نهاية الحرب الثانية .

الفلاحون أوالمعذبون فى الارض

كان كل مايجرى عـلى المجتمع من تغيـير ، يقاس بـأثره عـلى تلك الكتلة المتضامنـة الكثيفة فى القاعدة . فعلى قدر التفاعل مع هذه القاعدة ، كانت تقدر الأهميـة النسبية للفـرد أو الشلة ـ للعضو الرجعى من الطبقة ذات النفوذ أو البروليتارى الثائر ـ لعضو الاخوان المسلمين ، أو العقلانى او الضابط المتمرد ، للجماعات التى تتكون أو تنحل ـ لمن يفرض شخصيته او يعتزل إلى عالم التجهيل . كانت هذه القاعدة هى عالم الفلاحين . كما كانت ايضا موضوعا رئيسيا للبلاغة منذ وقت طويل . لقد أوحت بالكثير من القصص ، والاشعـار ، والجـدل العـاطفى ، والخـطابـات الإنتخـابيـة . والحق إنها ظلت رغم ذلك «المجهول العظيم» . اقرأ مثلا ، المقال عن الفلاح فى قاموس العادات لأحمد أمين . وهناك أدلة أخرى ، أكثر إلفاتا للنظر . ولعل من المناسب أن نقتبس بضع صور من عمل معـاصر ، هـو كتاب «المعذبون فى الأرض» لطه حسين .

كان هناك طفلان يلعبان على كومة من المخلفات فى ركن أحد بيوت القرية . وكان أحدهما غنيا والآخر فقيرا . أحضر الطفل الفقير باقة من الزهور البرية أعطاها للطفل الغنى ، دون أن ينبس بكلمة . كان يود لو أنه دعى للمشاركة فى الحصول على نصيب من بقايا الوليمة التى يجرى إعدادها فى بيت الأسرة الغنية . فقد كانت هذه الأسرة تستعد فى ذلك اليوم لاستقبال ضيف من أولياء الله الصالحين ، وكانت رائحة الوليمة وجلبة الاستعداد لها ، قد شدا إليها كل حواس وتفكير الطفل الفقير . ولكن القدر لم يمهل هذا الصغير التعس فقد دهمه القطار وهو يعبر أحد تلك المزلقانات التى تنتشر فى الريف . قال الناس ـ لقد أكله القطار . وكان هذا هو كل شىء فلم يكن لهذا الطفل شخصية مستقلة ينفرد بها ، بل كان يمثل مصر كلها «وحين أشير إلى صلاح ، فإنى أشير إليك . فهناك ألوف بل ملايين من صلاح فى مصر» . وتلمس من خلال هذه القصة ، تلك الفكرة المسيطرة عن التعدد والتضاعف ، الذين لم يكن فى وسع أى فنان من تلك الفترة أن يتجنبها . ثم يأتى بعد ذلك الاستنتاج الحتمى ـ هل تملك مصر اليوم أى أداة سياسية فعاله ، تستطيع بها أن تحقق الإصلاح ؟ إننى لن أجيب على هذا السؤال ، فالجواب واضح . والكثيرون فى طول البلاد وعرضها ، يسألون الآن هذا السؤال علنا .

إن الصورة التى يرسلها هذا الكاتب الكبير ، صورة قاتمة ـ إن مصر لا تفقد دمها فحسب ، بل تفقد أيضا أبناءها وبناتها الذين لايحسون بذلك ، أو اذا كانوا يحسـون به فـإنهم لايبالـون إنه يتـوسع بالضرورة فى هذه الفكرة ، ولكنة يصرح بها من القلب ، وتحس بأنه قد نجح فى اشراكك معه فى الأسى الصادق .

إنه يصور ضحايا آخرين ـ الموظف الصغير ، الذى هـو «قبر يتحـرك» ولكنه قبـر طلى بـالطلاء الأبيض ، والجامعى القبطى ، وموظف البريد الذى يكاد يموت جوعا ، ولكنه يعول أسرة كبيرة وصياد السمك الذى يصيده وهو يسير عند الشفق على شاطىء النهر والظلام المحتشد يزيد من تعاستـه «إنه هادىء النفس فى أعماقه تعبر إلى شفتيه فجأه ابتسامة مرهقة تحاول أن تعبر عن استسلامه لمصيره ولكنها

لاتكشف الا عن كآبته التى يتخلف فيها قبس ضعيف من الأمل . ثم هذه اللمسة التى تمس شغاف القلب لقد تسرب ظلام الليل إلى روحه وأصبح إحساساً كله سواد فى سواد لايتخلله شعاع واحد من النور . إنه يدلج فى عتمة الليل دون خوف . إذ إن كل مافى داخله قد استحال إلى خوف . إن التعاسة حين تصبح واقعا ملموسا تخدر الإدراك إلى الحد الذى يجعله يندمج ويذوب فى الواقع الذى يحيط بـه وهو واقع يستوجب الحداد . ونجد هنا أيضا صورة لامرأة عجوز تعيش فى قرية متخلفة فى أعماق الصعيد «إنها تسير منحنية إلى نصفين لقد حاولت أن تنصب قامتها ولكنها عجزت ، ولذلك انحنت مرة أخرى إلى الأمام وكأنها قد أجبرت على التشبث بالأرض» .

الأرض هى تلك الطينة الصفراء التى يصعب الخروج منها والتى غالبا ما يهملها علماء الإجتماع إذ أنهم يبدأون تحليلهم على مستوى أعلى كثيرا . كانت مصر فى تلك الفترة لاتزال محرومة من الطرق وعلى الأخص الطرق الزراعية . كانت السيارات لاتستطيع السير إلا على عدد محدود جدا من الطرق الرئيسية وغالبا ما كانت عواصم الأقاليم تبعد ساعات أو أياما عن الأرض الداخلية التابعة لها ، إذ كان المشى على الأقدام أو ركوب الفرس أو الحمار هو طريقة الوصول إليها . ولذلك كانت البلاد أوسع كثيرا مما هى الآن من الناحية الاجتماعية . من هذه الأرض التى لم تستكشف بعد والمحصنة ضد غزو الغرباء ، كان ينبثق كل شىء سواء أكان أغلبية فى الانتخابات أو ثروة من محصول القطن .

كانت البيانات الديمغرافية كتلك التى تكشف عن ازدياد معدل النمو للسكان قد أصبحت شيئا مألوفا ، ولكن هذه الظاهرة كانت غير واضحة المعنى ، فلقد كانت هذه الزيادة فى عدد السكان تعكس فى ناحيتها الإيجابية رد الفعل المعاكس للاستعمار الذى كان تعديه على البلاد كمّا فى الأساس وكانت تعكس فى ناحيتها السلبية تضاؤ ل نصيب الفرد من مصادر الثروة المتاحة . وعلى هذه الناحية السلبية وضع النقاد المعاصرون كل تأكيدهم الذى لعله كان يتسم بالمبالغة ، فكانوا يحّملون هذا العامل الديموغرافى المسئولية الكاملة فى إفقار أهلِ البلاد فى حين أنه قد يكون له أسباب أخرى .

وحقيقة أخرى مسلم بها . كانت عدم العدالة فى تقسيم الأرض بين الأغنياء والفقراء وهى حقيقة ثابتة لايقلل من شأنها انتشار العلم بها على مدى نصف قرن ، كان لا مناص من الإسراع بذلك الاتجاه الثنائى فى ملكية الارض نحو التركيز والتفتيت . كان الملاك الكبار (فوق ٥٠ فدانا) يملكون ثلث المساحة المزروعة بينما كانت نسبة عددهم إلى سكان القطر لا تتجاوز ٤ ر٠٪ أى أربعة فى الالف وكان الثلث الثانى من الأرض مملوكا لصغار الملاك وأواسطهم (من ٥ ـ ٥٠ فدانا) وكان عدد هؤلاء قد ظل ثابتا الا أن نسبتهم إلى العدد الكلى للسكان قد نقصت من ١٥,٤ ٪ إلى ٥,٥ ٪ أما الثلث الأخير فقد كان يملكه أولئك الذين تقل ملكيتهم عن خمسة أفدنة ، ولقد زاد عدد هؤلاء الفلاحين المساكين إلى حد مخيف فقد زادوا من ٧٦١ر٠٠٠ شخص إلى ٢ر١٢١ر٠٠٠ شخص بينما نقص متوسط نصيب الفرد منهم من ١ر٨٥ فدانا إلى ٠ر٨ فدانا وكان هناك كذلك عدد هائل يبلغ حوالى مليون ونصف مليون فرد يملكون قطعا صغيرة تقل مساحتها عن نصف فدان بحيث لم تعد الأرض تمثل بالنسبة إليهم وسيلة يعتمد عليها فى الإنتاج .

لو أن هؤلاء الخبراء الذين أمدونا بهذه الأرقام كانوا مؤرخين لتبينوا أيضا التغيير الكيفى الذى حدث فى المجتمع على مدى الأعوام المائة الماضية ، لقد وقعت صدمة الاستغلال الرأسمالى الأولى على مجتمع منظم عميق الجذور ، وإن كان فقيرا ، ولكن العالم الذى تحكمه الرأسمالية الآن كان قد تفتت ، فعلى كلا الجانبين فى تسلسل الملكية الزراعية ، كان ذلك التغيير الذى بدأ يلفت النظر منذ عشرين عاما قد أصبح واضح المعالم الآن ، لقد فقدت الزراعة اتصالها بالواقع فقد كان كبار ملاك الأراضى بعد خضوعهم لمخاطر تجارة الصادر يبدّدون الجزء الأكبر من دخلهم على حياة الترف أو يجمدونه فى بناء العمارات الضخمة التكاليف مستخدمين ذلك رمزا لعلو مكانتهم الاجتماعية أكثر منه مصدرا لتأمين وضعهم الاقتصادى . أما الفقراء فى محاولتهم اليائسة للاحتفاظ بالأرض فقد وجدوا أنفسهم قابضين على تراب لا جدوى فيه وهم يدفعون إيجارا أكبر من قيمة إيجار الأرض إلى جانب أن الاستثمار فى الزراعة قد ظل ضعيفا وكأن الارض ذاتها فى تناقص واضح ، فقد فقدت طبيعتها المادية فاذا أخذ المرء فى الاعتبار أن الارض تمثل نصف الدخل القومى بالإضافة إلى أثرها فى المجتمع ، وإلى قيمتها الوراثية ، فإنه يستطيع حينذاك أن يدرك مدى الشر الذى أصاب الأرض والاقتصاد والمجتمع ، وبالطبع فإن من المحتمل أن تكون بعض الثروات القروية قد صمدت بل نمت وتضاعفت وأن تكون هناك قلة قليلة من الصفوة قد حصلت على نصيب من الفائض التكنولوجى ، وأن يكون الوعى التاريخى للأمة قد أحرز بعض التقدم من خلال إخفاقة أكثر مما أحرز من خلال نجاحه ، ومن خلال حاجاته الملحة ، أكثر مما أحرز من خلال مكاسبه . ولكن ذلك التفتت المشئوم فى الكتل الجماهيرية وذلك الفساد الذى دب فى المؤسسات الجماعية وذلك التدمير للأعماق والعادات والمؤسسات الريفية يجعل النتيجة سلبية والرصيد فى حساب هذه المتغيرات مدينا .

كانت الجماهير تعانى من عجز قدرتها الشرائية عن الوفاء بحاجتها من سلع الاستهلاك وكان يزيد من حدة الإحساس بهذا العجز ماتراه من تفاوت كبير فى مستوى المعيشة بين طبقات المجتمع . فسواء أكان الاستهلاك مما يقدر بعدد السعرات أو بوزن الغلال أو بعدد الأمتار من نسيج القطن فإن نصيب الفرد من هذه السلع المختلفة قد ظل ثابتا على حالته على مدى جيل كامل . لقد قدر الاقتصاديون أن مصر جمعت حوالى ٤٠٠٠ مليون جنيه أثناء الأعوام الخمسين الماضية ، فماذا فعلت بهذا المبلغ ؟ قدرت ثروتها الكلية بمبلغ ٥٠٠٠ مليون جنيه مصرى ، وكان دخلها السنوى من رأسمالها يقدر بنسبة غاية فى الضآلة هى ١٥٪ مما جعل نصيب الفرد يمثل رقما منخفضا إلى حد يدعو للرثاء . ثم أن الثقة فى الاقتصاد كانت قد تبخرت ونشأ عن ذلك نقص فى قيمة الودائع فى بنوك الادخار من ٣٣٫٧ مليون جنيه فى عام ١٩٤٦ ، إلى ٢٨٫١ مليون جنيها فى عام ١٩٥٢ . كما نقص عدد الشركات المحدودة ، وكذلك قيمة رأسمالها فعلى مدى ست سنوات انخفضت قيمة الأسهم بمقدار ٤٠٪ .

إن رجل الاقتصاد الذى أمدنى بكثير من هذه البيانات التى تدعو إلى الأسى ، كان قد توصل إلى نتيجة أنه بعد فترة من النمو النسبى من ١٨٩٨ إلى ١٩١٣ ، انتكست مصر أكثر مما تقدمت فالرقم الحقيقى للدخل القومى فى عام ١٩٥٢ ، كان يمثل ٧٠٪ فقط من قيمة الدخل القومى فى عام ١٩١٣ ،

واللوم فى هذا الركود ـ الذى يناقض المنطق والذى يكاد أن يبلغ حد التدهور والذى كانت آثاره تظهر جليا فى الحياة اليومية ـ كانت مسئوليته فى رأى الشعب صراحة أو ضمنا تقع على رأس السلطات الحاكمة ولكن أية سلطات ؟ إن الكثير من هذا الغضب العام لم يستطع أن يجد لنفسه صورة للتعبير ولكنه اتبع بدلا من ذلك خط الأحزاب القديمة ، أو اتخذ طريقة النقد الذاتى . إن خطوات الموقف ـ وكذلك الفرص التى كانت تتيحها هذه الخطورة لإولئك الذين يعرفون كيف يستغلون جميع المواقف أو يحولونها أو يروغون منها ـ كانت تكمن فى ذلك التبدد لغضب الشعب .

فئات جديدة

كان واقع الإيمان فى مصر ، يضارع فى الأهمية واقع الحياة فى الريف ، من حيث كونه ركيزة أساسية فى بناء المجتمع ، وبالرغم من وجود بعض الأقليات المسيحية التى لها اعتبارها والتى تقيم أساسا فى الريف فان الإسلام بتقاليده المتوارثة من جيل إلى جيل كان يمثل واقعا أساسيا يعبر عن نفسه فى تلك الأعداد الهائلة من الأضرحة المقامة فى كل مكان والتى تتمثل ذروتها فى الجامع الأزهر . ولكن هذا الإسلام التقليدى كان يتمثل فى الثقافة العامة وفى طرق السلوك وفى موقف الإنسان العصرى إزاء الحياة أكثر مما يتمثل فى العقيدة أو فى الالتزام بتأدية الشعائر التى كانت قد أخذت تتجه إلى النقاء والبعد عن الصرامة وكعالم الريف كان عالم الإيمان يمثل ذلك التأكيد القوى على ترك الأمور كما هى وهو المبدأ الذى كانت تنبع منه كل الأفكار وكل الأفعال أو على الأقل الذى كان يجب أن يؤخذ دائما فى الاعتبار . وكان هذا المبدأ هو مكمن الإغراء والنفوذ اللذين تحظى بهما التجمعات الرأسية وأشكال الاتحاد المختلفة التى تعد بحماية الفرد والجماعة من التمزق ومن الفرقة الذين ينتجها التحديث . وبالرغم من أن الشعائر قد أصبحت مهددة وأن صور الولاء التقليدى قد اضطربت وأصبحت موضعا للريبة فى بعض الأحيان وبالرغم من أن النظام الأبوى قد فقد قوته وأن العلاقات بين المدينة والقرية وبين الأرض والعمالة وعقل الإنسان قد توترت وبالرغم من أن معنى العقيدة ذاتها قد تغير ـ بالرغم من كل هذا ، فقد ظل النظام القديم صامدا فى قطاعات كبيرة من البلاد والمجتمع وفى السيكولوجيا المصرية . ولكنه صحيح أيضا أن هذه الوحدة فى الفكر والإحساس التى كان يمثلها ذلك النظام الذى يبلغ عمره أكثر من ألف عام ، لم تعد قادرة على السيطرة على اللغة ولا على ما يوجه اليها من نقد . بل لم يعد من الممكن إيجاد صيغة لتوصيفها إلا فى صورة جرى عليها القلم بالحذف والتشذيب ، ورغم ذلك فقد ظلت هذه الوحدة تمثل مادة التغييرات التى تحدث وسنادها .

كان التعليم الدينى ينقد بشدة تلك التغييرات التى لم تكن حتى ذلك الوقت مؤسسة على أى قاعدة عريضة من الأيدولوجيات الشعبية وكان يعزو تدهور العادات القديمة واضطراب الحياة فى ذلك الزمان إلى فقدان الإيمان . وكان هذا وضعا كلاسيا ، ولكنه كان مقرونا فى حالة الإخوان المسلمين بالمطامع الدنيوية .

كانت قوة الإخوان المسلمين تكمن فى رجوعهم إلى منابع الإحساس الاجتماعى فى مصر الذى تمتد جذوره عميقة فى تربة الإسلام ، وقد نجحوا فى استعادة الوعى على توكيد الشخصية الجماعية التى كانت قد اهتزت ضمنا من جراء التطورات التى حدثت فى القرن الماضى كما قدموا إدراكا للاستمرار متسما بالكبرياء فى مواجهة تلك الأيدولوجيات التى لم تكن تتورع عن إبداء رأيها الصريح بأن الدين لم يعد الا مجرد بقاء بالقصور الذاتى لشىء فقد مبررات وجوده بل أصبح عبئا وعائقا . ولهذا السبب حققت دعايتهم نجاحا منقطع النظير ، فلقد عبأت عامة الناس حول فكرتهم وأيقظت فيهم الأمل ، وقد بلغ نجاحهم - كما جاء فى كتاب الدكتور أحمد الشرباصى - (مذكرات واعظ أسير) - إلى حد أن فتوة السبتية الذى استطاع الإخوان أن يحولوه عن طريق الشر ، بعد أن كان قد ملأ الاحياء المحيطة به بالرعب قد استطاع أن يهدى زملاءه المجرمين فى السجن إلى طريق الخير والتمسك بأوامر الدين ونواهيه . أدرك الاخوان المسلمون مدى توق جماهير المسلمين إلى القوة ، وأنه لا يزال لديهم العزم على بذل كل الجهود لتحقيق هذا الأمل ولكن لعلهم ـ دون أن تأخذهم الريبة فى ذلك ـ كانوا قد نبذوا هذا الاستمرار الذى ادعوا أنهم يحملون رسالته حيث إن المنهج الذى اختاروه لتحقيق هذا الهدف فى السعى وإلغاء مناهج الغرب ، كان يتبع منهج الغرب فحين سلحوا أنفسهم بسحر الرموز التى استخدموها ، واستنكروا بحق كل ما هو غير أصيل ، فإنهم كانوا بالرغم من ذلك يستمدون من وحيهم من أيدولوجيا مصطنعة ، وكانت قوة إقناعهم مؤسسة على عدم الإدراك ولكنهم استخدموا عبارات بارزه غير قابلة للنسيان فى إدانة رذائل المجتمع الملموسه مثل عبارة (جرائيم العفن الخلقى) و(لتسقط مادية الغرب) إن معظم الضرر فى رأيهم ـ قد جاء من التبديد المستمر للعقيدة المستقرة فى الدولة . فهل كان الشرق الأوسط قد ضل طريقه الصحيح طول القرن الماضى ؟ .

فى معنى مضاد تماما لمعنى الإخوان المسلمين أكد الشيوعيون أن الشرق الأوسط قد أخطأ طريقه فعلا - أو بالأحرى أنه قد ضلل . كان انتشار الشيوعيين بين المذاهب المنافسة وتجنيدهم فى أغلب الأحيان من الجماعات التى تمثل الأقليات ، إلى جانب عدم إحاطتهم الكافية بخصائص مصر المميزة والتقليدية ، قد وضعهم فى وضع غير موات بالمقارنة إلى الإخوان المسلمين أو حتى بالوفد . ولكن لا المنبر العظيم الأثر الذى منحه الإسلام للإخوان ، ولا الأغلبية الساحقة التى يملكها الوفد ، قد وقفا عائقا فى طريق تقدمهم - ذلك لأنهم كانوا يستمدون قوتهم من كفاءة كوادرهم . ومن حسن استخدامهم لأداة التحليل الفعالة ، كانوا وحدهم الذين يقدمون للمحروم والغاضب تفسيرا وخطة . ولم يعد من الممكن الآن وصفهم بأنهم من أنصار الإباحية ، كما حدث قبل ذلك فى العشرينات . وفى عملية الاستقطاب التى كانت تتشكل فى الحياة المصرية ، كانوا يملكون اليسار المتطرف ، المضاد لليمين المتطرف الذى يتمثل فى الإخوان المسلمين ولاشك أن تحالفهم مع الجناح اليسارى للوفد الذى كان يمتاز بنشاطه الكبير داخل الجامعة ، كان مسئولا عن العمل المشترك بين الطلبة والعمال الذى تم عام ١٩٤٧ . ولعل ذلك كان أول تطبيق عمل للمصطلح الطبقى يحمل سمات التخطيط إلى حد ما . إنه موضوع مهم حيث إنه حتى فى يومنا هذا يحاول بعض الكتاب أن يتابعوا تاريخ مصر المعاصر كله من خلال الطبقات الاجتماعية كأساس لعلمهم وإن كانوا يختلفون على المواضع التى يضعون عليها توكيدهم .

يخصص كتاب حسين خلاف (التجديد) فصلا طويلا لهذه الطبقات «ولكن ما يقوله عنها يمكن أن ينطبق بدقة أكثر على الفئات الاجتماعية (إنه يميز مثلا) فئة على قمة المجتمع تحس بالاطمئنان على ما تملكه من حقوق ، ثم تمارس هذه الحقوق ، دون أي وعى بما يجب أن يقابلها من واجبات . كان غياب كبار الملاك عن أراضيهم ، هو الصفة الغالبة . وكانوا يبددون دخولهم الكبيرة على حياة البذخ والرفاهية ، وعلى السفر إلى البلاد الأجنبية وشراء سلع الترف فكانت هذه الثروة تبتجر أو تتجمد في العمارات الفاخرة ، دون أن تؤدى الخدمة المطلوبة منها للاقتصاد القومى . وإلى هذا يجب أن نضيف تبنى هذه الفئة للمظاهر الغربية في اللباس ، واللغة والعادات . إن هذه الحقائق والسمات العديدة ، كانت تعمق الصدع بين مستويات المجتمع المختلفة ، وتقلب الموازين في الشخصية الجماعية .

وكان القطاع في المستوى المتوسط - «الطبقة المتوسطة» في تصنيف حسين خلاف ، يشمل صغار الموظفين وأعيان القرى . ولكن هذين الفئتين كانتا تختلفان أشد الاختلاف في الروح والعادات . ثم هل يمكن وضع المهن الحرة ضمن هذا القطاع أو «الطبقة» ؟ إن هذه المهن تجمع بين المحامى المفلس الذى لا يكاد يعثر على من يوكله في قضية ما وبين الجراح الكبير الذى يملك مستشفاه الخاصة .

بعد إبداء هذه التحفظات ، يمكننا أن نؤيد آراء الدكتور خلاف في «أن هذه الطبقة تتجه إلى المحافظة على القديم في سلوكها ، ولكنها تتميز بالرغبة في التعليم ، وبالنشاط والميل إلى الادخار وكذلك بالتبنى التدريجى للأوضاع الحديثة وطريقة الحياة العصرية . والحق أن هذا - القطاع الاجتماعى ، كان يسعى حثيثا وراء «التغريب» ولكن ذلك لا يعنى بأى حال ، بأنه كان يقبل على مجموعة القيم الغربية في بيئته دون تمييز » .

• أما عن القطاع الأدنى في المستويات الاجتماعية ، فالمفروض أنه يضم الفلاحين الذين لا يملكون أرضا (صغار المستأجرين) والعمال الزراعيين ، وعمال الصناعة . ولكن هناك فروقا كبيرة بين هذه الجماعات . فحتى لو اقتصرنا على مستوى الأجور وحده ، لوجدنا أن أجر عامل الصناعة ، يبلغ ثلاثة أضعاف أجر عامل الزراعة على الأقل .

وعلى أى حال ، فإن هذه المعايير غير كافية في تحديد الفروق بين هذه الجماعات . إذ ان هناك معايير أخرى ، لا تقل عن الأولى قوة ، تنتمى إلى النمطية . فالحقيقة أنه ، اذا كان هذا المجتمع بأكمله ، قد اكتسح إلى الأمام ، على ظهر موجة عاتية من التغيير ، الا أنه في نفس الوقت ، كان يتعرض لعملية أخرى من التنويع المتزايد . ثم أنه من الممكن أن نميز بين الأفراد والجماعات ، من خلال رد الفعل الذى يظهر عليهم ازاء هذا التغير ذاته . فلقد تعمقت وجوه الخلاف بين القرية والمدينة نتيجة لهذا التغيير . وكان التصنيع أشد أثرا من المنهج الحرفى القديم ، في تقسيم المجتمع إلى فئات مختلفة ، حيث إنه يميز بين رجال الصناعة والتقنيين ، والموظفين ذوى الياقة البيضاء ، والعمال اليدويين . وتأثرت طبيعة هذه الجماعات المختلفة أكثر من ذلك بعوامل أخرى ، تتعلق بالخصائص المميزة لهذه البلاد ، وبطبيعة المرحلة التى تمر بها .

بعد أن سجلنا التقدم الذى تم فى واقع البلاد ، والصيغ المتعاقبة لتعريفه ، من فترة إلى الفترة التى تليها ، فقد وجب أن نسأل أنفسنا - أية صورة عامة يمكن أن نخرج بها من كل ذلك ؟

إن هناك حقيقتين ، يجب التأكيد عليهما . أثناء نصف القرن الماضى على الأقل ، وفى طريق مواز مع الفصل بين الوظائف فى التصنيع ، وفى تزامن والتقاء معه فى بعض النواحى نشأ عامل آخر ، من طبيعته أن يزيد من قوة أواصر الوحدة ، فى مواجهة التقسيم فى العمل الإجتماعى ، وأن يدفع إلى الحركة فى مواجهة جمود التقاليد . فالتطلعات الوطنية ، وإن كانت تخضع لتقلبات الأحداث ، وولاء الأفراد والجماعات الذى لاضمان لثباته على حالة واحدة دون تغيير ، الا أنها - رغم ذلك - كانت تفرض على المجتمع التزاما أخلاقيا ، وصورة للسلوك يقبلها الجميع . إن عملية التخلص من ربقة الاستعمار ، كانت تقروضع كل فرد ، ووعيه الاجتماعى . وكان هذا العامل ، هو الذى يرسم الخطوط العريضة للمواصفات والمعايير - فى الناحية النظرية ، وكذلك فى الناحية العملية ، كما تمارس فى دنيا الواقع .

وكذلك فى ترابط العلاقات المتبادلة ، تنوعت أشكال الاقتصاد فى مسيرة تقدمه إلى الأمام وتحولت إلى مستويات طبقية تتسم بالتحديث على قدر يزيد أو ينقص ، وخصصت لها وظائف ومسئوليات محددة .

وهكذا كان التركيب الداخلى لمصر ، يزداد اقترابا إلى التلاقى فى خط واحد مع التطورات العالمية السائدة . وفى بلد كمصر ، إذا كانت نقطة الابتداء ، هى الوحدة داخل مجتمع دينى ، فإن التنوع الذى تم فى النهاية ، كان يتبع نموذج البدائل ، الذى يقدمه العالم الخارجى .

فى نهاية الأمر يمكننا أن نشاهد تاريخ التخلص من الاستعمار ، فى صورة إخضاع آخر من نوع جديد ، هو إخضاع خصائص البلاد المميزة ، من خلال اتصالها بالعالم ، واتصال العالم بها . وإذا كنا نملك الحق الآن بشكل متزايد ، فى أن نتحدث عن وجود بورجوازية مصرية . فإننا نفعل ذلك بسبب إتباعنا للمنهج الأصيل للمواصفات الدولية ، أكثر مما نفعل بسبب التشكل (المورفولوجيا) الطبقى المحلى وحده .

وبطريقة متشابهة يمكننا التعرف على روابط دولية كثيرة ، فى الجماعتين الأخريين اللتين تظهران فى شكل بارز الآن ، فى تباين واضح مع البورجوازية ، واللتين استطاعتا فى تكرار متزايد ، أن تكونا جبهة متحدة ضدها ، وهما جماعتا المثقفين (الانتلجنسيا) والعمال .

المعذبون الآخرون ــ العمال

فى هذه الفترة ، وعلى مدى السنوات العشر السابقة ، يبدو ان اتجاهات العمال ووعيهم كان يعكس البروز التدريجى إلى الوجود ، لا لجماعة أو قطاع اجتماعى فحسب ، بل لطبقة مكتملة فى حالة الإعداد للتعبئة .

ظل العمال لأمد طويل ، يعتبرون فى تقدير الاحزاب السياسية ، مجرد مورد جانبى ، يمكن استخدامه وإهماله حسب الإرادة والظروف . ولكن الزمن الآن كان قد تجاوز المرحلة التى كان يقوم عبد

الرحمن فهمى فيها ، بإنشاء الخلايا فى حركة النقابات الوليدة ، من أجل تأييد زغلول . فلقد نبذت حركة العمال - التى شحنت بإمكانيات من القوة ، أكبر مما تستطيع الأحزاب التعبير عنها - مثل هذه الأشكال ، بمجرد التأكد من عدم جدواها ، أو من الارتياب فى مقاصدها . ولكن التحقيق الذى يجىء من الداخل ، هو وحده الكفيل بأن يكشف لنا تفاصيل التطور الذى حدث فيها ، وعن التفاعل الذى يدغدغ الخيال ، لا بين عمال الصناعة وبين أشكال الإدارة المختلفة ، بل بين الظروف الواقعية لهذه الطبقة ، وبين الإغراءات التى تحيط بالمناهج الفكرية المتنافسة ، كالإسلام والماركسية مثلا .

كانت القوانين التى أصدرها الوفد عام ١٩٤٢ ، قد أتاحت لنقابات العمال أن تتطور على ظهر الأرض فى وضح النهار . ولكن اضطهاد صدقى لها ، أنقص عدد أعضائها من ٩٥,٠٠٠ فى عام ١٩٤٢ ، إلى ٧٨٠٠ فى عام ١٩٤٨ . ولكن الذين وهبوا أنفسهم للنضال منهم بالطبع ، هنا كما فى أى مجال آخر ، لم يكونوا إلا مجرد نواة صغيرة ، داخل أعداد الكثرة من المتعاطفين والمترددين واللامبالين ، وإن كانت قوة هذه النواة ، قد فاقت كل التقديرات التى يمكن أن يتوقعها الانسان من عددهم .

أصبح هذا واضحا فى بكور عام ١٩٤٧ . ففى يناير من ذلك العام ، بدأت الصورة تكتمل ، لحركة تمرد كبيرة فى مصانع المحلة ، فبالرغم مما تضمنته تقارير حافظ عفيفى رئيس مجلس إدارة بنك مصر ، من بشائر الخير للعاملين فى هذه المصانع ، انتشرت إشاعة قوية ، عن عزم إدارة الشركة ، على تسريح ٢٥٠ من موظفيها الكتابيين ، و ٣٠٠٠ من عمالها . ولم يصدق العمال والموظفون الإدارة ، حين سارعت بنفى هذه الإشاعة . وتكهرب الجو . فاحتفل العمال باستقبال مندوب للعمال اسمه يوسف مدرك ، أشتهر بآرائه التقدمية ، وكان قد وصل لتوه إلى الوطن ، بعد حضوره مؤتمرا دوليا للعمال عقد فى براج . ثم اجتمعوا وأصدروا بعض القرارات العنيفة ، كتوزيع الأعلام الحمراء ، واختيار بعض الشعارات المثيرة للهتاف بها فى مظاهراتهم ، وتشجيع الإضراب فى المناطق الصناعية المهمة ، مثل المحلة الكبرى وشبرا الخيمة . أو على الأقل هذا هو ما ذكرته بعض الصحف .

وفى الثالث من سبتمبر ١٩٤٧ ، حدث الإضراب فعلا . ففى الوقت الذى حضرت فيه دورية الصباح لأخذ نوبتها فى العمل فى مصانع المحلة ، اختلط المحرضون بجمهور العمال ، وأبدوا سخطهم الشديد على لائحة مكافآت العمال ، التى كانت قد نشرت لتوها . وكانت النتيجة أن ثار غضب العمال . وبدأو يهتفون بسقوط الرؤساء وسقوط قادة اتحاد العمال . والحقيقة أن مظهر الاتحاد الرسمى للعمال ، كان يدعو إلى الإشفاق فى هذه المناسبة . وسارعت شرطة المركز إلى مكان التجمهر ولكنها انهزمت بعد معركة قصيرة . ثم اضطر وكيل المديرية إلى الحضور بشخصه لتهدئة الحالة . ولكن الإضطراب زاد ، ووصل الانفعال إلى حد ينذر بالخطر . وحاولت الشرطة أن تؤمن دخول بعض العمال الآخرين ، الذين أمكن إغراؤهم بالحلول محل المضربين عن العمل ولكن دون جدوى . وأخيرا هجم العمال المتجمهرون على مبانى الشركة ، وأعملوا فيها النهب والتحطيم ، أو على الأقل ، هذا هو ما ذكرته إدارة الشركة ، فى بيان لها نشرته فى ١٠ سبتمبر ، أنحت فيه باللائمة على ما أسمتهم بالمحرضين ، وأنكرت فيه كل ما أسند إليها من اتهامات كاذبة ، بأنها تنوى طرد العمال دون تعويض ، وإحلال آلات

جديدة فى مصانعها تستطيع أن تستغنى بها عن العديد من العمال ، إلى آخر هذه التهم الظالمة . ومن جهة أخرى ، أشارت إلى التخريب الذى حدث فى المستشفى والصيدلية ، وشكت من اشعال العمال النار فى الكانتين ، ونهبهم للكثير من ممتلكات هذه المؤسسة النموذجية التى تعتبر فخرا للبلاد . ومع ذلك - على حد قولها - فإنها لم تيأس من التفريق بين عمالها الطيبين ، وبين تلك القلة الضالة من المفسدين . وختمت بيانها بنداء ورجاء يستحق الإشفاق ، وجهته إلى أبنائها العمال . وكان هذا هو الأسلوب السائد فى البيانات الموجهة إلى العمال فى تلك الفترة . لذلك لم يدهش أحد، من وصف اللواء صالح حرب لنفسه ، بأنه «رئيس حزب العمال» ، ولا من خطابه البليغ لأبنائه الأعزاء ، الذى استهله بقوله - أيها العمال أنتم والشعب عصمة هذا الوادى ، ورصعه بالسجع التقليدى ، والنصائح الأبوية ، اذاستقل بقول - ليس هذا وقت الاحتجاج أو الجأر بالشكوى ..... اليوم صبر ، وغدا أمر . . . اليوم عمل وغدا يتحقق الامل . وفى هذه الاثناء ، بفاعلية أكبر ، اجتمع مدير الأمن العام ، الذى هاله تطور الأمور إلى هذا الحد ، مع مدير مصلحة العمل . وأصدر رئيس اتحاد العمال بيانا مشابها لبيان الشركة ، اتهم فيه بعض العناصر غير المسئولة ، التى تسعى وراء مكاسبها الخاصة ، بأنها كانت وراء هذا النهب والتخريب وأكد فيه للعمال ، بأن لائحة المكافآت التى كانت السبب المباشر لهذه الاضطرابات ، قد نوقشت مع الاتحاد قبل اعلانها .

أما الصحافة التى أظهرت الكثير من الاعتدال فى أول الأمر ، فقد أصبحت الان تخصص مساحة كبيرة من صفحاتها لهذه القضية . وكان فى تحقيقاتها ما يكشف الغطاء عن الكثير من الأمور . وكان اسلوبها ناعما بقدر ماكانت الحقائق خشنة شائكة . فلقد قبض على سبعة وخمسين عاملا ، وأحد عشر مواطنا لا ينتمون إلى فئة العمال . فلماذا كان القبض على المواطنين الاخرين ؟ هل يعنى ذلك أن هناك ترابطا وثيقا بين القرويين والبروليتاريين : ؟ ثم قبض على كثيرين غيرهم ، وإن كان قد تم الإفراج عنهم بعد ذلك بالكفالة . وصدرت نداءات أخرى موجهة إلى العمال . وذهب اللواء صالح حرب . الذى بدا أنه كان يكرس نفسه لهذه القضية ، وأنه كان يتلقى الوحى وافرا ومكثفا من الأرض والسماء فى هذه الفترة إلى أبعد من ذلك إذ أنه أصدر بيانا آخر قال فيه - أبنائى العمال - لقد أرسلت مندوبين عنى لتقصى الحقائق . ولقد أحسست بالأسى حين تأكدت من صدق بعض الحقائق المعينة إنه لصحيح أن اتحاد العمال ، فى صورته الحالية ، لم يعد يمثلكم . ولكن القادة الذين حرضوكم على التمرد ، كانوا مذنبين أيضا ، بتجاوزهم لكل الحدود . لقد أطاعوا ماتمليه عليهم مصالحهم الخاصة وحدها ، ووقعوا تحت تأثير بعض الجهات المشبوهة . لقد كانت موازنة بارعة بين توجيه اللوم وإثارة الريب . وكان الحل المقترح هو تطوير الجانب الاجتماعى فى المحلة الكبرى ، بحيث يصبح العمال والرجال المهيمنين على إدارة الشركة ، أسرة واحدة ، تحت رعاية عامل مصر الأول ، جلالة الفاروق .

ولست أدرى إن كان هذا الوعظ والتعنيف ، قد تركا أى أثر على نفوس العمال . ولكن المهم أن الإضراب قد استمر . ويظهر أن أحد الحوافز الرئيسية عليه ، كان عدم كفاية الأجور . ولم يظهر للقاءات المتكررة بين ذوى الحل والعقد ، أى نتيجة ايجابية . فلقد امتد الإضراب أيضا إلى شبرا الخيمة . وتسرب القلق كذلك إلى شركة قنال السويس ، إلى حد أن رئيسها ذهب لزيارة رئيس مصلحة العمل .

وبالاختصار ، كانت الحالة تسير من سيىء إلى أسوا ، بالرغم من مناشدة الحكومة المؤثرة لكلا الجانبين . فلقد نصحت المهيمنين على إدارة الشركة ، بإظهار المزيد من العدل والرحمة ، ونصحت العمال باحترام حقوق الولاية والتوجيه التي يجب أن تكون لأصحاب المصانع . كانت الحكومة تطالب العمال بالطاعة ، بينما افترضت أن لرجال الصناعة عليهم ، حق الولاية الذى اكتسبوه بمقتضى الحق الإلهى . فلقد كان لفظ الولاية مثقلا بالإيحاءات الدينية . . . . . وأخيرا ، بدأ الضعف يتطرق إلى حركة الإضراب ، أثناء موجة الحماسة التى استقبل بها النقراشى فى مناسبة عودته من هيئة الامم فى نيويورك . فنحن نقرأ فى الصحف نبأ عن زيارة وفد من عمال المحلة لرئيس الوزراء للتهنئة والإعراب عن ولائهم الذى تحتمه الوطنية له . ورغم ذلك ، حدث فى نفس هذا اليوم ، إضراب آخر فى مصانع غزل القطن فى الإسكندرية ! . . .

كانت المشكلة لا تزال أبعد ماتكون عن الحل . ولعل مما يبعث على الابتسام وسط هذه المأساة ، أن أحد اللواءات المتقاعدين اقترح إعلان الحكم الدكتاتورى ، لمدة ثلاث سنوات ، لوضع نهاية الاضطراب الاجتماعى .

الإنتلجنسيا (قادة الفكر)

حين تصبح الحياة ذاتها بزخرفها المكتمل ، نهرا من المرارة ، فلن يكون أمام الانسان غير طريق واحد ـ هو طريق العنف . لقد وقع جيل بأكمله ضحية لظلام الشك ، وأخطاء الحيرة . وكان شبابا مرتعدا ، مترددا ، ظامئا .

كان المورد الأكبر لصفوف الإنتلجنسيا ، هو أبناء البورجوازية الكبيرة أو المتوسطة . فقد كان أبناء الوزراء ، أو المديرين ، فى بعض الأحيان ، يشتركون فى نشاط اللجان الثورية . ولقد وجدت هذه الفئة فى متناول يدها ، وسائل التحليل والتعبير ، التى كانت تؤكد الشعور بالإغتراب العام . وكانت الإنتلجنسيا قد عقدت العزم على أن تجعل من نفسها ممثلا للمصير المشترك . وكان انفصالها عن جماهير الشعب ، يمثل بذاته عاملا مشددا ، على دفعها إلى إعادة تشكيل شخصيتها .

فأخذت تبحث عن طريق لها بين الاتجاهات المختلفة ، بل المتناقضة فى بعض الأحيان ، مثل اليعقوبيين فى الثورة الفرنسية ، الذين كانوا يلجأون إلى الإرهاب ، أو الاشتراكية ، أو المناهج الإسلامية التى تهدف إلى إقامة دولة إسلامية تلتزم بأحكام الشريعة فى الدنيا والدين ، أو الجمعيات السرية . وبالاختصار ، فإن الإنتلجنسيا كانت تمثل الوعى المقسم لذلك الزمان .

إن كلمة «المعذبون» التى استخدمتها ، كانت تعبر عن شىء أكبر من العذاب ـ إنها كانت تعبر عن المحنة . ولا شك انها كانت دلالة ذات مغزى ، أن يختار كاتب عظيم من كتاب هذا العصر ، هذه الكلمة عنوانا لمجموعة قصصه . . . إن الراوى ، حين رجع من اسفاره ، لم يكن يصدق ما قرأه فى الصحف الفرنسية ، وهى تصف بأسلوبها الذى تنفذ منه رائحة الرضا عن النفس ، ماتركته الكوليرا فى مصر من

اثار مدمرة . ولكن الواقع الذى جابهه حين عودته ، كان وباءاً بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان ، وكما استخدمها البيركامى فى إحدى رواياته المشهورة : «إن مصر كانت مريضة» . وكان هذا الوباء يرمز إلى مرض أشد خطرا ، وأعمق أثرا من الكوليرا ـ هو ذبول الأمل وتبدد العمل . ولكن لندع جانبا تلك النقيضة الشعائرية التى لم يستطيع طه حسين أن يقاومها ، وهى «الامل ـ العمل» . إن هذا الجناس فى اسلوبه الذى اعتاده ، لا يخفى الصدق المروع فى ملاحظاته . ما هو المصير الذى سيحيق بذلك الوطن ، الذى ظل ينحدر باستمرار من سماء طموحه ، منذ وفاة زغلول ؟ لقد أصبح عالما حائرا ، يتردد بين الإفصاح والصمت ، بين انتفاضة الإدراك والجمود عن الحركة . إن مصر لم تعد تدرى ، ما هو العمل الذى يجب عليها أن تؤديه . هل أصبح طريقها للخلاص ، هو الرجوع إلى المنهج الأخلاقى للسنة ؟ إن توبة التائب وحدها ، لم تعط الجواب الشافى على هذا السؤال . إن من واجب الدولة أن تعوض الشعب عن بخل الاغنياء ، وقصور الزكاة عن إصلاح حال الفقراء إن طه حسين الذى انبثق من أعماق ومن حقيقة أنه كان أيضاً مواطناً عالمياً بنفس العمق ، قد عبر عن غضبه من ذلك الاستغلال ، الذى كان غالبا ما يقرن بالتدخل الاجنبى ، ومن ذلك الاغتراب ، الذى هو اشد ما يكون قسوة ، حين يشعر به الانسان فى أعماق قلبه . ولم يكن فى وسع بورجوازى يدين بالعلوم الإنسانية ، أن يذهب إلى أبعد من ذلك . ففى رأية أنه مع التسليم بضرورة إجراء إصلاح جذرى ، إلاّ أن أهم مزايا هذا الإصلاح ، هو إبعاد شبح ثورة من تلك الثورات ، التى لن تترك على أرض مصر أخضر ولا يابس . ولكن الرأى عند بعض رجال الفكر الآخرين الذين وصلوا إلى استنتاجات أخرى من تجارب أوربا ، أو مما رأوه من الحالة التى وصلت إليها مصر ، هو أنه لم يعد هناك مجال لانقاذ شىء ـ فالواجب هو تدمير كل ما هو قائم أولا ، ثم بناء شىء آخر مكانه من جديد . إن حوافز هؤلاء الرجال كانت تتمشى أيضا مع العقل والأخلاق . ولكن العدل والمنطق فى رأيهم ، كان يتطلب تدمير النظام القديم عن آخره .

فى عام ١٩٤٧ نشر لويس عوض كتابه ـ بلوتولاند ـ أرض الموتى ، عند عودته من فرنسا . واستهل هذا الكتاب بصرخة تحد مثيرة ـ أن الشعر العربى قد مات . وكان يعنى بالطبع شعر شوقى ، فلقد مات هذا الشعر عام ١٩٣٣ . ثم قال ، لقد آن الأوان للبحث عن شىء جديد . وحاول المؤلف أن يدلى بدلوه ، فى خلق شعر باللغة الدارجة ، يحاكى فيها الشعر الإنجليزى ، والرومانى والإيطالى وغيره . وكان ذلك بالاختصار تجربة معملية . ونحن هنا بعيدون جدا عن جاذبية التعبير عن الإنسانية ، وأبعد عن إمارة الشعر . وإذا كان شوقى لايزال هو الشاعر المفضل عند غالبية الناس ، فإن ذلك لم يكن إلا إحدى المتناقضات ، التى لا يزال الأدب العربى أسيراً فى شراكها . إننا لا بد أن نعترف لهؤلاء المفكرين على الأقل ، بالفضل على مايبذلونه من جهود . فالتجربة حق من حقوق الإنسان ، وهى حق أساسى أوّلى . ولقد استغل لويس عوض هذا الحق ، إلى المدى الذى ضاق به الحكام ورجال الدين . وهو يضيف إلى سخريته من كل اشكال الماضى سخرية أخرى من نفسه ، إذ يقول ـ «ثم إنى لست شاعراً ، بل مجرد باحث مجرب . ويجب أن أضيف هنا ، أن الوحى قد انقطع عنى ، بمجرد «رجوعى إلى بلدى» . وهو يخبرنا بعد ذلك عن قسوة السبب فى جفاف المورد الذى يستمد منه العطاء ، فيقول ـ «عاد الشاعر إلى وطنه ، وكان فى هذه العودة نهاية لشعره» . ثم أكمل كارل ماركس هذه العملية . فلقد فوجىء شاعرنا

برؤية كل ألوان الحياة والموت ، وهى تستحيل إلى لون واحد ، هو الأحمر . وأمام عينيه تحول لون العشب إلى الأحمر ، وكذلك لون الرمال ، والسماء والماء ، وأجساد النساء ، وكلمات الرجال . بل لقد اكتسب التجريد نفسه ، حمرة الدم . وحتى الصوت والرائحة ، والمذاق ذاته ، تحولت كلها إلى اللون الأحمر . كما لو كانت تنبعث من حريق هائل مخيف . وارتضى الشاعر أن يعيش فى هذا الحريق الهائل ، لأن الرجل الذى رأى أجساد العبيد تتمزق تحت ضغط السلاسل ، لم يعد يتصور لونا آخر للحرية غير الأحمر القانى . لعل هذا النذر بالتخلى عن الفن ، يذهب إلى أبعد مما يجب . ولكنه مع ذلك لا يخلو من المبررات . فلقد كانت مصر ـ وبلاد أخرى قبلها وبعدها ـ تسرع الخطى إلى التصنيع . وكانت الأجور الأكبر التى تدفع فى المصانع الحربية ، التى كانت نقطة الابتداء فى التمرد ، لأولئك الذين وصلوا إلى مستوى مقبول للمعيشة لأول مرة ، إلى جانب تراكم الارباح الكبيرة التى احتكرها الأغنياء ، والتى زادت من حدة جوع الفقراء ، ثم النمو الذى لا يتوقف للبلاد وتعاستها ، والرؤى المثيرة لنتائج التصنيع وما يتوقع أن تفرضه من التماثل والتطابق ـ كل هذه العوامل كانت تتجمع وتتحد مع تقدم الأيديولوجيا ، لكى تعزز التطور الموازى ـ غير المتكافىء ـ للمطالب والإدارك . .

ونتج عن ذلك صراع بين الاتجاهات المختلفة ، وتضاعف فى عدد المذاهب . وكان الالتزام الجماعى فى هذه الأثناء ، لا يزال يشكل قضية حيوية . فقد حاول أنصار اتجاه وطنى معين ، كان فى صفوف المعارضة على مدى الأعوام الثلاثين الماضية وكانت له ميول فاشية ، أو بتعبير أدق ، جرمانية ، أن يجدوا لأنفسهم مكانا فى صفوف الحزب الوطنى الجديد ، أو اشتراكية أحمد حسين « مصر الفتاة » . ووجد الاتجاه المتأصل فى طبيعة سيد قطب نحو الفكر الدينى ، ميدانا طبيعيا لانطلاقه فى نشاط الإخوان المسلمين . وكان اليسار لا يزال يحافظ على صلاته مع محمد مندور ، ذلك الدارس المتقشف الممتاز ، الذى كان يحاول ـ دون أمل كبير ـ أن يحول الوفد إلى حزب راديكالى . إلى جانب أنه استولى أيضا على «المجلة الجديدة» ، التى كان يحررها كاتب آخر من الجيل السابق ، هو سلامة موسى القبطى الذى لا يؤمن بالأديان . وكان اشتراكيا فابيا ، وعقلانيا متعاطفا مع اليسار ، ولكنه آثر الابتعاد عن النضال . وكانت الجماعة الصغيرة النشيطة التى لها اتصال بهذه المجلة ، تشمل أنور كامل رئيس جماعة «الخبز والحرية» ، والشاعر جورج حنين ، والفنان التشكيلى رمسيس يونان ، وأستاذ المنطق محمود العالم ، وبائع الكتب لطف الله سليمان ، وكثيرون غيرهم ممن كانوا ينشرون آراءهم المختلفة ، التى كانت غالبيتها العظمى ماركسية ، وإن كان كل منهم يكتبها من زاويته الخاصة . كان الجو يعج بالتهم المتبادلة بينهم ، ولكن حماستهم لم تهن فى السعى وراء تحقيق مطالبهم . ولقد قدر للكثير من تحليلاتهم واقتراحاتهم ، أن تؤتى أكلها فى تاريخ لاحق . إن الإنتلجنسيا التى نمت فى الملتقى ـ المشحون بالتناقض ـ بين الجامعة ، والنشاط البروليتارى ، وجماليات المجتمع الراقى ، لم تكن تعن دائما بالوصول بنظرياتها إلى الحد المطلوب من الكفاية والواقعية ، اللتين تتلاءمان مع الحقائق . ولكنها كانت تمثل فى الواقع ، هذا الشكل بذاته الذى يتسم بالافتقار إلى التناسق . ومن هنا كانت دلالتها أكبر كثيرا من ثقلها ، أو حتى من الصيغ التى توصلت إليها . ماذا كانت قيمة هذه الانتلجنسيا ، بوصفها قوة صلبة دافعة ؟ لا شىء تقريبا . وماذا

كانت تمثل ؟ اقل من القليل . . . ولكنها فى المدى الذى كانت ترمز فيه إلى صنع التاريخ ، وإلى الإخفاق فى صنعه ، كانت هذه الإنتلجنسيا هى كل شيء ، أو أقل قليلا من كل شيء .

إعترافات إرهابي

تبدأ ذكريات هذا الشاب فى عام ١٩٣٥ ، بموت مناضل بيد أحد ضباط الشرطة البريطانيين ، وبالخطاب المؤثر الذى بعث به هذا المناضل ، من فراش الموت فى إحدى المستشفيات ، إلى رئيس وزراء بريطانيا ، والذى أتيح لعدد من الشباب أن يقرأه ثم جاءت الحرب ومعها جنود الحلفاء بوقاحتهم ، وهم يخترقون أرض مصر ، ويغتصبون نساءها ، ويدنسون ريفها . وكان يتخلل شعوره المتزايد بالغضب ، شيء من الأمل ـ وقت هجوم روميل مثلا . ولكنه لم يخدع قط بكلام أولئك المتلهفين على نصر الألمان . فلقد أدرك أن ذلك لا يعنى أكثر من استبدال سيد بآخر . على أى حال ، هذا هو ما أعلنه بعد مرور وقت طويل على هذه الفترة ، حين كان ينظر وراءه إلى هذه الأحداث . كما أنه لم يشارك المدينة فرحها المنافى للمنطق والأخلاق ، حين علمت بعودة النحاس للحكم ، وبالإذلال الذى تعرض له الملك فى ٤ فبراير ١٩٤٢ . ورغم ذلك فقد اعترف بأن خطابات النحاس كانت تهز مشاعره ، وتدفعه إلى الاستجابة له . ولكن «معاهدة الشرف» التى كانت الإنجاز النهائى لجيل ثورة ١٩١٩ ، بدت مجرد صورة للخداع ، الذى يدعو إلى الخيبة والإحباط .

كيف كان يمكنه أن يثق فى أى حزب سياسى ؟ لقد أعلن رجال الحزب الوطنى رفضهم القاطع للاشتراك فى الحكم قبل الجلاء ، ورغم ذلك قبل رئيسهم أن يشترك فى الوزارة . ثم إن كبار الملاك ورجال الأعمال ، كانو قد استولوا على الوفد منذ عام ١٩٣٦ ، مطمئنين على مراكزهم بسبب سياسة الوفاق بين مصر وبريطانيا . وإذا كان الوفد هو حزب الباشاوات ، فقد كان السعديون هو «حزب الأفندية» من فئات المهنيين والإداريين ، الذين أجروا حسابهم الدقيق للمزايا والمخاطر فى النشاط الثورى . ثم إن مصر الفتاه التى كانت قد تحولت لتوها إلى الإشتراكية ، لم تفعل شيئا غير إقحام الاشتراكية الوطنية (وهى النازية المستوردة من ألمانيا) فى الخطب المصرية الغوغائية ، وظل نجاحها لدهشة الجميع دون عقاب أما عن دعاية الإخوان المسلمين ، فقد أسست على الحاجة الملحة للإصلاح الاخلاقى . وكانت بلاغة مرشدها الشيخ البنا ، تجمع بين بلاغة القرآن ، والأسلوب الشعبى البسيط ، ولعل هناك شيئاً من الصحة ، فيما كانت ترمى إليه الصورة الكاريكاتيرية التى كانت ترمز إلى أنه حاول أن يعلم تمثال لاظوغلى كيف يصلى ، ولكنه نجح فقط فى أن يعلمه السياسة ـ ولا شك أنه كان إنجازا كافيا أن يبعث الحياة فى تمثال من البرنز ! ولكن ما هى النتيجة التى خرج بها الإخوان من كل هذه الثورات ؟ لقد كانوا يمثلون البعد عن أحكام العقل ، والمكيافلية ، والخضوع للقادة ، وحتى أنصارهم من الشباب ، كانوا من المستشيخين . ولم يبق إلا الشيوعيون ، الذين جاء أغلبهم من صفوف الأقليات ، وأيضا من طينة الاستعمار ! لعلها مسألة تحتاج إلى جدل طويل ، أن نتوقع من الاستعمار أن يحمل معه وسيلة

تدميره . ولكن الكاتب الشاب الذى نروى عنه هنا لم يكن يرى فى الشيوعية إلا ناحيتها السلبية ، وكان حكمه النهائى على الشيوعيين هو أنهم (سلبيون) .

وبالاختصار ، فإن هذا الشاب لم يجد ما يرضيه فى أى من الجماعات . وكان يشترك مع الكثير من مواطنيه ، فى إدانه جميع الأحزاب السياسية . وكان من رأيه ، أن العنف هو الحل الوحيد الباقى . لقد نمى هؤلاء الشبان فى أنفسهم إيمانا متعصبا بمزايا قوة الإرادة ، ولم يكن هذا الإيمان بعيدا عن الماسوشية . وطبقا لهذا الإيمان ، وجب على من يريد أن يكون إرهابيا فى قابل أيامه أن يمارس احتمال الألم وأن يعمل على تنمية قدرته على ذلك ولذلك بدأ الصبى وضع نفسه موضع الاختبار . وحيث إنه لايزال فى دور النمو ، فقد ضاق حذاؤه على قدميه . وبدلا من إيجاد حذاء أكبر لإراحة قدمية فى المشى ، إحتفظ بحذائه الضيق ، وكان يضرب به رصيف الشارع بشدة وهو يسير ، قائلا لنفسه إن على المناضل أن يتعلم كيف يتألم !

وبدأ الجهاد مع رفاقه ، بإشعال النار فى سيارات الجيش البريطانى فى القاهرة والإسكندرية بإلقاء زجاجات البترول المشتعلة عليها . وبعد ذلك وسعوا مجال نشاطهم ، بالحصول على الأسلحة النارية . وكان فى حى المعادى الانيق فى هذه الفترة ، تجارة واسعة للاسلحة ، التى لم تكن بعد من فائض الحرب ، بل كانت من بين المسروقات فى المعسكرات البريطانية . وبعد حصولهم على هذه الأسلحة ، بدأوا التدريب عليها فى الصحراء القريبة من الاهرام . وكاد أن ينكشف أمرهم ذات يوم ، حين داهمتهم إحدى دوريات الهجانة . ولكنهم تمكنوا من الفرار ، ولم يعن أحد بتعقبهم . وهكذا ذاع صيتهم ، وأصبحوا جماعة من بين الجماعات الكثيرة المشابهة التى خرجت من بين انقاض المؤسسات القديمة ، التى كانت تشمل الأسرة والحزب والجماعة الواحدة المشتركة . وأخذ الأفراد فى تكوين الخلايا ، وأصبح الإرهاب جوهم المألوف . ونبذوا مثل الأجيال السابقة ، التى كانت ترفع مقام بعض الأفراد ، إلى منزلة الصنم المعبود . إن زغلول بالرغم من كل شيء ، قد خدع مصر .

وذهب النبذ إلى أبعد من ذلك . فحين قام الشاب بزيارة عزبة أبيه فى الفيوم ، أخذ يبحث طريقة الحياة عند الفلاح ، وحظه من المتاع فى حياته هذه . ولأول مرة وجد نفسه وجها لوجه ، أمام حائط الإسلام ، وعقلية الفلاح ، . فلقد تبرأ الفلاحون من جهوده ، وقاوموا كل المحاولات التى يقوم بها من أجلهم وقدعزى صاحبنا ذلك إلى أصالتهم - تلك الأصالة أو الطبيعة المميزة ، التى كانت تدعمهم على المدى الطويل ، بالمعيار الوحيد لقيمة أى نشاط ولظروف نجاحه . وكان صاحبنا قد تخلى عن الصلاة ، ولكن حساسيته للإسلام أصبحت أكثر حدة . فقرأ الكثير عن الإسلام ، ودرس تاريخ طوائفه وشعائرها التكريسية السرية ، كطائفة القرامطة . وكانت تستهويه هذه العقائدية السرية ، وطرق ممارستها . وتمادى فى طريق الرفض والنبذ ، إلى الحد الذى يلعن النيل ذاته الذى ظل يغرى الغزاة باستغلال واديه على مدى العصور ، والذى كان السبب الأساسى فى سيطرة الأجنبى على وطنه ! .... إن المصرى الذى يلعن النيل ، لابد أن يكون قد سقط فى أعماق اليأس . ثم يتوج هذا الرفض المجنون بقوله - لابد لنا أن نقاوم الضمير الشريف لهذا العصر ، بالكراهية والهجوم والعمل الشائن البشع .

أثناء الحرب ، اتصل أفراد هذه الجماعة ، بمؤسسة أخرى تختلف تمام الاختلاف فى الأصل والطبيعة عن جماعتهم . كانوا قد التقوا بضابط شاب فى القوات المسلحة - لعله نفس الضابط الذى تكفل بعد ذلك بوقت طويل ، بنشر هذه الاعترافات - اقترح عليهم طريقة أخرى أسلم أساساً ، والالتزام بمثل أكثر تمشيا مع أحكام العقل والمنطق ، وهى التحالف بين الجيش والشعب . وكان الجيش فى هذه الفترة ، يبدو أقل مؤسسات هذه الأمة فسادا ، وأبعدها عن الشبهات ، بل كان عاملا جديدا يختلف اختلافا بينا عن باقى المؤسسات ، التى تفشت فيها الرشوة والفساد .

وبعد ذلك بدأت سلسلة طويلة من جرائم الاغتيال . فأطلق المؤتمرون النار على سيارة النحاس لا لأنهم يكرهونه - فالحقيقة التى ذكرها صاحبنا ، أنهم كانوا يحبونه حبا جما ! ولكن لأنه كان المنفذ الوحيد فى نظر الجماهير ، للإجراءات التى تتنافى مع صالح البلاد ، مثل معاونة البريطانيين فى جهودهم لكسب الحرب . وكان مشهد هذا الحادث مثيرا إلى حد كبير . كان أحد أفراد هذه الجماعة يرقب الطريق . وحين اطلق زميله الرصاص على سيارة النحاس ، أخذ هو يشوح بمسدسه وسط الزحام ، وهو يصيح بطريقة هستيرية . ولكن الغريب أن أحدا لم يلتفت إليه ، وسط الفوضى والفزع .اللذين سيطرا على الجميع . أما المحاولة الثانية ، التى وجهت هذه المرة إلى أمين عثمان فقد نجحت . وكان أمين عثمان متهما ، لايمجرد الانتهازية والجرى وراء تحقيق مصالحه الخاصة بكل الطرق كالكثيرين غيره فحسب ، بل كذلك بتفانيه فى معاونة بريطانيا علنا . فلقد قيل إنه تناول غداءه فى السفارة البريطانية فى يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ (اليوم الذى حاصر فيه السفير البريطانى قصر عابدين بالدبابات) . ثم إنه أعلن على رؤوس الأشهاد ، أن مصير مصر يتوقف على صداقتها مع بريطانيا ، إذ ماذا فى وسع المصريين أن يفعلوا ضد البلاد التى هزمت ألمانيا الهتلرية فى الحرب ؟ وأخيرا ، بلغ فى إخلاصه لبريطانيا ، إلى الحد الذى جعله يترأس حملة لجمع التبرعات فى مصر ، من أجل إعادة بناء قرية انجليزية دمرتها قنابل الألمان . ولقد نجح فعلا فى جمع ١٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ، سلمها بشخصه إلى السفير البريطانى . إلى جانب أنه أسس ناديا ، باسم رابطة النهضة . وكان على باب هذا النادى ، أن انتظره الإرهابى ، وأرداه قتيلا برصاص مسدسه . وتمكن الإرهابى من الهروب عن طريق ممر يصل بين شارعين ، ثم قفز إلى ترام هليوبوليس واختفى بين الركاب ولكنه قبض عليه فى آخر الأمر ، وأقر تحت التعذيب باسماء رفاقه .

وهكذا كانت الأحداث تتخذ طريق اللاعودة . فلم يعد الشعور الثائر مجرد إحساس بالغضب أو رغبة فى المعارضة ، بل أصبح عنفا جبارا واقعيا ، جاوز كل حدود الفهم . فى هذه الفترة ، كان هناك قدر كبير من المنطق المضلل . ونتج عن ذلك ، أن أصبح أى منطق الآن ، محلا للريبة . إلى درجة أن الحياة المصرية ، قد أصبحت ترفض كل الأوضاع الرسمية المسلم بها ، وتهرب منها إلى المجالات المكبوتة ، والمُغْفلة ، والمستبعدة . وانفجرت هذه الحياة فى طريق التمرد والإرهاب وأصبح الجمود والتمرد ، والعنف والبذاءة ، والسخرية والقتل ، هى الوسائل التى يتحدى بها المصرى الصلب المعنّ بشئون بيئته ، منطق حكامه الخداع .

قتل الدكتور أحمد ماهر فى فبراير ١٩٤٥ . وبعد ذلك بسنوات ثلاث ، جاء الدور على خلفه ،

الذى استقبل إستقبال الفاتحين حين عودته من اجتماع هيئة الأمم عام ١٩٤٧ . ولقد ألقى الشيخ البنا مرشد الاخوان المسلمين فى هذه المناسبة ، تصريحا قال فيه - إن الشعب يتحدث بلغة السياسيين .

فلغة الشعب تكتب بحروف حمراء ! ، وهكذا اغتيل النقراشى .

وفى هذه المرة ، كان المذنبون من الإخوان المسلمين . وبعد ذلك بوقت قصير قتل مرشدهم . وقيل إن ذلك قد تم تنفيذا لأوامر سلطة عليا .

أيا كانت الجهة التى تصدر منها الأوامر ، كان الغرض هو إرساء قواعد العدالة ، عن طريق العنف . وبدا أن القوة والأمل ،اللذين كانت تغلى بهما مصر الشابة ، كانا على وشك الإنحراف فى اتجاه التدمير . وهكذا كان يبدو أن الواقع الهائل لهذه الأرض ، يسير إلى طريق الإباده والعدم ، كما لو أن النيل لم يعد يصلح إلاّ لأن يكون تربة للمقابر .

إدراك لاجدوى فيه

حملت هذه البلاد - بكل ماكان يستحوذ عليها من الاهتمامات بالذات ، اهتماما ساذجا مستبدا مسيطرا هو ممارسة النقد الذاتى إلى الحد الذى اسلمها إلى التشاؤم . وكان أسلوبها الواضح المعبر فى هذه الممارسة ، يعكس أمرين - اولهما تحول الموقف من سيء إلى أسوأ وثانيهما ، التحسن الذى حدث فى الأسلوب التقنى للتحليل . وكان الرجال الذين سينجحون فى المستقبل ، فى إحداث تحول عظيم لم يكن يتصوره أحد فى مصر ، لايزالون فى مرحلة إتمام تعليمهم فى هذه الفترة . كانت النشرات التقنية فى إزدياد ، وكان بعضها تقليدا إلى حد يورث اليأس ، ولكن بعضها الآخر كان يتسم ببعد النظر . وكان الكل يسهم فى تقديم العلاج للمشاكل التى أجروا عليها التحليل . كما كان للتخطيط الإشتراكى فيها أثر كبير ، يرجع فى جزء منه ، دون شك ، للانحياز الحزبى ، ولكنه كان يرجع أيضاً إلى الارتباط بنظام الإقتصاد المركزى . وحاول عدد من أصحاب هذه التقارير ، غربلة الأشياء من وجهة نظر التاريخ ، وكان بعض هذه المحاولات يستحق التقدير . كما كان استخدام الإحصائيات فى هذه التقارير على مدى سنين أطول ، ويذكر تفاصيل أكثر مما نراه فى التقارير المماثلة فى أى بلاد أخرى تنتمى إلى العالم الثالث . ولقد رسمت لنا هذه الطريقة صورة واضحة لحالة البلاد ، ولكنها كانت صورة سوداء ، حالكة السواد . ولو جاءت الصورة عكس ذلك ، لكانت مثاراً كبيراً للدهشة . إن هذا الاعتراف سواء كان صريحا أو متضمنا ، كان مسجلا فى عدد كبير من التقارير ، التى استمرت منذ بدء هذه الفترة حتى اللحظة التى أنتهى فيها نظام الحكم القائم . وهى لاتمدنا بالأسانيد التاريخية للمرحلة التى وصلت إليها حينذاك فحسب - وكان لذلك قيمته فى حد ذاته - بل كذلك بشهادة عظيمة القيمة ، عما وصلت إليه مصر من تمام الإدراك بذاتها وظروفها .

التعديل الداخلي للرسالة

كان النثر قد نبذ السجع لتوه . ومنذ جيل مضى ، كانت الرواية قد احتلت مكان المقامة . ثم إن الشعر أيضا كان قد تخلى عن الالتزام بأوزانه العريقة في القدم . وهكذا كان يبدو أن الجديد قد انتصر نهائيا . ولكن الحقيقة أن التنافس بين المنهج القديم والمنهج الجديد ، كان لايزال قائما .

كان القديم يتمسك باللغة الفصحى (الكلاسيكية) . ولكن الحقيقة أيضا ، أن أصحاب هـذا المنهج كانـوا يقتربـون باستمـرار من ذلك الأسلوب الـوسيط ، الذى يمكن أن نسميه بلغة التعـامل (استندارد) ، الذى تولد عن النهضة منذ خمسين عاما . فحتى كبار الكتاب الذين يلتزمون بـالتقاليد الكلاسية مثل طه حسين ، كانوا يسلكون مسلك التعصير ، لامن حيث الموضوع واللغة وحدهما ، بل فى طرق - المعالجة أيضا وقبل كل شيء . وكان النموذج يتغلب على غيره بطريقة مباشرة من خلال لغته التى كانت تستخدمها أقليات كبيرة نسبياً ، وبطريقة غير مباشرة من تعليم هذه اللغة فى المدارس . وأساسا ، بالرغم من السهولة المتزايدة التى كانت اللغة العربية تتطور بها فى الاضطلاع بمعالجة أكثر المواضيع تنوعا ، كان هذا «التعصير» يتضمن التبنى إن لم يكن الاقتباس الفعلى . وحتى المشايخ ، كان عليهم أن يأخذوا هذه الطرق الجديدة فى اعتبارهم . وفى مجال الأدب ، كان كبار الكتاب يلمون بلغتين على الأقل ، سواء أكان هذا الإلمام كبيراً أو صغيراً . لقد كانوا يعتبرون من الرواد فى وطنهم ، ولكنهم كانوا من أتباع أو تلاميذ الأجنبى ، وكانت وظيفتهم الأساسية ، هى النقل أو التحويل . ولهذا كانت دلالتهم الاجتماعية الظاهرية فى أغلب الأحيان ، أكبر من قيمتهم الحقيقية . ولهذا السبب أيضا ، كانت مكانتهم الكبيرة - التى من حقهم أن يستمتعوا بها - تتضمن بعض المتناقضات . إن هذا الجيل كان قد أخضع تبنيه للأفكار الغربية إلى حنينه للتقاليد ، كما أخضع هذه التقاليد إلى معايير الغرب .

ونتيجة لهذا ، أظهر النقد الأدبى ، بما كان يمارسه من التحدى والتقويم والمقارنة ، حيوية ذات طبيعة هجومية . وكانت وظيفته فى هذه الحالة ، متطابقة مع شكله . وقد استمتع - كغيره مما يعتبر من الأنواع الأدبية الصغيرة ، كالجدل الصحفى ، والتحقيقات الاخبارية المصورة - بتأثير كبير . ولقد أسهم إسهاماً كبيراً ، فى شهرة الكتاب ، الذين كشفوا عن معدنهم الأصيل ، فى مجالات أخرى أرفع شأنا . على أى حال ، فلقد تغير منهج التسلسل الوظيفى فى الأنواع الأدبية . فأخذت البحوث تتبع الآن النموذج العلمى للرسالات الأكاديمية . وفى مجال القـانون بشكـل خاص ، كـانت تقترب كثيـرا من النموذج الفرنسى . ووصل المقال إلى منزلة الإكبار ، وهو شيء طبيعى فى أزمنة التوتر والغضب . ولقد نشر الكثير من دواوين الشعر فى هذه الفترة . ولكن النجاح الأكبر كان من نصيب الرواية والمسرح ، وكلاهما كان يقتبس من الخارج بشكل مباشر ، وكذلك بالطبع ، كان الفيلم ومسرحيات الأذاعة .

ولكنه صحيح أيضا ، أن مصر كانت تملأ هذه القوالب الأجنبية ، بمضمون محلى نابع من كيانها وهكذا وجد الأدب فى متناول يده وسائل وفيرة للتعبير ، واتخذ لنفسه وظيفة رئيسية يحتاج إليها المجتمع فى هذه المرحلة من تطوره - وهى إضفاء طبيعة عصرية على الواقع المحلى ، وطبيعة مصرية على مايأتى من الخارج .

كانت مصر قد بدأت فعلا فى تلخيص إنجازاتها الثقافية . فقد ظهر سجل مكتبى (ببليوجرافى) سنوى ، تحت إشراف وزارة المعارف . وكان أول جزء من هذا السجل ، يعنى بحصر ما تم من مطبوعات عام ١٩٤٨ ، ولقد صدر مزينا بصورة الملك . واستقبل هذا السجل حين صدوره بسيل من النقد ، وهو أمر يتضمن إحراز بعض التقدم فى معرفة الذات . وعبر الأستاذ محمد عوض فى المقدمة التى كتبها للجزء الثالث بحق ، عن رضائه عن هذا العمل . وظهرت قائمة المطبوعات المذكورة فى هذا السجل ، مفصّلة تفصيلا دقيقا ، إلى حد ذكر المحاضرات والمعارض - الشىء الذى لم يجعل منه مجرد مرجع أو وثيقة فحسب ، بل علامة على الطريق أيضا . وأنا أنوى أن أناقش هذا السجل هنا ، بهذه الوظيفة المزدوجة . تحت عنوان الكتب التى نشرت ، يأخذ القصص نصيب الأسد . فيذكر اسم كل من يوسف السباعى وإحسان عبد القدوس ، بعنوانين أو ثلاثة ، للقصص التى نشراها فى عام واحد . وأقل من ذلك ، من حيث الكم ، ولكن بدقة وعناية أكبر ، تأتى أعمال نجيب محفوظ . كانت قصصه التى كتبها باكرا منذ الثلاثينيات ، قد مرّت دون أن تثير الكثير من الاهتمام . وكان كالكثيرين غيره ، قد حاول كتابة القصص التاريخية . ولكنه كان قد اكتشف أهم عناصر موهبته فى الفترة التى نحن بصددها ، وكانت دقة الملاحظة التى تتجاوز مجرد سرد حادثة غريبة أو نادرة ، والصدق الخالى من الجفاف ، وقوة فذة فى أسلوب الحكى . وفى ١٩٤٧ ، فى زقاق المدق ، أولى سلسلة رواياته العظيمة ، استطاع أن يدخل الدراما وعلم النفس ، فى تحليله الفنى بالخيال ، إلى كل مشهد فى أحد الأحياء القديمة فى المدينة . وكثيرون غيره - بقدر من النجاح ، يكبر أو يصغر - كتبوا روايات ، مزجوا فيها الواقع بالعاطفية المسرفة ، واستحضروا فيها البناء التاريخى . وكان جل إهتمامهم دون شك ، موجها أصلا إلى المشاكل الاجتماعية .

وتأييد هذا الاتجاه فى مجال آخر ، بوفرة البحوث فى المسائل القانونية والنقدية والضريبية ، التى تشغل ما يزيد عن ثلث حجم السجل ، الذى يشمل حوالى ٥٠٠ عنوان فى العام . وتشغل الطبعات الحديثة من كتب إحياء التراث بهوامشها الكثيرة ، مكانا ظاهرا فى السجل . ونلحظ إزدياد إخضاع تاريخ الأدب إلى القواعد الغربية . والأسماء اللامعة فى هذا المضمار ، هى أسماء أحمد أمين ، ومحمد غلاب ، وابراهيم سلامة . وفى الفلسفة ، حاول عبد الرحمن بدوى ، المهمة الشاقة فى صهر التراث العربى مع الفكر الإغريقى فى بوتقة واحدة ، وأضاف إليها الفنومنولوجيا الحديثة (علم الظواهر) . ويبدو أن الأخيرة كانت تفسر فوران ذلك النوع من « الوجودية » المتميزة ، التى كان يعلن العقلانيون المصريون ، إنها من خلقهم - وهكذا كان تحليل هسرل وسارتر ، يكمل تحليل هيجل وماركس ، وينافسه فى بعض الأحيان .

ومن الأشياء ذات الدلالة ، أن أول قسم فى هذا السجل ، يحمل عنوان « الاجتماع » ، وإن كانت زاويته الغالبة ، هى الخدمة الاجتماعية والجدل الأخلاقى ، أكثر من كونها بحوثا للإخصائيين فى علم الاجتماع . ويبحث كتاب المقال من أمثال العقاد ، فى العلاقات بين الإسلام والديمقراطية . كما يعارض محمد الغزالى - الذى يريد من الجميع أن يتوحدوا فى الرأى - يسارية خالد محمد خالد ، وتصدمه

« لا أدرية » ، القسيمي . ولكن أعمال حسن الساعاتي ، وحامد عمار ، تمثل بزوغ فجر جديد لعلم الاجتماع الجاد فى مصر . كما تظهر دراسة الأب عيروط عن الفلاحين - بعد طبعتها السادسة باللغة الفرنسية - باللغة العربية لأول مرة ، وتثبت أنها كشف جديد بالنسبة للكثيرين .

ثم يعدد السجل بعد ذلك رسالات الماجستير والدكتوراه فى الجامعات الثلاث . وكان من أول - الناجحين المتفوقين فى شهادة الدكتوراه ، امرأة قدر لها فيما بعد ، أن تنال شهرة كبيرة تحت اسم مستعار ، هو « بنت الشاطىء » . وفى ذلك المجال الأكاديمى أيضا ، نلحظ إقامة سلسلة من المؤتمرات ، مثل مؤتمر الجغرافيين عام ١٩٥١ ، الذى كان معنياً بدراسة الصحارى ، ومؤتمر آخر لليونسكو . وكانت قائمة الجمعيات الموجودة فعلاً ، أو التى فى دور التكوين ، يزداد عددها فى كل يوم . ومع قائمة الهيئات ، كان عدد صفحات السجل التى تحمل عناوين القائمتين والتعريف بها ، لا تقل عن الثمانين عام ١٩٥٢ . وهذه علامة أخرى على التصعيد التكوينى (المورفولوجى) الذى لحظناه من قبل .

ولكن هذا السجل للأسف ، لا يذكر لنا عدد الصحف المتداولة ، وإن كانت كثرتها لا تدهشنا . كان هناك ثمانية عشر صحيفة يومية عام ١٩٤٩ ، إحدى عشر منها فى القاهرة وحدها . وإلى جانب ١٩٢ صحيفة أسبوعية باللغة العربية ، يجب أن نضيف عدداً آخر يصدر باللغات الإنجليزية والفرنسية واليونانية . كما كانت لمدن دمياط وطنطا والفيوم والمنيا وسوهاج أيضا ، صحفها المحلية .

وإشارة أخرى إلى التوسع فى الكلمة المطبوعة ، نجدها فى المزيد من كتب السلاسل ، التى كانت تحظى بشعبية كبيرة . كان هناك على الأقل ستة منها . وكان أقدمها سلسلة اقرأ «التى بدء إصدارها عام ١٩٤٣ ، تحت رعاية شخصية كبيرة هى طه حسين ، بمساعدة العقاد وفؤاد صروف . وكانت سلسلة الهلال توالى إصدار الروايات منذ ١٩٤٩ . وفى يونيو ١٩٥٩ ، تأسست هيئة « الكتاب الذهبى » ، التى كانت لجنة الإشراف عليها ، تضم عدداً من أكبر الكتاب على رأسهم طه حسين .

تكشف هذه التطورات عن الاتصال بين الكتاب وجمهور القراء . وحدث نفس هذا التعاون الذى يبعث على الرضا فى مجالات أخرى ، وكان مداه فى تزايد مستمر . فإلى جانب المتاحف الكثيرة ، والمعارض الصناعية الزراعية المتعاقبة التى تقام على أرض الجزيرة ، أصبح لمصر الآن معارض للفنانين التشكيليين ، لها جمهورها المهم ، وإن كان عدده لا يزال قليلاً . ففى عام ١٩٥١ ، عرض لمختار تمثال جميل ، تحت اسم « الراحة » ، كما عرضت صور للهوت ولينورفيق ، وبعض الفنانين المصريين ، بما فيهم امرأة تسمى « انجى أفلاطون » . وكان المسرح قد فقد بعضاً من قوته البدائية ، ولكنه لم يفقد شيئاً من شعبيته . فلقد جذب إليه عدداً من أكبر الكتاب فعرضت فى ١٩٤٩ ، مسرحية جديدة لتوفيق الحكيم على مسرح الأوبرا ، اسمها « اللص » ، وكانت تهدف إلى إدانة الانتهازية وتدهور العلاقة الأسرية . كما عرضت فرقة زكى طليمات سبع مسرحيات جديدة . وعرض أيضا فيلم لطه حسين ، اسمه فجر الإسلام . وكانت الرواية التاريخية تجذب المخرجين ، بنفس القدر الذى تجذبهم الأوبريتات العاطفية ، والمشاهد المثيرة ، وكان هذا يتفق مع ذوق الجمهور فى هذه المرحلة ، كما كانت الإذاعة أيضا تسعى إلى كسب وده ، وتمده ببعض برامج الثقافة ، إلى جانب الغناء والملهاة .

هل كان مجرد صدفة ، أن قدم لنا السجل ، هذا البيان الواضح المستفيض عن النشاط والتركيب الثقافيين ، لمصر فى هذه المرحلة ؟ إن تماسك أجزاء هذا السجل ودقة تفاصيله وحدها ، تشكلان دليلاً على النضج . إلى جانب أنه يعطينا ثراء من الذكريات ، التى قدمتها ثقافة هذا المجتمع ، فى التزام صارم بالصدق . وإذا كانت هذه الثقافة قد اضطلعت بمهنة شاقة ، هى تبنى الأفكار والمناهج الغربية ، وإذا كانت قيم هذه الثقافة لا تزال أرفع من مضمونها ، وإذا كانت الرموز التى ساعدت على نشرها ، قد أصبحت أكبر كثيراً من فاعليتها ، فإن هذا فى ذاته يعتبر عاملاً مرحلياً عابراً وهو يضفى على ديناميكية هذه الثقافة دلالة أكبر .

ماهى المصرية ؟

حقق النقد الذاتى فى مصر منذ زمن طويل ، وظيفة تصحيحية أو تعويضية . وأخذ هذا النقد فى الصحافة شكل الجدل أو الأسلوب الجذاب ، وفى الخطب السياسية شكل الحث والتحريض ، وفى العظات الدينية شكل النبوءة بالكوارث والويلات ، وفى الدور الشعبية للترفيه معلومات فجّة . إلى جانب أن هذا النقد الذاتى كان يستخدم بكفاءة كبيرة فى بعض المجالات الفنية المتخصصة كالقانون ، ولا شك أنه أسهم ، منذ إنشاء المحكمة العليا فى ١٩٤٦ ، فى ارتقاء الوعى القانونى للأمة . وكانت الدراسات الأكاديمية قد تطورت إلى مرحلة إجراء البحوث التاريخية ، التى وصلت فى بحث رائد للمرحوم صبحى وحيده ، إلى مرتبة الأعمال التحليلية . وكذلك كان القلق الاجتماعى قد أتى بثماره فى مضمار البحوث ، وأصبحت المقالات والبرامج عن المستقبل ـ التى لم تعان قط من النقص طوال القرن الماضى ـ أكثر تدعيماً بالوثائق ، كما أصبحت تشكل خطراً إيجابياً أكبر . وحوالى آخر فترة ما بين الحربين ـ حين سقطت حكومة الوفد فى مصر ، والجبهة الشعبية فى فرنسا ـ ظهر عدد من الأعمال ، يعبر عن الاتجاه الإصلاحى ، بالرضا حيناً والسخط أحياناً . وقد سجلت هذه الأعمال ، ما تعانيه البلاد من أمراض ، واقترحت طرق العلاج .

ولنأخذ مثلاً كتاب الدكتور طه حسين عن مستقبل الثقافة فى مصر . هل الثقافة فعلاً هى الترجمة الصحيحة ، لكلمة (كلتير . وكلتشر) فى اللغتين الفرنسية والإنجليزية ؟ إن المؤلف ، الذى كان فى ذلك الوقت عميداً لكلية الآداب ، يكون صورة عقلية للتعليم . إنه يقابل بين الثقافة والعلم ، كما لو كانت لعلاقة بينهما ، هى نفس العلاقة بين التدريب ونتيجته . ويقابل بين الثقافة والحضارة ، كأنها مقابلة بين التعليم والحضارة . وأيا كان الأمر ، فقد كان يكتب كدارس للعلوم الإنسانية ، أكثر منه عالماً تربوياً . وكانت اقتراحاته تتجاوز تسجيلاته للمشاكل إلى حد بعيد ، وكان قد ظهر فى نفس العام الذىأتم فيه هذا الكتاب ، تحقيق كامل عن نفس الموضوع باللغة الإنجليزية ، كما ظهرت بحوث أخرى أيضاً من نفس النوع . وكان هذا الكتاب الذى أحضره معه العميد حين رجوعه من زيارة له فى جبال الألب ، حيث أقام بعد حضوره مؤتمراً للتعاون الثقافى ، نشر فى اللحظة التى سقطت فيها حكومة الوفد . وكان هذا الكتاب أوسع أفقاً وأسبق لأوانه ، من أن يحظى باهتمام الحكومة لذلك ظل فى درجه لبعض الوقت . ولهذا أيضاً

أحس المؤلف ببعض المرارة حين نشره فى آخر الأمر عام ١٩٤٤ . ولعلنا نذكر أن عمل رينان المسمى «مستقبل العلوم» ، كان قد خضع لمثل هذا التأجيل فى النشر . ومن المحتمل أن طه حسين كان يحتفظ فى ذاكرته بهذا النموذج .

رحب طه حسين ، كمعظم رجال جيله ، بمعاهدة ١٩٣٦ . واستقبلها بالتفاؤ ل ، دون أن تخدعه الأوهام عن حقيقتها . لقد كان يأخذ القومية كما هى فى الواقع - لا بوصفها هدفاً ، بل كوسيلة أو مرحلة . كان الاستقلال فى رأيه ، يعتبر عقيماً ، إذا هو لم يتضمن الارتقاء بالإنسان فى جميع نواحى الحياة ، وكان لديه حماسة الرجل العلمانى والمعلم الراديكالى :- يجب على الشعب أن يتعلم كل ما هو متاح للناس أن يعرفوه . فهذه هى الوسيلة الوحيدة التى يتعرفون بها على المظالم ، ويمكنهم بها أن يسوّوا حسابهم مع من يذلونهم أو يسيئون معاملتهم ، أو يحرمونهم من ثمرة عملهم إنها وسيلتهم الوحيدة للسير فى طريق العدل والمساواة ولكن دور التعليم السياسى والاجتماعى ، يجب أن يكتمل بالجانب الأخلاقى . إن التعليم يلزم المواطنين أن يؤمنوا بالمساواة فى أفعالهم ، كما يصرحون بذلك فى أقوالهم .

ان التعليم يلزم المواطنين بأن يؤمنوا بالمساواة بالفعل لا بمجرد القول ، وأن يحققوها فى حياتهم ، دون الاكتفاء بالتشدق بها فى أقوالهم ، لمجرد خلق الآمال الكاذبة فى الآخرين ، الذين يصابون فى النهاية بخيبة الامل . ثم يمضى فى هذا الأسلوب ، الذى يودع أقل قدر من المضمون فى اكبر عدد من الكلمات ، فيقول - حين يحصل الشعب على التعليم ، فإنه سوف يعرف ماله من حقوق فى حياته الخاصة . ولن يسمح بعد ذلك للأقلية أن تظلم الأكثرية ، أو أن تحرمها من حقوقها فى الحياة العامة . ولن يسمح كذلك لأى بلد أجنبى أن يعامل بلاده معاملة غير عادلة ، أو أن يحاول إذلالها . . . . . . وهذه إشارة إلى بريطانيا بالطبع . . . . . . إن التعليم وحده ، بشرط أن يكون صحيا ، وأن يستخدم الوسائل الكافية (التى يشرحها المؤلف فى السطور التى تتلو هذا الكلام مباشرة) ، هو الذى سيضمن سيادة العدل والمساواة فيما بينهم ، ويضمن الكرامة والشرف فى علاقاتهم مع الأجنبى . عن طريق التعليم ، سيكتشف المصريون طريقهم الأمثل فى الجهاد ، وفى الارتقاء بأنفسهم . ويتلو ذلك مسحا واقعيا للاخطاء ، لا فى ميدان التعليم فحسب ، بل فى المجتمع المصرى بأكمله - لماذا هذا الشعور بالنقص أمام الأجنبى ؟ لماذا هذا التقليد للأجنبى ، الذى يتسم بالغضب حينا ، وبالشعور بالذل حينا آخر ؟ إننا لن نستطيع ان نتخلص من هذه العقدة ، إلا إذا ارتقينا بأنفسنا ثقافيا ، وأصبحنا مساوين للأجنبى ، بحيث لا يجرؤ أن ينظر إلينا باحتقار . إن الكتاب يزخر بمثل هذه العبارات ، التى تكشف عن الكبرياء القومية ، والرؤية الواضحة ، إن من الواجب على مصر ، إن تحرر نفسها من ذلك الفصل المأساوى بين الصيغة والواقع ، والأقوال والأفعال . إن عليها ألا تأخذ الظل على انه المادة ، ولا البلاغة على أنها الفعل .

الحق أن الإدانة اللفظية تدل على نضج سابق لعصره - هذه الحلية الرخيصة المصنوعة من مزيج النحاس والقصدير ، هذه الفصاحة المزيفة التى لا تحظى من البلاغة الحقة بغير الاحتقار . إنه يحذر قراءه من إيمانهم بخرافة البرامج فيقول - هذه البرامج المفصلة بدقة بالغة ، بحيث تعتبر نفسها أنها قد تحققت فعلا ، فى حين أنها تقصر دائما عن الاقتراب من الهدف الذى حددته ، بسبب الثقل الميت الذى تحمله ،

من ذلك الاستبداد التركى بالرأى ، فى الوضع والتنفيذ ، الذى بما كان إرثنا من بيروقراطية الحكم الخديوى . انه يحثّ الناس على نبذ الأوضاع الانتهازية فى مسائل التعليم كالسعى وراء التفرد بالإدارة ، مما يعوق مسيرة التقدم الحقيقى . وهو ينقد عدم الالتزام بنظام ثابت مستقر ، فى ذلك الارتجال الذى لانهاية له ، فى كل نواحى الحكم ، وخاصة التعليم ، الذى كان السمة الواضحة لكل الوزارات المتعاقبة فى تلك الفترة ، والذى لم تجن منه البلاد إلا الفوضى . فلقد أصبح إعداد المعلمين مثلا ، منوطا بثلاث جهات مختلفة ـ كلية دار العلوم ، التى انشأها على مبارك ، والتى لاتزال محل إعزاز ، وإن كان قد عفا عليها الزمن . ومدرسة المعلمين التى تتبع النموذج الفرنسى (ايكول نورمال) . ثم كلية التربية التى أنشئت حديثا فى الجامعة . وأصبح إعداد المعلمين من اختصاص هذه الجهات جميعا ، بينما كان الأزهر لايزال يؤدى دوره فى تدريس اللغة العربية ، وهو كاره لقبول هؤلاء المنافسين .

كان موقف طه حسين من الأزهر ، هو موقف العلمانى ، الذى حماه إلمامه المستنير بتعاليم الإسلام من التطرف . وفوق ذلك ضمّن كتابه فصلا تعمد فيه أن يطمئن الشيوخ الاجلاء ، وان كنا نلمح فى ثنايا هذه المجاملة أثرا من نقيع السم ، كقوله ـ . . . . ولكن هل يدركون خطورة مهمتهم ؟ . . . . . إن من نافلة القول ، ان نذكر ان اللغة العربية تدرس بطريقة تضاعف من صعوبتها الأصلية ، وتجعل منها لغة قاصرة على عدد قليل ، إذ انها تنفر غالبية الدارسين . إن هناك عددا كبيرا من رجال الأدب ، فى موقف ذلك الشيخ الازهرى الذى كتب خطابا إلى بلدية القاهرة ، فى أسلوب متقعر ، انتقى الفاظه من خبئ كنوز الفصحى ، بحيث استعصى على المطربشين من رجال هذه المصلحة ـ كما تقول الحكاية ـ أن يفهموا مايريد هذا الشيخ المعمم ان يقول . . . . . . إنه يكتب هذا الخطاب لا ليفهم ، بل لكى يفوز بالاحترام ، نتيجة لهذه اللغة العظيمة التى استخدمها . إن تعليم العربية ـ كما يتصوره مؤلف الكتاب ـ يجب ان يتبع نفس القواعد التى تتبع فى تدريس اللغات الأخرى .

وبمناسبة هذه الصلة بين تدريس اللغات المختلفة ، يأتى فى الكتاب ذيل طويل من الملاحظات على تدريس اللغتين الإغريقية واللاتينية ، اللتين ظهرتا على إستحياء فى كلية الاداب بجامعة القاهرة حين كان على ماهر وزيرا للمعارف . وكان ظهورهما قد أثار عددا من المعارضات ، ووضع فى طريقه الكثير من المعوقات . فقد كان طه حسين من كبار المؤيدين لدراسة الإنسانيات الغربية . وكان فى رأيه أن دراسة ديموستنيس وسيشرون ، تعنى إنشاء جسر جديد بين مصر والبحر الأبيض المتوسط أو تقوية الجسور القديمة بينهما . وهنا يستبد بنا سؤال خطير ـ هل تعتبر مصر قطرا شرقيا ، أم قطرا ينتمى إلى البحر الأبيض ، أى إلى الغرب ؟ إن طه حسين لايجيب على هذا السؤال ، الذى أجاب عليه الخديوى اسماعيل من قبل ، بقوله ان مصر قطعة من أوربا ، ولكنه شرح لنا كيف تكون مصر جزءاً من دورة البحر الأبيض .

قد نسلم بأن هذا صحيح ، ولكن ألا ينطبق هذا الوصف على الإسلام العربى ، ككل ؟ الايهمل عالمنا الإنسانى ، أفريقية ، وطنية ، وصلات القرابة التى تربطه بالسامية أيضا ؟ الحقيقة هى أن مصر لاتنتمى إلى البحر الأبيض إلا جزئيا فقط . فالتطور الذى حدث لها أثناء القرن الماضى وما قبله ، قد ساعدها على هضم لغات البحر الابيض وقوانينه وأفكاره ، وخاصة مايخص فرنسا منها ، إلا ان مصر لم

تصبح جزءا من شرق البحر الابيض (ليفانتين) ، لأن قوة أصالتها وتقاليدها ، قد فرضت عليها أن تظل محتفظة بذاتها وشخصيتها .

ولكن كم كلفها هذا ؟ إن هذا سؤال آخر . ولكن اتجاه مصر كان فى ان تقلد وتتبنى ، أكثر من أن تذوب فى كيان آخر . ولقد واجهت مصر مشاكل مؤلمة أثناء هذه العملية . لم يكن من بين هذه المشاكل فقدان الهوية ، ولكنها كانت تتضمن الشعور بالغربة ، والاضطرار إلى تعديل ثقافتها ، بتبنى بعض الصفات المميزة لثقافة مجتمع اخر . انها إذا استطاعت الانتصار على هذه المشاكل ، فسوف تكون حصيلتها فى هذه العملية ، هو بناء تخليق جديد لهويتها ، دون فقد للاصالة . وستكون خصائص البحر الابيض التى نسبها اليها طه حسين ، مسألة تعلم وتدريب ، أكثر منها إرثا . وسيصبح ذلك صحيحا فقط فى المدى الذى تستطيع مصر أن تدمج فيه هذا العامل مع بقية العوامل . إن المشكلة ، أيا كان وصف المرء لها ، هى مشكلة الصراع بين التحديث ، وبين الهوية الشخصية المميزة للبلاد .

إنه صراع من هذا النوع ، هو الذى يصوره لنا الدكتور حسين فوزى ـ العالم الانسانى المصرى الكبير ، والعالم ايضا فى علم البحار والموسيقى ـ فى قصصه ذات المغزى ، عن السندباد البحرى . أن سندباده عويس آخر ، مشتعل بحماسة حب الاستطلاع فى العالم الفسيح ، وبالصدق فى مساءلة النفس . إنه يتجه إلى البحر الأبيض ـ ولكن أليس ذلك لانه يتعرف على مصر الخالده هناك ؟ أليس هذا التغريب فى الأساس درسا فى الإخلال بالتقاليد ؟ . إن لدى طه حسين فوق ذلك ، وعى متحرك للشخصية المصرية . ولا حاجة بنا إلى ان نأخذ وصفه للشخصية المصرية ، مأخذ الجد حين يقول ـ ذلك المزيج الرائع من الجد والابتسام ، والتفاؤل والحزن . إنه يشع من الروح المصرية التى تجمع بين الشباب الغض ، والشيخوخة الضاربة فى أعماق القدم ، المنجذبة إلى الحديث والمرتبطة بالقديم . القادرة على بذل الجهود الجبارة ـ وتحقيق التقدم الكبير ، وهى تملك فى نفس الوقت من المزاح الفلسفى مايكفى لترك الامور تجرى فى أعنتها بلا مبالاة من حين إلى حين ، إن مثل هذه النقائض المجتمعة ، يمكن نسبتها إلى شعوب الأرض قاطبة دون استثناء . والسبب البسيط فى ذلك ، هو أنك حين تتحدث عن الأمة ، او الثقافة او الشخصية ، فان ذلك يتضمن توازنا بين عناصر متضاده . فالهوية لايمكن ان توجد إلا بتنظيم التوترات وتثبيتها . إن العقاد حين يصف الفلاح فى كتابه «سعد زغلول» يطلق العنان أيضا لهذا التساوق للمعانى ، الذى يتكرر دون مبرر . وعلى أى حال ، فإنه لاشىء أصعب من وصف الخصائص المميزة لشخصية جماعية .

بعد ذلك بزمن طويل ، يسخر محمود العالم من التعبيرات الضبابية الغامضة ، لسلفه العظيم . ولكنه كان رغم ذلك ، أقل منه نجاحا فى تفسير الشخصية المصرية ، من خلال تأثرها بالاستبداد الإمبريالى ، او من خلال حالة البنية الاقتصادية الاساسية للمجتمع . إن وصفها كما ذكرت من أصعب الاشياء ، إلا إذا جاء من خلال العوامل المتغيرة للتاريخ وبشرط ان يجد المرء أيضا العناصر الثابتة التى لاتتغير . إن المزية الكبرى لطه حسين ـ الذى اتم مسودة كتابه عام ١٩٣٨ ، ونشره فى أواخر ١٩٤٤ ، حين أوشكت الحرب ان تنتهى ـ كانت فى توعية الناس بتجربة فعلية ، هى تجربة الأصالة الجماعية

لمصر ، وما ستصبح مصر . لقد بين لنا إنّ كبرياء بلاده بهويتها الذاتية ، لاتتعارض مع الانفتاح ، لاعلى البحر الأبيض فحسب ، كما كان ينادى ، بل على العالم بأسره . إنه يلخص لنا هذا المعنى فى جلاء تام حين يقول - إن أى ثقافة يجب ان تكون قومية وإنسانية معاً . . . . إنها حاجة ثنائية ، ومعيار ثنائى . ربما كان ذلك تناقضاً ، ولكنه تناقض خصيب مثمر .

الحساب الذى امتنع على التسوية . .

فى ذات اللحظة التى كان يكتب فيها عالمنا الإنسانى (طه حسين) كلماته ، كان هناك غيره من المصريين من ذوى الوظائف والأوصاف المختلفة - من رجال الأدب والقانون والاقتصاد - يحاولون أيضا العثور على إجابة للسؤال عن مستقبل مصر وإرثها . وكان لدراساتهم عناوين لافتة للنظر ، مثل ، «مصر الغد تحت حكم الشباب» ، أو «نحو دستور علمى لنهضة مصر» . أو كتاب محمد على رفعت ، «مستقبل مصر الاقتصادى» الذى يمتاز بحدة ذهن نادرة . وحتى السياسيين الكبار ، كانوا يقدمون النقد ويقترحون البرامج . وعلت صيحة تنادى بالعمل الآن قبل فوات الأوان ! وقفزت إلى الوجود جماعات جديدة تضم لجانا للعمل الميدانى ، وجمعيات رائدة لإجراء البحوث الإقتصادية والإجتماعية . وكان من أنشط هذه الجمعيات ، جمعية «نهضة الشعب» التى أنشأها ميريت غالى مع نفر من أصدقائه ، يزيد عددهم عن عشرة أشخاص ، كان الفيلسوف إبراهيم مدكور من بينهم . ومما يذكر أن ميريت غالى كان ينحدر من أسرة قبطية عريقة ، فهو حفيد بطرس باشا غالى رئيس الوزراء الأسبق ، كما إن إبراهيم مدكور ، ينحدر من صلب صف طويل من كبار التجار المسلمين ، الذين إشتهروا فى القاهرة منذ زمن طويل .

فى عام ١٩٣٨ ، توصل مؤلف «سياسة الغد» ، وهو يستعرض الماضى القريب ، إلى نتيجة مذهلة ، هى أن مصر لم تحقق أى تقدم على مدى جيل كامل ، بل على العكس لقد أصيبت «بالهبوط» . فهل كان موقفه هذا يتسم بالانهزامية المفرطة ؟ ربما ، ولكن المرء لا يكاد يجد مفرا من موافقته على كثير من مشاهداته وأحكامه ، التى فصلها فى بيانه البعيد عن الأوهام . لا شك أن تشاؤمه يعكس نظرة الصفوة البورجوازية ، التى يقيها حرصها وذكاؤها من أن تكون فريسة لخداع النفس ، ولكنها فى الوقت ذاته ، ترفض رفضا باتا أن تثق بعامة الشعب . فهو يقرر مثلا ، أنه باستثناء ثورة ١٩١٩ ، كان النضال دائما ، محصورا فى قطاع صغير جدا من المجتمع المصرى . وهو يختتم كتابه قائلا - لقد حصلنا على استقلالنا ، وأنتشر بين جميع طبقات المجتمع ، شعور الإعتزاز بالإنتماء إلى دولة ذات سيادة . إن مثل هذا التأكيد يكشف عن إحساس طبقى . ويجب على التحليل الإجتماعى أن يميز بين التطلعات المعلنة ، التى هى بالطبع تطلعات الطبقة المتعلمة ، وبين المعانى الكامنه التى يضمرها عامة الشعب . والأخيرة هى الثقل المقابل الذى يحقق الموازنة مع الأولى . ويتم صنع التاريخ ، حين تجد الحوافز الأساسية مجالا منطقيا للتطبيق . وهذا هو ما أنجزه بعض القادة بين حين وآخر ، كما فعل زغلول مثلا ، من خلال تحالف حدسى مع قوى الشعب ، فى اللحظة المناسبة . كما كان هذا أيضا ، هو الهدف الواعى - بدرجة تزيد أو تنقص - لكل السياسات الإصلاحية .

فى تلك الفترة ، كان هناك حديث كثير عن الإصلاح . ومن الطبيعى فى بلاد كمصر ، أن تكون الأولوية للإصلاح الزراعى ، الذى هو الأساس . ولكن ممن تؤخذ الأراضى التى تقام عليها المنشآت والمزارع للفلاحين ؟ أمن أراضى الملك ؟ إن أحدا لم يجسر على اقتراح ذلك حتى ذلك الحين . أمن الأوقاف ؟ إن فى هذا تحديا للتقاليد الإسلامية ، وهى فكرة مروعة . أمن كبار الملاك إذن ؟ إنها مغامرة محفوفة بالأخطار . . . . . إننا نستطيع أن نقسم رواد الإصلاح الذين واجههم هذه المشكلة إلى راديكاليين متطرفين ، وراديكاليين معتدلين . إقترح بعضهم المساواة فى التوزيع ، على الطريقة الإنجليزية ، مع ما يستدعيه ذلك من تعديل فى نظام الضرائب . وذهب آخرون إلى أبعد من ذلك ، ان لم يكن فيها يتعلق بحقوق الملكية ، فعلى الأقل ، فى المدى الذى لا يجب أن تتعداه هذه الملكية . فى ديسمبر ١٩٤٤ ، قدم لأول مرة إلى البرلمان ، مشروع بتحديد الملكية . وإستثنى مقدم المشروع ، محمود بك خطاب عضو مجلس الشيوخ ، ما يؤول للحائز عن طريق الوراثة ، من هذا التحديد المقترح . فقد كان يهدف إلى تحديد ما يمكن إمتلاكه فقط عن طريق الشراء . ولكن هذا وحده كان كافيا لأن يصدم الناس ، وأن يفقد مقدم الإقتراح مقعده فى مجلس الشيوخ فى الانتخابات التالية . وفى ١٩٤٨ ، قدم إبراهيم مدكور ، أصغر الأعضاء سنا فى مجلس الشيوخ ، قانونا أكثر جرأة ، يقترح فيه الغاء نظام الوقف الخاص . كما أعد ميريت غالى برنامجا للإصلاح الزراعى . ولكن أحدا لم يتعرض حتى ذلك التاريخ ، لنزع ملكية كبار ملاك الأراضى ، بل اقتصرت الاقتراحات على تحديد المساحة التى يمكن أن يضيفها المالك إلى أرضه ، بما لا يزيد عن مائة فدان ، عن طريق فرض ضرائب ثقيلة على القدر الزائد . واقتراح ميريت غالى أيضا ، منح كل فلاح فى مزارع الملك ، حيازة حد أدنى من الأرض يساوى فدانين ، مع تحديد حد أعلى لإيجار الفدان .

كانت هذه أهدافا معتدلة ومعقولة . ولكن البورجوازية لم تقبلها ، وأمكنها تغليب رأيها على القطاع الأكثر استنارة ، الذى كان يؤيد غالى ومدكور .

إن أهمية هذه الاقتراحات ، تكمن فى اعتبارها أعراضا ، أكثر منها برامج . فالأمر لم يقتصر على اهتزاز الوحدة القديمة بين القيم الدينية والأخلاقية والجمالية فحسب ، بل لقد اتسع الصدع فى كيانها من داخل العملية التاريخية أيضا . اننا نستطيع الآن أن نميز بين ما يفصل المصلحين عن الثوريين – ولكنها كانت علامة مثقلة بالدلالات ، إن نظام الحكم التقليدى كان يرفض الشىء الوحيد الذى يمكن أن يطيل فى بقائه .

إن جميع الذين ذكرتهم ، كانو من المعتدلين . فقد كان أهم ما يطالبون به ، هو التعليم ، ومجموعة من المبادىء الأخلاقية ، تملى من أعلى ، دون أن تعبر إهتماما كبيرا لرغبات الشعب الأساسية . وهكذا كانوا يحتفظون لأنفسهم بموقف تربوى ، بل تحكمى . إنهم يهتمون بالشعب ولكنهم ليسوا من الشعب . . . . . إن المصير المحتوم لأغلب نواحى الإصلاح ، هو أنها تأتى بعد أوانها . فحين يعترف الوعى الفطرى ، ووضوح الرؤية ، أو حتى الرأى المحافظ المستنير ، بوجوب الإصلاح ، فإن ذلك كله يعكس المتناقضات التى لحقت بالمجتمع ، دون أن تجد حلولا لها . ولعلنا نستطيع أن نقول إن الإصلاح لا

ينفذ ، إلا بعد أن يكون الواقع قد سبقه . وكانت هذه الظاهرة فى مصر ، أكثر إيلاما منها فى أى مكان آخر ، لأن الإصلاح كان لا ينفذ قط فى مصر . وهنا - كما فى أى مكان آخر - كان التاريخ لا يخطو إلى الأمام ، إلا حين يصطدم وعى الناس بالكوارث ، مع رأى محافظ شديد التطرف ، ولكن هذا الرأى المحافظ المتطرف ، كان له فى مصر حلفاء أكثر مما يجب .

فى عام ١٩٤٣ ، قدمت نفس هذه الجماعة من المفكرين ، مشروعا أعم من سابقه ، تناولت فيه هذه المرة ، نقد الجهاز الحكومى . ولما كان نشر مثل هذا البحث ، تحت الأحكام العرفية أيام الحرب ، مخاطرة كبيرة ، فلقد طبعوا منه ١٤٠ نسخة فقط . ولقد اضطر على الشمسى باشا ، أن يخفى هـذه النسخ ، أثناء حملة تفتيش مفاجئة من الشرطة . وفى عـام ١٩٤٥ ، انتهزت الجمـاعة فـرصة تخفيف الرقابة ، وأعطوا الناشر حق توزيع ، ما كان غريبا أن يسموه «الطبعة الثانية» ، التى كانت صورة طبق الأصل من ذلك العدد المحدود من النسخ التى لم يوزعوها . بدأوا هذا الكتاب بإشارة - جديرة باهتمام المؤرخ الإجتماعى - إلى الشعور بالقلق فى تلك الفترة . إن التشاؤم فعلا ، كان قد غزا كل قطاعات الحياة المصرية . وأى تظاهر بالشجاعة ، أوتخفى وراء البلاغة ، كان سيثبت تضليله دون شك . . . . إن أى مراقب لديه القدرة على النفاذ بنظره من خلال هذا المظهر الكاذب ، سوف يتحقق من أن الضعف الأساسى ، فى هذه الجماعات المناضلة المستنيرة ، هو إفتقارها إلى الثقة بالنفس ، إلى جانب التشاؤم الذى يبرره تبريرا كاملا ، تاريخ الجيل السابق . إن الماركسية وحدها هى التى تقدم الحل ، الذى يستطيع أن يتجنب خداع النفس واليأس كليهما . ولكن الماركسية فى مصر ، لم يكن لها وجود إلا بين جماعات صغيرة ، لا تزال مليئة بالانفعالات الرومانسية الحماسية ، وبالمرارة التى يبررها الاضطهاد .

إن الصورة حالكة السواد . ويعطينا هذا الكتاب وضعا يبعث على الأسى ، لحالة أحـد أولئك الموظفين الصغار ، الذى تكالبت عليه الأمراض ، إلى حد اصبح فيه مستشفى متنقلا . « . . . . إن لهذه الصورة ، خصائص مميزة ، يعرفها المؤلفون ، بأنها مميزاتنا القومية وشعاراتنا الخاصة» .

كان من الواجب أخذ هذه الصفات المميزه دائما فى الإعتبار . فهل راعى ذلك مثلا أولئك الذين أصدروا دستور ١٩٢٣ - ذلك الدستور الذى كثيرا ما اعتدى عليه ، ونادرا ما طبق ، والذى أصبح رغم ذلك مثلا أعلى بأثر رجعى ؟ لا يجد المؤلفون أى صعوبة فى ضرب الأمثال الكثيرة ، المدعمة برأى كبار رجال القانون الدولى ، على إخفاق هذه الوظيفة فى الإستجابة إلى حاجات المجتمع . ولكنهم - والحق يقال - يملكون من سلامة الذوق والواقعية ، ما يجعلهم يدركون أن هذا الدستور ، بكل النقائص التى عوقت فعاليته ، وبالرغم من عدم كفايته ، قد حقق خدمة كبيرة ، بوصفه رمزا موحيا ، وعاملا إيجابياً ، فى تعليم الجماهير . إن تحليلهم الإجتماعى له أثره فى هذه النـاحية . ثم يتلو ذلـك فصول كثيـرة ، يخصصونها لنقد الحياة البرلمانية . هنا ، أكثر من أى مكان آخر ، تثير العمليات الانتخابية نقـد العالم الإجتماعى ، وغضب المواطن . فمن الناحية العقائدية ، لا يكاد المرء يفرق بين حزب وآخـر ، على الرغم مما بين هذه الأحزاب جميعا من العداوة المستحكمة . فكلها تقريبـا - بما فيهـا الوفـد والأحرار الدستوريين - تبيع للشعب نفس المعجزات . . . . . ولكن هل كان ذلك لا يزال صحيحا ، فى الوقت

الذى نشر فية غالى ومدكور هذا النقد ؟ إن الاستقطاب المتزايد فى الحياة السياسية والاجتماعية ، وإنضمام الأحزاب إلى الصراع الدولى ، والنقائض المتفجرة بين الماركسية ونشاط الإخوان المسلمين - كل هذا كان يناقض هذا البيان . ولكن الحقيقة التى تتبقى بعد ذلك ، هى أن التنافس الشخصى وتصارع المصالح ، هما العاملان اللذان كانا لا يزالان يسيطران على الموقف السياسى . ان مصر جربت ثلاثة أرباع قرن من الحياة مع المؤسسات الحديثة ، وتعاقبت عليها التجارب البرلمانية ، فى مزيد من الإتقان ، ومزيد من عدم الكفاية . ولكن إن كانت هذه هى نقائص القمة ، فإلى أى حد من السوء تكون الظروف فى القاعدة ؟

من التناقض ، فى بلد يحوى ذلك العدد الكبير من القرى ، ألا تبذل أية محاولة لتعصير الإدارة فيها .

ينقد المؤلفون هنا بحق نظام العمد - أولئك الحكام المحليون الصغار المستبدون ، الذين يتعاونون مع طغيان كبار الملاك ، ويزورون الإنتخابات . وهم يدينون بتبرير مساوىء ، نظام المركزية المتطرفة ، التى زادت سوءاً ، على مدى الجيلين السابقين ، حيث أصبح دور المجالس المحلية أكثر ضعفا وأقل فاعلية ، عما كان منذ ثلاثين عاما . إن هذا النقد على أى حال ، لم يكن يهدف إلى نظام إنتخابى جماعى على جميع المستويات من القرية إلى الدولة ، وهو نظام كانت تفتقده البلاد ، ولعل عدم وجوده كان من الأسباب الرئيسة للإحساس العام بالعجز والقلق فى هذه الفترة .

يختتم المؤلفون عملهم ، بنداء عاطفى موجه إلى الشباب ، «والذى سيكفل نقاؤه وحماسته ووطنيته ، بناء صرح عظيم جدير بأمجاد مصر العريقة ، على أنقاض الأمس ومبانى اليوم المتداعية . إن الغد ملك يديه ، والمستقبل ينتظره . وحيث إن السياسة قد أضعفت الهمة والقوة والكفاية فى بعض من يكبرونه فى السن (إن كلمة «بعض» هنا هى أضعف مما تقتضيه الحقيقة) ، وحيث إنه قد تم كشف النقاب عن الخطط السرية ، لاولئك الذين كانوا يسعون إلى المتاجرة بالنفوذ السياسى ، وحيث أن الخدمة الوطنية لم تعثر حتى الآن على الشرفاء الاكفاء الجديرين بها ، فانه من واجب الجيل الجديد أن يعطى السياسة إتجاها جديدا ، وأن يضفى الحيوية والنشاط والتكريس على هذا الاتجاه . وسوف تكون جريمة لا تقبل الغفران فى هذه الظروف ، أن يؤثر «شباب الانسحاب والتقاعس أو الانفصال عن هذه المسيرة ، أو ان يهرب إلى التشاؤم . إن واجب كل شاب أن يجيب على هذه الدعوة بقوله : - إنى مستعد» .

كتب ميريت غالى بعد ثورة ١٩٥٢ مباشرة ، وقبل أن تتضح بعد ، السياسة التى سيسير عليها نظام الحكم الجديد ، وثيقة اتهام ، زاد من قيمتها أن كاتبها لم يكن ثوريا . ولم يركز هجومه فى هذه الوثيقة على انعدام المساواة فى توزيع الثروة ، بقدر ما ركزه على عيوب الإنتاج والإدارة وتدبير الموارد المالية للدولة واستخدامها . كما قال إن العجز فى الميزان التجارى ، والتبديد وعدم الكفاءة فى الإدارة الحكومية ، والفوضى والعبث فى السياسة المالية ، والعجز والفساد فى الموظفين ، يجبرنا على الاعتراف بإخفاق نظام الحكم السابق . وكان العلاج فى رأيه ، هو إتاحة مجال أوسع أمام القيام بالمشاريع الخاصة ، سواء أكانت أجنبية أو وطنية . لقد كان يتحدث كلبرالى ، لا يزال يحتفظ بآمال طبقته .

وظهر فى نفس الوقت أيضا ، نقد آخر قدمته الدوائر الماركسية لتصحيح الصورة ، جاء فيه ، إن أمراض مصر ليس سببها هو الأخطاء التقنية أو النقائص الخلقية وحدها . إن بناءها الاقتصادى بأكمله يجب أن يوضع موضع الشك والمراجعة . فلقد جمعت المشاريع التجارية فى كارتلات كبيرة ، وشركات مهيمنة (تسيطر على الشركات الصغيرة وتتحكم فيها) . كما تسيطر على الإنتاج ، الاحتكارات التى تلعب الصلات العائلية ، وثروة ملاك الأراضى ، ومؤمرات القوى ، فيها دورا أهم من الكفاءة . إن جماعة بنك مصر ، قد أصبحت إتحادا ماليا ضخما (كونسرتيوم) للبورجوازية . وكذلك إتحاد الصناعات الذى انشىء منذ ثلاثين عاما ، والذى يكون المليونيرات مجلس ادارته ، من أمثال حافظ عفيفى وأحمد عبود وحسن نشأت وأمين يحيى وسابا حبشى ، فان مالا يزيد عن ٢٪ فقط من الشركات التى تتبعه ، تمثل ٥١٪ من رأس المال الكلى لهذه الشركات ، وتستخدم ٤٩٪ من قوة العمل فيه ، بينما لا تملك ٧٩٪ من هذه الشركات ، أكثر من ١٧٪ من رأس المال الكلى ، و ١٩٪ فقط من قوة العمل . وترست عبود وحده يضم سبع شركات ، تسيطر على صناعة السكر ، وصناعة المنتجات الكمياوية ، والملاحة البحرية المتمثلة فى شركة البواخر الخديوية ، إلى جانب إمتلاك عدد من الفنادق الكبيرة ، وغيرها من المنشآت . كما يسيطر ترست هنرى رباط ، على إنتاج السلع المعدنية ، وتجارة الوارد من المعدات الثقيلة . ثم أن ضخامة أرباح هذه الشركات ، تفوق بكثير حجم إنتاجها ، وحجم رأس المال المستثمر فيها . فإذا اضفنا إلى هذا ، أن كبار رجال الأحزاب ، وكبار موظفى الحكومة ، ورجال القصر ، يساهمون فى هذه الشركات ، أو على الأقل ، ينتفعون منها ، فإن إستنتاجاتنا عما يجب عمله ، لن تحتاج إلى مزيد من التريث . . . إن ذلك كان سهلا على الفهم ، ولكنه كان صعبا فى التنفيذ !

مرايا من طين

لن يجد المصرى حلا أساسيا لمشاكله ، إلا إذا أعاد مزج ثقافته بتراب أرضه . وهذا يفرض - إلى جانب أشياء أخرى - إجراء إصلاح زراعى ، بدأ يعتبره عدد من الناس من أوجب الضرورات . كما يفرض ايضا ، إحداث تغيرات أخرى كثيرة فى كل النواحى الإقتصادية والإجتماعية والأخلاقية ، يكون الهدف منها ان تؤثر فى العلاقة بين الواقع الملموس ، وبين التفسير المستنبط منه . وبما أن هذا لم يتحقق بعد - بل لا يزال بعيدا جداً عن التحقيق - فلقد كان هناك عجز غريب يشل كل الجهود ، ويهزم أصدق النوايا .

كان الرأى العام ستارا قضيبا ، تسقط عليه كل الاحداث ، وكان بيئة محبطة كالأثير ، تولّد فيه الإتجاهات والأفعال صورا منها ، لا حصر لأعدادها ، وكأنه مرآة أصابها الخبل من كثرة الصدمات التى تعرضت لها . فأصبح للأحداث البسيطة دوى ، وردود أفعال ، ومضاعفات لا نهاية لها . كما صارت الكلمات تنتشر أفقيا مع الرياح فى كل إتجاه . وكانت القوى النامية للإذاعة - وهى المفروض فيها أن تقوى الوعى والإدراك بأسلحتها الجديدة - تسهم فى تضخيم الوهم والإغفال . فأيها كان الحقيقة - ذلك الذى كان يتخذ مكانه فى أساس الأشياء ، أو هذا الذى كان يجرى إيصاله إلى الناس ؟ إن هذه الأرض المغمورة

... لم تعتبر قط حتى الآن على ما يعبر عنها تعبيرا صادقا ، او بالأحرى ، أنها لم تسقط شيئا يعتبر تعبيرا كاملا عن مطالبها وطاقتها . ومن جهة أخرى كانت هناك حياة تحيا على السطح ، حياة جردت من ... وفرضها الأجنبى ، أو حياة فرضتها الذات ، تهب نفسها للبلاغة أكثر من الفكر ، وللمناقشة و... أكثر من المنطق ـ وكانت هذه الحياة تستنفد قواها فى الأحداث والكلمات ، والأرباح والخسائر . ... أنها لم تكن تعكس إلا ومضاً ضعيفاً مرتعشاً ، للأشياء الأساسية . فى بلاد كهذه ، يسودها الانسجام ... تكاد تكون مكتملة ، وتتميز بذلك الجو المشبع بالأتربة والبخار ، حيث تبدو السماء ذاتها ، وكأنها سحابة ترابية منعكسة ، كان كل شىء يشارك فى ذلك الومض الضعيف المهتز . أصبحت الحياة ذات ... مسرحية . كانت هناك تحقيقات مكثفة فى كل نواحى الحياة ، ورغم ذلك ، ومع ذلك لم تكن هناك ... ـ ربما بإستثناء الكوليرا ـ يمكنها تفسير ذلك الشعور المروع ، أو تنقية كل ذلك الدم الأسود . صحيح إنه كان هناك الكثير من المؤشرات ، الا أنه من أول تلك العظمة الإيطالية الأسلوب فى القصر ، إلى آخر تلك الشعوذة الدينية للإخوان المسلمين ، ومرورا بتمثيليات النحاس ، لم يكن هناك ما يفسر الأشياء بأى درجة من العمق . لقد ذكرت من قبل أن الحياة قد إتخذت شكلا مسرحيا ، ولكن الناس كانوا يموتون هنا ، ويموتون حقا لا تمثيلا . والحق إنهم كانوا أحرص على ممتلكاتهم ، مما كانوا على أنفسهم . إن أعمال العنف تتبخر ككل شىء آخر . وكانت الكوميديا تتغلب على التراجيديا ـ أو بالأحرى ـ كان الشخوص الذين لا يملكون كفاءة الأداء ، فى الدراما التى صنعوها لأنفسهم ، يدفعون ... إلى النقطة التى تحل فيها عقدة المسرحية ، وتتكشف الاحداث ، التى يعجزون بعد ذلك عن تقدير ... ، وإن كانو يحسون جميعا بقدومها .

كان الجميع يدركون مدى ماحل بالبلاد من الانحلال الخلقى . كانو يحسون بالضعف الذى أصاب أواصر الأسرة ، ويرون انتشار المخدرات ، التى جاوز إنتشار عادة التدخين منذ ربع قرن ، ويلاحظون اللجوء إلى الوسائل الكثيرة غير الصحية للهرب ومنها الإنتحار ، كما كانوا يرون ازدياد الجرائم وتفشى الفساد . لقد عزف المراقبون كل هذه الالحان الرئيسية ، بابتهاج كئيب . وكانت ألفاظ «القلق» و«الإحباط» والاضطهاد ، هى مفاتيح الرموز فى هذه الفترة . وهى فترة تتميز باستنباط أسلوب جديد للتعبير عن الأحاسيس المصرية والعربية . ولكن كمية كبيرة من المصطلحات الغربية لعلم النفس قد تسللت إلى هذا الأسلوب . إن أولئك الشبان الذين استجابوا إلى دعوة أحمد الصاوى محمد فى «كفاح الشباب» ، كانو يتحركون بعاطفة صادقة ، ولكن الشكل الذى اتخذه هؤلاء الشبان فى التعبير عن هذه العاطفة ، يذكرنا بعمود «القلب الجريح» فى إحدى مجلات المراهقين .

تناول طه حسين ظاهرة الأرواح المعذبة فى كتابه «المعذبون فى الأرض» بأسلوب أوثق صلة بالتقاليد . وفى تقديمه هذا الكتاب ، وجه كلامه إلى أولئك الذين يتحرقون شوقا إلى العدالة ، وإلى أولئك الذين يؤرقهم الخوف من احتمال تحقيقها ـ إلى أولئك الذين يملكون دون أن يدفعوا ، وأولئك الذين يدفعون دون أن يملكوا ، ولن يملكوا ابدا . . . إنها عملية إجتماعية ثنائية ، كانت تزداد حدة فى مصر ، وكانت تمد هذا المؤلف بعدد كبير من المفارقات أو النقائض التى ترضى أسلوبه ، وتشعره بشبهة من الإستمتاع ـ إن الفقر المدقع هو مصير الفقراء ، والسعادة هى مصير السعداء ، والكوارث تشكل مستقبل التعساء ،

والبهجة والسرور يشكلان مستقبل المحظوظين . . . الخ . كان هذا الكاتب يستمد وحيه من اناتول فرانس ، الذى كان نابغة النثر الفرنسى ، حين كان طه حسين فى العشرين من عمره . ولكنه كان يحتفظ بالذوق العربى فى الإسهاب والتضخيم ، بينما كان يضحى فى سبيل ذلك ، بموهبة التكثيف التى ميزت الأقوال المأثورة عن العرب شعرا ونثرا . وهكذا استطاع طه حسين أن يرسى دعا ثم أسلوب وسيط بين القدامى والمحدثين ، كان بين ـ بين . ولقد وجد فى هذا الأسلوب ، أداة تناسب الأختلاف والتناقض الذين يعبر عنهما . . . كان إنجازه عظيما ، ولكن بلاغته ذاتها ، كانت تسهم إلى حد ما فى ذلك الومض المهتز الذى يميز هذه الفترة . . .

بعد ذلك ببضع سنين ، حين اصبحت الواقعية الاشتراكية هى الطراز السائد ، كان الناس سيصفون هذا الأسلوب بأنه أكاديمى بورجوازى . ولكن أيا كان وصف هذا الأسلوب ، فمن من كتاب الجيل السابق ، كان يستطيع أن يواجه بالخصومة هذا النقد القاسى ؟ من المؤكد انه لا العقاد ولا أحمد أمين ولا هيكل بالطبع ، كانوا يستطيعون ذلك . ربما كان الوحيد الذى يستطيع ذلك ، هو توفيق الحكيم . فى هذه المرحلة المتأخرة ، كانت البحوث تحاول ان تجد لها منفذا من خلال الطبقات الأفقية للغة والتاريخ ، تصل منه إلى الصدق الذى يقبع فى الاعماق الغائرة . ولكن مجال التقدم فى هذه البحوث لم يكن الأسلوب ، كما أوضح طه حسين لتلاميذه . كانت هناك أعمال أخرى ستظهر قريبا ، وهى تحمل معها فيضا من الوعى بالمأساة الاجتماعية ، التى لم يكن الناس قد أحاطوا بعد بأبعادها ، مثل الأرض لعبد الرحمن الشرقاوى ، وأرخص ليالى ليوسف ادريس . كانت هذه الأعمال ستسعى إلى إحلال التحليل الاجتماعى الذى لا رحمة فيه ، محل المرايا السهلة الكسر فى التقاليد الكلاسية . ولكن ألا يمكن ان يعنى ذلك ، إختفاء نكهة الحياة الشرقية من الأدب ؟

كانت هذه النكهة لا تزال قوية نفاذه فى هذه الأثناء ، فى أعمال بعض الفنانين وعلماء الإنسانيات ، مستخدمين فى إظهارها الوسيلة التى أتاحها لهم التقدم التقنى ، او بالرغم من هذا التقدم التقنى فى بعض الأحيان . من بين هؤلاء ، يمكننا ان ننوه هنا بالمهندسين المعماريين ، رمسيس ويصا واصف وحسن فتحى . فلقد أعاد الأخير بناء قرية القرنة فى الاقصر ، بالأسلوب الكلاسى الذى يحل القباب محل لأسقف المسطحة . ولكن الفلاحين رفضوا الاستقرار فى هذه القرية ، حيث إن ممارسة الأشياء الوطنية ، من الصعوبة بمكان (طبقا لعبارة هولدرلين ، الشاعر الالمانى) .

وكان جراح العظام الدكتور كامل حسين ، فى هذه الأثناء أيضا ، يفكر فى روايته «المدينة الظالمة» ، وهى تتناول بمس أعماق القلوب ، لمأساة صلب المسيح ، من مفكر مسلم . كما كان الجناح اليسارى لطائفة المفكرين (الإنتلجنسيا) الذى اكتسب بعض التعقل من معاناته الخاصة ، يزاول نشاطه فى القيام ببعض التحقيقات السياسية والتجارب الأدبية . وسجل يحيى حقى ، ذلك الفنان الصعيدى الرقيق الحاشية ، الذى يجيد التصوير بقلمه ، فى رواية قصيرة (نوفلا) ، اسمها «قنديل أم هاشم» ، مشكلة هذا المجتمع ، التى لم تكن مسألة عذاب وتبديد فحسب ، بل كذلك مسألة اختيار مشكوك فى نتيجته .

كانت الرواية تحكى قصة طبيب شاب ، حضر من توه من دراسته فى أوربا ، إلى بيت أسرته فى

السيدة زينب حيث وجد فتاة من أقاربه مصابة بمرض خطير من أمراض العيون وهى تعالجه بقطرات أخذت من قنديل فى مسجد السيدة زينب . وفى ثورة الغضب التى تنتابه من رؤية هذا العلاج ، يحطم الإناء «المقدس» الذى يحتوى على هذا الزيت ، وبهذا يكون قد ارتكب جريمة التجديف بالمقدسات . تسوء حالة الفتاة فى البدء ، ولكنها تشفى جزئيا (أو أساسيا ؟) فى آخر الأمر بالاستمرار على هذا العلاج الشعبى ! عند ذلك يرى الدكتور الذى كان أمامه مستقبل مشرق فى الأبحاث الطبية - النور الذى يضىء . له الطريق . فيتزوج من الفتاة ، ويعمل ممارسا عاما فى حيه . ويقضى بقية حياته ، فى تجديد معرفته الحميمة بأهل حيّه وبقية مواطنية من المرضى . ولكنه لا يستخدم معملا ، ولا يحقق اكتشافا علميا . فهل سيكون سعيدا ، أم سيكون نصيبه الإخفاق ؟ إن المؤلف لا يجيب على هذا السؤال . ولكنه يسلط الأضواء على الصراع الذى يعانيه شعب بأسره ، فى الاختيار بين الكفاءة التى يستحضرها من مصدر غريب عن كيانه ، وبين الأصالة التى لا توجد إلا فى هذا الكيان .

ولأن مشكلة الاغتراب كانت لا يمكن ان تحل بالالتقاء مع الأجنبى فى منتصف الطريق ، فقد كانت تمتزج امتزاجا وثيقا بعملية التحرير من هذا الأجنبى . كما كان هناك شرك آخر ، يختفى فى ثنايا السعى وراء العثور على الأصالة . لأن وسيلة اللجوء إلى التقاليد الكلاسية ، التى طالما أنقذت الشعب المصرى من الإنهيار ، ربما تصبح هى ذاتها انحرافا عن الواقع ، ثم تستحيل فى آخر الأمر ، إلى إحدى تلك الذرائع الشكلية للتهرب ، التى لا يمكن ان يرضى عنها التاريخ . أفلا يكونن هذا سرابا آخر ؟

فى ديسمبر ١٩٤٤ ، فى دائرة السيدة زينب الانتخابية ، كان هناك مشهد لغوى ، يخلب الألباب . فى حفل إنتخابى للمرشح «الإشتراكى» فى هذه الدائرة ، (الذى لم يحصل على أكثر من سبعة عشر صوتا فى الإنتخابات المزورة) ، وقف شيوعى تروتسكى يهودى كسيح فى مكانه من السرادق ، ليلقى كلمة بليغة ، ردا على شيخ أزهرى ، كان قد أدان من فوق منبر الخطابة ، وجود العناصر الغريبة - من الأقليات التى اختارت الانتماء إلى الغرب ، ومن الأجانب وغيرهم - فى المجتمع المصرى . واجه الخطيبان أحدهما الآخر ، بلسان عربى مبين ، يمتاز بنقاء نادر . وبعد ان استمرت المناظرة بينهما فترة من الزمن ، أصبح من الواضح أنهما يتطارحان الأفكار (وكانت القضية الأساسية للحوار قد نسجت تماما فى إطار بديع من جمال اللغة ، التى كان كلاهما يسيطر عليها تماما ، ويوجهها الوجهة التى يريدها بكفاءة تامة . وأسر الحضور سحر البيان ، فتركوا أنفسهم لمتعة الاستماع إليهما بكل حواسهم ، وكأن على رؤوسهم الطير .

لقد راوغ هذا التنافس الجمالى هنا ، التوترات الحقيقية . وكذلك فى حالات أخرى ، كان يعوق التحليل الاجتماعى . فكان بعض المفكرين ، ممن دفعهم الغضب إلى الراديكالية محطمة الأصنام ، يصلون بتمردهم إلى نقطة التجديف على كل المقدسات . فلم يقتصروا على مجرد الدعوة إلى الكتابة بأسلوب واقعى ، بدلا من تلك الأناقة التقليدية فى الأسلوب الكلاسى فحسب ، بل تساءلوا كذلك عن قيمة كل ذلك التراث القديم ، وعن جدواه فى عصرنا الحاضر . ولكن الناس استنكروا هذا التساؤل ، ولم يسايروهم فيه .

إلى جانب هذه المصاعب ، التى كانت تمثل مصاعب بيئة معينة ، فى مرحلة خاصة من أطورها ، كانت مصر تجد أمامها صعوبة أخرى - هى تجسير الفجوة بينها وبين بقية العالم . كان الغريب الذى اتخذت مصر منه معلما ، قد خرج من معمعان الحرب الثانية ، حائرا مرتبكا ، فاقدا للثقة فى نفسه ، فكيف كان يمكن للمصريين أن يظلوا من أتباعه ؟ لقد كانوا واعين بوجود عنصر آخر فى الغرب ، يناضل من أجل الاشتراكية والسلام . وكثيرون منهم علقوا آمالهم على هذا العنصر . كان بعض أولئك الشبان ممن يدينون الإمبريالية ، بكل مافيهم من قوة ، من أخلص المفسرين لرسالة الفكر الغربى الحقيقية ، عن طريق الماركسية . وكانوا يدفعون ثمنا غاليا لذلك فى بعض الأحيان . فلقد قضى أحدهم بضعة أشهر فى السجن ، لأنه صحب روجر فيلاند إلى مصانع شبرا .

ولكن أكان يكفى استبدال الغرب المزيف بالغرب الحقيقى ؟ كان من الممكن للتحدى أن يذهب إلى أبعد من ذلك ، ولربما أصبح من الضرورى له حينذاك أن يغفل الخطوة الأخيرة (أى الماركسية) تكن أى ثقافة أجنبية - سواء أكانت هى الاشتراكية أم غيرها ، ومهما كانت عالمية فى أصالتها ، ومهما كان مضمونها ثوريا وضروريا ، أن تعرض مصر لفقدان هويتها ؟ ماهو البديل إذن ؟ إن أى شاب ماركسى ، مهما كان يرى فى آماله حقيقة ملحة ، لا يمكن أن يخفق فى أن يتعرف على الإسلام ، وفى أن الأحساس بالإنتماء ، والإخلاص للإرث الحضارى ، هى أشياء عميقة الجذور فى سلوك أمته . فكيف كان يمكن إذن حل هذا التناقض الديالكتيكى ، بين الكفاءة والأصالة - بين ماهو مميز للذات وماهو مشترك مع العالم ؟

الفصل السادس

جريمة أم خطأ

كانت إهانة للعدالة وآمال البلاد ، أن أخفقت مصر فى الحصول على السماح لها بالحضور فى مؤتمر الصلح بفرساى ، أو بالأحرى ، حين سبب لها الغير هذا الإخفاق ، كما سبق أن فوت عليها قبل ذلك بعشرين عاما ، فرصة الحصول على الديمقراطية البرلمانية . قابلت مصر هذه النكسة بشجاعة . ولكن نوبة الانفعال التى انتابتها من أثر هذه الصدمة ، كرد فعل ضد المؤامرات الداخلية والخارجية ، أحدثت صدعا فى علاقتها مع العالم ، وكذلك فى جبهتها الداخلية ، ولم يختف أثر هذا الصدع تماما حتى الآن .

لقد رأينا الحفاوة التى أستقبلت بها مصر النقراشى حين عودته من إجتماع هيئة الأمم المتحدة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ ، دون أن يكون لديها أى وهم عن قدرة هذا الرجل ، أو عن طبيعة نظام الحكم القائم . فقد كان الغضب المتصاعد للجماعات السرية ، يعكس فى عنفه المأساوى ، نفس النبذ والرفض ،اللذين كانت الصور الكاريكاتيرية تعبر عنهما بالسخرية . كان صدقى فى هذه الصور ، يمثل حتى وفاته فى سترة داكنة ورباط رقبة على هيئة فراشة (بابيون) ، وهى ملابس الباشاوات النمطية ، وكانت الصور تقول - (لا أرجعه الله) . أما عن النحاس ، فكانت هذه الصور تقول - سوف نتحدث عنه مرة أخرى ، حين ينتهى الاحتلال . وفى إحدى هذه الصور ، يطلب النقراشى السفير البريطانى فى التليفون ، فترد عليه عاملة التليفون فى السفارة ، قائلة أيها تريد ياسيدى ، سيروروناللد أم النحاس باشا ؟! إننا لا نتوقع بالطبع من هؤلاء الكاريكاتيريين ان يلتزموا العدالة أو الرصانة ، لأن فنهم يقتضى المبالغة فى تصوير الموقف . إنهم يعلقون على صمت على ماهر ، فيقولون - «حسنا فعل ، فهذه هى الطريقة التى ينساه بها الناس !» . ويصفون حافظ رمضان بأنه مسدس خال من الرصاص . كما يقولون عن فؤاد سراج الدين ، الذى كان سكرتير الوفد ، ونائب رئيس الوزراء منذ فبراير ١٩٤٧ ، إنه وفدى يحاول أن يكون مصريا . ونلاحظ أن النقد هنا أخف وطأة . ونجده كذلك أيضا ، حين يتناول الشيخ البنا ، الذى قالوا عنه - « إنه يحاول أن يعلم الناس دينهم من جديد ، وهو عمل لا بأس به على أى حال . ومن الواضح أن هؤلاء الساخرين ، كانوا يعرفون المدى الذى لا يجب أن يتجاوزوه .

ان هذا الكره والازدراء الذى امتد إلى جميع السياسيين فى مصر ، كان يعكس شيئا أشد خطورة ، هو إدراك غير كاف لواقع البلاد . إذ بالرغم من المظاهر ، كان الواقع شيئاً آخر غير التقلبات الخارجية ، التى تبدو انها العامل الحاسم فى تقرير كل شىء . صحيح أن بعض المشاكل الداخلية كانت نتيجة للاحتلال ، وان حلها كان لا يمكن أن يتم إلا بالجلاء ، إلا ان تحليلنا للموقف لا يجب أن يضل فى متاهة التيارات المتعارضة . إن سقوط النقراشى كان نتيجة لمحاولته الإمساك بزمام السلطة فى الداخل ، بعد أن كانت قد انقلبت على نفسها فى وعى وإصرار . إن تأثير الأحداث الخارجية فى المدى الطويل ، كان لا يتم إلا عن طريق ماكانت تستطيع أن تثيره فى الداخل . ولكن ماذا كانت طبيعة هذا الرجل ؟ إن الفعل والنظرية السياسيين ، ظلاً دائما على السطح ، تجنبا لضرورة الإجابة على هذا السؤال .

وفى هذا الضوء بالذات ، يجب علينا أن نتفحص اللعبة المعقدة ، التى كانت تمارس من خريف ١٩٤٧ إلى يوليو ١٩٥٢ ، بين الحلفاء من جانب ، وبين مصر الرسمية من الجانب الآخر .

وفى ذلك الوقت ، لم يعد للسياسة الفرنسية أى وزن فى مصر . وفى ١٩٥٠ ، كانت قد بدأت فى تونس حركة عنيفة ، شملت كل المغرب العربى ، وقدر لها أن تظل فى ثورانها الجياش ، على مدى اثنى عشر عاما . وكان الإمبرياليون يسعون بكل الوسائل ، فى تحويل اهتمام الحكومات المتعاقبة فى مصر ، عن هذه الحركة / وفى ١٩٤٧ ، نشأ نزاع بين مصر وفرنسا ، على إرسال شحنة من القمح أرسلتها مصر إلى تونس الجائعة على ظهر السفينة (الأميرة فوزية) ، دون أن تعنى مصر بأتخاذ الإجراءات التى تتطلبها مقتضيات العرف الدبلوماسى فى هذه الحالة . ومع أن هذا النزاع لم يستمر طويلا ، إلا أن أحداً لم يكن يأمل فى إزالة الأثر الذى تركه هذا الحادث ، قبل مرور وقت وطويل .

والحق أن سياسة فرنسا الاستعمارية أثناء هذه الفترة الكئيبة ، كانت قد ألحقت العار برسالتها الثقافية ، وسببت بذلك صدعا جديداً فى أذهان الصفوة من أبناء الشرق الأوسط . وكذلك لعبت أمريكا - التى كانت أكثر قوة وثقة بالنفس ، وان كانت أكثر غدرا وخفاء فى سياستها - دورا تحيط به الريب . فلقد أتعب سفيرها جفرسون كافرى نفسه أكثر مما يجب . أذ أنه كان يعانى من فكرة مسيطرة على عقله ، هى فكرة الحرب الباردة . وكان يحلم دائما بإدماج مصر فى استراتيجية ما كان يسمى بالعالم الحر . كما كان مستعدا لكى يدفع أى ثمن مهما غلا ، فى سبيل تحقيق هذا الهدف . وأيده البريطانيون فى ذلك ، إذ أنهم كانوا قد فقدوا كل أمل فى ذلك الزواج الكاثوليكى مع مصر ، الذى تحدث عنه أمين عثمان . ولكنهم كانوا يأملون فى امتصاص مصر فى حلف مكون من ثلاث أو أربع دول ، بحجة الدفاع عن قنال السويس ، ضد أى هجوم محتمل قد تقوم به روسيا . واقترحوا تقديم تسهيلات كبيرة إلى الشخص الذى يمكنه أن يساعدهم على تحقيق هذا الهدف . فأبدوا استعدادهم لقبول - أو حتى إحداث - أى تغيير ضرورى ، كإرجاع الوفد إلى الحكم ، أو الإستجابة إلى بعض مطالب الملك . وكانوا يتطلعون أيضا إلى الجيش . إذ خيل إليهم - وإن كان ذلك يبدو من المتناقضات - أنه - سيرحب بهذا الاقتراح . . . . حقا إن محاربة الشيوعية تصنع المعجزات !

بالاختصار ، أظهرت سياسة الدول الغربية نقصا كبيرا فى وضوح الرؤ ية . ولعل هذا كان من الإمبريالية ، فى مرحلة التدهور ، الذى أصابها فى كل مكان من العالم . إن ساسة هذه الدول قد أساءوا تقدير قوة خصومهم ، وفوق كل شيء ، قوة روحهم المعنوية . ولأن معرفتهم كانت تقتصر على معرفة الساسة والحركات السياسية ، دون أن يدروا شيئا عن البواعث والعوامل التى خلقت هؤ لاء الأفراد وهذه الحركات ، فقد أخفقوا فى إدراك أهم الاشياء السياسية فى الموقف . ولكننا يجب أن نعترف ، أن الجماعات الحاكمة فى مصر أيضا ، لم تكن تستحق الاحترام . وهكذا أصبح الصراع قذرا ، وكان يزداد قذارة ، لأن الغربيين من جانب ، والمصريين فى الجانب الآخر ، كانا بطرقهما المختلفة ، يستغل أحدهما الآخر ويخدعه .

حين عاد النقراشى من دورة هيئة الامم المتحدة ، اعلن أنه حتى إذا كان لبريطانيا اليد العليا هذه المرة ، فإن فى وسعنا ان نتجاهلها ، ولن يكون لها مكان بيننا بعد الآن . هذا كلام جميل ، ولكن من الصعب أن نطابقه بالواقع . فالحكم على بريطانيا بانعدام الوجود فى مصر ، كان حكما متسرعاً . فذلك هو ما حاوله جيلان من المصريين ، بدرجات مختلفة من الاقتناع ، مشكوك فيه . فلقد كانت بريطانيا فى هذه الفترة أبعد ما تكون عن الغياب عن مسرح الأحداث ، بل كانت تزيد الآن من تعزيز قواتها فى القنال . وكان موظفوها الدبلوماسيون الذين لا يخضعون للقانون المصرى ، قد زاد عددهم فى القاهرة وحدها عن خمسين شخصا . ربما كان سفيرها سير رونالد كامبل ، قد تخلى حقا عن تلك النبرة الآمرة ، التى كان يستخدمها كل أسلافه من قبل ، إلا أن حضور بريطانيا فى مصر على الرغم من ذلك ، كان واقعا ملموسا . صحيح أن الموظفين البريطانيين فى قطاعات أخرى كثيرة ، كان يتقلص عددهم يوما بعد يوم ، كما حدث فى البنك الأهلى مثلا ، الذى كاد البريطانيون الذين بدءوا حياتهم العملية فيه أن يختفوا ، إلا ان عدد موظفى السفارة كان لا يزال على ما كان عليه فى العهد الفكتورى . كان سمارت السكرتير الشرقى للسفارة ـ وهو من قدماء موظفى وزارة الخارجية ، وقد خدم فى إيران وسوريا ومصر أيضا قبل ذلك ـ يندمج فى حياة الشرق الأوسط ، بطريقة أفضل من أسلافه فى ذلك المنصب . وكان الجنرال كليتون يبدى اهتماما كبيرا بالجامعة العربية التى كانت تستمتع فى ذلك الوقت ، بأول دفعة لها الى مركز القوة . وكان يبدو انه قد تم العثور على استراتيجية مشتركة بين بريطانيا العظمى وآمال العرب فى الوحدة . ولكن هذه الفكرة بالطبع ، كانت مؤسسة على سوء التفاهم ، وسرعان ما ظهر الصدع بينهما حول قضية فلسطين . . وحاول تشابمان اندروز خلف سمارت ـ الذى كان اقل كفاءة من سلفه – أن يخلق بدوره جوا من الوفاق ، ولكنه لم ينجح فى ذلك بسبب الموقف الصلب الذى تتخذه وزارة الخارجية البريطانية .

لا شك ان الزمن قد تغير كثيرا منذ عهد كرومر ، وهو ما كان يسبب الألم والأسى ، لعدد من الرجعيين الذين استمروا على الإقامة فى مصر ، وكانوا يقضون الوقت غاطسين فى مقاعد نادى الترف الوثيرة . ولكن اللعبة كانت لا تزال قابلة للممارسة . وكان إنهيار مركز الفرنسيين فى شرق البحر الابيض المتوسط ، قد أضفى مزيدا من البريق على انتصار البريطانيين ، الذى كان يبدو حاسما فى هذه الفترة . ثم إنهم كانوا يعرفون أنه لو قدر للأرض ان تهتز تحتهم فى مصر ، فانهم كانو يمتلكون فى المنطقة أرضا أخرى

أصلب أساساً ، كالسودان والهلال الخصيب . إن سلطة البريطانيين في مصر ، كانت تموت ببطء شديد - شديد .

السودان وفلسطين

كان موضوع السودان من المسائل ذات الأهمية الكبرى التي نوقشت في الأمم المتحدة . وكان الوفد المصري تحت قيادة رجل امين ، كما كان يضم عددا من كبار رجال القانون ، هم عبد الحميد بدوى ، والسنهوري ، وعدلى أندرواس ولكن المؤسف أن هذا الوفد لم يمثل مصر بكل أحزابها ، كما قرر النحاس باشا في الوثيقة التي أرسلها إلى الأمم المتحدة ، يؤكد فيها عدم اعتراف حزب الأغلبية بهذا الوفد . وكانت الحجج التي أبداها وفد مصر في المطالبة بالسودان ، مؤسسة على الوثائق التاريخية ، وهى فتح محمد على السودان عام ١٨٢٠ ، ودكريتو الباب العالى الذى صدر بالاعتراف بشرعية هذا الفتح لمصر عام ١٨٩٠ ، والحيلة التي لجأت اليها بريطانيا في إجلاء الجيش المصري عن السودان عام ١٨٨٥ ، ثم إعادة فتحه تحت قيادة كتشنر ، حين تكفلت مصر بتقديم ما يلزم من المال والعتاد والرجال لهذه الحملة . أما عن اتفاقية ١٨٩٩ ، التي فرضت على مصر فرضا بمعونة مصطفى فهمى ، فقد رفضت مصر الاعتراف بها .

لم يكن هناك استمرار من حيث الطبيعة او الصفات المميزة للإنسان ، بين الاسكندرية والخرطوم ، ولكن كان هناك نسبة متصاعدة في السمات الافريقية . وكان اهالى شمالى السودان يحسون بأنهم عرب وليسوا زنوجا ، وإن لونهم هو أقرب إلى لون البن ، منه الى السواد . ولم يكن لديهم أى إحساس بالانتماء الى الجنس الزنجي ، بل كانوا يتفاخرون بصلاتهم الوثيقة مع الحجاز والمغرب . وكان إنتماؤهم الى المذهب المالكى في الإسلام ، قد اتى إليهم عن طريق نفس الائمة الذين بشروا به في صعيد مصر ، كما كانت طرقهم الصوفية قد أتت إليهم من أقطاب الصعيد . وحتى المهدى نفسه ، كان يدعى الانتماء الى التقاليد الشمالية المغربية .

كان السودان يمثل العنصر الافريقى لمصر ، ويمثل إنتماءها غير الواعى الى المنطقة الاستوائية او حنينها الى هذا الإنتماء - إن جاز التعبير . ومن هنا كان ذلك الالحاح المستمر طيلة قرن من الزمان ، على استكشاف اساسها الوطنى ، في الاراضى العليا لنهرها العظيم . ولكن كان من الصعوبة بمكان على مصر ، ان تشرح قضيتها على الأمم المتحدة بهذا المفهوم ، إلى جانب أن النقراشى ، لم يكن لديه الموهبة ولا الرغبة ، في أن يفعل ذلك . أما عن البريطانيين - الحكام المسيطرين من حيث الواقع ، وان لم يكونوا كذلك على الاطلاق من حيث الشرعية - فلقد كان لديهم البراعة الكافية في الاستمساك بالحجة الدامغة التي تثبت سلامة حكمهم ، وهى مدى ما قطعه السودانيون من شوط في مسيرة التقدم تحت إشرافهم . فطبقا لإحصاءات ١٩٤٨ ، كان كبار الموظفين في حكومة السودان : بريطانيون - ٥٨٦ ، سودانيون - ١٠٥ مصريون - ١٢ . وكان موظفو الدرجة الثانية على التوالى ٦١ - ٤٤٠٠ - ٢٩١ . وبالإضافة إلى ذلك ، تولت حكومة السودان القيام بعدد من المشروعات العامة . فقد كان التخطيط الاقتصادى في

السودان منذ زمن طويل أكبر حجما مما كان فى مصر ، حيث كان التنافس بين الشركات الكبيرة ، هو السمة الغالبة . أما فى السودان فقد كانت الدولة ، هى التى تشرف على ادارة السكك الحديدية ، والسفن ، والفنادق ، والتجارة الخارجية ، وتجارة القطن . أى أن حاكم السودان هو المسئول عن إدارة كل هذه المرافق ، وكان يفعل ذلك بكفاءة . وبالاضافة الى ذلك ، فقد دعمت الإمبريالية هذه الحجج باستخدام القوة . ففى ١٣ سبتمبر ١٩٤٧ ، قبل وصول النقراشى الى مصر من نيويورك ، نشر روبرتسون السكرتير المدنى لحكومة السودان ، بيانا رسميا عن سياسة السودنة . ولقد أصبح فى وسع البريطانيين الآن بعد توطيد حكمهم فى السودان ، أن يتصرفوا بشىء من الكرم فيما يتعلق باحتلالهم لمصر ، بل لم يعد يضيرهم ان يجلوا عن السويس . ولكنهم كانو سيظلون مصرّين على تمسكهم باحتلال السودان . ولقد فسروا ذلك ، بأن غرضهم من هذا الإصرار ، هو ألا يضيفوا إلى منطقة الشرق الأوسط غير المستقرة ، منطقة شرق افريقيا التى ستصبح أقل استقرارا من الشرق الأوسط . لو أنهم تخلوا عن السودان . انهم قد عقدوا العزم ، على الالتزام بهذه القضية ، التى تجسد قضية الإمبريالية (ألم يكن من أجل الإمبراطورية ، ان أعاد كتشنز فتح السودان ؟) وكذلك قضية الإستراتيجية الغربية ، وقضية التقنقراطية . وبالسيطرة على منابع النيل العليا ، وإدخال زراعة القطن فى الجزيرة ، كانت لهم قبضة مزدوجة على رقبة مصر . كما قدم لهم الحكم الذاتى فى السودان ، سلاحا إضافيا من أسلحة العصر ، وكانوا قد كسبوا تأييد طائفة المهديين ، وتركوا لاتباع الميرغنى تأييدهم للمصريين ، ليكون سلاح فرق تسد أيضا فى أيديهم . ثم اتخذوا بعد ذلك اجراء هجوميا ، بطرد قاضى القضاة المصرى الشيخ مأمون من الخرطوم ، وتعيين أحد السودانيين مكانه ، مع العلم بأن هذه الوظيفة كانت وقفاً على الأزهريين المصريين من قبل . وكان من اليسير عليهم تبرير كل هذه الإجراءات ، فى عبارات تتفق مع مصطلحات هيئة الأمم !

ما كاد النقراشى يصل إلى مصر ، حتى كانت هيئة الأمم ، التى أجلت النظر فى مطالب المصريين فى السودان إلى أجل غير مسمى ، قد وافقت على خطة لتقسيم فلسطين . وكانت الخرائط المسرفة فى التفاصيل التى تبين دقائق هذا التقسيم ، تدل بوضوح على التعقيد الزائد فى هذه المشكلة ، وعلى عدم كفاءة الدول الكبرى الذى كان نصف متعمد ، ونصف محتوم ، فى حلها . إن هذا المزيج الطوبوغرافى ، من المستحيلات والحوافز الخفية ، كان حلا نمطيا من حلول الأمم المتحدة . كان العرب فى هذه اللحظة ، ملتزمين التزاماً يعتبرونه مسألة حياة ، ومسألة مبدأ ، برفض هذا الحل الوسط .

وكانت مصر أخيرا - وبكل عنف - قد نقلت جزءاً من كبريائها ومراراتها إلى حركة الوحدة العربية ، التى أصبحت قضية فلسطين ، حجر المحك فى اختبارها . إن صراعها الطويل ، الذى كان يؤثر فى كل كيانها الجسدى والروحى ، ضد السيطرة ، بدا لها أنه يتعرض للخطر والريبة ، بسبب هذه الفكرة التى تأسست عليها الدولة الصهيونية . فبعد كل جهودها الشاقة ضد الإمبريالية - التى كان من المفروض ان يستمر التصدى لها ، فى المدى المحدود بهذه المرحلة التاريخية ، وجدت نفسها الآن ، وكل شعوب العرب معها ، وجها لوجه مع استعمارية مطلقة ، غير محدودة بمرحلة ! لقد قلنا أنها كانت مسألة

مبدأ ، أن يرفض العرب مسألة تقسيم فلسطين . إن لهذا المبدأ هنا ، مفهوماً دينيا ، ربما كان من العسير فهمه على الأجنبي . ولكنه كان جواباً على التحدى الذى يهدد الحياة ذاتها . لقد كان العرب يحسون بأنهم قد وقعوا فريسة للظلم . وان دخولهم إلى التاريخ ، كان يقابل دائما بالإحباط والخداع من الآخرين بمساعدة حكامهم (حكام العرب) ، إلى حد أن رد الفعل الذى إنتابهم من جراء ذلك ، كان من العنف بحيث اتخذ صورة الانفجار الحاد لانفعال بدائى . إنه لم يعد جواباً سياسياً ، بل كان إندفاعا وجوديا .

والآن فى إهانة أخيرة ، قدم هذا التمرد ضد الظلم هذا الثوران فى أعماق كيان مصر ، ذريعة لإحداث جروح جديدة . فلدهشة جميع من كانوا فى السلطة ، أعلن الملك الحرب فى ١٥ مايو ١٩٤٨ . وبعد هدنة قصيرة (٣٠ يونيو ١٩٤٨) استؤنف القتال . ثم أعلنت الهدنة فى رودس (٢٤فبراير ١٩٤٩) ، وكانت تتضمن مساومة مريبة . ثم أن الجيوش العربية ، اكتشفت ذلك العجز المأساوى فى الإدارة ، وكفاءة المعدات . وكذلك ترك تعاون هذه الجيوش مع بعضها البعض ، الكثير للتمنى ، وهو أقل ما يقال . أما عن الملك عبد الله ، ففى وسع المرء ان يقول أكثر من هذا بكثير . وبالاختصار ، فان العبء الأكبر من خسائر هذه الحرب ، كان من نصيب المصريين . ولاشك أن ذلك قد ترك أثراً باقياً فى نفس ضابط صغير من أبناء أحد موظفى البريد ، كان يقاتل فى الصفوف الأولى على الجبهة ، تحت قيادة القائم مقام سيد طه ، الذى صمد للحصار فى الفالوجا ، طيلة أربعة أشهر بأكملها . ولكن كما يعلم الناس فى جميع الأمم ، فإن الشجاعة وحدها لايمكن أن تكسب الحرب ، وكذلك بالطبع لايمكن ان تكسب السلام .

حين رجع أبطال الفالوجا إلى مصر ، لم يستطع استقبالهم الحافل فى القاهرة ، أن يخفف من أساهم لما إكتشفوه فى تجربتهم . وهكذا ، على خلاف ما حدث فى تركيا أيام مصطفى كمال ، فقدت مصر بالخداع ، ثمرة نجاحها فى الميدان ، التى كان من الممكن أن توحد بين مثلها العليا والواقع ، وأن تنهى الصراع الداخلى ، وتطلق الأمل . ولكن العكس هو الذى حدث ، فقد إجتاحها اليأس وعدم الثقة . . . صحيح أنه كان قد تم القضاء على الكوليرا . ولكن الناس عرفوا ، أن الوباء قديظهر فى أشكال أخرى إجتماعية وأخلاقية .

كان هناك الكثيرون ، ممن اعتبروا من المتورطين فى أحداث هذه النكبة . وقد استغل خصومهم السياسيون بالطبع هذا الموقف إلى أقصى حد . ولم يسلم أحد من الشبهات ، حتى النقراشى ذاته ، الذى قيل إنه استمر فى اتصاله بالبريطانيين طيلة هذا الوقت . ويجب أن نعترف بأن البريطانيين - على ما فى ذلك من تناقض - كانوا قد حظوا فى أول الحرب ، باستعادة بعض ما فقدوه من الهيبة والإحترام . فلقد لعب الفيلق العربى (الأردنى) برئاسة جلوب باشا ، دوراً هاماً فى القتال ، وإن كانت الشكوك قد أحاطت بعد ذلك . ومن حين إلى حين ، كان أحد الصحفيين ، يكشف عن محادثات سرية تجرى بين السفارة البريطانية والحكومة المصرية . وكان هناك بعض الاشاعات عن تقديم المصريين لبعض التنازلات فى قضية السودان . على أى حال ، كان الجيش والمثقفون ، قد عرفا بأنهما قد خدعا . ولذلك زاد ضغط الغضب المكبوت ، وانتهى الأمر إلى النتيجة التى نعرفها الآن جيداً . وحل النقراشى جمعية الأخوان

المسلمين ، وسجن الكثيرون من قادتها . وفى أحد الأيام الأخيرة من نوفمبر ١٩٤٨ ، حين كان رئيس الوزراء فى طريقة إلى مكتبه ، قتله طالب فى بهو الوزارة ، كان متنكرا فى زى ضباط الشرطة . وبعد ذلك بوقت قصير (١٢ فبراير ١٩٤٩) ، قتل الشيخ البنا أيضا رميا بالرصاص .

أكملت هذه الحرب التى أطلق عليها أسم النكبة ، والتى أسلمت جيلا بأكمله من العرب إلى المعاناه المريرة للنفس ، القضاء على سلسلة تلك الزعامات التقليدية . إن خيانة العرب كانت قد تمت من خلال عدم الكفاءة ، أو الغدر ، أو حتى من أجل الحصول على النقود . وفى مصر ، كان الكثيرون من ذوى المكانة العليا ، محل شبهة فى التورط فى هذه الخيانة ، إلى الحد الذى سرى فيه الهمس بأن الملك نفسه كان قد تدخل فى مفاوضات شراء السلاح ، واستغل هذه النكبة الوطنية فى تضخيم رصيده المودع فى أحد بنوك بلجيكا تحت اسم آخر . وكان من المفروض ، إجراء تحقيق قضائى فى هذه الإشاعات . ولكنه ثبت بطريقة غامضة - أو بطبيعة الأشياء - ان هذا التحقيق كان عاجزاً عن القيام بهذه المهمة .

نظرة أخرى على المدينة

حين حلت شتاء ١٩٥٠ ، هرع الناس إلى دور الترفيه ، للترويح عن النفس من جانب ، ومن جانب آخر ، لرؤية حياتهم ممثلة على خشبة المسرح ، أو لتحصيل شىء من الثقافة الأجنبية ، فالتوسع فى إنتاج الأفلام المصرية ، لم يمنع أفلام الغرب الأمريكى (الكاوبوى) من غزو مصر . وكان موسم الأوبرا الإيطالية أيضا على قدم وساق . وتزوجت فتاة من أسرة البارودى مغنيا ايطاليا من فرقة الأوبرا . كما دخلت فتاة أخرى من أسرة كبيرة إلى إحدى المصحات النفسية ، لتعلقها المرضى بصورة فوتوغرافية للموسيقار محمد عبد الوهاب . وفى جيمخانة أقيمت فى مينا هاوس ، حقق الفرسان المصريون فوزاً ساحقاً . وكان الرائد عمر منصور ، محل الإعجاب بصفة خاصة . ومن جهة أخرى ، أبدى الأستاذ مراد خير الدين ، أساه الشديد على إهمال رعاية الرياضة البدنية ، فى أقاليم مصر . إذ كان معظم الرياضيين يجيئون من القاهرة وحدها . وضرب على ذلك مثلا ، بأنه لم يكن هناك شخص واحد من الأسكندرية ، بين السبّاحين العشرة الذين دخلوا مسابقة السباحة . وفى الجامعة أطلق طالب مصاب بمرض نفسى ، وكان ينتمى إلى أسرة بورجوازية كبيرة ، الرصاص على أحد الأساتذة فى الإمتحان . واجتمعت لجنة الإفتاء للنظر فى أمر كتاب لخالد محمد خالد ، اسمه «من هنا نبدأ» ، كان قد هاجم فيه ما سماه «بالكهانة» ، التى أقحمها علماء الأزهر على الإسلام .

وخصصت روزا ليوسف صفحتين كاملتين ، للإشادة بنجاح رجل الأعمال سعد بك الشناوى (من المنصورة) ، تحت عنوان «رجل واحد وعشر شركات» . ولكن أحد الباشاوات تفوق عليه بعضويته فى مجالس إدارة ثلاثين شركة ، كان يتقاضى أتعابه منها جميعاً . وفى البرلمان ، طالت المناقشة فى قانون الشركات المحدودة ، حتى أورثت الناس الملل . وتساءلت إحدى الصحف أن كانت الحكومة تنوى حقاً أجتزاز الشر من الجذور فى هذه الشركات . وطالب بهى الدين بركات فى صحيفة المصرى ، بألا يؤسس

إيجار الأرض على أثمان القطن ، وكانت الصور الكاريكاتيرية تتناول حقائق كثيرة . فقد صورت إحداها الجامعة العربية وهى تؤدى صلاة الجمعة ، ولم يكن بينهم غير «المصرى أفندى» الذى يتجه فى صلاته إلى القبلة ، أما الآخرين فكانوا يقلّبون وجوههم فى كل الجهات . وفى صورة أخرى كان هناك جاويش ضخم الجثة هو فؤاد سراج الدين ، وكان يقول للمصرى أفندى المسجى على الأرض ، وفوق بطنه ثلاثة أحجار ثقيلة - هى الفقر والجهل والمرض - إياك ان تجأر بالشكوى وإلا اعتبرتك شيوعياً . وأثارت صحيفة المصرى ، مشكلة جدلية مع الأب دريوتون مدير متحف الآثار . وسحبت صفائح الأرقام الإفرنجية من الأتوبيسات ، كما طمس على الأسماء الإفرنجية بالطلاء ، فى لافتات أسماء الشوارع . وقامت حملة بارعة ضد ما اعتبرا خفاقا فى مشروع قرية القرنة ، التى هجرها ساكنوها بعد إعادة بنائها . ووجه النقد إلى البطء الشديد فى تنفيذ الوحدات الإجتماعية فى القرى ، فلم يكن هناك غير ربع العدد المقترح (١٢٥) ، هو الذى يؤدى وظيفته . وكان قد تم القبض توا على أعضاء خلية شيوعية ، كانت مؤامراتهم قد اكتشفت قبل ذلك بعامين . وصور جوزيف جلغ ، المصور الملهم ، وجه المسيح كما رآه فى الحلم .

ونشرت مجلة لاكتواليتيه صورة الملك على غلافها ، وحيّت رجوع الوفد للحكم . وقالت - إن الشعب المصرى شعب بسيط طيب القلب سهل القيادة ، يرد أقل عطف عليه أضعافا مضاعفة . وشعبية النحاس العظيم المتأصلة هى دليل لايمكن إنكاره على ذلك ويبعث المصرى أفندى فى خطاب مفتوح إلى الرئيس الجليل عن رغباته ، فيقول - أريد طعاماً آخر غير الفول المدمس والبصل ، كما أريد أن أستمتع بالحرية والاستقرار .

المهانة

كانت الانتخابات قد تقررت حيث ان البلاد كانت فى حاجة إلى التغيير . واخيرا رجع الوفد إلى الحكم . ولكن الوفد ايضا كان قد تغير . فبالرغم من الأرقام ، لم يعد لتأييده نفس الدلالة . وحين ادى النحاس زيارته التقليدية للقصر (١٢ يناير ١٩٥٠) لاحظ الناس انه قبل يد الملك . ولم يكن ذلك ما يتوقعه الشعب من خليفة سعد زغلول . وكذلك لاحظ الناس بكثير من الدهشة ، زيارته الرسمية فى أواخر ديسمبر من نفس العام ، لحافظ عفيفى الذى كان قد عين حديثا لرئاسة الديوان الملكى . ثم أن عبد الفتاح عمرو باشا ، الذى كان سفيرا لمصر فى لندن ، كان قد عين وزيرا فى وزارة الوفد ، التى بدأت فى لعب دور يتميز بالتطرف فى تملق الملك . ولم يرتفع صوت بالاحتجاج ضد هذه التعيينات إلا من حزب «الاشتراكية» الجديد . ولكن صرخات الهتاف بسقوط الملك ، كانت تسمع فى البرلمان . فقد كان هذان الرجلان معروفين بميولهما لبريطانيا ، والاخلاص الكامل لها . وكذلك لم يكن تعيين الهضيبى مرشدا للاخوان المسلمين ، وقيامه بتقديم الإحترام إلى هذين الرجلين ، منفصلا عن شبكة المؤامرات ، التى كان من الواضح انها هى التى تربط وتحل ، فى أقدار الناس ومقدراتهم .

وكانت فضيحة شراء السلاح ، التى دعمت بشهادة ضباط الجيش ، بل بوثائق تدين بعض سيدات المجتمع الراقى ، والشخصيات المتصلة بالقصر ، تنعكس الآن على الملك . وقامت مجلة روزاليوسف بحملة مريرة . وطلب مصطفى مرعى تفسيرا لهذه الاتهامات فى مجلس الشيوخ . ولكن التحقيق فى هذه الفضيحة ، توقف بأمر من الجهات العليا . وبطريقة مماثلة ، نسب سقوط وزارة الهلالى بعد ذلك ، إلى كريم ثابت المستشار الصحفى للملك ، الذى كان ينتظر فى خوف وقلق ، نتيجة توجيه تهمة الرشوة اليه ، وإلى قطب الصناعة الكبير عبود ، الذى كان يدين إلى مصلحة الضرائب بخمسة ملايين جنيه . كان قد مضى منذ امد طويل ، ذلك الزمان الذى كان يستطيع فيه احد الكتاب - دون ان يثير الضحك - ان يخصص عملا ضخما للتسبيح بحمد الفاروق ، ووصفه بأنه ، المصرى الأول فى كل ميدان ، والعربى الأول ، والمثقف الأول ، والعامل الأول . . الخ[1] فهذا الملك الذى كان معبود الجماهير ، لم يكن قد فقد شعبيته فحسب ، بل كان اكتسب كذلك سمعة غاية فى السوء . وقد حدث له التغير فى الفترة ما بين ١٩٤٦ - ١٩٤٨ . ففى ١٩٤٧ ، أثناء الاحتفال الضخم بعيد ميلاده ، وسط جمع كبير من الموظفين ، وفى نادى الروتارى حيث شرب نخبة ، لوحظ ان حماسة الناس له قد فترت إلى حد كبير . ومنذ ذلك الوقت ، بدأ افراد الاسرة الملكية فى تهريب أموالهم إلى الخارج ، ثم انتشرت هذه الظاهرة بين الأثرياء . وكانت قد انتشرت حمى الجشع فى هذه الفترة بين رجال السلطة . وكان حرصهم على الحصول على المال بأى طريقة ، يتناسب تناسبا طرديا مع سوء الموقف . اما عن الملك ، فقد تخلى عن كل مظاهر اللياقة . ولم يقنع بالسلب والانغماس فى ملذات الجنس فحسب ، بل اصبح كذلك افتضاحيا فى سلوكه . فكان يذهب من ناد ليلى إلى آخر ، ويغنى هناك ، ويرقص فى صالات الرقص أيضا . وكان مما يدعو إلى السخرية ، ان يكون حريصا على عدم ارتداء طربوشه فى هذه الأماكن ضنًا بهذا الرمز عن أن يتعرض للإهانة من مجرد وجوده فى هذه الدور . وكأن كل ما بقى له من شعور الكرامة قد تركز فى هذا الطربوش ، دون غيره . ثم أن منظره الوسيم الجميل ، كان قد تحول إلى سمنة قبيحة مترهلة ، هى صورة كاريكاتيرية من بدانة أبيه المتسمة بالوقار . وكان مظهره يشعر زواره بعدم الراحة ، وكذلك كانت نظارته السوداء ، التى يخفى وراءها نظراته المتفرسة . ولم يهتم الان بشىء سوى السيارات والمؤامرات ولكنه ظل مع ذلك محتفظا بمرحه ورضاه عن نفسه ، وكان عرضة للانفجار فى نوبات من القهقهة المدوية كما كان دائما محاطا بحاشيته وقواديه ومتملقيه . وكانت فكرته السياسية الوحيده - اذا استبعدنا حرصه على الاحتفاظ بعرشه - هى فكرة كان يشاركه فيها الغربيون المتآمرون فى مصر ، وهى اليقين بقرب وقوع حرب جديدة . هكذا كان كلا الطرفين - الملك والغربيون يأمل فى الاحتفاظ بموقعه ، عن طريق توحيد جهودهما ضد العدو المشترك - سواء أكان هذا العدو وهما أو حقيقة - وهو الشيوعية . إن هذه الفكرة المسيطرة ، التى كانت موضوع حديثه المفضل مع سفراء الدول الغربية أو زمرته من الوكلاء

---

(١) مثل كتاب صبرى أبو المجد «ايام فاروق» الذى نشره فى ١٩٤٣ ، واستخدم فيه هذه العبارات التى تفيض بالملق .

المتخصصين ، لم تمنعه من الشعور بالقلق والخوف من السخط المتزايد - ان لم نقل الكراهية والازدراء - الذى كان يشعر به حوله - ففى عام ١٩٤٨ ، قوبل فى الجامعة بهتافات الازدراء والاستهجان .

إن أخطر النذر التى أثرت فى نفسه ، كان فقده لحب الجماهير . ومع ان التزمت لم يكن من الصفات المميزة فى طبيعة هذه الجماهير ، إلا انها كانت قد صدمت بانطلاقه فى هذا السلوك الشائن . وكان قد اشيع بأن ضابطا كان قد قتل ، بسبب رجوعه إلى بيته فى وقت غير مناسب ! ان هذه المغامرة التى ذكرت الناس بقصة داود وبوريا فى التوراة ، كانت قد اطلقت ألسنة الناس . وكان هناك الكثير من امثال هذه المغامرة ، فلم يقتصر الأمر على مجرد حفنة من أعمال الطيش . ومهما كانت صدمة الشعب من هذه الأعمال ، فان تأثيرها فى الرأى العام كان سيكون أقل ، لو لم تنتهك هذه الاعمال ايضا قدسية الحرملك . فقد طلق فاروق زوجته فى نوفمبر ١٩٤٨ . وراقبته مصر وهى كسيرة القلب ، وهو يجوس خلسة للبحث عن فريسة اخرى . واخيراً تزوج من خطيبة رجل آخر ، وكانت الفتاة تنتمى إلى طبقة البورجوازية الصغيرة . وذكرت هذه الفضيحة مصر ايضا ، بالملكة الأم وبناتها ، وسلوكهن الذى كان يسىء إلى سمعة البلاد فى أمريكا . وفوق ذلك فقد كان فاروق يلعب دور الغائب المتهرب من واجباته بشكل متزايد . وكانت الشرطة متتبعة له دائما ، لتمنع تسرب أخبار الفضائح التى كان يثيرها فى نوادى القمار فى بعض مدن المياة المعدنية فى أوربا ، حيث انه كان يصعب عليه مقاومة الغش فى اللعب . ولربما كان قد توقع انه لن يظل على عرشه طويلا . فكان يزور الاسكندرية متنكرا فى بعض الأحيان ، ويقضى الليلة على ظهر أحد يختية ، أو فى أحد قصريه على شاطىء البحر ، حيث كان من اليسير عليه أن يهرب ، أو فى مستشفى المواساة حيث كان له جناح خاص .

وفى فبراير ١٩٤٩ إستغرقت إحدى رحلاته البحرية وقتا أكبر مما يجب وقلق الرأى العام وتساءل هل فر خلسة من البلاد ؟ وكان عليه أن يسكت هذه الإشاعات بظهوره فى اليوم التالى فى حفل للمغنية الفرنسية اديث بياف .

وكانت كل رحلة من رحلاته تزيد فى قلق شعبه . وأصبح الأن مضطرا إلى الوصول ليلا إلى الشاطىء حتى يتجنب لقاء الجماهير الغاضبة . وكان من المعتقد فى جميع الأوساط أنه يتلقى عرائض ممهورة بعدد كبير من الإمضاءات تحثه على التخلى عن أتباعه السريين من أمثال كريم ثابت وبوللى بك والملازم غانم والقواد إدمند جهلان وغيرهم من الأتباع الذين لهم نفس الوظيفة . فكم من الزمن كان يمكن لمثل هذه الحالة ان تستمر !

وأصبحت الشرطة اقل ما يكون حماسة فى قمع المظاهرات . .

وفى هذه اللحظة التى فقد فيها فاروق كل رصيده الأخلاقى والكثير من مقتضيات الاحترام لمركزه كملك وفى الوقت الذى لم يستطع فيه المحافظة على عرضه الا باللجوء الى المؤامرات . كان من السخرية أن يحصل على فتيا خاصة تعلن للناس أنه من نسل النبى .

اعتبرت محاولة فاروق للانتساب إلى النبى ، انتهاكا لحرمة الإسلام ، وإهانة موجهة إلى مقدساته . ولم يعنِ ذلك مجرد العار الذى لحق بالنظام الملكى فحسب ، بل كان يعنى إنهيار نظام الحكم بأكمله وانتهاء عصر من العصور التى عاشها مجتمع الشرق الأوسط .

كان نبذ عمال النسيج لطاعتهم التقليدية للرؤساء ، قد أعتبر بحق تهديد لنظام الحكم القائم . فهل كان سيتلو ذلك حركة مماثلة من الفلاحين ؟ شوهدت بعض المؤشرات التى تدل على فقدان احترام الفلاحين لسادتهم ، ولكنها لم تكن قد وصلت بعد إلى الحد الذى يدل على عزمهم على انتزاع حقوقهم بالقوة . حدث لأحد كبار الوفديين ، فخرى عبد النور ، وهو يتمشى مع ابنه على الطريق الزراعى ، ان التقى بفلاح يركب حماره . فلم يترجل الرجل عن مطيته ، كما يقتضى العرف . وصعق الابن من هذه الوقاحة التى لم يسمع بها من قبل . ولكن الأب الذى كان من رفاق زغلول الأول ، قال لابنه - ان هذا هو ما قمنا بثورة ١٩١٩ من أجله . ولكن معظم الناس كانوا يحسون الآن بأن ثورة ١٩١٩ ، لم تأت بنتيجة .

تضاعفت إضرابات العمال ، حتى عمت مصانع البيبسى كولا والغزل والنسيج ، وشركة شل ، وشبرا الخيمة . وحين أعلن سائقو الأتوبيس الإضراب ، أعلن اثنان وأربعون اتحادا للعمال تضامنهم معهم . واسوأ من ذلك انتقلت الاضطرابات إلى الريف ، وتمرد الفلاحون ضد كبار الملاك بما فيهم أعضاء الأسرة الملكية . ففى كفور نجا ، حيث كان للأمير محمد على ٧٠٠٠ فدان ، إتخذت الشرطة وسائل قمع شديدة ضد حوادث التخريب والحريق ، التى قام بها الفلاحون هناك . وفى قرية بهوت ، حاصر المتمردون سراى البدراوى باشا عاشور . وفى قرية درين اضطرت الحكومة لاستدعاء الجيش . وفى أبو الغيط ، أسفرت وسائل القمع ، عن قتل عشرة أشخاص . ورفض عمال التراحيل فى قرية الفضالة جنى القطن ، واحتلت جنود الجيش القرية . وباختصار ، اتخذ احتجاج الفقراء ، الذين أصيبوا بما يشبه الجنون بسبب ضآلة أجورهم وفداحة ديونهم ، شكلا جماعيا هجوميا ، لم يسبق له مثيل . ثار الفلاحون فى أول الأمر بالعشرات ، وسرعان ما زاد عددهم إلى المئات . وفى ذلك البناء الريفى - الذى كان يتكون من أربعة أو خمسة آلاف قرية ، يحمل أغلبها الأسماء الفرعونية ، وتمتد جذورها إلى فجر التاريخ كان يتهاوى النظام القديم المؤسس على الأحياء المنفصلة ، وعلى الانتساب إلى جدّ واحد ، وعلى العلاقة بين السيد المالك وأتباعه من الفلاحين ، ويترك مكانه لنظام جديد . فاستبدل الجمود السالف بالتمرد . وقذف بيت السيد المالك وأتباعه الذين أستدعوا على عجل لحمايته ، بقطع الطين المجفف التى لها صلابة الأحجار . وكونت التنظيمات التلقائية . ولكن كان للجيش بالطبع الكلمة الأخيرة . وانتهى كل شىء بالسجن أو الجلد . ولكن قوة جديدة كانت قد خرجت الآن إلى الوجود . ونحن نترك للباحثين الاجتماعيين فى المستقبل ، مهمة الكشف عن طبيعة هذه القوة ، وعما إذا كانت مجرد تمرد ، أم ثورة . وكما هى العادة دائما ، حين وجدت السلطات نفسها عاجزة عن معالجة الحقائق والأفكار ، فقد اكتفت بمعالجة العوارض دون التصدى لاصل الداء . ولكن الإجراءات القانونية التى اتخذت ضد الصحافة ، لم تكن كافية لإسكات الحملات العنيفة ، التى كانت الآن تهاجم الملك ذاته . وقدمت الحكومة اقتراحا مخزيا

بتكميم الصحافة ، ولكنه أثار الغضب وروح المقاومة فى قطاع كبير من الرأى العام . وكانت الذريعة فى تقديم هذا الإقتراح ، هى الإضراب الذى قامت به الصحافة فى أغسطس ١٩٥١ ، ولكن حركة الإستياء والتمرد التى تلت ذلك ، أرغمت الحكومة على سحبه . وهنا مرة اخرى ، انتجت حركة الاحتجاج تضامنا كبيرا غير متوقع . . . . فلقد أجابت الحقائق والأفكار على القمع بالمؤشرات – من خلال الكتابة والخطابة والتظاهر فى الشوارع . وأصبحت تحمل فى ردها ، شحنة متزايدة من المضامين التى تتسم بالتهديد . إن من عادة التاريخ أن يكشف وجهه من خلال مثل هذا التفاعل ، وكذلك أيضا من خلال غزو الحياة بالمعانى الجديدة .

ان هذه القوة المتضخمة بلا توقف ، كانت تشبه موجة عاتية توشك أن تتكسر على الأسوار . ولكن من كان سيعطى الإشارة – من كان سيقدم كلمة السر ؟ إن كل جماعة قد طرحت هذه القضية بإلحاح فهل كان الوفد – كما أكد سلامه موسى – قد سمح للآخرين بتقديم الجواب على هذا النداء الشعبى ؟ لقد بطلت فاعلية الوفد منذ ١٩٣٦ . وعلى أى حال ، فقد بدا عليه الإجهاد الشديد نتيجة لمسئولية الحكم ، أو للمقاومة وهو خارج الحكم ثم أنه كان قد فقد سمعته بتعاونه مع الانجليز منذ عام ١٩٤٢ ، ومع الملك منذ ١٩٥٠ . صحيح إنه كان لايزال متمتعا بتأييد عدد كبير من الناس ، إلا انه كان فى الحقيقة يمثلهم ، دون ان يتحدث باسمهم . وكان تمثيله لهم ، فى الحدود التى كان هو نفسه فيها ممزقا بين المصالح المختلفة والاتجاهات المتنافسة ، بل بين ما كان يقرب من الصراع الطبقى . وكان فؤاد سراج الدين ، بميله الطبيعى برأيه وإحساسه نحو القصر ودوائر الأعمال الكبيرة ، قد وضع نهاية لآمال الحزب فى الاشتراكية . وكان صلاح الدين يعلن عن استمساكه الشديد بالوطنية ، ولكنها كانت وطنية خالية من المضمون . وكان نجيب الهلالى قد عثر على شعار جيد لسياسته ، وهو التطهير قبل التحرير ، ولكن هذا الرجل البارع كان قد جاء متأخرا جدا عن الوقت الذى كان يستطيع فيه أن يتفادى الانهيار الكامل . وفوق ذلك فقد اتهمه النحاس بالانحياز ، وطرده من عضوية الوفد فى نوفمبر ١٩٥١ . وكان حزب الوفد ، بوجه عام ، بعد أن أساء اختيار قادته من الشباب ، قد شاخ عضويا وأخلاقيا . لقد جاهد كثيرا للوصول إلى الحكم ، حتى أصبح هذا بالنسبة إليه ، غاية لا وسيلة . وكان ما تعرض له من وسائل القمع ، قد أجبره على استخدام نفس هذه الوسائل حين يكون فى الحكم . وفى إتباعه لمنهج التسلسل الوظيفى ، وكونه فى الوقت نفسه غير ملتزم بنظام صارم ، فلقد أصبح يضم الكثيرين من عناصر الرفض ، كالجناح اليسارى للطلبة ، وبعض الأفراد المعزولين ، الذين كان نقدهم فى مجلة الجمهور المصرى ، يتخذ فى بعض الأحيان صفة النبوءة بما سوف يحدث . ولكن شيئا لم ينتج من ذلك . فلماذا كان هذا ؟

إننا يجب هنا أن نتجنب التفسيرات الموجزة لإخفاق الوفد ، وهى تفسيرات تطوع الجيل اللاحق بتقديم عدد وافر منها . إن الإفتاء فى المسائل التاريخية المتعلقة بالخير والشر ، ليس سهلا ، وهو لا يجمع دون شك بين الأحكام ، وبين القيم اللغوية لدلالات الألفاظ . ثم ان التاريخ الفعلى ينتج دائما من الاختيار بين احتمالات متعددة . فإذا كان الوفد قد عجز عن السيطرة على تطور البلاد ، فلعل سبب

ذلك ، كان فى أنه أكبر من حـزب ، وأقل من حـزب فى نفس الوقت . فلقـد كان يفتقـر إلى الإطار الأيديولوجى اللازم للحزب . والأسطورة لايمكن أن تحل محل البرنامج . والوفد بكل ما كان لـه من مكانة ، يستمدها من الحنين إلى أصل تكوينه الأول ، كان قابلا للفساد ، وتدبير المؤامرات ، وكان غير جدير بالأسطورة التى كانت تحيط به كالهالة . ثم أن نسيجه كان مفككا ، إلى الحدّ الذى أصبح فيه مجرد واجهة ، لا أكثر . ومع ذلك ، فقد كان يملك وسائل الخداع ،ويتميز بالطائفية ، وهما شرطان لوجود أى حزب سياسى . وبتظاهره بالمثل العليا ، دون أن تكون لديه البراءة التى تؤهله لذلك ، فقد كان يصر على ادعائه بأنه يمثل مصر ، ولكنها كانت مصر أخرى ، تسير فى خط مواز مع مصر الحقيقة ، ولا تلتقى معها أبدا .

كان الموقف قد نضج إلى حد العفن . فمن كان سيضطلع بإتخاذ الإجراء الـلازم ، ان لم يكن الوفد ؟ أهم الاخوان المسلمون ، بفضل ما كانوا يدعونه لأنفسهم من حق التحدث بصوت الإسلام القوى ؟ ربما ولكنه ليس من السهل تأسيس سياسة على القرآن ! فـالعلم الحديث قـد اختار ان يـوجه السلطات الدينية إلى وظائف أخرى . فالأصالة والعقيدة ، قد تنقلبان إلى صور زائفة ، نتيجة لتحطيم الطرق والنماذج ، الذى يضطرون إليه فى التنافس مع التحديث . ثم أن المرشد الجديد الهضيبى ، لم يكن بطبيعته سـافونادولا آخر . فلقد كان أقل حجما وتـأثيرا من سلفـه ، وكان يميـل بطبعـه إلى التبسيط الدوجماطى الشديد ، الذى لم يكن يخلو من الغموض . فلقد كان الإخوان بالنسبة إلى الإسلام ، فى نفس الوضع الذى كان فيه الوفد بالنسبة الى الديمقراطية . كانت صورتهم انعكاسا ناقصا لصورة واحدة من الصور العديدة ، التى تفرضها الصيغ المعاصرة ، على القوة الدافعة غير المجزأة للشعب . ففى ذلك الوقت ولزمن طويل آتٍ ، كان عدم التجزىء هذا ، قد تعرف على تجسده فى الإسلام ، لان الإسلام كان العلامة الفارقة التى تميزه عن العالم الخارجى ، كما كان الرؤية التى تعبر عن الحنين إلى الماضى لوحدة كاملة ، تعيد تجميع أجزائه فى وضع يستطيع فيه أن يقاوم التقسيم فى الأزمنة الحديثة . ولكن النقد اللاذع فى مجلة الدعوة ، لسان حال الإخوان المسلمين ، لم يقدم للناس ما يرشدهم إلى الخطوات العملية التى توجههم إلى تحقيق هذه الغاية . إن حث الناس على العودة إلى الجذور ، قد أثار فيهم أقوى الانفعالات ، وكان هدفا يمكن تحقيقه فى الواقع ، لو أنه كان مصحوبا برسالة ، ذات منهـج أخلاقى فيـه شىء من العمق ، محررة من هذه الأوصاف الطريفة العابرة . ولكن الذى حدث كان عكس ذلك تماما . وهذا هو السبب فى أن الدعوة ، قد وهنت وتحولت إلى مجرد نداء بالعودة إلى الماضى .

أما مصر الفتاة ، على عكس الإخوان ، فقد كانت تعلن عن إيمانها بـالتحديث . وكـانت هذه الجماعة ، التى اتخذت لنفسـها الآن ، اسم الإشتراكية ، قد وسعت من مجال شعبيتها . وكان من ضمن أفكارها الأساسية ، أن الملكية تتضمن وظيفة إجتماعية ، لها أعباؤ ها . كما طالبت بتحديد الحد الأقصى للملكية الأرض للفرد ، بخمسين فدانا . وفى يوليو ١٩٥١ ، قامت مظاهرة كبيرة جمعت بين الآلاف من العمال والطلبة . وفى نفس هذا المساء أصدرت بيانا (مانفستو) مشتركا باسم الجماعات المختلفة ، بما

فيها الإخوان المسلمون والحزب الشيوعى . فهل كان من الممكن إتمام البناء ، التخليقى المرغوب فيه تحت قيادتها ؟ إنه بالرغم من ضعفها الأيديولوجى ، وتحالفاتها المحاطة بالريب ، كـان يظهـر أنها من أكثر الجماعات التى يرتقب لها النجاح فى ذلك الوقت .

ومن تيارات سرية مختلفة ، يرجع البعض منها إلى اوائل العشرينات ، عادت إلى الظهور حركة للشيوعية فى ١٩٤٥ . وكانت بطبيعتها تشمل طبيعة ثنائية التركيب من العمال والمثقفين . وكان الكثير من هؤلاء ، قد قضى فترة فى السجون ، نضج فكرهم أثناءها ، وانتشر بين زملائهم السجناء . ثم تألف حزب شيوعى عام ١٩٤٩ . وأسهم هذا الحزب بعزيمـة وإصرار فى حـركة الجهـاد الوطنى ، وحـركة النقابات . وكان من برنامجه فيما يتعلق بالحركة الأخيرة ، خلق اتحاد فدرالى ، يشمل عضوية مائة اتحاد فرعى للعمال ، ويضم ٢٥٠٠٠ عضو . وكان نشاطه يشمل توزيع النشرات ، وإعلان الشعارات ، ومتابعة الجهود الأيديولوجية النشطة . غير أن السرية التى أجبر عليها ، وانقسامه إلى جماعات متناهية فى الصغر ، والتزامه بالدولية ، التى كانت متقدمة جدا بالنسبة لحالة البلاد فى ذلك الوقت ، والدور الكبير الذى كانت تلعبه الأقليات فى قيادته - كل ذلك كان من العوائق التى وقفت فى طريق اكتسابه لشعبية كبيرة بين الجماهير . وكانت المشكلة الكبرى أمامه ، كما كانت بالنسبة إلى غيره من الحركات التقدمية الأخرى الكثيرة ، هو مواءمة طريقة للتفكير مؤسسة على التعاليم الأجنبية ، مع واقع بلادهم .

بين حين وآخر ، كانت تـروج إشاعـة عن قرب حـدوث انقلاب شيـوعى . ولكن تحركـات الإخوان ، كانت مدعاة لقلق أكثر جدية   ومن جانب آخر لم تلق الحركة التى عرفت بـاسم الضباط الأحرار اهتماما يذكر . وكان هؤلاء بحكم بيئتهم ، والتدريب الذى حصلوا عليه ، يشعرون بحالة من الغضب الشديد ، إزاء خيبة الأمل التى أصيبت بها البلاد فى ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ، وإزاء العار الذى لحق بمصر فى ٤ فبراير ١٩٤٢ . وكانت ايديولوجيتهم - لا تزال فى دور التجريب . وكانوا يقومون باتصالات استكشافية للإتجاهات المختلفة . وكذلك كان تعليمهم العسكرى ، ومثلهم العليا ، يفرضان عليهم الالتزام بنظام صارم ، يحميهم من الإنحياز إلى أى فـرد من الأعضاء فى الجمـاعة . وبـذلك أمكنهم الإحتفاظ بمستقبل حركتهم بعيدا عن الإنقسام . وكان هذا من المزايا الكبيرة ، فى وقت كانت الحياة السياسية تفقد فيه الكثير من قواها بسبب التشتيت والتفتيت . وهكذا ، نجحت هذه الحركة تحت قيادة ضابط شاب برتبة مقدم يدعى جمال عبد الناصر ، فى اجتناب خيانة أولئك الذين كانوا يملكون زمـام السلطة ، وأيضا فى مقاومة إغراء اللجـوء إلى الإرهاب . وكـانت قد تعلمت درسـا حاسـما فى حرب فلسطين ، طبقته فى وطنها . وفى ديسمبر ١٩٤٩ ، قامت بتوزيع بعض المنشورات التى تستنكـر فيها الفضائح التى صاحبت قيام هذه الحرب . كما التزمت بموقف محايد بمنأى عن الأحزاب المختلفة ، وإن كانت قد ذكرت الناس فى إخفاق جميع هذه الاحزاب ، فى التعبير عن حاجة الفلاحين الملحة ، وفى تعبئة الشعب للجهاد فى سبيل هدفه المشترك . وقالت إن الحاجة الماسة إلى هذه التعبئة ، وإلى اتحاد الشعب ، قد أصبح الآن واضحا كل الوضوح ، وهو شىء لا يحتمل التأخير .

أيا كان الفرد أو الجماعة أو الجهة ، كان الملك يقترب طالبا المعونة ، من كل من يعتقد فيه القدرة على إنقاذه ، من بحر الاستنكار الذى غرق فيه . فقد كان هذا الرجل الذى لعب فى صباه المبكر دور الملك الصالح ، إلى الحد الذى حاول فيه بعث الخلافة ، كى يصبح خليفة المسلمين ، مستعدا الآن لعقد أى محالفة نفعية ، حتى ولو كانت مع البريطانيين ، الذين لم يتحمسوا على أى حال لذلك الاقتراح .

فقد كانوا لايزالون متمكسين بمثلهم الأعلى القديم ، وهو الوصول إلى حل وسط مع حزب الأغلبية . وكانوا لايزالون يضعون أملهم فى الوفد ، طالما استطاع الوفد أن يحصل على الأصوات ، وأن يقنّع صفقته معهم ، بمظهر من الديقراطية . ولربما كشف لنا التاريخ السياسى السرى ، فى يوم ما ، عن المدى الذى ذهب إليه فاروق فى تقديم عروضه للبريطانيين . وكان قد استطاع أن يحد من انتشار خبر الفضيحة التى حدثت فى أواخر ١٩٤٨ ، حين أرجع البريطانيون وفداً من المحامين المصريين ، وكان قد ذهب إلى السودان . ولا شك أن فاروق كان مستعدا لان يلعب دور العميل أو الوكيل ، إذا دفع البريطانيون الثمن المناسب . ولكن ـ كما قال تشايمان اندروز ـ كان قد فات الوقت الذى تتحالف فيه بريطانيا مع أحد التيجان ، لأن مثل هذه المحالفة ستكون بلا أسنان . وهو قول جدير بالتصديق .

كان الثالوث لا نهاية له (القصر ـ الحزب ـ السفارة) ، والذى شاهدناه ، على مدى الجيل السابق من حياة مصر السياسية ، لا يزال مستمرا بالقصور الذاتى ، إذا جاز التعبير ، فكان الملك قد قام بسلسلة من الاجراءات التى لا اتساق بينها ، بناء على نصيحة مستشاريه الخاصين ، وسعت السفارة البريطانية ، بكل الطرق أن تحقق سياستها الجديدة ، التى تمكنها من السيطرة على مصر استراتجيا ، بامتصاصها فى حلف دفاعى عن المنطقة ، يكون السودان فيه موضوعا للمساومة . أما رئيس الوزراء واصدقاؤه ، فقد كانوا يمارسون إمتيازاتهم ، دون مسئولياتهم . كان شغلهم الشاغل هو القضاء على خصومهم ، والسيطرة على رجال الادارة ، واسناد الوظائف إلى اصدقائهم . وباختصار كان شغلهم الشاغل هو البقاء فى الحكم ، واستغلاله لمنافعهم الخاصة . فالوحدة الوطنية التى كان يطالب بها كل الأذكياء الشرفاء ويتلهف عليها الشباب ، لم تتحقق . وكان السياسيون المحترفون ، لايولون هذه القضية إلا اهتماما ظاهريا ، يعوزه الهمة والاقناع ، وكان الخطر الأكبر فى نظرهم ـ وهم يؤملون أيضا أن يكون فرصتهم الاخيرة فى إنقاذ أنفسهم ـ يقبع فى اشتعال حرب عالمية ثالثة ، كانوا يظنون أنها على وشك الاندلاع . وفى علاقة متبادلة ، كانوا يرون أن الخطر الواقعى الذى يهددهم الآن ، والذى يعتبر إلى حد ما مبررا لوجودهم أيضا ، هو الاضطرابات المحلية ، التى كانو يطلقون عليها اسم التخريب .

كان الغضب العنيف يهز الطبقات المناضلة هزا شديدا . وكان غضبا لا يلقى بالا إلى المؤسسات أو الصيغ .

وفى هذا الثوران العاصف الذى تسوده الفوضى ، والذى هرب من كل الأيديولوجيات

والتصانيف ، كان الغضب يمتزج بالأمل ، وكان الاعتقاد في القيم الجديدة ، وكانت الثورة على كل أوامر الحظر أو التحريم . وأصبح خير ما تأمل فيه الأحزاب والجماعات في هذه الفترة ، حين ووجهت بهذه الحمى من المشاعر الثائرة ، هو أن تحاول أن تحرفها عن طريقها أو ان تستغلها . وهذا هـو ما فعلتـه بدرجات متفاوتة من النجاح ومن وضوح الرؤية ، ومن النزاهه . ولكن لم يكن ذلك عملا سهلا ، وكان سلوكها الذى ينم عن عدم الثقة فى النفس ، مدعاة لقلق الجميع ، بما فى ذلك الخصوم .

وعلى أى حال ، من كان الخصم ؟ كان كل بطل فى هذه المسرحية الكبيرة ، يستغـل الوجـود البريطانى ـ الذى كانت كراهية الجماهير له فى إزدياد مستمر ـ ليسيء إلى سمعة خصمـه . ولكن هذا الوجود كان يؤدى الى جانب ذلك غرضا وقائيا ، وهو حماية مصر من الوقوع فى براثن الفوضى . وكان البريطانيون يدركون ذلك ويستغلونه . فكان مـوقفهم المتشدد فى مفـاوضات الـدين الاسترليني عـلى بريطانيا ، ومطالبهم فيما يتعلق بإمدادهم بالبترول ، وإصرارهم عـلى المضى فى سياستهم القـديمة ، والزيارات المستمرة للشخصيات البريطانية لمصر ـ من امثال لورد مـونتباتن ، ودوق إدنبـره ، ومستر بيفن ، والكثير من جنرالات الجيش ـ كل ذلك كان يظهر نواياهم فى استغلال وحدة الطبقات العليا فى المجتمع المصرى معهم . وكان سيكتب لهم النجاح دون شك ، لو أنه كان للمؤامرات القوة التى تستطيع ان تقف فى طريق هذا المد الكاسح . كان لبريطانيا والدول الغربية بوجه عام ، نصيبها من المسئولية فى تسوىء الموقف . فمن المحتمل ، ان تفهها اكثر عمقا للعمليات الأساسية ، كان من الممكن ان يجنب البلاد الأحداث التى كان خطرها يتزايد بسرعة ، والتى تسببت فى إراقة الدماء فى منطقة القنال . ولكن بريطانيا ، رغم انها غيرت اهدافها القديمة وجعلتها ، أكثر مطابقة لروح العصر ، إلا أنها ظلت متمسكة بمعسكراتها وثكناتها ، وضاربت على السذاجة الفاسدة للحكام الوطنيين . صحيح ان مصر بمجرد دخولها الى عضوية هيئة الامم ، استجابت دون تفكير الى كل من يلوح أمامها بعلم احمر ـ كقضية العرب وقضية السـودان ، وقضية فلسـطين ، وكانت تخفق فى كـل مرة بسبب أخـطائها ، وبسبب منـاورات الدول الكبرى . الا ان حكام مصر فى هذه الفترة كانوا أبعد ما يكون عن التعصب . فبينما كانوا يتظاهرون بالحماسة لهذه القضايا ، كانوا يسعون فى الحقيقة الى تحقيق صفقة . ولم تستطع بريطانيا بدورها ، ان تقاوم إغراء الفرص التى يقدمها لها التنافس بين البورجوازية المصرية ، والقوى الشعبية ، وبين القصر والوفد ، وبين الأغلبية والاقلية ، وكانت تلعب على اثارة كل فريق ضد الآخر فى ذات اللحظة التى عفا الزمن فيها على مثل تلك البراعة .

وهكذا كانت هناك مراحل للتصالح ، يعقبها مـراحل للخصـام . فمن كان يخـدع من ؟ كان الموظفون البريطانيون يدعون للعشاء على موائد الوزراء ، وفى بعض الأحيان على مائدة الملك فى قصره . وكان فاروق يتخذ لنفسه فى بعض الأحيان موقفا متصلبا ، كى يفوز برصيد طيب من الوطنية على حساب وزرائه .

فقد رفض مثلا فى مارس ١٩٥٠ ، أن يمنح لورد كيلرن فيزا للدخول إلى مصر ، وكانت إهانه هللت لها الصحافة المصرية . ان هذا الرقص السياسى ، الذى كان يشترك فيه الجميع ، كان أيضا رقصة

الموت ـ فإلى أى مصير كان هذا الرقص يقود هؤلاء ؟ فى حكومة الوفد ، كان هناك فريقان متصارعان ، فريق الحمائم وفريق الصقور . وكان الدبلوماسيون الأجانب وخاصة البريطانيون ، يقامرون على نتيجة هذا الصراع . ولكن أى الطرفين كان يخدع الاخر ؟

حين أراد البريطانيون الإحتفال بذكرى معركة العلمين ، وضعت العوائق فى طريقهم . وكان الموضوع حساساً ، وأظهر السفير البريطانى رالف ستيفنسون ، شيئا من القلق . وفى آخر أكتوبر ١٩٥٠ ، زار الملك حين عودته من اوربا ، ولوح له بإمكان الجلاء . فأجابه فاروق اجابة مذهلة ، إذ قال له ان مجرد هذا الإحتمال ، يحرمنى من النوم . ولكن السفير كان مخلصا فى قوله هذا ، إذ لم يعد الموضوع المهم لبلاده الآن هو احتلال مصر ، ولكنه كان إنشاء حلف دفاعى فى المنطقة ، مؤسس من السودان واوغندا وشرق افريقيا . افلا يمكن نظير هذا الثمن فى تغيير الواجهة ، إدخال مصر فى تحالف خماسى ؟ وفى هذه الحالة ، يسهل وصف احتلال سيناء ومنطقة القنال بأنه إجراء دولى ! ولكن هذه الفكرة التى اعتبرها الكثيرون من رجال وزارة الخارجية البريطانية تطرفا فى الكرم ، كانت تبدو فى نظر المصريين شركا يراد نصبه لهم .

كان الشعب قد سئم الغموض والصيغ ذات المعنيين . وشاهد البرلمان نفسه حركة متدرجة فى الغضب ، إضطرت الحكومة إلى الإنضمام اليها ، حين عجزت عن تهدئتها .

فى اغسطس ١٩٥١ ، ألقى محمد صلاح الدين خطابا ناريا ضد معاهدة ١٩٣٦ . ولقى التأييد من كل صحافة البلاد . ولكن حافظ عفيفى ، ألقى خطابا مضادا يدافع فيه عن هذه المعاهدة وصفته صحيفة البورص إجيبسيان بأنه بيان صحيح .

معركة القنال

كان من الممكن لهذه المناورات أن تستمر طويلا . ووجد النحاس أن خيوطها قد التفت حوله . ثم إنه كان من التناقض ، أن تكون شروط بريطانيا لزعيم الأغلبية الذى كانت تحرص ـ دائما على المفاوضة معه ، دون غيره ـ أقل سخاء من الشروط التى عرضتها على صدقى عام ١٩٤٦ . ولقد أدرك ذلك زعيم الوفد ـ وهو ما يذكر له بالفخر ـ وكان لديه الشجاعة فى المبادرة بقطع المفاوضات . ولكن هل كان مجبراً على إبداء هذه الشجاعة ؟ إن ضغط الرأى العام ، يتعذر حتى على حزب الأغلبية أن يستهين به ، خاصة وأن الخطر من الإشتراكيين ، كان قد زاد إلى حد كبير . على أى حال ، لقد أخذ النحاس بزمام المبادرة مرة أخرى ، فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، أو تظاهر بذلك على الأقل . وفى خطاب رنان استغرق أكثر من ساعة ونصف ، ألقاه بأسلوبه البسيط الحميم ، ولكن فى حسم ، أعلن الغاء معاهدة ١٩٣٦ .

من المعارك التى بدىء بها ، كان يبدو أن معركة السودان قد انتهت بالخزان . أما معركة فلسطين ، فقد انتهت إلى طريق مسدود ، تاركة الخصوم وجها لوجه ، وهو موقف كان يبدو أن من المرجح أن يضفى مزيدا من المرارة على حياة الشرق الأوسط السياسية إلى أجل غير محدود . ولكن مسألة الجلاء ، كانت

اصبحت أكثر وضوحا . فالمعركة السافرة التى اندلعت نيرانها الآن ، بالرغم من المضى فيها بحماسة فائقة وأنه كان من المقدر لها أن تنجح وأن تنتهى بحصول مصر على مطالبها بعد ذلك بخمس سنوات ، إلا أنها كانت ستكلف الشعب الكثير ، وستكلف النظام القائم أكثر . كانت هذه اللحظه الحاسمة فى أكتوبر ١٩٥١ ، ايذانا لبدء أحداث جسام ، فهل كان مجرد صدفة ، أنه بحلول ديسمبر ١٩٥١ ، كان البرلمان يناقش تأميم القنال ؟ إن العنف الذى اختلط بدماء الشعب ، لم يعد يجد له التجسيد المطلوب فى حزب الحكومة . لذلك بدأت جهات غير رسميةفى الظهور ـ فى شكل جماعات من الفدائين المتطوعين للقيام بمهمة انتحارية ، جذبت إليها خير شباب مصر . أما الجيش فقد كان يدخر نفسه للمستقبل . وبذلت الحكومة جهدها ، فى توجيه هذا الفيضان العارم من الحماسة فى مجرى واحد ، ولكن ذلك كلفها الكثير فى المحافظة على النظام العام ، والمجاملات الدبلوماسية التى كان من واجبها أن تصونها . وكان من قادة التمرد ، جمعية الإخوان المسلمين ، التى حلها النقراشى رسميا فى ١٩٤٨ ، ولكنها ظلت مع ذلك محتفظة بنفوذها . وكذلك كان لأحمد حسين ، الخبير فى تعبئة الجماهير منذ أيام القمصان الخضراء ، دور نشيط فى هذا التمرد وتولى اللواء عزيز المصرى ، ذلك الثائر العجوز الشهير ، الإشراف على معسكرات التدريب . وأثار ذلك كله قلق الحكومة . فكانت تمد هؤلاء بالمال والعتاد ، وفى الوقت نفسه تحاول بطريقة لا تتسق مع هذه السياسة ، أن تمنع القيام بأعمال العنف ، الذى بدأ يندلع الآن فى هجوم سافر ، أو على الأقل أن تسيطر عليه . ولكن إذا كانت التعبئة المعنوية للشعب ، تمثل التمرد ضد الأجنبى المحتل ، فإن الطبيعة نصف السرية لإعدادها ، ومغامرات الأفراد فيها ، والقوة الرمزية العظيمة لأعمالها ، كانت من الخصائص المميزة للحرب الاهلية . ثم أن الحكومة التى كانت تحاول أن تضطلع بدور القائد ، وفى الوقت نفسه بدور المهدىء ، لم تعد تستطيع أن تخدع نفسها فيما يتعلق بنتيجة مثل هذا الثوران للطاقات .

أخذت المطالب والأعمال الآن مظهرا جديدا . ففى أول نوفمبر ١٩٥١ ، إتصل إتحاد العمال فى شركة قنال السويس بإدارة الشركة ، طالبين منها الاضطلاع بدور نشيط فى الصراع ضد الإحتلال . فاستجابت الشركة ، ولكن فى غير الأسلوب الذى كان يأمل فيه العمال . كانت كل مواقع البريطانيين فى أى مكان فى البلاد ، هدفا لكراهية الشعب . وفى غضبهم المتزايد انضم الآن عمال القنال ، مع زملائهم المناضلين القادمين من الداخل . وكانت المعسكرات والمرافق البريطانية فى منطقة القنال ، تستخدم عددا كبيرا من العمال الذين هجروها الآن . وقدر عدد العمال المهاجرين من هذه المنطقة بحوالى ٦٣٫٠٠٠ عامل ، فيهم ١٠٫٠٠٠ من سكان هذه المنطقة ذاتها . وشكلت هذه الهجرة الجماعية مشكلة كبيرة للحكومة ، التى لم يكن لديها الكفاءة لحلها ، بالرغم من المجهود الكبير الذى بذلته لمعاونة هؤلاء الوطنيين الغيورين المتعطلين عن العمل . ولم تستطع الحكومة إتخاذ الخطوات الحاسمة لإعادة توطينهم ، وبذلك خلقت لنفسها تيارا خطيرا مستمرا من النقد ضد عجزها .

وطيلة شهر أكتوبر ، وبطريقة أشد خطورة فى نوفمبر وديسمبر ، إندلعت أحداث كبيرة . كانت هناك حوادث قتل كثيرة تكبدها الجانب المصرى ، وحوادث مشابهة أقل عددا تكبدها الجانب البريطانى . وبدا أن سلطات الإحتلال تعض بالنواجذ على التثبت بقواعدها فى مصر .

فزادت قوات الإحتلال إلى ٧٥,٠٠٠ جندى ، أى خمسة أضعاف جيش الأحتلال الأول الذى فتح مصر تحت قيادة ولسلى ، وبنوع من سخرية التاريخ ، نجد أسماء معارك ١٨٨٢ تكرر نفسها . فقد قامت معركة ثانية اسمها «التل الكبير» ، فى ١٢ ، ١٣ يناير ١٩٥٢ ، إذ أن الجيش البريطانى ، فى محاولة للإستيلاء على مخازن السلاح المصرية ، كان قد قطع شوطا كبيرا فى اتجاه القاهرة . وتوالت الأحداث بعد ذلك بسرعة ، حتى انتهى الأمر فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ ، بمحاولة البريطانيين الاستيلاء على معسكرات الإسماعيلية ، التى كانت تشغلها قوات من بلوك الخفر ، وهى قوة تمثل احتياطى الطوارىء للشرطة ، ولا علاقة لها بالجيش المصرى . وتصدت هذه القوة للمهاجمين بشجاعة فائقة . واستمرت المعركة طول ساعات الصباح ، حيث بلغ عدد القتلى من المصريين خمسين قتيلا .

أما القاهرة ، فقد كانت تغلى منذ ثلاثة أشهر بالغضب ، الذى كانت السيطرة عليه تزداد صعوبة فى كل يوم . وأثار الاحتفال بجنازة أولئك الذين سقطوا صرعى برصاص الإنجليز ـ سواء كانوا حقا من الأبطال أو من الضحايا الابرياء ـ كراهية الجماهير . وانتشرت بين الشعب الحكاية المثيرة عن الطيار أحمد عصمت ، الذى دفعه الغضب الشديد عند حاجز بريطانيا لتفتيش العربات ، إلى اطلاق الرصاص على الحرس البريطانيين فى لحظة يأس ، وكانت النتيجة أنه سقط أيضاً قتيلا برصاصهم . وكانت هناك حوادث أخرى مماثلة يتناقلها الناس وكان هذا الصراع الذى بدا أنه يبعث روح ١٩١٩ من جديد ، بعد مرور ثلاثين عاما عليها ، وفى جو أكثر مرارة واشد قتامة - قد أخرج الشباب من بيوتهم ، مستعدين للقتال ولمواجهة الموت . وفى هذه الأثناء ، ظهرت عناصر الرفض ، التى نبذت كل سلطة مسيطرة أيا كانت ، ورفض تلاميذ المدارس الطاعة ، واستولوا على أبنية مدارسهم بالقوة ، ولم يخرجوا منها إلا بعد معارك مع رجال الشرطة . وكان مما زاد من آثار هذه الغيرة الوطنية والغضب الاجتماعى ، هو سخط الشباب على الجيل السابق . وإنتشرت مخالفات القانون ، كدليل إضافى على الاحتجاج ، او كرد فعل على استفزاز الشرطة . واتهمت الحكومة بمحاولة خلق الذرائع ، تبريرا لأعمال القمع . وحتى حين كانت الحكومة تهىء الطريق للمصالحة ، أو تمنح الناس فرصة شراء ما يلزمهم بالتقسيط ، أو تعلق بكلام بليغ على الأحداث ، فقد رفض الناس التصديق فى حسن نواياها . وكانت نصائحها وأوامرها على أى حال ، لا تقابل إلا بالإهمال . وكان فؤاد سراج الدين يعقد مؤتمرا صحفيا فى كل يوم للتعليق على حوادث القتال . ولكنه لم يدع لنفسه قط أى فضل فى ارتكاب هذه الحوادث ، ولا اشتراك فى الحماسة الثورية التى أوحت بها .

الحريق

فى صباح ١٩٥٢/١/٢٦ ، خرج بلوك النظام من ثكناته بالعباسية ، مطالبا بالسلاح ليذهب الى معاونة رفاقه فى القتال فى الإسماعيلية . وسار جنوده فى شوارع القاهرة ، وانضم اليهم موكب آخر خرج من الجامعة ، ثم تفرقوا بعد ذلك فى أحياء وسط القاهرة ولم يجدوا فى طريقهم اى عائق ، فلم تفتح الكبارى ، ولم تبذل الشرطة إلا محاولة شكلية لتفريقهم . والحق إن مسيرتهم حتى هذا المدى ، كانت مسيرة سلمية ذات طابع وطنى نقى . ولكن سرعان ما تغير الحال ، وأخذت المسيرة طابع العنف

والتخريب . انصبت الجماهير الغفيرة فجأة فى الأحياء الغنيّة فى العاصمة ، وأشعلت النار فى كل المؤسسات ، كما لو كان الأمر مدبرا ، ويجرى حسب خطة أعدت من قبل . وكان الوقت الآن ، بين الثانية والثالثة بعد الظهر . وإتخذ هذا الشغب المروع - لأنه لم يكن إلا ذلك - لونا اجتماعيا ولونا وطنيا . فقد كان موجها ضد الأجنبى ، وكذلك ضد البورجوازية لإتحادها مع النظام القائم ومع الأجنبى ، ولكن لعل الهجوم عليها فى الجانب الأكبر ، كان موجها إليها باعتبارها بورجوازية ليس إلا . وكان يقال - هذه هى لحظة تصفية الحساب مع الباشاوات .

لم يعد الغضب وحده - سواء كان مبررا أم لا ، هو الدافع الذى يحرك الجماهير ، بل كان عنفا ثوريا ممزوجا بالقسوة ، تسيطر عليه قوة من قوى الشر . واستولى الرعب ، لا على المهددين فحسب ، بل على المواطن العادى أيضا . واصبحت الحكومة عاجزة ، أو هكذا كانت تبدو . ورغم ذلك ، فقد قوبل وزير الشئون الاجتماعية بالتصفيق ، حين ألقى على الجموع خطابا رنانا من نافذة مكتبه ، وكان محاطا بالمتظاهرين ، بما فيهم عساكر بلوك النظام وضابط طيار ، وبعض المناضلين المعروفين بتطرفهم .

كان يوما أسود على القاهرة ، إرتفعت فيه النيران فوق فندق شبرد والمحال التجارية الكبرى ونادى الترف ، مكان البريطانين المفضل . وسقط فيه ضحايا كثيرون من الأبرياء . وأصيبت الجماهير فيه بسعار العدوان والتخريب . ولم تفعل الشرطة ولا رجال المطافىء شيئا . ولم يستقر النظام إلا بعد وقت طويل ، حين استدعى الجيش فى آخر الأمر ، وتولى مهمة إعادة سيطرة العقل ، على هذه المدينة التى أصابها الجنون . وكانت الخسائر كبيرة ، فلقد قضى الحريق على حوالى ٧٠٠ بناية ومحل تجارى .

وفى هذه الأثناء ، كان الملك يترأس مأدبة دعا إليها كبار ضباط الشرطة فى قصر عابدين . وفى نفس اليوم ، وقع فؤاد سراج الدين عقدا خاصا بشراء أرض ، أمام موثق العقود الذى حضر إلى مكتبه فى وزارة الداخلية . وفى الشهر التالى ، قامت معركة صحفية بين أخبار اليوم التى هاجمت سراج الدين الذى لم تمنعه مهامه الجسيمة بصفته وزيرا للداخلية فى هذا اليوم العصيب عن توقيع هذا العقد ، وبين «المصرى» التى حاولت ان تجد مبررا لهذا العمل . ودار الهمس بأن حوادث مماثلة كانت ستندلع فى الإسكندرية وبورسعيد ، لو لم تقم السلطات بواجبها فى الوقت المناسب . ولذلك قويت الشبهات ، ووجهت اتهامات جديدة غير العجز وعدم الكفاءة إلى المسئولين . فلماذا لم يقمع هذا التمرد ، وقبل ذلك ، من كان المسئول عنه ؟

وكالعادة ، كانت هناك بيانات كثيرة مختلفة ، يدعى كل منها أنها شهادة عيان ، أو من مصدر موثوق به كل الثقة ، ومع ذلك فقد كانت تناقض بعضها البعض فى نقاط كثيرة . وكان من المحتم ان يحصل زوار مصر ، على معلومات لم يسعوا إليها عن هذه الحوادث التى كانت تجربة مفجعة لكل منهم ، وان كان كل منهم قد رآها من زاوية مختلفة . ما الذى خرب فعلا ؟ وهل كان وراء سلوك الجماهير خطة مدبرة ام لا ؟ وهل كانت تنفذ الأوامر الصادرة إليهم من بعض الجهات ؟ وهل كان هناك سرقة ونهب ؟ يكتب أحد الشهود بانحياز وإنفعال ، فيقول - «كان الأمر كله منظما تنظيما جيدا . فكانت سيارات

الخزانات تحضر البترول الذى كانت الجماهير تملأ به الصفائح ، ثم تمررها من يد إلى يد فى صف طويل إلى مكان الحريق . وكذلك كانت حبال الفتيل توزع على الجماهير لاشعالها . وكانت الصبية الذين تتروح أعمارهم بين العاشرة والثانية عشر ، هم الذين يضرمون النار فى وسط الشوارع على الأرصفة ، وكان الآخرون يأخذون الكتل المشتعلة منهم ، اويرفسونها بأرجلهم إلى الموضع الذى يريدونه . وحين وصلت الجماهير إلى محلات عدس ، أخذوا فى نهبها ، ثم نشروا الكثير من قطع القماش الطويلة ، بعد نقعها فى البترول ، وربطها بعضها ببعض ، ثم شدها كحبال الغسيل ، وبعد ذلك اشعلوا النار فيها . وبنفس هذه الطريقة ، أحرقوا كل المحلات الكبيرة كشيكوريل وغيره ، وسووا مبانيها بالأرض . وفى بعض الأماكن حاولت فرق الإطفاء أن تتدخل ، ولكن الجماهير قطعت خراطيم المياه . وفى أماكن أخرى رفضت فرق المطافىء أن تتدخل ، قائلة إن الشرطة قد أمرتها بذلك . وفى أماكن غير هذه وتلك ، تظاهرت المطافىء بمحاولة إطفاء النار ، بينما زادتها اشتعالا ، بقذف الأخشاب المتساقطة من المبانى ، إلى مكان الحريق .... ثم اضرب رجال الشرطة ، واستقلوا اللوريات لمعاونة المخربين ، وكانوا هم المسئولين عن إشعال النار فى مطعم سانت جيمس خلف فندق شبرد . وكان الجاويش المكلف بحراسة شبرد ، هو أول من حمل صفيحة بترول !

ولكن شاهد عيان آخر ، اكد ان الذى احترق من المدينة ، لم يكن الا جزءا صغيرا ، وأن الجماهير لم تمارس السلب ، وإنهم مارسوا قدرا كبيرا من ضبط النفس ، وأن المسألة باختصار كانت عملا من أعمال العدالة . ثم انه كان هناك بالطبع ، أعمال تتسم بطابع الإنسانية والأخلاق والإخلاص . فقد أنقذ بعض الطلبة مدرسهم البريطانى . وحذر أحد العمال فى الصباح المبكر ، رئيسه اليهودى بعدم الحضور إلى مكتبه فى ذلك اليوم . والحق إن هذا الاختلاف فى الشهادة ، لاتعنى التناقض . فاللهب الأسود الذى تصاعد من قلب المدينة ، كان يحمل معنيين ـ كان الرعب والرحمة يسيران جنبا إلى جنب . ويجب ألاّ ننسى أن سفر الرؤيا ، بكل ما فيه من نبوءة بالويل والثبور ، كان يبشر بميلاد عهد جديد . وكان الملك نفسه ، الذى اتهمه الكثيرون بالاشتراك فى الجريمة ، مثارالكثير من الروايات المتناقضة . يقول أحدهم ـ إن المتظاهرين من دعاة الشغب ، أسرعوا إلى قصر عابدين ، حيث كان الملك يقيم وليمة لضباطه ، وهتفوا هناك بحياة الملك . فخرج فاروق إلى شرفة القصر ، ولكن النداءات إختلفت على الفور ، وسمع الجماهير وهى تناديه ـ اين امك يافاروق ؟ وكم عدد أسنان طفلك الآن ؟ . فأمر الملك بإغلاق بوابات القصر ، وإطلاق الرصاص من المدافع الآلية الخفيفة على الجماهير الصاخبة . وظل واقفا يراقب المذبحة . ثم حيا بعد ذلك ، وانسحب إلى الداخل . وقيل أيضا إنه أمر بمتابعة إطلاق الرصاص فى الميدان ، خارج حدود القصر . وكانت إيماءة جديرة بالسلطان عبد الحميد . ولكن الشاهد يعطى وصفا فيه بعض التعديلات لهذا المشهد ، فيقول ـ إن تحية المتظاهرين للملك ، ثم توجيه الإهانات اليه ، تمثل الواقع كما حدث . ولكن الذى لم نعرفه حينذاك ، هو أنه أثناء ظهوره فى الشرفة ، إقتحم بعض المتطرفين طريقهم الى داخل القصر ، وهددوا الملك من الخلف . ويظهر انه أبدى شجاعة عظيمة فى مواجهتهم . ولم يكن إلاّ فى منتصف الليل ، حين رأى عاصمته تحترق ، أن بكى بكاء الأطفال لمدة ساعة ..... لم يكن الجيش يعتمد عليه ، وكان الملك يعرف ذلك . ومن بين خمسمائة ضابط من الجيش

والشرطة ، الذين دعاهم للغداء ، كان ثلثهم معاديا له . وفى اليوم السابق ، طلب منه النحاس باشا إلغاء المأدبة ، ولكنه رفض . ولقد أعجب أغلب الناس بسلوكه فى ذلك اليوم . وبعد ذلك بيومين ، ذهب على قدميه دون حرس ، ليزور خرائب شبرد وشارع فؤاد الأول . وكان ذلك محلا لمزيد من الإعجاب به .

وبعد ذلك ببضعة أيام ، استقبل الملك وزراء الوفد وسوطه فى يده . وفى منتصف الليل ، زار الجرجى من حرسه . ثم ذهب بعد ذلك إلى نادى السيارات ، حيث انفجر باكيا ، وهو يكرر قوله - سنرى - سنرى ! .

ان مصر يجب ان تصنع من جديد

إن اقتبس هذه الروايات القليلة ، من بين أكداس منها ، لأؤكد على الغموض والالتباس المجنونين الذين أصابا المدينة - ماذا كانت الجريمة . ومن كان المذنب ؟ ماذا كان الحق ، وماذا كان الباطل ؟ إن هذه المناظرة التى تورط فيها الجميع ، فى هذه الأيام المفجعة ، تذهب إلى أبعد من الأسباب والنتائج . إن مصر فى ذلك اليوم ، عاشت خلال أكثر من لحظة من لحظات التاريخ ، فلقد عانت جيشانا وثورانا عصف بكيانها كله . ولن يقلل اى كشف جديد فى مجال التاريخ السرى ، الدلالة الإنسانية ، (الانتروبولوجية) لهذه الأحداث .

من كان الفاعل - من كان الذى يتعذب - من كان الذى يسعى بالحق أو الباطل إلى الانتقام - من الذى يستخدم الإثارة والتحريض للوصول الى غرضه الخاص ؟ كل الشخصيات السياسية فى هذه الفترة كانت موضع الشبهة - الوفد فى سعيه لاكتساح الملكية ، وفى تسويء سمعة مناقسيه والملك فى سعيه لسحق الوفد عن طريق فضيحة يلصقها به ، أو باللجوء إلى الحيل الماكياڤيلية لحث بعض الجماعات التى يريد ان يصمها بالعار ، إلى ارتكاب تجاوزات يغضب لها الشعب ويستنكرها . وكذلك بالطبع ، كان مجال الريبة يشمل جميع المتطرفين ، كالإخوان المسلمين والشيوعيين ، وقبل هؤلاء وهؤلاء ، الاشتراكيين من أتباع أحمد حسين ، الذى جعل منه كبش فداء . ثم يأتى هؤلاء ، البريطانيون والفرنسيون . وباختصار ، فإن أحدا من الشخوص او الجماعات التى ظهرت على مسرح السياسة فى تلك الفترة ، لم ينج من الإدانة والتجريم .

كانت هناك خيوط متشابكة من الشبهات ، نتيجة للتوسع فى الفروض . وبلغت هذه الخيوط حدا من التعقيد يتناسب مع الكابوس المروع للتجربة . ووجدت الصدمة التى عاناها المجتمع بأسره ، تعبيرا عنها فى شعور الغضب والخوف والعار والكآبة ، الذى كان يحسه الجميع بدرجات متفاوتة .

ولم يكن إلا فى لغة علم النفس الاجتماعى ، أو على الأصح التحليل النفسى ، أنه يمكن للمرء ان يعثر على تفسير لهذا التيار الهائج المائج ، الذى كان سيتولد عنه ـ فى رأى بعض الناس جمال رهيب مروع . لقد كان هذا اليوم نهاية لعالم ، وأحس كثيرون بأنه كان نهاية العالم .

إنه لايكفى للكشف عن حقيقة المسئولين عن هذه الأحداث ، أن يطلع الباحث على ملفات الدولة ووثائقها ، التى كثيرا ماتكون كتوما فى مثل هذه الظروف ، وأن تكون قد أخضعت لنوع من الاختيار والانتقاء . إن علينا أن نذهب فى تنقيبنا إلى أعمق من ذلك ، فنقارن ونوازن بين الآلاف من الحقائق والبيانات ، ونستحضر ذكريات ظلت حتى الآن فى نطاق حصين من الكتمان . ولكن أيا كانت نتيجة هذا البحث ، إذا قدر له أن يتحقق فى يوم من الأيام ، فإن ما يستلفت النظر بوجه عام فى تلك الفترة ، هو عدم الثقة المتبادلة بين الجميع . إن اولئك الذين يملكون زمام السلطة ، وهم يلقون الشبهات بعضهم على بعض ، يحكمون على أنفسهم جماعيا بالإدانة .

يبدو أن سكان القاهرة ، بعد أن عانوا الكبت والقمع طيلة ثلاثة أجيال ، قد وجدوا فى ذلك اليوم ، أن المتنفس والمهرب من طول هذه المعاناة ، هو إرتكاب كل مايمكن ارتكابه من الأعمال المروّعة ضد رموز هذا الظلم الجائر .

كانوا قد وصلوا ـ بالرغم من طبيعتهم السمحة ـ إلى نقطة الانفجار ، الذى جعلهم يرتكبون أمرا إدّاً مقيتا . وكان العقل والمنطق اللذان أصبحا فى موضع الريبة من نفوسهم ، بسبب طول الزمن الذى استخدما فيه ضدهم ، فى شكل سفسطة أو خداع أو حطب غوغائية ـ قد هجراهم فى ذلك اليوم . إذ انهم لم يكونوا فى ذلك اليوم شعبا ، بل انقلبوا إلى دهماء يزأرون بالغضب والصخب ، ويوجهون ضرباتهم القاتلة ونيرانهم إلى كل ما يصادفهم ومن يصادفهم فى طريقهم ، ولأنفسهم أيضاً ، وهم يتحسسون فى غضبهم الأعمى أشباح أعدائهم ، وفى محاولتهم تمزيق هذه الأشباح ، كانوا يمزقون أنفسهم .

ولكن الدهماء ، هى مجرد لحظة عابرة فى حياة الشعب . وإذا كانت الدهماء ترتكب الأخطاء والخطايا ، فإن الشعب يقف فى جانب الصواب والحق ، أو على الأصح ، يصبح كذلك حين يستعيد هويته . إن الشعب يحس ويعرف حتى فى تلك الساعات الحالكة السواد ـ أن أمامه مستقبلا مشرقا بالأمل ، وإن مصر يجب أن تصنع من جديد ، بل العالم أيضاً .

الفهرس



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٦/٧٢٤٧

ISBN ٩٧٧ - ٠١ - ١١٨٨ - ٠

إن تاريخ زوال الاستعمار ينظر إلى تاريخ الاستعمار وكأنه مستوى أملس تسطحت نتوءاته وأزيلت تضاريسه بأثر رجعي. ونحن نختزل تاريخ الاستعمار إلى قوالب ثابتة مقارنة، يتلاشى فيها الخير والشر فى سحابة من عدم الجدوى، حيث ان ظروف الحاضر قد تجاوزتها، وعلى هذا البعد من تلك الأحداث، ترتفع مكانة الأبطال إلى درجة من التقديس تتحدى الذوق السليم، وترسم صور الخونة بأسلوب الكاريكاتير. أما من كان بين هؤلاء وهؤلاء فإن أشباحهم تختفى فى الظلام.

٤٢٥ قرشـــا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب